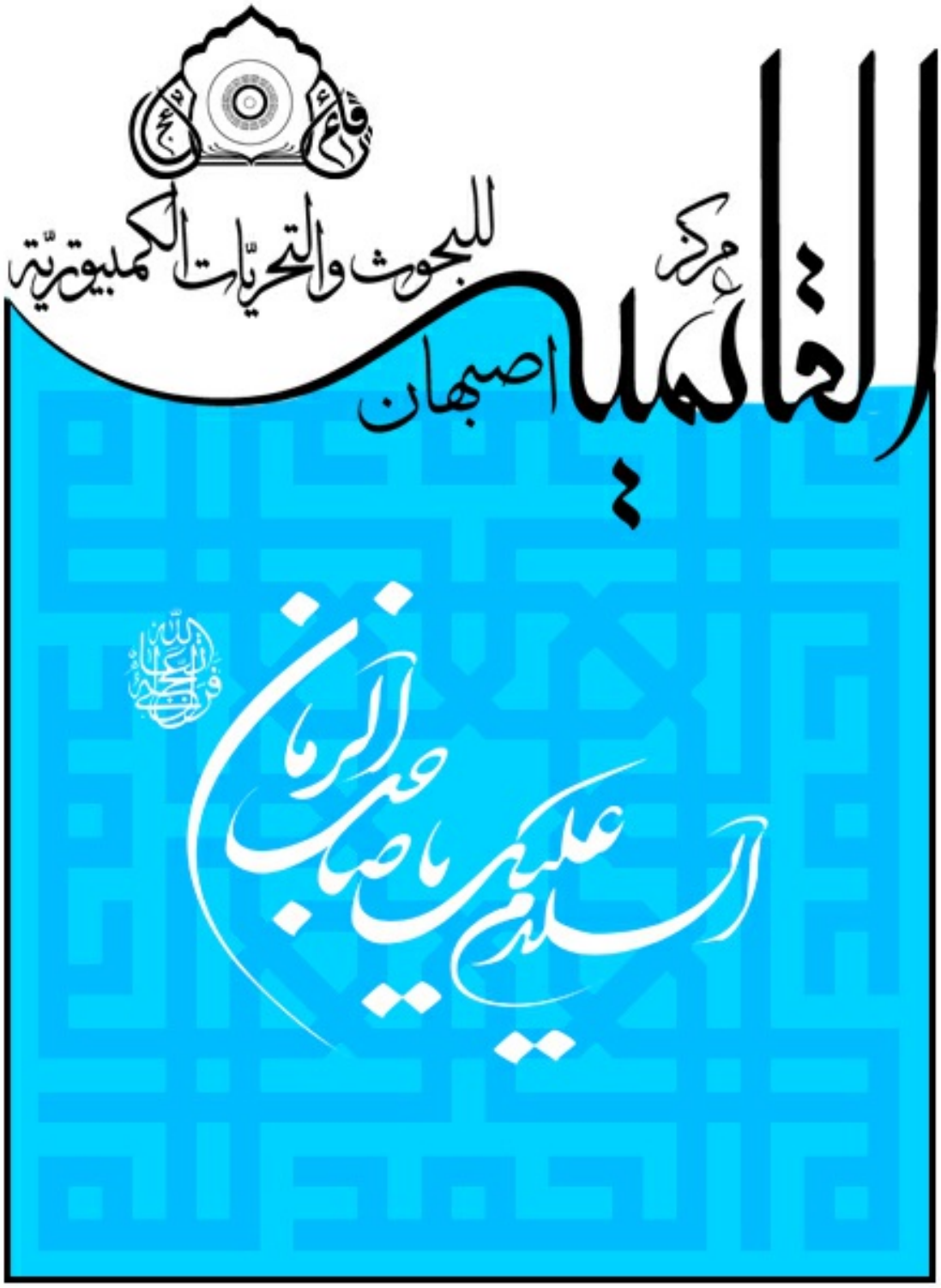

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سلسلة
مجموعة مصنفات شيخ الإسلام المالكي
١١

الحلية الأرجح للبهجة المرضية

حاشية علمية على شرح الأنقية البيوضي

الجزء الأول

تأليف
الفقيه الأصولي اللغوي المؤرخ
شيخ الشيوخ محمد بن محمد المختار
الجكني الشنقيطي
(١٣٠٠-١٣٧٥هـ)

تحقيق
محمد عبد السلام الإدريسي

بسم الله الرحمن الرحیم

الحليه اللامعه للبهجه المرضيه

كاتب:

محمد باقربن محمدتقی شفتی بیدآبادی

نشرت فی الطباعة:

شب افروز

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵

الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه ----- ۲۳

اشاره ----- ۲۳

اشاره ----- ۲۴

دلیل الکتاب ----- ۲۸

تصدیر ----- ۳۰

لمحهٌ من حیاه المؤلّف قدس سره ----- ۳۲

اشاره ----- ۳۲

اسمه و نسبه ----- ۳۴

ولادته و نشأته ----- ۳۵

اطراء العلماء له ----- ۳۹

زهده و عبادته ----- ۴۱

سخاؤه و کرمه ----- ۴۲

قضاء حجّه الإسلام قدس سره ----- ۴۳

إقامته الحدود الشرعیّه ----- ۴۳

أساتذته ----- ۴۴

مشایخ روایته ----- ۴۵

مجمع درسه و تلامذته ----- ۴۶

أولاده ----- ۴۸

مؤلّفاته ----- ۵۴

وفاته و مرقده ----- ۶۸

بین یدی الکتاب ----- ۷۲

۱ _ اسم الکتاب و نسبته ----- ۷۲

۲ _ مکان وتاریخ تألیفه ----- ۷۲

٣ _ ماهيّته ---- ٧٣
اشاره ---- ٧٣
النسخ المعتمده فی التحقيق ---- ٧٥
منهجنا فی التحقيق ---- ٧٩
كلمه شكر و ثناء ---- ٨١
مقدمه المؤلف ---- ٩٦
اشاره ---- ٩٦
متن البهجه المرضيّه ---- ٩٩
شرح البسمله الشريفه ---- ١٠٢
اشاره ---- ١٠٢
الكلام فی باء بسم اللّه ---- ١٠٣
اشاره ---- ١٠٣
متعلّق الباء فی بسم اللّه ---- ١٠٥
وجه كسر الباء فی بِسم اللّه ---- ١٠٧
الكلام فی اسم بسم اللّه ---- ١١٢
اشاره ---- ١١٢
المقام الأوّل : فی همزه اسم ---- ١١٢
اشاره ---- ١١٢
المواضع الّتی تسقط همزه الوصل فيها لفظًا و خطًّا ---- ١١٢
الموضع الّتی تثبت همزه الوصل فيها لفظًا و خطًّا ---- ١١٥
المواضع الّتی تبدل همزه الوصل فيها بالألف ---- ١١٦
المواضع الّتی تكون الهمزه فيها وصلاً ---- ١١٧
الهمزه فی المضارع لا يكون وصلاً ---- ١١٨
المقام الثانی : فی بيان أصل اسم ---- ١٢١
المقام الثالث : فی فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله ---- ١٢٣
المقام الرّابع : فی إضافه الاسم إلی لفظ الجلاله ---- ١٢٤

أصل لفظ الجلاله ما هو ؟ ---- ۱۲۵
اشاره ---- ۱۲۵
ذکر الخلاف فی مبدأ اشتقاق لفظ الجلاله ---- ۱۲۶
ذکر أدلّه القائلین بانّ لفظ الجلاله علم ---- ۱۲۷
ذکر أدلّه القائلین بعدم کون لفظ الجلاله علمًا ---- ۱۲۹
الکلام فی : الرّحمن الرّحیم ---- ۱۳۱
اشاره ---- ۱۳۱
أسماء اللّه تعالی تؤخذ باعتبار الغایات دون المبادی ---- ۱۳۱
الرّحمن أبلغ من الرّحیم ---- ۱۳۲
فی انّ الرّحمن أهو منصرف أو غیره ؟ ---- ۱۳۴
فی تقدیم الرّحمن علی الرّحیم ---- ۱۳۵
ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟ ---- ۱۳۶
بیان معنی الحمد والشکر والمدح والنسبه بینها ---- ۱۳۷
اشاره ---- ۱۳۷
وجه اختیار الشارح الحمد علی الشکر والمدح ---- ۱۳۸
أرکان الحمد أربعه ---- ۱۳۹
فی اختیار جمله الفعلیّه علی الإسمیّه ---- ۱۳۹
وجه اختیار الشارح صیغه المتکلّم وحده فی قوله : أحمدک ---- ۱۳۹
وجه عدول الشارح عن ذکر اسم اللّه فی قوله : أحمدک ---- ۱۴۰
وجوه تأخیر المفعول فی قول الشارح : أحمدک ---- ۱۴۰
بیان أصل : « اللهمّ » ---- ۱۴۱
بیان وجه مناسبه إطلاق الخاتم علیه صلی الله علیه و آله ---- ۱۴۳
فی بیان الأصل فی الآل ---- ۱۴۴
الفرق بین الآل والأهل ---- ۱۴۴
بیان المراد من الآل ---- ۱۴۵
بیان المراد من الأصحاب ---- ۱۴۷

« بعد » معربه فی حالتین و مبنیّه فی حاله ---- ۱۴۹
قد یسمّی « بعد » بفصل الخطاب ---- ۱۴۹
دفع التعارض المتوهّم وروده بین حدیث التسمیه والتحمید ---- ۱۵۵
فی الفرق بین الوحی والإلهام والکشف ---- ۱۶۰
وجه اشتهار جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله بهاشم ---- ۱۶۵
باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه ---- ۱۸۲
اشاره ---- ۱۸۲
النسبه بین الکلام الإصطلاحی وبین الجمله ---- ۱۸۲
تعریف الکلام ---- ۱۸۳
أقسام الکلمه ---- ۱۸۸
انّ واضع علم النحو هو علیّ بن أبی طالب علیه السلام ---- ۱۹۰
فی انّ اسم الجنس علی قسمین وبیانهما والفرق بینهما ---- ۱۹۲
النسبه بین الکلم والکلام ---- ۱۹۳
تعریف الکلمه ---- ۱۹۴
القول عمّ الکلام والکلم والکلمه ---- ۱۹۶
الکلمه قد یقصد بها الکلام ---- ۱۹۸
ذکر اختلافهم فی أصل الاسم ---- ۲۰۰
خواصّ الاسم ---- ۲۰۱
بیان أقسام التنوین ---- ۲۰۳
اشاره ---- ۲۰۳
۱. تنوین الترنّم ---- ۲۰۳
۲. تنوین التمکّن ---- ۲۰۵
۳. تنوین التنکیر ---- ۲۰۶
۴. تنوین المقابله ---- ۲۰۷
۵. تنوین العوض ---- ۲۰۷
حدّ التنوین ---- ۲۰۸

من خواصّ الاسم : الإضافه، ورجوع الضمير عليه ---- ۲۰۹
وجه اختصاص « أل » المعرفه بالاسم ---- ۲۱۱
المراد من قولهم : الواو للجمع ، ما هو ؟ ---- ۲۱۲
علامات الفعل ---- ۲۱۶
اشاره ---- ۲۱۶
« هل » مشترکه بین الأسماء و الأفعال ---- ۲۲۰
علامه الفعل المضارع ---- ۲۲۱
علامه الفعل الماضی ---- ۲۲۱
علامه الفعل الأمر ---- ۲۲۲
متن البهجه المرضیّه ---- ۲۲۴
باب المعرب والمبنیّ ---- ۲۲۹
اشاره ---- ۲۲۹
الفرق بین المعرب والمبنیّ ---- ۲۲۹
یکفی فی بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد ---- ۲۳۰
معنی کلمه : « لا بُدَّ » وترکیبها ---- ۲۳۲
علّه بناء الاسم لشبه واحد ---- ۲۳۴
المبنیّ علی قسمین ---- ۲۳۶
أنواع الشبه ---- ۲۳۶
اشاره ---- ۲۳۶
۱. الشبه الوضعیّ ---- ۲۳۷
۲. الشبه المعنویّ ---- ۲۳۹
اشاره ---- ۲۳۹
الإشاره معنی حرفیّ ---- ۲۴۰
بیان الشبهه فی انّه کیف یکون التثنیه والجمع معربین مع الجواب عنها ---- ۲۴۲
۳. الشبه الإستعمالی ---- ۲۴۳
اشاره ---- ۲۴۳

ذكر الاختلاف فى انّ أسماء الأفعال معموله أم لا ---- ٢٤٤
٤. الشبه الإفتقارىّ ---- ٢٤٦
٥. الشبه الإهمالىّ ---- ٢٤٨
تعريف الاسم المُعْرَب ---- ٢٤٩
بناء الفعل الأمر ---- ٢٥٠
بناء الفعل الماضى ---- ٢٥٣
إعراب الفعل المضارع ---- ٢٥٤
فعل المضارع إذا باشر النون المؤكّده مبنىّ ---- ٢٥٤
الحائل بين المضارع والنون : ألف الاثنين ---- ٢٥٥
الحائل بين المضارع والنون : واو الجمع ---- ٢٥٦
الحائل بين المضارع والنون ياء المخاطبه ---- ٢٥٧
بناء الحرف ---- ٢٥٨
الإعراب غير مختصّ بالحركات بل يشمل الحروف والسكون والجزم ---- ٢٦٣
بيان النسبه بين كلّ من الرفع والنصب والجرّ والضمّ والفتح والكسر ---- ٢٦٥
وجه تسميه الضمّ والفتح والكسر ---- ٢٦٦
وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ ---- ٢٦٦
أنواع الإعراب ---- ٢٦٧
وجه تسميه الجزم والسكون بهما ---- ٢٦٧
وجه اختصاص الجوازم بالفعل ---- ٢٦٨
لام الأمر مكسور إلاّ بعد الواو والفاء وثمّ فساكن ---- ٢٦٩
متن البهجه المرضيّه ---- ٢٧٠
إعراب الأسماء السّته ---- ٢٧٢
اشاره ---- ٢٧٢
فى انّ الاسم المعرب بالحركات على ثلاثه أقسام ---- ٢٧٢
فى انّه لِمَ أعرب المفرد وجمع المكسّر بجميع الحركات ---- ٢٧٣
الاسم المعرب بالحروف على ثلاثه أقسام ---- ٢٧٤

فی انّه لِمَ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف ---- ۲۷۴
فی انّه لِمَ جعل هذه الأسماء اعرابها بالحروف دون غیرها ---- ۲۷۶
فی انّ اللام فی أربعه من هذه الأسماء وکذا العین فی : « ذو و فو » هل هی من أصل الکلمه أو لا ؟ ---- ۲۷۷
فی بیان ذکر الأصل فی « فم » واللغات فیه ---- ۲۷۸
الحم لا یضاف إلّا إلی المؤنّث ---- ۲۸۰
ذکر اللغات فی « حم » ---- ۲۸۱
معنی « هن » ---- ۲۸۲
انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات ---- ۲۸۸
بیان الخلاف فی إعراب الأسماء الستّه ---- ۲۸۹
فی انّ للأسماء الستّه إعرابین عند الکوفیّین ---- ۲۸۹
بیان انّ أسماء الستّه أصلها ما هو ؟ ---- ۲۹۲
اللام المحذوفه فی هذه الأسماء ما هی ؟ ---- ۲۹۳
متن البهجه المرضیّه ---- ۲۹۴
إعراب المثنّی والملحق به ---- ۲۹۶
اشاره ---- ۲۹۶
الشروط المعتبره فی المثنّی ---- ۲۹۷
إذا ثنّی العلم أو جمع وجب التعریف باللام ---- ۲۹۸
زیاده الألف والنون فی المثنّی ---- ۳۰۰
یجوز إفراد الضمیر فی کلا و کلتا، و تثنیته ---- ۳۰۱
وجه جعل إعراب کلا و کلتا إعراب المثنّی ---- ۳۰۲
الإشکال فی انّه کیف یکون کلا وکلتا معربًا بالحروف والحرکه مع انّ المثنّی معرب بالحروف فقط فیلزم زیاده الفرع علی الأصل، مع الجواب عنه ---- ۳۰۳
فی انّ ألف کلا منقلبه، وألف کلتا للتأنیث ---- ۳۰۴
اجتماع علامتی التأنیث فی کلتا، والجواب عنه ---- ۳۰۴
والردّ علی الکوفیّین فی قولهم : انّ کلا وکلتا مثنّی حقیقه ---- ۳۰۶
الخلاف فی إعراب کلا وکلتا ---- ۳۰۶
إعراب اثنان واثنتان ---- ۳۰۷

لا يجوز اضافه الاثنين إلى ضمير التثنيه ---- ۳۰۷
وجه جعل التثنيه والجمع معربين بالحروف ---- ۳۱۱
وجه جعل الألف علامه الرفع فى المثنّى والواو فى الجمع دون العكس ---- ۳۱۱
بيان انّ ما قبل الياء فى الجمع مكسور وفى المثنّى مفتوح ---- ۳۱۲
إعراب المثنّى بعد جعله علمًا إعرابه قبله ---- ۳۱۴
إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به ---- ۳۲۰
اشاره ---- ۳۲۰
شروط الجمع المذكّر السالم ---- ۳۲۰
لو جعل الألف والواو فى التثنيه والجمع اعرابًا يلزم توارد المؤثّرين فى أثر واحد، مع الجواب عنه ---- ۳۲۶
عشرون وبابه ليس بجمع ---- ۳۲۷
إعراب السنين و بابه ---- ۳۳۵
حركه نون الجمع والتثنيه والملحق بهما ---- ۳۴۳
بيان فى انّ النون فى المثنّى والمجموع لأىّ شىء هى ---- ۳۴۷
إعراب ما جمعَ بألف وتاء ---- ۳۴۹
اختلافهم فى إعراب الجمع المؤنّث بعد جعله علمًا مع وجود العلّتين ---- ۳۵۷
كما لايلحق تنوين التمكّن فى غير المنصرف كذا لايلحق تنوين المقابله أيضًا ---- ۳۵۸
متن البهجه المرضيّه ---- ۳۶۱
إعراب ما لا ينصرف ---- ۳۶۴
اشاره ---- ۳۶۴
غير المنصرف يجرّ للإضافه و « أل » ---- ۳۶۴
وجه منع الكسر فى غير المنصرف ---- ۳۶۴
الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله ---- ۳۶۶
ترجمه السِيْرَافى ---- ۳۶۷
ترجمه المُبرّد ---- ۳۶۸
غير المنصرف بعد الإضافه ودخول اللام عليه بقى على منع صرفه أم لا ---- ۳۷۰
إعراب الأمثله الخمسه ---- ۳۷۱

فی بیان لحوق نون الوقایه قبل یاء المتکلّم فی الفعل ---- ۳۷۴
إذا اجتمعت نونی الإعراب والوقایه أیّهما المحذوف ؟ ---- ۳۷۶
والحقّ انّ المحذوف نون الوقایه لا الإعراب عند اجتماعهما ---- ۳۷۷
الجواب عن أدلّه القائلین بانّ المحذوف نون الإعراب ---- ۳۷۷
إعراب الاسم المعتلّ ---- ۳۷۹
الفرق بین الإعراب التقدیریّ والمحلّی ---- ۳۸۰
وجه تسمیه المنقوص منقوصًا ---- ۳۸۱
وجه تسمیه المقصور بذلک ---- ۳۸۴
تقدیر الإعراب فی باب : غلامی ---- ۳۸۵
الاسم انّما یستحقّ الإعراب بعد الترکب مع العامل ---- ۳۸۵
إعراب المضارع المعتلّ ---- ۳۸۹
متن البهجه المرضیّه ---- ۳۹۱
باب النکره والمعرفه ---- ۳۹۸
اشاره ---- ۳۹۸
الأوّل من المعارف : الضمیر ---- ۴۰۵
اشاره ---- ۴۰۵
مرجع الغائب مقدّم إمّا لفظًا أو معنًی أو حکمًا ---- ۴۰۷
هل الضمیر الغائب إذا تقدّم ذکره حکمًا نکره أو معرفه ؟ ---- ۴۰۹
وجه تسمیه الضمیر والمضمر بهما ---- ۴۱۱
وجه تسمیه الضمیر بالمضمر عند البصریّین ---- ۴۱۱
وجه تسمیه الضمیر بالکِنایه والمَکْنِی عند الکوفیّین ---- ۴۱۲
بیان مراتب المعارف ---- ۴۱۳
انّ مرتبه المضاف إلی المعرف مرتبه المضاف إلیه ---- ۴۱۵
الجواب عمّا یوهم وقوع الأعرف صفه لغیره ---- ۴۱۶
ذکر النکته فی جعل الآیه علی عکس الترتیب ---- ۴۱۷
ما وقع فیه حذف الفاء بعد امّا الشرطیّه ظاهرًا ---- ۴۱۸

الضمائر المتّصله وأحكامها ---- ۴۱۸
سبب بناء الضمائر ---- ۴۲۰
ما يقع منصوب المحلّ والمجرور من الضمائر المتّصله ---- ۴۲۱
ما يقع فى المحال الإعراب الثلاثه من الضمائر المتّصله ---- ۴۲۲
ما يقع مرفوعًا لا غير من الضمائر المتّصله ---- ۴۲۴
الألف فى التثنيه والواو فى الجمع ضمير ---- ۴۲۶
الخلاف فى انّ ياء المخاطبه ضمير أو حرف تأنيث ---- ۴۲۷
الألف والواو فى تثنيه الصفات و جمعها حرف لا ضمير ---- ۴۲۷
لا يقع ضمير الفاعل فى اسم الفعل والظرف وغيرهما بارزًا ---- ۴۲۹
الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام ---- ۴۳۰
ليس الضمائر المذكوره بعد الفعل الّذى يجب استتار الفاعل فيه فاعلاً ---- ۴۳۰
ضمير المنصوب والمجرور لايستتران ---- ۴۳۱
ما يستتر فيه الضمير وجوبًا ---- ۴۳۲
وجه استتار الضمير فى : « ما خلا » و « ما عدا » وجوبًا ---- ۴۳۲
ذكر المرجع فى ضمير : ما عدا وما خلا ---- ۴۳۳
الباعث على ارجاع الضمير فى : « ما خلا » و « ما عدا » على المصدر أو اسم الفاعل أو غيرهما ---- ۴۳۴
ذكر اختلافهم فى تركيبِ فعل التعجّب ---- ۴۳۵
المواضع الّتى يستتر فيها الفاعل جوازًا ---- ۴۳۶
الظروف الّتى يستتر فيها الضمير جوازًا ---- ۴۳۷
والضمير المنفصل ---- ۴۳۷
بيان أصل الأصول فى الضماير المنفصله ---- ۴۳۸
الضمير فى « أنت » ما هو ؟ ---- ۴۳۹
« هو » بجميعها ضمير أو الهاء فقط ؟ ---- ۴۴۰
الضمائر المنفصله المنصوبه ---- ۴۴۱
الضماير على ستّين لفظًا وكان القياس أن تكون تسعين ---- ۴۴۱
ذكر الأقوال السبعه فى انّ الضمير فى: إيّاک، مثلاً ما هو ---- ۴۴۳

تضعيف غير المختار من الأقوال السبعه ---- ۴۴۶
بيان المختار بين الأقوال السبعه ---- ۴۴۷
الأصل فى الضمائر : المتّصله ---- ۴۴۸
ما يجب فيه انفصال الضمير ---- ۴۴۹
عدم جواز اتّصال الضمير إذا كان عامله محذوفًا ---- ۴۴۹
جواز الإتّصال والانفصال فى الضمير ---- ۴۵۱
خبر المبتدأ لايكون ضميرًا متّصلاً ---- ۴۵۵
رتبه الضمائر فى التقديم والتأخير ---- ۴۵۶
ضمير المتكلّم أعرف من غيره ---- ۴۵۷
ضمير المخاطب أعرف من الغائب ---- ۴۵۷
جواز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ وغيره ---- ۴۵۷
لايجوز اتّصال ثانى الضميرين فيما إذا اتّحادا فى الرتبه ---- ۴۵۹
قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين ---- ۴۶۰
التزام نون الوقايه قبل ياء المتكلّم مع الفعل ---- ۴۶۴
وجه تسميه نون الوقايه بذلک ---- ۴۶۶
الكسر فى نون الوقايه ليس بجرّ ---- ۴۶۶
الاشكال فى انّه كما منع الفعل من الكسر ينبغى أن يمنع الحرف أيضًا، مع الجواب عنه ---- ۴۶۷
علّه إلحاق النون قبل الياء لو كانت عدم لحوق الكسر فى الفعل فلِمَ لا تلحقه فى مثل : أكرمى، مع وجود الكسر فيه، والجواب عنه ---- ۴۶۷
ذكر الإختلاف فى « لا » المعترضه بين الخافض والمخفوض ---- ۴۶۸
مجىء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه ---- ۴۶۹
مجىء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم ---- ۴۷۰
ذكر الخلاف فى انّ الباء فى: عليک به، هل تكون زائده أو للتعديه؟ ---- ۴۷۱
اتّصال « ليت » بنون الوقايه كثير ---- ۴۷۳
الفرق بين الشاذّ والنادر ---- ۴۷۴
اتّصال « لعلّ » بنون الوقايه قليل ---- ۴۷۵
التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فى إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ---- ۴۷۶

مجیء منّی و عنّی بدون نون الوقایه فی الإضطرار ---- ۴۷۸
عدم إلحاق نون الوقایه فی : خلا وعدا وحاشا ---- ۴۸۰
إلحاق نون الوقایه فی « لدن » کثیر ---- ۴۸۱
إلحاق نون الوقایه فی : قدنی وقطنی، کثیر ---- ۴۸۱
تجرید قدنی وقطنی من نون الوقایه قلیل ---- ۴۸۱
بحث مع الجوهریّ ---- ۴۸۳
قط علی ثلاثه أوجه ---- ۴۸۴
متن البهجه المرضیّه ---- ۴۸۶
الثانی من المعارف : العَلَم ---- ۴۹۰
اشاره ---- ۴۹۰
الفرق بین عَلَم الشخص وعَلَم الجنس ---- ۴۹۰
تفاوت المشخّصات غیر مضرّ فی العَلَم ---- ۴۹۰
الفرق بین علم الجنس واسمه ---- ۴۹۱
متی اجتمع النکره والمعرفه تعیّن الحکم بابتدائیّه المعرفه ---- ۴۹۲
إفاده اسم الإشاره والمضمر التعیین بالقید المعنویّ ---- ۴۹۵
إطلاقات الاسم عند النحاه ---- ۴۹۸
الفرق بین الکنیه واللقب ---- ۴۹۹
اللقب یجب تأخیره عن الاسم إذا لم یکن أشهر منه ---- ۵۰۱
تقدیم الکنیه علی الاسم ---- ۵۰۴
کیف یجوز اضافه الاسم إلی اللقب مع انّه اضافه الشیء إلی نفسه مع الجواب عنه ---- ۵۰۶
لایجوز اضافه الاسم إلی اللقب إذا کان کلاهما أو أحدهما مضافین ---- ۵۰۸
یجوز قطع اللقب عن التبعیّه ---- ۵۱۰
اختلاف الاصطلاح فی المنقول والمرتجل بین الأصولیّین والنحویّین ---- ۵۱۲
المنقول علی أقسام ---- ۵۱۲
قد یجعل کلّ من الاسم والفعل والحرف علمًا لنفسه ---- ۵۱۵
وجه جعل « تأبّط شرًّا » علمًا لمسمّاه ---- ۵۱۷

الجمله المحكيّه معربةٌ أو مبنيّه ---------- ٥١٩
« بَعلبَكّ » مبنىّ كخمسه عشر ---------- ٥٢٢
« اثنا عشر » جزء الأوّل منه معرب ---------- ٥٢٤
كيف يكون الجزء الأوّل فى « اثنا عشر » معربًا مع انّه لا تلحق الإعراب فى وسط الكلمه، مع الجواب عنه ---------- ٥٢٥
ذكر الاختلاف فى وضع عَلَم الجنس ---------- ٥٣٢
الفرق بين عَلَم الجنس واسمه ---------- ٥٣٥
« سُبْحَان » علمٌ للتسبيح ---------- ٥٣٦
والحقّ انّ « سبحان » ليس عَلَمًا ---------- ٥٣٧
« فَعَالِ » بفتح الفاء وكسر اللام على أربعه أقسام ---------- ٥٣٨
نقل العلّه فى بناء « فَعَال » ---------- ٥٣٩
نقل الدليل على علميّه « فَجَار » ---------- ٥٤١
بيان تأنيث « فجار » ---------- ٥٤٣
متن البهجه المرضيّه ---------- ٥٤٤
الثالث من المعارف : اسم الإشاره ---------- ٥٤٦
اشاره ---------- ٥٤٦
لوزن اسم الفاعل من أسماء العدد ثلث إستعمالات ---------- ٥٤٧
أسماء العدد إذا كانت على وزن اسم الفاعل يؤتى للمذكّر المذكّر و للمؤنّث المؤنّث ---------- ٥٤٨
لزوم الدور فى حدّ اسم الإشاره، مع الجواب عنه ---------- ٥٤٩
نقل اللغات فى « أولاء » ---------- ٥٥٥
الكاف الملحق بأسماء الإشاره حرفٌ لا اسم ---------- ٥٥٧
وجه اختصاص كاف الخطاب بالمتوسّط والبعيد ---------- ٥٥٨
ذكر الخلاف فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب ---------- ٥٥٩
وجه عدم جواز الحاق اللام فى تثنيه اسم الإشاره ---------- ٥٦٢
الاسم المعرّف بعد اسم الاشاره صفه أو عطف بيان ---------- ٥٦٤
متن البهجه المرضيّه ---------- ٥٦٧
الرابع من المعارف : الموصول ---------- ٥٧٥

اشاره ----- ۵۷۵
أن الموصوله بالمضارع والماضی والأمر متّحد ----- ۵۷۷
فعل الأمر یقع صله لأن المصدریّه أم لا ----- ۵۷۸
المواضع الّتی تعیّن فیها حمل « أن » علی کونها مخفّفه من الثقیله ----- ۵۸۱
المصدر المؤوّل من لفظ الخبر إن کان مشتقًّا وإلاّ فمن لفظ الکون ----- ۵۸۳
بیان أصل : « الّذی » ----- ۵۸۷
اشاره ----- ۵۸۷
تنبیهٌ ----- ۶۰۰
تنبیهٌ ----- ۶۰۲
أل الموصوله اسم أو حرف ----- ۶۰۶
ردّ علی الأخفش فی قوله : انّ أل فی اسمی الفاعل والمفعول حرف تعریف ----- ۶۰۸
حلّ العباره ----- ۶۲۴
یجب مطابقه العائد مع الموصول ----- ۶۲۵
قد یغنی الظاهر عن العائد الضمیر ----- ۶۲۶
العائد یکون من ضمیر الغائب ولو کان المخبر عنه متکلّمًا أو مخاطبًا ----- ۶۲۶
یجوز فی ضمیر « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنی ----- ۶۲۹
المواضع الّتی ترجّح فیها مراعاه المعنی فی الضمیر ----- ۶۳۰
اشاره ----- ۶۳۰
تنبیهٌ ----- ۶۳۳
اشتراط کون جمله الصله خبریّه ----- ۶۳۳
مضمونُ الصله معهودٌ ----- ۶۳۴
معنی قولهم: الجارّ والمجرور کالفقیر والمسکین إذا اجتمعا افترقا و إذا افترقا اجتمعا ----- ۶۳۵
بیان المراد من الظرف التامّ والناقص ----- ۶۳۵
وجه عدم جواز تعلّق الظرف والمجرور الواقعین صله باسم الفاعل والمفعول ----- ۶۳۷
اسمُ الفاعل فی سیاق النفی مع فاعله جملهٌ ----- ۶۳۸
ممّا یجب فیه حذف المتعلّق ----- ۶۳۸

الصفه المشبّهه لاتقع صله لأل ---- ۶۳۹
معنی غلبه الاسمیّه علی الوصفیّه ---- ۶۳۹
أفعل التفضیل لایقع صله « أل » ---- ۶۴۰
بیان اختلافهم فی معنی الضروره ---- ۶۴۱
صدر صله « أیّ » انّما یحذف فی الجمله الاسمیّه ---- ۶۴۵
کیف یجوز إضافه « أیّ » الموصوله مع انّ المعارف لاتضاف ---- ۶۴۶
وجه بناء « أیّ » فیما إذا أضیف وحذف صدر صلتها ---- ۶۴۷
عائد الموصول متی یحذف ؟ ---- ۶۵۳
المراد بطول الصله ما هو ؟ ---- ۶۵۴
یجوز فی الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو المجرور ثلاثه أوجه ---- ۶۵۵
إذا کان الصله جمله أو شبهها لایجوز حذف العائد ---- ۶۵۸
حذف العائد المنفصل غیر جائز ---- ۶۶۱
لایجوز حذف العائد المنصوب بغیر الفعل والوصف ---- ۶۶۲
العائد المنصوب بصله الألف واللام لایجوز حذفه ---- ۶۶۳
محلّ الضمیر فی صله الألف واللام ---- ۶۶۵
العائد المجرور بالوصف الّذی بمعنی الحال أو الإستقبال یجوز حذفه ---- ۶۶۵
یجوز حذف العائد المجرور إذا کان الحرف الجارّ فیه وفی الموصول واحدًا ---- ۶۶۷
بعد حذف العائد المجرور حذف الجارّ أیضًا ---- ۶۶۸
جزاء الشرط إذا کان فعلاً مضارعًا منفیًّا بلَمْ، لم یجز إدخال الفاء فیه ---- ۶۶۹
تتمیمّ ---- ۶۶۹
اشاره ---- ۶۶۹
الأمر الأوّل : الصله لا محلّ لها من الإعراب ---- ۶۶۹
اشاره ---- ۶۶۹
کلّ جمله وقعت موقع المفرد له محلّ من الإعراب وإلاّ فلا ---- ۶۷۰
الأمر الثانی : الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد ---- ۶۷۱
اشاره ---- ۶۷۱

لایوصف الموصول ولایؤکّد ولایبدل قبل تمام الصله ---- ۶۷۲
الأمر الثالث: « مَنْ » و « مَا » من أسماء الموصوله لاتقعان موصوفتین ---- ۶۷۴
اشاره ---- ۶۷۴
تصغیر « الّذی » و « الّتی » ---- ۶۷۶
الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعریف ---- ۶۸۲
اشاره ---- ۶۸۲
الهمزه فی « أل » وصل أو قطع ---- ۶۸۲
والجواب عمّا استدلّ به علی انّ همزه « أل » لیست وصلاً ---- ۶۸۳
الأقوال فی همزه « أل » أربعه ---- ۶۸۶
« أل » علی ستّه أقسام ---- ۶۸۸
اشاره ---- ۶۸۸
استغراق أفراد الجنس ---- ۶۸۹
استغراق صفات الأفراد ---- ۶۸۹
ذکر « أل » الّتی لبیان الحقیقه ---- ۶۹۰
ذکر « أل » الّتی للعهد الذهنیّ ---- ۶۹۰
اشاره ---- ۶۹۰
الفرق بین المعرّف بأل الحقیقه والنکره ---- ۶۹۱
ذکر « أل » الّتی لتعریف العهد الحضوریّ ---- ۶۹۲
اللام الّتی لتعریف العهد الذکریّ ---- ۶۹۳
انّ النکره إذا أعیدت نکره کانت غیر الأولی وإذا أعیدت معرفه کانت عین الأولی ---- ۶۹۴
کیف یکون تعریف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله ---- ۶۹۹
الفرق بین المعرفه والنکره المخصّصه ---- ۷۰۰
الفهارس العامّه ---- ۷۱۲
اشاره ---- ۷۱۲
۱ ـ فهرس الآیات القرآنیّه ---- ۷۱۴
۲ ـ فهرس الأحادیث ---- ۷۲۵

٣ ـ فهرس الشعر ---- ٧٢٦
« قافيه الألف » ---- ٧٢٦
« قافيه الباء » ---- ٧٢٦
« قافيه التاء » ---- ٧٢٦
« قافيه الدال » ---- ٧٢٦
« قافيه الراء » ---- ٧٢٧
« قافيه السين » ---- ٧٢٧
« قافيه العين » ---- ٧٢٧
« قافيه الفاء » ---- ٧٢٨
« قافيه القاف » ---- ٧٢٩
« قافيه اللام » ---- ٧٢٩
« قافيه الميم » ---- ٧٢٩
« قافيه النون » ---- ٧٣١
« قافيه الواو » ---- ٧٣١
٤ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم ---- ٧٣٢
٥ ـ فهرس المصادر والمراجع ---- ٧٣٨
« حرف الهمزه » ---- ٧٣٨
« حرف الباء » ---- ٧٣٩
« حرف التاء » ---- ٧٤٠
« حرف الجيم » ---- ٧٤١
« حرف الخاء » ---- ٧٤٢
« حرف الدال » ---- ٧٤٢
« حرف الذال » ---- ٧٤٣
« حرف الراء » ---- ٧٤٣
« حرف السين » ---- ٧٤٤
« حرف الشين » ---- ٧٤٤

« حرف الصاد » ---- ۷۴۶
« حرف الضاد » ---- ۷۴۶
« حرف الطاء » ---- ۷۴۷
« حرف العين » ---- ۷۴۷
« حرف الفاء » ---- ۷۴۷
« حرف القاف » ---- ۷۴۹
« حرف اللام » ---- ۷۵۰
« حرف الميم » ---- ۷۵۰
« حرف النون » ---- ۷۵۲
« حرف الهاء » ---- ۷۵۳
« حرف الواو » ---- ۷۵۳
۶ _ فهرس المحتويات ---- ۷۵۴
فهرس منشورات مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره : ---- ۷۹۰
تعريف مركز ---- ۷۹۱

الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه

اشاره

سرشناسه : شفتی، سیدمحمدباقر

عنوان قراردادی : البهجهالمرضیه فی شرح الالفیه. شرح

الفیه .شرح

عنوان و نام پدیدآور : الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه/ تالیف سیدمحمدباقربن محمدنقی الشفتی؛ تحقیق مکتبه مسجد السید حجه الاسلام.

مشخصات نشر : تهران: شب افروز،۱۳۹۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

فروست : منشورات مکتبه مسجدالسید حجه الاسلام الاسلام الشفتی(قدس سره)؛۱۹.

شابک : ۹۷۸-۶۰۰-۹۲۹۰۲-۳-۹

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : این کتاب شرحی بر کتاب "البهجهالمرضیه فی شرح الالفیه" تالیف عبدالرحمن بن ابی بکر سیوطی بوده که خود نیز شرحی بر "الفیه" ابن مالک است.

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق. . البهجه المرضیه فی شرح الالفیه -- نقد و تفسیر

موضوع : ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق . الفیه -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . البهجه المرضیه فی شرح الالفیه . شرح

شناسه افزوده : ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق . الفیه. شرح

شناسه افزوده : مسجد سید اصفهان. کتابخانه

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/الف۱۸الف۷۰۲۱۷۴۸۶ ۱۳۹۳

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : ۳۴۷۶۶۴۰

ص: ۱

اشاره

الحِلْيَهُ اللَّامِعَهُ لِلْبَهْجَهِ المَرْضِيَّهِ

حَاشِيَهٌ عَلَى الْبَهْجَهِ المَرْضِيَّهِ فِى شَرْحِ الأَلْفِيَّهِ

لِجَلَالِ الدِّينِ السَيُوطِيّ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

تَأْلِيفُ

الفَقِيهِ الأوحَدِ والحِبْرِ المُؤَيَّدِ

الحَاجّ السَيِّد مُحَمَّد بَاقِر بنِ مُحَمَّد نَقِى الشَّفْتِيّ قدس سره

المعروفُ بِحُجَّهِ الإسلام

(١١٨٠ _ ١٢٦٠ ه)

تَحقِيقُ

مَكتَبَهِ مَسجِدِ السَيِّدِ حُجَّهِ الْاءِسْلَامِ

مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتی قدس سره

العنوان :

ایران _ اصفهان _ شارع مسجد السیّد

الهاتف : ۳۳۶۸۱۱۷ _ ۰۳۱۳

الجوال : ۰۹۱۳ ۱۶ ۵۰ ۴۷۵

عنوان الإنترنت : Site :

www . shafti . ir

البرید الإلکترونی :E - mail :

s.m.r.shafti @ gmail . com

دليل الكتاب

تصدير ... ٧

مقدّمه التحقيق ... ٩

لمحه من حياه المؤلّف ... ١١

مقدّمه المؤلّف ... ٧٣

شرح الكلام وشرح ما يتألّف منه ... ١٥٤

المعرب والمبنىّ ... ٢٠٠

النكره والمعرفه ... ٣٦٦

الضمير ... ٣٨٠

العَلَم ... ٤٦٥

اسم الإشاره ... ٥٢١

الموصول ... ٥٥٠

المعرّف بالأداه ... ٦٥٧

الفهارس ... ٦٨٧

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الّذى خلق الإنسان و علّمه البيان ولم يتركه سُدًى كالحَيَران، بل أرسل إليه رسوله لتعليم الحديث والقرآن بلسان عربىّ و خير بيان .

ثمّ الصلوه والسلام على نبيّنا صاحب الهدايه والبرهان، وعلى أهل بيته إلى يوم الحساب والميزان، ولا سيّما على مُبْدِع النحو لحفظ اللسان، ومُدوّن الأدب والبيان مولانا علىّ بن أبى طالب إمام الإنس والجانّ .

أمّا بعد، فانّه لمّا كانت البهجه المرضيّه فى شرح الألفيّه لجلال الدّين عبدالرّحمن السيوطىّ (المتوفّى ۹۱۰ ه) مِنْ أهمّ المتون الأدبيّه قديمًا وحديثًا، حتّى انّها لايزال من الكتب الدراسيّه فى عواصم العلم الشيعيّه، فقد علّق عليها وحشّاها عدّه من العلماء حواش كثيره، ذكر بعضها المتتبّع الخبير الشيخ آقا بزرگ الطهرانى رحمه الله فى ذريعته (۱)، منها :

۱ ــ حاشيه الميرزا أبى طالب الاصفهانى (۲) ؛ فرغ قدس سره منها فى ۱۲۲۳ ه .

۱- ۱. الذريعه : ۶ / ۲۸ .

۲- ۲. صرّح نفسه قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۲۳۶ ط ۱۲۹۰ ه » بأنّ موطنه : اصفهان، حيث قال فى مبحث غير المنصرف ما هذا نصّ كلامه : « واصبهان عَلَم لبلده فى ايران هى موطننا ومحّل إقامتنا » إلى آخره . قال صاحب التكمله (المتوفّى ۱۳۵۴ ه) فى ترجمته : الحاج ميرزا أبو طالب ... عالم فاضل، بارع ماهر بالأدب، متكلّم فقيه، لغوى نحوى، مفسّر محدّث، من أجلّاء تلامذه السيّد صاحب الرياض . وله مصنّفات كثيره لايحضرنى تفصيلها ولا تفصيل أحواله (تكمله أمل الآمل : ۶ / ۳۰۶). وقال صاحب الذريعه فى « نقباء البشر ۱ / ۵۰ » بعد ذكر عباره التكمله : وتوفّى فى طريق الحجّ (۱۲۳۷) كما أرّخه معاصره السيّد محمّد حسن الموسوى الاصفهانى، فقد استنسخ حاشيته المذكوره فى (۱۲۳۹) وكتب على ظهرها تاريخ وفاه المؤلّف انّه قبل ذلك بسنتين والنسخه باصفهان عند حفيد كاتبها السيّد مصلح الدين بن محمّد تقى المعروف بالمهدوى، إنتهى.

۲ ـ حاشیه الشیخ رفیع بن محمّد رفیع الجیلانی، تلمیذ آیه اللّه بحرالعلوم.

۳ ـ حاشیه المولی محمّد شفیع الجیلانی الاصفهانی .

۴ ـ حاشیه الحکیم السبزواری المتخلّص بأسرار (المتوفّی ۱۲۸۹ ه).

۵ ـ حاشیه المیرزا محمّد بن سلیمان التنکابنی .

۶ ـ حاشیه السیّد حجّه الإسلام الحاجّ السیّد محمّد باقر الشفتیّ قدس سره .

والحاشیه الأخیره هی هذا السفر المبارک الّذی بین یدیک عزیزی القارئ، وهی بین سائر الحواشی کالحِلْیَهِ اللاَّمِعَه بین الدُّرَر، و کالبدر الطالع فی لیله تمامه وکماله بین النجوم .

وقد ادّعینا انّها کانت من أجود تلک الحواشی وأحسنها متنًا واستدلالاً وتتبّعًا، ولیس ذلک إلّا لممیّزات ستأتی ذکرها إن شاء اللّه تعالی عند تعرّفنا عن الکتاب ؛ ولهذا قام مکتبتنا بطبع هذه الحاشیه بالشکل المناسب، وإخراجها بالأسلوب العلمیّ اللاّئق، وعرضها لطلبه العلوم الدینیّه والمحافل العلمیّه، رجاءً أن یستفید منها المستفیدون من الأعلام والأفاضل والأساتیذ والمحصّلین .

ونسأل اللّه تعالی أن یتقبّل منّا هذا المشروع، وأن یوفّقنا لإحیاء سائر مؤلّفات صاحب هذه الحاشیه، فانّه سمیع مجیب، وهو المستعان .

لمحهٌ من حياه المؤلّف قدس سره

اشاره

بين يدى الكتاب

النسخ المعتمده فى التحقيق

منهجنا فى تحقيق الكتاب

ص: ۹

لمحةٌ من حياه المؤلّف قدس سره (۱)

اسمه و نسبه

هو السيّد محمّد باقر بن السيّد محمّد نقى (بالنون) الموسوىّ النسب، الشفتى الرشتى الجيلانىّ الأصل واللقب، الغروى الحائرى الكاظمىّ العلم والأدب، العراقى الاصفهانى البيدآبادى المنشأ والموطن والمدفن والمآب، الشهير فى الآفاق بحجّه الإسلام على الإطلاق، من فحول علماء الإماميّه فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر، ومن كبار زعماء الدين وأعلام الطائفه .

و أمّا نسبه الشريف هكذا : محمّد باقر بن محمّد نقى بن محمّد زكى بن محمّد تقى بن شاه قاسم بن مير أشرف بن شاه قاسم بن شاه هدايت بن الأمير هاشم بن السلطان السيّد على قاضى بن السيّد على بن السيّد محمّد بن السيّد على بن السيّد محمّد بن السيّد موسى بن السيّد جعفر بن السيّد اسماعيل بن السيّد أحمد بن السيّد محمّد بن السيّد أحمد بن السيّد محمّد بن السيّد أبى القاسم بن السيّد حمزه بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام (۲).

۱- ۱ . من أراد الإطّلاع على وجه البسط والتفصيل على أحواله و آثاره، فليراجع كتاب « بيان المفاخر » للمحقّق المرحوم السيّد مصلح الدين المهدوى (۱۳۳۴ _ ۱۴۱۶ ه) المطبوع باللغه الفارسيه فى جزئين .

۲- ۲. هكذا ذكره صاحب الترجمه فى ديباجه كتابه « مطالع الأنوار : ۱ / ۱ ».

ولادته و نشأته

ولد على أصحّ الأقوال فی سنه ۱۱۸۰ أو ۱۱۸۱ ه (۱) فی قریه من قری : « طارم العُلیا »، یقال لها : « چَرْزَه » (۲)، بینها وبین شَفْت قرب عشره فراسخ، وانتقل إلی شفت و هو ابن سبع سنین (۳).

هاجر إلی العراق لطلب العلوم الدینیّه و الکمالات النفسانیّه فی حدود سنه ۱۱۹۷ ه أو قریبًا من ذلک، وهو ابن ستّ أو سبع عشره سنه (۴)، فحضر فی أوّل أمره علی الأستاذ الأکبر الآقا محمّد باقر الوحید البهبهانی قدس سره فی کربلاء (۵)، ثمّ علی أستاذه العلّامه أمیر السیّد علیّ الطباطبائی قدس سره صاحب الریاض، وأجازه الروایه عنه .

ثمّ رحل إلی النجف الأشرف، وأقام فیها سبع سنین، وحضر فیها علی العلّامه الطباطبائی بحرالعلوم، والشیخ الأکبر صاحب کشف الغطاء، وله الروایه عنهما .

ثمّ سافر إلی الکاظمیّه، فحضر فیها علی السیّد المحقّق المُحسن البغدادیّ المعروف بالمقدّس الأعرجی رحمه الله قلیلاً، فقد قرأ علیه القضاء والشهادات، وأقام عنده مدّه من الزمان .

ولمّا حلّت سنه ۱۲۰۵ ه وقد تمّ بها علی المترجم فی العراق ثمان سنین بلغ

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ ؛ و تاریخ اصفهان : ص ۹۷ .

۲- ۲. وهی الآن من محافظه زنجان .

۳- ۳. بیان المفاخر : ۱ / ۲۴ و ۲۵ .

۴- ۴. أنظر روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ .

۵- ۵. صرّح بذلک صاحب الترجمه قدس سره فی بعض إجازاته، حیث قال : ... عن المولی الساطع ... الّذی فزنا بالإستفاده من جنابه فی أوائل التحصیل فی علم الأصول، و قرأنا علیه من مصنّفاته ما هو مشهور بالفوائد العتیق ... مولانا آقا محمّد باقر البهبهانی (کتاب الإجازات : مخطوط).

فیها درجه سامیه ومکانه عالیه، سافر إلی قم (۱) أیّام زعامه المحقّق القمّی رحمه الله ، وحضر مجلسه بما ینیف علی ستّه أشهر، وکان یقول : أری لنفسی الترقی الکامل فی هذه المدّه القلیله بقدر تمام ما حصل لی فی مدّه مقامی بالعتبات العالیات، فکتب له المیرزا قدس سره إجازه مبسوطه مضبوطه کان یغتنم بها من ذلک السفر المبارک (۲).

ثمّ سافر بعدها إلی کاشان، فحضر علی المولی محمّد مهدی النراقی رحمه الله ، وتلمّذ علیه مدّه قلیله .

و رحل إلی اصفهان ودخلها حدود سنه ۱۲۰۷ (۳)، فاجتمع علیه طلّاب العلم الأفاضل حتّی عرف فی وسطه، وتألّق نجمه، وطبّق ذکره نوادی العلم بها، وما أکثرها وأعظمها یوم ذاک ! ولم یزل اسمه علی مرّ الزمن یزداد ذیوعًا وشیوعًا حتّی احتلّ مرکزًا عظیمًا، وحصل علی رئاسه عامّه ومرجعیّه کبری وزعامه عظمی .

و نقل من بعض أنّه بعد وروده إلی اصفهان لیس له شیء من الکتب إلّا مجلّدًا واحدًا من المدارک ، و کان مجرّدًا من الأموال ، قلیل البضاعه ، بل عدیمها،

---

۱ - ۱. صرّح بذلک صاحب الترجمه قدس سره فی حواشی بعض إجازاته، حیث قال : قد حرمنا من شرافه مجاوره العتبات العالیات _ علی مشرفها آلاف التحیّه والصلوات _ وانتقلنا منها إلی دیار العجم فی سنه خمس ومائتین بعد الألف، و کان مولانا مولی الکلّ آقا محمّد باقر البهبهانی فی الحیات، ثمّ انتقل إلی الفردوس الأعلی فی سنه ستّ و مائتین بعد الألف قدّس اللّه تعالی روحه السعید (کتاب الإجازات : مخطوط).

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

۳- ۳. کما نصّ علیه هو قدس سره فی حاشیه بعض إجازاته، قائلاً : انتقل المرحوم المغفور میر عبدالباقی إلی دار الآخره _ قدّس اللّه تعالی روحه _ فی أوائل ورودی فی اصبهان فی سنه سبع و مائتین بعد الألف من الهجره (کتاب الإجازات : مخطوط).

إلّامنديلاً لمحلّ الخبز ويسمّى بالفارسيه : سفره (۱).

و سكن فى مدرسه السلطان _ المفتوح بابه إلى چهارباغ العبّاسى _ المعروفه فى اصفهان بمدرسه چهارباغ، واجتمع الطلّاب والمشتغلون عنده للتحصيل والتعليم، و أخرجه المدرّس من المدرسه ولم يتعرّض له ولم يعارضه، فإذا اطّلع على انّه أمر بالخروج، خرج من غير إظهار للكراهه .

فبعد قليل من الزمان إجتمع عليه أهل العلم و المحصّلون، وانتقلت إليه رياسه الإماميّه فى أغلب الأقطار بعد ذهاب المشايخ _ رحمهم اللّه _ فصار مرجعًا للفتوى، و أقبلت له الدنيا بحيث انتهت إليه الرياسه الدينيّه والدنيويّه، وملكت أموالاً كثيره من النقود والعروض والعقار والقرى والدور الكثيره فى محلّه بيدآباد، و كان له أموال كثيره فى التجاره إلى بلده رشت يدور من اصفهان إلى رشت، و يربح كثيرًا .

وكان الباعث على ترويج أمره فى اصفهان و فى غيره من البلاد، العالم الربّانى، والمحقّق الصمدانى ميرزا أبوالقاسم الجيلانى القمّى قدس سره ، المقبول قوله عند العوام والخواص، وعند السلطان والرعيّه . و أيضًا يقدّمه العالم الزعيم الحاج محمّد إبراهيم الكرباسى رحمه الله فى المشى والحكم و غيرهما، فكلّ هذه الأمور كانت ترفع شأنه، إلّا انّ يده تعالى فوق الأيدى، ترفع وتضع طبق المصالح الربّانيّه .

وكانت بينه و بين الحاج محمّد إبراهيم المذكور صله متينه و صداقه تامّه من بدء أمرهما، فقد كانا زميلين كريمين فى النجف، تجمع بينهما معاهد العلم، وشاء اللّه أن تنمو هذه المودّه شيئًا فشيئًا، و يبلغ كلّ منهما فى الزعامه مبلغًا لم يكن

۱- ۱. الروضه البهيّه : ص ۱۹ .

يحدث له فی البال، وأن يسكنا معًا بلده اصفهان، ويتزعّما بها فی وقت واحد، ولم تكن الرياسه لتكدّر صفو ذلك الودّ الخالص، أو تؤثّر مثقال ذرّه، فكلّما زادت سطوه أحدهما زاد اتّصالاً و رغبه بصاحبه .

و كان قدس سره يقيم الحدود الشرعيّه، قيل : يبلغون مائه و عشرين رجلاً فی مدّه رئاسته، قبورهم فی قبله الدعاء أمام داره . وقد أقاها قدس سره بيده أو بيد من يأمره، بلاخشيه ولاخوف .

ولم يتّفق لأحد من علماء الإماميّه بعض ما حصل له من النفوذ وبسط اليد، وذلك لحسن باطنه وسلامه ذاته، واللّه أعلم حيث يجعل رسالته .

و حجّ بيت اللّه الحرام فی سنه ۱۲۳۱ ه (۱) من طريق البحر، وكان ذلك أيّام محمّد علی باشا المصریّ، وكانت له زياره خاصّه له، فأخذ منه « فدك » وكفّل بها سادات المدينه (۲). و كذلك حدّد المطاف علی مذهب الشيعه للمسلمين فی مكّه المكرّمه (۳).

و فی سنه ۱۲۴۳ ه (۴) أخذ فی بناء المسجد الأعظم باصبهان (۵)، و أنفق عليه ما يقرب من مائه ألف دينار شرعیّ تقريبًا من أمواله الخالصه، و مال بقبلته إلی

۱- ۱. صرّح بذلك نفسه قدس سره فی مناسكه (مناسك الحج : مخطوط).

۲- ۲. قد أشار بذلك الميرزا حبيب اللّه التيّر رحمه الله ضمن مرثيته للمترجم قدس سره بقوله : ميراث أولاد الزهراء استرد لهم من غاصبی فدك فی طوفه الحرما معادن الجواهر : ۱ / ۲۳، وينظر قصص العلماء : ۱۴۵ ، وتاريخ اصفهان : ۹۷، وبيان المفاخر : ۱ / ۱۲۴.

۳- ۳. تاريخ اصفهان : ۹۷ .

۴- ۴. صرّح بهذا التاريخ معاصره الأديب الفاضل الميرزا محمّد علی الطباطبائی الزواری، المتخلّص بوفا (المتوفّی سنه ۱۲۴۸ ه) فی تذكرته الموسومه بالمآثر الباقريّه : ص ۲۳۲، الّتی جمع فيها بعض من القصائد والمقطّعات الّتی أنشدها الشعراء فی مدح حجّه الإسلام قدس سره و وصف مسجده الأعظم .

۵- ۵. أنشأه فی محلّه « بيدآباد » وهی من محلّات اصفهان العظيمه .

یمین قبله سائر المساجد یسیرًا، و جعل له مدارس و حجرات للطلبه، وأسّس أساسًا لم یعهد مثله من أحد العلماء و المجتهدین . و بنی فیه قبّه لمدفن نفسه، وهی الآن بمنزله مشهد من مشاهد الأنبیاء والأئمّه علیهم السلام ، مطاف للخلایق فی خمسه أوقات الصلوات .

اطراء العلماء له

۱ ـ الفقیه المحقّق میرزا أبوالقاسم القمّی قدس سره

هو من أساتذته و مشایخه، قال فی إجازته الکبیره له :

... فقد استجازنی الولد الأعزّ الأمجد، والخل الأسعد الأرشد العالم العامل الزکیّ الذکیّ، والفاضل الکامل الألمعیّ اللوذعیّ، بل المحقّق المدقّق التقی النقی، ابن المرحوم المبرور السیّد محمّد نقی، محمّد باقر الموسویّ الجیلانیّ، أسبل اللّه علیه نواله، و کثّر فی الفرقه الناجیه أمثاله (۱).

۲ ـ الحکیم المولی علی النوری قدس سره

هو من أساتذته، قد أطری علیه بقوله :

علاّمه العهد، فقیه العصر، حجّه الطائفه المحقّه، قبله الکرام البرره، الفرید الدهریّ، والوحید العصری، مطاع، واجب الإتّباع، معظّم، مجموعه المناقب والمفاخر، آقا سیّد محمّد باقر، دامت برکات فضائله الإنسیّه وشمائله القدسیّه (۲).

۱- ۱. بیان المفاخر : ۲ / ۷ .

۲- ۲. رساله فی أحکام القناه للمترجم له : مخطوط .

۳ _ العلّامه الفقیه الحاج محمّد إبراهیم الکرباسی قدس سره

أطری علی صاحب الترجمه بقوله :

... لکون السیّد _ ضاعف اللّه فضله علیه _ من أرکان المحقّقین، وأساطین الفقهاء الراسخین، فضلاً عن مجرّد کونه من المجتهدین الّذین یجب إطاعه أمرهم و امضاء حکمهم، ... والسیّد الباقر _ دام تأییده _ فوق ذلک و من أعلام الطائفه و أرکانها (۱).

۴ _ العلّامه السیّد محمّد باقر الچهارسوقی قدس سره

هو من تلامیذه، قال فی روضات الجنّات :

العجب العجاب، و أنجب الأنجاب، و حیره أولی الألباب، و ذخیره اللّه العزیز الوهّاب، وسیّد حجّاج بیت اللّه، المستطاب، مولانا حاجی سیّد محمّد باقر ... ؛ کان _ رحمه اللّه تعالی علی روحه المنوّر ومرقده المعطّر _ أرفع من أن یصفه الواصفون فی أمثال هذا الکتاب، أو یخرج عن عهده شیء من ثنائه ألسنه أرباب الخطاب، حیث انّه اجتمع فیه مکارم أخلاق الأنبیاء العشره الکامله، و انتزع عنه من یوم خلقه اللّه سائر صفات الخلق الغیر العادله (۲).

۵ _ العلّامه السیّد حسن بن علی المدرّس قدس سره

أطری علیه فی بعض إجازاته بقوله :

المولی المعظّم، و سیّدنا الأعظم العلم العلّامه، والرکن المعتمد الفهامه، رئیس المحقّقین، وقدوه المدقّقین، مروّج شریعه سیّد الأنام،

۱- ۱. رساله فی أحکام القناه : مخطوط .

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۹۹ و ۱۰۰ .

ومؤسّس قواعد الحلال والحرام، وجه الطائفه المحقّه فی زمانه وعینهم ورئیسهم سیّدنا الحاج السیّد محمّد باقر بن محمّد نقی الموسوی الجیلانی نوّر اللّه تربته الزکیه (۱).

۶ _ المحدّث الکبیر الشیخ حسین النوری قدس سره

قال فی وصفه فی خاتمه المستدرک :

سیّد الفقهاء الأعلام، المدعوّ بحجّه الإسلام ...، و قد جمع اللّه فیه من الخصال النفسانیّه من العلم والفضل و التقوی و الخشیه و القوّه فی الدین والسخاء والإهتمام بأمور المسلمین والجاه العظیم ونشر الشرائع والأحکام و تعظیم شعائر الإسلام وإجراء الحدود الإلهیّه فی الأنام والهیبه فی قلوب السلاطین والحکّام ما لم یجتمع فی أحد من أقرانه، له مؤلّفات حسنه تنبئ عن طول باعه، و رسائل عدیده فی مطالب رجالیّه تظهر منها دقّه نظره و کثره اطّلاعه (۲).

زهده و عبادته

قال تلمیذه المیرزا محمّد التنکابنی رحمه الله فی توصیف عبادته ما هذا تعریبه :

کان یشتغل بالتضرّع من نصف اللیل حتّی الصباح فی ساحه مکتبته کالمجنون ویدعو ویناجی ویلطم رأسه وصدره، وکان یعلو منه حنین وأنین بدون اختیار بحیث لو کان الجیران مستیقظین لسمعوه، وکان فی أواخر حیاته یبکی ویولول

۱- ۱. إجازته للسیّد حسن بن محمّد صادق الجرفادقانی قدس سره المطبوعه فی کتاب : دانشمندان گلپایگان : ۳ / ۹۰.

۲- ۲. مستدرک الوسائل : ۳ / ۳۹۹ .

إلى حدّ أنّه عرض له الفتق، ومهما عالجه الأطبّاء لم ينتفع حتّى منعوه فى آخر الأمر من البكاء وقالوا له : البكاء عليك حرام، لأنّه يوجب زياده المرض . فكان كلّما ذهب إلى المسجد لايصعد القرّاء العزاء المنبر ما دام حاضرًا إلّا إذا خرج، وإذا صعد أحدهم المنبر فى حضوره لم يكن يذهب بل يبقى ويبكى (۱).

وقال المحدّث القمّى رحمه الله فى الفوائد الرضويّه، نقلاً عن صاحب التكمله :

حجّه الإسلام السيّد محمّد باقر كان عالمًا ربّانيًّا روحانيًّا ممّن عرف حلال آل محمّد عليهم السلام وحرامهم، و شيّد أحكامهم، و خالف هواه، واتّبع أمر مولاه، كان دائم المراقبه لربّه، لايشغله شىء عن الحضور والمراقبه .

وقال : حدّثنى والدى رحمه الله أنّ آماق عين السيّد كانت مجروحه من كثره بكائه فى تهجّده ؛ وحدّثنى بعض خواصّه، قال : خرجت معه إلى بعض قراه، فبتنا فى الطريق، فقال لى : ألا تنام ؟! فأخذت مضجعى فظنّ أنى نمت، فقام يصلّى، فواللّه إنّى رأيت فرائصه وأعضائه يرتعد بحيث كان يكرّر الكلمه مرارًا من شدّه حركه فكّيه وأعضائه، حتّى ينطق بها صحيحه (۲).

سخاؤه و كرمه

حكى الميرزا محمّد التنكابنى رحمه الله عن المرحوم الملّا على أكبر الخوانسارى انّه قال : دخلت يومًا إلى مكتبه حجّه الإسلام وقد وضعوا أمامه من الذهب الأحمر

۱- ۱. قصص العلماء : ۱۳۵ _ ۱۳۷ .

۲- ۲. الفوائد الرضويّه : ۲ / ۴۲۹ .

والأبيض من مال الإمام عليه السلام مقدارًا كثيرًا بحيث أخفى جنابه الّحذى يجلس فى الجهه الأخرى، وصار ذلك المال حائلاً بينى وبينه، فطلب لى نرجيله وشرعت فى تدخينها، وكان الفقراء والسادات قد عرفوا فحضروا فكان يعطى كلّ واحد منهم قبضه من ذلك المال، فانتهى المال و وزّعه ولم أنته من شرب النرجيله، فقلت له على سبيل السرور والتعجّب : انّك ذو جرءه على أموال الإمام ؟! فقال : بل الابن يتصرّف هكذا فى مال أبيه (۱).

قضاء حجّه الإسلام قدس سره

قال الميرزا محمّد التنكابنى رحمه الله فى قصصه ما هذا تعريبه : وأمّا قضاء حُجَّه الإسلام فكانت أحكامه فى غايه الإتقان والإحكام، و كانت تطول عنده المرافعه وتمتدّ احيانًا إلى سنه أو أقلّ أو أكثر، و عنده فراسه عجيبه فى أمر القضاء (۲).

إقامته الحدود الشرعيّه

يعتقد السيّد حجّه الإسلام أنّ إقامه الحدود واجبه على الفقيه الجامع لشرائط الفتوى فى عصر الغيبه عند التمكّن من الإقامه والأمن من مضرّه أهل الفساد، وألّف قدس سره فى اثبات هذا الإعتقاد رساله ؛ و بهذا كان يقيم الحدود الشرعيّه ويجريها بيده أو يد من يأمره بلاخشيه ولاخوف .

قال العلّامه السيّد محمّد باقر الچهارسوقى رحمه الله فى الروضات :

يقدم إلى إجرائه بالمباشره أو الأمر بحيث بلغ عدد من قتله رحمه الله فى

۱- ۱. قصص العلماء : ۱۴۷ .

۲- ۲. قصص العلماء : ۱۳۸ .

سبیل ربّه تبارک وتعالی من الجناه والجفاه أو الزناه أو المحاربین اللاطین زمن رئاسته ثمانین أو تسعین، وقیل : مائه وعشرین (۱).

أساتذته

۱ ـ العلّامه آقا محمّد باقر الوحید البهبهانی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۰۶ ه

فاز بالإستفاده من جنابه فی أوائل التحصیل فی علم الأصول، وقرأ علیه من مصنّفاته ما هو مشهور بالفوائد العتیق (۲).

۲ ـ العلّامه میرزا أبوالقاسم الجیلانی القمّی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

حضر مجلس درسه بما ینیف علی ستّه أشهر عند وروده من النجف إلی قم، وکان یقول : أری لنفسی الترقی الکامل فی هذه المدّه القلیله بقدر تمام ما حصل لی فی مدّه مقامی بالعتبات العالیات، فکتب له المیرزا قدس سره إجازه مبسوطه مضبوطه کان یغتنم بها من ذلک السفر المبارک (۳).

۳ ـ العلّامه الشیخ جعفر کاشف الغطاء قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۸

۴ ـ الآخوند ملّا علی بن جمشید النوری قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۴۶

۵ ـ الأمیر السیّد علی الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

۶ ـ العلّامه السیّد محسن الأعرجی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .

۲- ۲. صرّح بذلک صاحب الترجمه قدس سره فی بعض إجازاته، حیث قال : « ... عن المولی الساطع ... الّذی فزنا بالإستفاده من جنابه فی أوائل التحصیل فی علم الأصول، و قرأنا علیه من مصنّفاته ما هو مشهور بالفوائد العتیق ... مولانا آقا محمّد باقر البهبهانی » (کتاب الإجازات : مخطوط).

۳- ۳. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

حضر علیه فی الکاظمیّه فی الفقه کتاب القضاء والشهادات وغیره، وأقام عنده مدّه من الزمان .

۷ ـ العلاّمه السیّد محمّد المجاهد بن علی الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۴۲

۸ ـ العلاّمه المولی محمّد مهدی النراقی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۰۹

۹ ـ العلاّمه السیّد مهدی بحرالعلوم الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۱۲

مشایخ روایته

یروی عن عدّه من أعلام الأمّه، وإلیک سرد ما نصّ علیه نفسه قدس سره فی بعض إجازاته أو نبّه علیه غیره :

۱ ـ الأمیر السیّد علی الطباطبائی الحائری قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱ ه

۲ ـ المیرزا أبوالقاسم الجیلانی القمّی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

۳ ـ الشیخ سلیمان بن معتوق العاملی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۴ ـ السیّد محسن الأعرجی البغدادی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۵ ـ الشیخ الأکبر الشیخ جعفر کاشف الغطاء قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۸

۶ ـ المیرزا محمّد مهدی الموسوی الشهرستانی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۱۶

قد صدر له قدس سره من ناحیتهم إجازات کبیره مبسوطه، تدلّ علی مرتبته العلمیّه ورتبته السامیّه (۱)، لکن کان یحرم من إجازه بعض الأفاضل فی عصره کالمولی

۱- ۱. کإجازه المحقّق القمّی رحمه الله ، فهی إجازه کبیره مبسوطه، تاریخها : لیله عید الفطر سنه ۱۲۱۵ ق، أوّلها بعد البسمله : « الحمد للّه والصلوه علی رسول اللّه و علی آله أولیاء اللّه ». طبعت مصوّرتها بتمامها فی : فهرست کتب خطّی کتابخانه های اصفهان : ۱ / ۴۰۱ ؛ و بیان المفاخر : ۲ / ۷ ـ ۱۲ .

البهبهانی رحمه الله ، کما حکی عنه صاحب الروضات قدس سره فی روضاته قائلاً :

و قد ذکر لی ـ أجزل اللّه تعالی برّه ـ أنّی کنت فی ذلک الزمان غیر راغب فی الإستجازه عن الأساتید الأعیان، مثل سائر طلّاب الریاسه المتّهمین بإطاله هذا العنوان، مع انّ سلوک أولئک معی کان یشهد بتوقّعهم ذلک منّی، و إجابتهم إیّای بمحض الإظهار وبدون الإصرار . و من هذه الجهه حرمت الروایه عن مثل سمیّنا المروّج، وسائر من فی طبقته من أفاضل تلک الدیار. فیا لیتنی لم أظهر من نفسی مثل ذلک الإستغناء، و لم ابن الأمر بهذه المثابه من البناء فأورد نفسی فی هذا الغناء (۱).

مجمع درسه و تلامذته

قد وصف مجلس درسه المیرزا محمّد التنکابنی قدس سره ، فقال ما هذا تعریبه :

وأمّا تدریس حجّه الإسلام ففی نهایه الدقّه والمتانه و غایه التفصیل فی أقوال الفقهاء، وکان یذکر وجوهًا واحتمالات کثیره فی فهم عباراتهم، وکان یجتمع خلقٌ کثیر لحضور درسه، لکن درسه کان قلیلاً، إذ یدرّس فی الأسبوع یومین أو ثلاثه أو أقلّ، بل فی بعض الأسابیع لایدرّس . وفی بعض الأحیان تأتیه المرافعات أثناء الدرس فیضطرب الدرس (۲).

و قد خرج من عالی مجلس تدریسه مائه و خمسین مجتهد، من أکابرهم وأعاظمهم :

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

۲- ۲. قصص العلماء : ۱۳۶ .

١ ـ السيّد آقا بزرگ الحسينى القاضى عسكر الاصفهانى

٢ ـ الملّا أحمد بن على أكبر التربتى

٣ ـ ابنه الأعلم الأتقى الحاج السيّد أسد اللّه

۴ ـ المولى على أكبر بن إبراهيم الخوانسارى

۵ ـ المولى عبدالوهّاب الشريف القزوينى

۶ ـ الحاج محمّد إبراهيم الاصفهانى القزوينى

٧ ـ السيّد محمّد باقر الموسوىّ الچهارسوقى (صاحب الروضات)

٨ ـ الشيخ محمّد باقر المسجد شاهى الاصفهانى

٩ ـ الميرزا محمّد بن سليمان التنكابنى

١٠ ـ الحاج آقا محمّد بن محمّد إبراهيم الكرباسى

١١ ـ الحاج محمّد جعفر بن محمّد صفى الآباده اى

١٢ ـ المولى محمّد رفيع الرشتى، المعروف بشريعتمدار

١٣ ـ السيّد محمّد شفيع بن على أكبر الجابلقى البروجردى

١۴ ـ صهره المير محمّد صادق الحسينى، المعروف بكتاب فروش

١۵ ـ الحاج مولى محمّد صالح البرغانى القزوينى

١۶ ـ صهره السيّد محمّد على بن صدرالدين محمّد العاملى

١٧ ـ صهره الآقا محمّد مهدى بن محمّد إبراهيم الكرباسى

١٨ ـ الميرزا محمّد هاشم بن زين العابدين الچهارسوقى

وغيرهم من الأعلام لم نذكرهم رومًا للإختصار، من أراد أن تطّلع على

أسمائهم وترجمتهم فليراجع الجزء الأوّل من كتاب : « بيان المفاخر » للمحقّق المرحوم السيّد مصلح الدّين المهدوى، وغيره من كتب التراجم والسير .

أولاده

له قدس سره أولاد متعدّدون، كلّهم علماء أجلّاء، و ساده فضلاء، إنتهت إليهم الرياسه الدينيّه والعلميّه بعد أبيهم فى اصفهان، هم :

١ _ السيّد أسد اللّه (١٢٢٧ _ ١٢٩٠ ه) (١)

قال الإمام السيّد عبدالحسين شرف الدين فى ترجمه والده قدس سره ما هذا كلامه:

وخَلَفَه ولده الأبرّ الأغرّ، الفقيه الأصولى، المحقّق البحّاثه، العلاّمه السيّد أسد اللّه . كان رحمه الله على شاكله أبيه فى العلم والعمل والجهاد لنفسه والمراقبه عليها آناء الليل، وأطراف النهار . وقد انتهت إليه رئاسه الدين فى ايران، وانقادت لأمره عامّه الناس وخاصّتها حتّى السلطان ناصر الدين شاه . وقد أنفق هذا الجاه العظيم فى خدمه

١- ١. ترجمته فى: بيان المفاخر : ٢ / ٢٤٥ _ ٣٥١ ؛ روضات الجنّات : ٢ / ١٠٣ (ذيل ترجمه أبيه) ؛ أعيان الشيعه : ١١ / ١٠٩ ؛ الكنى والألقاب : ٢ / ١٥٦ ؛ الفوائد الرضويّه : ١ / ٤٢ ؛ أحسن الوديعه : ١ / ٧٨ ؛ المآثر والآثار : ١٣٨ ؛ الروضه البهيّه : ٢٢ ؛ ماضى النجف وحاضرها : ١ / ١٣٣ ؛ معارف الرجال : ١ / ٩٤ ؛ مكارم الآثار : ٣ / ٨٣٦ ؛ لباب الألقاب : ٧١ ؛ ريحانه الأدب : ٢ / ٢٦ ؛ قصص العلماء : ١٢٢ ؛ الكرام البرره : ١ / ١٢٤ ؛ نجوم السماء: ٣٣٢ ؛ بغيه الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ٧ / ٢٩٥٠ ؛ تكمله أمل الآمل : ٢ / ١٦٥ ؛ مرآه الشرق : ١ / ١٤٦ ؛ موسوعه طبقات الفقهاء : ١٣ / ١٣٣ ؛ رجال ومشاهير اصفهان : ١٥٣ ؛ تاريخ اصفهان ورى : ٢٦٢؛ تاريخ اصفهان : ٣٠٥ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ١ / ٢٥٣ ؛ أعلام اصفهان: ١ / ٥١٩ ؛ منتخب التواريخ: ٧١٨ ؛ ناسخ التواريخ (تاريخ قاجار): ٣ / ١٠٣ ؛ علماى معاصرين: ٣٣١ ؛ روضه الصفا : ١٠ / ٤٥٨ .

الدين الإسلامى، و تأييد المذهب الإمامى، ونشر علوم آل محمّد .

أخذ الفقه عن الشيخ صاحب الجواهر، وكان معدودًا فى الطبقه العليا من تلامذته المتخرّجين من حوزته . ووقف فى سائر العلوم على أعلامها من تلك الطبقه فى النجف الأشرف .

واستدعاه أبوه قُبَيل وفاته فلبّاه مسرعًا، وما إن وافاه حتّى لحق والده بربّه عزّوجلّ، فصلّى عليه وقام مقامه، فكان على وتيرته، يمثّله فى الإخلاص للّه ِعزّوجلّ، ولعباده حتّى قبضه اللّه إليه (۱).

له آثار عمرانيّه وإصلاحيّه، منها : تكمله المسجد الجامع الّذى بناه والده فى محلّه بيدآباد اصفهان، و منها : إجراء الماء من عمود الفرات إلى النجف الأشرف فى قناه ونفق يزيد طوله على عشره أميال على كيفيّه خاصّه، كلّفته أموالاً طائلةً أنفقها فى سبيل ريّ الظمآن من إنسان وحيوان وزرع وضرع .

و له تصانيف كثيره نافعه تنبئ عن طول باعه ، كشرحه الكبير على شرائع الإسلام، وكتاب الإمامه، وكتاب الغَيبه فى الإمام الثانى عشر عليه السلام ، ورساله كبيره فى الإستصحاب، ومنتخب الصحاح، ورسائل فى مسائل فقهيّه ورجاليه، وغير ذلك، فجزاه اللّه خير جزاء المحسنين .

توفّى ــ طاب ثراه ــ فى ليله سلخ جمادى الآخره سنه تسعين بعد الألف ومائتين (۱۲۹۰ ه) بقصبه « كرند » من أعمال كرمانشاه، ذاهبًا إلى زياره أئمّه العراق، فحمل سريره إلى النجف الأشرف، و دفن فى الشبّاك المقابل لشبّاك الشيخ مرتضى الأنصارى قدس سره ، فى باب القبله من الصحن الشريف .

۱- ۱. بغيه الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ۷ / ۲۹۵۰ .

ونبغ بعده ولده المعروف بالسيّد آغا، واسمه الكريم السيّد محمّد باقر (۱)، فكان سيّد هذه الأسره العريقه بالإمامه، والحقيقه بالزعامه، إلى أن توفّى سنه ۱۳۳۳ باصفهان، ودفن بمقبره جدّه حجّه الإسلام قدس سره .

۲ _ السيّد محمّد مهدى (۲)

عالم فاضل فقيه محدّث، من أهل الزهد والتقوى، وكان أكبر أولاده، دفن بعد وفاته فى مقبره والده قدس سره الّتى بنيت بجنب مسجده الواقعه فى محلّه بيدآباد اصفهان .

۳ _ السيّد محمّد على (حدود ۱۲۲۷ _ ۱۲۸۲ ه) (۳)

عالم فاضل فقيه محدّث، مشهور فى الزهد والتقوى، من تلامذه آيه اللّه الشيخ محمّد حسن النجفى صاحب جواهر الكلام، والمجازين منه .

له من التأليفات :

۱ _ جامع الغرر فى شرح شرائع الإسلام .

۲ _ شرح اللمعه الدمشقيّه، وهو من تقريرات درس أستاذه صاحب الجواهر .

۳ _ رساله فى الصلوه فى المكان المغصوب .

۱- ۱. ترجمته فى : معارف الرجال : ۱ / ۱۳۷ ؛ الحصون المنيعه : ۹ / ۱۸۴ ؛ شعراء الغرى : ۱ / ۳۹۲ _ ۳۹۴ ؛ أعيان الشيعه : ۳ / ۵۲۹ ؛ نقباء البشر : ۱ / ۱۹۵ ؛ مكارم الآثار : ۳ / ۸۳۸ ؛ معجم رجال الفكر والأدب فى النجف : ۱ / ۱۳۱ ؛ الطليعه من شعراء الشيعه : ۱ / ۱۵۹ _ ۱۶۱ ؛ رجال ومشاهير اصفهان: ۲۸۴ ؛ بيان المفاخر: ۲ / ۱۷۵ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۰۷ ؛ أعلام اصفهان : ۲ / ۵۴ .

۲- ۲. ترجمته فى : رجال اصفهان : ۱۴۶ ؛ تذكره القبور : ۸۱ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۶۱ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۸۱ .

۳- ۳. ترجمته فى : غرقاب: ص ۲۲۲ ؛ الكرام البرره (القسم الثالث): ۱۱۹ ؛ تذكره القبور : ص ۸۱ ؛ مكارم الآثار: ۷ / ۲۴۹۰ _ ۲۴۸۷ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۹ و ۱۶۰ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۹ .

۴ ـ رساله فی إتلاف العبد مال المولی وجنایته علیه (۱).

توفّی رحمه الله فی آخر شعبان سنه ۱۲۸۲ ه، وکان عمره یومئذ خمسه وخمسین سنه (۲) ؛ و دفن فی مقبره والده قدس سره الواقعه بجنب مسجده .

۴ ـ السیّد مؤمن (المتوفّی ۱۲۹۴ ه) (۳)

عالم، فقیه، زاهد، عظیم الجاه والمنزله، من تلامیذ العلاّمه الشیخ مرتضی الأنصاری رحمه الله ، و کان أعلم وأفقه اخوته بعد السیّد أسد اللّه، ومقیمًا مقامه فی الریاسه الدینیّه، والأمور العامّه، و غیر ذلک .

قال السیّد حسن الصدر قدس سره فی التکمله :

السیّد مؤمن بن السیّد حجّه الإسلام السیّد محمّد باقر الرشتی الاصفهانی، عالم عامل فاضل، من عظماء علماء اصفهان . قام مقام أبیه بعد موت أخیه السیّد الأجلّ الحاج سیّد أسد اللّه فی الإمامه والجماعه والمرجعیّه والرئاسه . کان سیّدًا صالحًا ثقه فقیهًا من أمّ ولد السیّد، لکنّه نعم الخلف، و تقدّم علی سائر اخوته لعلمه وفضله وتقواه قدّس اللّه روحه (۴).

۱- ۱. کلّ هذه التألیفات مع صوره إجازه صاحب الجواهر له، موجوده فی مجموعه فی المکتبه المرعشیّه فی مدینه قم المقدّسه برقم ۱۹۹۵، مذکوره فی فهرسها : ۵ / ۳۶۷ .

۲- ۲. کما أرّخه ولده السیّد محمّد مهدی، فی کتابه « غرقاب : ص ۲۲۲ ».

۳- ۳. ترجمته فی تذکره القبور : ۸۱ ؛ بیان المفاخر : ۲ / ۱۶۰ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان: ۱ / ۳۸۰ ؛ رجال اصفهان : ۱۴۷ ؛ تکمله أمل الآمل : ۶ / ۹۶ ؛ المآثر والآثار : ۱۸۴ ؛ تکمله نجوم السماء : ۱ / ۴۰۰ .

۴- ۴. تکلمه أمل الآمل: ۶ / ۹۶ .

له تصانيف، منها : جامع الأقوال فی الصلاه وأحكامها (۱) ؛ وهو استدلالیّ مبسوط فی جزئين، فرغ من تأليف الجزء الأوّل منه فی السادس عشره من شهر شوّال المكرّم المطابق لثمانيه وسبعين بعد ألف ومائتين من الهجره (۱۲۷۸) ؛ أوّله بعد البسمله : « الحمد للّه الّذی جعل قرّه عين الأنبياء فی الصلاه ».

توفّی فی ثانی شهر رمضان المبارك سنه ۱۲۹۴ ه، ودفن فی مقبره والده قدس سره .

۵ _ السيّد محمّد جعفر (المتوفّی عاشوراء ۱۳۲۰ ه) (۲)

قال المحقّق الطهرانی قدس سره فی نقباء البشر :

عالم كامل و رئيس جليل، كان أصغر إخوته السيّد أبوالقاسم والسيّد أسد اللّه والسيّد مؤمن، وتوفّی بعد الجميع فی يوم عاشوراء سنه ۱۳۲۰ ه، ودفن فی النجف الأشرف بجنب أخيه العلاّمه السيّد أسد اللّه (۳).

جاء فی ترجمته فی معجم رجال الفكر والأدب :

جعفر بن محمّد باقر الموسوی الرشتی الاصفهانی، فقيه، إمامی، أصولی، تتلمّذ على أساتذه عصره، وتصدّی للإمامه والفتيا باصفهان. وألّف : ۱ _ إجتماع الأمر والنهی ؛ ۲ _ أصاله البراءه ؛ ۳ _ التعادل

---

۱ - ۱. نسخه الأصل منه بخطّ المؤلّف قدس سره موجوده فی المكتبه المرعشيّه فی قم المقدّسه برقم: ۲۷۹۹، مذكوره فی فهرسها: ۷ / ۳۶۶ .

۲- ۲. ترجمته فی : المآثر و الآثار : ۱ / ۲۴۹ ؛ و نقباء البشر : ۱ / ۲۷۹ ؛ و تاريخ اصفهان : ۳۲۴ ؛ وبيان المفاخر : ۲ / ۱۵۵ _ ۱۵۷ ؛ و دانشمندان و بزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۷ ؛ و اعلام اصفهان : ۲ / ۲۸۸ ؛ ومعجم رجال الفكر والأدب : ۱ / ۳۹۸ .

۳- ۳. نقباء البشر : ۱ / ۲۷۹ الرقم ۵۹۰ .

والتراجيح ؛ ۴ _ حجّيه الإستصحاب ؛ ۵ _ و حجّيه القطع والظنّ (۱).

۶ _ السيّد زين العابدين (المتوفّى قبل ۱۲۹۰ ه) (۲)

قال المحقّق الطهرانى قدس سره فى الكرام البرره :

عالم جليل، كان من أهل الفضل والبراعه والعلم والكمال، و من أهل الشهره والوجاهه والإعتبار، و هو ابن أحد عظماء هذا القرن [القرن الثالث عشر] وأساطين علماء هذه الطائفه، وتوفّى قبل أخيه الحجّه السيّد أسد اللّه المتوفّى سنه ۱۲۹۰، ودفن خلف والده قدس سره فى مقبرته المنوّره ؛ و قد تزوّج بإحدى بناته العلاّمه الميرزا أبو المعالى الكرباسى، و بأخرى منهنّ السيّد أبو جعفر بن السيّد صدر الدين العاملى الاصفهانى (۳).

۷ _ السيّد أبو القاسم (المتوفّى ۱۲۶۲ ه) (۴)

قال فى الكرام البرره :

عالم بارع، و فقيه زاهد، كان مرجع الأمور باصفهان بعد وفاه والده، توفّى فى ۲۸ شهر صفر المظفّر سنه ۱۲۶۲ (۵).

۱- ۱. معجم رجال الفكر والأدب : ۱ / ۳۹۸ .

۲- ۲. جاء ترجمته فى : المآثر والآثار : ۱ / ۲۲۱ ؛ الكرام البرره : ۲ / ۵۸۹ ؛ تكمله نجوم السماء : ۱ / ۳۶۸ ؛ تذكره القبور : ص ۱۴۶ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۷ و ۱۵۸ ؛ دانشمندان و بزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۸ ؛ اعلام اصفهان : ۳ / ۲۶۱ .

۳- ۳. الكرام البرره : ۲ / ۵۸۹ الرقم ۱۰۵۸ .

۴- ۴. ترجمته فى : الكرام البرره : ۱ / ۵۱ ؛ مكارم الآثار : ۵ / ۱۶۱۹ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۶ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۴ .

۵- ۵. الكرام البرره : ۱ / ۵۱ الرقم ۱۱۰ .

٨ ـ السيّد هاشم (المتوفّى قبل ١٢٩٣ ه) (١)

عالم صالح تقى، من المجتهدين فى عصره، توفّى قبل سنه ١٢٩٣ .

مؤلّفاته

له مؤلّفات كثيره، و رسائل متعدّده، كلّها تفصح عن تضلّعه فى شتّى العلوم المختلفه خصوصًا الفقه والرجال، و تظهر منها جامعيّته من المعقول والمنقول، وإليك تفصيلها حسب ما يسّر اللّه لنا الحصول عليها :

« الكتب والرسائل الفقهيّه »

١ ـ مطالع الأنوار المقتبسه من آثار الأئمّه الأطهار عليهم السلام

شرح لكتاب شرائع الإسلام، لم يخرج منه غير مقاصد كتاب الصلوه إلى آخر أحكام صلاه الأموات فى ستّه مجلّدات، إلّا أنّه مشتمل على أغلب قواعد الفقه وضوابطه الكلّيّات، بل محتو على معظم المسائل المتفرّقه من الطهاره إلى الديات . طبع سنه ١۴٠٨ بالطبع الأفست، وقد قامت بطبعه مكتبه مسجدالسيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره باصفهان .

٢ ـ تحفه الأبرار الملتقط من آثار الأئمّه الأطهار لتنوير قلوب الأخيار

رساله فارسيه مبسوطه، يتعرّض فيها للأدلّه غالبًا، و هى فى خصوص الصلوه، مرتّبه على مقدّمه فى مسائل الإجتهاد والتقليد، وأبواب ثلاثه ذات مباحث، وخاتمه فى الخلل وأحكام الشكوك .

١- ١. ترجمته فى : بيان المفاخر : ٢ / ١۶٢ ؛ آثار ملّى اصفهان : ١٩٣ .

والخاتمه رساله کبیره جدًّا، سیأتی الکلام عنها برقم : (۱۸).

طبعت دون خاتمتها سنه (۱۴۰۹ ه) فی مجلّدتین کبیرتین بتحقیق المحقّق الحجّه الحاج السیّد مهدی الرجائی ـ دامت برکاته ـ قامت بطبعها مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام قدس سره باصفهان .

۳ ـ الخلاصه والمنتخب من تحفه الأبرار

قد اختصرها المؤلّف قدس سره من کتابه السابق لبعض تلامیذه (۱).

۴ ـ المصباح الشارقه

قال مؤلّفه فی مفتتح المجلّد الأوّل من کتابه « مطالع الأنوار » بعد نقل حدیث فی فضل الصلوه ما لفظه :

« وقد تکلّمنا فی هذا الحدیث فی المصباح الشارقه بما قد بلغ التطویل والإطناب فی الغایه وأبرزنا فیه کثیرًا من الإشکالات المتوجّهه إلیه وعقبنا کلاًّ منها بما یزیله » (۲).

۵ ـ السؤال والجواب

فارسی وعربی، وهو أجوبه مسائله المعروفه فی مجلّدین کبیرین، تشتمل علی أربعین کتابًا من الکتب الفقهیّه، و رسائل متعدّده فی مسائل متبدّده، منها: « رساله فی الأوقاف »، و منها : « رساله فی إقامه الحدود فی زمن الغیبه »، إلی غیر ذلک من الرسائل الّتی نذکر کلاًّ منها بعنوان مستقلّ .

۶ ـ کتاب القضاء والشهادات

قال عنه صاحب الروضات قدس سره :

۱- ۱. بیان المفاخر : ۲ / ۶۰ .

۲- ۲. مطالع الأنوار : ۱ / ۴ .

و من تصنيفاته الفائقه أيضًا كتاب ألّفه فی القضاء والشهادات بطريق الإستدلال التامّ زمن قراءته فی تلک المباحث علی شيخه السيّد محسن المرحوم (۱).

عناوينه : « مسأله _ مسأله »، وقد فرغ من تأليف كتاب القضاء بالكاظميه فی الرابعه والعشرين من شهر محرّم الحرام سنه خمس ومائتين بعد الألف من الهجره. أوّله بعد البسمله : « الحمد للّه ربّ العالمين والصلوه والسلام علی مدّعی النبوّه والرساله باقامه البيّنه والبراهين ».

۷ _ مناسک الحجّ

فارسی، ذكر فيه واجبات الحجّ ومستحبّاته، ورتّبه علی مقدّمه، وثلاثه مقاصد، وخاتمه . صرّح فی أواسطه بأنّه ألّفه فی طريقه توجّهه إلی الحجّ سنه (۱۲۳۱ ه) وذكر هناک انّه حال الكتابه فی السَفينه قرب قطيف .

۸ _ رساله فی آداب صلاه الليل و فضلها

هی مدرجه فی : « السؤال والجواب » له قدس سره (۲).

۹ _ رساله فی ابراء الولیّ مدّه المتعه عن المولی عليه

قال صاحب الذريعه رحمه الله :

رساله فی هبه الولی مدّه الزوجه المنقطعه للمولی عليه، ثلاثه: إحداها للسيّد محمّد باقر بن محمّد نقی الشفتی الاصفهانی، اختار فيها الجواز (۳).

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .

۲- ۲. بيان المفاخر : ۲ / ۱۷ .

۳- ۳. الذريعه : ۵۲ / ۱۵۹ الرقم ۵۳ _ ۵۵ .

۱۰ ـ رساله فی حرمه محارم الموطوء علی الواطی

هی رساله متوسّطه مدرّجه فی کتابه : السؤال والجواب ؛ أوّلها بعد البسمله : « الحمد لمن أبدع السموات والأرضین ».

۱۱ ـ الردّ علی رساله تعیین السلام الثالث فی النوافل (۱)

کتبه فی الردّ علی رساله المولی علی أکبر بن محمّد باقر الإیجی الاصفهانی (المتوفّی سنه ۱۲۳۲ ه) ؛ فرغ منه سنه ۱۲۲۳ ه .

ثمّ کتب المولی المذکور رساله أخری فی ردّ السیّد حجّه الإسلام، ثمّ ردّ الرساله السیّد أیضًا وسدّ علیه أبواب المقاله (۱).

۱۲ ـ الردّ علی رساله تعیین السلام الثالث فی النوافل (۲)

کتبه قدس سره ثانیًا بعد ردّ المولی الإیجی رحمه الله الردّ الأوّل (۲). فرغ منه فی سنه ۱۲۲۴.

۱۳ ـ إقامه الحدود فی زمن الغیبه

هی رساله کبیره استدلالیّه، مدرّجه فی کتابه الکبیر « السؤال والجواب ». طبعت سنه ۱۴۲۵ ه بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ـ دام ظلّه ـ قامت بطبعها مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام قدس سره باصفهان .

۱۴ ـ رساله فی اشتراط القبض فی الوقف

هی رساله استدلالیّه مفصّله، مدرّجه فی « السؤال والجواب » له، کتبها فی الردّ علی المولی أحمد النراقی قدس سره (۳). طبعت سنه ۱۳۷۹ ش بتحقیق الحجّه الدکتور

۱- ۱. الذریعه : ۱۰ / ۱۹۷ الرقم ۵۰۶ .

۲- ۲. الذریعه : ۱۰ / ۱۹۷ الرقم ۵۰۷ .

۳- ۳. و ألّف المیرزا أبوالقاسم بن محمّد مهدی النراقی رحمه الله (المتوفّی سنه ۱۲۵۶) : « ملخّص المقال فی دفع القیل والقال »، فی الردّ علی هذه الرساله إجابه لسؤال أخیه المولی أحمد المذکور . والنسخه المخطوطه منه موجوده فی المکتبه المرعشیّه برقم ۳۱۳۶، مذکوره فی فهرسها : ۸ / ۳۶۵ .

السیّد أحمد التویسرکانی _ حفظه اللّه _ تحت عنوان: « رساله وقف ».

۱۵ _ رساله فی أحکام الغساله

ذکرها ولده العلاّمه الحاج السیّد أسد اللّه قدس سره فی شرحه الکبیر علی شرائع الإسلام حیث قال : وقد کتب _ روحی فداه _ رساله فی مسأله الغساله (۱).

۱۶ _ رساله فی تطهیر العجین بتبخیره و عدمه

ذکرها العلاّمه السیّد محمّد صادق الچهارسوقی قدس سره ، وعبّر عنها بالقدریّه (۲).

۱۷ _ رساله فی الأراضی الخراجیّه

هی رساله إستدلالیّه کبیره، کتبها فی جواب مسأله سئل عنها . توجد نسخه خطیّه منها ضمن مجموعه فی المکتبه الخاصّه للدکتور السیّد أحمد التویسرکانی _ دامت برکاته _ وقد قدّم لنا مصوّره منها مشکورًا .

۱۸ _ رساله فی أحکام الشک والسهو فی الصلوه

هی رساله کبیره جدًّا، حسنه الوضع والتفریع، جعلها تتمّه لکتابه : « تحفه الأبرار ». ذکرها صاحب الذریعه، و عبّر عنها بالشکیّات (۳).

۱۹ _ رساله فی طهاره عرق الجنب من الحرام

نسبها إلیه ولده العلاّمه السیّد أسداللّه قدس سره فی شرحه الکبیر علی الشرائع (۴).

۲۰ _ رساله فی صلوه الجمعه

صرّح بها نفسه فی کتابه : « مطالع الأنوار » (۵)؛ اختار فیها وجوبها التخییریّ.

۱- ۱. شرح شرائع الإسلام : کتاب الطهاره، مخطوط .

۲- ۲. نقله عنه فی بیان المفاخر : ۲ / ۵۴ .

۳- ۳. الذریعه : ۱۴ / ۲۱۸ الرقم ۲۲۶۸ .

۴- ۴. شرح شرائع الإسلام : کتاب الطهاره، مخطوط .

۵- ۵. مطالع الأنوار : ۴ / ۱۴۸ .

۲۱ ـ رساله فی العقد علی أخت الزوجه المطلّقه

کتبها فی جواب سائل سأله عن ذلک، مدرّجه فی کتابه « السؤال والجواب ».

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۳ ش بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ـ دام ظلّه ـ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۱).

۲۲ ـ رساله فی حکم صلح حقّ الرجوع فی الطلاق الرجعی

مدرّجه فی کتابه : « السؤال والجواب »، کتبها فی جواب مسأله سئل عنها، فرغ منها فی مزرعه تندران من مزارع کرون من محلّ اصفهان فی یوم الإثنین السابع من جمادی الآخره سنه ۱۲۳۵ ه .

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۳ ش بتحقیق الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ـ دام ظلّه ـ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۲).

۲۳ ـ رساله فی جواز الإتّکال بقول النساء فی انتفاء موانع النکاح فیها

صرّح بها المؤلّف قدس سره نفسه فی مطالع أنواره بقوله :

« ... والظاهر وثاقته کما حقّقناه فی رسالتنا الموضوعه فی جواز الإتّکال بقول المرأه فی خلوّها عن موانع النکاح » (۳).

ذکرها صاحب أعیان الشیعه وعبّر عنها برساله فی قبول قول المرأه فی عدم المانع لها من النکاح (۴). وکذا ذکرها صاحب الذریعه وعبّر عنها برساله فی جواز الإتّکال علی قول النساء فی انتفاء موانع النکاح (۵).

۱- ۱. میراث حوزه اصفهان : ۱ / ۲۹۷ ـ ۳۲۲ .

۲- ۲. میراث حوزه اصفهان : ۱ / ۲۷۹ ـ ۲۹۶ .

۳- ۳. مطالع الأنوار: ۶ / ۵۱۸ .

۴- ۴. أعیان الشیعه : ۴۴ / ۱۱۲ .

۵- ۵. الذریعه : ۵ / ۲۴۱ الرقم ۱۱۵۳ .

۲۴ _ رساله فی حکم الصلوه فی جلد المیته المدبوغ

هی رساله کبیره إستدلالیّه کتبها فی جواب السؤال عن حکم الصلوه فی جلد المیته المدبوغ، مدرّجه فی کتابه الکبیر « السؤال والجواب » .

۲۵ _ رساله فی ثبوت الزنا واللواط بالإقرار

مدرّجه فی کتابه : « السؤال والجواب »، کتبها فی جواب مسأله سئل عنها.

۲۶ _ شرح جوابات المسائل

هو شرح جوابات المسائل الصادره عن أستاذه المحقّق القمّی رحمه الله صاحب القوانین ؛ شرح فیه جمله من جواباته فی حیاته وحسب أمره، یذکر فیه السؤال، ثمّ جواب المحقّق، ثمّ إیضاح الجواب (۱).

۲۷ _ الرساله العملیّه

فارسیه، تتضمّن العبادات .

۲۸ _ رساله فی عدم جواز التقلید عن المجتهد المیّت

أوجب فیها العدول إلی المجتهد الحیّ بمجرّد موت المجتهد، ولمّا رآها المیرزا عبدالوهّاب القزوینی قدس سره (۲)، کتب فی ردّها رساله : « هدایه المسترشدین فی حکم التقلید للعوام » (۳).

۱- ۱. الذریعه : ۳۱ / ۱۷۹ الرقم ۶۰۰ .

۲- ۲. هو المیرزا عبدالوهاب الشریف ابن محمّد علی القزوینی، من أکابر تلامذته والمجازین منه بإجازه کبیره مبسوطه، ذکر فی کتابه : « هدایه المسترشدین » انّه ألّف أوّلاً رساله فارسیّه مختصره، وأخری عربیّه فی مسائل التقلید، ثمّ بعد ما رأی رساله حجّه الإسلام فی التقلید وإیجابه علی المقلّد العدول إلی المجتهد الحیّ بعد موت من کان یقلّده، کتب هذه الرساله ناقلاً لعین عبارات حجّه الإسلام ثمّ الردّ علیه ؛ أنظر الذریعه : ۵۲ / ۱۹۳ الرقم ۲۱۷ .

۳- ۳. الذریعه : ۴ / ۳۸۹ ؛ والکرام البرره : ۲ / ۸۱۰ .

۲۹ _ رساله فی أحکام القناه

هی رساله فارسیه کتبها فی جواب مسائل بعض أهالی یزد، مدرّجه فی کتابه الکبیر : « السؤال والجواب ».

۳۰ _ رساله فی ما لو أخلّ بالتسلیم فی الصلوه

مدرّجه فی کتابه الکبیر : « السؤال والجواب » .

۳۱ _ رساله فی ولایه الحاکم علی البالغه غیر الرشیده

کتبها فی جواب من سأله عن المسأله، مدرّجه فی کتابه: « السؤال والجواب ».

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۶ ش بتحقیق سماحه الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی _ دام ظلّه _ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۱).

۳۲ _ رساله فی حکم الصلوه عن المیّت

کتبها فی جواب مسأله سئل عنها، مدرّجه فی کتابه: « السؤال والجواب ».

۳۳ _ رساله فی تحدید آیه الکرسی

رساله فی جواب من سأل عن تحدید هذه الآیه، مدرّجه فی السؤال والجواب.

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۶ ش بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۲).

۳۴ _ رساله فی زیاره عاشوراء و کیفیّتها

مدرّجه فی « السؤال والجواب » له قدس سره ؛ کتبها فی جواب من سأله عن کیفیّه الزیاره وصلاتها، فادرج فی الجواب : انّ صلاتها رکعتان، لا أکثر، تفعلهما بعد

۱- ۱. میراث حوزه اصفهان : ۳ / ۱۲۵ _ ۱۷۱ .

۲- ۲. میراث حوزه اصفهان : ۳ / ۹۶ _ ۱۲۵ .

الفراغ من اللعن والسلام والدعاء والسجده .

۳۵ _ رساله فی صیغ النکاح

هی رساله فارسیه فی بیان أنحاء اجراء الصیغه وأنواع تغییراته . ذکر فیها أربع عشره صوره لصیغه النکاح .

۳۶ _ سلطانیه

رساله فارسیه مختصره فی أحکام الطهاره والصلوه کتبها لفتحعلی شاه القاجار.

« الکتب والرسائل الحدیثیه »

۳۷ _ الحاشیه علی الکافی

هی حواشی قلیله علی کتاب الفروع من الکافی، من الطهاره إلی الحجّ .

۳۸ _ الحاشیه علی الوافی

نصّ علیها المؤلّف نفسه قدس سره فی کتابه : « مطالع الأنوار » (۱).

« الکتب والرسائل الأصولیّه »

۳۹ _ الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقیقه

مشتمل علی جمّ غفیر من المسائل الأصولیّه والعربیّه، و مباحث الألفاظ والمبادئ اللغویّه، فی نحو من ثمانیه آلاف بیت . طبع بعد وفاته بأمر تلمیذه وصهره الآقا محمّد مهدی بن محمّد إبراهیم الکرباسی رحمهماالله (۲).

۱- ۱. مطالع الأنوار : ۵ / ۲۷ .

۲- ۲. الذریعه : ۱۲ / ۷۲ الرقم ۵۰۶ .

قال قدس سره فی بیان مقصوده من تألیف الکتاب :

هـذه مقاله أرادها منّی بعض من کنت أعتنی بصـلاح حاله، واهتمّ بانجاح مقاله و سؤاله، قد بیّنت فیها بإعانه اللّه سـبحانه مباحث الحقیقه والمجاز بما لم یبیّن إلی الآن فی رساله ولا فی کتاب (۱).

۴۰ _ رساله فی تقدیم الید علی الإستصحاب

ألّفها فی الردّ علی أستاذه المیرزا أبی القاسم الجیلانیّ القمّی قدس سره ، تقرب مِن أربعه آلاف بیت .

ذکرها کلّ من العَلَمَین : السیّد محمّد صادق (۲)، وأخوه السیّد محمّد هاشم الچهارسوقی رحمهماالله (۳).

۴۱ _ الحاشیه علی تهذیب الوصول

هی حاشـیه علمیّه مفصّله علی کتاب : « تهذیب الوصول إلی علم الأصول » من تآلیف آیه اللّه العلاّمه الحلّی قدس سره . ذکرها المؤلّف قدس سره فی کتابه : الزهره البارقه (۴).

۴۲ _ الحاشیه علی أصول معالم الدین

هی تعلیقات مدوّنه بمنزله شـرح مبسوط علی کتاب «معالم الدین فی الأصول» للشیخ حسن ابن الشهید الثانی ؛ ذکرها فی کتابه : « مطالع الأنوار » (۵).

۱- ۱. الزهره البارقه: الصفحه الأُولی من النسخه المخطوطه فی مکتبه آیه اللّه الگلپایگانی فی قم برقم ۱۱۶ .

۲- ۲. نقله عنه فی بیان المفاخر : ۲ / ۵۵ .

۳- ۳. ذکرهـا فی إجازته لمیرزا محمّـد بن عبـدالوهّاب الهمـدانی قـدس سـره ضـمن ترجمه حجّه الاسـلام قـدس سـره (صوره الإجازه بتمامها مطبوعه فی کتاب ضیاء الأبصار : ۲ / ۶۱۴).

۴- ۴. الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقیقه: مخطوط .

۵- ۵. مطالع الأنوار : ۵ / ۳۹۳ ؛ وفیه : ... مضافًا إلی الوجوه الّتی أبرزناها فی مقام ترجیـح أقرب المجازات علی غیره فیما علّقناه فی أصول المعالم فی مباحث المجمل والمبیّن .

۴۳ _ رساله لرفع النزاع و الجدال

رساله مختصره فی جواب أنّ المترادفین هل یمکن أن یتحقّق بینهما العموم المطلق أو من وجه .

« الرسائل الرجالیّه »

هی رسائله المتعدّده فی هذا الفنّ، تنیف علی أربع وعشرین رساله فی أحوال عشرین رجلاً من الرواه (۱)، کما یلی :

۴۴ _ رساله فی تحقیق حال أبان بن عثمان وأصحاب الاجماع

۴۵، ۴۶ _ رسالتان فی تحقیق حال إبراهیم بن هاشم القمّی (۲)

۴۷ _ الإرشاد الخبیر البصیر إلی تحقیق الحال فی أبی بصیر

۴۸ _ رساله فی تحقیق حال أحمد بن محمّد بن خالد البرقی

۴۹ _ رساله فی تحقیق حال أحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری

۵۰، ۵۱ _ رسالتان فی تحقیق حال إسحاق بن عمّار الساباطی

۵۲ _ رساله فی تحقیق حال حسین بن خالد

۵۳ _ رساله فی تحقیق حال حماد بن عیسی الجهنی

۵۴ _ رساله فی تحقیق حال سهل بن زیاد الآدمی الرازی

۱- ۱. عبّر الشیخ الطهرانی قدس سره عن کلّ واحد بعنوان : ترجمه (الذریعه : ۴ / ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۵۰، ۱۵۲، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶).

۲- ۲. صرّح السیّد حجّه الإسلام قدس سره فی الرساله الثانیه بانّه کتب فی تحقیق أحواله رسالتان، حیث قال فی أوّلها: لمّا کتبت فی سالف الزمان رساله فی تحقیق الحال فی إبراهیم بن هاشم، وأغفلت فیها بعض ما ینبغی التنبیه علیه، أبرزت هذه الکلمات فی ذلک المرام (الرسائل الرجالیّه : ۶۱).

۵۵ _ رساله فی تحقیق حال شهاب بن عبد ربّه

۵۶ _ رساله فی تحقیق حال عبدالحمید بن سالم العطّار وولده محمّد

۵۷ _ رساله فی تحقیق حال عمر بن یزید

۵۸ _ رساله فی تعیین محمّد بن اسماعیل الواقع فی صدر بعض أسانید الکافی (۱)

۵۹ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن أحمد الراوی عن العمرکی

۶۰ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن خالد البرقی

۶۱، ۶۲ _ رسالتان فی تحقیق حال محمّد بن سنان

۶۳ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن الفضیل

۶۴ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن عیسی الیقطینی

۶۵ _ رساله فی بیان أشخاص الّذین لقّبوا بما جیلویه

۶۶ _ رساله فی تحقیق الحال فی معاویه بن شریح ومعاویه بن میسره وأنّهما واحد

۶۷ _ رساله فی بیان العدّه المتکرّره فی أسانید الکافی

طبعت جمیع هذه الرسائل المذکوره فی مجلّد واحد سنه ۱۴۱۷ ه بتحقیق سماحه الحجّه الحاج السیّد مهدی الرجائی _ دامت برکاته _ قامت بطبعها مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتی قدس سره باصفهان .

۶۸ _ رساله فی مشترکات الرجال

ذکرها صاحب الروضات قدس سره (۲).

۱- ۱. قال صاحب الذریعه قدس سره : ترجمه محمّد بن اسماعیل الواقع فی صدر بعض أسانید الکافی، للسیّد حجّه الإسلام الاصفهانی، طبعت مع رسائله، فرغ من أصله سنه ۱۲۰۶، ثمّ بعد مدّه کتب علیه حاشیه منه سنه ۱۲۳۲ (الذریعه : ۴ / ۱۶۲ الرقم ۸۰۱).

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .

۶۹ _ الحاشیه علی الرجال

هی تعلیقات مختصره علی کتاب: «الرجال» لشیخ الطائفه الطوسی رحمه الله .

۷۰ _ الحاشیه علی الفهرست

انّها تعلیقات مختصره غیر مدوّنه علی کتاب: «الفهرست» لشیخ الطائفه رحمه الله .

« الکتب والرسائل المتفرّقه »

۷۱ _ رساله فی أصول الدین

فارسیه، فی عدّه أبواب (۱).

۷۲ _ سؤال و جواب

الفارسی، عن بعض عقائد الشیخیّه، طبع أوّلاً بعد وفاته سنه (۱۲۶۱ ه)، کما ذکره صاحب الذریعه (۲). وقد طبع ثانیًا طباعه حروفیّه محقّقه، قامت بتحقیقه وطبعه سنه (۱۳۸۸ ش) مکتبتنا : مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام قدس سره .

۷۳ _ الحلیه اللاّمعه للبهجه المرضیّه

هو الکتاب الّذی بین یدیک عزیزی القارئ، وسیأتی الکلام عنه مفصّلاً.

« ما صدر عنه فی الإجازات »

۷۴ _ کتاب الإجازات

فقد أجاز سیّدنا المترجم له قدس سره لجماعه من مجتهدی تلامیذه ومعاصریه،

۱- ۱. فهرس مخطوطات مکتبه کلیّه الإلهیّات فی طهران : ۱ / ۱۱ ش ۳۳۵ .

۲- ۲. الذریعه : ۱۲ / ۲۴۳ الرقم ۱۵۹۴ .

إجازات مبسوطه ومختصره، و بلغت إجازاته أكثر من خمسين إجازه .

قال البحّاثه الشيخ آقا بزرگ الطهرانی رحمه الله فی « طبقات أعلام الشيعه » (۱) : له إجازات كثيره مفصّله لمجتهدی تلاميذه، رأيت منها مجموعه فی مكتبه المولی محمّد علی الخوانساری فی النجف فيها : ثلاث عشره إجازه تقرب من خمسه آلاف بيت، والمجازون هم :

۱ ـ الحاج محمّد إبراهيم القزوينی

۲ ـ الميرزا محمّد الرضوی

۳ ـ المولی محمّد علی المحلّاتی

۴ ـ السيّد فضل اللّه الأسترآبادی

۵ ـ المولی محمّد صالح الأسترآبادی

۶ ـ الشيخ علی النخجوانی

۷ ـ السيّد محمّد تقی الزنجانی

۸ ـ الحاج عبدالباقی الكاشانی

۹ ـ السيّد محمّد علی الأبرقوئی

۱۰ ـ المولی مرتضی قلی (۲)

۱- ۱. طبقات أعلام الشيعه : ۲ / ۱۹۵ .

۲- ۲. من المحتمل انّه : ميرزا مرتضی قلی خان بن علی محمّد خان « نظام الدوله » ابن عبداللّه خان « أمين الدوله» ابن محمّد حسين خان الإصفهانی الصدر الأعظم للسلطان فتح علی شاه . ويقوی هذا الإحتمال انّ علی هامش نسخه من هذا الكتاب الّذی بين يديك، حاشيه امضاؤها : مرتضی قلی خان أديب إصفهانی صدری، واللّه العالم . جاء ترجمته فی : نقباء البشر فی القرن الرابع عشر : ۵ / ۳۵۹ الرقم ۴۸۹ ؛ الحصون المنيعه : ۲ / ۳۴۵ ؛ أعيان الشيعه : ۴۸ / ۵۱ ؛ شعراء الغریّ : ۱۱ / ۲۳۷ ـ ۲۴۹ ؛ ماضی النجف : ۳ / ۴۹۹ ؛ معجم رجال الفكر والأدب : ۳ / ۱۲۹۴ ؛ الطليعه من شعراء الشيعه : ۲ / ۳۰۲ ؛ تكمله أمل الآمل: ۶ / ۵۳ وفيه: « مرتضی قلی خان بن محمّد علی ».

۱۱ _ المولی محمّد رفیع الگیلانی المعروف بشریعتمدار

۱۲ _ المولی عبدالوهّاب القزوینی

۱۳ _ الآقا محمّد المجتهد .

وفاته و مرقده

عاش _ قدّس اللّه نفسه الزکیه _ ثمانین سنه تقریبًا، ثمّ أجاب دعوه الإلهیّه _ علی أصحّ الأقوال وأشهرها _ فی عصیره یوم الأحد، الثانی من شهر ربیع الثانی سنه ۱۲۶۰ ه (۱) بعد صلوه الظهر بمرض الإستسقاء، و دفن بعد ثلاثه أیّام من وفاته فی البقعه الّتی بناها لنفسه فی جانب مسجده الکبیر باصبهان، وهی الآن مشهد معروف و مزار متبرّک .

قال المحقّق الچهارسوقی قدس سره فی روضاته :

ولم یر مثل یوم وفاته، یوم عظیم، ملأت زقاق البلد من أفواج الأنام رجالاً ونساءًا، یبکون علیه بکاء الفاقد والده الرحیم و مشفقه الکریم، بحیث کان همهمه

---

۱ - ۱. هذا التاریخ مطابق لما کتبه صاحب الروضات رحمه الله فی بیاضه (أنظر مقدّمه النهریّه : ۲۰) ؛ وکذا مطابق لما کتبه العلاّمه الشیخ محمّد جعفر بن محمّد إبراهیم الکرباسی (المتوفّی سنه ۱۲۹۲ ه) فی ظهر کتابه : منهج الرشاد فی شرح إرشاد الأذهان (فهرس مخطوطات مکتبه مرکز إحیاء التراث الإسلامی: ۶ / ۷۹ الرقم ۹۰). وضبطه کذلک العالم الفاضل الشاعر رضا قلیخان هما الشیرازیّ (المتوفّی ۱۲۹۰)، ففی « دیوانه ص ۱۰۴ » : در اول حمل و دویم ربیع دویم *** زدامگاه جهان شد بسوی دار سلام بلفظ تازی تاریخ رحلتش گفتم *** چو بشمری مأتین است و ألف و ستّین عام

الخلايق تسمع من وراء البلد، و غسل فی بيته الشريف، ثمّ أتی به إلی المسجد، فصلّی عليه ولده الأفضل وخلفه الأسعد الأرشد والفقيه الأوحد والحبر المؤيّد ... مولانا وسيّدنا السيّد أسد اللّه ... .

ومن العجائب إتّفاق فراغه من التحصيل و مراجعته من النجف الأشرف بإصرار والده الجليل فی سنه وفاته، و مسارعه روحه المطهّر إلی جنّاته ... .

وأغلقت أبواب أسواق البلد أيّامًا متواليه بعد وفاته، ثمّ انتشر نعيه إلی سائر بلاد الإسلام، فأقاموا حقّ عزائه فی جميع الأطراف والأكناف من المشاهد المقدّسه و غيرها، إلی أن بلغ الخبر أرض الهند و بلاد التركستان و ما وراء النهر، فأظهروا له جلائل الحزن، و أهدوا إلی روحه المطهّر ختماتهم الكلام المجيد، وصالح دعواتهم عن ظهر القلب .

ودارت نائحه مصيبته فی أطراف العالم قريبًا من سنه كامله، و ذلك لعظيم منّته وجزيل حقّه علی قاطبه أهل الزمان، وكلّما غبرت الأعصار ازداد الناس تحسّرًا علی وفاته وتأسّفًا علی هجرته لما يرون من تعطيل حدود اللّه، وتضييع أحكام الشريعه من بعده، و ورود الإختلال الأعظم بين الخلايق بواسطه فقده .

وقد أنشدت قصيده طويله فی مرثيته بالعربيّه، و مطلعها كما يمرّ بالنظر الفاتر :

لمن العزاء وهذه الزفرات ما هی فی الزمر *** تبكی السماء وفی الأرض الفساد به ظهر

وجرت عيون الدمع من صمّ الجبال و حاولت *** لتزول وانشقت جيوب الصبر واشتمل الضرر

واغبرّت الآفاق واختل السياق بأسره *** وتغيّرت شمس المشارق منه وانخسف القمر

ما أكثر الحزن الجديد وأكبر الهول الشديد *** وأعظم الرزء المفخّم فى الخلائق للبشر

من فقد سيّدنا الإمام الباقر العلم الّذى *** جلّت عن العدّ المحامد منه والكرامات الكبر

بكّاء جوف الليل من خوف الإله ومقتدى *** طول النهار على نيابته الإمام المنتظر

إلى تمام ثمانين بيتًا تقريبًا، ويقول فى آخرها مؤرّخًا لوفاته :

وسألت طبعى القرم عن تأريخ رحلته *** فجرّ ذيلًا وقال: « اللّه أنزله كريم المستقرّ » (۱)

(۱۲۶۰ ه)

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۴ .

* أعلام اصفهان _ للسيّد مصلح الدّين المهدوى : ۲ / ۱۴۱ * الأعلام، خير الدين الزركلى : ۶ / ۴۹ * أعيان الشيعه _ للسيّد محسن الأمين العاملى : ۹ / ۱۸۸ * بغيه الراغبين (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ۷ / ۲۹۴۹ * بيان المفاخر _ للسيّد مصلح الدّين المهدوى: ج ۱ و ۲ * تاريخ اصفهان _ لميرزا حسن خان الجابرى الأنصارى : ۹۵ * تذكره العلماء _ لميرزا محمّد التنكابنى : ۲۱۳ * تذكره القبور _ لملاّ عبدالكريم الجزى : ۸۱ * تكمله أمل الآمل _ للسيّد حسن الصدر : ۵ / ۲۳۸ * دانشمندان وبزرگان اصفهان _ للسيّد مصلح الدّين المهدوى : ۱ / ۳۷۳ * روضات الجنّات _ للسيّد محمّد باقر الچهارسوقى : ۲ / ۹۹ * الروضه البهيّه _ للسيّد شفيع الجابلقى : ۱۹ * ريحانه الأدب _ للميرزا محمّد على مدرّس التبريزى : ۲ / ۲۶ * طبقات أعلام الشيعه (ق۱۳) للشيخ آقا بزرگ الطهرانى : ۲ / ۱۹۳ * طرائف المقال _ للسيّد على البروجردى : ۲ / ۳۷۶ * غرقاب _ للسيّد محمّد مهدى الموسوى : ۲۱۰ * الفوائد الرضويّه _ للشيخ عبّاس القمى : ۲ / ۴۲۶ _ ۴۲۹ * قصص العلماء _ لميرزا محمّد التنكابنى : ۱۳۵ * الكرام البرره _ للشيخ آقا بزرگ الطهرانى : ۱ / ۱۹۲ * الكنى والألقاب _ للشيخ عبّاس القمّى : ۲ / ۱۵۵ * لباب الألقاب _ للشيخ حبيب اللّه الكاشانى: ۷۰ * معارف الرجال _ للشيخ محمّد حرز الدّين : ۲ / ۱۹۵ * معجم المؤلّفين _ عمر رضا كحاله : ۹ / ۹۶ * مكارم الآثار _ للشيخ محمّد على الحبيب آبادى : ۵ / ۱۶۱۴ * موسوعه طبقات الفقهاء : ۱۳ / ۵۳۳ * نجوم السماء _ لميرزا محمّد مهدى الكشميرى: ۱ / ۶۳ * وفيات العلماء: ۱۶۲ * هديه الأحباب _ للشيخ عبّاس القمى : ۱۴۰ * هديه العارفين _ اسماعيل باشا البغدادى : ۶ / ۳۷۱ .

بین یدی الکتاب

۱ _ اسم الکتاب و نسبته

لا شکّ فی صحّه نسبه هذا الکتاب إلی مؤلّفنا السیّد حجّه الإسلام قدس سره ، فقد عدّه من تألیفاته المحقّق الطهرانی رحمه الله ، و عبّر عنه فی مورد من ذریعته بالحاشیه (۱)، وعبّر عنه فی مورد آخر منها بالحلیه اللّامعه حاشیه علی البهجه المرضیّه (۲).

وذکره تلمیذه العلّامه السیّد محمّد باقر الچهارسوقی قدس سره فی روضات الجنّات بعنوان : التعلیقات (۳). و کذا ذکره تلمیذه المیرزا محمّد التنکابنی رحمه الله فی قصصه، وعبّر عنه بالحاشیه (۴).

والاسم الکامل والصحیح لهذه الحاشیه هو : الحِلْیَهُ اللَّامِعَه لِلْبَهْجَهِ المَرْضِیَّه، کما سمّاها بذلک سیّدنا المؤلّف قدس سره فی مقدّمتها .

۲ _ مکان وتاریخ تألیفه

ألّف قدس سره الجزء الأوّل من هذه الحاشیه فی أرض بغداد جوار الکاظمین علیهماالسلام ، وقد انتهی من تألیفه فی العشر الأوسط من شهر رجب المرجّب سنه ۱۲۰۴ ه، حیث قال فی نهایته :

وقد اتّفق الإبتداء به وکذا الفراغ فی أرض بغداد جوار الکاظمین علیهماالسلام ، فی مدّه أربعه أشهر وکسرًا، مع تفرّق الحواس، واغتشاش الأحوال، وتراکم أفواج الهموم، وتلاطم أمواج الغموم،

۱- ۱. الذریعه : ۶ / ۲۸ الرقم ۱۲۲ .

۲- ۲. الذریعه : ۷ / ۸۲ .

۳- ۳. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ .

۴- ۴. قصص العلماء : ۱۳۶ .

لابتلائی بمرض الإحتراق فی البول، قد انجرّ القضاء عنان الإختیار إلی البلده المذکوره للمعالجه .

ولم یحدّد تأریخ تألیف الجزء الثانی منها، ولم یذکر مکانها .

۳ _ ماهیّته

اشاره

من أجل معرفه ماهیّه هذا الکتاب وأهمیّته لابدّ من الوقوف علی عدّه نقاط :

الأُولی : هو تعلیقات مدوّنه بمنزله شرح مبسوط علی شرح الفاضل السیوطی علی ألفیّه النحو، کتبه المؤلّف قدس سره فی مبادئ أمره بالتماس بعض من قرأ علیه ؛ قال فی أوّله فی بیان مقصوده من تألیف الکتاب :

انّه قد وفّقنی اللّه تعالی بکمال رأفته وعطوفته ومنّه وإحسانه فی بعض أیّام الحیاه للمجاوره فی البلده الغرویّه _ علی مشرّفها آلاف السلام والتحیّه _ فالتمس منّی فیها بعض من کنت أعتنی بصلاح حاله أن یقرأ عندی شرح الألفیّه للفاضل الکامل المحقّق المدقّق جمال الدّین .

ثمّ بعد الإجابه والشروع لمّا سمع منّی ما لم یسمعه من غیری، إلتجأ إلیّ أن أکتب له حاشیه متعلّقه بذلک الشرح، مبیّنه لنکاته، موضحه لمشکلاته، مشتمله علی فوائد لم تذکر فیه، فأجبته مع کثره الإشتغال والمباحثه، وعدم اجتماع ما یحتاج إلیه للرجوع حین الحاجه .

الثانیه : ألّف السیّد حجّه الإسلام قدس سره هذه الحاشیه فی جزئین : الأوّل مفصّل من أوّل الکتاب إلی المعرّف باللام، والثانی مفصّل أیضًا من باب الإبتداء إلی باب

التعجّب . وعند تتبّعنا للنسخ الخطّيه لهذه الحاشيه وجدنا أكثرها تحتوى على الجزء الأوّل منها فقط ؛ فقد تتبّعنا أكثر من عشرين نسخه خطّيه تقريبًا، فلم نعثر إلّا على نسختين مشتملتين على كلتا الجزئين، وهما :

١ ــ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مسجد أعظم فى مدينه قم المقدّسه برقم ٣٥٣٢، والمذكوره فى فهرسها : ١٥٧ .

٢ ــ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مدرسه سپهسالار فى طهران برقم ۶۸۶۴، المذكوره فى فهرسها : ۴ / ٣۴٢ .

الثالثه : الملاحظ انّ السيّد حجّه الإسلام قدس سره لم يتمّ هذه الحاشيه، بل توقّف عند شرح قول الفاضل السيوطى فى باب التعجّب : « ما كان ملازمًا لذلك نحو: عنيت بحاجتك ».

الرابعه : يوجد فى عدّه موارد من هذه الحاشيه بياض بمقدار عدّه كلمات أو أسطر، وكأنّ المؤلّف قدس سره تركه ليملأه فى وقت لاحق، واللّه العالم .

الخامسه : هى حاشيه علميّه لطيفه ودقيقه، حاويه على حلّ ما لم يحلّه المحشّون من المعضلات وصور إحتمال العبارات ؛ يوضّح السيّد حجّه الإسلام فيها بعض الكلمات اللُغويّه الغامضه، وجمع فيها آراء النحويّين فى مختلف المباحث، وناقش فيها، واستحسن منها ما كان صحيحًا برأيه، ثمّ أقام الأدلّه النقليّه والعقليّه على الرأى الّذى يستحسنه .

السادسه : استشهد قدس سره فى هذه الحاشيه بكثير من الآيات الكريمه والأحاديث الشريفه، واستدلّ بها على إثبات مدّعاه .

السابعه : أكثر مصدرٍ يعتمد عليه حجّه الإسلام قدس سره فى هذه الحاشيه هو شرح

نجم الأئمّه وفاضل الأمّه الرضی رحمه الله علی الکافیه، حیث ینقل الکثیر من عباراته بمقدار نصف صفحه أو أکثر، غیر انّه استشکل فی بعض المواضع علیه .

الثامنه : شأن السیّد حجّه الإسلام قدس سره فی هذه الحاشیه شأنه فی باقی کتبه وشروحه، من استقصائه لجمیع الأقوال والآراء وذِکْر الأدلّه المتعلّقه بکلّ مسأله، فانّها مشتمله علی أغلب قواعد النحو و ضوابطه، بل محتویه علی معظم مسائله وفروعه .

النسخ المعتمده فی التحقیق

النسخ الخطّیّه لهذا الکتاب شائعه وکثیره جدًّا توجد فی عدّه مکتبات فیایران وقد اخترنا منها سبع نسخ و هی :

۱ ـ النسخه الأصلیّه، مخطوطه حجّه الإسلام الشفتیّ قدس سره ، ومن منن اللّه تعالی وألطافه علینا أن أظفرنا بنسخه المؤلّف ـ أعلی اللّه مقامه ـ بخطّ یده الشریف بعد مرور سبع سنین من بدایه العمل، وهی محفوظه فی خزانه مکتبه جامعه طهران برقم ۱۸۱۳ المذکوره فی فهرس مخطوطاتها: ۹ / ۳۹۹، تشتمل علی الجزء الأوّل من الحاشیه .

والنسخه واضحه الخطّ مقروءه، إلاّ انّ المصنّف جعل فیها تغییرات وزیادات، وحذف بعض العبارات ثمّ کتبها مرّه أخری ؛ وانّ بعض الأوراق منها مخطوط بخطّ یغایر الأصل، وقد اختلط بعضها ببعض، أو ضاع بعضها .

تقع هذه النسخه فی ۲۰۶ ورقه بحجم ۱۶ × ۱۱ سم، وکلّ ورقه تحتوی علی ثمانیه عشر سطرًا ؛ و رمزنا لهذه النسخه برمز : « ص » .

۲ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی خزانه مکتبتنا فی مدینه اصفهان برقم ۱۶، المذکوره فی فهرس مخطوطاتها : ص ۱۶۹، تحتوی علی الجزء الأوّل من الحاشیه فقط، کتبها بخطّ النسخ محمّد رضا بن محمّد رفیع الاصفهانی، وانتهی من کتابتها فی یوم الجمعه العاشر من شهر رجب المرجّب سنه ۱۲۳۹ ه .

ولقد امتازت النسخه عن النسخ الأخری بوجود حواش کثیره علیها بامضاء: « منه دام ظلّه العالی »، وحواش أخری من الکاتب وغیره .

تقع هذه النسخه فی ۱۳۸ ورقه بحجم ۲۱ × ۱۱ سم، و کلّ ورقه تحتوی علی خمسه عشر سطرًا، وقد رمزنا لها بالحرف : « ش ».

جاء فی آخرها ما یلی :

تمّت الحاشیه الشریفه المسمّاه بالحلیه اللاّمعه بید أحقر الطلاّب من عباد اللّه تعالی، ابن محمّد رفیع محمّد رضا، فی یوم الجمعه العاشر من الرجب المرجّب من شهور سنه تسع و ثلاثین و مائتین بعد الألف من الهجره النبویّه علی هاجرها آلاف السلام والتحیّه .

ولا یخفی علی المخادیم المطالعین لهذه النسخه الشریفه انّ استنساخها کانت من نسخه الأصل فی أرض دار السلطنه اصفهان، إلاّ أکثر قلیل من أوّلها، فانّه لمّا کانت بعض الأجزاء من أوّلها مفقوده، فلا جرم استنسخ من غیرها، جمعه ۱۰ رجب سنه ۱۲۳۹ .

۳ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی مکتبه آیه اللّه البروجردی قدس سره فی مدینه

قم المقدّسه تحت رقم ۲۸۲ ، المذکوره فی فهرس مخطوطات المکتبه : ۱ / ۱۶۳ ، تشتمل علی الجزء الأوّل من الحاشیه فقط، کتبها بخطّ نستعلیق جعفر بن محمّد النوری، وانتهی من کتابتها سنه ۱۲۲۹ ه، وهی منقوله من نسخه مکتوبه عن خطّ المصنّف .

هذه النسخه من أحسن النسخ لقلّه أخطائها، هیّأ لنا مصوّره عنها مشکورًا سماحه الحجّه السیّد صادق الإشکوری، فللّه درّه وعلیه أجره .

تقع النسخه فی ۱۷۵ ورقه بحجم ۲۱ × ۵ / ۱۶ سم، مختلفه الأسطر، وقد رمزنا لها بالحرف : « ب ».

جاء فی آخرها ما یلی :

تمّت بعون الملک العلاّم سنه ۱۲۲۹، قد اتّفق الفراغ لی من تضییع هذه النسخه الشریفه المسمّی بالحلیه اللاّمعه، و قد کتبتها من نسخه الّتی نقلت من نسخه الأصل الّتی بخطّ مصنّفها من الأوّل إلی آخرها، أقلّ العباد عملاً و أکثرها زللاً، المغروق فی بحار المعاصی، المرجوّ بدعاء الأخلاّء الروحانی جعفر بن محمّد النوری غفر اللّه لهما .

۴ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی مکتبه جامع گوهرشاد فی مدینه مشهد المقدّسه تحت رقم ۶۳۳ ، والمذکوره فی فهرس مخطوطات المکتبه : ۲ / ۷۴۷ ، تحتوی علی الجزء الأوّل من الحاشیه، و هی بخطّ النسخ، مجهوله الکاتب، کتبت فی القرن الثالث عشر، کثیره الاخطاء والاسقاط، ناقصه من آخرها صفحه .

تقع هذه النسخه فی ۱۴۱ ورقه بحجم ۲۱ × ۱۵ سم، و کلّ ورقه تحتوی علی تسعه عشر سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « ک ۱ ».

۵ ـ النسخه الخطّيّه المحفوظه فی مکتبه جامع گوهرشاد فی مدینه مشهد المقدّسه تحت رقم ۵۶۳ ، والمذکوره فی فهرس مخطوطات المکتبه : ۲ / ۶۷۳ ، تشتمل علی الجزء الأوّل من الحاشیه، و هی بخطّ النسخ، مجهوله الکاتب، کتبت سنه ۱۲۹۹ ه، مخرومه الأوّل، کثیره الاخطاء والاسقاط .

تقع هذه النسخه فی ۱۳۲ ورقه بحجم ۵ / ۱۴ × ۵ / ۸ سم، و کلّ ورقه تحتوی علی إحدی وعشرین سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « ک ۲ ».

جاء فی آخرها ما یلی : تمّت الکتاب بعون الملک الوهّاب فی ۱۲۹۹.

۶ ـ النسخه الخطّيّه المحفوظه فی مکتبه مسجد أعظم فی مدینه قم المقدّسه تحت رقم ۳۵۳۲، والمذکوره فی فهرس مخطوطاتها : ص ۱۵۷ ، تحتوی علی الجزء الأوّل والثانی من الحاشیه، وهی بخطّ النسخ، مجهوله الکاتب والتاریخ . امتاز هذه النسخه عن النسخ الأخری بأنّها کامله .

تقع هذه النسخه فی ۲۸۲ ورقه بحجم ۵/ ۱۴ × ۵ / ۸ سم، و کلّ ورقه تحتوی علی إحدی وعشرین سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « م ».

۷ ـ النسخه الخطّيّه المحفوظه فی مکتبه مدرسه سپهسالار فی طهران برقم ۶۸۶۴ ، والمذکوره فی فهرس مخطوطاتها : ۴ / ۳۴۲ ، تحتوی علی الجزء الأوّل والثانی من الحاشیه ؛ کتبها بخطّ النسخ أحد تلامذه المصنّف، و فرغ من کتابه الجزء الأوّل فی یوم الأحد سلخ شهر ذی القعده الحرام سنه ۱۲۱۸ ه . والنسخه مخرومه الأوّل والآخر، کثیره الاخطاء والاسقاط .

تقع هذه النسخه فی ۱۸۳ ورقه بحجم ۱۳ × ۸ سم، مختلفه الأسطر، و قد رمزنا لها بالحرف : « س ».

جاء فی آخر الجزء الأوّل ما یلی :

قد فرغت من تسوید هذه الحاشیه الشریفه علی حلّ عبارات البهجه المرضیّه من تألیفات استادنا الأعظم ومولانا الأفخم السیّد المکرّم والشیخ الأعلم، أعنی سلاله السادات العظام وزبده أولاد النجباء الفخام میر محمّد باقر، بیّض اللّه غرّه أحوالهم [کذا] وجعل التوفیق له خیرَ رفیق والأئمّه علیهم السلام یوم القیمه معینًا وشفیعًا بجاه محمّد وآله الطاهرین، فی یوم الأحد سلخ شهر ذی القعده الحرام سنه ۱۲۱۸.

وسنعرض فی نهایه هذه المقدّمه نماذج من هذه النسخ .

منهجنا فی التحقیق

إعتمدنا فی عملنا علی النسخه الأصلیّه بخطّ المصنّف قدس سره الّتی تقدّم ذکر مواصفاتها آنفًا، مع ملاحظتنا لنسخ أخری غیرها، وکان عملنا فی هذه الحاشیه کما یلی :

۱ ـ مقابله النسخ الخطّیّه وضبط الإختلافات الوارده بینها، وترجیح نسخه الأصل علی غیرها عند الإختلاف إلّا إذا ثبت خطؤها فرجّحنا غیرها مع الإشاره إلی ذلک فی الهامش .

۲ ـ تثبیت الزیادات الّتی انفردت بها بعض النسخ دون بعض، و الإشاره إلیها فی الهامش .

۳ ــ إستخراج المصادر والمآخذ من الآيات القرآنيّه الكريمه، والأحاديث الشريفه، والأقوال الوارده، والشواهد الشعريّه، على قدر المستطاع .

۴ ــ إيضاح المواضع المشكله والعبارات المبهمه، وشرح بعض اللغات الغريبه الوارده فى المتن مع الإستعانه بكتب اللغه ومعاجم العربيّه .

۵ ــ إيراد ترجمه مختصره فى الهامش للأعلام المذكوره فى المتن .

۶ ــ إضافه العناوين الفرعيّه فى المتن بين المعقوفين الّتى تسهّل الوصول إلى تفاصيل الموضوع .

۷ ــ إلحاق متن البهجه المرضيّه قبل كلّ مبحث إكمالاً للفائده، لتسهل للقارئ الرجوع إلى المتن عند الإحتياج والضروره .

۸ ــ إعداد و تنظيم فهارس فنّيه كامله للآيات القرآنيّه، والأحاديث الشريفه، والأعلام المترجم لهم، والأشعار، والموضوعات المطروحه، فى آخر الكتاب تسهيلاً لمهمّه الباحثين والمراجعين .

هذا كلّه عملنا فى التحقيق، فإن جاء مرضيًّا فمن عنايات الإل_هيّه وحججه الأئمّه ــ عليهم آلاف السلام والتحيّه ــ وبركات الأنفاس القدسيّه للمؤلّف ــ قدّس اللّه أسراره الزكيّه ــ وإلاّ فمن قصورنا وبضاعتنا المزجاه .

کلمه شکر و ثناء

وبالختام نتقدّم خالص شکرنا المتواصل وثنائنا العاطر إلی کلّ مَن ساعدنا وأعاننا علی إخراج هذا السفر القیّم بهذه الحلّه الجیّده والطباعه الأنیقه، فجزاهم اللّه عن الإسلام وأهله خیر جزاء المحسنین .

ونقدّم أیضًا شکرنا الجزیل وثنائنا الجمیل إلی حفید المؤلّف أعلی اللّه مقامه سماحه الحجّه المحقّق الحاج السیّد مهدی الشفتی _ دام ظلّه _ لإشرافه علی العمل فجزاه اللّه عن محمّد وآله أفضل الجزاء .

والحمد للّه علی أفضاله وإنعامه، ونسأله العفو والصفح عن زلّاتنا فهو العفوّ الغفور « وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّه ِ رَبِّ الْعَالَمِینَ » (۱).

اصفهان

قسم التحقیق فی مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتی قدس سره

غرّه شوّال المکرّم سنه ۱۴۳۳ ه

۱- ۱. سوره یونس : ۱۰ .

مقدمه المؤلف

اشاره

[مقدّمه المؤلّف قدس سره] (۱)

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه الّذى أمرنا بالإبتداء (۲) فى الأفعال على البهجه المرضيّه، وأخبرنا على كلمه (۳) هى للنحاه (۴) كافيه (۵)، وكلام هو مغن وشافيه، ورفع فاعل الخير بتصريح البرهان والهدايه، ونصب العدل واللباب (۶) بمفصّل الآيات والأدلّه، وكسر أعناق المشركين لعدم إنصرافهم إلى أفضل البريّه، وعطف علينا بتمييز الحلال من الحرمه، وأرسل إلينا نبيًّا (۷) بـه جزم النزاع بين المتنازعين، واشتغل

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ك ۲ » : لإبتداء .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص، ش، ب و ك ۲ » : والمراد بالكلمه [فى المقام] : لا إله إلاّ اللّه، نظرًا إلى قوله [صلى الله عليه و آله] : «من قال لا إله إلاّ اللّه وجبت له الجنّه»، ولايخفى حصول براعه الإستهلال فى ذكر الكلمه، منه .

۴- ۴. فى « س، ب، م » : للنجاه .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ص، ش، ب و ك ۲ » : التاء للمبالغه، وقد حقّقنا جواز دخولها فى اسم الفاعل فى مبحث الحال فى هذه الحاشيه *، وإن أنكر بعض منهم ذلك، منه . * حيث قال قدس سره هناك ما هذا لفظه : ... و فيه نظر لعدم ظهور لحوق تاء المبالغه فى الفاعل، بل بعض منهم حصر مواضع لحوقها فى : فعول وفعال ومفعال، لكن الإنصاف عدم تسليم هذا الحصر لورود لحوقها فى الفاعل أيضًا، كما ورد عنه عليه السلام حيث سئل عن فضل الراوى والعابد، وهو هذا : رجل راويه لحديثكم، إلى أن قال عليه السلام : الراويه لحديثنا، إلى أن قال : أفضل من ألف عابد (الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط، سيصدر إن شاء اللّه تعالى).

۶- ۶. فى « ك ۲ » : البيّنات .

۷- ۷. فى « ص و ش » : نبيّنا .

العامل بالعمل (۱) بين العلمين (۲)، وتمّ الأفعال النواقص، وكمّل الأعمال الفرائض، ونعته فى مواضع عديده، وجعلنا من تابعيه والأمّه، ومن المنصرفين إليه بإزاله الأسباب المانعه، والصلاه والسلام عليه وعلى آله وأصحابه ما دامت النعم فى الجنّه باقيه .

وبعد، يقول تراب أقدام المؤمنين، وغبار نعال المشتغلين، الفقير إلى اللّه الغنىّ محمّد باقر بن محمّد نقى الموسوىّ _ عاملهما اللّه تعالى بلطفه الجلىّ والخفىّ _ : انّه قد وفّقنى اللّه تعالى بكمال رأفته وعطوفته ومنّه وإحسانه فى بعض أيّام الحياه للمجاوره فى البلده الغرويّه _ على مشرّفها آلاف السلام والتحيّه _ فالتمس منّى فيها بعض من كنت أعتنى بصلاح حاله أن يقرأ علىّ (۳) شرح الألفيّه للفاضل الكامل المحقّق المدقّق جمال الدّين (۴) ؛ ثمّ بعد الإجابه والشروع [لمّا سمع منّى

۱- ۱. « بالعمل » لم يرد فى « ش، م، س، ك ۱ و ۲ ».

۲- ۲. كذا فى « ص »، و فى سائر النسخ : العاملين، وهو الصواب .

۳- ۳. فى « ب » بدل « علىّ » : « عندى ».

۴- ۴. مؤلّف « الألفيّه » هو : جمال الدّين محمّد بن عبداللّه بن عبداللّه بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى (المتوفّى سنه ۶۷۲ ه) ؛ قال الذهبى : ولد سنه ستّمائه أو إحدى و ستمائه، وسمع بدمشق من السخاوى والحسن بن صباح وجماعه، و كان إمامًا فى القراءات و عللها، أمّا اللغه فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشيّها، وأمّا النحو والصرف فكان فيهما بحرًا لايجارى وحبرًا لايبارى . وله من التصانيف : الألفيّه، الكافيه، العمده، التسهيل، التوضيح، و غير ذلك ؛ انظر ترجمته فى : بغيه الوعاه : ۱ / ۱۳۰ ؛ وشذرات الذهب: ۵ / ۳۳۹ ؛ والأعلام : ۱ / ۹۳۱ ؛ وفوات الوافيات : ص ۴۵۲ _ ۴۵۴ . وشارح « الألفيّه » هو : الحافظ جلال الدين عبدالرّحمن بن أبى بكر الخضيرى السيوطى، ولد سنه تسع وأربعين وثمان مائه بسيوط، و هى قريه بصعيد مصر، أخذ عن الجلال المحلّى والزين العقبى، و قرأ على الشمس السيرامى والبلقينى والكافيجى وغيرهم . له نحو ۶۰۰ مصنّف، منها: الكتاب الكبير، والإتقان فى علم التفسير وعلوم القرآن، وبغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه، وهمع الهوامع، وغير ذلك . ونقل صاحب الروضات فى : « روضات الجنّات : ۵ / ۶۶ » عن السيّد عليخان المدنى انّه كان شافعيًا، لكنّه رجع عن التسنّن واستبصر، وقال بإمامه الأئمّه الإثنى عشر عليهم السلام ، فصار شيعيًّا إماميًّا ؛ قال السيّد المذكور : رأيت كتابًا من مصنّفات السيوطى ذكر فيه رجوعه إلى الحقّ، واستدلّ فيه على إمامه علىّ بن أبى طالب عليه السلام بعد رسول اللّه صلى الله عليه و آله بلافصل . أنظر ترجمته فى : الأعلام : ۳ / ۳۰۱ ؛ وشذرات الذهب : ۸ / ۵۱ .

ما لم يسمعه من غيرى] (۱)، إلتجأ إلىّ أن أكتب له حاشيه متعلّقه بذلك الشرح مبيّنه لنكاته، موضحه لمشكلاته، مشتمله على فوائد لم تذكر فيه، فأجبته مع كثره الإشتغال والمباحثه، و عدم إجتماع ما يحتاج إليه للرجوع حين الحاجه، سائلاً من اللّه سبحانه أن يوفّقنى لإتمامها وأن ينفعه بها وسائر الإخوان، فإنّه رحمن ومنّان، وأرجو منه تعالى ومن سائر الإخوان أن يشركونى فى صالح دعواتهم، وأن لاينسوننى فى أوقات مطالعاتهم، و سمّيتها بِالْحِلْيَهِ اللاَّمِعَهِ لِلْبَهْجَهِ المَرْضِيَّه .

ص: ۷۵

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب » .

متن البهجه المرضیّه

بسم اللّه الرّحمن الرّحیم

أحمدک اللهمّ علی نعمک و آلائک، و أصلّی و أسلّم علی محمّد خاتم أنبیائک وعلی آله وأصحابه والتابعین إلی یوم لقائک .

أمّا بعد، فهذا شرح لطیف مزجته بألفیّه ابن مالک مهذّب المقاصد وواضح المسالک یبیّن مراد ناظمها، و یهدی الطالب لها إلی معالمها، حاوٍ لأبحاث منها ریح التحقیق تفوح، و جامع لنکت لم یسبقه إلیها غیره من الشروح، وسمّیته بالبهجه المرضیّه فی شرح الألفیّه، و باللّه أستعین انّه خیر معین .

قال محمّد هو ابن مالک أحمد ربّی اللّه خیر مالک

قال الناظم: (بسم اللّه الرّحمن الرّحیم، قال محمّد هو) الشیخ الإمام أبو عبداللّه جمال الدین محمد بن عبداللّه (ابن مالک) الطائی الأندلسی الجیانی الشافعی (أحمد ربّی اللّه خیر مالک) أی : أصفه بالجمیل تعظیمًا له وأداء لبعض ما یجب له والمراد إیجاده لا الأخبار بأنّه سیوجد .

مصلّیًا علی النبیّ المصطفی و آله المستکملین الشرفا

(مصلّیًا) بعد الحمد أی داعیًا بالصلاه (علی النبی) هو إنسان أوحی إلیه بشرع وإن لم یؤمر بتبلیغه، فإن أمر بذلک فرسول أیضًا .

و لفظه بالتشدید من النبوه أی : الرفعه لرفعه رتبه النبیّ صلی الله علیه و آله علی غیره من

الخلق، و بالهمزه من النبأ أى الخبر لأنّ النبىّ مخبر عن اللّه تعالى، والمراد به نبيّنا محمّد صلى الله عليه و آله (المصطفى) أى: المختار من الناس كما قال النبىّ صلى الله عليه و آله فى حديث رواه الترمذى و صحّحه: « إنّ اللّه اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل، واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانه، واصطفى من بنى كنانه قريشًا، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم ».

و قال فى حديث رواه الطبرانى : « إنّ اللّه اختار خلقه، فاختار منهم بنى آدم، ثمّ اختار بنى آدم فاختار منهم العرب، ثمّ اختار العرب فاختار منهم قريشًا، ثمّ اختار قريشًا فاختار منهم بنى هاشم، ثمّ اختار بنى هاشم فاختارنى منهم، فلم أزل خيارًا من خيار ».

(و) على (آله) أى أقاربه المؤمنين من بنى هاشم و المطّلب (المستكملين الشرفا) بفتح الشين بانتسابهم إليه صلى الله عليه و آله .

واستعين اللّه فى ألفيّه مقاصد النحو بها محويّه

(واستعين اللّه فى) نظم أرجوزه (ألفيّه) عدّتها ألف بيت أو ألفان بناء على أن كلّ شطر بيت و لا يقدح ذلك فى النسبه _ كما قيل _ لتساوى النسب إلى المفرد والمثنّى كما سيأتى (مقاصد النحو) أى: مهمّاته، والمراد به المرادف لقولنا: علم العربيه المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعرابًا و بناء، و ما يعرف به ذواتها صحّه واعتلالاً، لا ما يقابل التصريف (بها) أى: فيها (محويّه) أى: مجموعه .

تقرّب الأقصى بلفظ موجز و تبسط البذل بوعد منجز

(تقرّب) هذه الألفيّه لأفهام الطالبين (الأقصى) أى : الأبعد من غوامض المسائل، فيصير واضحًا (بلفظ موجز) قليل الحروف كثير المعنى ؛ والباء للسببيّه،

ولا بدع فی کون الإیجاز سببًا لسرعه الفهم کما فی: رأیت عبداللّه وأکرمته، دون: أکرمت عبداللّه . و یجوز أن یکون بمعنی « مع »، قاله ابن جماعه .

(و تبسط البذل) بسکون الذال المعجمه أی العطاء (بوعد منجز) أی سریع الوفاء، والوعد فی الخیر و الإیعاد فی الشرّ إذا لم تکن قرینه .

و تقتضی رضًا بغیر سخط فائقه ألفیّه ابن مُعْط

(وتقتضی) بحسن الوجازه المقتضیه لسرعه الفهم (رضًا) من قارئها بأن لا یعترض علیها (بغیر سخط) یشوبه (فائقه ألفیّه) الإمام أبی ذکریا یحیی (ابن معط) عبدالنور الزواوی الحنفی .

و هو بسبق حائز تفضیلا مستوجب ثنائی الجمیلا

(و) لکن (هو بسبق) أی: بسبب سبقه إلی وضع کتابه و تقدّم عصره (حائز) أی جامع (تفضیلًا) لتفضیل السابق شرعًا و عرفًا، و هو أیضًا (مستوجب ثنائی الجمیلا) علیه لانتفاعی بما ألّفه و اقتدائی به .

واللّه یقضی بهبات وافره لی و له فی درجات الآخره

(واللّه یقضی بهبات) أی عطایا من فضله (وافره) أی: زائده، والجمله خبریه أرید بها الدعاء أی اللهمّ اقض بذلک (لی) قدّم نفسه لحدیث أبی داود : « کان رسول اللّه صلی الله علیه و آله إذا دعا بدأ بنفسه ». (وله فی درجات الآخره) أی: مراتبها العلیّه .

شرح البسمله الشريفه

اشاره

[شرح البسمله الشريفه] (۱)

فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم (۲).

أقول (۳) : قد افتتح الكتاب بالتسميه إقتداء بالقرآن (۴)، و قصدًا لحصول التبرّک بذکر اسم الرّحمن، و ميلاً إلى الإستعانه باسم المعين المنّان، و عملاً بما روى عن سيّد أهل الزمان صلى الله عليه و آله : « كلُّ أَمْرٍ ذِى بَال لَم يبْدأ فِيه باسمِ اللّه ِ فَهو أَبْتَر » (۵) ؛ و بما روى عن مشيّد أركان الإيمان _ عليه آلاف التحيّه والسّلام _ : « كلمه بسم اللّه فاتقه للرتوق، مسهله للوعور، و مجنبه للشرور، و شفاء لما فى الصدور، أمان يوم النشور (۶) » (۷).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. « فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » لم يرد فى « ب ».

۳- ۳. فى « ب » : فأقول .

۴- ۴. فى « ک ۱ و ۲ » : بالفرقان .

۵- ۵. تفسير المنسوب إلى الإمام العسكرىّ عليه السلام : ص ۹ ح ۷ ؛ و فى كنز العمّال : ۱ / ۵۵۵ ح ۲۴۹۱ هكذا : « كلّ أمر ذى بَال لا يبدأ فيه ببسم اللّه الرّحيم أقطع ».

۶- ۶. الحديث فى مستدرک الوسائل : ۵ / ۳۰۴ ح ۵۹۲۷ / ۳ ، مع إختلاف الألفاظ وإضافات ؛ وتمامه هكذا: « عن علىّ عليه السلام انّه قال : انّ اسم اللّه فاتق للرتوق، و خائط للخروق، و مسهل للوعور، و جنه عن الشرور، وحصن من محن الدهور، و شفاء لما فى الصدور، و أمان يوم النشور ».

۷- ۷. جاء فى حاشيه « ش » : قد استدلّ لإبتداء الكتاب بالتسميه بوجوه خمسه، و المستفاد من بعضها كالوجه الأوّل والخامس تعيّن الإبتداء بها من الآخر كالثانى و الثالث و الرابع ليس الأمر كذلک، بل التسميه بناء عليها من أحد أفراد المطلق الذّى يحصل بذكره الوفاء بمضمونها مع كونه من أكمل أفراده، منه دام ظلّه العالى.

الكلام فى باء بسم اللّه

اشاره

[الكلام فى باء بسم اللّه] (۱)

فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم .

أقول : الباء إمّا للمصاحبه أو الإستعانه، و ربما رجح الأوّل بأوجه :

الأوّل : انّ باء المصاحبه تدلّ على ملابسه جميع أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالى، بخلاف باء الآله والإستعانه (۲).

الثانى : انّ إبتداء المشركين باسم آلهتهم انّما كان على قصد التبرّك، فقصد التبرّك أدخل فى الردّ عليهم، و هو إنّما يحصل عند كون الباء للمصاحبه لا الإستعانه .

الثالث هو : انّ باء الإستعانه يستلزم جعل اسم اللّه آله للفعل، و هو غير مناسب لتبعيّه الآله وعدم كونها مقصوده بالذات، والمصاحبه عريّه من ذلك .

و فى الجميع نظر ! أمّا فى الأوّل : فلأنّا لا نسلّم انّ باء المصاحبه من حيث هى دالّه على ملابسه أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالى، بل ذلك انّما يفهم من ضميمه المتعلّق، لأنّك لو قدّرت متعلّقها « أبتدأ » مثلاً، يكون المستفاد منه ملابسه أوّل جزء من الفعل لاسم اللّه تعالى لا جميعه، كما لا يخفى .

نعم، لو قدّرته « أصنّف » مثلاً، لكان المستفاد ذلك، إلاّ انّه لا فرق فى ذلك بين كون الباء للمصاحبه أو الإستعانه، لأنّ الباء لو كانت للإستعانه و الآله و جعلت متعلّقها «أصنّف» مثلاً، لكان اللاّزم منه ملابسه جميع أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالى، إذ معلوم انّ الآله مصاحبه لذيها عند العمل، فمفادّ الباء حينئذ (۳) على تقدير كونها

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. « والإستعانه » لم يرد فى « ص » .

۳- ۳. أى إذا جعل متعلّقه مثل أصنّف .

للإستعانه : الإستعانه من اسم اللّه تعالى لجميع أجزاء الفعل و ملابسته له، بخلاف ما لو جعلتها للمصاحبه، فانّ مفادّها حينئذ هو الثانى فقط، لأنّ ملابسه شىء بشىء لايدلّ على الإستعانه به لا صريحًا ولا إلتزامًا، فحمل الباء على الإستعانه أولى.

وأمّا فى الثانى : فلأنّا نمنع الحصر، و على تقدير التسليم نقول : انّ دلاله المصاحبه على التبرّك بشىء من الدلالات الثلاث ممنوعه بحيث لا يدخله ريبه ؛ نعم فى مثل المقام يستفاد ذلك من خارج، لأنّ مصاحبه اسم اللّه تعالى يوجد معها التبرّك، لكن لا إختصاص لذلك بحمل (۱) الباء على المصاحبه، لأنّ الإستعانه باسم اللّه تعالى يوجد معها التبرّك، فتأمّل .

وأمّا فى الثالث : فلأنّ الآله لها جهتان : جهه توقّف و تبعيّه، والمقصود هنا الأُولى لا الثانيه، فحمل الباء على الإستعانه لو لم يكن أرجح من حملها على المصاحبه فلا أقلّ من التساوى، على انّه يعلم من حمل الباء على الإستعانه وجعل اسم اللّه تعالى آله الفعل (۲) زياده مدخليّه فيه، حتّى كأنّه لايمكن حصوله بدونه(۳)، والمصاحبه عريّه من ذلك .

و أيضًا المناسب بالنسبه إلى المصنّفين و غيرهم، من حيث قصورهم فى العلم والكمال وعدم استقلالهم فى الأفعال والأعمال، هو الإستعانه، لا المصاحبه .

و أيضًا قد يقال : انّ ادّعاء المصاحبه باسم اللّه تعالى فى حال التصانيف وغيرها ربّما لا يناسب طريق الأدب، و قصد التبرّك لا يرفع ذلك، فتأمّل (۴).

۱- ۱. فى « ص » : من حمل .

۲- ۲. فى « ب » : للفعل .

۳- ۳. فى « ب » هكذا : حتّى كأنّه لا يتأتى ذلك الفعل ولا يوجد بدونه .

۴- ۴. ويؤيّده أيضًا ما رواه الصدوق قدس سره فى « التوحيد : ص ۲۳۰ » بسنده عن محمّد بن القاسم الجرجانى المفسّر قال : فقال علىّ عليه السلام : ... فقولوا عند افتتاح كلّ أمر صغير أو عظيم بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، أى أستعين على هذا الأمر باللّه الّذى لاتحقّ العباده لغيره، المغيث إذا استغيث والمجيب إذا دعى، الرّحمن الّذى يرحم ببسط الرزق علينا .

متعلّق الباء فی بسم اللّه

[متعلّق الباء فی بسم اللّه] (۱)

ثمّ اعلم : انّ متعلّق الجارّ (۲) هنا إمّا فعل أو وصف أو مصدر، و کلّ واحد منها إمّا مقدّم أو مؤخّر، خاصّ کأُصنّف أو أألّف مثلاً للمصنّف، و أقرأ أو أتلو مثلاً للقاری، أو عامّ کأبتدأ لکلیهما، فصار الأقسام إثنی عشر، و بملاحظه المعنیین المذکورین للباء مع کلّ من هذه الأقسام تصیر الأقسام أربعه و عشرین .

هکذا الباء للإستعانه متعلّقها فعل خاصّ، مقدّم أو مؤخّر، أو عامّ کذلک، فهذه أربعه، و کذا نقول (۳) عند حمل الباء علی المصاحبه، فصارت ثمانیه، و هکذا فی الوصف والمصدر .

و کلّ من هذه الأقسام ممکن الإراده فی المقام، و انّما الکلام فی الرجحان، فأقول : الأولی تقدیر الفعل لوجهین، الأوّل : انّه أصل فی العمل فتقدیره لعامليّه المعمول أولی من غیره .

والثانی : انّه یلزم زیاده الإضمار و التقدیر فی کلّ من تقدیری الوصف أو المصدر بالنسبه إلی تقدیر الفعل، لأنّ مع تقدیر الفعل یلزم إضمار کلمتین : الفعل وفاعله، و مع تقدیر الوصف أو المصدر یلزم إضمار ثلاث کلمات : المبتدأ، والخبر، و فاعل الوصف أو المصدر، کما تقول : أنا مصنّف بسم اللّه أو إبتدائی بسم اللّه کائن ؛ و لا شکّ انّ الإضمار خلاف الأصل فیجب الإقتصار فی مخالفته علی أقلّ ما تندفع به الضروره .

و ربّما اُجیب عن ذلک بأنّ زیاده الإضمار فیما إذا کان المقدّر مصدرًا انّما یلزم

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ب » : الظرف .

۳- ۳. فی « ص » : تقول .

إذا جعل الظرف متعلّقًا به و قدّر له الخبر، و أمّا لو جعل الظرف خبرًا عنه فلا، بل المضمر حينئذ كلمتان .

و فيه نظرٌ، لأنّه لا تفاوت فی ذلک بين كون الظرف معمولاً للمصدر أو خبرًا، بناء على انّه لو كان خبرًا لكان متعلّقه مقدّرًا و هو خبر فی الأصل، فساوی فيما لو جعل الظرف متعلّقًا بالمصدر و قدّر الخبر، و ليس ذلک إلّا كرّ على ما فرّ، فصار تقدير الفعل أولى من غيره .

إن قلت : انّ تقدير الفعل و إن كان أولى من هذه الجهه، لكن تقدير الاسم أولى من جهه أخرى و هی دلاله الإسميّه على الدوام و الثبات، و الفعليّه عريّه من ذلک .

قلت : الفعل المقدّر هو الفعل المضارع و مدلوله الإستمرار التجدّدی، وهو أنسب بالإعتبار فی هذا المقام من الثبات و الدوام لدلالته على انّ الإستعانه باسم اللّه تعالى للتصنيف مثلاً متجدّده على الإستمرار حتّى كأنّه لايغفل منها لمحه، فتقدير الفعل أولى .

لكن بقی الكلام فی نوعی الفعل العامّ و الخاصّ من انّه هل يكون لأحدهما جهه رجحان ترجّحه فی مقام التقدير على الآخر أم لا ؟

فنقول : الظاهر انّ تقدير الخاصّ كأصنّف مثلاً أولى من تقدير العامّ كأبتدأ، لدلاله الأوّل على تحقّق الإستعانه مثلاً باسم اللّه تعالى لجميع أجزاء الفعل، بخلاف الثانی، فانّه يفيد بظاهره قصر الإستعانه فی أوّل جزء من الفعل .

و رجّح بعض المحقّقين (۱) تقدير العامّ، لأنّ فيه إمتثالاً _ لفظًا ومعنًی _ بالحديث المتقدّم وهو قوله صلى الله عليه و آله : كلّ أمر ذی بَال، الحديث .

۱- ۱. هو الشهيد الثانی قدس سره فی « الروضه البهيه فی شرح اللمعه الدمشقيّه : ۱ / ۲۱۹ ».

وفيه نظرٌ، لأنّ غايه ما يدلّ عليه الحديث المذكور الإبتداء باسم اللّه فى الأفعال ولادخل لتقدير فعل الإبتداء فى ذلك (۱).

ثمّ على تقدير أرجحيّه الفعل الخاصّ، هل الراجح تقديره مقدّمًا أو مؤخّرًا ؟ مقتضى الأصل الأوّل لتقدّم رتبه العامل على رتبه المعمول، إلّا انّ المناسب التأخير للإهتمام بتقديم اسم اللّه تعالى، و للتنبيه على إفاده الحصر، لأنّ تأخيره يستلزم تقديم المعمول فيفيد الحصر، إذ تقديم ما حقّه التأخير يفيد ذلك، فيدلّ على انّ الإستعانه فى الفعل مثلاً انّما هى باسم اللّه فقط لا بغيره .

وجه كسر الباء فى بِسم اللّه

ثمّ اعلم : انّ حقّ الحروف المفرده أن تفتح، لأنّ (۲) الحروف مبنيّه و كلّ مبنىّ الأصل فيه السكون لعدم تغيير المبنىّ بالعوامل، فالدائم يحتاج إلى شىء خفيف، ومعلوم انّ السكون أخفّ الأشياء، فينتج انّ الحروف الأصل فيها السكون، لكن لمّا لم يمكن ذلك فى الحروف المفرده لإستلزامه الإبتداء بالساكن، فالمناسب فتحها لكونها أخت السكون فى الخفّه، فصار حقّ الحروف المفرده الفتح، فالعدول عنه إلى غيره يحتاج إلى دليل .

۱- ۱. أنظر فيض القدير شرح الجامع الصغير : ۱ / ۵ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ب » : والمطلوب يحصل بترتيب ثلاث قياسات بأن يقال : الباء حرف، و كلّ حرف مبنىّ، فينتج انّ الباء مبنىّ، و نجعل هذه النتيجه صغرى قياس آخر و نقول : الباء مبنىّ و كلّ مبنىّ الأصل فيه السكون، فينتج : الأصل فى الباء السكون، و المذكور فى العباره كبرى هذين القياسين، والصغرى وكذا النتيجه مطلوبه، ثمّ نرتّب قياس آخر و نقول : الباء يكون الأصل فيها السكون، لكنّه متعذّر لما ذكر فى المتن، و كلّ شىء يكون الأصل فيه السكون مع تعذّره حقّه الفتح لما ذكر أيضًا، فالباء حقّها الفتح، وكذا نقول فى كلّ الحروف المفرده، فالعدول عن الفتح فى كلّ الحروف المفرده يحتاج إلى دليل، منه سلّمه اللّه .

إذا علمت ذلک نقول : انّ من المعلوم انّ الباء من الحروف المفرده، ومقتضی ما ذکر أن تفتح فقیل : بَسم اللّه بالفتح، و انّما خولف ذلک فیها و کسرت فی المقام وغیره لإلتزامها (۱) الحرفیّه والجرّ .

وجه اقتضاء إلتزامها لهما (۲) کسرها هو انّ لزوم کلّ منهما یناسب الکسر مناسبه ضعیفه، فلمّا اجتمعا معًا قویت المناسبه فتحقّق المقتضی . أمّا مناسبه لزوم الحرفیّه للکسر، فلإقتضائها السکون الّذی هو عدم الحرکه، والکسر لقلّته کالعدم لعدم وجوده فی الأفعال والأسماء الغیر المتصرّفه والحروف إلّا نادرًا کجَیْر مثلًا . وأمّا مناسبه لزوم الجرّ له، فلموافقه حرکه العامل لأثره .

و لأجل انّ الإلتزام بالأمرین معًا موجب للکسر، لم یکسر التاء و الکاف والواو لعدم إلتزامها لهما لمجیئها أسماء أیضًا، مضافًا إلی استعمال الأخیر للعطف وغیره، و لم یوجد موجب آخر للعدول عن الأصل، فأبقیت علی أصلها من الفتح .

إن قلت : علی هذا ینبغی أن لا یکسر اللام أیضًا لعدم إلتزامها الأمرین المذکورین معًا، لإستعمالها غیر جارّه، کَلامِ الإبتداء و لام الأمر .

قلت : مقصودنا انّ الإلتزام بالأمرین ممّا یوجب الخروج عن الأصل إذا تحقّق، وحیث قد تحقّق فی الباء قلنا بمقتضاه، و لیس المقصود حصر الموجب فی ذلک حتّی یلزم من عدمه العدم (۳) مطلقًا .

فنقول : الباعث للخروج عن الأصل فی لام الجرّ و لام الأمر هو إزاله الإلتباس بینهما و بین لام الإبتداء، بناء علی انّ لام الإبتداء لما تدخل علی (۴) کلّ من الاسم

۱- ۱. فی « ش، م، س » : لاستلزامه .

۲- ۲. فی « ب » : إختصاصها بهما .

۳- ۳. أی عدم الخروج عن الأصل .

۴- ۴. فی « ک ۱ و ۲ » : فی .

والفعل، فلو أجرى لام الجرّ و الأمر على ما اقتضاه (۱) أصلهما لالتبسا بها، فلدفعه عدل عن مقتضى الأصل فكسرتا .

و أمّا لام الجرّ و الأمر، فلا يلتبس إحديهما بالأخرى لإمتيازهما بمدخوليهما، إذ الاُولى لا تدخل إلّا على الاسم، و الثانيه كذلك بالنسبه إلى الفعل، و قد نبّهنا على وجه ذلك فى موضعه .

إن قلت: سلّمنا انّ مقتضى الخروج عن الأصل فى اللام _ فيالجمله _ هو رفع(۲) الإلتباس، لكنّه لا يعيّن الخروج عنه فى خصوص لام الجرّ و الأمر لتحقّق ذلك فيما إذا عكس أيضًا بأن كسر لام الإبتداء وترك لام الجرّ والأمر على مقتضى أصلهما من الفتح، مع انّ هذا أولى، لوضوح انّ صرف الشىء الواحد عن مقتضى أصله وإبقاء الشيئين عليه أولى من العكس، فلِمَ ترك ذلك وارتكب هذا مع مرجوحيّته ؟!

قلت : وجه ترك ذلك هو انّ لام الإبتداء كثيرًا ما يتّفق أن يكون الحرف الّذى بعده مضمومًا، و معلوم انّ مدخولها فى الغالب مرفوع كما تقول : إنّه لَغُفرانٌ، وانّ كتاب اللّه لَقُرآنٌ كَريم، و انّ زيدًا لَيُضربُ ؛ و كسر اللام فى المواضع ونحوها يستلزم التلفّظ من الكسره إلى الضمّه فيما هو كالكلمه الواحده مع كون آخرها مرفوعه، و هو موجب للثقل، وللإحتراز عنه تركوا لام الإبتداء على مقتضى أصلها، و كسروا لام الجرّ و الأمر .

لايعارض ذلك بمثل : لِيُضرَبْ، مبنيًّا للمفعول، إذا كان اللام لام الأمر، لأنّ

۱- ۱. فى « ص، ش، و ك ۱ » بدل « ما اقتضاه » : « مقتضاه ».

۲- ۲. فى « ك ۱ و ۲، و س » : دفع .

الحرف الّذى بعد اللام وإن كان مضمومًا، لكن آخر الكلمه غير مضمومه، بل ساكنه، والظاهر انّ الثقل فى ذلك فى تلك المواضع انّما نشأ من إجتماع الضمّتين .

إن قلت : سلّمنا انّ الخروج عن مقتضى الأصل لرفع الإلتباس فى خصوص لام الجرّ و الأمر متعيّن، لكن ذلك لا يقتضى كسرهما فى المقامين للأمن من الإلتباس مع ضمّهما أيضًا، لكون لام الإبتداء مفتوحه و هما مضمومتان .

قلت : الإلتباس و إن كان مأمونًا مع ضمّهما أيضًا، لكن كسرهما أولى و أرجح، أمّا فى لام الجرّ فلموافقه حركتها أثرها، و هى منتفيه مع الضمّ، و منه يظهر جواب آخر فى كسر لام الجرّ و إبقاء لام الإبتداء على مقتضى أصلها ؛ و أمّا فى لام الأمر، فلأنّ ضمّها يستلزم توالى الضمّتين فى مثل : لِيُضرب، و هو موجب للثقل، فتعيّن الكسر لإزاله الإلتباس .

إن قلت : انّ المراد بالإلتباس الّذى كسر اللام لأجل إزالته إمّا الإلتباس فى التلفّظ أو فى الكتابه، و على التقديرين لا يتمّ ذلك ؛ أمّا فى التلفّظ فلعدم الإلتباس، لأنّ مدخول لام الأمر ساكن أبدًا، و مدخول لام الجرّ مجرور كذلك، و معلوم انّ مدخول لام الإبتداء ليس كذلك، فلا إلتباس و إن فتحت اللّامات بأسرها .

و أمّا فى الكتابه، فلانّها لا تخلو إمّا مع الإعراب و الحركه أو بدونهما، وعلى الأوّل لا إلتباس أيضًا على ما عرفت، و على الثانى الإلتباس متحقّق غير مندفع، لأنّ المفروض انّ الكتابه من غير الإعراب و الحركه، فكما لا توجد الإعراب فى آخر الكلمه حينئذ، كذا لا توجد الحركه فى أوّلها، فلا يدفع الإلتباس أبدًا إلّا إذا فرض وجود الحركه للّلام و عدم وجودها فى الآخر، و هذا نادر جدًّا .

قلت : المراد بالإلتباس، الإلتباس فى التلفّظ و الكتابه و إن كانت مع الحركات .

قولك : انّه لا إلتباس حينئذ، قلنا : ممنوع لتحقّقه فى المبنيّات كلّها، والمعرب الّذى إعرابه تقديرىّ .

مضافًا إلى انّ الإلتباس يتحقّق فى التلفّظ مطلقًا و لو فى غير المبنىّ ومقدّر الإعراب، و ذلك فى صوره الوقف، فإعراب آخر الكلمه فى الصور لا يغنى فى دفع الإلتباس لعدم ظهوره، و أمّا كسر اللام فظاهر فى جميع الحالات، فيدفع به الإلتباس .

ثمّ اعلم : انّك قد عرفت انّ مقتضى الأصل فى اللام أن تفتح، و كسرها انّما هو لدفع الإلتباس، فعلى هذا لو لم يتحقّق الإلتباس فى موضع و لم يوجد موجب آخر للخروج عن الأصل، وجب إبقائها على أصلها، و لهذا فتحت لام الجرّ مع الضمائر غير ياء المتكلّم لإنتفاء الإلتباس بينها و بين لام الإبتداء حينئذ لتغاير مدخولهما بحسب المادّه، إذ مدخول لام الإبتداء ضمير رفع كقولك : انّه لهو، بخلاف مدخول لام الجرّ، فلا إلتباس .

و انّما قلنا : غير ياء المتكلّم، لأنّ لام الجرّ معها مكسوره لا لأجل دفع الإلتباس لما عرفت، بل لمناسبه الياء .

و بما ذكرنا ظهر لك وجه فتح لام الجرّ فى المستغاث، لأنّ لام الإبتداء لاتدخل فى المنادى، فابقيت لام الجرّ فيه على مقتضى أصلها، على انّه يمكن أن يقال : انّ المنادى بمنزله كاف أدعوك، فدخول اللام عليه بمنزله دخولها على الكاف، وقد عرفت انّ اللام مع الضمائر _ من جملتها الكاف _ مفتوحه، فكذا ما هو منزّل منزلتها .

الكلام فى اسم بسم اللّه

اشاره

[الكلام فى اسم بسم اللّه] (۱)

ثمّ اعلم أيضًا : انّ كلامنا إلى الآن فى باء بسم اللّه، وأمّا اسمه فنقول : الكلام فيه يقع فى أربع مقامات، الأوّل : فى همزته، والثانى : فى أصله، والثالث : فى فائده ذكره فى المقام، والرّابع : فى إضافته إلى لفظ الجلاله .

المقام الأوّل : فى همزه اسم

اشاره

[المقام الأوّل : فى همزه اسم] (۲)

أمّا الأوّل، فأقول : تحقيقه يحتاج إلى بسط فى الكلام ؛ إعلم : انّ المستفاد من تتبّع الإستعمالات و كلمات أولى البصائر و الكمالات، انّ همزه الوصل إذا وقعت غير مبدوّ بها، بالنسبه إلى الإسقاط والعدم على أقسام أربعه، الأوّل : الإسقاط لفظًا وخطًّا، والثانى : الإثبات كذلك، والثالث : عدم الإسقاط و لا الإثبات بخصوصها، بل تنقلب بالألف فتثبت، والرابع : الإسقاط فى اللفظ]والإثبات فى الخطّ] (۳).

المواضع الّتى تسقط همزه الوصل فيها لفظًا و خطًّا

و أنا (۴) أبيّن كلًّا من هذه الأقسام [مفصّلًا] (۵) لترتّب النفع عليها فى كثير من المقام، فأقول : أمّا القسم الأوّل منها فهو فى مواضع، الأوّل : فى لفظ « ابن »، لكن لا مطلقًا، بل إذا وقع بين العَلَمين مع كونه صفه للعَلَم الأوّل، كقولك : محمّد بن عبد اللّه صلى الله عليه و آله سيّد رسل اللّه ؛ وذلك لكثره إستعمال « ابن » كذلك، فطلب التخفيف، فحذف التنوين من موصوفه والهمزه منه . و كذا فى قولك : فلان بن فلان فعل كذا، لأنّه كنايه عن العَلَم، فيشترك معه فى الحكم .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب ».

۴- ۴. فى « ب » : فها أنا .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب ».

بخلاف ما إذا وقع بين العَلَمين و لم يكن صفةً كقولك : زيدٌ ابن عمرو، أو لم يقع بينهما سواء وقع بين المعرفتين غير العلم كقولك : هذا الرجل ابن الفاضل، أو بين علم و معرفه كقولك : زيد ابن عمّنا فاضل، أو بين نكرتين (۱) كقولك : رجل ابن فاضل قال كذا ؛ فانّه لم يحذف التنوين و لا الهمزه فی شیء من هذه المواضع لعدم الكثره فی الجميع، كما صرّح به نجم الأئمّه (۲).

والثانی : لفظ اسم، لكن لا مطلقًا أيضًا، بل بشرطين، أحدهما : أن يكون مجرورًا بالباء، و الثانی : أن يكون مضافًا إلى لفظ الجلاله .

بخلاف ما إذا لم يكن مجرورًا أو كان لكن بغير الباء، فانّه لا يحذف الهمزه حينئذ و إن أضيف إلى لفظ الجلاله كما تقول : واذكر اسم اللّه، وانظر إلى اسم اللّه، وكذا إذا لم يكن مضافًا إلى لفظ الجلاله و إن كان مجرورًا بالباء كقوله تعالى: « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » (۳).

والثالث هو : ما إذا كان الاسم معرّفًا بالألف و اللام، و أدخل عليه اللام سواء كانت حرف جرّ أو حرف إبتداء، فانّ همزته تسقط عند إدخال اللام عليه كقولك:

۱- ۱. فی « ب » : النكرتين .

۲- ۲. هو نجم الدين محمّد ابن الحسن الرضی الاستراباذی (المتوفّی ۶۸۶ ه) عالم بالعربيّه، من أهل استراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه : الوافيه فی شرح الكافيه لابن الحاجب فی النحو، و شرح مقدّمه ابن الحاجب، و هی المسمّاه بالشافيه فی علم الصرف ؛ الأعلام : ۶ / ۸۶ . ونقل فی كشف الظنون عن السيوطی انّه قال : لم يؤلّف شرح علی الكافيه بل لا فی غالب كتب النحو مثل شرح الرضی جمعًا و تحقيقًا ؛ أنظر كشف الظنون : ۲ / ۱۳۷۰ . صرّح به فی « شرحه علی الكافيه ۴ / ۴۸۳ » فی مبحث التنوين حيث قال : فإن لم يكن بين علمين، نحو : جاءنی كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظًا، و لا الألف خطًا، لقلّه الإستعمال، وكذا إذا لم يقع صفه نحو : زيد ابن عمرو، علی انّه مبتدأ و خبر، لقلّه استعماله أيضًا كذلك .

۳- ۳. العلق : ۱ .

للرجل، و للدار، و للكتاب، و للقلم، و للقرطاس، و للخاتم، و هكذا .

و ذلك لأنّ التنطّق باللام وحدها غير معهود، فعلى هذا لايخلو إمّا أن تسقط الهمزه واتّصلت اللام بلام التعريف كما هو المطلوب، أو أبقيت الهمزه واتّصلت اللام بها فيقال : لالرجل، و لالكتاب، و هكذا ؛ و لكن الثانى غير ممكن لإستلزامه الإلتباس بالنفى، إذ لا يعلم من قولك : لالرجل، انّ « لا » فيه حرف جرّ مع الهمزه أو حرف نفى، فتعيّن الأوّل، فيثبت المطلوب .

بخلاف مثل قولك : كالدار، و كالرجل، و كالقلم، وبالكتاب، و بالعليم، وهكذا، فانّ الهمزه فيها لا تحذف، إذ الموجب للحذف هو الإلتباس و هنا منتف، ومعلوم انّ إنتفاء الموجِب يستلزم إنتفاء الموجَب، فلا حذف .

والموضع الرابع من القسم الأوّل من الأقسام الأربعه : هو الفعل المصدّر بالهمزه إذا أدخل (۱) عليه همزه الإستفهام كقوله تعالى : « أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ » (۲) ؛ و « أَفْتَرى عَلَى اللّه ِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ » (۳)، « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ »(۴)، « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ » (۵)، فانّ همزه الوصل (۶) فى جميعها محذوفه، والهمزه الباقيه فيها هى همزه الإستفهام، لكراهه إثبات الهمزتين فى أوّل الكلمه.

إن قلت : انّ الكراهه كما ترتفع بحذف همزه الوصل كذا ترتفع بحذف همزه الإستفهام، فلأىّ شىء حذفت همزه الوصل و أبقيت همزه الإستفهام ؟!

قلت : لأنّ حذف همزه الإستفهام يوجب فوات المقصود باتيانها من نقل الإخبار إلى الإنشاء .

۱- ۱. فى « ش » : دخل .

۲- ۲. صآ : ۷۵ .

۳- ۳. سبأ : ۸ .

۴- ۴. الصافات : ۱۵۳ .

۵- ۵. المنافقون : ۶ .

۶- ۶. فى « ش، ب، س » : الهمزه الوصل .

الموضع الّتی تثبت همزه الوصل فیها لفظًا و خطًّا

وأمّا القسم الثانی من الأقسام الأربعه، [فهو] (۱) فی لفظ الجلاله إذا وقعت (۲) منادی، کقولک : یا اللّه، فانّ الهمزه فیه تثبت لفظًا وخطًّا . و ذلک لأنّ حذفها یستلزم حذف ألفِ یاء للزوم إلتقاء الساکنین، وهو ینافی مدّ الصوت المطلوب فی النداء، فأبقیت الهمزه حفظًا للألف، تحرّزًا عن المحذور .

لا یقال : انّ غایه ما یلزم من ذلک إثبات الهمزه هنا فی التلفّظ دون الخطّ، لوضوح انّ مدّ الصوت انّما یحصل من التلفّظ فقط، فلا یتمّ المدّعی لأخصیّه دلیله.

لأنّا نقول : الأمر و إن کان کذلک، إذ مدّ الصوت انّما یحصل من التلفّظ، إلّا انّ الخطّ سبب لتحقّق ذلک فی الجمله، لأنّ القارئ من ظهر الخطّ غیر مادّ لصوته عند عدم الهمزه، فیلزم المحذور، فینبغی أن یثبت فی کلّ موضع دفعًا له .

فنقول : انّ الإثبات فی التلفّظ یستلزم الإثبات فی الخطّ ولا عکس، کما انّ إسقاط الهمزه فی الخطّ یستلزم الإسقاط فی التلفّظ کما فی المواضع المتقدّمه.

إذا علمت ذلک فاعلم : انّ بعض الأفاضل علّل إثبات هذه الهمزه بکون حرف التعریف عوضًا عن الهمزه الأصلیّه، فیکون الهمزه فیما نحن فیه جزء عوض، فقطعت لئلّا یلزم حذف العوض و المعوّض عنه (۳).

و فیه نظرٌ، لأنّا بعد تسلیم جمیع ذلک نقول : انّ الأمر لو کان کذلک، ینبغی أن لایحذف الهمزه فی لفظ اللّه مطلقًا، ولیس الأمر کذلک قطعًا .

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب ».

۲- ۲. فی « ب » : إذا وقع .

۳- ۳. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۳۸۳، فی نداء یا اللّه خاصّه ؛ والتصریح علی التوضیح : ۲ / ۱۷۲، فی مسأله : لا یجوز نداء ما فیه « أل ».

و أيضًا نقول : قد يكفى فى الإحتراز عن ذلك المحذور إثباتها فى الخطّ فقط، لأنّ المعوّض عنه قد سقط فى الخطّ و هذا قد ثبت، فلا يلزم الجمع بينهما فى الحذف، فتأمّل .

و علّل صاحب الصّحاح (۱) قطع الهمزه فيما نحن فيه بالوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم الأقدس (۲).

وفيه أيضًا نظرٌ يعلم ممّا استنظرناه على مقاله بعض الأفاضل المتقدّم، فلاتغفل.

المواضع الّتى تبدل همزه الوصل فيها بالألف

و أمّا القسم الثالث : فهو كلّ اسم مصدّر بهمزه الوصل المفتوحه و أدخل عليه همزه الإستفهام، فانّ همزه الوصل فيه تقلب بالألف كما فى قوله تعالى : « ءَآللّه ُ أَذِنَ لَكُمْ » (۳)، و « الآن »، و نحوهما . و ذلك لما مرّ من كراهه إجتماع الهمزتين فى أوّل الكلمه .

إن قلت : لِمَ جعل هذا قسمًا آخر، فهلّا تحذف فيه الهمزه كما حذفت فيما تقدّم فى أستكبرت و أستغفرت و غيرهما، حتّى يكون من ذلك القسم ؟

قلت : لعدم إمكان حذف الهمزه فيما نحن فيه، أمّا بالنسبه إلى همزه الإستفهام

---

۱ - ۱. هو اسماعيل بن حمّاد الجوهرى، أبو نصر، أوّل من حاول الطيران و مات فى سبيله، لغوىّ من الأئمّه، أشهر كتبه : الصحاح، و له كتاب فى العروض، و مقدّمه فى النحو . أصله من فاراب، و دخل العراق صغيرًا وسافر إلى الحجاز فطاف الباديه و عاد إلى خراسان، ثمّ أقام فى نيسابور، و صنع جناحين من خشب و ربطهما بحبل، وصعد سطح داره و نادى فى الناس : لقد صنعت ما لم أسبق إليه و سأطير الساعه، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه فتأبط الجناحين و نهض بهما، فخانه إختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً (الأعلام : ۱ / ۳۱۲).

۲- ۲. الصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ .

۳- ۳. يونس : ۵۹ .

فلما تقدّم من أنّ حذفها ينافى ما أثبت لأجله، و أمّا بالنسبه إلى همزه الوصل فلأنّ حذفها يستلزم إلتباس الإنشاء بالإخبار، لانّه لا يعلم من قوله تعالى : « ءَآللّه ءَأَذِنَ لَكُمْ » انّه خبر أو إنشاء ؛ بخلاف ما تقدّم من نحو : أستغفرت، فانّ فتح الهمزه فيه قرينه على انّها للإستفهام لا للوصل، لانّها هناك مكسوره بخلاف ما نحن فيه، ولذا جعلنا كلّ واحد منها (۱) قسمًا على حدّه .

المواضع الّتى تكون الهمزه فيها وصلاً

و أمّا القسم الرابع : أى الإثبات فى الخطّ والإسقاط فى التلفّظ، فهو فى غير الأقسام الثلاثه، فمتى وجدت همزه وصل فى الدرج و لم يكن من القسم الأوّل ولا من الثانى ولا من الثالث، فهو من القسم الرابع، فأثبتها فى الخطّ وأسقطها فى التلفّظ ؛ لكن ضبطه موقوف على معرفه مواقع همزات الوصل، وإن أردت إستقصائها فاعلم : انّ الكلمه إمّا اسم، أو فعل، أو حرف، أمّا الأوّل : فلايكون الهمزه فيه وصلاً إلاّ فى نوعين ، الأوّل منهما فى غير المصادر، و الثانى فى المصادر. أمّا الأوّل : فهو محصورٌ فى عشره ألفاظ و هى : اسم، واست، وابن، وابنم، وابنه، وامرء، و امره، و اثنان، و اثنتان، و أيمن فى القَسَم . وهو اسم مفرد مشتقّ من اليُمْن و هو البركه، و حينئذ همزته همزه وصل ؛ هذا عند البصريّين (۲). والمحكىّ عن الكوفيّين (۳) انّه جمع يَمينٍ و همزته قطع، هكذا قالوا (۴).

۱- ۱. فى « ش، م، س » : منهما .

۲- ۲. حكاه عنهم ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۱ / ۳۳۴ مسأله ۵۹ ؛ وأبوالبقاء العكبرى فى اللباب فى علل البناء والإعراب : ۱ / ۳۸۰ .

۳- ۳. حكاه عنهم فى الانصاف : ۱ / ۳۳۶ ؛ واللباب فى علل البناء والإعراب : ۱ / ۵۳۰ .

۴- ۴. قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب ۱ / ۱۰۱ » : أيمن المختصّ بالقسم، اسم لا حرف، خلافًا للزجاج والرمانى، مفرد مشتقّ من اليُمن]وهو البركه [وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافًا للكوفيّين . وقال الجوهرىّ فى « الصحاح ۶ / ۲۲۲۲ » : وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه فقال : ألف أيمن ألف قطع، وهو جمع يمين . ولكن قال ابن الأثير فى « النهايه غريب الحديث ۵ / ۳۰۲ » : أهل الكوفه يقولون : أيمن جمع يمين : القسم، والألف فيها ألف وصل، وتفتح و تكسر .

و ينبغى أن يضاف : « أل » الموصوله بالصفه (۱) ؛ و أيم لغه فى أيمن، فانّ الهمزه فيها أيضًا وصل .

وكذا يكون الهمزه فى تثنيه السبعه من الأسماء العشره وصلاً، وهى : اسمان، وإستان، وابنان، وابنمان، وابنتان، وامرءان، وامرءتان، بخلاف الجمع، ولذا لم يسقط الهمزه فى قوله تعالى : « إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا » (۲)، و « فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ »(۳).

و أمّا الثانى : فهو مصادر الفعل الخماسى و السداسى، والضابط فيه أن يكون بعد همزه (۴) فعله الماضى أربعه أحرف فصاعدًا .

الهمزه فى المضارع لا يكون وصلاً

و أمّا الثانى : أى الفعل، فلايخلو إمّا مضارع أو غيره، و الأوّل لا يكون الهمزه فيه وصلاً، بل قطع أبدًا، سواء كان ثلاثيًّا، أو رباعيًّا، أو مزيدًا فيهما، كأشرب، وأكتسب، و أسترشد (۵)، و أستغفر، و هكذا . والثانى لايخلو إمّا ماض أو أمر، والأوّل إمّا ثلاثى أو رباعى أو غير ذلك، فإن كان الأوّل والثانى فالهمزه فيهما

۱- ۱. أى ينبغى أن يزيدوا همزه « أل » الموصوله بالصفه إلى أقسام همزه الوصل، كما قاله ابن هشام فى أوضح المسالك : ۳ / ۳۰۹ .

۲- ۲. النجم : ۲۳ .

۳- ۳. آل عمران : ۶۱ .

۴- ۴. فى « ب » : ألف .

۵- ۵. فى « ب » : واستشهد .

أيضًا ليست همزه وصل كأخذ و أعطى، و إن كان الثالث فيكون الهمزه فيه وصلاً كافتعل، و انفعل، و استخرج، و مثلها ؛ والثانى ـ أى الأمر ـ فإن كان من الرباعى كأكرم، فهمزته قطع، و إن كان من الخماسى والسداسى فهمزته وصل، و كذا إن كان من الثلاثى كاضرب، وامنع، واعلم، و غيرها .

وأمّا الثالث : أى الحرف، فلا يكون الهمزه فيه أيضًا وصلاً إلاّ فى « أل » المعرفه، وسيجىء الكلام فيها فى المعارف . و منها الهمزه فى الموصولات غير « أل » كالّذى، والّتى، و فروعهما على قول (۱).

إذا عرفت هذه المواضع فاعلم : انّ الهمزه فيها إن لم تكن مبدوًّا بها ولم تكن من المواضع الثلاثه المتقدّمه، تسقط فى اللفظ و تثبت فى الخطّ .

و أنت إذا أحطت العلم بما ذكرناه، ظهر لك انّ لفظ (۲) « اسم » فيما نحن فيه ـ أى فى : « بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » ـ من الموضع الثانى من القسم الأوّل من جمله الأقسام (۳)، لتحقّق الشرطين فيه من الجرّ بالباء والإضافه إلى لفظ الجلاله، ولهذا أسقطت همزته من الخطّ أيضًا، و ذلك لأنّ إستعمال « اسم » مع الشرطين كثير، فطلب التخفيف لفظًا و خطًّا .

ثمّ لايخفى انّ المعتبر فى إسقاط همزه « اسم » تحقّق الشرطين، فمتى تحقّقا أسقطت مطلقًا، سواء قيل : « بسم اللّه » فقط، أو مع ضمّ : « الرّحمن الرّحيم ».

و قال بعض العلماء (۴) : و نقصوا من « بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » الألف لكثرته، بخلاف : « باسم اللّه » و « باسم ربّك » لعدم الكثره .

۱- ۱. « على قول » لم يرد فى « ب » .

۲- ۲. فى « ب » : همزه .

۳- ۳. فى « ب » : « من القسم الثانى من الأقسام الأربعه »، و هو غلط .

۴- ۴. هو نجم الأئمّه الرضى رحمه الله فى شرح الشافيه : ۳ / ۳۲۸ .

و فیه نظرٌ من وجهین، أمّا الأوّل : فلأنّ کلّما قیل : « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم »، فقد قیل : « بسم اللّه »، ولا عکس کلّیه، أی لیس کلّما قیل : « بسم اللّه » فقد قیل: « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم »، فعلی هذا یکون « بسم اللّه » أکثر من : « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم ».

إلاّ أن یقال : المراد الکثره فی نفس کلّ منهما، و حینئذ « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » و إن کان أکثر بهذا الإعتبار من « بسم اللّه »، إلاّ انّ تلک الکثره لو کانت باعثه لإسقاط الهمزه، ینبغی أن تحذف الهمزه من « الرّحمن » و « الرّحیم » أیضًا لإشتراکهما مع الاسم فی العلّه المزبوره ؛ بخلاف ما إذا قیل : إنّ الکثره فی « بسم اللّه » بالإعتبار إلی استعماله مطلقًا، سواء کان فی ضمن « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » أو لا فانّه علی هذا، الإعتراض المذکور غیر وارد، لکن یمکن المعارضه بخصوص لفظ « اللّه »، فانّه مشترک مع لفظ « اسم » فی العلّه کائنه ما کانت مع عدم إسقاط الهمزه فیه .

ویمکن الجواب عنه : بانّ لفظ « اللّه » و إن کان الأمر فیه کذلک، الاّ انّ فیه مانعًا من الحذف وهو ما مرّ من کون الهمزه فیه عوضًا عن الهمزه الأصلیّه، فلو أسقطت یلزم الجمع بین العوض والمعوّض عنه فی الحذف، و هذا لا یمکن أن یقال بالنسبه إلی « الرّحمن » و « الرّحیم »، و هو واضح، فبقی الإعتراض من غیر معارض .

و یمکن أن یجاب عن الجمیع : بانّ الکثره موجبه للخفّه، و هی قد حصلت بحذف إحدی الهمزه، لا انّها موجبه لحذف جمیع الهمزات حتّی یتمّ ما قلت ؛ وأمّا تخصیص الحذف بخصوص لفظ الاسم دون غیره، فلأنّ أسبقیّته جعلته أولی بالتخفیف من غیره (۱).

۱- ۱. « من غیره » لم یرد فی « ک ۱ و ۲ ».

و أمّا الثانی : فلانّه ورد فی القرآن المجید سقوط همزته فی الخطّ أیضًا من غیر ضمیمه بالرّحمن الرّحیم، کقوله تعالی : « بِسْمِ اللّه ِ مَجْرَاهَا » (۱).

ثمّ لا یخفی علیک انّ الحکم بسقوط الهمزه فی « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » و « بسم اللّه »، هو ما إذا لم یذکر متعلّق الظرف کما تقدّم، و أمّا إذا ذکر فلا یحذف فی الخطّ، وذلک لعدم تحقّق ما تقدّم من دلیل الحذف حینئذ، لأنّ کثره إستعمال « بسم اللّه » انّما هی مع عدم ذکر المتعلّق، و أمّا مع ذکره فقلیل، فلا تسقط الهمزه فی الخطّ، و ذلک کما فی قوله صلی الله علیه و آله : « کلّ أمر ذی بَالٍ لم یبدأ فیه باسم اللّه فهو أبتر »، و قولک : « ابتدأ باسم اللّه » و « أستعین باسم اللّه »، أو « الإهتمام باسم اللّه واجب »، و هکذا .

المقام الثانی : فی بیان أصل اسم

[المقام الثانی : فی بیان أصل اسم] (۲)

هذا کلّه فی شرح المقام الأوّل، و أمّا المقام الثانی، فأقول : إعلم انّه وقع الخلاف فی بیان أصل « اسم » (۳)، فذهب الکوفیّون إلی انّ أصله : « وَسْم »، أی العلامه، لکونه علامه لمسمّاه ؛ حذفت الواو و عوّض عنها همزه الوصل لئلّا یلزم الإبتداء بالساکن، والحذف بلا عوض (۴).

و ردّ بانّ الهمزه لم یعهد دخولها علی ما حذف صدره فی کلامهم (۵).

۱- ۱. هود : ۴۱ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. أنظر فی هذه المسأله : لسان العرب (س م و) وشرح موفّق الدین بن یعیش علی مفصّل الزمخشری (ص ۲۶ ط أوربه) وکتاب « أسرار العربیه » لصاحب الإنصاف (ص ۳ لیدن).

۴- ۴. أنظر الإنصاف : ۱ / ۸ ؛ والوسیط، للواحدی : ۱ / ۶۳ .

۵- ۵. الإنصاف : ۱ / ۱۰ ؛ و فیه : « والّذی یدلّ علی صحّه ذلک أنّه لایوجد فی کلامهم ما حذف فاؤه وعُوّض بالهمزه فی أوّله، کما لایوجد فی کلامهم ما حذف لامه وعوّض بالهاء فی آخره ».

و قيل : لا حذف و لا تعويض، بل قلبت واوه همزه كاعاء (۱).

و ذهب البصريّون إلى انّ أصله : « سِمْو » كقِنْو (۲)، أى : العُلُوّ، و حينئذ تسميه الاسم اسمًا لرفعه رتبته بالنسبه إلى أخويه، فحذفت الواو لكثره الإستعمال ولإستثقال تعاقب الحركات الإعرابيّه عليها، فنقل سكون الميم إلى السين، فأدخل عليه الهمزه لئلّا يلزم الإبتداء بالساكن، والحذف من غير عوض (۳). فيكون الاسم بناء على القول الأوّل محذوف الصدر، و على القول الثانى محذوف العجز .

ومختار البصريّين هو المختار، لجمع الاسم على « أسْمَاء »، و أصله : أسْمَاو، قلبت الواو المتطرّفه بعد الألف همزه ؛ وتصريفه عند الإستناد إلى الضمير المرفوع المتحرّك : سَمَيتُ (۴)، أصله : سَمَوتُ (۵)، قلبت الواو المتطرّفه الرابعه ياء ؛

۱- ۱. لم نقف على قائله ؛ نسبه أيضًا الآلوسى فى « تفسيره : ۱ / ۵۲ » إلى القيل، قال : « ... فلذا قيل: لاحذف ولا تعويض وانّما قلبت الواو همزه كاعاء ».

۲- ۲. قال محمّد محيى الدين عبدالحميد فى « الانتصاف من الانصاف (المطبوع بهامش الإنصاف) ۱ / ۹ » : اعلم أنّ النحاه قد اختلفوا فى وزن « سمو » على مذهب البصريّين، فمنهم من قال : أصله سِمْو ـ بكسر السين وسكون الميم ـ ونظيره من الصحيح : حمل و جذع، ومن المعتلّ: قنو، فمن حذف الواو ولم يعوّض من المحذوف شيئًا أبقى السين على كسرتها الّتى كانت لها، ومن حذف الواو وعوّض من المحذوف همزه الوصل ألقى كسره السين على الهمزه فصارت السين ساكنه . و منهم من قال : أصله سُمْو ـ بضمّ السين وسكون الميم ـ ونظيره من الصحيح : قفل وقرط، و من المعتلّ : عضو، فمن حذف الواو ولم يعوّض أبقى ضمّه السين على حالها، ومن حذف الواو وعوّض منها همزه الوصل ألقى ضمّه السين على الهمزه .

۳- ۳. هذا القول مطابق لما أورده الشارح السيّد على خان الكبير قدس سره فى شرحه على الصمديّه: « الحدائق الندّيه: ص ۵ » حيث قال : وهو عند البصريّين من الأسماء العشره الّتى حذفت أعجازها واسكنت أوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزه وصل، لأنّ من دأبهم أن يبتدؤا بمتحرّك ويقفوا على ساكن، إنتهى . و ذلك مخالف لما أورده الأنبارى فى « الإنصاف : ۱ / ۹ » من احتجاج البصريّين بأن قالوا : والأصل فيه : سِمْوٌ، على وزن فِعْل ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ فحذفت اللام الّتى هى الواو وجعلت الهمزه عوضًا عنها، و وزنه إِفْعٌ، لحذف اللام منه .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : أَسْمَيْتُ .

۵- ۵. كذا فى جميع النسخ، والصواب : أَسْمَوْتُ .

ولتصغيره على سُمَيٌّ .

فلو كان الأمر على ما ذكره الكوفيّون من كون أصل الاسم وسمًا، لقيل فى جمعه : أوسام، كوقت و أوقات ؛ و فى تصريفه : وَسَمْتُ، كوعدت ؛ وفى تصغيره: وُسَيْم، كوجه و وجيه (١).

المقام الثالث : فى فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله

[المقام الثالث : فى فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله] (٢)

و أمّا المقام الثالث، فنقول : انّ لذكر الاسم بين الباء و لفظ الجلاله فوائد، الأُولى : التنبيه على حصول التبرّك بأىّ اسم [كان] (٣) من أسمائه تعالى، وعدم إختصاصه بلفظ الجلاله، فلو قيل : باللّه، لتوهّم اختصاصه به، فتأمّل .

والثانيه : هى انّ باللّه يقال فى اليمين، فقيل : بسم اللّه، للفرق بين اليَمين واليمّن (۴).

والثالثه : هى انّ تصدير الكتاب بذكر اسم اللّه تعالى إمّا لموافقه الكتاب العزيز، وهى تقتضى ذكر لفظ الاسم كما لا يخفى، أو لقصد التبرّك و الإستعانه، و هما أيضًا تقتضيان ذلك، أمّا التبرّك فلانّه انّما يناسب بالاسم، فلو قيل : باللّه لتوهّم التبرّك بالذات، و أمّا الإستعانه فكذلك أيضًا، لأنّ المراد بالإستعانه عند الفعل التلبّس بما فيه آليه، نحو : كتبت بالقلم، و معلوم انّه بالاسم لا بالذات .

أو للعمل بقول علىّ عليه الصلوه والسلام : « كلمه [بسم] (۵) اللّه » الحديث (۶)،

١- ١. أنظر الانصاف : ١ / ١١ _ ١٣ ؛ وتهذيب اللغه _ سما _ : ١٣ / ١١٧ ؛ والمصباح المنير: ١ / ٢٩٠ .

٢- ٢. العنوان منّا .

٣- ٣. ما بين المعقوفين من « ب ».

۴- ۴. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : « واليمن ».

۵- ۵. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. الحديث فى مستدرك الوسائل « : ۵ / ٣٠۴ ح ۵٩٢٧ / ٣ » مع إختلاف الألفاظ وإضافات ؛ وتمامه هكذا: « و عن علىّ عليه السلام انّه قال : انّ اسم اللّه فاتق للرتوق، و خائط للخروق، و مسهل للوعور، و جنه عن الشرور، وحصن من محن الدهور، و شفاء لما فى الصدور، و أمان يوم النشور ».

واقتضائه لذكر الاسم واضح .

أو بحديث : « كلّ أمر ... »، فربما يقال : انّ ذكر الاسم أشدّ طباقًا بذلك، على انّه يمكن أن يقال : انّ معنى الحديث انّ كلّ أمر ذى بَالٍ لم يبدأ فيه باسم اللّه ـ بأن لم يكن نفس « اسم اللّه » إبتدائه ـ فهو أبتر، فيدلّ على إبتداء ذى البال بنفس اسم اللّه، فذكر الاسم حينئذ لابدّ منه (۱).

لايقال: انّه لايتحقّق الإمتثال بمضمون الحديث مع ذكر بسم اللّه، لأنّه إبتداء بالباء . لانّا نقول : الإبتداء محمول بما يقال له فى العرف إبتداء، فتقديم الباء على الاسم لاينافى الامتثال بالحديث .

المقام الرّابع : فى إضافه الاسم إلى لفظ الجلاله

[المقام الرّابع : فى إضافه الاسم إلى لفظ الجلاله] (۲)

وأمّا المقام الرّابع، فاعلم : انّ إضافه الاسم فيما نحن فيه إلى لفظ الجلاله إمّا: بيانيّه، أى ابتدأ باسم هو اللّه، و على هذا و إن تحقّق الإبتداء باسم اللّه، لكن ذلك لا يصحّ مع التوصيف بالرّحمن الرّحيم، لانّهما صفه الذات لا اللفظ .

إلاّ أن يقال : انّه و إن كان كذلك، إلاّ انّهما أسندا إلى اللفظ مجازًا باعتبار مسمّاه، أو يقال : انّ المراد بالثلاثه هو الاسم، لا المسمّى، بأن يكون كلًّا من الرّحمن والرّحيم بدلاً، أى ابتدأ باسم هو اللّه، أو الرّحمن، أو الرّحيم .

أو لاميّه، أى ابتدأ باسم للّه، و هذا و إن صحّ بحسب التوصيف، إلاّ انّ أسماء اللّه

۱- ۱. فى « ب و ك ۱ » : فيه . و فى « ك ۲ » : عنه .

۲- ۲. العنوان منّا .

تعالی کثیره ولایلزم الإبتداء بشیء من أسمائه تعالی حینئذ، إلّا أن یقال : انّه یصدق الإبتداء باسمه تعالی فی قولک : باسم للّه .

ویحتمل أن یکون الاسم المضاف إلی اللّه بمعنی المسمّی، والمراد من اللّه المضاف إلیه هو اللفظ، و یکون الرّحمن وما بعده صفه للمسمّی، والتقدیر : ابتدأ باسم مسمّی اللّه، فتأمّل .

أصل لفظ الجلاله ما هو ؟

اشاره

و حیث قد تمّ الکلام فی الاسم، ینبغی إرخاء العنان فی تالیه، فأقول : قد وقع الخلاف فی أصل لفظ اللّه، فقیل : انّ أصله « إله » علی وزن فعال، بمعنی مألوه، أی معبود، حذفت الهمزه من غیر قیاس، ثمّ عوّض عنها حرف التعریف، فأدغمت اللام فی اللام، فصار اللّه (۱).

وانّما قلنا : حذفت الهمزه من غیر قیاس، إذ القیاس فی حذف الهمزه أن ینقل حرکتها إلی ما قبلها ثمّ تحذف، وهو هنا غیر ممکن، لأنّ نقل الحرکه موقوف علی وجود اللام و وجودها موقوف علی حذف الهمزه، لأنّ العوض لایؤتی به إلّا بعد حذف المعوّض عنه، فلو کان حذف الهمزه متوقّفًا علی وجود اللام أیضًا، یلزم الدور.

و قیل : کون حذفها خلاف (۲) القیاس لأجل لزوم العوض، لأنّ المحذوف قیاسًا فی حکم المثبت، فلایحتاج إلی تعویض (۳).

۱- ۱. قال الجوهری فی « الصحاح ۶ / ۲۲۲۳ » : و أصله إله علی فعال ... ؛ فلمّا أدخلت علیه الألف واللام، حذفت الهمزه تخفیفًا لکثرته فی الکلام . و فی « لسان العرب ۱۳ / ۴۶۹ » : و سمعت أبا علی الفارسی یقول: إنّ الألف واللام عوض منها .

۲- ۲. فی « ب » : علی .

۳- ۳. أنظر الحاشیه علی الکشّاف للشریف الجرجانی : ص ۳۶ .

أورد على ذلك : بأنّ الألف واللام لو كانتا عوضًا عن الهمزه، لما اجتمعتا فى « الإله »، لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه، فيعلم منه انّ أصله : « الإله »، حذفت الهمزه المتوسّطه تخفيفًا، وأدغمت اللام فى اللام، فصار اللّه (۱).

وأُجيب عن ذلك : بأنّ إجتماع الألف واللام فى « الإله » لاينافى كونهما عوضًا فى اللّه، لأنّهما فى « الإله » للتعريف فقط دون العوض، وأمّا فى « اللّه » فللعوض دون التعريف، فلهذا اجتمعتا مع الياء فى النداء كقولك : يا اللّه، وإلاّ لما جاز الجمع بينهما لعدم جواز الجمع بين أداتى التعريف (۲).

ذكر الخلاف فى مبدأ اشتقاق لفظ الجلاله

واختلف فى مبدأ إشتقاقه، فقيل : انّ إشتقاقه من « أَلَه » بفتح اللام، « إلآهه » بكسر الهمزه و مدّ اللام، و « أُلوهه » و « أُلوهيّه » بضمّ همزتيهما، بمعنى عُبد، فهو إله بمعنى مألوه، كالكتاب بمعنى المكتوب (۳).

و قيل : من « أَلِه » بكسر اللام إذا تحيّر، فهو إله بمعنى مألوه أى متحيّر فيه، لأنّ العقول تتحيّر فى معرفته (۴).

أو من غيرهما ممّا ليس المقام مقام ذكره .

۱- ۱. نصّ عليه الجوهرى فى « الصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ » حيث قال : وأصله إله على فعال ... فلمّا أدخلت عليه الألف واللام، حذفت الهمزه تخفيفًا لكثرته فى الكلام، و لو كانتا عوضًا منها لما اجتمعتا مع المعوّض منه فى قولهم : الإله.

۲- ۲. لم نعثر عليه .

۳- ۳. أنظر : مقاييس اللغه : ۱ / ۱۲۷ ؛ والمصباح المنير : ۱ / ۱۹ ؛ والصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ «أله».

۴- ۴. من القائلين به : ابن منظور فى لسانه : ۱۳ / ۴۶۹ ؛ وابن الأثير فى النهايه : ۱ / ۶۶ «أله»، والخليل كما فى الجامع لأحكام القرآن : ۱ / ۱۰۳ ذيل الآيه ۱ من الحمد (۱).

هـذا كلّه إذا كـان أصـله : أله، و قيل : إنّ أصـله : « لاهٌ »، مصـدر لاه يليه ليهًا ولاهًا، إذا احتجب وارتفع، لانّه تعالى محجوب عن إدراك الأبصار له، و مرتفع على كلّ شيء، ثمّ زيد حرف التعريف، وادغمت اللام فى اللام، فصار اللّه (۱).

ذكر أدلّه القائلين بانّ لفظ الجلاله علم

هذا كلّه إذا لم يكن لفظ اللّه علمًا، و قيل : هو علم لذاته المخصوصه وليس بمشتقّ، وهو المنقول عن الخليل (۲)، والإمام الرازى (۳)، و عنه انّه نسب ذلك إلى سيبويه (۴) والأصوليّين والفقهاء (۵)، واستدلّ لذلك بأوجه :

۱- ۱. قـال الفيروزآبـادى فى « القاموس المحيط ۴ / ۲۹۲ » : لاَهَ يَلِيهُ لَيهًا : تَسَتَّرَ، وَ جَوَّزَ سِيبَوَيْه اشتِقَاقَ الجَلالَهِ مِنهَا، وَ عَلاَ، وَارْتَفَعَ . وَسُمِّيَتِ الشَّمْسُ إلهَهً لارْتِفَاعِهَا .

۲- ۲. هـو الخليـل بن أحمـد بن عمرو بن تميم الفراهيـدى البصـرى، والفراهيـدى نسـبه إلى فراهيـد بن مالـك، صـاحب العربيه والعروض . قـال السـيرافى: كـان الغايه فى اسـتخراج مسائل النحو وتصـحيح القياس فيه، وهو أوّل من اسـتخرج العروض وحصـر أشـعار العرب بهـا وعمـل أول كتاب العين، وكان من الزهّاد والمنقطعين إلى العلم، وهو أسـتاذ سـيبويه، وعامّه الحكايه فى كتابه عنه، وكلّمـا قـال سـيبويه: « وسـألته » أو : « قـال » من غير أن يـذكر قـائله، فهو الخليـل . له من التصانيف غير العين : كتاب النعم، الجمل، العروض، الشواهد، النقط والشـكل، فائت العين، وكتاب الايقاع . توفّى سـنه خمس وسبعين ومائه، وقيل غير ذلك (بغيه الوعاه: ۱ / ۵۵۷ _ ۵۶۰). قال فى « كتاب العين : ۴ / ۹۱ » ما هذا كلامه : و ليس « اللّه » من الأسماء الّتى يجوز منها إشتقاق فعل كما يجوز فى الرّحمن الرّحيم .

۳- ۳. هو محمّـد بن عمر بن الحسن بن الحسـين التيمى البكرى أبوعبـداللّه فخر الـدين الرازى، الإمـام المفسّـر، أوحـد زمانه فى المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشـىّ النسب، أصـله من طبرسـتان ومولـده فى الرى، وإليها نسـبته، ويقال له : ابن خطيب الرى، رحـل إلى خوارزم و ماوراء النهر وخراسان وتوفّى فى هراه . من تصانيفه: مفاتيـح الغيب فى تفسـير القرآن الكريم، ولوامع البيّنات فى شـرح أسـماء اللّه تعالى والصـفات، ومعالم أصول الـدين، والمحصول فى علم الأصول، وتعجيز الفلاسـفه بالفارسـيّه، وغير ذلك (الأعلام: ۶ / ۳۱۳).

۴- ۴. هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصـريّين، سـيبويه، أبو بشـر . لقّب سـيبويه، ومعناه : رائحه التفّاح، أصـله من البيضاء من أرض فـارس، ونشـأ بالبصـره، وأخـذ عن الخليـل، ويونس، وعيسـى بن عمر، وأبى الخطّاب الأخفش. صـنّف الكتاب الّـذى كان المبرّد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : هل ركبت البحر ؟! تعظيمًا واستصعابًا لما فيه، وقد جرت بينه وبين الكسائى مناظره مشهوره أمام يحيى البرمكى انتهت لصالح الكسائى. فمات سيبويه بعدها بالبيضاء من بلاد فارس سنه ثمانين و مائه، وقيل غير ذلك (بغيه الوعاه: ۲ / ۲۲۹ _ ۲۳۰).

۵- ۵. نسب ذلك إليهم فى « تفسيره : ۱ / ۱۵۶ » حيث قـال : المسأله الاُولى : المختار عنـدنا انّ هـذا اللفظ اسم علم اللّه تعالى، وانّه ليس بمشتقّ ألبتّه، وهو قول الخليل وسيبويه وقول أكثر الأصوليّين والفقهاء .

الأوّل : انّ هـذا اللفظ يوصف ولا يوصف به، ولـذا قالوا فى قوله تعالى: « صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيـدِ * اللّه ِ الَّذِى » الآيه (۱)، انّ لفظ اللّه فيها عطف بيان لانعت.

و فيه نظرٌ، لعدم إفادته المدّعى، لأنّ مفادّه عدم الوصفيّه، و هو غير مستلزم للعلميّه لثبوت الواسطه كاسم الجنس .

و يمكن أن يجـاب عنه : بـأنّ فى المقـام قولين، أحـدهما : انّه وصف، والثـانى : انّه علم، ولاثـالث، وحيث قـد انتفى الأوّل، تعيّن الثانى .

والثانى هو : انّه لابدّ له سبحانه من اسم يجرى عليه صفاته، لأنّ كلّما يتوجّه إليه الأذهان ويحتاج إلى التعبير عنه قد وضع له اسم [توقيفىّ أو إصطلاحىّ] (۲)، فليكن خالق الأشـياء أيضًا كذلك، و معلوم انّه لا يصلح لذلك غير لفظ اللّه ممّا يطلق عليه سبحانه، فليكن هو ذلك .

يرد عليه ما ورد فى الأوّل، و يجاب بما يجاب .

والثالث هو : انّه لو لم يكن علمًا لزم فى قولنا : « لا إله إلاّ اللّه »، إمّا إستثناء الشىء عن نفسه أو الكذب .

بيـان الملازمه هو : انّ لفظ اللّه لو لم يكن علمًا لكان معناه المعبود بالحقّ بعنوان الكلّى فى أصل الوضع، و حينئـذ لايخلو إمّا أن يكون المراد من المستثنى منه _ أى

۱- ۱. ابراهيم : ۱ و ۲ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب ».

لفظ إله _ هو المعبود بالحقّ أيضًا، أو أعمّ من الحقّ و غيره، و على الأوّل يلزم الأوّل (۱)، و على الثانى الثانى (۲)، و يلزمهما عدم إفاده هذه الكلمه للتوحيد، وهو باطل لإنعقاد الإجماع على إفادتها لذلك (۳).

وفيه أيضًا نظرٌ، لأنّ غايه ما يعلم من الإجماع إفادتها للتوحيد فى الجمله، وأمّا بحسب الوضع فغير معلوم، فَلِمَ لايجوز أن لايفيده بحسب أصل الوضع ؟! لكن لمّا غلب هذا اللفظ عليه سبحانه بحيث لا يطلق على غيره، فصار كالعلم فأفادت التوحيد و عدم تطرّق إحتمال الشركه إليه، فأجرى مجراه فى إمتناع الوصف به و إجراء الوصف عليه .

ومنه يظهر الجواب عن الدليل الأوّل والثانى .

ذكر أدلّه القائلين بعدم كون لفظ الجلاله علمًا

واستدلّ للقائلين (۴) بعدم كونه علمًا بأوجه أيضًا :

منها : انّ العلم انّما يوضع لشىء إذا أمكن تصوّره بدون ملاحظه وصف من الأوصاف، و هو غير ممكن فى حقّه تعالى، لأنّ ذاته المقدّسه من حيث هى بلا اعتبار أمر آخر، غير معقول للبشر .

و فيه نظرٌ، لانّه مع ابتنائه على عدم كفايه التصوّر بوجه ما فى وضع العلم، انّما يدلّ على عدم تمكّن البشر من وضع العلم له تعالى، و لا يلزم منه عدم وضع العلم له تعالى مطلقًا، إذ يجوز أن يضع هو سبحانه لذاته المقدّسه علمًا، و معلوم انّه

۱- ۱. أى يلزم إستثناء الشىء عن نفسه .

۲- ۲. أى يلزم الكذب .

۳- ۳. التفسير الكبير، للفخر الرازى : ۱ / ۱۵۷ .

۴- ۴. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : القائلين .

_ عزّ شأنه _ عالم بحقيقه ذاته، و انّ أسمائه تعالى توقيفيّه .

و منها : انّه لو كان علمًا لـذاته المقـدّسه لما أفاد ظاهر قوله تعالى : « وَ هُوَ اللّه ُفِي السَّمَاوَاتِ » (۱) معنًى صحيحًا، لأنّ المراد من لفظ اللّه حينئذ مجرّد الذات، لأنّ مقتضـى العلم ذلك، فيكون معنى ظاهر الآيه : انّ تلك الذات فى السموات والأرض، فيلزم أن يكون السـموات والأرض مكانه تعالى، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا ؛ بخلاف ما إذا كان صفه، فانّ معنى الآيه حينئذ هو انّه تعالى معبود فى السموات والأرض، و هو معنى لا ريب فى صحّته .

واُجيب عن ذلك : بأنّ العلم قد يلاحظ معه معنى يصلح لأن يتعلّق به الظرف كقولك : أنت حاتم عندى، حيث لوحظ مع حاتم معنى الجواديّه، فتعلّق به الظرف، فليلاحظ هنا المعبود بالحقّ لإشتهاره سبحانه بذلك فى ضمن هذا الاسم المبارك .

و منهـا : انّه لو كـان علمًـا لزم أن يكون « أحـد » فى قوله تعـالى : « قُلْ هُوَ اللّه ُأَحَـد » لغوًا، واللازم باطـل فـالملزوم مثله، فثبت المطلوب .

و فيه أيضًا نظرٌ، لأنّا لانسـلّم لَغْويّه « أحد » على تقدير العلميّه، إذ الأعلام الشخصيّه كثيرًا ما تكون مسميّاتها متعدّده كزيد و عمرو و بكر، إذا كان كلّ واحـد منها علمًا للأشـخاص المتعـدّده، فعلى هـذا نقول : انّ مفادّ « أحـد » فى الآيه هو انّ مسـمّى هـذا العَلَم واحد .

و على فرض تسـليم حصول العِلم باتّحـاد المسـمّى من غير لفظ « أحـد »، نقول: انّ « أحـد » انّما يلزم لغويّته إذا سـيق (۲) لإثبات الوحدانيّه، وهو ممنوع لجواز كونه لإثبات الأحديّه أعنى عدم قبول القسمه بأنحائها، لالإثبات الوحدانيّه ونفى الشركه.

۱- ۱. الأنعام : ۳ .

۲- ۲. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : سبق ؛ وهو غلط .

الكلام فى : الرّحمن الرّحيم

اشاره

« الرّحمن الرّحيم »، إعلم : انّهما اسمان بنيا من « رَحِمَ » للمبالغه، كالغضبان من غَضِب، والعليم من عَلِم .

إن قلت : كيف يكون بنائهما من « رَحِم » مع انّ الصفه المشبّهه لاتبنى إلّا من اللازم، و « رحم » متعدّ ؟

قلت : قد اُجيب عنه بأنّ المتعدّى قد يجعل لازمًا، فينقل إلى « فَعُل » مضموم العين، ثمّ يشتقّ منه الصفه المشبّهه (۱).

قيل (۲) : و هذا مطّرد فى باب المدح و الذم، نصّ عليه السكّاكى (۳) فى تصريف المفتاح، وجار اللّه (۴) فى الفائق (۵).

أسماء اللّه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادى

ثمّ إعلم : انّ الرحمه فى اللغه : رقّه القلب وانعطاف يقتضى التفضّل (۶)

۱- ۱. قال الچلبى فى « حاشيته على المطوّل ص ۲۸ » : والصفه المشبهه يجىء أبدًا من اللازم، وإذا أريد إشتقاقها من المتعدّى يجعل لازمًا بالنقل إلى فعل بالضمّ كما فى رحمن و رحيم، إنتهى . وانظر أيضًا : كتاب الكلّيات لأبى البقاء الكفومى : ۱ / ۸۵۸ .

۲- ۲. قائله الشريف الجرجانى فى حاشيته على الكشّاف : ص ۴۱ ؛ ونصّ العباره هكذا : « ... وهذا مطّرد فى باب المدح والذمّ، نصّ عليه فى تصريف المفتاح وذكره المصنّف فى الفائق فى رفيع وفقير ».

۳- ۳. هو يوسف بن أبى بكر بن محمّد بن على السكّاكى الخوارزمى الحنفىّ، أبو يعقوب سراج الدين، عالم بالعربيه والأدب، مولده و وفاته بخوارزم، من كتبه : مفتاح العلوم فى النحو، وكتاب الطلسم فارسى، ورساله فى علم المناظره (الأعلام : ۸ / ۲۲۲).

۴- ۴. هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الخوارزمى الزمخشرى، جار اللّه، أبوالقاسم، من أئمّه العلم بالدين والتفسير واللغه والأدب، ولد فى زمخشر من قرى خوارزم، و سافر إلى مكّه فجاور بها زمنًا فلقّب بجار اللّه، وتنقل فى البلدان، ثمّ عاد إلى الجرجانيه من قرى خوارزم، فتوفّى فيها . أشهر كتبه : الكشّاف فى تفسير القرآن، وأساس البلاغه، والمفصّل، والفائق فى غريب الحديث (الأعلام : ۷ / ۱۷۸).

۵- ۵. لم نجده فى مفتاح العلوم والفائق .

۶- ۶. كذا فى « ص و ب »، وفى سائر النسخ : التفضيل .

والإحسان (۱)، وهذا المعنى انّما يصحّ إرادته بالنسبه إلى غير اللّه تعالى، وأمّا بالنسبه إليه سبحانه فلا، كما لا يخفى ؛ بل المراد من الرحمه المنسوبه إليه _ جلّ جلاله _ برّه وإحسانه ورزقه، لأنّ أسمائه تعالى تؤخذ بإعتبار الغايات الّتى هى الأفعال دون المبادى الّتى هى الإنفعالات .

و إن شئت أن يتّضح لك حقيقه الحال، فافرض انّك إذا رأيت شخصًا فى بليّه كحرق مثلاً، حصل فى قلبك من ذلك رقّه و رأفه تشوّقك و توجب لك إلى تخليصه من تلك البليّه، فإذا أخلصته منها يصدق فى حقّك انّك رحيم، بل الظاهر صدق ذلك بمجرّد حصول تلك الرقّه .

وبالجمله : هذا الصدق بالنسبه إليك باعتبار المبدأ، أعنى الرقّه الّتى هى الإنفعال، وأمّا بالنسبه إليه سبحانه، فليس الأمر كذلك، بل و أسمائه تعالى تؤخذ باعتبار ذلك الفعل الّذى هو الغايه، لا باعتبار المبدأ الّذى هو الإنفعال .

فعلى هذا إذا وصف اللّه تعالى بالرحمه مثلاً، فهو باعتبار تفضّله و إحسانه، لا باعتبار الرقّه لتنزّهه سبحانه عن ذلك ، و هذا معنى قول أهل العرفان : « خذ الغايات واترك المبادى ».

الرّحمن أبلغ من الرّحيم

ثمّ انّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم (۲)، لأنّ زياده المبانى تدلّ على زياده المعانى،

۱- ۱. أنظر : الصحاح : ۵ / ۱۹۲۹ « رحم » ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۲۳۱ ؛ والفروق اللغويّه : ۲۵۱ .

۲- ۲. قال الشهيد الثانى قدس سره فى وجه أبلغيّه الرّحمن ما هذا كلامه : وانّما قلنا انّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم لأنّه على وزن فعلان كغضبان، والرّحيم على وزن فعيل كعظيم، وقد ذكر أهل العربيّه انّ فعلان أبلغ من فعيل (رسائل الشهيد الثانى : ۲ / ۷۲۰). وقال السيوطى فى « الإتقان فى علوم القرآن ۳ / ۳۲۴ » : فائده ؛ الأكثر على انّ فعلان أبلغ من فعيل .

كما فی کبر و کبّر، و قطع و قطّع ؛ قال الجوهری :

و کَبُرَ بالضم یَکْبُرُ، أی عَظُمَ، فهو کَبِیرٌ وَکُبار، فإذا أفرط قیل : کُبّارٌ بالتشدید، إنتهی (۱).

و معلوم انّ بناء « الرّحمن » أزید من بناء « الرّحیم »، فیکون أبلغ، وأبلغیّته باعتبار الکمّیه کما یقال: «یا رحمن الدنیا ورحیم الآخره»، لأنّ أفراد المرحومین فی الدّنیا أکثر من أفراد المرحومین فی الآخره، لأنّ رحمه الدّنیا عامّه للمؤمنین والکافرین، و رحمه الآخره مختصّه بالمؤمنین، فیکون الرّحمن أبلغ (۲). والرّحمن لایطلق علی غیره تعالی، بخلاف الرّحیم، وهذا معنی قوله علیه السلام : « الرّحمن اسم خاصّ بصفه عامّه، والرّحیم بعکس ذلک » (۳)، أی : اسم عامّ بصفه خاصّه .

وقد تعتبر الأبلغیّه باعتبار کیفیّه الرحمه من حیث العظمه والجسامه کما یقال : « یا رحمن الآخره و رحیم الدّنیا »، لأنّ النعم الأخرویّه کلّها عظیمه، والنعم الدنیویّه عظیمه وحقیره ؛ وکذا إذا قیل : « یا رحمن الدّنیا والآخره ورحیم الدّنیا »، لأنّ مجموع نعمه الدنیا والآخره أعظم من نعم الدنیا، وإن لم یکن کلّ واحد منهما (۴) أعظم (۵).

۱- ۱. الصحاح : ۲ / ۸۰۱، فصل الکاف .

۲- ۲. أنظر الکشّاف، للزمخشری : ۱ / ۴۱ .

۳- ۳. جوامع الجامع: ۱ / ۶؛ مجمع البیان: ۱ / ۲۱ ذیل الآیه ۱ من الحمد؛ وفی حدیث آخر: عن أبی عبداللّه علیه السلام قال : الرّحمن بجمیع خلقه، الرّحیم بالمؤمنین خاصّه (بحار الأنوار : ۳ / ۲۲۹ ح ۵).

۴- ۴. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : منها .

۵- ۵. قال السیّد علی خان المدنیّ قدس سره فی شرحه علی الصحیفه السجّادیّه ما هذا کلامه : اختلاف العبارات باختلاف الإعتبارات، فعند اعتبار الرّحمن أبلغ من الرّحیم لدلاله زیاده المبانی علی زیاده المعانی، واعتبار الأبلغیّه فیه باعتبار الکمیّه نظرًا إلی کثره أفراد المرحومین، عبّر برحمن الدنیا ورحیم الآخره لشمول رحمه الدّنیا للمؤمن والکافر، واختصاص رحمه الآخره بالمؤمن ؛ وعند اعتبار الأبلغیّه باعتبار الکیفیّه وهی جلاله الرحمه ودقّتها بالنسبه إلی کلّ من الرحمتین عبّر برحمن الدنیا والآخره ورحیم الدنیا، لجلاله رحمه الآخره بأسرها بخلاف رحمه الدنیا ؛ وباعتبار نسبه بعض أفراد کلّ من رحمه الدنیا والآخره إلی بعض، عبّر برحمن الدنیا والآخره ورحیمهما، لأنّ بعضًا من کلّ منهما أجلّ من البعض، وبعضًا من کلّ منهما أدقّ واللّه أعلم (ریاض السالکین : ۷ / ۴۱۹).

فی انّ الرّحمن أهو منصرف أو غیره ؟

ثمّ انّ الرّحمن أهو منصرف أو لا ؟ فیه خلاف مبنیّ علی الخلاف المشهور بین النحاه من (۱) انّ شرط منع الصرف فی الوصف الّذی فیه الألف و النون المزیدتان أهو إنتفاء « فعلانه »، أو وجود « فعلی » (۲) ؟

و علی الأوّل یلزمه عدم الإنصراف [کما اختاره الزمخشری (۳)، والمصنّف، والفاضل البیضاوی (۴)، ونجم الأئمّه (۵)، وغیرهم] (۶) ؛ و علی الثانی الإنصراف لعدم وجود شیء منهما (۷)، [ویجیء تحقیقه إن شاء اللّه فی محلّه، هذا] (۸).

۱- ۱. فی « ب » : فی .

۲- ۲. قال ابن الحاجب : ما فیه ألف و نون إن کان اسمًا فشرطه العلمیّه کعمران، أو صفه فإنتفاء فعلانه، وقیل: وجود فعلی، ومن ثمّ اختلف فی رحمن دون سکران و ندمان (أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۵۷).

۳- ۳. اختاره فی تفسیره المسمّی بالکشّاف : ۱ / ۴۳ .

۴- ۴. هو عبداللّه بن عمر بن محمّد بن علی الشیرازی، أبو سعید، أو أبوالخیر، ناصر الدین البیضاوی، قاض مفسّر علاّمه، ولد فی المدینه البیضاء (بفارس قرب شیراز) و ولی قضاء شیراز مدّه . وصرف عن القضاء فرحل إلی تبریز فتوفّی فیها . من تصانیفه : أنوار التنزیل وأسرار التأویل (یعرف بتفسیر البیضاوی)، طوالع الأنوار فی التوحید، منهاج الوصول إلی علم الأصول، ولبّ اللباب فی علم الإعراب (الأعلام : ۴ / ۱۱۰). اختار القول بعدم الإنصراف فی « الرّحمن » فی تفسیره المسمّی بأنوار التنزیل وأسرار التأویل : ۱ / ۲۰.

۵- ۵. اختاره فی شرحه علی الکافیه، واستدلّ علیه بانّ الممنوع من الصرف ممّا هو علی هذا الوزن وصفًا فی کلام العرب أکثر من المصروف (شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۵۹).

۶- ۶. ما بین المعقوفین من « ب ».

۷- ۷. واختاره البعض واستدلّ علیه بانّ الصرف هو الأصل (شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۶۰).

۸- ۸. ما بین المعقوفین من « ب » .

فی تقدیم الرّحمن علی الرّحیم

وانّما قدّم « الرّحمن » علی « الرّحیم » للتبعیّه بما جاء من الربّ الکریم، لکن ینبغی ذکر السرّ فی ذلک، مع أنّ المناسب تأخیره لیحصل الترقّی من الأدنی إلی الأعلی، فأقول : تقدیمه علیه لأوجه :

الأوّل هو : انّ معنی الرّحمن هو الرزّاق لکافه الأنام فی دار الدنیا، فیعمّ المؤمن والکافر، بخلاف الرّحیم، و معلوم انّ نعمه الدنیا مقدّمه علی نعمه الآخره فلیقدّم الدالّ علیها علی الدالّ علیها، لکن لا یخفی انّ هذا انّما یتمّ علی تقدیر إعتبار الرحمه فی الکمیّه .

والثانی هو : انّک قد عرفت انّ الرّحمن مختصّ باللّه تعالی ولایطلق علی غیره، بخلاف الرّحیم، فعلی هذا إلصاقه بلفظ الجلاله أولی کما لایخفی .

والثالث هو : انّ تقدیمه لأجل المحافظه علی کون نظم الکلام علی نهج واحد، ولمّا کان کلّ من آیات الحمد سوی البسمله حرف الأخیر فیها تالیًا لیآء ساکنه کالعالمین ویوم الدین، وهکذا آخر الرحیم فی التسمیه لیکون علی وفقها فی ذلک.

[هذا بناء علی انّها من جزء الحمد کما هو مذهب الإمامیّه، ونقل علیه الإجماع منهم جماعه کصاحب کنز العرفان (۱)، والمجمع (۲)، و غیرهما ؛ و کذا إذا لم یکن

۱- ۱. هو مقداد بن عبداللّه بن محمّد بن الحسین ابن محمّد السیوری الحلّی الأسدی، فقیه أصولی متکلّم مفسّر، أخذ عن الشهید الأوّل محمّد بن مکی، و توفّی بالنجف فی ۲۶ جمادی الآخره (۸۲۶ ه). من آثاره : شرح نهج المسترشدین فی أصول الدین، شرح مبادی ء الأصول، تنقیح الرائع فی شرح مختصر الشرائع، اللوامع الالهیّه فی الکلام، وتجوید البراعه فی شرح تجرید البلاغه (معجم المؤلّفین : ۱۲ / ۳۱۸ ؛ الأعلام : ۷ / ۲۸۲).

۲- ۲. هو فخر الدین بن محمّد علی بن أحمد بن علی بن أحمد بن طریح الطریحی النجفی، فقیه أصولی محدّث مؤرّخ لغوی مفسّر أدیب حاسب، ولد بالنجف و توفّی بالرماحیه . من تصانیفه الکثیره: مشارق النور للکتاب المشهور فی التفسیر، اللمعه الوافیه فی الأصول، جواهر المطالب فی فضائل الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، وتحفه الوارد و عقال الشارد فی اللغه (معجم المؤلّفین : ۸ / ۵۶).

من جزئه، إذ لاـ شكّ فی کونها متعلّقه به و مطلق التعلّق کاف لذلک، هذا فی کتاب اللّه تعالی فاتبعه المصنّفون بالتقدیم والتأخیر] (۱).

ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟

[ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟] (۲)

ثمّ انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟ قولان، و الأکثر ـ علی ما قیل (۳) ـ علی الأوّل، وابن هشام (۴) علی الثانی (۵). و هما مبتیّان علی انّه وصف [کما مرّ] (۶)، أو علم [کما هو المنقول من المصنّف وابن هشام] (۷)، و علی الأوّل یکون صفه، وعلی الثانی بدلاً، لا صفه، بناء علی ما مرّ من انّ العلم لا یوصف به . و علی القول بالصفه یکون الرّحیم صفه بعد صفه، وبالبدل یکون صفه لِلرَّحمن لا للّه ِ، إذ البدل لا یتقدّم علی النعت کما صرّح به بعضهم (۸).

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب ».

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. لم نعثر علی قائله .

۴- ۴. هو عبداللّه بن یوسف بن عبداللّه بن هشام الأنصاری الشیخ جمال الدین الحنبلی النحوی الفاضل المشهور، أبومحمّد . قال فی الدرر : ولد فی ذی القعده سنه ثمان و سبعمائه، لزم الشهاب عبداللطیف بن المرحّل، وتلا علی ابن السرّاج، و حضر دروس التاج التبریزی، قال فیه ابن خلدون : ما زلنا و نحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربیه یقال له ابن هشام أنحی من سیبویه . من تصنیفاته : مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب، والتوضیح علی الألفیّه، و عمده الطالب فی تحقیق تصریف ابن الحاجب، و قطر الندی، وشذور الذهب، وغیر ذلک . توفّی سنه إحدی و ستّین و سبعمائه (بغیه الوعاه : ۲ / ۶۸).

۵- ۵. قال فی المغنی : الحقّ قول الأعلم وابن مالک : انّ الرّحمن لیس بصفه بل علم (مغنی اللبیب : ۲ / ۴۶۱، الباب الرابع).

۶- ۶. ما بین المعقوفین من « ب » .

۷- ۷. ما بین المعقوفین من « ب ».

۸- ۸. منهم ابن هشام فی المغنی : ۲ / ۴۶۲، الباب الرابع .

بيان معنى الحمد والشكر والمدح والنسبه بينها

اشاره

قوله : أحمدك .

إعلم : انّ الحمد : هو الثناء باللسان على الجميل الإختياريّ، سواء تعلّق بالنعمه أو بغيرها .

إن قلت : كيف تقول انّ الحمد مختصّ باللسان مع انّ قوله تعالى : « وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ » (۱)، مناف لذلك، إذ ظاهره يدلّ على عدم اختصاص الحمد باللسان، لأنّ أكثر الأشياء لا لسان له .

قلت : لمّا ثبت إختصاص الحمد باللسان بالنقل من ثقات أهل اللغه (۲) ـ كما صرّح به بعض المحقّقين ـ يحمل على الظاهر، وما يدلّ على خلافه على المجاز .

والشكر: وهو فعل يقصد به تعظيم المنعم لكونه منعمًا سواء كان باللسان أو بغيره.

والمدح : و هو الثناء باللسان على الجميل مطلقًا إختيارًا أو غيره .

فالنسبه بين الأوّل والثانى عموم من وجه، لصدق الحمد بدون الشكر فيما إذا كان المتعلّق غير النعمه، و صدق الشكر بدونه فيما إذا كان بغير اللسان، وصدقهما معًا فيما إذا كان كلّ واحد منهما باللسان و مقابلًا للنعمه، فالحمد عامّ باعتبار المتعلّق، وخاصّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس .

۱- ۱. الإسراء : ۴۴ .

۲- ۲. قال الزمخشرى فى « الكشّاف ۱ / ۴۷ » : والحمد باللسان وحده . وقال أبو هلال العسكرى فى بيان الفرق بين الحمد والشكر والمدح ما هذا كلامه : ... فالحمد أعمّ مطلقًا، لانّه يعمّ النعمه وغيرها، وأخصّ موردًا، إذ هو باللسان فقط، والشكر بالعكس، إذ متعلّقه النعمه فقط ومورده اللسان وغيره (الفروق اللغويّه: ص ۲۰۲). وقال الشيخ يحيى البحرانى فى كتابه : « بهجه الخاطر ونزهه الناظر ص ۳۴ » : أنّ الحمد لايكون إلّا باللسان، وقد يكون فى مقابل نعمه، والشكر قد يكون بغير اللسان كالقلب والجوارح، ولايكون إلّا فى مقابل نعمه.

و بين الحمد والمدح عموم مطلقًا (۱)، لأنّ كلّ حمد فهو مدح، و ليس بعض المدح بحمد، كما إذا كان فى مقابله الجميل الغير الإختيارى .

و بين الشكر والمدح عموم من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانى فيما إذا كان بغير اللسان، و صدق الثانى بدون الأوّل فيما إذا كان باللسان فى مقابله غير النعمه، ومصداقهما مصداق الحمد والشكر (۲).

وجه اختيار الشارح الحمد على الشكر والمدح

إذا علمت ذلك فاعلم : انّ إختيار الشارح للأوّل (۳) على الأخيرين لأنّ تصدير الكتاب بثناء اللّه تعالى للعمل بمقتضى قوله صلى الله عليه و آله : « كلّ أمر ذى بَالٍ لم يبدأ فيه بالحمد للّه (۴) فهو أبتر » (۵)، و هو ورد بلفظ الحمد ؛ و للموافقه بكتاب اللّه العزيز، وهو ابتدأ بما ذكرنا (۶) ؛ و لأنّ الحمد يختصّ بما للمحمود فيه إختيار كما مرّ، ويعمّ الفواضل أى الصفات الّتى يتعدّى (۷) إلى الغير كالنعم، والفضائل أى الصفات القائمه بالذات الغير المتعدّيه إلى الغير كالعلم ؛ بخلاف المدح و الشكر، فانّ الأوّل يعمّ بما لا إختيار للممدوح فيه أيضًا، كما تقول : مدحت اللؤلؤ بصفائها، والثانى يختصّ بالفواضل .

۱- ۱. كذا فى جميع النسخ، والصواب : مطلق .

۲- ۲. أنظر الفروق اللغويّه : ۲۰۱ و ۲۰۳ ؛ و الإقناع : ۱ / ۷ .

۳- ۳. فى « ب » : الأوّل .

۴- ۴. فى « ب » : بحمد اللّه .

۵- ۵. كنز العمال : ۱ / ۵۵۸ ح ۲۵۱۰ ؛ و فى « السنن الكبرى للبيهقى : ۳ / ۲۰۸ » هكذا : كلّ أمر ذى بَال لا يبدأ فيه بالحمد للّه فهو أقطع .

۶- ۶. فى « ك ۱ و ۲ » : بما ذكر ؛ و فى « ب » : و هو كما ذكر أيضًا .

۷- ۷. فى « ب » : تتعدّى .

أركان الحمد أربعه

ثمّ انّ كلّ حمد يتوقّف على أربعه أركان : الحامد : و هو هنا الشارح، والمحمود: و هو اللّه تعالى، والمحمود عليه : و هو الّذى يدخل عليه لفظ « على » كقوله : « على نعمك »، والمحمود به : و هو الّذى حمد به، و هو قد يكون اسمًا فتكون الجمله اسميّه، كما تقول: « الحمد للّه » ؛ وقد يكون فعلاً فتكون فعليّه .

فى اختيار جمله الفعليّه على الإسميّه

وانّما اختار الشارح الأخير حيث قال : « أحمدك »، و لم يقل : « الحمد للّه »، مع انّ الإسميّه تفيد الدوام والثبوت، و تكون موافقه بكتاب اللّه العزيز، لأنّ الفعل المضارع يفيد الإستمرار التجدّدى، و هو أولى فى مقام الحمد بإزاء النعم، لدلالته على انّ ما يقابل بالحمد من أنواع النعم و أصناف الأفضال متجدّده على الإستمرار .

وجه اختيار الشارح صيغه المتكلّم وحده فى قوله : أحمدك

[وجه اختيار الشارح صيغه المتكلّم وحده فى قوله : أحمدك] (۱)

و انّما اختار صيغه المتكلّم وحده على صيغه المتكلّم مع الغير، لكون الأوّل أقرب إلى الأدب، و للتنبيه على كمال الإخلاص و شدّه المحبّه، بناء على انّ الحمد فى مقابله النعمه و الآلاء و إن كان محوجًا إلى معين و ظهير و ممدّ و نصير، لكن ارتكبه وحده للتنبيه على انّ الإخلاص والمحبّه ينبغى أن يكون حدًّا يوجب الإرتكاب على الأفعال الشاقّه والإقدام بالأمور المعتبره من دون إمداد وإعانه .

۱- ۱. العنوان منّا .

وجه عدول الشارح عن ذكر اسم اللّه فى قوله : أحمدك

[وجه عدول الشارح عن ذكر اسم اللّه فى قوله : أحمدك] (۱)

و انّما عدل عن اسم اللّه تعالى الدالّ على استجماعه لجميع (۲) صفات الكمال، وأتى بضمير الخطاب فقال : « أحمدك »، و لم يقل : « أحمد اللّه »، للتنبيه على انّ ما يدلّ عليه لفظ الجلاله من الإستجماع المذكور، هو (۳) من الظهور بحيث يحتاج إلى بيان أولى به، ولو ذكر ما يدلّ على الإستجماع المذكور لَمناسبٌ أن يحمده الحامد حينئذ حمدًا مناسبًا لهذا الإستجماع و أتى له ذلك .

أو للتنبيه على غايه قربه تعالى من الحامد، كما قال سبحانه وتعالى : « وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » (۴)، أى إلى الإنسان، و إن كان الحامد لنقصانه فى كمال البعد عنه ؛ ولأنّ كمال مرتبه التعبّد والحمد، عباده اللّه و حمده على نحوٍ كأنّه تعالى مشاهد، كما قال صلى الله عليه و آله لأبى ذر : يا أبا ذر أعبد اللّه كأنّك تراه (۵).

وجوه تأخير المفعول فى قول الشارح : أحمدك

[وجوه تأخير المفعول فى قول الشارح : أحمدك] (۶)

و انّما أخّر المفعول، مع انّ المناسب تقديمه لإفاده الحصر، لوجوه منها : انّ المقام مقام الحمد فتقديمه أنسب . و منها : الإشعار (۷) على انّ ما يشعر به تقديم المفعول ـ من إختصاص الحمد به تعالى ـ أمرٌ بيّن لا يحتاج إلى البيان . و منها: مراعاه الأصل من تقديم العامل على المعمول .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. كذا فى « ص » وفى سائر النسخ : بجميع .

۳- ۳. « هو » لم يرد فى « ص » .

۴- ۴. قآ : ۱۶ .

۵- ۵. الأمالى، للشيخ الطوسى قدس سره : ص ۵۲۶ ؛ وفيه : « يا أباذر أعبد اللّه كأنّك تراه، فإن كنت لا تراه فانّه عزّوجلّ يراك »، الحديث .

۶- ۶. العنوان منّا .

۷- ۷. فى « ص » : للإشعار .

بيان أصل : « اللهمّ »

قوله : اللهمّ .

أصله : « يا اللّه »، حذف حرف النداء و عوّض عنها ميم مشدّده، و لذا لايجوز الجمع بينهما إختيارًا .

و عن الفرّاء (۱) [انّ] (۲) أصله : « يا اللّه أمّنا بالخير »، فخفّف بالحذف لكثره الدوران على الألسن (۳).

و ردّ بانّه يقال : اللهمّ لا تؤمّهم بالخير (۴).

و يمكن الجواب عنه بانّه يجوز أن يكون الأصل : « يا اللّه أمّنا بالخير لا تؤمّهم بالخير »، نعم يتّجه لو سمع منهم : « اللهمّ لا تؤمّنا بالخير »، لحصول التناقض حينئذ، لأنّ التقدير حينئذ يكون هكذا : « يا اللّه أمّنا بالخير و لا تؤمّنا بالخير »، وهو تناقض صريح (۵).

۱- ۱. هو يحيى بن زياد بن عبداللّه بن مروان الديلمى، إمام العربيه، أبو زكريّا، المعروف بالفرّاء . قيل له : الفرّاء لأنّه كان يفرى الكلام، روى عن قيس بن الربيع و مندل بن على و الكسائى، و عنه سلمه بن عاصم ومحمّد بن الجهم السمّرى . كان أعلم الكوفيّين بالنحو بعد الكسائى أخذ عنه و عن يونس، و كان يحبّ الكلام ويميل إلى الاعتزال، وكان زائد العصبيّه على سيبويه و كتابه تحت رأسه، و أبوه زياد هو الأقطع قطعت يده فى الحرب مع الحسين بن على عليه السلام . صنّف الفرّاء : معانى القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامّه، اللغات، المصادر فى القرآن، المقصور و الممدود، المذكّر والمؤنّث، و غيرها . توفّى بطريق مكّه سنه سبع و مائتين عن سبع وستّين سنه (بغيه الوعاه : ۲ / ۳۳۳).

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب ».

۳- ۳. نقله عنه فى الحديقه الهلاليّه : ص ۱۴۹ ؛ و مجمع البحرين : ۱ / ۹۵ ؛ وبحارالأنوار : ۷۷ / ۱۸۰ .

۴- ۴. ردّ الشيخ الرضى كلامه فى شرحه على الكافيه : ۱ / ۳۸۴ .

۵- ۵. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۳ » : وقيل : أصله يا اللّه أمّ، أى: اقصدنا بقضاء حوائجنا، حذف الياء وهمزه أمّ على غير القياس . وأورد عليه بوجهين، الأوّل : انّه مناف لقولهم: اللهمّ لا تؤمّهم لانّه تناقض، وكذا سمع اللهمّ لاتؤمّنا . الثانى : انّه لو صحّ ذلك لزم جواز : يا اللّه امنا ارحمنا، بلا عطف قياسًا على اللهمّ ارحمنا واللهمّ وارحمنا قياسًا على اللهمّ يا اللّه امّنا وارحمنا، واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمه ترادف اللفظين فى المقامين . والجواب عن الوجهين على ما خطر ببالى : انّ امّ فى اللهمّ مقدّمه للدعاء، وما يجىء بعده نفس الدعاء فالتناقض مدفوع، والقياس باطل لبطلان عطف الدعاء على مقدّمته وجواز عطفه على مثله، والتناقض فى قولهم : « اللهمّ لا تؤمّهم » مدفوع من وجه آخر، وهو إختلاف المفعولين . وقيل فى الجواب عن الثانى : إنّ امّ لمّا صار كالجزء لم يجز أن يكون معطوفًا عليه كتاء الفاعل .

قوله : على نعمك .

« على » هذا (۱) للتعليل كما فى قوله تعالى : « وَلِتُكَبِّرُوا اللّه َعَلَى مَا هَدَيكُم » (۲)، أى لهدايته إيّاكم، والتقدير هنا : أحمدك اللهمّ لنعمك علينا (۳).

والنِعَم بكسر النون جمع النِعمه بكسرها .

قوله : و آلآءك .

واحدها : أَلَى (۴)، و هى عطف تفسير لقوله : « و نعمك » إذا كانت مرادفه له، فلا فرق بينهما حينئذ . وقيل : إنّ الفرق بينهما هو : أنّ الأوّل مختصّ بالنعم الباطنيّه، والثانى بالظاهريّه (۵) ؛ وتقديم الأوّل على الثانى لمراعاه السجع والقافيه لقوله بعد ذلك : خاتم أنبيائك، أو لترجيح النعم الباطنيّه على النعم الظاهريّه .

قوله : خاتم أنبيائك .

والخاتم إمّا بكسر التاء أو بفتحها، وهو على الأوّل صفه لمحمّد صلى الله عليه و آله ، وعلى

۱- ۱. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : هنا .

۲- ۲. البقره : ۱۸۵ .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴ » : قيل : تقديره لنعمك علينا، أقول : لاحاجه إلى ذلك، بل « على » للمقابله أو للإستعلاء العقلى باعتبار انّ الحمد وارد على النعم أو غالب عليها إستحقاقًا أو ادّعاءً .

۴- ۴. فى « المصباح المنير ۱ / ۲۰ » : الأَلَى : مقصور و تفتح الهمزه وتكسر : النعمه، والجمع : الآلاء على أفعال مثل سبب وأسباب، لكن أبدلت الهمزه الّتى هى فاء ألفًا استثقالاً لاجتماع همزتين .

۵- ۵. قال فى « مجمع البحرين : ۱ / ۹۷ » : وقيل : الآلاء هى النعم الظاهره، والنعماء هى النعم الباطنه.

الثانی عطف بیان، و معناه علی الکسر : الآخِر، و علی الفتح معلوم .

بیان وجه مناسبه إطلاق الخاتم علیه صلی اللّه علیه و آله

و انّما اختاره من بین صفاته صلی الله علیه و آله إتباعًا لکلام اللّه تعالی حیث وصفه سبحانه بذلک فی سوره الأحزاب (۱)، و لأنّ من اللطائف : التعبیر علی نحو یمکن حمله علی غیر المعنی الواحد، و قد عرفت انّ الخاتم کذلک، إذ بکسر التاء له معنی، وبفتحها معنی آخر، أمّا علی الأوّل فالمناسبه ظاهره، وأمّا علی الثانی فیحتمل وجهین، أحدهما هو : انّ الخاتم لمّا کان زینه للمتختّم به، فکأنّه صلی الله علیه و آله زینه للأنبیاء، والثانی هو : انّ الناس لمّا یحتاجون إلی الخاتم لتحصیل الثواب، فکذلک الأنبیاء، فانّهم کانوا محتاجین إلی نبیّنا صلی الله علیه و آله للخلاص من بعض الورطات المتوجّهه إلیهم.

إن قلت: کیف یجوز أن یکون الخاتم صفه، مع انّ الصفه لابدّ أن تکون موافقه مع الموصوف فی التعریف والتنکیر، وهنا محمّد علم، وخاتم نکره، ولایکتسب التعریف من المضاف إلیه (۲)، لأنّ الغرض عن الإضافه اللفظیّه التخفیف لا التعریف ؟!

قلت : إضافه اسم الفاعل انّما تکون لفظیّه إذا کان المراد منه الحال أو الإستقبال، وأمّا إذا لم یکن کذلک _ کما فیما نحن فیه _ فلیست إضافه لفظیّه، بل معنویّه، و سیجیء تحقیقه فی مبحث الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۳).

۱- ۱. الأحزاب : ۴۰ ، قوله تعالی : « ما کان محمّد أبا أحد من رجالکم ولکن رسول اللّه و خاتم النبیّین و کان اللّه بکلّ شیء علیمًا ».

۲- ۲. أی قوله : أنبیاءک .

۳- ۳. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

فی بیان الأصل فی الآل

قوله : و علی آله .

و هو اسم جمع، لا واحد له من لفظه، أصله : أهل بدلیل أُهَیْلٌ (۱)، لأنّ التصغیر یردّ الأشیاء إلی أصولها، و لم یسمع فی تصغیر آل إلاّ أهیل، فیعلم منه انّ أصله أهل، فأبدلت الهاء بالهمزه (۲)، ثمّ أبدلت الهمزه ألفًا، لأنّ قلب الهاء إبتداء بالألف لم یثبت حتّی یقاس علیه ؛ بخلاف قلبها همزه، فمتحقّق کالماء، فانّ أصله : ماه، لأنّ جمعه : میاه، فقلب الهاء همزه ؛ و أمّا قلب الهمزه بالألف فشایع .

الفرق بین الآل والأهل

لکن بینهما _ أی بین الآل و الأهل _ فرق فی الإستعمال، و هو انّ الأهل یعمّ العقلاء وغیرهم والأشراف و غیرهم، تقول : أهل بیت زید، و أهل مصر، وأهل بیت النبوّه ؛ بخلاف آل، فانّه مختصّ بالأشراف من العقلاء، فلایستعمل فی غیر العقلاء [فلا یقال : آل مصر] (۳)، و لا فی غیر الأشراف منهم (۴).

و قیل : لایضاف من العقلاء إلاّ إلی المذکّر، فلا یقال : آل فاطمه علیهاالسلام (۵).

۱- ۱. قال الفیّومی : أصله عند بعض : أَوَلٌ، تحرکت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا مثل قال . ... قال بعضهم أصل الآل : أَهْلٌ، لکن دخله الإبدال، واستدلّ علیه بعود الهاء فی التصغیر فیقال : أُهَیْلٌ (المصباح المنیر : ۱ / ۲۹).

۲- ۲. فی « ب » : همزه .

۳- ۳. ما بین المعقوفین من « ب ».

۴- ۴. قال التفتازانی فی « شرح المطوّل ص ۹ » : أصله أهل بدلیل أهیل، خصّ استعماله فی الأشراف ومن له خطر . وقال فصیح الدین محمّد النظامی (المتوفّی ۹۱۹ ه) فی حاشیته : قوله : خصّ استعماله فی الأشراف إلخ، وأیضًا لا یضاف إلی البلدان ونحوه فلا یقال : آل المصر، ویقال : أهل المصر، ولا یقال : آل البیت، ویقال : أهل البیت، وأیضًا لا یقال : آل اللّه، و یقال : أهل اللّه، إنتهی .

۵- ۵. قال السیّد علی خان الکبیر فی شرحه علی الصمدیّه : ... ولا یضاف إلاّ لمن له شرف من العقلاء المذکّرین، فلا یقال : آل الاسکاف ولا آل مکّه ولا آل فاطمه، وعن الأخفش انّهم قالوا آل المدینه وآل البصره (الحدائق الندیّه : ص ۸ ؛ وانظر المنصف من الکلام : ۱ / ۵).

وقيل (۱) : إنّ أصله : أءل، بهمزتين، وتصغيره : أئيل، قلبت الهمزه بالألف .

بيان المراد من الآل

[بيان المراد من الآل] (۲)

ثمّ المراد بآله صلى الله عليه و آله [عند الشيعه] (۳) على ما نقل : هم الّذين يؤولون إليه صوره ومعنى، أعنى ذوى الحظّ الأوفر، و هم أهل العباء و باقى الأئمّه عليهم السلام (۴).

و عن الإمام الرازى انّه ذهب إلى ذلك أيضًا (۵).

و عن الشافعى (۶) : انّ آله هم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطّلب إبنى عبد مناف، لأنّهم أهلوه و ألوا أمر دينهم إليه (۷).

و سيجىء من الشارح تفسيره بذلك .

قوله : و صَحْبِه (۸) .

و هو بفتح الصاد و سكون الحاء جمع صاحب (۹)، كرَكْب بسكون الكاف جمع راكب كقوله تعالى : « والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ » (۱۰)، وليس جمع صاحب:

۱- ۱. لم نقف على قائله .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين لم يرد فى « ص » .

۴- ۴. أنظر شواكل الحور فى شرح هياكل النور، للمحقّق الدوانى : ص ۱۱۵ .

۵- ۵. قال فى تفسيره فى تفسير آيه المودّه : آل محمّد صلى الله عليه و آله هم الّذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان مآل أمرهم إليه أشدّ و أكمل كانوا هم الآل، و لا شكّ أنّ فاطمه و عليًّا والحسن والحسين كان التعلّق بينهم و بين رسول اللّه صلى الله عليه و آله أشدّ التعلّقات، و هذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل (التفسير الكبير، للفخر الرازى : ۲۷ / ۱۶۶).

۶- ۶. هو محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان ابن شافع الهاشمى القرشى المطلبى أبوعبداللّه، أحدالأئمّه الأربعه عند أهل السنه، ولد فى غزّه بفلسطين، و حمل منها إلى مكّه و هو ابن سنتين، و قصد مصر سنه ۱۹۹ فتوفّى بها، و قبره معروف فى القاهره . له تصانيف كثيره أشهرها : كتاب الام فى الفقه، والمسند فى الحديث، وأحكام القرآن والسنن، والرساله فى أصول الفقه، و إختلاف الحديث (الأعلام : ۶ / ۲۶).

۷- ۷. لم نعثر عليه .

۸- ۸. فی المصدر : و أصحابه .

۹- ۹. قال الفاضل السیوطی فی خاتمه البهجه المرضیّه : (وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنی الصحابی، وهو من اجتمع به مؤمنًا (البهجه المرضیّه : ۲ / ۴۵۹).

۱۰- ۱۰. الأنفال : ۴۲ .

الأصحاب، على ما توهّم بعض الأعلام (۱)، لأنّ « فاعل » (۲) لا يجمع على « أفعال » كما صرّح به جماعه .

وأمّا الأصحاب فانّه جمع صَحِب بكسر الحاء، كنَمِر و أَنْمَار (۳)، ولايخفى عليك انّما قلنا من كون رَكْب جمع راكب، هو الّذى صرّح به فى المجمع وغيره (۴)، لكن قال نجم الأئمّه فى نحو الركب فى راكب، و طلب فى طالب، و غيرهما، ما حاصله : انّ هذه الألفاظ ليست جموعًا لهذه الآحاد، لأنّها لو كانت جموعًا لهذه الآحاد لم تكن جموع قلّه، لأنّ أوزانها محصوره و ليست هذه منها، بل جموع كثره، و جمع الكثره لايصغّر على لفظه، بل يردّ إلى واحده، و هذه لاتردّ نحو : ركيب . وأيضًا لو كانت جموعًا لردّت فى النسبه إلى آحادها ولم يقل : ركبى. وأيضًا لو كانت جموعًا لم يجز عود الضمير الواحد إليها (۵).

بيان المراد من الأصحاب

إذا علمت ذلك، فاعلم : انّه وقع الخلاف فى تعيين صاحبه صلى الله عليه و آله ، فالمشهور عند العامّه _ على ما نقل _ هو انّ الصحابىّ كلّ مسلم رأى الرسول صلى الله عليه و آله [وقيل:] (۶) وطالت صحبته ؛ و قيل : وروى عنه (۷). و قد كان أهل الروايه عند وفاته صلى الله عليه و آله مائه

۱- ۱. المتوهّم هو السيّد حكيم، قال فى تعليقته على البهجه المرضيّه : قوله : « و أصحابه » جمع صاحب كأشهاد جمع شاهد فى قوله تعالى : « ويوم يقوم الأشهاد ». و قول الجوهرى : « إنّ فاعلاً لا يجمع على أفعال »، تردّه هذه الآيه (أنظر البهجه المرضيّه : ۱ / ۱۰ الهامش ۳).

۲- ۲. فى « ب » : الفاعل .

۳- ۳. قال الفيّومى : النَّمِرُ سبع أخبث وأجرأ من الأسد ...، والجمع : نُمُور و أَنْمَار (المصباح المنير : ۲ / ۶۲۵).

۴- ۴. مجمع البحرين : ۲ / ۲۱۵ ؛ و المصباح المنير : ۱ / ۲۳۶ .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۳۶۶ .

۶- ۶. ما بين المعقوفين من « ب ».

۷- ۷. نقل الآمدى هذه الأقوال فى الإحكام : ۲ / ۹۲ مسأله ۸ .

ألف و أربعه عشر ألفًا (۱).

و قال بعض الإماميّه : انّ أصحاب النبیّ صلی الله علیه و آله هم المؤمنون الّذین أدرکوا صحبه النبیّ صلی الله علیه و آله مع الإیمان (۲).

و قد خفی فهم المراد من العباره لأجل القیدین ؛ أقول : الظاهر انّ مراده هو انّ المدرک بصحبه (۳) النبی صلی الله علیه و آله علی أقسام، الأوّل : أن یکون أدرک صحبته مع الإیمان ثمّ کفر، والثانی هو : أن یکون أدرک ذلک مع الکفر ثمّ آمن، والثالث : أن یکون أدرک صحبته مع الإیمان و لم یکفر أبدًا (۴).

و الظاهر انّ غرض هذا القائل تخصیص الأصحاب ـ الّذین صلّی اللّه (۵) علیهم (۶) بعد الصلوات علی النبیّ وآله ـ بالأخیر، و إخراج الأوّلین حیث أخرج الأوّل منهما بالقید الأوّل، والثانی بالثانی، فتأمّل .

و قد یقال للعباره معنی آخر، و لیس المقام مقام ذکره .

قوله : إلی یوم لقائک .

متعلّق بأصلّی أو أسلّم (۷)، والتقدیر : وأصلّی ـ أو أسلّم ـ إلی یوم لقائی لک، حذف الفاعل وأضیف المصدر إلی الضمیر بعد حذف الجار .

۱- ۱. قال الحافظ أبو زرعه الرازی : قبض رسول اللّه صلی الله علیه و آله عن (۱۱۴۰۰۰) مائه ألف وأربعه عشر ألفا من الصحابه ممّن روی و سمع منه (المجموع للنووی: ۷ / ۱۰۴ ؛ ومغنی المحتاج للشربینی: ۱ / ۳۴۵).

۲- ۲. أنظر الصوارم المهرقه، للشهید قاضی نوراللّه التستری قدس سره : ص ۶ ؛ ورياض السالكين : ۲ / ۹۴ .

۳- ۳. فی « ب، ک ۱ » : لصحبه .

۴- ۴. قال المیرزا أبوطالب رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۴ » : و صاحب النبیّ صلی الله علیه و آله : من أدرک صحبته مع الإیمان الباقی إلی یوم الوفاه .

۵- ۵. « اللّه » لم یرد فی « ب ».

۶- ۶. فی البحار : ۹۱ / ۷۰ ح ۶۲، عن بیان التنزیل لابن شهر آشوب : عن سلیمان بن خالد الأقطع قال : قلت للصادق علیه السلام : أیجوز أن یصلّی علی المؤمنین ؟ قال : إی واللّه، یصلّی علیهم، فقد صلّی اللّه علیهم، أما سمعت قول اللّه: « هو الّذی یصلّی علیکم » الآیه (الأحزاب : ۴۳).

۷- ۷. فی « ب » : أو بأسلّم .

ویمکن أن یکون « یوم لقائک » اسمًا لیوم القیامه، فلا حاجه إلی التقدیر حینئذ؛ ویحتمل أن یکون الظرف متعلّقًا بقوله : والتابعین (۱).

« بعد » معربه فی حالتین و مبنیّه فی حاله

قوله : و بعد .

و هو من الظروف الغایات الّتی تلزم الإضافه أبدًا، و المضاف إلیه إمّا مذکور أو محذوف، وعلی الثانی إمّا منسیّ أو منویّ، و هی علی الأوّلین معربه، وعلی الثالث مبنیّه علی الضمّ، و هنا کذلک لأنّ التقدیر هکذا : بعد الحمد والصلاه والسلام.

وانّما یسمّی هذه و شبهها من الظروف بالغایات، لأنّ غایه کلّ شیء نهایته، وهذه الظروف لکونها قائمه مقام المضاف إلیه کأنّها نهایه الکلام، فسمّوها (۲) باسم المضاف إلیه .

قد یسمّی « بعد » بفصل الخطاب

ثمّ انّه قد یسمّی هذه الکلمه بفصل الخطاب، لفصلها بین ما مضی من الکلام وما یأتی .

إذا عرفت ذلک، فاعلم : انّه وقع الخلاف فی انّ أوّل من تکلّم بهذه الکلمه من هو ؟! قیل: داود علیه السلام بحکم قوله تعالی: « وَ آتَیْنَاهُ الْحِکْمَهَ وَ فَصْلَ الْخِطَابِ » (۳).

وقیل : علیّ علیه السلام فی بعض رسائله إلی معاویه (۴).

۱- ۱. قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۴ » : والمراد باللقاء علی الأوّلین الحشر الأصغر، وعلی الأخیر الحشر الأکبر .

۲- ۲. فی « ب » : فیسمّوها .

۳- ۳. صآ : ۲۰ .

۴- ۴. لم نعثر علیه .

وقيل (۱) : قيس (۲) بن ساعده الإيادى (۳) حكيم العرب .

قوله : هذا شرح .

المشار إليه بهذا إمّا المعنى المدلول عليه باللفظ، أو اللفظ الدالّ على المعنى المترتّبين فى الذهن، سواء كان وضع الديباجه قبل التصنيف أو بعده، فنزّل المعقول بمنزله المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصّه، أو كان المشار إليه مجموع ما فى الدفتين من النقوش الّتى زياده على كلام المصنّف إذا كان وضع الديباجه بعد التصنيف، والأخيران أولى بقرينه قوله بعد ذلك : « مزّجته » .

ثمّ انّ الشرح فى اللغه : الكشف، و فى الإصطلاح : عباره عن جمله من النقوش الّتى يقصد بها كشف كلمات الغير أو نفسه، و قد يقصد بها مجموع كلمات الكتاب فيكون شرحًا للكتاب، أو بعضها فيكون شرحًا له، و من هنا يعلم انّ المشار إليه بهذا هو الثالث، إذ لا يقال للمعانى و الألفاظ المترتّبين فى الذهن انّهما شرح، كما لايخفى .

۱- ۱. قال فى « مجمع البحرين ۱ / ۲۱۸ » : وقيل : قسّ بن ساعده الإيادى حكيم العرب لقوله : لقد علم الحى اليمانون أننى إذا قيل أمّا بعد أنى خطيبها أى خطيب أمّا بعد، و معناها : مهما يكن من شىء بعد كذا فكذا .

۲- ۲. هكذا فى جميع النسخ، والصواب : قُسّ ؛ قال فى « القاموس المحيط : ۲ / ۲۴۰ » : وقُسُّ بنُ سَاعِدَه الإِيادِىّ، بالضم : بليغ حكيم، ومنه الحديث: « يَرحَمُ اللّه ُقُسًّا، إنّى لأَرْجُو يومَ القيامَهِ أن يُبْعَثَ أمَّهً وحْدَهُ ».

۳- ۳. قال أبوالفتح الكراجكى قدس سره فى « كنز الفوائد ص ۲۵۴ » : ومن المعمّرين قسّ بن ساعده الإيادى رحمه الله ، عاش دهرًا طويلاً فروى انّه عاش ستّمائه سنه، و روى أقلّ من ذلك، و كان من عقلاء العرب و حكمائهم، وهو أوّل من كتب : من فلان بن فلان إلى فلان، و هو ممّن وحّد اللّه تعالى، و آمن به، وأقرّ بعدله وحكمته وانّه خلق العباد و ينشرهم بعد الممات، و هو أوّل من قال : أمّا بعد، و أوّل من خطب بعصا ... . وكان قس أحسن الناس فى زمانه عباده، وأفصحهم خطابه، و أبلغهم عظه، و كان كثيرًا ما يذكر رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، و يبشرّ الناس به، و آمن به قبل مبعثه، وكان النبىّ صلى الله عليه و آله يستعلم اخباره و يستعيد من الناس مواعظه، و يترحّم عليه و يقول: انّ قسّا أمّه وحده .

قوله : لطيف .

صفه لقوله : « شرح »، و لَطَفَ من باب طَلَبَ، أى : رَفَقَ (۱) ؛ يعنى انّ هذا شرح الّذى يوصل رافقيه (۲) إلى ما ينتفعون به فى هذا العلم، و يهيّء لهم ما به يغنى عن الرجوع إلى غيره من الشروح .

و يجوز أن يكون لَطُفَ بضمّ العين من باب قَرُبَ، أى : صغير الحجم (۳)، ومع ذلك مهذّب المقاصد، واضح المسالك، إلى آخره .

قوله : مهذّب المقاصد .

و هو صفه أخرى .

إن قلت : كيف يجوز أن يكون صفه لشرح، مع انّه مضاف إلى المعرفه ؟!

قلت : انّه و إن أضيف إلى المعرفه، لكنّها إضافه لفظيّه، فلا تفيد التعريف، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف [واجب الحذف] (۴) إذا قطع عن الصفتيّه، والمعنى : انّ هذا الشرح مهذّب، أى مُطَهِّرُ مقاصد الألفيّه من الخلل والإيراد، ومن التعقيد والإشكال .

قوله : واضح المسالك .

[والإحتمالان المذكوران قائمان فيه أيضًا] (۵) ؛ و هى (۶) جمع مسلك، يعنى

۱- ۱. قال فى « المصباح المنير ۲ / ۵۵۳ » : ولَطَفَ اللّه ُ بِنَا لَطَفًا من باب طَلَبَ رَفَقَ بنا فهو لَطيفٌ بنا . وفى « القاموس المحيط ۳ / ۱۹۵ » : لَطَفَ كنَصَرَ، لُطفًا بالضم : رفَقَ ودنا .

۲- ۲. فى « ش و ب » : واقفيه ؛ والصحيح ما أثبتناه .

۳- ۳. قال الفيّومى فى « المصباح المنير ۲ / ۵۵۳ » : لَطُفَ الشىء فهو لطيف من باب قَرُبَ صغر جسمه، وهو ضدّ الضخامه، والاسم اللَّطَافَه بالفتح، ولَطَفَ اللّه بنا لَطَفًا من باب طَلَبَ رَفَقَ بنا فهو لطيف بنا، والاسم : اللُّطف .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب » .

۶- ۶. فى « ب » : والمسالك .

انّ هذا الشرح يوضح طريق (۱) الّتى تسلك منها إلى مطالب الألفيّه حتّى لايزل (۲) الطالب لها .

قوله : إلى معالمها .

هى جمع معلم، و هو الأثر الّذى يستدلّ به على الطريق، أى هذا الشرح يهدى الّذى طلب الألفيّه إلى الأثر الّذى يستدلّ به على المقصود فيها .

قوله : منها ريح التحقيق تفوح .

الظرف إمّا متعلّق بالفعل المذكور، فحينئذ يفيد الحصر لتقدّمه على عامله، وحينئذ « ريح التحقيق » مبتدأ، و خبره : « تفوح » ؛ أو متعلّق بالعامل المقدّر فى محلّ الخبر، و جمله « تفوح » فى محلّ الصفه لأبحاث، و حينئذ يكون « ريح التحقيق » فاعلاً للظرف ؛ أو فى محلّ الخبر عن ريح التحقيق، و جمله « تفوح » على التقديرين حال، وعلى الأوّل لا شكّ فى صحّته، والثانى على القول بجواز مجيء الحال من المبتدأ، والتقدير على الأوّل انّ : هذا الشرح حاوٍ لأبحاث حاصل منها ريح التحقيق حالكونها تفوح منها، أى تنتشر . و على الثانى : حاوٍ لأبحاث ريح التحقيق حاصل منها حالكونها تنتشر منها .

يقال فَاحَ الشىء يَفُوحُ فَوحًا : إذا طاب ريحه، و لا يقال إلّا فى الريح الطيّبه، وأمّا فى الريح الخبيثه فلا يقال فيها إلّا : هَبَّتْ رِيحُهَا (۳).

قوله : لنكت .

بضمّ النون و فتح الكاف : جمع النكته، إذ الجمع المكسّر إمّا بزياده الحركه

۱- ۱. فى « ب » : الطرق .

۲- ۲. فى « ك ۲ » : لا يزال .

۳- ۳. المصباح المنير : ۲ / ۴۸۲ .

والحرف، أو بنقصانهما، أو بزياده أحـدهما و كذا النقصان، أو بزياده أحدهما ونقصان الآخر، و هنا كذلك لزياده فتح الكاف و نقص الهاء .

قوله : سمّيته بالبهجه المرضيّه .

البَهْجَه بفتـح الباء و سـكون الهاء : الفرح (۱)، وانّما سـمّى هذا الشـرح بذلك لكونه باعثًا لفرح قاريه على بصـيره لما يشتمل من الفوائد والنكات، وتسميته حينئذ بالبهجه المرضيّه _ مع انّه مفرّح _ للمبالغه كزيد عدل .

قوله : و باللّه أستعين .

قدّم الظرف لقصد الإنحصار تنبيهًا على انّ هذا الشـرح لما مرّ [من] (۲) تعريفه من كونه مهذّب المقاصد إلى آخره، يناسب أن يستعان باللّه فقط لا بغيره .

وأصل «أستعين»: إستعون كإستفعل، قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

قوله : انّه خير معين .

هو فى موضع التعليل، فيجوز كسـر الهمزه و فتحها لما سيجىء من أنّها لو كانت كذلك يجوز كلاهما، أمّا الكسر فعلى انّه تعليلٌ مستأنفٌ كأنّه جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو انّه لما قال باللّه أستعين كأنّه قيل له : لِمَ تستعين به دون غيره، فأجاب بقوله : انّه خير معين ؛ و أمّا الفتح فعلى تقدير لام التعليل، و سيجىء انّها إذا وقعت مجروره، تفتح همزتها .

---

۱ – ۱. قال الفيّومى فى « المصـباح المنير ۱ / ۶۳ » : البَهْجَه : الحسن، و بَهُـجَ بالضمّ فهو بَهِيـج و ابْتَهَجَ بالشـىء إذا فرح به . وقال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۷ » : قوله : « بالبهجه المرضيّه »، المشهور أنّ البهجه بالباء الموحّده التحتانيّه، وهى فى اللغه بمعنى الحسن والسـرور . وقال الشيخ المحشّى : هى بالنون، و هى فى اللغه بمعنى الطريق، وهذا أقرب، وفيه حذف وإيصال، إذ الأصل : النهجه المرضيّه عنها .

۲– ۲. ما بين المعقوفين من « ب » .

و فی بعض النسخ : فانّه خیر معین .

قوله : أبو عبداللّه جمال الدّین (۱).

ولایخفی انّ مقتضی القاعده الّتی سیجیء فی مبحث العلم إلیها الإشاره هو : انّه متی اجتمع اسمٌ ولقبٌ یجب تأخیر الثانی عن الأوّل، فعلی هذا (۲) کان علی الشارح أن یؤخّر جمال الدّین علی محمّد، و یقول هکذا : هو الإمام أبو عبداللّه محمّد جمال الدّین بن عبداللّه بن مالک .

و یمکن الجواب عنه بأوجه، الأوّل هو : ما سنشیر إلیه من انّ تلک القاعده لیست علی الإطلاق، بل فیما إذا لم یکن اللقب أشهر من الاسم، ولعلّ اللقب فیما نحن فیه عند الشارح أشهر .

والثانی هو : انّ تأخیر الاسم هنا أنسب بالشرح المزجی .

والثالث : انّ ما سیجیء فی مبحث العلم هو انّه إذا اجتمع اللقب و الاسم وجب تقدیم الثانی، و أمّا وجوب تقدیمه ــ و لو عند إجتماعهما مع الکنیه ــ فغیر معلوم، وما نحن فیه من هذا القبیل، فتأمّل .

قوله : الطائی .

أصله : طیء، فإذا نسب (۳) إجتمعت ثلاث یاءآت، حذفت الأُولی وعوّض عنها الألف، أو قلبت بالألف، فصار طائی .

۱- ۱. هو أبو عبداللّه جمال الدین محمّد بن عبداللّه ابن مالک الطائی الأندلسی الجیانی الشافعی (المتوفّی ۶۷۲ ه)، قال الذهبی : ولد سنه ستّمائه أو إحدی و ستمائه، و سمع بدمشق من السخاوی والحسن بن صباح وجماعه، وکان إمامًا فی القراءات و عللها، أمّا اللغه فکان إلیه المنتهی فی الإکثار من نقل غریبها والاطّلاع علی وحشیّها، وأمّا النحو والصرف فکان فیهما بحرًا لایجاری وحبرًا لایبارَی . و له من التصانیف : الألفیّه، الکافیه، العمده، التسهیل، التوضیح، و غیر ذلک (بغیه الوعاه : ۱ / ۱۳۰).

۲- ۲. فی « ب » : فحینئذ .

۳- ۳. کذا فی « ص و ب »، وفی سائر النسخ : أنسب .

دفع التعارض المتوهّم وروده بين حديث التسميه والتحميد

[دفع التعارض المتوهّم وروده بين حديث التسميه والتحميد] (۱)

قوله : أى أصفه .

نِعْمَ ما فسّر الحمد فى المقام، إذ به يندفع التعارض المتوهّم وروده بين الحديثين المرويّين عن النبىّ صلى الله عليه و آله ؛ تقريره هو : انّك قد عرفت انّ تصدير الكتاب بثناء اللّه تعالى للعمل بمقتضى الحديث، و هو ورد فى كلّ من التسميه والتحميد حيث قال صلى الله عليه و آله : « كلّ أمر ذى بَالٍ لم يبدأ فيه باسم اللّه فهو أبتر » (۲)، وفى آخر : « لم يبدأ فيه بحمد اللّه فهو أبتر [أو أقطع أو أجزم] (۳) » (۴). و حينئذ إن صدر الكتاب ببسم اللّه _ كما هو مقتضى الحديث الأوّل _ لم يمكن تصديره بالحمد، وإن عكس عكس، فتعارض الحديثان .

تقرير الدفع هو : انّ المراد من الحمد هو الوصف بالجميل، لا ذكر لفظ الحمد للّه أو أحمدك، وعلى هذا نقول: انّه ليس المراد من الحديث الثانى تصدير الكتاب بلفظ الحمد مثلاً، بل تصديره بالوصف على الجميل، سواء كان بلفظ الحمد أو بغيره .

و حينئذ نقول : انّ ابتداء الكتاب ببسم اللّه الرّحمن الرّحيم إبتداء بالحمد أيضًا، لكونه وصفًا على الجميل، فاندفع التعارض بينهما ؛ لكن يرد على هذا انّه لو كان الأمر كذلك، فلِمَ كان المعهود بينهم ذكر الحمد بعد البسمله أيضًا ؟

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. تفسير المنسوب إلى الإمام العسكرىّ عليه السلام : ص ۹ ح ۷ ؛ و فى كنز العمّال : ۱ / ۵۵۵ ح ۲۴۹۱ هكذا : « كلّ أمر ذى بَالٍ لا يبدأ فيه ببسم اللّه الرّحيم أقطع ».

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. كنز العمّال : ۱ / ۵۵۸ ح ۲۵۱۰ ؛ و فى « السنن الكبرى للبيهقى : ۳ / ۲۰۸ » هكذا : كلّ أمر ذى بَالٍ لايبدأ فيه بالحمد للّه فهو أقطع .

و يمكن الجواب عنه : بانّه إمّا لموافقه الكتاب العزيز، حيث ابتدأ ببسم اللّه ثمّ بالحمد، أو للتصريح بلفظ الحمد .

هذا محصّل الكلام فى دفع التعارض بين الحديثين على هذا الوجه، و يمكن دفع التعارض بينهما أيضًا بوجوه غير ما ذكر :

الأوّل : انّ المراد بالإبتداء فى الحديثين الإبتداء العرفى، أى ما يقال فى العرف انّه إبتداء، و هو صادق فى كلّ من البسمله و الحمد .

والثانى : أن يكون المراد بالإبتداء فى البسمله حقيقيًّا، و هو ما لم يسبق عليه شىء، و فى الحمد عرفًا .

والثالث هو : انّ المراد به فى البسمله حقيقىّ أيضًا، و فى الحمد إضافىّ .

ثمّ اعلم : انّه اشتهر بينهم انّه إذا حمل الإبتداء فى البسمله على العرفى وفى الحمد على الإضافى، حكم بعدم اعتباره .

و [لى] (۱) فيه نظر، لأنّ الباعث على عدم إعتبار هذا القسم إمّا حمل الإبتداء فى البسمله على العرفى، و هو موجود فى القسم الأوّل، فينبغى أن لا يكون معتبرًا، وإمّا حمل الإبتداء فى الحمد على الإضافى، و هو موجود فى القسم الثالث، فينبغى أن لا يكون معتبرًا أيضًا .

و الرابع هو : انّ الباء فى قوله صلى الله عليه و آله : لم يبدأ فيه باسم اللّه، و بحمد اللّه، للإستعانه أو الملابسه، و معلوم انّ الإستعانه و التلبّس بشىء لا ينافى الإستعانه والتلبّس بشىء آخر، كذا قيل (۲).

و فيه نظرٌ، يظهر وجهه للمتأمّل .

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب » .

۲- ۲. لم نعثر على القائل .

والخامس هو : ما ذكره بعض الأعلام (۱) من انّ الإبتداء فی کلیهما محمول علی الحقیقی، فلا تعارض بینهما حینئذ، بناء علی ما ذکره من انّ الحقیقی من الإبتداء هو ما لم یسبق علیه جزء من الکتاب .

قوله : الجمیل .

[انّما أطلق الجمیل] (۲) ولم یقیّده بالإختیاری، مع انّک قد عرفت انّ الحمد هو الثناء علی الجمیل الإختیاری، لما قیل من انّه لایحتاج إلی هذا التقیید، بل هو مفسد لقوله تعالی : « عَسی أن یَبعَثَک ربُّک مَقامًا مَحمُودًا » (۳)، وقولهم: « عاقبه الصبر محموده » (۴).

و لأنّ الحمد یقع فی مقابله الصفات الکمالیّه للّه تعالی کالحیاه والقدره ونحوهما، وهی لایمکن أن یکون إختیاریّه له تعالی، لما ذکره فی محلّه .

والمقیّدون أجابوا أمّا عن الأوّل : فبأنّ الحمد فیه بمعنی الرضا، لا بمعنی المذکور ؛ و أمّا عن الثانی : فلأنّه تعالی لمّا کان مستقلاً فیها کأنّه مختار فیها، أو لما یترتّب (۵) علیها من الصفات الإختیاریّه .

قوله : و أداء لبعض ما یجب له .

و الضمیر فی یجب عائد إلی الحمد، یعنی : انّ الحمد لأداء بعض ما یجب الحمد له من النعم والإحسان، لوضوح انّ الحمد فی مقابله الجمیع (۶) لایکاد یحصل فی

۱- ۱. لم نعثر علیه .

۲- ۲. ما بین المعقوفین من « ب » .

۳- ۳. الإسراء : ۷۹ .

۴- ۴. لم نعثر علی قائله، أنظر مجمع البیان : ۷ / ۱۰۶، والدرر النجفیّه من الملتقطات الیوسفیّه : ۴ / ۹۴ . وممّا جاء فی هذا المعنی قول الشاعر: أری الصبر محمودًا عواقبه ؛ فیض القدیر شرح الجامع الصغیر: ۱ / ۹ .

۵- ۵. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : ترتّب .

۶- ۶. فی « ب » هکذا : بناء علی انّ الحمد فی مقابله جمیع نعمه وإحسانه تعالی ممّا لا یحصل فی قوّه بشر .

قوّه أحد (۱).

نِعْمَ ما قال علیه السلام فی بعض مناجاته مع اللّه سبحانه :

و نعمائک کثیره قصر فهمی عن إدراکها فضلاً عن إستقصائها، فکیف لی بتحصیل الشکر وشکری إیّاک یفتقر إلی شکر، وکلّما قلت لک الحمد وجب علیّ لذلک أن أقول لک الحمد (۲).

قوله : والمراد إیجاده، إلی آخره .

أشار بـذلک إلی انّ « أحمدک » فی کلام المصـنّف و إن کان من صـیغه الإخبار، إلّا انّه لیس المراد منه حقیقته (۳)، بل المراد منه الإنشاء، إذ المقام مقام إیجاد الحمد، لا الإخبار بانّه سیحمد .

قوله : بعد الحمد .

أشار بذلک إلی انّ الحال هنا مقدّره، و هی الّتی تکون زمانها مغایرًا لزمان عاملها، إذ زمان الصـلاه غیر زمان الحمد [و لایمکن إتّحـاد الزمان فیهما] (۴) کمـا لاـیخفی ؛ لاـ المحقّقه وهی الّتی تکون زمانها متّحـدًا مع زمان عاملها کقولک : جئتک راکبًا، إذ زمان المجیء والرکوب واحد .

۱- ۱. قال المیرزا أبوطالب الاصـفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۸ » : الأصحّ أن تکون إضافه البعض إلی « ما » لامیه، والمراد بما یجب : ما یجب شـرعًا، والمعنی : و أدائی لبعض شـکور یجب تلک الشـکور للّه تعالی ...، و قیل : معنی هذا الکلام : و أداء لبعض ما یجب الحمد له من النعم والإحسان والکرم والامتنان. أقول : أراد هذا القائل بما الموصوله الشـکور باعتبار انّها نعمه من نعم اللّه تعالی شـکرًا کاملاً فضلاً عن أدائه شکر جمیع نعمه، و قد خفی هذا المعنی علی بعض، فوجّه کلامه بتوجیهات رکیکه واهیه .

۲- ۲. الصحیفه السجادیّه : ۴۰۹، الدعاء ۱۸۷ فی مناجاه الشاکرین (لیوم الأربعاء).

۳- ۳. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : حقیقه .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من « ب » .

قوله : أی داعیًا بالصلاه أی الرحمه (۱).

وهذا التفسیر یحتمل أن یکون بوجهین، الأوّل : التنبیه علی انّ قوله: « مصلّیًا »، حال من الفاعل لا من المفعول .

وجه دلالـه هـذا التفسـیر علی ذلک هو انّه لمّا فسّـر مصـلّیًا بـداعیًا إلی آخره، یتعیّن کونه حالاً من الفاعل، لأنّ الـدعاء عباره عن الطلب الّذی من الدانی إلی العالی، وفیه انّ هذا و إن کان حقًا، لکنّه یعلم من قوله : « بعد الحمد »، فیکون هذا نکته أخری لقوله بعد الحمد، فلا حاجه إلی هذا التفسیر .

والثـانی هو : انّ لفظ الصـلاه لمّا کان له معانی مختلفه : الرحمه و الـدعاء والإسـتغفار ـ علی ما صـرّح به بعض الأعلام (۲) ـ و کان المراد هنا المعنی الثانی، فسّره بذلک، لأنّ شأن الشارح التنبیه علی المراد و إیضاح المقصود .

إن قلت : ینبغی علی هذا أن یکتفی بقوله : « داعیًا » و لم یذکر ما بعده، و به یعلم الفائده المذکوره، فکان ذکر ما بعدها لغوًا .

قلت : اللَغْـوِیّه ممنوعه، لأـنّ الصـلاه فی المقـام لیس المراد به (۳) مطلق الـدعاء، بـل الـدعاء الخـاصّ و هو طلب الرحمه، و ذکر الشارح ما ذکره بعد قوله : « داعیًا » للتنبیه علیه ؛ فعلم ممّا ذکرناه وجه تفسیر الصلاه بالرحمه فی قوله : « أی بالرحمه »، فتأمّل .

قوله : علی النبیّ .

ولایخفی انّ نسخ المتن فی المقام مختلفه، فالمذکور فی بعضها : « علی الرسول

۱- ۱. « أی الرحمه » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

۳- ۳. کذا فی جمیع المخطوطات، والصواب : بها .

المصطفى »، و فی بعضها : « علی النبیّ »، و نسخ الشرح علی ما رأینا مطبقه علی الثانی، فینبغی التنبیه علی وجه إختیاره الشارح، مع انّ الرسول کان أشرف من النبیّ، فکان إختیاره أولی ؛ فنقول : لعلّ وجه إختیار الثانی من الشارح شیئان، الأوّل : التنبیه علی انّه صلی الله علیه و آله لو استحقّ الصلاه بالنبوّه، فاستحقاقه لها بالرساله بطریق أولی .

والثانی هو : انّ لفظ « النبیّ » أقرب من وزن بحر الکتاب، فکان إختیاره أولی.

فی الفرق بین الوحی والإلهام والکشف

قوله : هو إنسان أوحی إلیه بشرع .

لمّا ذکر الوحی فی المقام ینبغی لنا تفسیر معناه، و ذکر الفرق بینه و بین الإلهام والکشف، فأقول : انّ المطلب الحاصل للنفس إمّا برؤیه الملک و واسطته، أو بدونها، و الأوّل هو الأوّل، و الثانی إمّا أن یعتبر فیه التصفیه أو لا، والثانی هو الثانی، والأوّل هو الثالث .

و إن أردت توضیح الحال و تحقیق المقال فاعلم : انّ النفس الإنسانیّه قابله للإشراق والإناره، والفساد والظلمه، والتجلّی بالحقایق العلمیّه، والتحلّی بالمعارف الحقّه، لأنّ لها أنصارًا وأعوانًا وأضدادًا وعدوانًا ؛ وأعوانها : التجلّی بالفضائل الحقیقه والخصائل الحسنه من الأعمال الظاهریّه والقلبیّه، والتخلّی عن الصفات الذمیمه و آثار الردیئه ؛ و أضدادها : الإتّصاف بخلاف ما ذکر من الأفعال القبیحه والأحوال الموبقه .

و هی کالمرآه، فکما انّ اشراقها واستنارتها تزید بالتصفیه والتربیه، وتنقص بل

تبدل بالظلمه والفساد بالأغبره والأدخنه، كذلك النفس تزيد جلائها وصفائها بالتخلّق بالأخلاق الحسنه، والتزيّن بالأعمال المادحه من الفرائض والندبيّه، ومتابعه الشريعه المصطفويّه، و موافقه الآثار الصادره عن الأئمّه _ عليهم آلاف السلام والتحيّه _ و تحصل لها الكدره والظلمه بالإشتغال بالأفعال الذميمه، والإزدواج بالصفات الرذيله، و الانغمار (۱) فى الخصائل الرديئه، و بذلك يبطل إستعدادها للعروج إلى مدارج العرفان، و يزهق صلاحيّتها للصعود إلى حقايق الإيمان، ويضمحلّ قابليّتها للإنخراط فى سلك المستغرقين فى أشعّه جمال الرّحمن .

إذا عرفت ذلك نقول : انّ التخلّق بالأخلاق الفضيله، والتزيّن بالآثار الجميله، مع التضرّع والإبتهال والإنابه، ربما يوجب هبوب رياح الألطاف الإلهيّه وتموج آثار إشفاق الرحمانيّه على تلك النفس، فيكشف (۲) الحجب والغواشى عن عين بصيرتها، فيتجلّى فيها جمله المطالب والأسرار بلطف خفىّ من اللّه سبحانه وبتأييد سرىّ منه تعالى شأنه . و هو إمّا مع الإطّلاع على السبب المفيد، و هو مشاهده الملك الملهم للحقائق من قبل اللّه تعالى، و هو المسمّى بالوحى، يختصّ بالأنبياء ؛ أو بدون الإطّلاع على السبب، و هو المسمّى بالكشف، يختصّ به الأولياء .

و أمّا الإلهام، فهو و إن اشترك مع الكشف فى عدم الإطّلاع على السبب، إلّا انّه يفترق عنه بعدم اعتبار التصفيه فيه، و لهذا يقال بإمكان حصوله للحيوانات، بخلاف الكشف .

۱- ۱. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : والانغماز، وهو غلط .

۲- ۲. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : فينكشف .

قوله : و بالهمزه .

عطف على قوله : « بالتشديد »، و فيه نظرٌ، لأنّ المقرّر عندهم انّ الواو العاطفه للجمع (۱) ؛ فعلى هذا يلزم فى لفظ النبىّ حين كونه بالتشديد من النبوّه أن تكون بالهمزه من النبأ، و هو بيّن الفساد .

والجواب عن ذلك من وجهين، الأوّل : انّ الواو هنا بمعنى « أو »، فكأنّه قال : أو بالهمزه من النبأ (۲).

والثانى : انّ الواو محموله على معناها، لكن ليس معنى قولهم : انّ الواو للجمع، انّه يجب أن يكون المعطوف والمعطوف عليه مجتمعًا فى آن واحد فى الكلم، كما نبّه عليه عند قوله : « بالجرّ والتنوين والنداء وأل »، فانتظر .

قوله : لأنّ النبىّ صلى الله عليه و آله مخبر عن اللّه تعالى .

[و] (۳) فيه نظرٌ، لأنّه قد مرّ آنفًا انّ النبىّ هو : الإنسان الّذى اُوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ؛ و هنا علّل تسميه النبىّ بذلك لكونه مخبرًا عن اللّه تعالى [والإخبار عن اللّه تعالى فرع الأمر بالتبليغ] (۴)، فكيف يكون الجمع بين الكلامين ؟!

۱- ۱. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۳۸۱ و ۳۸۲ ؛ ومغنى اللبيب : ۲ / ۵۰۱ ؛ والمفصّل: ص ۳۹۰ . وقال ابن هشام فى « شرح قطر الندى ص ۴۲۸ » : قال السيرافى : أجمع النحويّون واللغويّون من البصريّين والكوفيّين على أن الواو للجمع من غير ترتيب . إلى أن قال : وهذا الّذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاه وغيرهم، وليس باجماع كما قال السيرافى، بل روى عن بعض الكوفيّين أن الواو للترتيب .

۲- ۲. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۹ » : قوله : « و بالهمزه » هذا بالواو العاطفه، اعترض عليه بأنّ الصواب أن يكون العطف بأو للتنافى بين المعطوفين . أقول : مقام « أو » قصد الإشعار بالتنافى، لانفس التنافى، ولاباعث على الإشعار به هنا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

والجواب عن ذلک [یمکن] (۱) من وجهین، الأوّل : انّ التنافی بین الکلامین انّما یکون إذا کان الإخبار عن اللّه تعالی متوقّفًا علی الأمر بالتبلیغ، و هو ممنوع، بل نقول : انّه متوقّف علی عدم النهی عن ذلک، فیجوز الإخبار ولو مع عدم الأمر بالتبلیغ .

والثانی هو : انّ لزوم (۲) المناسبه بین المأخوذ و المأخوذ منه فی جمیع أفراد المأخوذ غیر مسلّم، و حینئذ نقول : انّ النبأ و إن کان بمعنی الخبر، إلّا انّه یکفی المناسبه بینه و بین النبیّ إذا کان رسولاً، لکونه مأمورًا بتبلیغ (۳) ما وصل إلیه [من الشرع] (۴) کما عرفت، فتأمّل .

قوله : أی المختار من الناس .

لمّا کان القدر اللّازم فی صدق المصطفی وجود المصطفی منه، سواء کان بعضًا أو کلًّا، و کان المراد فی المقام الثانی، لأنّ نبیّنا محمّد صلی الله علیه و آله مختار من جمیع الناس، فلهذا فسّر (۵) حینئذ الشارح المصطفی بقوله : « أی المختار من الناس » باسم الجمع محلّی باللّام الّذی مفاده العموم ؛ و لمّا کان هذا محتاجًا إلی شاهد ودلیل، توصّل إلی ذکر الحدیث .

قوله : من ولد اسماعیل .

الولد : بفتح الواو و اللام، و بضمّها و سکون اللام، یطلق علی الواحد والجمع، کما فی المجمع (۶).

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب » .

۲- ۲. فی « ب » : إلتزام .

۳- ۳. کذا فی « ص و ب »، وفی سائر النسخ : لتبلیغ .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من « ب » .

۵- ۵. فی « ک ۱ » : فشرح .

۶- ۶. مجمع البحرین : ۴ / ۵۵۰ .

و فی الصحاح :

الوَلَد قد یکون واحدًا و جمعًا، و کذلک الوُلْد بالضمّ . و قد یکون الوُلْد جمع الوَلَد، مثل أُسْد و أَسَد (۱).

قوله : اختار خلقه .

و الخلق بمعنی المخلوق، أی اختار إیجاد مخلوقه ؛ حذف المضاف وأقیم المضاف إلیه مقامه و أعرب باعرابه .

و انّما لم یکتف الشارح بذکر الحدیث الأوّل مع انّ من دأبه الإختصار، لعدم إفادته تمام المدّعی، إذ المدّعی انّ نبیّنا مختار من جمیع الناس، والقدر الثابت من الحدیث الأوّل انّه صلی الله علیه و آله مختار من الناس إلی ولد إبراهیم، و أمّا قبلهم فلم یدلّ علیه الحدیث الأوّل صریحًا، و لهذا احتاج إلی ذکر الحدیث الثانی، إذ هو مفیدٌ لتمام المدّعی .

فتأمّل فی الکلام حتّی یظهر لک وجه عدم الإکتفاء بالحدیث الثانی مع إفادته تمام المدّعی، ثمّ وجه تأخیره عن الحدیث الأوّل، مع انّه فی بادی النظر من حیث إفاده المدّعی بتمامه کان أولی بالتقدیم (۲).

قوله : فاختار [منهم] (۳) بنی آدم ثمّ اختار بنی آدم .

یمکن أن یقال فی بیانه وجوه، الأوّل : أن یکون الإختیار الأوّل بمعنی الإراده،

۱- ۱. الصحاح : ۲ / ۵۵۴ .

۲- ۲. قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۱۰ » : قوله : « کما قال »، الأحسن أن یکون الکاف للتعلیل و متعلّقه إمّا المصطفی، أو کونه بمعنی المختار من جمیع الناس، فالحدیثان علی الأوّل والأخیر علّتان للمطلوب، و علی الثانیه علّه واحده .

۳- ۳. ما بین المعقوفین من المصدر .

والمعنى : انّه تعالى أراد بنى آدم، ثمّ بعد الإراده اختارهم ؛ و هكذا إلى آخر الحديث .

والثانى : أن يبقى اختيار الأوّل على معناه، لكن يكون قوله صلى الله عليه و آله : ثمّ اختار بنى آدم، بإضمار « أن » المصدريّه، والتقدير : ثمّ اختار بنى آدم اختار ؛ إلى آخر الحديث .

والثالث : كالثانى، لكن من غير إضمار « أن » .

و الرابع : أن يكون « اختار » فى قوله صلى الله عليه و آله : « ثمّ اختار » مصدرًا على سبيل الإضافه، أصله : « ثمّ اختار بنى آدم اختار » إلى آخره، فخفّف الاختيار بالإختيار للتخفيف ؛ لكن فى هذه الوجوه الثلاثه يكون الفاء فى قوله : « فاختار »، زائده .

وجه اشتهار جدّ النبيّ صلى الله عليه و آله بهاشم

[وجه اشتهار جدّ النبيّ صلى الله عليه و آله بهاشم] (۱)

قوله : أى أقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطّلب .

[ينبغى أن يكون الكلام من باب التغليب حتّى يشمل المؤمنات من بناتهما، كما لا يخفى] (۲).

أمّا هاشم، فهو الّذى جدّ نبيّنا صلى الله عليه و آله ، ابن [عبد] (۳) مناف، ويكون السيّد عند الشيعه عباره عنه، وعن أولاده، و عن أولاد أولاده إلى يوم القيامه (۴). وكان

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب »، و ما بعده إلى قوله : بفتح الشين، سقط منه .

۳- ۳. ما بين المعقوفين لم يرد فى « ص » .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « س و ش » : وأمّا عند أهل السنّه فالسياده مختصّه بنبيّنا صلى الله عليه و آله وأولاده إلى يوم القيامه، ولذا لم يكن مولينا على عليه السلام و أولاده الّذين من غير فاطمه عليهاالسلام سيّدًا عندهم، منه دام ظلّه العالى.

اسمه : عمرو، ثمّ اشتهر بهاشم، و ذلک لأنّه قد اتّفق فی بعض السنین قحط شدید فی مکّه وحوالیها، و هاشم کان من أکابر قریش، وکان له إبل کثیر، و کان ینحرها للناس بالتدریج و یطعمهم بالثرید، و لهذا کان شُعراء ذلک الزمان یمدحونه ولقّبوه بهاشم، أی کاسر عظام الإبل والخبز الیابس، إذ الهَشْم بمعنی الکَسْر (۱).

و من جمله أشعار الّتی قالوا فی مدحه :

[۱ ـ] عَمرُو الّذی هَشَمَ الثَریدَ لِقَومِه وَ رجالُ مَکّهَ سنون عِجَافُ (۲)

و هاشم هو الّذی تولّد توأمًا مع « عبد شمس » والد أمیّه، و هو جدّ لبنی أمیّه، ونقل انّه کان عند الولاده ناصیتهما أو ظهرهما ـ علی اختلاف القولین ـ متّصلاً، قد فرّقوا ذلک بالسیف، و کان هناک فی ذلک الحین شیخ کبیر، فقال : هذا الأمر شوم یدلّ علی وقوع النزاع والقتال بین أولادهما أبدًا، کما صار کذلک .

و أمّا مطّلب، فهو لیس جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله عبدالمطّلب، بل هو ابن آخر لعبد مناف أخو هاشم ؛ وانّما کان اسم جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله عبدالمطّلب : شیبه، و قیل فی وجه تسمیته بذلک : هو انّه کان حین التولّد شعرات أبیض (۳) علی رأسه، ثمّ اشتهر

۱- ۱. قال الخلیل الفراهیدی فی « کتاب العین ۳ / ۴۰۶ » : الهَشْمُ : « کَسْرُ الشَیء الأجوف والشَیء الیابس . هَشَمْتُ أَنفَه، أی : کَسَرت قَصَبَتَه ». إلی أن قال : « وهَاشمٌ أبو عبدالمُطّلب جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله أوّل من ثَرَدَ الثَرِیدَ وهشمه فسمّی به ». وانظر الصحاح : ۵ / ۲۰۵۸ ؛ والمصباح المنیر : ۲ / ۶۳۸ ؛ والقاموس المحیط : ۴ / ۱۹۰، ومجمع البحرین : ۴ / ۴۲۸ .

۲- ۲. البیت من جمله أبیات لعبد اللّه بن الزبعری بن قیس السهمی القرشی، شاعر قریش فی الجاهلیّه، مات نحو ۱۵ ه ؛ کما فی الطبقات الکبری : ۱ / ۷۶، و لسان العرب ـ سنت ـ ۲ / ۴۷ ؛ والکامل : ۱ / ۲۵۲، والمقتضب ۲ / ۳۱ ؛ و فی التهذیب : ۶ / ۹۵ نسبه إلی مطرود بن کعب الخزاعی ؛ و قد عزاه فی کتاب العین : ۳ / ۴۰۶ إلی ابنه هاشم . ویروی « العُلا » مکان « الّذی » ویروی العجز: قوم بمکّه مسنتین عجاف . ومُسنِتُون، فهم الّذین أصابتهم السنه المجدبه الشدیده . ینظر الأمالی للسیّد المرتضی: ۴ / ۱۸۰، وانظر تهذیب اللغه ـ سنت ـ: ۱۲ / ۳۸۵ والصحاح ـ سنت ـ : ۱ / ۲۵۴ .

۳- ۳. فی « ک ۱ و ۲ » : بیض .

بعبد المطّلب (۱).

وجه إشتهاره بذلك _ على ما نقل (۲) _ هو : انّه كان فی المدينه عند أمّه سلمی بعد فوت أبيه هاشم، و سافر عمّه مطّلب بن عبد مناف إلی المدينه، و رأی ابن أخيه بين الصبيان و عرفه بالقرابه، فأخذه من غير اطّلاع لأمّه و أقوامها، فركبه علی رديفه فجاء به إلی مكّه، و فی الطريق كلّ من كان يتفحّص عن ذلك الطفل كان يقول فی الجواب انّه عبده، خوفًا لأمّه سلمی و أقوامها، لئلّا يتعاقبونه ويأخذونه منه، و لهذا اشتهر بعبد المطّلب، و كان فی مكّه حتّی مات عمّه مطّلب، ثمّ انتقل رياسه مكّه إليه .

قوله : بفتح الشين .

فيكون مفعولاً للمستكملين ؛ انّما اقتصر علی ذلك مع انّه يجوز أن يكون بضمّ الشين أيضًا جمع شريف ليكون صفه ثانيه للآل، للتنبيه علی عدم إعتبار هذا الإحتمال حتّی كأنّه غير ممكن الإراده فی المقام .

بيانه هو : انّ المقام مقام المدح، والعباره سيقت [لأجل] (۳) لذلك، فينبغی حمل الكلام علی ما هو أدلّ و أبلغ [و أكثر] (۴) فی الدلاله عليه، و هو انّما يكون مع فتح الشين، لأنّ معناه حينئذ يكون هكذا : انّ آله صلی الله عليه و آله قد أكملوا الشرافه]كلّها] (۵) وبلغوا أقصی مرتبتها، بحيث لم يبق للشرافه مرتبه لم يصلوا إليها ؛ بخلاف ما إذا ضمّ الشين، فانّ معنی الكلام حينئذ هكذا : انّ آله صلی الله عليه و آله شُرفاء . والفرق بين

۱- ۱. أنظر عمده الطالب، لابن عنبه : ص ۲۳ ؛ والدرّ النظيم : ص ۷۷ .

۲- ۲. أنظر البدايه والنهايه : ۲ / ۳۱۰، والسيره النبويّه، لابن كثير : ۱ / ۱۸۴، والكامل فی التاريخ، لابن أثير : ۲ / ۱۰ ؛ وعمده القاری : ۱۶ / ۳۰۱ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب » .

المعنيين بيّن، و أبلغيّه الأوّل و أحسنيّته من الثانى أبين، كما لايخفى على ذى درايه و فطن (۱).

إن قلت : انّ المستكملين يحتاج إلى مفعول، و مع ضمّ الشين محذوفٌ، وتقديره هكذا : وآله المستكملين الشرافه ؛ فلا فرق بين المعنيين أصلاً .

قلت : انّ التقدير خلاف الأصل، و على تقدير تسليمه نقول : انّ ذكر الشرف حينئذ لغوٌ، لأنّهم عليهم السلام إذا استكملوا الشرافه وبلغوا غايه مرتبتها، فهم شرفاء لامحاله، والترقّى من الأعلى إلى الأدون مرغوبٌ عنه .

قوله : بانتسابهم إليه صلى الله عليه و آله .

و هو متعلّق بالمستكملين، والمعنى : انّهم استكملوا الشرافه بسبب إنتسابهم إليه صلى الله عليه و آله .

ويجوز أن يكون علّه لفتح الشين، أى الحكم بفتح الشين بسبب إنتسابهم إليه صلى الله عليه و آله ، لما عرفت من انّ فتحها أبلغ و أدلّ، و حينئذ يكون متعلّقًا بفتح الشين [فى قوله : « بفتح الشين »] (۲).

قوله : نظم أرجوزه .

النظم بمعنى : الجمع، والرجز : بحرٌ من بحور الشعر، كلّ مصرع منه يقابل ثلاثه مستفعل .

و فى القاموس :

۱- ۱. فى شرح العلّامه المازندرانى رحمه الله على الكافى ۴ / ۱۷۴ : « الفَطِن بفتح الفاء وكسر الطاء : الذكىّ المتوقّد، وبالعكس جمع الفِطنَه، وهى فى اللغه : الفهم، وعند العلماء جوده الذهن المعدّه لاكتساب المطالب العليه »؛ وانظر الصحاح _ فطن _ : ۶ / ۲۱۷۷ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب » .

الرجزُ بالتحريک : ضَرْبٌ مِن الشِعْر، وزنُهُ : مُسْتَفْعِلُ (۱) سِتَّ مَرَّاتٍ، سُمّیَ به (۲) لِتَقَارُبِ أَجْزَائِهِ، وَ قِلَّهِ حُروفِه (۳).

قوله : ولایقدح ذلک فی النسبه .

الغرض من هـذه العبـاره دفع الإعتراض المتـوهّم وروده فی المقـام، تقریره هو : انّه کیف یجوز أن یکون الألـفیّه ألفـان مع انّها بصوره المفرد ؟

تقریر الجـواب هـو : انّ علامـه التثنیـه تحـذف عنـد النســبه، و ذلـک لأنّ التثنیـه معربـه بـالحروف، والمنسـوب إلی الیـاء معرب بالحرکات، و لایجوز أن یجتمع فی الاسم إعرابان، فحـذفت علامه الإعراب والنون أیضًا لکونهما مزیـدتین معًا، فحذفتا کذلک، فلا فرق حینئذ فی النسبه بین المفرد والتثنیه .

قوله : کما قیل .

یحتمل أن یکون المقول النفی، یعنی : کما قیل إنّه لایقدح ذلک فی النسـبه . ویحتمل أن یکون المقول المنفی، یعنی : کما قیل إنّه یقدح ذلک فی النسبه . والثانی أولی، یظهر وجهه للمتأمّل .

قوله : کما سیأتی .

فی باب النسبه حیث قال المصنّف :

[۲ ـ] وعَلَمَ التَثنِیَهِ احْذِف لِلنَسَب ومِثْلُ ذَا فِی جَمْعِ تَصحِیحٍ وَجَب (۴)

قوله : أی مهمّاته .

[إعلم : انّه] (۵) لمّا کان الإعتراض متوجّهًا علی ظاهر کلام المصنّف من

۱- ۱. فی المصدر : مُسْتَفْعِلُنْ .

۲- ۲. « به » لم یرد فی المصدر .

۳- ۳. القاموس المحیط : ۲ / ۱۷۶ .

۴- ۴. ألفیّه ابن مالک : ص ۱۰۶ ، باب النسب .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من « ب » .

وجهين، أحدهما : انّ المقاصد فى قوله : « مقاصد النحو »، جمع، و المقرّر فى الأصول [كما هو المطبوع عند أهل العقول] (۱): انّ جمع المضاف يفيد العموم (۲)، فمفاد كلام المصنّف على هذا هو انّ جميع مقاصد النحو فى الألفيّه مجموعه، وفساده ظاهر .

و ثانيهما هو : انّ الألفيّه ليست مقصوره فى مقاصد النحو، بل كثير من مقاصد الصرف مذكور فيها أيضًا ؛ حمل (۳) الشارح كلامه على معنى يدفع معه كلا الإعتراضين .

أمّا الأوّل : فبقوله : « أى مهمّاته »، يعنى ليس المراد انّ جميع مقاصد النحو ومطالبه مذكوره فى الألفيّه، كما يتوهّم من ظاهر كلام المصنّف ؛ بل المراد انّ مهمّاته مذكوره فيها .

و [أمّا] (۴) الثانى : فبقوله : « و المراد به المرادف » إلى آخره، يعنى : ان ليس المراد من النحو فى قوله : « مقاصد النحو »، ما يقابل الصرف أيضًا حتّى يرد الإعتراض ؛ بل المراد به ما هو مرادف لقولنا : علم العربيّه، لا مطلق العربيّه، إذ هو شامل لعلم المعانى و البيان أيضًا، بل الّذى يطلق على ما يعرف به أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء و هو علم النحو، و ما يعرف به ذواتها و مادّتها من حيث الصحّه و الإعتلال و هو علم الصرف ؛ قيّد بذلك (۵) ليخرج علم اللغه، إذ به يعرف أيضًا ذوات الكلم و مادّتها، لكن لا من حيث الصحّه والإعتلال .

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب » .

۲- ۲. أنظر معارج الأصول : ۸۵ ؛ ومبادئ الوصول : ۱۲۲ ؛ والفصول الغرويّه : ۱۷۳ .

۳- ۳. جواب لقوله : لمّا .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. يعنى : قيّد الشارح قوله : « و ما يعرف به ذواتها »، بقوله : « صحّه واعتلالاً ».

إن قلت : انّ ورود الإعتراض الأوّل مسلّم، وأمّا الثانی فغیر معلوم، لأنّه لایلزم من قوله : « مقاصد النحو بها محویّه »، عدم ذکر غیر النحو فی الألفیّه، إذ إثبات الشیء لا ینافی ما عداه .

قلت : علی تقدیر تسلیم عدم دلاله کلام المصنّف علیه نقول : انّه فی مقام [التعریف، فالمناسب] (۱) الإشاره إلی ذکر مهمّات الصرف فیها أیضًا، کما لایخفی.

قوله : قلیل الحروف کثیر المعنی .

فی القاموس : اخْتَصَرَ کَلاَمَه : أَوجَزَهُ (۲). و أَوْجَزَ کَلاَمَه : قَلَّلَهُ، إنتهی (۳) ؛ فیعلم منه ترادف المختصر والموجز . و فرّق بعض بینهما فقال : انّ الأوّل حذف الطول وهو الإطناب، والثانی حذف العرض و هو تکرار (۴) الکلام مرّه بعد أخری (۵).

قوله : و لا بدع فی کون الإیجاز سببًا للفهم (۶) .

المقصود من هذا الکلام دفع الإعتراض الّذی یتوهّم وروده فی هذا المقام، تقریره هو : انّک کیف تجعل « الباء » فی قول المصنّف، علی السببیّه، و من المعلوم انّ السبب هو ما یلزم من وجوده الوجود، و من عدمه العدم، و علی هذا یکون مقتضی العباره هو انّ الإیجاز للألفیّه سبب لفهم الأبعد من المسائل [أی] (۷)

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب » .

۲- ۲. القاموس المحیط _ خصر _ : ۲ / ۲۰ .

۳- ۳. القاموس المحیط _ وجز _ : ۲ / ۱۹۵ .

۴- ۴. فی « ب » : تکریر .

۵- ۵. لم نعثر علیه ؛ ولکن قال الآلوسی فی تفسیره : واستدلّ بعضهم بقوله تعالی : « فذو دعاء عریض » [فصّلت : ۵۱]علی انّ الایجاز غیر الاختصار، وفسّره بهذه الآیه بحذف تکریر الکلام مع اتّحاد المعنی، والایجاز بحذف طوله وهو الاطناب (تفسیر الآلوسی : ۲۵ / ۵). و فی « الاقناع فی حلّ ألفاظ أبی شجاع ص ۱۳ » : الاختصار حذف عرض الکلام، والایجاز حذف طوله، کما قاله ابن الملقن فی اشاراته عن بعضهم . وانظر حواشی الشروانی والعبادی علی تحفه المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهیثمی: ۱ / ۳۴.

۶- ۶. فی المصدر : سببًا لسرعه الفهم .

۷- ۷. ما بین المعقوفین من « ب » .

لو انتفى الإيجاز لم يحصل الفهم ؛ و ليس الأمر كذلك، إذ لو لم يكن حصول الفهم من غير الإيجاز أسهل، فلا أقلّ من التساوى .

و أجاب عن ذلك بأنّه لا بدع _ أى لا بدعه و لا عجب _ فى كون الإيجاز سببًا للفهم دون غيره، واستشهد لذلك بقوله : « كما فى رأيت عبداللّه و أكرمته، دون وأكرمت عبداللّه »، حيث لم يفهم منه ما فهم من الأوّل مع كونه أطول، لأنّ المراد انّ عبداللّه الّذى وقع عليه الإكرام هو من وقع عليه الرؤيه، و هو لا يعلم من قولك: رأيت عبداللّه و أكرمت عبداللّه، لإحتمال المغايره .

و فى الجواب نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّا لا نسلّم انّ المفهوم من قولك : رأيت عبداللّه وأكرمت عبداللّه، غير ما هو المفهوم من قولك : رأيت عبداللّه و أكرمته، لأنّ القاعده عندهم _ كما نقلها ابن هشام عنهم (۱) _ : انّ النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الاُولى، و إذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره، كان الثانى عين الأوّل (۲). فعلى هذا نقول : انّ « عبداللّه » فى المثال المذكور معرفه أعيدت معرفه، فيكون الثانى عين الأوّل .

وأمّا ثانيًا : فلأنّا لو سلّمنا انّه لايعلم من قولك: «رأيت عبداللّه وأكرمت عبداللّه» ما علم من قولك : « رأيت عبداللّه و أكرمته »، نقول : ليس ذلك لأجل عدم كونه إيجازًا، بل لأجل عدم كون هذا الإستعمال على وفق [القاعده و] (۳) إستعمال العرب، والكلام فيما إذا استعمل بالنهج المتعارف، والمتعارف فى مثل هذا المقام

۱- ۱. نقلها عنهم فى مغنى اللبيب : ۲ / ۶۵۶ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : بناء على تخصيص القاعده المذكوره من انّ المعرفه إذا أعيدت معرفه كان الثانى عين الأوّل فى المعرّف باللاّم، لا مطلق المعارف منه دام ظلّه العالى، ۱۲۳۶ ه .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

أن يقال مثل الأوّل لا الثانى ؛ فعلى هذا كون الباء فى البيت بمعنى : مع، أنسب و أولى .

إن قيل : يمكن أن يكون قول الشارح : « ولا بدع فى كون الإيجاز سببًا للفهم » على حذف مضاف، أى سببًا لسرعه الفهم (۱) ؛ فعلى هـذا لا يلزم إنتفاء الفهم فيما إذا كان الكلام مطنبًا، بل اللازم إنتفائه عنه (۲). و هى كذلك لوضوح احتياج المرور بالكلام الموجز لوجازته و بما يخرج إلى أزيد، فيكون زمان الفهم فيه أزيد بالنسبه إلى كلام مطنب .

قوله : والوعد فى الخير، والإيعاد فى الشرّ، إذا لم تكن قرينه.

قال فى الصّحاح :

الوعد يستعمل فى الخير و الشرّ، قال الفرّاء : يقال وعدته خيرًا ووعدته شرًّا .

إلى أن قال :

فإذا أسقطوا الخير والشرّ قالوا فى الخير : الوعد والعده، وفى الشرّ : الإيعاد والوعيد، قال الشاعر :

[۳ ـ] وانّى وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى (۳)

و « قرينه » فى قوله : « إذا لم تكن قرينه »، مرفوع ليكون فاعلاً لتكن، وهى

۱- ۱. كما انّ العباره فى بعض نسخ المصدر هكذا : ولا بدع فى كون الإيجاز سببًا لسرعه الفهم .

۲- ۲. كذا فى « ص و ش »، و فى « ك ۱ » : إنتفاء سرعته ؛ وهو الصواب .

۳- ۳. الصحاح : ۱ / ۴۶ ؛ والبيت أنشده الأخفش لعامر بن الطفيل العامرى، و يروى : ليأمن ميعادى . أنظر : لسان العرب : ۱ / ۶۳ ؛ و تاريخ بغداد : ۱۲ / ۱۷۳ .

تامّه فلا يحتاج إلى المنصوب، و المعنى : إذا لم توجد قرينه ؛ أو ناقصه وتكون « قرينه » إسمها، والخبر محذوف، والتقدير : إذا لم تكن هناك قرينه .

قوله : بأن لايعترض عليها .

و الظاهر انّ الباء للسببيّه، أى : و تقتضى الألفيّه رضًا من قاريها بسبب أن لايعترض عليها .

قوله : يشوبه .

الشَّوْبُ : الخَلْطُ (۱) ؛ والضمير المنصوب (۲) يعود إلى : « رضًا ».

قوله : الزوَاوى .

و هو نسبه إلى « زوَاوَه » بلده فى المَغْرِب (۳)، ولد ابن معط (۴) فيها سنه أربع

۱- ۱. الصحاح : ۱ / ۱۵۸ ؛ والقاموس المحيط : ۱ / ۹۰ .

۲- ۲. فى « ش، ك ۱ و ۲ » : منصوب .

۳- ۳. قال فى القاموس المحيط ۴ / ۳۴۰ : وزوَاوَهُ : د بالمَغْرِب . وقال الزبيدى فى شرحه : « تاج العروس : ۱۹ / ۵۰۰ » : قال شيخنا : هذا أشدّ غلطًا من الجوهرى فى أن زوا جبل، فإنّ زواوه لا يعرف أنّها بلد، وليس فى بلاد المغرب بلد يقال له : زواوه، بل هى قبيله من قبائل البربر مشهوره، تقال بفتح الزاى كما دلّ عليه إطلاقه، وبكسرها أيضًا كما ضبطه غير واحد . إلى أن قال : قلت : أمّا كون زواوه قبيله من البربر فمعروف لا كلام فيه، ذكره ياقوت فى كتابه عند عدّه قبائل بربر، وذكر السخاوى فى تاريخه فى ترجمه المشدالى الزواوى ما نصّه : ومشداله قبيله من زواوه، وزواوه قبيله من البربر، فلذا يقال له : المشدالى والزواوى، وهو من أهل بجايه ... ؛ فإذا عرفت ذلك ظهر لك توجيه كلام المصنّف وأنّه لا غلط فيه . وأمّا كسر الزاى من زواوه، فمن غرائب المؤرخين، والمعروف الفتح . ثمّ رأيت الصاغانى ذكر فى التكمله ما نصّه : وزواوه بليده بين أفريقيه والمغرب، إنتهى . وترجم ياقوت أيضًا لزواوه وقيدها بالفتح بليد بين إفريقيا والمغرب (معجم البلدان لياقوت الحموى : ۳ / ۱۵۵).

۴- ۴. هو يحيى بن عبدالمعطى بن عبدالنور الزواوى الحنفى، أبو الحسين، زين الدين (۵۶۴ _ ۶۲۸ ه)، المعروف بابن المعطى، عالم بالعربيه والأدب، واسع الشهره فى المغرب و المشرق، نسبته إلى قبيله زواوه _ بظاهر بجايه فى إفريقيه _ سكن دمشق زمنًا، و رغّبه الملك الكامل محمّد فى الإنتقال إلى مصر . أشهر كتبه : الدرّه الألفيّه فى علم العربيه، والمثلث فى اللغه، والعقود والقوانين فى النحو، وأرجوزه فى القراءات السبع (ينظر الأعلام: ۸ / ۱۵۵).

وستّين وخمس مائه، و رحل إلى دمشق، و سكن فيها طويلاً، واشتغل عليه خلق كثير فيها، ثمّ سافر إلى مصر وتصدّر بالجامع العتيق لاقراء الأدب إلى أن توفّى (۱).

قوله : لتفضيل السابق شرعًا و عرفًا .

فأقول : قال الخالد (۲) فى تركيب البيت ما هذا كلامه :

« و هو » مبتدأ يرجع إلى ابن معط، و « بسبق » متعلّق بحائز، والباء للسببيّه، « حائز » بالحاء المهمله والزاء المعجمه (۳) : خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه، و « تفضيلاً » مفعوله على تقدير مضاف إليه، والتقدير : و هو بسبق حائز تفضيلى من إقامه السبب مقام المسبّب، إذ الحائز للشىء هو الّذى يضمّه إلى نفسه، إنتهى (۴).

قد اشتبه فهم المراد من هذا الكلام على كثير من الطلبه، فلا بأس بكشف الحجاب عنه حتّى يزول الإشكال، فأقول : توضيحه هو انّ ظاهر معنى قول المصنّف انّ ابن معط بسبب السبق حائز تفضيلى إيّاه، و هو لايصحّ مع حقيقه

۱- ۱. توفّى بالقاهره فى سلخ ذى القعده الحرام سنه ثمان وعشرين وستّمائه، ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربه الإمام الشافعى (أنظر هديه العارفين : ۲ / ۵۲۳ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۱۳ / ۲۰۹).

۲- ۲. هو الشيخ خالد بن عبداللّه بن أبى بكر بن محمّد الجرجاوى الأزهرى (۸۳۸ _ ۹۰۵ ه) زين الدين، وكان يعرف بالوقاد، نحوىّ، من أهل مصر . ولد بجرجا (من الصعيد) ونشأ وعاش فى القاهره . وتوفّى عائدًا من الحجّ قبل أن يدخلها . له : المقدّمه الأزهريّه فى علم العربيّه _ ط ؛ وموصل الطلاّب إلى قواعد الإعراب _ ط ؛ وشرح الآجروميه _ ط ؛ والتصريح بمضمون التوضيح فى شرح أوضح المسالك إلى ألفيّه ابن مالك _ ط ؛ وشرح البرده _ ط ؛ وشرح مقدّمه الجزريه فى التجويد _ ط ؛ والألغاز النحويه _ ط ؛ الأعلام : ۲ / ۲۹۷ ؛ وانظر أيضًا : هديه العارفين : ۱ / ۳۴۳ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۴ / ۹۶ ؛ والكنى والألقاب : ۲ / ۲۵.

۳- ۳. فى المصدر : والزاى .

۴- ۴. تمرين الطلاّب : ۱۰ .

الحائز، لما ذكره (۱) انّ حائز الشیء هو الّذی یضمّه إلی نفسه، فأشار إلی انّ المصنّف أقام السبب مقام المسبّب ؛ یعنی انّ التفضیل الّذی هو فعل المصنّف، سبب لفضیله (۲) ابن معط وهی مسبّبه له، فالمراد انّ ابن معط بسبب سبقه حائز أن یکون مفضّلاً علی غیره ممّن تأخّر عنه ومنهم المصنّف، فابن معط بسبب سبقه حائز أن یکون مفضّلاً علیه أیضًا .

و یرد علیه انّه لم لا یجوز أن یکون تفضیلاً فی البیت بمعنی اسم المفعول أی المفضّل (۳)، فعلی هذا یصحّ المعنی من غیر إشکال، إذ المعنی حینئذ : هو بسبق حائز أن یکون مفضّلاً ؛ لکن الباعث علی حمله البیت من إقامه السبب مقام المسبّب هو (۴) انّه لمّا رأی فی المصرع الثانی لفظ الثناء حیث أضافه المصنّف إلی نفسه، حمل المصرع الأوّل علی تقدیر المضاف إلیه، فلمّا قدّره لزمه القول بإقامه السبب مقام المسبّب، و قد مرّ مراده .

هذا ما فهمه الخالد و حمل علیه کلام المصنّف، فالأحسن (۵) ما فهمه الشارح فی هذا المقام، ملخّصه هو انّ الفضل إمّا شرعی أو عرفی، وابن معط بسبب سبقه إلی وضع کتابه و تقدّم عصره، جامع لهما ؛ أمّا جمعه للفضل الشرعی فلما روی عنه صلی الله علیه و آله : « خیر القرون قرنی ثمّ الّذین یلونهم، ثمّ الّذین یلونهم » (۶)، وهکذا ؛ وأمّا للعرفی فظاهرٌ .

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ب » : أی الخالد .

۲- ۲. فی « ب » : لمفضلیّه .

۳- ۳. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : بمعنی المفضّل اسم المفعول .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ب » : أی الخالد .

۵- ۵. فی « ب » : والأحسن .

۶- ۶. صحیح البخاری : ۳ / ۱۵۱ ؛ و فیه : « خیرکم قرنی ثمّ الذین یلونهم ». و فی صحیح مسلم : ۷ / ۱۸۴ هکذا: « خیر أمّتی القرن الذین یلونی ثمّ الذین یلونهم ».

ثمّ هل الأمران معًا سبب لجمعه (۱) الفضلين أو واحد منهما ؟ الظاهر : الأوّل، لأنّ وضع الكتاب من غير تقدّم العصر ليس سببًا لذلك، و كذا تقدّم العصر من غير وضع الكتاب، و هو واضح، فيكون كلا الأمرين سببًا، فلذا فسّر الشارح « بسبق » فى كلام المصنّف بهما (۲)، فلا تغفل .

قوله : لإنتفاعى بما ألّفه .

أشار بذلك إلى انّ ما تقدّم من سبق ابن معط إلى وضع الكتاب وتقدّم العصر، ليس شىء منهما سببًا لاستحقاقه (۳) ثناء المصنّف عليه ؛ أمّا عدم سبقه إلى وضع كتابه كذلك (۴)، فلأنّ وضع الكتاب من حيث هو لم يكن سببًا للثناء، و هو ظاهر، وأمّا تقدّم العصر فكذلك أيضًا، و لهذا علّله بما ترى .

ثمّ انّ الثناء إمّا مختصّ بالمدح، فوصفه حينئذ بالجميل _ كما قال : مستوجب ثنائى الجميلا _ وصف كاشف ؛ أو يعمّ الذمّ أيضًا، فالوصف مختصّ (۵) حينئذ، لكن الظاهر : الأوّل .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى ابن معط .

۲- ۲. هكذا فسّره : « أى بسبب سبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصره » .

۳- ۳. فى « ب » : لاستيجابه .

۴- ۴. فى « ب » : لذلك .

۵- ۵. فى « ب » : مخصّص . وهو الصواب .

متن البهجه المرضیّه

[باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه]

کلامنا لفظ مفید کاستقم و اسم و فعل ثمّ حرف الکلم

هذا باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه الکلام و هو الکلم الثلاث .

(کلامنا) أی: معاشر النحویین (لفظ) أی صوت معتمد علی مقطع الفم، فخرج به ما لیس بلفظ من الدوال کالإشاره والخط، و عبّر به دون القول لاطلاقه علی الرأی و الاعتقاد، وعکس فی الکافیه لأنّ القول جنس قریب لعدم إطلاقه علی المهمل بخلاف اللفظ، (مفید) أی مفهم معنی یحسن السکوت علیه کما قاله فی شرح الکافیه، والمراد سکوت المتکلّم، و قیل : السامع، و قیل: کلیهما .

و خرج به ما لا یفید کإن قام مثلاً، واستثنی منه فی شرح التسهیل _ نقلاً عن سیبویه و غیره _ بمفید ما لا یجهله أحد نحو : النار حارّه، فلیس بکلام ؛ ولم یصرّح باشتراط کونه مرکّبًا _ کما فعل الجزولی کغیره _ للإستغناء عنه، إذ لیس لنا لفظ مفید و هو غیر مرکّب .

وأشار إلی اشتراط کونه موضوعًا أی مقصودًا لیخرج ما ینطق به النائم والساهی و نحوهما بقوله: (کاستقم) إذ من عادته إعطاء الحکم بالمثال، و قیّد فی التسهیل المقصود بکونه لذاته لیخرج المقصود لغیره کجمله الصله والجزاء .

(و اسم و فعل ثمّ حرف) هی (الکلم) التی یتألّف منها الکلام لا غیرها کما دلّ

عليه الإستقراء، و ذكره الإمام علىّ بن أبى طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفنّ .

و عطف الناظم الحرف بثمّ إشعارًا بتراخى رتبته عمّا قبله لكونه فضله دونهما . ثمّ الكلم على الصحيح اسم جنس جمعىّ .

واحده كلمه والقول عمّ و كلمه بها كلام قد يؤمّ

(واحده كلمه) و هى ـ كما قال فى التسهيل ـ لفظ مستقلّ دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوىّ معه كذلك (و القول عمّ) الكلام و الكلم والكلمه أى يطلق على كل واحد منها، و لا يطلق على غيرها.

(و كلمه بها كلام قد يؤمّ) أى: يقصد كثيرًا فى اللغه لا فى الإصطلاح كقولهم فى لا إله إلاّ اللّه : كلمه الإخلاص، و هذا من باب تسميه الشىء باسم جزئه .

ثمّ شرع فى علامه كلّ من الاسم و الفعل و الحرف، و بدأ بعلامه الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الاسناد بطرفيه و احتياجهما إليه، فقال:

بالجرّ والتنوين والندا وأل و مسند للاسم تمييز حصل

(بالجرّ) و هو أولى من ذكر حرف الجر لتناوله الجرّ بالحرف و الإضافه، قاله فى شرح الكافيه ؛ قلت : لكن سيأتى أنّ مذهبه أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر، فذكر حرف الجرّ شامل له إلاّ أن يراعى مذهب غيره فتأملّ .

(والتنوين) المنقسم للتمكّن والتنكير والمقابله والعوض، و حدّه نون تثبت لفظًا لا خطًّا، (والنداء) أى الصلاحيه لأن ينادى، (و أل) المعرفه و ما يقوم مقامها كأم فى لغه طىّ، وسيأتى أنّ أل الموصوله تدخل على المضارع (و مسند) أى الإسناد اليه، أى: بكلّ من هذه الأمور (للاسم تمييز) أى انفصال عن قسيميه (حصل) لاختصاصها به، فلا تدخل على غيره .

فقوله : « بالجرّ » متعلّق بحصل، و «للاسم» متعلّق بتمييز، مثال ما دخله ذلك: (بسم اللّه الرّحمن الرحيم)، وزيد، و صه بمعنى طلب سكوت مّا، و مسلمات، وحينئذ، و كلّ، وجوار، و يا زيد، والرجل، و أم سفر، و أنا قمت .

ولا يقدح فى ذلك وجود ما ذكر فى غير الاسم نحو :

ألام على لوّ وإن كنت عالمًا بأذناب لوّ لم تفتنى أوائله

وإيّاك واللو، و « يا ليتنا نردّ »، و « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »، لجعل لوّ فى الأوّلين اسمًا، و حذف المنادى فى الثالث أى: يا قوم، و حذف أن المنسبك مع الفعل بالمصدر فى الأخير أى: و سماعك خير .

ثمّ أخذ فى علامه الفعل مقدّمًا له على الحرف، لشرفه عليه ؛ لكونه أحد ركنى الكلام دونه فقال :

بتا فعلت و أتت و يا افعلى و نون أقبلنّ فعل ينجلى

(بتاء) الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم مخاطب أم مخاطبه نحو : (فعلت)، (و) بتاء التأنيث الساكنه نحو: (أتت) و « من توضّأ يوم الجمعه فبها و نعمت » .

والتقييد بالساكنه يخرج المتحرّكه اللاّحقه للأسماء نحو : ضاربه، فإنّها متحرّكه بحركه الإعراب، و لا و ربّ، و ثمّ، (و يا) إلخاطبه نحو: (افعلى) وهاتى وتعالى وتفعلين (ونون) التأكيد مشدّده كانت أو مخفّفه نحو: (اقبلنّ) و ليكونن (فعل ينجلى) أى: ينكشف، و به يتعلّق قوله: بتا، و لا يقدح فى ذلك دخول النون على الاسم فى قوله : « أقائلنّ أحضروا الشهودا »، لأنّه ضروره .

سواهما الحرف كهل و فى و لم *** فعل مضارع يلى لم كيشم

(سواهما) أى: سوى الاسم والفعل (الحرف) و هو على قسمين: مشترك بين

الأسماء والأفعال (كهل)، و لا ينافى هذا ما سيأتى فى باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل؛ لأنّ ذلك حيث كان فى حيّزها فعل، قاله الرضى، (و) مختصّ وهو على قسمين: مختصّ بالأسماء نحو : (فى و) مختصّ بالأفعال نحو: (لم)، والفعل ينقسم إلى ثلاثه أقسام: مضارع و ماض و أمر، ذكر المصنّف علاماتها مقدّمًا المضارع و الماضى على الأمر للاتّفاق على إعراب الأوّل و بناء الثانى والاختلاف فى الثالث، و قدّم الأول لشرفه بالإعراب فقال : (فعل مضارع يلى لم كيشم) أى: يقع بعد لم، فإنّه يقال فيه: لم يشم .

و ماضى الأفعال بالتا مز و سم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

(و ماضى الافعال بالتاء) الساكنه (مز) عن قسيميه، و كذا بتاء الفاعل، قال فى شرح الكافيه : و عنى بذلك علامه تختصّ الموضوع للمضىّ، و لو كان مستقبل المعنى . (وسم بالنون) المؤكده (فعل الأمر إن أمر فهم) عمّا يقبلها .

و الأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه و حيّهل

(والأمر) أى: مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشىء (إن لم يك للنون) الموحّده (محلّ فيه) فليس بفعل بل (هو اسم) الفعل (نحو: صه) بمعنى اسكت (وحيّهل) مركّب من كلمتين بمعنى أقبل . و قابل النون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع .

تتمّه

إذا دلّت كلمه على حدث ماض و لم تقبل التاء كشتّان، أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل لم كأوّه، فهى اسم فعل أيضًا قاله المصنّف فى عمدته .

باب شرح الكلام و شرح ما يتألّف منه

اشاره

[باب شرح الكلام و شرح ما يتألّف منه] (۱)

قوله : هذا باب شرح الكلام .

انّما قال : هذا باب شرح الكلام، و لم يكتف بانّ هذا باب الكلام، لأنّ الكلام ليس له وجود فى الخارج، و انّما المذكور هو النقوش، فيكون الباب لأجل شرح الكلام الّذى هو مشهور فى ألسنه النحاه [و ليس له فى الخارج وجود] (۲).

ثمّ انّ الكلام فى اللغه هو : ما يتكلّم به الإنسان، سواء كان قليلاً أو كثيرًا ؛ وفى الإصطلاح هو ما ذكره بقوله : « كلامنا لفظ » إلى آخره، فالنسبه بينهما عموم مطلق، لأنّ كلّ كلام إصطلاحىّ فهو كلام لغوىّ، و لا عكس .

النسبه بين الكلام الإصطلاحى وبين الجمله

[النسبه بين الكلام الإصطلاحى وبين الجمله] (۳)

واعلم أيضًا : انّ النسبه بين الكلام الإصطلاحىّ و بين الجمله أيضًا عموم مطلق، لأنّ كلّ كلام جمله، و لا عكس، لأنّ الكلام هو ما يكون النسبه فيه مقصوده لذاتها كقولك : زيد شاعر ؛ فانّ نسبه الشاعريّه إلى زيد مقصوده لذاتها، بخلاف الجمله، فانّ النسبه فيها لا يلزم أن يكون مقصوده لذاتها، كجمله الخبر مثلاً، كأبوه قائم فى : زيد أبوه قائم .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب » .

۳- ۳. العنوان منّا .

ثمّ انّ تقديم الكلام على الكلمه لأشرفيّته، لإفادته معنًى يصحّ السكوت عليه، بخلاف الكلمه ؛ و لأنّ المقصود الأهمّ من علم النحو : معرفه الإعراب الّذى فى الكلام بسبب العقد (۱) والتركيب (۲).

تعريف الكلام

[تعريف الكلام] (۳)

قوله : فخرج به ما ليس بلفظ .

لا يقال : انّ اللفظ جنس، والإحتراز بالجنس غير صحيح، لأنّا نقول : انّ ذلك _ على تقدير تسليمه _ انّما نسلّم إذا كان الجنس أعمَّ من الفصل مطلقًا، و أمّا إذا كان أعمَّ منه من وجه فلا، بل يجوز الإحتراز به حينئذ، كما صرّح به نجم الأئمّه وغيره (۴).

و ما نحن فيه من هذا القبيل، لأنّ اللفظ وإن كان أعمّ من المفيد من حيث انّ اللفظ يكون غير مفيد أيضًا كالمهمل، لكنّه أخصّ منه أيضًا، لأنّ المفيد يكون غير اللفظ أيضًا كالدوال الأربع (۵).

قوله : لإطلاقه على الرأى والإعتقاد .

وفيه نظرٌ، لأنّ إطلاقه عليهما إمّا بطريق المجاز، أو الحقيقه، و على الأوّل معلوم

۱- ۱. فى « ش و ك ۱ و ك ۲ » : القصد ؛ وهو غلط .

۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۳۱ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۲۳ ؛ شرح المفصّل لابن يعيش : ۱ / ۱۹ ؛ البسيط فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۱۵ ؛ الحدائق النديّه : ۱۹ .

۵- ۵. و هى الإشارات والنُّصب والعُقود والخطوط . النُصب : كلّ ما نصب وجعل علمًا وهو جمع نصيبه، كسفينه وسفن وصحيفه وصحف . أنظر : تاج العروس _ نصب _ : ۳ / ۲۷۴ ؛ ولسان العرب _ نصب _ : ۲ / ۲۵۵ . والعقود : نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ . أنظر : البيان والتبيين للجاحظ _ تحقيق عبدالسلام هارون ط ۳ _ الكويت : ۱ / ۸۰ ؛ و خزانه الأدب _ تحقيق عبدالسلام هارون : ۶ / ۵۳۸ .

انّ استعمال اللفظ فی معنی بعنوان المجاز لایقدح من ذکره (۱) فی التعریف، إذ اللفظ محمول علی الحقیقه إلاّ مع القرینه الصارفه ؛ وحینئذ نقول: إن لم یکن القرینهُ فی هذا الحدّ موجودةً علی عدم إراده المعنی المجازی، فلا أقلّ من عدمها علی إرادته، فإطلاق القول علی الرأی والإعتقاد علی هذا لایمنع من ذکره فی الحدّ .

و علی الثانی نقول ـ علی تسلیمه ـ : یکون لفظ القول مشترکًا، واستعمال اللفظ المشترک فی التعریف و إن کان معیبًا، لکن فی قوله بعد ذلک : « و عکس فی الکافیه، لأنّ القول جنس قریب » نظرٌ، لعدم جواز أخذ اللفظ المشترک فی الحدّ إلاّ إذا کان مشترکًا معنویًّا ؛ فیرد علیه انّه ـ علی تقدیر تسلیمه ـ لا فرق بین القول واللفظ من هذه الجهه، لأنّ اللفظ کما یکون جنسًا بعیدًا لإطلاقه علی المهمل، فکذا القول لإطلاقه علی الرأی والإعتقاد .

و کلامه انّما یسلّم إذا کان بین القول واللفظ عموم مطلق، بأن یکون کلّ قول لفظًا من دون عکس ؛ و لیس الأمر کذلک، بل بینهما عموم من وجه، لإفتراق القول عن اللفظ فی الرأی والإعتقاد، وافتراق اللفظ عن القول فی المهمل، واجتماعهما معًا فی لفظ غیر المهمل .

فالأولی أن یقال : انّه لمّا کان لکلّ من لفظ القول واللفظ جهه رجحان ومرجوحیّه ـ علی ما عرفت ـ فالمصنّف لاحظ کلیهما، فلاحظ جهه رجحان اللفظ هنا فذکره فی التعریف، وفی الکافیه لاحظ جهه رجحان القول فأخذه هناک فی تعریف الکلام .

۱- ۱. فی « ب » : لا یقدح ذکره .

قوله : أی مفهم معنی یحسن السکوت علیه .

انّما فسّر بذلک للتنبیه علی انّ المقصود من الإفاده فی المقام لیس أیّه إفاده کانت (۱)، لتحقّق الإفاده فی الکلمات المفرده کزید مثلاً .

قوله : والمراد سکوت المتکلّم .

لعلّ وجه اختیاره هذا القول و نسبه الأخیرین إلی قیل، هو انّ المتبادر من السکوت هو أن یکون ممّن صدر منه التکلّم و هو المتکلّم، فیکون المراد من السکوت فی قولهم : « یحسن السکوت علیه »، سکوته .

و أیضًا انّ المتکلّم لمّا کان إلقاء الکلام منه، فالمناسب أن یأتی بکلام یحسن فی العرف سکوته علیه، لا سکوت المخاطب، إذ سکوته حسن فی العرف ولو فی أوّل شروع المتکلّم فی التکلّم، إذ شأن المخاطب الإصغاء والإستفاده، والسکوت منه مطلوب ولو عند الأخذ بالتکلّم .

قوله : کما فعله الجزولی (۲) کغیره .

---

۱ - ۱. جاء فی حاشیه « ش » : و ما الّذی یری من المکودی * انّ المقصود منها هذه، و قال : و لذلک أحتیج إلی إخراج المفردات بقوله : کاستقم، أبوالقاسم . * المکودی هو عبدالرّحمن بن علی بن صالح المکودی، أبو زید، عالم بالعربیّه، نسبته إلی بنی مکود (قبیله قرب فاس) و مولده و وفاته بفاس، توّفی فی ۱۱ شعبان سنه ۸۰۷ . له شرح ألفیّه ابن مالک فی النحو، وشرح مقدّمه ابن آجروم، والبسط والتعریف فی علم التصریف منظومه، و شرح المقصور والممدود لابن مالک ؛ أنظر الأعلام : ۳ / ۳۱۸ ؛ و معجم المؤلّفین : ۵ / ۱۵۶ ؛ والکنی والألقاب : ۳ / ۲۰۶ .

۲ - ۲. هو عیسی بن عبدالعزیز بن یللبخت بن عیسی بن یوماریلی الجزولی (۵۴۰ _ ۶۰۷ ه). و جزوله بطن من البربر، لزم ابن برّی بمصر لما حجّ، و عاد فتصدّر للإقراء بالمریّه و غیرها، و أخذ عنه العربیّه جماعه منهم الشلوبین وابن معط . شَرَحَ أصول ابن السرّاج، و له المقدّمه المشهوره، و هی حواش علی الجمل للزجّاجی . مات سنه سبع وستّمائه (بغیه الوعاه : ۲ / ۲۳۶). قال الزرکلی : قال ابن خلکان : والجزولی، بضمّ الجیم والزای، نسبه إلی « جزوله »، و یقال أیضًا : « کزوله » بالکاف، و هی بطن من البربر . ویری محمّد ابن شنب فی دائره المعارف الإسلامیّه : ۶ / ۴۴۹ و ۴۵۰، أنّ الجزولی بفتح الجیم لا بضمّها کما یقول ابن خلکان، نسبه إلی « کزوله »، و هی بطن من الیزدکتن فی مراکش الجنوبیّه (الأعلام : ۵ / ۱۰۴، وانظر وفیات الأعیان: ۱ / ۴۹۸ و ۴۹۹).

و قوله : « كما فعله »، يحتمل أن يكون إشاره إلى النفى، كما يحتمل أن يكون إشاره إلى المنفى .

والمرجع لضمير : « كغيره »، يحتمل أن يكون فاعل لم يصرّح أى المصنّف، كما يحتمل أن يكون الجزولى، و على التقديرين « كغيره » أيضًا يحتمل أن يكون إشاره إلى النفى، كما يحتمل إشاره إلى المنفى مع التوافق والتخالف، فهنا إحتمالات، الأوّل : أن يكون : « كما فعله » و « كغيره »، إشاره إلى النفى (١)، والضمير عائد إلى المصنّف، والمعنى : لم يصرّح المصنّف باشتراط كون الكلام مركّبًا، كما صرّح به غير المصنّف والجزولى .

و هذا بعيدٌ، إذ لو كان المراد ذلك فينبغى أن يكتفى بقوله : « كغيره »، فلا حاجه إلى قوله : « كما فعله الجزولى »، كما لا يخفى .

والثانى : أن يكون الضمير بحاله و كان : « كما فعله » و « كغيره »، إشاره إلى المنفى، والمعنى : لم يصرّح المصنّف باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به غيره والجزولى . و هذا أيضًا بعيدٌ لما تقدّم .

والثالث : أن يكون قوله : « كما فعله » و « كغيره »، كالأوّل، لكن الضمير عائد (٢) إلى الجزولى، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا كما صرّح به الجزولى و غيره .

١- ١. فى « ش » : المنفى . وهو غلط .

٢- ٢. فى « ك ١ و ك ٢ » : يكون عائدًا .

والرابع : أن يكون : « كما فعله » و « كغيره »، كالثانى والضمير كالثالث، والمعنى: انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به الجزولى وغيره .

هذان أيضًا بعيدان لما تقدّم، و لأنّه لو كان الأمر كذلك ينبغى أن يعطف « غيره » على « الجزولى » بالواو، كما ذكرناه .

والخامس : أن يكون قوله : « كما فعله » إشاره إلى النفى، و « كغيره » إلى المنفى، ويكون الضمير فيه عائدًا إلى المصنّف، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به غيره، كما صرّح به الجزولى .

والسادس : عكس الخامس مع إبقاء المرجع بحاله، و حاصل المعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما صرّح به غيره إلّا الجزولى، فانّه لم يصرّح به أيضًا .

والسابع : كالخامس إلّا انّ المرجع للضمير الجزولى، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما صرّح به غير الجزولى .

والثامن : كالسادس إلّا فى المرجع فكالسابع، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به الجزولى كغير الجزولى، فانّه صرّح بذلك .

و الإحتمالات المتصوّره فى العباره و إن كانت أكثر ممّا ذكرناه، إلّا انّ غير ما ذكر لغايه بعده تركناه .

ثمّ لايخفى انّ أولى الإحتمالات الثمانيه المذكوره : خامسها، و عليه كان الأولى تقديم « كغيره » على « كما فعله الجزولى ».

قوله : موضوعًا، أى مقصودًا .

انّما فسّره بذلك للتنبيه على عدم إراده المعنى المشهور للوضع فى المقام، إذ

المقصود من هذا القيد إخراج كلام النائم والساهى، و معلوم انّه لا يلزم أن يكون غير موضوع، بل كثيرًا ما يكون الألفاظ الصادره منهما موضوعًا بالوضع بالمعنى المشهور، لكن يرد عليه انّه على هذا كان ذكر « موضوعًا » غير محتاج إليه، لإمكان أن يقول : و أشار إلى اشتراط كونه مقصودًا، إلى آخره .

قوله : و نحوهما .

كالمجنون والمغمى عليه .

قوله : و قيّد فى التسهيل : المقصود لكونه (۱) لذاته .

انّما نسب هذا الإشتراط إلى التسهيل، و لم ينسب إلى كلام المصنّف هنا، كما فعله فى اشتراط كونه مقصودًا، على ما أشار إليه بقوله : « و إلى اشتراط كونه مقصودًا » إلى آخره، لتطرّق المنع فى دعوى حصول العلم بكون النسبه فى قوله: « إستقم » مقصوده لذاتها .

ثمّ انّ فى قوله : « ليخرج المقصود لغيره كجمله الصله والجزاء » نظرًا، لأنّ جمله الصله والجزاء مع وصف كونهما كذلك قد خرجت بقوله : « مفيد »، نظرًا إلى ما تقدّم من التفسير الّذى ذكره الشارح له، لظهور انّ الفائده فى جمله الصله والجزاء مع كونهما كذلك ليست ممّا يحسن السكوت عليه، فتأمّل .

أقسام الكلمه

[أقسام الكلمه] (۲)

قوله : هى الكلم الّتى يتألّف منها الكلام لا غيرها .

أشار بهذا التقدير إلى انّ الكلم هنا خبر مبتدأ محذوف، و إدخال الألف واللام

۱- ۱. فى المصدر : بكونه .

۲- ۲. العنوان منّا .

فی الخبر لإفاده الحصر، والجمله فی محلّ الخبر للمبتدأ أی قوله : « اسم »، مع کونه نکره لوقوعه فی مقام التقسیم، إذ المراد بیان تقسیم الکلم إلی الأقسام المذکوره، لا أن یکون الکلم فی البیت مبتدأ مؤخّرًا و کلّ واحد من اسم وفعل وحرف خبره بتقدیر کلّ واحد منها إلی الجمع أی أسماء وأفعال و حروف، أو القول بکون نعت الکلم محذوفًا، والتقدیر : والکلم الثلاث المؤلّف منها الکلام : اسم و فعل و حرف .

و ذلک لأنّ وجود الواو فی قوله : « و اسم و فعل »، یدفعهما، لأنّه لو کان الکلم مبتدأ وخبره قوله : « اسم »، لما یحتاج إلی دخول الواو فیه، فلا یقال : زید وقائم، وکذا : الکلم الثلاث المؤلّف منها الکلام و اسم، والحکم بزیاده الواو وکذا الحکم بتأخیر المبتدأ عن الخبر خلاف الأصل، فتأمّل .

واعلم : انّ قول الشارح : « لا غیرها »، یحتمل أن یکون المقصود منه هو انّ اسم و فعل و حرف هی الکلم الّتی یتألّف منها الکلام لا من غیرها، أی لایتألّف الکلام من غیرها، لکن علی الأخیر یکون « لا غیرها » معطوفًا علی الضمیر المجرور فی : « منها »، من غیر إعاده الجار، لکن مع ذلک تعیّن إرادته فی المقام لما سیجیء، و لفساد الإحتمال الأوّل، لأنّ مقتضاه انّ الکلم لا یکون غیر الاسم والفعل والحرف، مع انّه یتحصّل من نوعین منها، بل من نوع واحد کما لایخفی.

ومن هنا یعلم نکته أخری لما ذکره من قوله : « و هی الکلم الّتی یتألّف منها الکلام لا غیرها »، فلاتغفل .

* * *

انّ واضع علم النحو هو علیّ بن أبی طالب علیه السلام

قوله : وذکره الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام المُبتکر لهذا الفنّ .

الإبتکار (۱) : الإبـداع، إذ هو علیه السـلام مُبـدع و موجد هذا الفنّ، و ذکر علیه السـلام فی جمله کلامه : « انّ الکلام کلّه اسم و فعل و حرف » ؛ و منه یعلم تعیّن إحتمال الثانی من الإحتمالین المذکورین فی قوله : « لا غیرها ».

و تحقیق الحال هو انّه قال أبوالقاسم الزجّاجی (۲) فی الأمالی :

حدّثنا أبو جعفر محمّد بن رسـتم الطبری قال : حدّثنا أبوحاتم السجسـتانی قال : حدّثنا یعقوب بن إسحاق الحضرمی قال : حدّثنا سعید بن مسلم الباهلی قال : حدّثنی أبی، عن جدّی، عن أبی الأسود الدؤلی (۳) قال : دخلت علی الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام فرأیته

۱- ۱. قال الفیّومی فی « المصباح المنیر ۱ / ۵۹ » : ابْتَکَرْتُ الشیءَ أخَذتُ أوَّلَه، وعلیه قوله علیه الصلاه والسلام « مَن بَکَّرَ وَابْتَکَر » أی مَن أسرَعَ قَبلَ الأذَان وَ سَمِعَ أوَّلَ الخُطْبَه .

۲- ۲. هو عبدالرّحمن بن إسحاق النهاوندی الزجّاجی أبوالقاسم، شیخ العربیّه فی عصره، ولد فی نهاوند، ونشأ فی بغداد، و سکن دمشق، و توفّی فی طبریه (من بلاد الشام) نسبته إلی أبی إسحاق الزجاج، له کتاب الجمل الکبری، والإیضاح فی علل النحو، والزاهر فی اللغه، و شرح الالف واللام للمازنی، والمخترع فی القوافی، والأمالی، واللامات، و غیر ذلک ؛ الأعلام : ۳ / ۲۹۹ .

۳- ۳. اسمه : ظالم بن عمرو بن سفیان، و یقال : اسمه عمرو بن عثمان ؛ ثقه، من سادات التابعین وأعیانهم، کان من خاصّه شیعه أمیر المؤمنین علیه السلام وشهد معه الجمل وصفّین ؛ عدّه الشیخ الطوسی قدس سره فی رجال أربعه من الأئمّه هم : أمیرالمؤمنین والحسن والحسین وعلیّ بن الحسین علیهم السلام . کان رضی اللّه عنه معدودًا فی الفضلاء والفصحاء والشعراء والقرّاء والفقهاء والمحدّثین والفرسان والأمراء والقضاه وأصحاب النوادر . و هو أوّل من تکلّم فی النحو، وذکره ابن حبان فی الثقات (أنظر تهذیب التهذیب لابن حجر: ۱۲ / ۱۱). و قال ابن الجزری فی غایه النهایه فی طبقات القراء فی ترجمته : قاضی البصره، ثقه، جلیل، أوّل من وضع مسائل فی النحو بإشاره علیّ علیه السلام ، فلمّا عرضها علی علیّ علیه السلام قال : ما أحسن هذا النحو الّذی نحوت . فمن ثمّ سمّی النحو نحوًا . أسلم فی حیاه النبیّ صلی الله علیه و آله ولم یره، فهو من المخضرمین، أخذ القراءه . إلی أن قال : توفّی فی طاعون الجارف سنه تسع و ستّین (غایه النهایه : ۱ / ۳۴۵). وقیل : توفّی فی أیّام عمر بن عبدالعزیز سنه ۹۶ ه، والتاریخ الأوّل أشهر . له دیوان شعر صغیر، طبع بانکلترا، ثمّ نشر دیوانه عبدالکریم الدجیلی ط بغداد، ثمّ حقّق دیوانه الشیخ محمّد حسن آل یاسین وطبع ببغداد سنه ۱۹۶۴ م . وطبع ثانیه فی بیروت ۱۹۹۸ م فیه مدائح ومراثی لآل البیت علیهم السلام . ترجمته فی : سیر أعلام النبلاء : ۴ / ۸۴ ؛ و معجم الأدباء : ۱۲ / ۳۴ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۱۳۶ ؛ و وفیات الأعیان : ۲ / ۵۳۵ _ ۵۳۸ ؛ و الأغانی : ۱۲ / ۳۴۶ _ ۳۸۷ ؛ وبغیه الوعاه: ۲ / ۲۲ ؛ وشذرات الذهب: ۱ / ۱۱۴ ؛ ورجال الطوسی: ۴۶، ۶۹، ۷۵، ۹۵ ؛ والکنی والألقاب : ۱ / ۷ وأعیان الشیعه : ۳۷ / ۱۱ _ ۱۴ ؛ والغدیر : ۱ / ۴۸ .

[مطرقًا] (۱) متفكّرًا، فقلت : فيم تفكّر يا أمير المؤمنين ؟ قال عليه السلام : إنّى سمعت ببلدكم هذا لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا فى أصول العربيّه؛ فقلت: إن صنعت هذا (۲) أحييتنا و بقيت فينا هذه اللغه .

ثمّ أتيته بعد ثلاثه أيّام فألقى إلىّ صحيفه فيها : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، الكلام كلّه : اسم و فعل و حرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركه المسمّى، و الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم و لا فعل .

ثمّ قال لى : تتّبعه و زد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود : انّ الأشياء ثلاثه: ظاهر، و مضمر، و شىء ليس بظاهر (۳) ولا مضمر، وانّما تتفاضل العلماء فى معرفه ما ليس بظاهر ولا مضمر .

قال أبوالأسود : فجمعت منه أشياء و عرضتها عليه عليه السلام ، وكان (۴) من ذلك حروف النصب فذكرت فيها : إنّ و أنّ و ليت و لعلّ وكأنّ، ولم أذكر : لكنّ، فقال لى: لِمَ تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها، فقال:

۱- ۱. ما بين المعقوفين من المصدر .

۲- ۲. فى المصدر : إن فعلت هذا .

۳- ۳. فى المصدر : لا ظاهر .

۴- ۴. فى المصدر : فكان .

بلی هی منها فزد (۱) فیها ؛ إنتهی کلامه (۲).

قوله : و عطف الناظم الحرف بثمّ إشعارًا، إلی آخره .

أشار بـذلک إلی الردّ علی بعض الشارحین (۳) حیث توهّم انّ « ثمّ » فی کلام المصـنّف نائبه عن الواو التقسیمیّه . و ذلک لأنّ الأصـل فی الألفاظ حملها علی المعانی الحقیقیه (۴)، فحمـل لفظه : « ثمّ » علی مـا ذکره خلاف الأصل، لا یصار إلیه إلّا بـدلیل، علی انّ فی حملها علی المعنی الحقیقی نکته شریفه، و هی ما ذکره من الإشعار بتراخی رتبه الحرف عن الاسم والفعل .

فی انّ اسم الجنس علی قسمین وبیانهما والفرق بینهما

قوله : ثمّ الکلم علی الصحیح اسم جنس جمعی .

إعلم : انّ اسم الجنس علی قسـمین : اسم جنس إفرادی، و جمعی ؛ والأوّل هو: ما وضع للمهیّه لا بشـرط شیء، أی مع قطع النظر عن وجودهـا فی ضـمن فرد أو أکثر من ذلک، و لـذا یصـدق علی القلیل والکثیر لوجود المهیّه فی کلیهما، کلفظ الماء والعسـل والسمن و غیرها .

والثانی هو : ما وضع للمهیّه بشرط وجودها فی أکثر من فردین .

والکلم لایـمکن أن یکون من قبیـل الأوّل لعـدم صـدقه علی الواحـد مثلاً ولـذا قـال : انّه اسم جنس جمعی، و هو کالجمع فی المعنی _ أی مدلوله کمدلول الجمع _

۱- ۱. فی المصدر : فزدها .

۲- ۲. نقله عن الأمالی السیوطی فی الأشباه والنظائر: ۱ / ۱۲؛ والمتّقی الهندی فی کنز العمّال: ۱۰ / ۲۸۳.

۳- ۳. هو الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری، قال فی شرحه علی الألفیّه : وثمّ نائبه عن الواو التقسیمیّه (تمرین الطلّاب : ص ۱۱).

۴- ۴. فی « ش » : الحقیقه .

وكاسم الجنس الافرادى فى اللفظ، و لذا يجوز فى الضمير الراجع إليه التأنيث نظرًا إلى المعنى، و التذكير نظرًا إلى اللفظ ؛ و عليه قوله تعالى : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ » (۱)، و قول المصنّف : « واحده كلمه » (۲).

وقيل : إنّه جمع، وهو المنقول عن صاحب الكشّاف (۳)، واللباب (۴). وردّ بقوله تعالى : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ »، إذ لو كان جمعًا لقال : الكلم الطيّبه أو الطيّبات، و تقديره ببعض الكلم الطيّب خلاف الأصل ؛ و بتصغيره (۵) على كُلَيم، إذ لو كان جمعًا لكان فى التصغير مردودًا إلى واحده، فقيل فى التصغير : كليمه، لا كليم .

و قيل : إنّه اسم جمع (۶). و فيه أيضًا نظرٌ، لأنّ اسم الجمع _ على ما صرّح به جماعه (۷) _ هو ما دلّ على ما فوق الاثنين ولا واحد له من لفظه، والكلم ليس كذلك لما صرّح به المصنّف من انّ واحده كلمه، فتأمّل .

النسبه بين الكلم والكلام

ثمّ انّ بين الكلم والكلام عمومًا من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانى فيما إذا

۱- ۱. فاطر : ۱۰ .

۲- ۲. تمامه هكذا : وَاحِدُه كَلِمَةٌ والقولُ عَمّ وَ كِلْمَةٌ بها كَلام قَدْ يُؤَمّ

۳- ۳. الكشّاف : ۱ / ۵۳۰ .

۴- ۴. لبّ اللباب _ أو الألباب _ : لا يوجد لدينا، وهو لمحمّد بن محمّد بن أحمد، تاج الدين الإسفراييني (۶۸۴ ه) عالم بالنحو، له فيه كتب، منها ضوء المصباح فى شرح المصباح للمطرزى، و لباب الإعراب، و لب اللباب، وفاتحه الاعراب بإعراب الفاتحه، ورساله فى الجمله الخبريّه، و رساله فى شرح القصيده الطنطرانيه ؛ ينظر: الأعلام : ۷ / ۳۱ ؛ معجم المؤلّفين : ۱۱ / ۱۸۰ .

۵- ۵. متعلّق بقوله : و ردّ .

۶- ۶. لم نعرف قائله إلّا انّ فى « مجمع البحرين : ۴ / ۶۷ » نسبه إلى القيل .

۷- ۷. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۳۶۷ .

اجتمع الكلمات الثلاث ولم يكن مفيده، و صدق الثانى بدون الأوّل فى مثل: ضرب زيد، و صدقهما معًا فيما إذا اجتمع الكلمات الثلاث و يكون (۱) مفيده كقولك : إن جاءك زيدٌ فأكرمه .

تعريف الكلمه

قوله : لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا .

خرج بالأوّل ما ليس بلفظ كالخطوط والعُقود (۲) والنُّصُب (۳) والإشارات .

إن قلت : كيف يمكن أخذ الإستقلال فى تعريف الكلمه مع انّ من جملتها الحرف و عدم استقلاله ممّا لا شبهه فيه ؟! فالتعريف ليس بجامع، لخروج بعض أقسام الكلمه منه .

قلت : الإستقلال على قسمين : إستقلال فى الدلاله، واستقلال فى التلفّظ بمعنى أن لا يكون جزء شىء آخر، و عدم استقلال الحرف انّما هو على المعنى الأوّل، لا الثانى ؛ والمراد بالإستقلال هنا هو المعنى الثانى لا الأوّل، فاشتمل الحدّ على المحدود .

واحترز به عن بعض الاسم كياء النسبه كمسلمىّ، و بعض الفعل كألف ضارب مثلًا، لأنّ كلًّا منهما لفظ دالّ بالوضع، لكن ليس بكلمه، بل بعضها، فخرجتا (۴) عن

۱- ۱. فى « ب » : و تكون .

۲- ۲. العقود : نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ . أنظر : البيان والتبيين للجاحظ _ تحقيق عبدالسلام هارون ط ۳ _ الكويت : ۱ / ۸۰ ؛ لسان العرب _ ردم _ : ۱۵ / ۱۲۷ و خزانه الأدب _ تحقيق عبدالسلام هارون : ۶ / ۵۳۸ .

۳- ۳. النُّصُب : كلُّ ما نصب وجعل علمًا وهو جمع نَصِيبَه، كسفينه وسفن وصحيفه وصحف . أنظر : تاج العروس _ نصب _ : ۳ / ۲۷۴ ؛ ولسان العرب _ نصب _ : ۲ / ۲۵۵ .

۴- ۴. فى « ش » : فخرجنا . وهو غلط .

تعریفها لکون کلّ منهما جزء کلمه أخری .

إن قلت : علی هذا یلزم أیضًا خروج بعض الأسماء کالضمائر المتّصله مثل الهاء فی : عمرو (۱) تضربه، والکاف فی : زید ضربک مثلاً، لکون کلّ منهما جزء کلمه أخری، و کذا بعض الحروف کالباء مثلاً فی : بزید .

قلت : المراد بالجزء هو أن یکون متمحّضًا فی الجزئیّه، و لیس شیء من الهاء والکاف کذلک، و یشهدک علی ما قلنا رجوعک فی معنی تضرب و ضرب، فانّ معناهما قبل لحوق الهاء و الکاف و بعده واحد . و کذا زید، فانّ معناه بعد إدخال الباء و قبله واحد، بخلاف معنی ضارب مثلاً، فانّ الفرق فی معناه بعد إدخال الألف و قبله واضح، علی انّا نقول : انّ الهاء والکاف یمکن أن یکونا متلفّظًا علیهما بعنوان الإستقلال فی الجمله، و ذلک إذا اتیا بالمنفصل .

واحترز بقوله : « دالّ بالوضع »، عمّا لم یکن الدلاله فیه وضعیّه کالمهمل مثلاً ؛ فانّ الدیز المسموع من وراء الجدار، یدلّ علی وجود اللاّفظ، لکن دلالته لیست وضعیّه، بل عقلیّه، فلم یکن کلمه .

قوله : « تحقیقًا أو تقدیرًا »، أراد بالتحقیق کإمرء القیس مثلاً، فانّ مجموعه حال العلمیّه کلمه دالّه بالوضع، لأنّ المسمّی حینئذ لا یدرک إلاّ بالجزئین؛ وبالتقدیر جُزْئَیْه، فانّ کلاًّ من الإمرء والقیس فی التقدیر ــ أی فی تقدیر عدم العلمیّه ــ کلمه، فمجموعه حال العلمیّه کلمه تحقیقًا، و کلمتان تقدیرًا .

قوله : أو منویّ معه کذلک .

عطف علی قوله : « لفظ » بتقدیر موصوف، والتقدیر : الکلمه لفظ مستقلّ إلی

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : عمروًا، و علیه علامه : خ ل .

آخره، أو غير لفظ منويّ مع اللفظ .

و نقل عن شرح التسهيل : انّ المشار إليه بقوله : « كذلك » هو الدلاله والاستقلال المذكوران فقط (۱) ؛ فلايشمل التحقيقى والتقديرى، وذلك مثل الفاعل فى: إضرب مثلاً، أى أنت، فانّه مستقلّ دالّ بالوضع، لكنّه ليس بلفظ، بل منويّ معه.

واحترز بذلك عن الإعراب المقدّر فى مثل : عصى، فانّه منويّ مع اللفظ، ولكنّه ليس بمستقلّ دالّ بالوضع، فلا يكون كلمه .

القول عمّ الكلام والكلم والكلمه

[القول عمّ الكلام والكلم والكلمه] (۲)

قوله : أى يطلق على كلّ واحد منها .

أقول : فيكون بين القول و كلّ واحد منها عموم مطلق، أمّا بينه و بين الكلام فلأنّ كلّ كلام قول، و لا عكس، إذ القول يصدق على الكلمه أيضًا ؛ [و أمّا بينه وبين الكلم فلانّ كلّ كلم قول أيضًا، ولا عكس كما عرفت] (۳) ؛ و أمّا بينه وبين الكلمه، فلأنّ كلّ كلمه قول، و لا عكس، إذ القول يصدق على الكلام والكلم أيضًا كما عرفت .

قوله : و لا يطلق على غيرها .

فيه نظرٌ واضح، أمّا أوّلاً : فلأنّ هذا الكلام مناقض لما سبق منه فى تعريف الكلام من انّ القول يطلق على الرأى و الاعتقاد، و هنا قد صرّح بعدم اطلاقه على غير الكلام و الكلمه و الكلم، وليس هذا إلاّ التناقض (۴).

۱- ۱. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳ ؛ وفيه : « وأشير بكذلك إلى الدلاله والاستقلال المنبّه عليهما ».

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. فى « ب » : تناقض .

و يمكن الجواب عنه بوجوه، الأوّل : انّ مراده هنا من نفى إطلاق القول على غيرها بعنوان الحقيقه، و ممّا سبق من التصريح بإطلاقه على الرأى والاعتقاد هو إطلاق المجازى، فارتفع التناقض بين الكلامين .

لكن يرد على هذا ما أوردناه عليه سابقًا من انّ إستعمال اللفظ فى المعنى المجازى لايقدح من ذكره فى التعريف، فتعليله هناك عدم ذكر لفظ القول فى حدّ الكلام باطلاقه على الرأى والاعتقاد، ليس فى محلّه .

والثانى هو : انّ فى الكلام موصوفًا مقدّرًا و قوله : « غيرها » صفه له، والتقدير هو انّ لفظ القول يطلق على كلّ من الكلام والكلم والكلمه ولا يطلق على لفظ غيرها، ومعلوم انّ كلاًّ من الرأى والاعتقاد ليس بلفظ، فلا تنافى بين الكلامين أيضًا .

و الثالث هو : انّ اطلاق كلامه هنا مقيّد (۱) بما سبق، توضيحه هو : انّ قوله: « ولا يطلق على غيرها »، و إن كان مطلقًا شاملاً للرأى والاعتقاد أيضًا، لكن تصريحه سابقًا باطلاق القول عليهما، يصير قرينه لتقييد إطلاق قوله هنا بما عدا الرأى والإعتقاد .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ القول كما يطلق على كلّ من الكلام و الكلم و الكلمه، يطلق على مثل : غلام زيد أيضًا، مع عدم إطلاق شىء من الأمور الثلاثه عليه .

و يمكن الجواب عنه باندراج ذلك تحت الكلمه، بناءً على قولهم : « المضاف والمضاف إليه فى حكم كلمه واحده »، فيكون المراد من الكلمه فى المقام أعمّ من الكلمه التحقيقيّه والحكميّه .

۱- ۱. فى « ش » : يفيد . وهو غلط .

ثمّ انّ الشارح بنى على انّ « عمّ » فى قول المصنّف : « والقول عمّ »، فعل ماض كما ترى ؛ وربّما حمل على انّه أفعل تفضيل و أصله : أعمّ، و التقدير : والقول أعمّ من الكلام و الكلم والكلمه، حذفت الهمزه من اسم تفضيل والمتعلّق ؛ أو اسم فاعل و أصله : عامّ، حذفت منه الألف، كما فى : « برّ »، فانّ أصله : بارّ .

و وجه اختيار الشارح ما ذكر على الإحتمالين المذكورين واضح، لانّه يلزم على ما ذكره حذف المتعلّق أى المفعول به فقط، وأمّا على الإحتمالين الأخيرين فانّه يلزم عليهما حذفه مع جزء العامل الّذى هو عمده فى الكلام لكونه خبرًا عن المبتدأ، فيلزم حذف الفضله وبعض العمده، بخلاف الأوّل فانّه يلزم عليه (۱) حذف الفضله فقط، فلا شكّ أنّ ما بنى عليه الشارح أنسب و أولى .

هذا، مع انّ حذف الهمزه فى أفعل التفضيل ليس قياسًا حتّى يحذف كلّ من يريد، بل سماعىّ يقتصر فيه على مورد السماع، و هو : خير و شرّ، لا عمّ .

هذا بحسب اللفظ، وأمّا المعنى فيتفاوت أيضًا، لانّه على الأوّل يكون هكذا: انّ القول عَمَّ الكلام والكلم والكلمه، وعمومه فيها لايشمل غيرها ؛ وكذا على الثالث ؛ وأمّا على الثانى فيكون هكذا : والقول أعمّ من الكلام والكلم والكلمه، ولايلزم منه عدم شمول القول على غيرها .

الكلمه قد يقصد بها الكلام

[الكلمه قد يقصد بها الكلام] (۲)

قوله : أى يقصد كثيرًا فى اللغه لا فى الإصطلاح .

وفيه نظرٌ، لأنّ هذا التفسير لايعلم من قول المصنّف، إذ لفظه « قد » فى الفعل

۱- ۱. فى « ب » : منه .

۲- ۲. العنوان منّا .

المضارع للتقليل (۱)، وأيضًا ليس فی البيت لذكر اللغه ولا للإصطلاح أثر .

و يمكن الجواب عنه باحتمال كون معنی قوله : « لا ـ فی الإصطلاح »، هو انّه لا يقصد الكلام كثيرًا بالكلمه فی الإصطلاح، بل يقصد بها قليلاً، و هو مفاد قول المصنّف : « قد يؤمّ »، لأنّ المصنّف فی مقام بيان معنی الإصطلاحی، فينبغی حمل كلامه عليه .

و أمّا الإتيان أوّلاً بقوله : « يقصد كثيرًا فی اللغه »، فلبيان فائده لفظه « قد » فی كلام المصنّف، حيث خصّص كلامه بالإصطلاح كما عرفت، فكان معنی قوله هو انّ الكلمه يقصد بها الكلام فی الإصطلاح قليلاً ؛ أو يحمل كلام المصنّف علی انّه بيان للإطلاق اللغوىّ لا الإصطلاحی .

و صرف « قد » عن كونه للتقليل وإن دخل علی المضارع، لأنّ كونه للتقليل فيه

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ش » : لا نسلّم انّ دخول « قد » علی المضارع تفيد التقليل، كيف و قد عدّوا من جمله معانيها مجيئها مع المضارع للتكثير أيضًا، كما قاله سيبويه فی قول الهذلی : قد أترك القرن مصفرًا أنامله . وقال الزمخشریّ فی تفسير قوله سبحانه « قد نری تقلّب وجهك » : أی ربما نری، و معناها تكثير الرؤيه، إنتهی ؛ ثمّ استشهد بالبيت الّذی استشهد به سيبويه . فلفظه « قد » مع المضارع تاره تفيد تقليلاً، و تاره تفيد معنی التكثير، فلا يرد ما ذكره نوّر مرقده، مرتضی قلی خان أديب إصفهانی صدری *. * الظاهر انّه هو المولی مرتضی قلی خان بن محمّد علی خان بن عبدالله خان أمين الدوله ابن محمّد خان الصدر الاصفهانی النجفی، تلميذ المؤلّف قدس سره والمجاز منه بإجازه كبيره مبسوطه، تاريخها : ثانی ذی الحجّه سنه ۱۲۵۶ ه (الذريعه : ۱ / ۱۵۶). ذكر ترجمته الشيخ محمّد السماوی (۱۲۹۲ _ ۱۳۷۰ ه) فی كتابه : « الطليعه من شعراء الشيعه : ۲ / ۳۱۵ » قال : كان فاضلاً مشاركًا فی الفنون، وسيم الشكل، وقور المجلس، تلمّذ علی الشيخ محسن خنفر النجفی المتوفّی سنه ۱۲۷۱، وكان أديبًا شاعرًا، له مطارحات فی ديوان عبدالباقی العمری، وكان شاعرًا حسن القريحه جيّد النظم رقيقه ... سكن أخيرًا طهران وتوفّی فيها فی ذی القعده سنه ألف وثلاثمائه وستّ، و دفن فی مقبره السيّد عبدالعظيم، إنتهی . ترجمته فی : ماضی النجف وحاضرها : ۳ / ۴۹۹ _ ۵۰۱ ؛ والحصون المنيعه : ۲ / ۳۴۵ ؛ و نقباء البشر : ۵۸۳ ؛ أعيان الشيعه : ۴۸ / ۵۱ _ ۵۳ ؛ شعراء الغری : ۱۱ / ۲۳۷ _ ۲۴۹ وفيه : مرتضی قلی خان بن علی محمّد خان .

أغلبیّ، بناء علی انّ الکلمه فی الإصطلاح لا یطلق علی الکلام ولو قلیلاً، وإستعمالهم الکلمه فیه کما فی : « لا إله إلاّ اللّه کلمه الإخلاص »، تبعًا لأهل اللغه لا منهم، فعلی هذا یکون « لا فی الإصطلاح » نفیًا لمطلق إطلاق الکلمه علی الکلام فی الإصطلاح .

قوله : و هذا من باب تسمیه الشیء باسم جزئه .

لأنّ جزء الکلام کلمه، فسمّی الکلام باسم جزئه کقوله تعالی : « فَتَحْرِیرُ رَقَبَهٍ مُؤْمِنَهٍ » (۱)، حیث أطلق الرقبه علی العبد ؛ و هذا انّما یصحّ فی الإصطلاح، وأمّا فی اللغه فلا، لما عرفت سابقًا من انّ الکلام فی اللغه ما یتکلّم به الإنسان قلیلاً کان أو کثیرًا، فجزء الکلام فی اللغه أیضًا کلام .

ذکر اختلافهم فی أصل الاسم

هذا مقام بیان انّ أصل الاسم ما هو ؟ قد وعدنا ذکره سابقًا (۲)، فأقول : قد وقع الخلاف بینهم فی بیان أصله، فعند البصریّین انّه من الأسماء الّتی حذفت اعجازها لکثره الإستعمال، فالإعلال فی لامه حینئذ، لأنّ أصله : سِمْوٌ، حذفت الواو لما ذکر، و لاستثقالهم تعاقب الحرکات الإعرابیّه علیها، ثمّ نقل سکون المیم إلی السین لیمکن تعاقب الإعراب علیها، فصار السین ساکنًا، فأدخل علیه همزه الوصل لئلاّ یلزم الإبتداء بالساکن .

واستشهد لذلک بعض الأفاضل بجمعه علی أسماء، إذ أصله (۳) : أسْمَاو، قلبت

۱- ۱. النساء : ۹۲ .

۲- ۲. فی « ب، ک ۱ و ۲ » : قد وعدنا الوفاء به سابقًا .

۳- ۳. فی « ب » : أصلها .

الواو المتطرّفه بعد الألف همزه ؛ و كذا : سَمَيتُ (۱)، إذ أصله : سَمَوتُ (۲)، قلبت الواو المتطرّفه الرابعه یاء . فلو كان أصل اسم : وسم _ كما هو القول الآخر وسیجیء الكلام فیه _ لكان جمعه و تصریفه علی : أوسام و وَسَمْتُ (۳).

و سُمو بمعنی العُلُوّ (۴)، وحینئذ تسمیه الاسم اسمًا لرفعه مرتبته بالنسبه إلی أخویه (۵).

وعند الكوفیین انّ أصله: وسم، حذفت الواو و عوّضت عنها همزه الوصل ؛ وردّ بأنّ الهمزه لم یعهد دخولها علی ما حذف صدره فی كلامهم . وقیل : لاحذف ولا تعویض، بل قلبت واوه همزه كاعاء، ثمّ كثر استعماله، فجعلت همزته كهمزه الوصل (۶).

خواصّ الاسم

[خواصّ الاسم] (۷)

قوله : فتأمّل .

یحتمل أن یكون وجهه الإشاره إلی ضعف الجواب، لانّه لا وجه لترك المجتهد مذهبه و یراعی مذهب غیره .

و یحتمل أن یكون إشاره إلی ضعف الإیراد، لانّه لا یلزم من كون مذهبه فی مبحث الإضافه انّ المضاف إلیه مجرور بحرف جرّ مقدّر، أن یكون هنا أیضًا

۱- ۱. كذا فی جمیع النسخ، والصواب : أَسْمَیْتُ .

۲- ۲. كذا فی جمیع النسخ، والصواب : أسْمَوْتُ .

۳- ۳. أنظر الانصاف : ۱ / ۱۱ _ ۱۳ ؛ و تهذیب اللغه _ سما _ : ۱۳ / ۱۱۷ ؛ والمصباح المنیر: ۱ / ۲۹۰ .

۴- ۴. المصباح المنیر : ۱ / ۲۹۰ ؛ وشرح الرضی علی الشافیه : ۴ / ۴۰۵ ؛ وقال فی القاموس المحیط ۴ / ۳۴۴ : وسَمَا سُمُوًّا : ارْتَفَعَ، وبه : أعْلاَهُ .

۵- ۵. فی « ب » : لرفعه مرتبته بین أخویه .

۶- ۶. أنظر الحدائق الندیّه : ص ۵ ؛ والانصاف : ۱ / ۱۱ _ ۱۳ ؛ و تهذیب اللغه _ سما _ : ۱۳ / ۱۱۷ ؛ والمصباح المنیر: ۱ / ۲۹۰ .

۷- ۷. العنوان منّا .

مذهبه ذلک، إذ ربّما يتّفق للمجتهد فی کتاب واحد فی مسأله واحده أقوال متعدّده .

و يحتمل أن يکون ـ علی تسليم وحده المذهب (۱) فی المقامين ـ إشاره إلی انّه لو قال : بحرف الجرّ، لتبادر منه ما کان الجرّ بحرف مذکور، فلا يشمل (۲) الجرّ بالحرف المقدّر، فلا يشمل (۳) کلامه عليهما .

و يحتمل وجهًا رابعًا و هو انّ الجرّ بالإضافه إمّا بالإضافه المعنويّه أو بالإضافه اللفظيّه، و قد صرّح جماعه منهم انّ الجرّ فی الإضافه اللفظيّه ليس بحرف مقدّر وإن قلنا بکون الجرّ فی الإضافه المعنويّه بتقدير الحرف (۴) ؛ و حينئذ لو قال المصنّف: بحرف الجرّ، لم يشمل کلا الجرّ فی الإضافتين، ولذا قال : بالجرّ .

ثمّ انّما اختصّ الجرّ بالاسم، لانّهم قصدوا أن يوفوا الاسم لإصالته فی الإعراب حرکاته الثلاث، و ينقصوا من المضارع الّذی هو فرعه فيه واحده منها، ونقصوا منه ما لا يکون معمول الفعل وهو الجرّ، وأعطوه ما يکون معموله وهو الرفع والنصب (۵) ؛ و لأنّ حروف الجرّ مختصّه بالأسماء، لأنّها وضعت لأجل جرّ معنی الفعل إلی الاسم، فينبغی أن يختصّ أثرها بالاسم أيضًا .

و أمّا الجرّ بالإضافه فکذلک أيضًا إن قلنا انّه بالحرف المقدّر، وإلّا فنقول : انّ المضاف لا يکون إلّا اسمًا، و کذلک المضاف إليه ـ کما سيجیء ـ فيلزم من ذلک اختصاص الجرّ به أيضًا .

۱- ۱. فی « ب » : علی تسليم الإيراد إتّحاد المذهب . وفی « ش » : علی تسليم المذهب .

۲- ۲. فی « ک ۱ و ۲ » : فلا يشتمل .

۳- ۳. فی « ک ۱ و ۲ » : فلا يشتمل .

۴- ۴. أنظر : شرح الرضی علی الکافيه : ۲ / ۲۰۲ ـ ۲۰۴ ؛ والفوائد الضيائيه (شرح الجامی) : ۱۲۷ ؛ وشرح قطر الندی : ۳۵۵ ـ ۳۵۷ ؛ والمفصّل : ۱۱۹ .

۵- ۵. أنظر شرح الرضی علی الکافيه : ۱ / ۴۴ .

بيان أقسام التنوين

اشاره

بيان أقسام التنوين (۱) :

۱. تنوين الترنّم

[۱.] تنوين الترنّم (۲)

قوله : المنقسم للتمكّن والتنكير والمقابله والعِوَض .

أشار بذلك إلى انّ كلام المصنّف ليس على إطلاقه، لأنّ من جمله أقسام التنوين: تنوين الترنّم، و هو غير مختصّ بالأسماء، بل تدخل على الأفعال أيضًا، إذ هو ما لحق آخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاد، لانّه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم، و ذلك الترديد من أسباب حسن الغناء .

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ لحوقه فى آخر الأبيات والمصاريع إمّا فى القافيه المطلقه، و هى ما كان رَوِيُّها (۳) متحرّكًا يحصل باشباع حركته واحد من الألف والواو والياء، و سمّيت هذه الحروف بالإطلاق لإطلاق الصوت بإمتدادها .

و لحوق التنوين بهذه القافيه انّما يكون بإبدال حروف الإطلاق به، كما فى قوله مخاطبًا إلى محبوبته :

۱- ۱. فى « البسيط فى شرح الكافيه ۲ / ۶۶۱ » : التنوين مصدرُ نوّنتُ : أى الحقتُ نونًا، وانّما سمّى ذلك النونُ بالمصدر للفرق بينه وبين النون الّتى تثبت وصلًا و وقفًا .

۲- ۲. فى « الصحاح ـ رنم ـ ۵ / ۱۹۳۸ » : الرَّنَمُ بالتحريك : الصوت . وقد رَنِمَ بالكسر و تَرَنَّمَ، إذا رجَّع صوته. والتَّرْنِيمُ مثله. و تَرَنَّمَ الطائر فى هديره، و تَرَنَّمَ القوس عند الإنباض .

۳- ۳. قال ابن منظور فى « لسان العرب ـ روى ـ ۱۴ / ۳۴۸ و ۳۴۹ » : والرَوِيُّ : حرفُ القافيه ... ؛ إلى أن قال : ويقال : قصيدتان على روى واحد، قال الأخفش: الرويّ الحرف الّذى تبنى عليه القصيده ويلزم فى كلّ بيت منها فى موضع واحد نحو قول الشاعر : إذا قل مال المرء قل صديقه، وأومت إليه بالعيوب الأصابع، قال : فالعين حرف الروى وهو لازم فى كلّ بيت ... ؛ قال الأخفش : وجميع حروف المعجم تكون رويّا إلّا الألف والياء والواو اللواتى يكن للإطلاق . وقال التفتازانى فى « مختصر المعانى ص ۲۹۸ » : « الرويّ » وهو الحرف الّذى تبنى عليه القصيده وتنسب إليه فيقال : قصيده لاميه أو ميميه مثلًا، مِن رَويتُ الحَبْلَ إذا فتلته، لأنّه يجمع بين الأبيات كما أنّ الفَتل يجمع بين قوى الحبل ؛ أو مِن رَوَيتُ على البعير إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الّذى يجمع به الأحمال .

[۴ ـ] أقِلِّی اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَ قُولِی إنْ أصَبْتُ فَقَدْ (۱) أصَابَنْ (۲)

فرویّ هذا البیت الباء، و حصل بإشباع فتحها الألف، و أبدل عن الألف عند التغنّی التنوین .

وإمّا فی القافیه المقیّده، و هی ما کان رویّها حرفًا ساکنًا صحیحًا کان أو غیر صحیح ؛ سمّیت مقیّده لتقیید الصوت بها وامتناع إمتداده، لأنّه لیس هناک حرکه یحصل من إشباعها حرف الإطلاق لتیسّر إمتداد الصوت، کقول الشاعر :

[۵ ـ] وقاتمِ الأعْمَاقِ خَاوِی المُخْتَرَقْنْ مشتبه الاعلام لماع الخفقن(۳)

فانّ رویّ القافیه فی هذا البیت القاف الساکنه ولا یمکن مدّ الصوت فیها (۴)، فحرّکت بالفتح و الکسر عند التغنّی و ألحق بها النون فقیل : مخترقن و الخفقن .

۱- ۱. فی المصدر : لقد .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب و ش » : اقل : فعل أمر من الاقلال، اللوم بفتح اللام، العذل بالذال المعجمه بمعنی وعاذل ترخیم عاذله، و فقد أصابن مقول قولی، و أصبت فعل شرط و جوابه محذوف و المعنی : إن أصبت أنا أو ان کنت نطقت بالصواب فقولی قد أصاب فلا تعذلی، منه سلّمه اللّه تعالی. والبیت مطلع قصیده طویله لجریر بن عطیه بن الخطفی، ممّا هجا به الفرزدق والراعی النمیری، و هی إحدی النقائض ؛ أنظر دیوان جریر : ۸۱۳ ؛ وانظر خزانه الأدب : ۱ / ۶۹، ۳۳۸، ۳ / ۱۵۱ ؛ و شرح الرضی علی الکافیه: ۱ / ۴۸ ؛ و مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۲ ؛ و شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۸ . والجریر هو أحد الشعراء المجیدین، وثالث ثلاثه ألقیت إلیهم مقاده الشعراء فی عصر بنی أمیّه، وأوّلهم : الفرزدق، وثانیهم : الأخطل ؛ شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۸ .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : أی ربّ مهمّه و مفازه و فداه الاعماق أی مقبره الاطرف و النواحی، خاوی المخترق : أی الخالی من المتمر الواسع و الانار، مشتبه الاعلام : أی المشتبهه العلامات و الانار لماع السراب قطعتها، یرید الشاعر وصف نفسه بالشجاعه حیث أرانی انّه قطع المفازه المتّصفه بالوصف المذکور المستلزم لخلوّها عن المونس، منه دام ظلّه العالی . البیت أوّل أرجوزه مشهوره لرؤبه بن العجاج، وهی أرجوزه طویله ؛ دیوان رؤبه : ۱۰۴ ؛ وینظر خزانه الأدب: ۱۰ / ۲۵ ؛ والأغانی : ۱۰ / ۱۵۸ ؛ والمقاصد النحویّه : ۱ / ۳۸ ؛ مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۲ ؛ وشرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۴۸ ؛ وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۹ .

۴- ۴. فی « ب » : بها .

ولا يخفى انّ ما ذكرنا مبنيّ على قول جماعه منهم كابن يعيش، حيث ادّعى انّ الترنّم يحصل بالنون نفسها (۱) ؛ و شارح اللباب (۲) حيث صرّح انّها انّما جيء بها لوجود الترنّم، و ذلك لأنّ حرف العله مدّه فى الحلق فإذا أبدل منه التنوين حصل الترنّم، لأنّ التنوين غنّه فى الخيشوم (۳) ؛ و غيرهما .

وذهب جماعه إلى انّها لترك الترنّم، لأنّ الترنّم ــ و هو : التغنّى ــ انّما يحصل بحروف الإطلاق لقبولها مدّ الصوت به، فإذا أريد عدم الترنّم جيء بالنون فى مكانها (۴).

ويسمّى هذا القسم من التنوين بالغالى أيضًا، لأنّ الغلوّ هو التجاوز عن الحدّ (۵)، وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حدّ الوزن (۶).

۲. تنوين التمكّن

[۲.] تنوين التمكّن

و أمّا تنوين التمكّن، فهو الّذى يدلّ على أمكنيّه الكلمه، أى كون مدخوله باقيًا

۱- ۱. حكاه عنه فى مغنى اللبيب : ۲ / ۳۴۲ .

۲- ۲. هو محمّد بن مسعود بن محمود بن أبى الفتح، قطب الدين الفالى الشقار السيرافى (۶۸۴ ــ ۷۱۲ ه) : مفسّر، عالم بالنحو . له كتب، منها : شرح اللباب فى علم الإعراب للاسفراييني ــ خ فى أوقاف بغداد (۲۴۵۰) وبخزانه الأزهر، فرغ من تأليفه سنه ۷۱۲، وله تقريب التفسير فى تلخيص الكشّاف ؛ الأعلام : ۷ / ۹۶.

۳- ۳. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۴۸ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۴۱ .

۵- ۵. كما هو مقتضى كلام صاحب الصحاح ــ غلو ــ : ۶ / ۲۴۴۸ ؛ والمصباح ــ غلو ــ : ۲ / ۴۵۲ .

۶- ۶. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۴۸ ، و أوضح المسالك : ۱ / ۱۵ . و قال ابن هشام فى « المغنى : ۲ / ۳۴۲ » : وزاد الأخفش والعروضيّون تنوينًا سادسًا، وسمّوه الغالى، و هو اللاحق لآخر القوافى المقيّده ... ويسمّى الأخفش الحركه الّتى قبله غلوًا . و فى « لسان العرب : ۱۵ / ۱۳۳ » : والغلو فى القافيه : حركه الروى الساكن بعد تمام الوزن، والغالى : نون زائده بعد تلك الحركه، وذلك نحو قوله فى إنشاد من أنشده هكذا: وقاتم الأعماق خاوى المخترقن ؛ فحركه القاف هى الغلو، والنون بعد ذلك هى الغالى ، وإنّما اشتقّ من الغلو الّذى هو التجاوز لقدر ما يحب، وهو عندهم أفحش من التعدّى .

على أصله من كونه معربًا و غير مشابه للحرف (۱) حتّى يبنى، والفعل من وجهين حتّى يمنع صرفه ؛ و قد تسمّى بتنوين الصرف والأمكنيّه أيضًا، فلا يتصوّر هذا التنوين فى غير المنصرف و فى غير الاسم .

۳. تنوين التنكير

[۳.] تنوين التنكير

و أمّا تنوين التنكير، فهو الفارق بين المعرفه والنكره، فانّه إذا دخل على الاسم يكون نكره، و إلّا فمعرفه (۲) كصه بالتنوين، فانّ معناه طلب سكوت ما، بخلاف صه بغيره، فانّ معناه طلب السكوت المعهود المعيّن، و تعيين المصدر بتعيين متعلّقه، أى المسكوت عنه (۳)، أى : افعل السكوت من هذا الحديث المعيّن، فجاز على هذا أن لايسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ؛ فهذا التنوين يدلّ على انّ مدخوله غير معيّن كما تقدّم، و كذا فى : صه و سيبويه (۴).

وظاهر جماعه منهم: انّ بين تنوين التمكّن والتنكير تباينًا، لكن قال نجم الأئمّه وفاضل الأمّه (۵) :

أنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكّن و التنكير معًا، فربّ حرف يفيد فائدتين، كالألف و الواو فى مسلمان و مسلمون ؛ فنقول: التنوين فى : رجل، يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمّيت بالاسم تمحّضت للتمكّن (۶).

۱- ۱. فى « ش » : للحروف .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : أقول : ظاهره عدم لزوم بناء ما تلحق به، كما هو الظاهر من ابن الناظم وغيره، وهو الحقّ كما لا يخفى، أبوالقاسم .

۳- ۳. فى « ش » : السكوت عنه ؛ وهو غلط .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۹۱ .

۵- ۵. « و فاضل الأمّه » لم يرد فى « ب » .

۶- ۶. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۴۵ .

۴. تنوین المقابله

[۴.] تنوین المقابله

و أمّا تنوین المقابله، فهو فی جمع المؤنّث السالم یقابل النون فی جمع المذکّر السالم کمسلماتٍ .

و انّما حکموا بکون هـذا التنوین للمقابله، لعدم کونه للترنّم، لأنّ تنوین الترنّم کما مرّ هو ما لحق آخر الأبیات والمصاریع، و هذا یوجد فی غیر الأواخر أیضًا ؛ ولاتنوین التمکّن لوجوده فی عرفات کقوله تعالی: «فَإِذَآ أَفَضْـتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »(۱)، ولو کان للتمکّن لما یثبت فیها، لوجود العلّتین المانعتین للصـرف و هما : العلمیّه والتأنیث [فتأمّل] (۲) ؛ و لاـ للتنکیر لوجوده فی العلم کما مرّ ؛ و لا للعوض لعدم مساعده المعنی علی ما سیجیء، فلم یبق إلّا أن یقال : انّه لمقابله النون فی جمع المذکّر السالم .

و هـذا معنی مناسب، إذ الألف فی قولنا : « مسـلمات » علامه الجمع، کما انّ الواو فی مسـلمون کذلک، و لم یوجد فیها ما یقابل النون فی جمع المذکّر السالم، فزید التنوین فی آخرها لیقابله، فیعلم من وجه تسمیته وجه إختصاص هذا التنوین بالاسم أیضًا .

۵. تنوین العوض

[۵.] تنوین العوض

و أمّـا تنوین العوض، فهو مـا کان عوضًا عن محـذوف، سواء کان المضاف إلیه أو غیره، و هو علی أقسام سنشـیر إلیها فی الأمثله (۳) الّتی سیذکرها الشارح .

ثمّ وجه إختصاص هذا القسم من التنوین أیضًا بالاسم، لما قیل من انّ کون

۱- ۱. البقره : ۱۹۸ .

۲- ۲. ما بین المعقوفین من « ب ».

۳- ۳. فی « ش » : أمثله .

الشيء مضافًا إليه مختصّ بالاسم، و كذا عوضه (۱).

و أمّا قوله تعالى : « يَوْمَ يَجْمَعُ اللّه ُالرُّسُلَ » (۲)، فبتقدير المصدر، أى : يوم جمع اللّه الرسل (۳)،]و كذا قوله تعالى : « يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ » (۴)] (۵) ؛ هـذا انّما يصحّ إذا كان التنوين عوضًا عن المضاف إليه، و أمّا إذا كان عوضًا عن الحرف _ كما سيجيء _ فلا .

ويمكن أن يقال : وجه إختصاصه بالاسم هو انّ الظاهر من بعضهم (۶) هو انّ هذا التنوين لا يلحق إلّا فى الجموع القلّه الآتيه على وزن فواعل كجوارٍ وغواشٍ، إذ أصلهما : جوارى وغواشى، فلا يدخل فى غير الاسم، فتأمّل .

حدّ التنوين

[حدّ التنوين] (۷)

قوله : و حدّه نون تثبت لفظًا لا خطًّا .

إعلم: انّ الفرق بين الحدّ والخاصّه هو انّ الأوّل مطّرد ومنعكس (۸)، والثانى (۹) كالأوّل فى الأوّل و بخلافه فى الثانى غير منعكس (۱۰).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : و يمكن أن يقال وجه آخر لإختصاص التنوين العوض عن المضاف إليه بالاسم، وهو انّ ذلك التنوين يدخل فى المضاف بعد حذف المضاف إليه، و معلوم انّ المضاف لا يكون غير اسم، فلهذا جعل التنوين العوض عن المضاف إليه مختصّ بالاسم، منه دام ظلّه العالى .

۲- ۲. المائده : ۱۰۹ .

۳- ۳. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۵۰ .

۴- ۴. المائده : ۱۱۹ .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب » .

۶- ۶. أنظر مغنى اللبيب : ۲ / ۳۴۱ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۱۴ .

۷- ۷. العنوان منّا .

۸- ۸. جاء فى حاشيه « ش » : هكذا ذكر نجم الأئمّه فى شرح قول الماتن : « من خواصّ الاسم » إلى آخره، أبوالقاسم .

۹- ۹. فى « ب » : والثانى مطّرد غير منعكس . و بهامشه : كالأوّل فى الأوّل و بخلافه فى الثانى (خ ل).

۱۰- ۱۰. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۴۳ و ۴۴ .

توضيحه هو : انّ المراد بالإطّراد أن تضيف لفظ : « كلّ » إلى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، و تقول هكذا : كلّ نون تثبت لفظًا لا خطًّا فهو تنوين، وبالإنعكاس هو أن يجعل مكان هذه القضيّه نقيضها فيقال : كلّ نون لم تثبت لفظًا من غير خطّ فهو ليس بتنوين .

و أمّا الخاصّه فهى لكلّ (۱) من الجرّ والتنوين والنداء وأل والمسند إليه بالنسبه إلى الاسم، فانّ كلّ واحد منها من خواص الاسم (۲)، فإذا قلت : الاسم ما دخله الجرّ والتنوين مثلاً، فهو لم يكن حدًّا للاسم، لما عرفت من انّ الحدّ مطّرد ومنعكس، وهنا وإن كان مطّردًا، لكنّه ليس بمنعكس ؛ أمّا الإطّراد فلصحّه قولك: كلّما دخله الجرّ مثلاً فهو اسم، و أمّا عدم الإنعكاس فلعدم صحّه قولك : كلّما لم يدخله الجرّ مثلاً فهو ليس باسم، وهو واضح .

فيعلم ممّا قرّرنا : انّ كلّ واحد من المذكورات من خاصّه الاسم، ولهذا علّل الشارح بعد ذلك انفصال الاسم بكلّ من الجرّ والتنوين إلى آخره، عن الفعل والحرف بقوله : « لاختصاصها به »، ولم يقل : لأنّها حدّ له .

من خواصّ الاسم : الإضافه، ورجوع الضمير عليه

إن قلت : يمكن جعل المذكورات مجموعًا حدًّا له بأن يقال : الاسم ما يصلح للجرّ أو التنوين أو النداء أو « أل » أو الإسناد إليه، فانّه مطّرد و منعكس لصحّه قولك: كلّ ما يصلح لواحد من المذكورات فهو اسم، و قولك : كلّما لم يصلح لواحد منها فهو ليس باسم .

۱- ۱. فى « ب » : ككلّ .

۲- ۲. فى « ب » : خاصه الاسم .

قلت : لا نسلّم صحّه الإنعكاس لعدم وجود شیء من المذکورات فی: « إذا » و « إذ » الظرفیّتین و غیرهما، مع کونهما أسماء، و لذا عدّ بعضهم من خواصّه الإضافه .

ومن خواصّ الاسم أیضًا رجوع الضمیر علیه، وبه استدلّ علی اسمیّه مهما (۱) و« ما » التعجّب (۲) و « أل » الموصوله (۳) ؛ الأوّل فی قوله تعالی : « مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ » (۴)، والثانی : ما أحسن زیدًا، والثالث : کقوله : قد أفلح المتّقی ربّه . أمّا الضمیر فی قوله تعالی : « اعْدِلُوا هُوَ أقْرَبُ لِلتَّقْوَی » (۵)، فمرجعه المصدر المدلول علیه بالفعل، لا الفعل نفسه .

إعلم : انّک قد عرفت انّ من أقسام التنوین هو تنوین الترنّم، و هو قد یثبت فی الخطّ أیضًا کما مرّ فی البیتین المذکورین سابقًا، و لذا قال بعض منهم : انّ إطلاق التنوین علیه مجاز لا حقیقه (۶) ؛ فعلی هذا، ما ذکرنا سابقًا من إحتراز الشارح بذکر تنوین التمکّن والتنکیر والمقابله والعوض (۷) عن تنوین الترنّم، انّما هو لأجل الإشتراک فی اللفظ فی الجمله .

قوله : أی الصلاحیه .

تفسیره بذلک للتنبیه علی انّه لیس من خواصّ الاسم مطلق دخول حرف

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۴ / ۸۹ ؛ ومغنی اللبیب: ۱ / ۳۳۰ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۱۹ .

۲- ۲. شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۹ . توضیح : کلمه « ما » مضاف و « التعجّب » مضاف إلیه، أی : ما الدالّه علی التعجّب ؛ ومثل هذا کثیر فی کلامه قدس سره .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۲ .

۴- ۴. الأعراف : ۱۳۲ .

۵- ۵. المائده : ۸ .

۶- ۶. قال ابن هشام فی « مغنی اللبیب ۲ / ۳۴۳ » : وزعم ابن مالک فی التحفه أنّ تسمیه اللاحق للقوافی المطلقه والقوافی المقیّده تنوینًا مجاز، وإنّما هو نون أخری زائده، ولهذا لایختصّ بالاسم، ویجامع الألف واللام، ویثبت فی الوقف.

۷- ۷. جاء فی حاشیه « ش » : متعلّق بقوله : إحتراز الشارح، أبوالقاسم .

النداء، لدخولها فی الحرف والفعل، أمّا الأوّل فلقوله تعالی : « یَا لَیْتَ قَوْمِی یَعْلَمُونَ » (۱)، و أمّا الثانی فکقوله (۲) تعالی فی قراءه الکسائی (۳) : « أَلاَ یَسْجُدُوا » (۴). بل المراد منه: الصلاحیه لأن ینادی، وهو لم یکن إلّا الاسم، فتأمّل.

وجه اختصاص « أل » المعرفه بالاسم

قوله : المعرفه .

أشار بذلک إلی انّ « أل » فی کلام المصنّف وإن کانت مطلقه شامله للموصول أیضًا، إلّا انّ المقصود بها هنا « أل » المعرفه، لما نبّه علیه من انّه سیأتی انّ « أل » الموصوله تدخل علی المضارع (۵)، أراد بذلک ما سیجیء من قول المصنّف فی مبحث الموصولات حیث قال :

[۶ ـ] وَ صِفَهٌ صَرِیحَهٌ صِلَهُ أَلْ وَ کَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ (۶)

وانّما اختصّت « أل » المعرفه بالاسم، لکونها موضوعه لتعیین الذات المدلول علیها مطابقه فی نفس الدالّ، و الفعل لا یدلّ علی الذات کذلک، والحرف مدلوله فی غیره لا فی نفسه، و کذا الکلام فی « أم » فی لغه طیّ .

۱- ۱. یسآ : ۲۶ .

۲- ۲. فی « ش » : فلقوله .

۳- ۳. هو علیّ بن حمزه بن عبداللّه الأسدی بالولاء، الکوفی، أبوالحسن الکسائی، إمام فی اللغه والنحو والقراءه، من أهل الکوفه، ولد فی إحدی قراها، و تعلّم بها، و قرأ النحو بعد الکبر، و تنقل فی البادیه، و سکن بغداد، وتوفّی بالری عن سبعین عامًا، و هو مؤدّب الرشید العبّاسی و ابنه الامین ...، أصله من أولاد الفرس . له تصانیف منها : معانی القرآن، والمصادر، والحروف، والقراءات، و نوادر (الأعلام : ۴ / ۲۸۳).

۴- ۴. النمل : ۲۵ . قال الشیخ الطوسی رحمه الله فی تفسیره ذیل الآیه : وقرأ الکسائی وأبو جعفر و رویس : ألا یا اسجدوا، بتخفیف ألا والباقون : ألاَّ یسجدوا . وجه قراءه الکسائی انّه جعل « ألا » للتنبیه، « یا » هؤلاء علی حذف المنادی، « اسجدوا » علی الأمر (التبیان : ۸ / ۸۷).

۵- ۵. فی « ش » : علی المضارع أیضًا .

۶- ۶. ألفیّه ابن مالک : ص ۱۳ .

قوله : أى الإسناد إليه .

نبّه بذلك على انّ « مسند » فى البيت ليس المراد منه ظاهره، و هو واضح، لأنّ كون الاسم مسندًا ليس من خصائصه، لأنّ الفعل أيضًا يكون مسندًا، بل المراد منه كون الاسم مسندًا إليه .

قال ابن هشام : انّ الإسناد إليه أنفع علامات الاسم، إذ به يعرف اسميّه التاء فى ضربت، مخاطبًا كان أو مخاطبه أو متكلّمًا (۱).

و انّما اختصّ كون الشىء مسندًا إليه بالاسم، لأنّ المسند إليه مخبر عنه، ولا يخبر إلّا عن لفظ دالّ على ذات فى نفسه مطابقه، و الفعل لا يدلّ على الذات كذلك، والحرف لا يدلّ على معنى فى نفسه .

قوله : أى بكلّ من هذه الأمور .

المقصود من هذا الكلام دفع الإعتراض الّذى يتوهّم وروده فى هذا المقام، تقريره هو : انّ المصنّف عطف كلاًّ من التنوين والنداء و « أل » و مسند، بالواو على قوله : « بالجرّ »، و معلوم انّ الواو للجمع، فيلزم من ذلك توقّف الحكم باسميّه الشىء على اجتماع (۲) جميع هذه الأمور، و هو لا يكاد يحصل أبدًا، فيلزم من ذلك عدم وجود اسم، و فساده ظاهر .

المراد من قولهم : الواو للجمع ، ما هو ؟

[المراد من قولهم : الواو للجمع ، ما هو ؟] (۳)

تقرير الدفع هو : انّ منشأ هذا الإعتراض عدم الإطّلاع على إصطلاح القوم، لأنّ قولهم : « انّ الواو للجمع » لا يريدون به انّ المعطوف و المعطوف عليه

۱- ۱. شرح قطر الندى : ۱۵ ؛ و فيه : و هذه العلامه أنفع العلامات المذكوره للاسم، و بها استدلّ على اسميّه التاء فى : ضربت .

۲- ۲. فى « ب » : باجتماع .

۳- ۳. العنوان منّا .

يجتمعان معًا فی حاله واحده حتّی یرد الإعتراض، بل المراد انّهما مجتمعان فی کونهما محکومًا علیهما کما فی : جاء زید و عمرو، أو فی کونهما حکمین علی شیء نحو : زید قائم و قاعد، أو فی حصول مضمونیهما نحو : قام زید و قعد عمرو (۱).

و هنا من قبیل الأوّل، لأنّ المراد انّ لکلّ واحد من هذه الأمور یحصل تمییز للاسم عن أخویه، فجمیع هذه الأمور مجتمعه فی کونها محکومًا علیها، بانّ کلّ واحد منها یحصل به تمییز للاسم عن أخویه، و لقد أشار إلی جمیع ما ذکرنا بقوله: « أی بکلّ من هذه الأمور »، فلا تغفل .

قوله : متعلّق بقوله : حصل (۲).

أقول : و « تمییز » مبتدأ، و خبره قوله : « حصل »، و یلزم علی هذا تقدّم معمول الخبر الفعلی علی المبتدأ مع عدم جواز تقدّم العامل، فعدم جواز تقدّم المعمول بطریق أولی .

و قیل (۳) : قوله : « للاسم » خبر مقدّم، و « تمییز » مبتدأ مؤخّر، و « حصل » فی

۱- ۱. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۲۸ . وقال الزمخشری فی « المفصّل: ص ۳۹۰ » ما هذا کلامه : فالواو للجمع المطلق من غیر أن یکون المبدوء به داخلاً فی الحکم قبل الآخر، ولا أن یجتمعا فی وقت واحد، بل الأمران جائزان، و جائز عکسهما ؛ نحو قولک: جاءنی زید الیوم، وعمرو أمس ... ؛ وقال اللّه تعالی: « وادخلوا الباب سجّدًا وقولوا حطّه »، وقال : « وقولوا حطّه وادخلوا الباب سجّدًا »، والقصّه واحده .

۲- ۲. فی المصدر : متعلّق بحصل .

۳- ۳. قائله المکودی، و هو عبدالرّحمن بن علی بن صالح المکودی، أبو زید، عالم بالعربیّه، نسبته إلی بنی مکود (قبیله قرب فاس) و مولده و وفاته بفاس، توّفی فی ۱۱ شعبان سنه ۸۰۷ . له شرح ألفیّه ابن مالک فی النحو، وشرح مقدّمه ابن آجروم، والبسط والتعریف فی علم التصریف منظومه، و شرح المقصور والممدود لابن مالک (أنظر الأعلام : ۳ / ۳۱۸ ؛ و معجم المؤلّفین : ۵ / ۱۵۶ ؛ و الکنی والألقاب : ۳ / ۲۰۶).

موضع النعت، و « بالجرّ » متعلّق به (۱).

و يرد عليه أيضًا : انّه يستلزم تقدّم معمول الصفه على الموصوف، وذلك لا يجوز للصفه، فلمعموله بطريق أولى .

و انّما أختار الشارح من الإحتمالين الأوّل، لكونه المتبادر من البيت، ولانّه بحسب المعنى أحسن .

لكن عندى فى كليهما نظرٌ، لأنّ الظرف أو أخويه إذا وقع موقع الخبر أو الصفه وكان متعلّقهما من أفعال العموم، يجب حذفه ؛ وقد صرّح بذلك جماعه منهم الشارح حيث صرّح بالأوّل فى مبحث المبتدأ والخبر، وبالثانى فى مبحث النعت، هذا .

ثمّ شرع الشارح بذكر الأمثله باللفّ والنشر المرتّب فقال : مثال ما دخله ذلك _ أى المذكورات من الجرّ و التنوين _ إلى آخره، و أتى للجرّ بالحرف والإضافه بقوله : « بسم اللّه الرّحمن الرّحيم »، لأنّ جرّ لفظ الاسم بالباء، و لفظ « اللّه » بالإضافه أو بالمضاف أو بالحرف المقدّر، و ذكر : « الرّحمن الرّحيم » لذكر الجرّ بالتبعيّه، بناء على القول من انّ الجرّ فى التابع بالتبعيّه، و أمّا على القول بانّ الجرّ فى التابع بالعامل فى المتبوع (۲)، فحينئذ ذكر : « الرّحمن الرّحيم » بالتبع .

إذا علمت ذلك فاعلم : انّه لا يخفى لطف ذكر « بسم اللّه » فى هذا المقام حيث حصل منه المطلوب مع انّه ابتدأ ببسم اللّه فى ابتداء الشروع بذكر الأمثله، فلا تغفل.

و قوله : « زِيْدٌ » مثال لتنوين التمكّن، و « صَهٍ » للتنكير، و « مسلمات »

۱- ۱. نقله عنه الشيخ خالد بن عبداللّه الأزهرى فى شرحه على الألفيّه : « تمرين الطلّاب : ۱۲ ».

۲- ۲. أنظر شرح شذور الذهب : ۱ / ۴۰۸ .

للمقابله، و « حينئذ و كلّ و جوار » كلّها لتنوين العوض ؛ الأوّل لكون التنوين فيه عوضًا عن الجمله ظاهرًا، و التقدير : حين إذا كان كذا، مع انّه بتأويل المفرد أيضًا لما عرفت . والثانى لكونه عوضًا عن المفرد صريحًا، أى : كلّهم . والثالث لكونه عوضًا عن حرف واحد، إذ أصل جوار : جوارى . و انّما قدّم الأوّل والثانى على الثالث لكون العوضيّه فيهما أظهر، و كذا الأوّل بالنسبه إلى الثانى، و لذا قدّمه عليه، وبقيّه الأمثله واضحه .

قوله : و لا يقدح فى ذلك، إلى آخره .

جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو انّه قد علم ممّا سبق انّ كلّ واحد من المذكورات من الجرّ والتنوين و غيرهما من خاصّيه الاسم، و كيف يجوز ذلك مع انّ خاصّه الشىء ما لم توجد فى غيره، و هنا ليس كذلك لوجود الجرّ والتنوين والألف واللام والنداء والمسند إليه فى غير الاسم، حيث انّ الأربعه الأُوَل وجدت فى الحرف، الأوّل و الثانى و الثالث منها فى « لو » فى قوله : « ألام على لوٍّ » و « إيّاك واللو »، والرابع فى : « ليت » كما ذكره، والمسند إليه فى الفعل .

و قوله : « لجعل لوّ فى الأوّلين » متعلّق بقوله : « لايقدح ».

قوله : « أُلام على لوٍّ » من صدر قول الشاعر :

[٧ ـ] أُلام على لوٍّ وإن كنت عالمًا بأذناب لوٍّ لم تفتنى أوائله (١)

اللغه : « ألام » مضارع لام من اللوم، و « لوّ » : بتشديد الواو بمعنى التمنّى، بأذناب لوّ ما تفت (٢).

١- ١. لم يسم قائله، والبيت فى : همع الهوامع : ١ / ٥ ؛ وخزانه الأدب : ٧ / ٢٩٩ .

٢- ٢. هكذا فى النسخ ؛ ولا يخفى ما فيه من الإسقاط .

علامات الفعل

اشاره

[علامات الفعل] (۱)

قوله : بتاء الفاعل .

أتى به للتنبيه على فائدتين، الأُولى هى : انّ تاء الّتى من علامه الفعل ليست مختصّه بتاء فعلت، بل شامله لكلّ تاء متحرّكه لاحقه للأفعال .

والثانيه هى : انّ هذه التاء اسم لا حرف، أشار إليه بذكر الفاعل، لأنّ الفاعل لا يكون إلّا اسمًا .

ثمّ انّ الشارح لم ينبّه على سرّ تقديم المصنّف الماضى على غيره من الأفعال، فأقول : الظاهر انّ تقديمه لأجل كون زمانه سابقًا على زمان غيره، فالمناسب أن يكون ذكره سابقًا أيضًا .

قوله : و بتاء التأنيث الساكنه .

عدم تقييد هذه التاء بالفاعل للتنبيه على انّها حرف لا اسم ؛ والحكم بحرفيّه التاء الساكنه اللاحقه للماضى مشهور بين النحويّين، ولكن نقل عن الجلولى (۲) انّها اسم (۳)، و ردّه ابن هشام بأنّه خرقٌ لإجماعهم (۴)، وعليه يكون الاسم المذكور بعده بدل من التاء كقولك : قامت هند .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ش » : الجزولى . لم نعثر على ترجمه الجلولى ؛ قال الدمامينى فى شرحه على هذا الموضع من المغنى: الجَلولى بفتح الجيم، نسبه إلى جلولاء، وهى قريه بناحيه فارس، قال الجوهرى [فى الصحاح: ۴ / ۱۶۶۱]: والنسبه إليها جلولى على غير قياس، مثل حرورى فى النسبه إلى حروراء (تحفه الغريب المطبوع بهامش المُنصف : ۱ / ۲۴۱). وقال فى « معجم البلدان ۲ / ۱۵۶ » ما هذا كلامه : جلولاء، بالمدّ : طسوج من طساسيج السواد فى طريق خراسان، بينها وبين خانقين سبعه فراسخ. ولكن فى « تاج العروس ۱۴ / ۱۱۷ »: وجلول كصبور : فخذ من هواره، أو قريه بتونس، وإليها نسب سليمان بن عبداللّه الهوارى الجلولى.

۳- ۳. نقله عنه ابن هشام فى المغنى : ۱ / ۱۱۶ .

۴- ۴. مغنى اللبيب : ۱ / ۱۱۶ .

وفيه نظرٌ، لما صرّحوا به من انّ المبدل منه فی حکم السقوط، فحینئذ ینبغی أن یصحّ قولک : قام هند، و فساده ظاهرٌ .

قوله : من توضّأ یوم الجمعه فبها و نعمت .

آخره : « و من اغتسل فالغسل أفضل » (۱)، الإتیان بهذا للردّ علی جماعه کالفرّاء و غیره (۲) حیث ذهبوا إلی انّ « نِعْمَ » اسم لا فعل، وذلک للحوق تاء الساکنه بها، وقد عرفت انّها من علامه الفعل .

و معنی الحدیث هو انّ من توضّأ یوم الجمعه فبها، أی : فبالرخصه أخذ، ونعمت أی : و نعمت الرخصه الوضوء .

واستدلّ القائل باسمیّتها بدخول حرف الجرّ علیها فی قول بعضهم : « و قد بشّر ببنت واللّه ما هی بنعم الولد » (۳)، و قد تقدّم انّ الجرّ من خواصّ الاسم .

واُجیب بانّه علی حذف الموصوف و صفته باقامه معمول الصفه مقامهما،

۱- ۱. روی هذا الحدیث فی عوالی اللألی : ۱ / ۴۶ ح ۶۴، و فی مسند أحمد : ۵ / ۸، ۱۵، ۱۶، ۲۲ ؛ و فی سنن الدارمی : ۱ / ۳۶۲ ؛ و فی سنن أبی داود : ۱ / ۸۹ ؛ وفی سنن الترمذی : ۲ / ۴ ؛ وفی سنن النسائی : ۳ / ۹۴، عن همام، عن قتاده، عن الحسن، عن سمره، عن النبیّ صلی الله علیه و آله ؛ وفی سنن ابن ماجه : ۱ / ۳۴۷ رواه عن أنس بن مالک .

۲- ۲. قال ابن هشام : فأمّا « نِعْم و بِئس » فذهب الفرّاء وجماعه من الکوفیین إلی أنّهما اسمان (شرح قطر الندی: ص ۳۵). و قال فی الانصاف : ذهب الکوفیون إلی أنّ « نِعْمَ وبِئسَ » اسمان مبتدآن، وذهب البصریّون إلی أنّهما فعلان ماضیان لا یتصرّفان، وإلیه ذهب علی بن حمزه الکسائی من الکوفیین (الإنصاف فی مسائل الخلاف : ۱ / ۸۱ مسأله ۱۴). أنظر فی هذه المسأله : شرح شذور الذهب : ۱ / ۲۷ ؛ والتصریح للشیخ خالد: ۲ / ۱۱۷ بولاق ؛ و شرح الأشمونی : ۴ / ۱۹۲ ؛ و حاشیه الصبان : ۳ / ۲۳ بولاق ؛ والبسیط فی شرح الکافیه : ۲ / ۴۹۴ ؛ وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۲۷ .

۳- ۳. حکی الفرّاء أنّ أعرابیًّا بُشِّرَ بمولوده فقیل له : نعم المولوده مولودتک . فقال : واللّه ما هی بنعم المولوده . ویروی أنّه قال : واللّه ما هی بنعم الولد، نصرها بکاء، و برها سرقه . أنظر شرح المفصّل لابن یعیش: ۷ / ۱۲۸؛ وشرح الرضی علی الکافیه : ۴ / ۲۳۸ ؛ و أوضح المسالک : ۲ / ۲۸۳ .

والتقدير : ما هی بولد مقول فیه نعم الولد (۱).

قوله : یخرج المتحرّکه اللاحقه للأسماء .

کقولک : هند قائمه، فانّ هذه التاء وإن کانت للتأنیث، لکنّها لیست بساکنه، بل متحرّکه .

قوله : و لا و ربّ و ثَمّ .

عطف علی الأسماء فی قوله : « للأسماء »، أی التقیید بالساکنه یخرج اللاحقه للأسماء واللاحقه للا و ربّ و ثَمّ، نحو : لاتَ مثلاً ؛ و هذا مبنیّ علی ما سیجیء من کون هذه التاء اللاحقه للا للتأنیث، و أمّا إذا لم تکن کذلک _ و سیجیء إلیه الإشاره فی مبحث ما و لا و إن المشبّهات بلیس _ فتخرج بقید التأنیث، فلایحتاج إلی قید المتحرّکه لإخراج هذه التاء أی اللاحقه للا .

قوله : و هاتی و تعالی .

ذکرهما فی المقام للردّ علی جماعه منهم حیث ذهبوا إلی انّهما من أسماء الأفعال (۲) ؛ و ذلک لأنّ فعل الأمر هو ما یدلّ علی الطلب و یقبل یاء المخاطبه، وهما کذلک، فتکونان من فعل الأمر (۳).

إعلم : انّ الفرق بینهما هو انّ آخر « هاتِ » مکسور مطلقًا، سواء کانت لمذکّر أو مؤنّث، إلّا إذا کانت لجماعه الذکور فیضمّ حینئذ کقوله تعالی : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَکُم » (۴) ؛ و أمّا « تعالَ » فآخرها مفتوح أبدًا، سواء کانت لمذکّر أو مؤنّث،

۱- ۱. شرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۳۳۸ و ۳۳۹ ؛ شرح قطر الندی : ۳۷ ؛ شرح ابن عقیل : ۲ / ۱۶۰ .

۲- ۲. منهم الزمخشری فی المفصّل : ص ۱۸۹ .

۳- ۳. أنظر شرح قطر الندی : ص ۴۱ ؛ و شرح شذور الذهب : ۱ / ۲۸ .

۴- ۴. البقره : ۱۱۱ .

مفردًا أو غيره، و قال اللّه تعالى : « قُلْ تَعالَوا أَتلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُم عَليكُم » (۱)، وقال: « فَتَعالَينَ أُمَتِّعْكُنَّ » (۲).

قوله : ولايقدح فی ذلك دخول النون علی الاسم فی قوله : « أقائلنّ أحضروا الشهودا » .

هذا جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقرير السؤال والجواب واضح، لكن ينبغی توضيح البيت، فأقول : قائله رؤبه، أوّله :

[۸ ـ] أَرَيْتَ إنْ جَاءتْ به أُمْلُودَا مُرَجّلًا وَ يَلبَسُ البُرُودا

[ولاتَرى مَالاً لَه مَمْدُودا]أقائِلُنَّ، إلی آخره (۳)

اللغه : « أريت » أصله : أرأيت، أی : ظننت . « أملودا » يقال : غصن أملود أی ناعِم (۴). « مرجّلا » بالجيم اسم مفعول مِن رَجَّلَ شَعْرَه ترجيلًا : إذا سَرَّحَه (۵)؛ قيل: ويروی مرحّلا ـ بالحاء أی مزيّنًا . و « البرود » : جمع البُرد بضمّ الباء، قيل : هو ثوبٌ مخطّط (۶).

والتركيب : « إن » بكسر الهمزه شرطيّه، و ضمير المؤنّث لإمرأه المخاطب،

۱- ۱. الأنعام : ۱۵۱ .

۲- ۲. الأحزاب : ۲۸ .

۳- ۳. الرجز لرؤبه فی ملحق ديوانه : ص ۱۷۳ ، شرح التصريح : ۱ / ۴۲ ؛ و لرؤبه أو لرجل من هذيل فی خزانه الأدب : ۱۱ / ۴۴۷ ؛ و بلا نسبه فی شرح الرضی علی الكافيه : ۴ / ۴۸۸ ، مغنی اللبيب : ۲ / ۳۳۹ ، همع الهوامع : ۲ / ۷۹ ، أوضح المسالك : ۱ / ۱۹ ، شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱ . و قال فی « جامع الشواهد: ۱ / ۱۱۰ » : هما من ثلاثه أبيات لرجل من هذيل، قالها فی إمرأه من العرب حين جحد عليها زوجها نكاحها ويخاطب بها زوجها . و قيل: لرؤبه بن العجاج التميمی وغيره أيضًا، والأوّل أصحّ .

۴- ۴. أنظر الصحاح : ۲ / ۵۴۰ ؛ والقاموس المحيط : ۱ / ۳۳۹ .

۵- ۵. أنظر : المصباح المنير : ۱ / ۲۲۱ ؛ و مجمع البحرين : ۲ / ۱۵۴ .

۶- ۶. القاموس المحيط : ۱ / ۲۷۶ .

وضمير « به » للولد، و « أملودا » : نصب على الحاليه و كذا مرجّلا، و « يلبس البرودا » فى محلّ النصب على الحال أيضًا .

« أقائلنّ » أصله : أفأنت قائلنّ، لكونه جوابًا للشرط غير صالح لمباشره أداته، فإدخال الفاء فيه لازم، والهمزه فيه زائده مؤكّده للهمزه الواقعه فى صدر البيت، لتمام المعنى بدونها .

والشاهد فى: « أقائلنّ »، لكونه اسم فاعل قد أكّد بالنون .

« أحضروا » : فعل أمر مقول القول، ويروى : أحضرى خطابًا للّتى جاءت بالولد، و على الأوّل خطابًا للجماعه الّتى قرابه المرأه .

والمعنى : أظننتُك إن أتت هذه المرأه بولدٍ ناعِم اليدين مرجَّل الشَعْر لابس البرود تقول لها : أحضرى لى شهودًا، أو تقول لقرابتها : أحضروا لى شهودًا يشهدون بكونه ولدى ؛ أى : ما أظنّ تفعل ذلك .

« هل » مشتركه بين الأسماء و الأفعال

[« هل » مشتركه بين الأسماء و الأفعال] (۱)

قوله : ولاينافى هذا ما سيأتى فى باب الإشتغال .

الغرض من هذه العباره الجمع بين قوله هنا بإشتراك « هل » بين الأسماء والأفعال، و ما سيأتى فى باب الإشتغال من الحكم بإختصاصه بالأفعال حيث قال فيه فى « هل عمروًا حدثته » : انّه يجب فيه نصب « عمرو » لإختصاص « هل » بالفعل، بأنّ (۲) « هل » مشتركه بين الأسماء والأفعال، بمعنى أن يدخل فى كليهما، لكن إذا كان فى حيّزها فعلٌ تختصّ به، كما تختصّ بالاسم إذا كان فى حيّزها اسم.

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص، ب، ش » : متعلّق بالجمع، منه .

علامه الفعل المضارع

[علامه الفعل المضارع] (۱)

قوله : أی یقع بعد لم .

لمّا کان عباره المصنّف یحتمل وجهین، أحدهما : انّ « لم » فی قوله: « یلی لم »، یکون فاعلاً فیکون المعنی : انّ الفعل المضارع یلیه لم، والثانی هو : أن یکون مفعولاً أی : یقع الفعل المضارع بعد لم، وهذا هو المراد لا الأوّل لفساده ؛ فأشار الشارح بقوله : « أی یقع بعد لم » إلی المراد دفعًا لتوهّم غیره من الإحتمال .

علامه الفعل الماضی

[علامه الفعل الماضی] (۲)

قوله : الساکنه .

أشار بذلک و بقوله بعد : « و کذا بتاء الفاعل » إلی انّ الألف واللام فی قوله : « بالتاء » للعهد، أی المراد بهذه التاء ما مرّ من قوله : « بتا فعلت وأتت ».

و انّما قدّم الشارح الساکنه هنا علی تاء الفاعل ــ مع انّ مقتضی السابق سبقها علیها ــ للتنبیه علی انّ الساکنه مقدّمه وضعًا لتقدّم الغائبه علی المخاطب والمخاطبه والمتکلّم، فالمناسب تقدیمها علیها فی الذکر أیضًا .

قوله : و عنی بذلک علامه، إلی آخره .

المقصود من إیراد هذا الکلام دفع الإعتراض الّذی یتوهّم وروده فی هذا المقام، تقریره هو : انّ قوله : « و ماضی الأفعال بالتا مز » لایخلو إمّا أن یکون المراد من الماضی فیه ما یکون ماضیًا لفظًا و معنًی، فحینئذ یلزم عدم جواز لحوق التاء فی نحو : إن ضربت، لکونه ماضیًا لفظًا و مستقبلاً معنًی ؛ و إمّا أن یکون المراد ما یصدق انّه ماض سواء کان لفظًا أو معنًی، فیلزم جواز لحوق التاء فی المضارع

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

المنفی بلم، نحو : لم یضرب مثلاً، لکونه ماضیًا معنًی، و فساده ظاهر .

و دفعه الشارح بذکر کلام المصنّف فی شرح الکافیه، حاصله : انّ ماضی الأفعال الّتی تمیّز بالتاء ما یکون ماضیًا بحسب الوضع وإن کان مستقبل المعنی لعارض، فدخل : إن ضربت، و خرج : لم یضرب، لکون الأوّل موضوعًا للماضی، والثانی موضوعًا لغیره .

علامه الفعل الأمر

[علامه الفعل الأمر] (۱)

قوله : ممّا یقبلها .

و الباعث علی هذا القید هو انّ المصنّف (۲) لمّا کان فی مقام ذکر العلامات الّتی بها یمتاز کلّ واحد من أقسام الفعل عن الآخر، وذکر علامه المضارع الّتی بها یمتاز عن غیره أوّلاً، ثمّ ذکر علامه الماضی کذلک، ثمّ بعد ذلک ذکر علامه الأمر وهی قبول نون المؤکّده، فیتوهّم من ظاهر کلامه : انّ کلّما یقبل النون فهو فعل أمر، ودفع هذا التوهّم بقوله : « إِنْ أَمْرٌ فُهِم » بحذف المتعلّق ؛ أشار (۳) الشارح بقوله : « ممّا یقبلها » إلی حذف هذا المتعلّق ؛ یعنی : لیس کلّما یقبل النون فعل أمر، لأنّ المضارع أیضًا یقبلها، بل انّما یکون فعل أمر إذا فهم الأمر _ أی طلب إیجاد الشیء _ منه (۴)، بخلاف ما إذا لم یکن القابل للنون مفهمًا للأمر، فانّه حینئذ یکون مضارعًا .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب » : قال المصنّف : وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم، یعنی انّ فعل الأمر یمتاز بشیئین: صلاحیّه النونی التأکید، و هو معنی قوله : وسم بالنون، وإفهام الأمر، و هو معنی قوله : إن أمر فهم . و« أل » فی النون للعهد و هو نون التأکید المتقدّم، مکودی .

۳- ۳. جواب لقوله رحمه الله : لمّا .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ص و ب » : أی ممّا یقبل النون، منه .

قوله : أی مفهم الأمر .

أشار بـذلک إلی انّ فی البیت مضافًا محـذوفًا، وجهه واضـح، لأنّ اسم الفعل الـدالّ علی الأمر لیس هو الأمر، بل مفهم للأمر، إذ قولک : صهٍ مثلاً لیس أمرًا، بل مفهم لأسکت، و هو أمر .

قوله : بمعنی طلب إیجاد الشیء .

لمّا کان لفظ الأمر مسـتعملاً فی معان متعدّده، الأوّل : الفعل، کقولک : أمر فلان مضـبوط، أی فعله ؛ والثانی : الشیء، کقولک : هـذا أمر عظیم، أی : شـیء عظیم ؛ والثالث : الأهوال و العجائب، کقوله تعالی : « حَتَّیآ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا » (۱)، فسّر ذلک بالأهوال و العجـائب الّتی فعلها اللّه تعالی وخرق بها العاده (۲) ؛ أشار (۳) الشـارح إلی انّ لفظ الأمر هنا لیس المراد منه المعانی المـذکوره وغیرها، بل المراد منه طلب إیجاد الشیء .

قوله : فلیس بفعل .

أشار بذلک إلی انّ قوله : « هو اسم »، لیس جوابًا للشـرط، لأنّ جواب الشرط إذا کان جمله اسمیّه یجب إدخال الفاء فیها، و کذا إذا کان الفعل الماضی الغیر المتصرّف جزاءً للشرط، و لذا قال : « فلیس بفعل »، فتأمّل .

۱- ۱. هود : ۴۰ .

۲- ۲. الذریعه إلی أصول الشریعه : ۱ / ۲۸ .

۳- ۳. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

متن البهجه المرضیّه

[باب المعرب والمبنیّ]

والاسم منه معرب و مبنیّ لشبه من الحروف مدنی

هذا باب المعرب والمبنیّ

(والاسم منه) أی: بعضه متمکّن و هو (معرب) جار علی الأصل، و بعضه الآخر غیر متمکّن (و) هو (مبنیّ) جار علی خلاف الأصل، و إنّما یبنی (لشبه) فیه (من الحروف) متعلّق بقوله : (مدنی) أی: مقرّب له . واحترز به عن غیر المدنی و هو ما عارضه ما یقتضی الإعراب کأیّ فی الاستفهام والشرط، فإنّها أشبهت الحروف فی المعنی، لکن عارضها لزومها الإضافه .

و یکفی فی بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف؛ فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهین، و علّله ابن الحاجب فی أمالیه بأنّ الشبه الواحد بالحرف یبعّده عن الاسمیه و یقرّبه ممّا لیس بینه و بین الاسم مناسبه إلّا فی الجنس الأعمّ و هو کونه کلمه، و شبه الاسم بالفعل و إن کان نوعًا آخر، إلّا أنّه فی البعد عن الاسم کالحرف .

و فهم من حصر المصنّف علّه البناء فی شبهه الحرف فقط عدم اعتبار غیره، و سبقه إلی ذلک أبوالفتح و غیره و إن قیل : إنّه لا سلف له فی ذلک .

کالشبه الوضعیّ فی اسمی جئتنا و المعنویّ فی متی و فی هنا

(كالشبه الوضعى) بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل فى وضع الحرف كما (فى اسمى جئتنا) و هما التاء ونا، فانّهما اسمان و بنيا لشبههما الحرف فيما هو الأصل أن يوضع الحرف عليه ؛ و نحو : دم و يد أصله ثلاثه .

(و) كالشبه (المعنوى) بأن يكون الاسم متضمّنًا معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا، فالأوّل كما (فى متى)؛ فإنّها اسم و بنيت لتضمّنها معنى إن الشرطيه أو همزه الإستفهام، (و) الثانى: كما (فى هنا)، فإنّها اسم وبنيت لتضمّنها معنى الإشاره الذى كان من حقّه أن يوضع له حرف ؛ لإنّه كالخطاب، وإنّما أعرب ذان و تان لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضى الإعراب و هو التثنيه التى هى من خصائص الأسماء .

و كنيابه عن الفعل بلا تأثّر و كافتقار أصّلا

(و) كالشبه الاستعمالى بأن يلزم طريقه من طرائق الحروف (كنيابه) له (عن الفعل) فى العمل (بلا) حصول (تأثّر) فيه بعامل كما فى أسماء الأفعال، فإنّها عامله غير معموله على الأرجح .

(وكافتقار) له إلى الجمله إن (أصّلا) كما فى الموصولات، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما فى سبحان، أو افتقار غير ما أصّل و هو العارض كافتقار الفاعل للفعل أو النكره لجمله الصفه ؛ و أعرب اللذان و اللتان لما تقدّم .

تتمّه

من أنواع الشبه الشبه الإهمالى ذكره فى الكافيه، و مثّل له فى شرحها بفواتح السور ؛ فانّها مبنيّه لشبهها بالحروف المهمله فى كونها لا عامله ولا معموله .

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما

(و معرب الاسماء) أخّره لأنّ المبنىّ محصور بخلافه، لأنّه (ما قد سلما من شبه الحرف) السابق ذكره (كأرض وسما) بضمّ السين إحدى لغات الاسم، والبواقى اسم بضمّ الهمزه و كسرها، و سم بضمّ السين و كسرها، و سمى كرضى، وقد نظمتها فى بيت و هو :

اسم بضمّ الأوّل والكسر مع همزه و حذفها والقصر

و فعل أمر و مضىّ بنيا و أعربوا مضارعًا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن

(و فعل أمر و مضىّ بنيا) الأوّل على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف آخره إن كان معتلًّا، و الثانى على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع فيضم، أو ضمير رفع متحرّك فيسكن .

(وأعربوا) على خلاف الأصل فعلاً (مضارعًا) لشبهه بالاسم فى اعتوار المعانى المختلفه عليه كما قال فى التسهيل، و لكن لا مطلقًا بل (إن عريا من نون توكيد مباشر)، فإن لم يعر منه بنى لمعارضه شبهه للاسم بما يقتضى البناء وهو النون المؤكّده التى هى من خصائص الأفعال، و بناؤه على الفتح لتركيبه معه كتركيب خمسه عشر نحو : واللّه لأضربنّ .

و خرج بالمباشر غيره كأن حال بينه و بين الفعل ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبه، فإنّه حينئذ يكون معربًا تقديرًا ؛ و إن عرى (من نون أناث) فإن لم يعر منها بنى لما تقدّم، و بناؤه على السكون حملاً على الماضى المتّصل بها، لأنّها يستويان فى أصاله السكون و عروض الحركه فيهما كما قال فى شرح الكافيه (كيرعن من فتن) .

و كلّ حرف مستحقّ للبنا و الأصل فى المبنىّ أن يسكّنا

(وكلّ حرف مستحقّ للبناء) وجوبًا لعدم احتياجه إلى الإعراب، إذ المعانى المفتقره إليه لا تعتوره، و نحو : و ليت يقولها المحزون ؛ على تجرّدها من معنى الحرفيه، وجذبها إلى معنى الإسميه بدليل عدم وفائها لمقتضاها .

(والأصل فى المبنىّ) اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا (أن يسكّنا) لخفّه السكون وثقل المبنىّ .

و منه ذو فتح و ذو كسر و ضمّ كأين أمس حيث والساكن كم

(ومنه) أى و من المبنىّ (ذو فتح و) منه (ذو كسر و) منه ذو (ضمّ) و ذلك لسبب؛ فذو الفتح (كأين) و ضرب وواو العطف، فالأوّل حرّك لالتقاء الساكنين، وكانت فتحه للخفّه، والثانى لمشابهته المضارع فى وقوعه صفه وصله و حالاً وخبرًا، تقول : رجل ركب جاءنى، هذا الذى ركب، مررت بزيد وقد ركب، زيد ركب كما تقول : رجل يركب إلى آخره، و كانت فتحه لما تقدّم، والثالث لضروره الابتداء بالساكن، إذ لا يبتدأ بساكن إمّا تعذّرًا مطلقًا كما قال الجمهور، أو تعسّرًا فى غير الألف كما اختاره السيد الجرجانى و شيخنا العلاّمه الكافيجىّ، وكانت فتحه لاستثقال الضمه والكسره على الواو .

وذو الكسر نحو : (أمس) و جير، و إنّما كسرا على أصل التقاء الساكنين، وذو الضمّ نحو: (حيث)، و إنّما ضمّ تشبيهًا لها بقبل و بعد، وقد تفتح للخفّه، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال: حوث مثلّث الثاء أيضًا ؛ (و) مثال (الساكن كم) واضرب وأجل .

و قد علم ممّا مثّلت به أنّ البناء على الفتح والسكون يكون فى الثلاثه، وعلى

الكسر و الضمّ لا يكون فى الفعل ؛ نعم مثّل شارح الهادى للفعل المبنىّ على الكسر بنحو: ش، والمبنىّ على الضم بنحو: ردّ، و فيه نظر .

هذا، واعلم أنّ الإعراب كما قال فى التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركه أو حرف أو سكون أو حذف، و أنواعه أربعه : رفع و نصب و جرّ و جزم، فمنها ما هو مشترك بين الاسم و الفعل، و منها ما هو مختصّ بأحدهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم و فعل نحو لن أهابا

(والرفع و النصب اجعلن إعرابًا لاسم) نحو: إنّ زيدًا قائم (وفعل) مضارع (نحو) يقوم و(لن أهابا).

والاسم قد خصّص بالجرّ كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما

(والاسم قد خصّص بالجر) فى هذه العباره قلب أى: والجرّ قد خصّص بالاسم، فلا يكون إعرابًا للفعل لامتناع دخول عامله عليه، وهذا تبيين لأىّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم، فلايكون مع ذكره فى أول الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكرارًا (كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما) فلايجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه.

فارفع بضمّ وانصبن فتحًا و جرّ كسرًا كذكر اللّه عبده يسرّ

(فارفع بضمّ وانصبن فتحًا) أى: بفتح (وجرّ كسرًا) أى: بكسر (كذكر اللّه عبده يسرّ) مثال لما ذكر .

واجزم بتسكين و غير ما ذكر ينوب نحو: جا أخو بنى نمر

(واجزم بتسكين) نحو: لم يضرب، (و غير ما ذكر ينوب) عنه (نحو: جاء أخو بنى نمر) .

باب المعرب والمبنىّ

اشاره

[باب المعرب والمبنىّ] (۱)

قوله : هذا باب المعرب و المبنىّ .

و هو بحذف المضاف، أى : باب شرح المعرب والمبنىّ ؛ أو باب فى بيان المعرب والمبنىّ . والألف واللام فى المعرب والمبنىّ للموصول، أى : الّذى أعرب والّذى بنى . و يجوز أن يكون المعرب و المبنىّ من باب غلبه الإسميّه على الوصفيّه، وحينئذ تكون الألف واللام فيهما للعهد، أى : المعرب المعهود فى ألسنه النحاه، وكذا الكلام فى المبنىّ .

قوله : جار على الأصل .

لأنّ الأصل فى الاسم أن يكون معربًا لتعاقب المعانى المختلفه عليه، إذ اللفظ الواحد كلفظ زيد مثلاً قد يكون فاعلاً و قد يكون مفعولاً و غيرهما، وتشخيص هذه المعانى للمبتدى موقوف على ظهور الإعراب فى الآخر .

الفرق بين المعرب والمبنىّ

[الفرق بين المعرب والمبنىّ] (۲)

قوله : جار على خلاف الأصل .

قد عرفت وجهه، اعلم : انّ الفرق بين المعرب والمبنىّ من وجوه :

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

الأوّل : انّ آخر المعرب يختلف باختلاف العامل، بخلاف المبنيّ، فانّ آخره لم يختلف أبدًا وإن كان العامل مقتضيًا لذلك .

والثانى هو : انّ الإعراب والسكون فى آخر المعرب بمقتضى العامل، نحو : ضرب زيدٌ، ولم يضربْ، بخلاف آخر المبنيّ فانّ حركاته ليست من العامل وكذا سكونه .

والثالث هو : انّ الحركه و السكون فى آخر المعرب يدلّ على المعنى، بخلاف الحركه والسكون فى آخر المبنيّ .

قوله : كأىّ فى الإستفهام و الشرط .

أمّا الأوّل : فكقوله تعالى : « فَبِأَىِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ » (۱)، حيث أعرب بمقتضى العامل ؛ وأمّا الثانى : فكقوله تعالى : « أيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى » (۲)، و : « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَىَّ »(۳).

ثمّ اعلم : انّ فى تقييده « أىّ » بقوله : « فى الإستفهام والشرط » نظرًا، لأنّ الموصوله أيضًا كذلك، لأنّها أيضًا أشبهت الحرف فى المعنى، لكن عارضها لزومها للإضافه، فلا فرق بينها وبين أىّ الإستفهاميّه والشرطيّه .

و يمكن أن يجاب بانّه سيجىء فى مبحث الموصولات انّ لأىّ الموصوله أربع صور، وفى ثلاث منها معربه وفى واحده منها مبنيّه، ولهذا احترز عنها، فتأمّل .

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد

[يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد] (۴)

قوله: ويكفى فى بناء الاسم، إلى قوله: فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهين .

هذا الكلام تمهيد و توطئه لبيان السرّ فى كفايه شبه الاسم بالحرف من وجه

۱- ۱. الأعراف : ۱۸۵ .

۲- ۲. الإسراء : ۱۱۰ .

۳- ۳. القصص : ۲۸ .

۴- ۴. العنوان منّا .

واحد فی بنائه، وعدم کفایه شبهه بالفعل من وجه واحد فی عدم إنصرافه .

توضیحه هو : انّه إذا کان الاسم مشابهًا للحرف بإحدی الشبه الآتیه، حکم ببنائه، وأمّا فی الحکم بعدم إنصرافه، فلا یکفی فیه شباهه واحده بالفعل، بل لابدّ من شباهته به من وجهین . بیانه هو : انّهم حکموا بعدم إنصراف الاسم ـ أی بعدم دخول الکسر والتنوین ـ فیما إذا اجتمع فیه علّتان من العلل التسع المشهوره، لکونه حینئذ ـ أی حین إجتماع العلّتین فیه ـ یکون مشابهًا للفعل من وجهین، والفعل لا یدخل فیه کسر ولا تنوین، و کذا ما یشابهه (۱).

و انّما قلنا : انّ الاسم عند إجتماع العلّتین فیه یکون مشابهًا للفعل من وجهین، لأنّ کلّ علّه من العلل المانعه للصرف فرع لشیء آخر کالتعریف والتأنیث مثلاً، فانّ الأوّل فرع للتنکیر و الثانی فرع للتذکیر، فإذا اجتمعا فی الاسم حصل فیه فرعیّتان کزینب مثلاً، فیشبه الفعل من حیث حصول الفرعین (۲) فی کلّ فعل، أحدهما: کونه مشتقًّا من الاسم، و معلوم انّ المشتقّ فرع المشتقّ منه، والثانی: إفتقاره إلی الفاعل، و معلوم انّ المفتقر فرع المفتقر إلیه . فکلّ اسم فیه علّتان من تلک العلل یشبه الفعل من وجهین، إذ بالنسبه إلی کلّ فرع شباهه، فبالنسبه إلیهما شباهتان، فمنع من دخول الکسر والتنوین فیه کالفعل لکونهما من خواصّ الاسم کما تقدّم .

إن قلت : إذا شابه الاسم الغیر المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أیضًا، فلِمَ کان إعطاء الاسم حکم الفعل أولی من العکس ؟

قلنا : لأنّ الاسم تطفل علی الفعل فیما هو من خواصّه، و لیس ذلک لمطلق

۱- ۱. فی « ب » : یشبهه .

۲- ۲. فی « ک ۱ » : الفرعیتین ؛ وهو غلط .

المناسبه بينهما (۱).

معنی کلمه : « لا بُدَّ » وترکیبها

[معنی کلمه : « لا بُدَّ » وترکیبها] (۲)

و قوله : لابدَّ من شبهه .

أی لابـدّ له من شبهه ؛ و نظائر هـذه العباره متکرّره فی الکتب والألسنه، فلا بأس بکشف الحجاب عن ترکیبها و معناها، فأقول : کلمـه « لاـ » لنفی الجنس، و « بُـدَّ » مبنیّ علی الفتـح اسم للاـ و خبرهـا الجـارّ والمجرور المحـذوف المتعلّق بمحـذوف وجـوبًا کقولک : لا بأس، أی لا إفتراق حاصل للاسم، أی للحکم بعدم إنصـرافه من شبهه بالفعل من وجهین ؛ و حینئذ « بدّ » من قولهم : بدّ یبدّ بدًّا، أی: فرّقه، والتبدید: التفرقه، و تبدّد أی : تفرّق (۳).

ویجوز أن یکون : «لابدّ» بمعنی: لاعوض، إذ البُدّ یجیء بمعنی العوض أیضًا کما صرّح به فیالصّحاح وغیره (۴)، وحینئذ یکون المعنی: لاعوض حاصل إلی آخره.

ویجوز علی قول البغـدادیّین أن یکون الظرف ـ أی : « له » فی : « لاـ بـدّ له » ـ متعلّقًـا بالمنفی أعنی : « بـدّ »، لانّهم أجازوا : لا طالعَ جبلًا، بترک التنوین فی طالعًا، إجراء له مجری المضاف کما أجری مجراه فی الإعراب، و خرجوا علی ذلک قوله صـلی الله علیه و آله (۵): «لامانع لما أعطیت ولامعطی لما منعت» (۶)، لکن الأولی ما قدّمناه.

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۰۴ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. الصـحاح (بدد) : ۲ / ۴۴۴ ؛ والقاموس المحیط : ۱ / ۲۷۶ ؛ والمصباح المنیر : ۱ / ۳۸ ، قال فیه : وبَدَدْتُ الشـیء بَدًّا من باب قَتَلَ : فَرَّقْتُه .

۴- ۴. الصحاح : ۲ / ۴۴۵ ؛ ولسـان العرب : ۳ / ۸۲ . وقـال فی « القاموس المحیط : ۱ / ۲۷۶ » : والبُـدُّ ... بالضمّ: البَعوضُ . لکن قال الزبیدی فی شـرحه علی القاموس : هکذا فی نسـختنا، وهو خطأ، والصواب : العوض، کما فی اللسان والصـحاح وغیرهما من الأمّهات (تاج العروس : ۴ / ۳۴۴).

۵- ۵. روی الشـیخ الطوسـی قـدس سـره فی أمالیه عن أبی برده الأسـلمی، عن أبیه قال : کان رسول اللّه صـلی الله علیه و آله إذا صلّی الصـبح رفع صوته حتّی یسـمع أصحابه یقول : ... اللهمّ انّی أعوذ بک منک، لا مانع لما أعطیت، و لا معطی لما منعت، ولا ینفع ذا الجد منک الجد (الأمالی : ص ۱۵۸ ح ۲۶۵). و روی فیه أیضًا عن أبی عبداللّه علیه السلام قال: بینا رسول اللّه صلی الله علیه و آله یمشـی ذات یـوم مع أصـحابه إذ قـال لهم : علی رسـلکم حتّی أثنی علی ربّی ؛ ثمّ قـال : اللهمّ لاـ مـانع، إلی آخره (الأمالی : ص ۲۱۴ ح ۳۷۱) ؛ وانظر أیضًا تهـذیب الأحکام : ۳ / ۸۷ ح ۱۷، والمصباح للکفعمی: ص ۱۲۰، وبحار الأنوار : ۹۲ / ۴۱۳ . و أخرج مسـلم فی « صحیحه : ۲ / ۴۷ » باسـناده عن أبی سـعید الخدری قال : کان رسول اللّه صلی الله علیه و آله إذا رفع

رأسه من الركوع قال : اللهمّ ربّنا لك الحمد مل ء السماوات ومل ء الأرض ومل ء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد وكلنا لك عبد، اللهمّ لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا المجد منك الجد . وانظر أيضًا : صحيح البخارى : ١ / ٢٠٥ و ٦ / ١٥١، و مسند احمد : ٣ / ٤٢٤، وسنن ابن ماجه : ١ / ٢٨٥، و سنن النسائى : ٢ / ١٩٩ .

٦- ٦. مغنى اللبيب : ٢ / ٣٩٤ و ٥٤٢ ؛ و حاشيه الدسوقى على الشرح الكبير : ٣ / ١٤٩ ؛ وتفسير الآلوسى : ١٣ / ٥١ .

علّه بناء الاسم لشبه واحد

[علّه بناء الاسم لشبه واحد] (۱)

قوله: وعلّله ابن الحاجب (۲)، إلى قوله: إلاّ انّه ليس فيالبعد عن الاسم كالحرف.

توضيحه هو : انّ ابن الحاجب علّل (۳) لكفايه بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، وافتقار منع الصرف فى الاسم إلى شباهته بالفعل من وجهين، بأنّ (۴) الشبه الواحد فى الاسم بالحرف يبعّد الاسم عن الإسميّه ويقرّبه بالحرف الّذى ليس بينه وبين الاسم مناسبه إلاّ فى دخولهما تحت جنس واحد وكونهما نوعين له وهو كلمه، إذ قد عرفت انّ كلّ واحد من الاسم والحرف نوع للكلمه وكذا الفعل، فيصير الاسم بسبب الشبه الواحد مبنيًّا .

هذا كلّه علّه لكفايه شبه واحد بالحرف فى بناء الاسم، و أمّا علّه افتقار منع

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. هو العلاّمه جمال الدين أبوعمرو بن الحاجب الكردى الدوينى الأصل الأسنائى المولد المقرىء النحوى المالكى. ولد بعد سنه سبعين ـ أو إحدى و سبعين ـ و خمسمائه بإسنا من الصعيد و كان أبوه حاجبًا للأمير عزّالدين الصلاحى، كان من أذكياء العالم . صنّف فى النحو الكافيه و شرحها و نظمها، و فى التصريف الشافيه وشرحها، و له الأمالى فى النحو، و غير ذلك (بغيه الوعاه : ۲ / ۱۳۴).

۳- ۳. علّله فى أماليه : ۲ / ۸۴۱ ، إملاء ۱۶۵ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص » : متعلّق بعلّل .

الصرف فی الاسم إلی شباهته بالفعل من وجهین، فهی ما أشار إلیه بقوله : « وشبه الاسم بالفعل و إن کان نوعًا آخر »، أی : و إن کان الفعل نوعًا آخر بالنسبه إلی الاسم کالحرف، فیکون بعیدًا عن الاسم أیضًا، إلّا انّه _ أی الفعل _ لیس فی البعد عن الاسم کالحرف أی کبعد الحرف عن الاسم، و ذلک لتحقّق المناسبه والمشابهه بین الاسم والفعل فی کثیر من الأمور، أحدها هو : انّ الاسم کما یدلّ علی معنی فی نفسه فکذلک الفعل، والثانی : کما انّ الاسم یقع مسندًا فکذلک الفعل، والثالث هو : انّه کما یکون معربًا فکذلک بعض أقسام الفعل کالمضارع .

إذا عرفت ذلک نقول : انّ الفعل وإن کان نوعًا آخر بالنسبه إلی الاسم، إلّا انّ مع تحقّق هذه المناسبه بینهما لا تؤثّر الشباهه الواحده للاسم بالفعل فی المنع عن دخول خواصّ الاسم علی ذلک الاسم أی الّذی فیه شباهه واحده، لأنّ مع تحقّق تلک المناسبه بینهما کان الشباهه الواحده لا تظهر ولهذا أحتیج فی الحکم بمنع صرف الاسم إلی شباهته بالفعل من وجهین .

قوله : إلّا فی الجنس الأعمّ، و هو کونه کلمه .

إعلم : انّ الإمام الرازی صرّح (۱) بانّ الکلمه لا یصحّ أن یکون جنسًا لهذه الأنواع الثلاثه، لأنّها لو کانت جنسًا لکان امتیاز کلّ واحد من هذه الثلاثه بفصل وجودیّ، مع انّ الحرف ممتاز عن الاسم والفعل بقید عدمیّ، و هو کون مفهومه غیر مستقلّ بالمفهومیّه، والاسم أیضًا ممتاز عن الفعل بقید عدمیّ، و هو کونه غیر دالّ علی الزمان المعیّن (۲).

۱- ۱. صرّح بذلک فی تفسیره : ۱ / ۳۸ .

۲- ۲. و أجاب عنه المیرزا أبوطالب الاصفهانی قدس سره فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۳۶ » بقوله : هذا الإستدلال علیل، لأنّه إن أراد بالإمتیاز الإمتیاز فی جمیع التعاریف فالملازمه ممنوعه، ضروره جواز تعریف الإنسان بحیوان لیس بناطق، مع انّ المفروض أنّ الحیوان جنس الإنسان . و إن أراد به الإمتیاز فی بعض التعاریف فبطلان اللازم ممنوع لجواز أن نعرف الاسم بکلمه أنبأت عن المسمّی أوّلاً، والفعل بکلمه أنبأت عن حرکته أوّلاً، و الحرف بکلمه أنبأت عنهما ثانیًا، کما یفهم من ما مرّ من کلام الإمام علیه السلام . ثمّ نقول : انّها جنس ألبتّه للقطع بأنّها هی تمام المشترک الذاتی بین الثلاثه، وذلک ممّا لاریب فیه .

اللهمّ إلّا إذا عنى بالجنس مجرّد قدر المشترک بين هذه الثلاثه .

قوله : و فهم من حصر المصنّف، إلى آخره .

قوله : « علّه البناء » مفعول لقوله : « حصر المصنّف »، و « فى شبه (۱) الحرف » متعلّق به، و قوله : « عدم إعتبار » نائب عن الفاعل لقوله : « فهم »، و الضمير فى « غيره » يعود إلى شبه الحرف، و فى قوله : « سبقه » و « لا سلف له » إلى المصنّف، والمشار إليه بقوله: « إلى ذلک » و « فى ذلک » هو حصر علّه البناء فى شبه الحرف.

المبنىّ على قسمين

[المبنىّ على قسمين] (۲)

توضيح المقام هو : انّ كثيرًا من النحويّين حكموا انّ الاسم انّما يبنى إذا شابه فعلًا ماضيًا أو أمرًا أو حرفًا، و زاد جماعه منهم فى علّه بناء الاسم عدم وقوعه مركّبًا، و على هذا يكون المبنىّ على قسمين :

أنواع الشبه

اشاره

أحدهما هو : انّ بنائه لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجبه، وذلک المانع مشابهته للحرف، أو الماضى، أو الأمر بناء على انّه من مبنىّ الأصل .

والثانى هو : انّ بنائه لفقدان موجب الإعراب الّذى هو التركيب والمعانى المتعاقبه على اسم واحد كالفاعليّه والمفعوليّه والإضافه كالأسماء المعدوده

۱- ۱. فى المصدر : شبهه .

۲- ۲. العنوان منّا .

تعديدًا كأسماء العدد نحو : أحد، اثنان، ثلاثه، و أسماء حروف التهجّى نحو : ألف، با، تا، ثا ؛ و نحو : زيد، بكر، عمرو ؛ فانّ جميع ما ذكر مبنىّ عند المحقّقين، لأنّ الاسم انّما يكون معربًا عند تعاقب المعانى المذكوره، و هى انّما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل، و هنا قد فقد .

والظاهر من المصنّف هو إنحصار علّه بناء الاسم فى شباهته بالحرف فقط، حيث قال : « لشبه من الحروف مدنى »، و غرض الشارح هنا التنبيه على مفاد قول المصنّف، والردّ على من توهّم انّه لم يتقدّم المصنّف أحد إلى حصر علّه البناء فى شبه الحرف و عدم اعتبار غيره، حيث أشار إلى الأوّل بقوله : « و فهم من حصر المصنّف » إلى آخره، و إلى الثانى بقوله : « و سبقه إلى ذلك أبو الفتح (۱) وغيره » إلى آخره .

۱. الشبه الوضعىّ

[۱. الشبه الوضعىّ] (۲)

قوله : و هما التاء و نا .

انّما أتى الأوّل منهما معرّفًا باللام دون الثانى تنبيهًا على انّ الأوّل لا يمكن التنطّق به وحده دون الثانى .

۱- ۱. هو عثمان بن جنّى _ معرّب كنّى _ الموصلى، أبو الفتح، من أئمّه الأدب والنحو، و له شعر، ولد بالموصل، وتوفّى ببغداد سنه اثنتين و تسعين و ثلاثمائه، و كان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدى الموصلى . وكان من شيوخ الشريف الرضى ؛ و كان المتنبى يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، وهو أعرف بشعرى . من تصانيفه : رساله فى من نسب إلى أمه من الشعراء، و شرح ديوان المتنبى، والمبهج فى اشتقاق أسماء رجال الحماسه، والمحتسب فى شواذ القراءات، وسرّ الصناعه، والخصائص ثلاثه أجزاء فى اللغه، وغير ذلك و هو كثير ؛ الأعلام : ۴ / ۲۰۳ . وينظر بغيه الوعاه: ۲ / ۱۳۲؛ تاريخ الاسلام للذهبى: ۲۷ / ۲۷۰ ؛ الكنى والألقاب : ۱ / ۲۴۱ ؛ معجم الأدباء : ۱۲ / ۸۱ _ ۱۱۵ .

۲- ۲. العنوان منّا .

قوله : فيما هو الأصل أن يوضع [الحرف] (۱) عليه .

أى لشبه تاء فى جئت بالحرف لكونه موضوعًا على حرف واحد، وكذا : نا لكونه موضوعًا على حرفين، كلّ واحد من الوضع على حرف واحد و على حرفين الأصل أن يكون الحرف عليه .

هذا إذا كان « هو » فى كلامه عائدًا إلى الموصول، ويحتمل أن يعود إلى الحرف فى قوله : « لشبههما الحرف »، أى : لشبههما الحرف فى الوضع على حرف أو حرفين الّذى يكون الحرف أصلاً أن يوضع عليه .

ثمّ انّ هذا لايقتضى بناء جميع المضمرات، إذ من جملتها : أنت و أنتما ونحن ونحوها، و ليس شىء منها وضعه على حرف أو حرفين كما ترى ؛ لكن يمكن أن يقال : انّهم أجروا هذه الضمائر الّتى وضعها على أكثر من حرفين مجرى ما كان وضعه عليهما أو على حرف، طردًا للباب .

و يمكن أن يقال فى جميع الضمائر : انّ بنائها لعدم موجب الإعراب فيها، لانّك قد عرفت ممّا ذكرنا انّ إعراب الاسم لتوارد المعانى المختلفه على لفظ واحد، وهو غير متحقّق فى الضمائر لإختلاف صيغها، إذ لكلّ من المرفوع والمنصوب والمجرور ضمير خاصّ .

أو يقال : انّ بنائها طرًّا لأجل شباهتها بالحرف شباهه إفتقاريّا، لأنّ الحرف كما يحتاج إلى لفظ يفهم به معناها، فكذلك الضمائر لإحتياج المخاطب والمتكلّم إلى الحضور، والغائب إلى تقدّم الذكر .

۱- ۱. ما بين المعقوفين من المصدر .

قوله : و نحو : يد و دم أصله ثلاثه .

هـذا جواب عن سؤال مقـدّر تقـديره هو : انّك قد حكمت انّ الاسم إذا كان على حرفين يكون مبنيًّا، و هو يقتضـى بناء يد و دم مع انّهما معربان .

و تقرير الجواب هو : انّهما وإن كانا على حرفين ظاهرًا، إلّا انّهما من الأسـماء المحـذوفه الاعجاز، إذ أصل يد : يدى (۱)، و دم : دمو ـ على ما صـرّح به الجوهرى من انّ لامه : واو (۲)، و غيره (۳) ـ فيكون وضـعهما على ثلاثه، حذفت الياء والواو فصار : يد و دم، الأوّل يائىّ والثانى واوىّ، و لهذا أتى بالمثالين .

والمراد من نحو : يد و دم، كلّ اسم يكون باقيًا على حرفين بعد حذف اللام، كأب و أخ و مثلهما .

۲. الشبه المعنوىّ

اشاره

[۲. الشبه المعنوىّ] (۴)

قوله : بأن يكون [الاسم] (۵) متضمّنًا معنى من معانى الحروف .

لمّا كان هنا مظنّه سؤال، و هو انّه كيف يجوز أن يكون الاسم شبيهًا بالحرف فى

۱- ۱. المصباح المنير : ۲ / ۶۸۰ ؛ قال فيه : اليَدُ مؤنّثه ...، و لامها محـذوفه، و هى ياء، والأصل : يَدْىٌ، قيل : بفتح الدال، و قيل : بسكونها .

۲- ۲. الصحاح : ۶ / ۲۳۴۰ ؛ و فيه : الدم أصـله : دمو بالتحريك، وإنّما قالوا : دمى يدمى لحال الكسره الّتى قبل الياء، كما قالوا : رضـى يرضـى، و هو من الرضوان ... وبعض العرب يقول فى تثنيته : دموان . وقال سيبويه : الدم أصله : دمى على فعل بالتسكين، لانّه يجمع على دماء ودمى، مثل ظبى وظباء ظبى، و دلو ودلاء ودلى .

۳- ۳. قـال الفيّومى فى « المصـباح المنير ۱ / ۲۰۰ » : و يقـال أصل الـدَّم : دَمْىٌ بسـكون الميم، لكن حـذفت اللام وجعلت الميم حرف إعراب، وقيل : الأصل بفتـح الميم ويثنّى بالياء فيقال : دَمَيَان، و قيل : أصـله واو ولهـذا يقال : دَمَوان، و قـد يثنّى على لفظ الواحد فيقال : دَمَان .

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من المصدر .

المعنى، إذ جوازه يوهم إتّحاد معنى الاسم والحرف فيلزم ترادفهما، و هو فاسد لأنّ الاسم هو ما دلّ على معنى فى نفسه، و الحرف كلمه لم تدلّ على معنى فى نفسها، أحدهما نقيض الآخر ؛ فأشار (۱) الشارح إلى دفع هذا السؤال بقوله : « بأن يكون متضمّنًا معنى من معانى الحروف »، يعنى انّ المراد من شباهه الاسم بالحرف فى المعنى هو أن يكون ذلك الاسم متضمّنًا للمعنى الّذى يؤدّى بالحروف، لا أن يكون متّحدًا معه فى المعنى حتّى يلزم الترادف .

قوله : لتضمّنها معنى إن الشرطيّه و (۲) همزه الإستفهام .

إعلم : انّ « متى » إمّا اسم شرط أو اسم إستفهام، أمّا الأوّل كقولك : متى تقعد أقعد، فانّه مبنىّ لتضمّنه معنى إن الشرطيّه، و هو تعليق الجزاء على الشرط .

وأمّا الثانى كقولك : متى نصر اللّه ؟ فانّه مبنىّ أيضًا لتضمّنه معنى همزه الإستفهام، وهو طلب الفهم فى طلب التصوّر .

الإشاره معنى حرفىّ

[الإشاره معنى حرفىّ] (۳)

قوله: لتضمّنها معنى الإشاره الّذى كان من حقّه أن يوضع له حرف .

لكنّه لم يوضع، و ذلك لما قال بعض المحقّقين من انّ عادتهم جاريه غالبًا فى كلّ معنى يدخل الكلام أو الكلم (۴) أن يوضع له حرف يدلّ عليه كالإستفهام فى: أضرب زيد، و : هل ضارب زيد، والنفى فى : ما ضرب عمرو، والتمنّى والترجّى والإبتداء والإنتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها : ليت و لعلّ و من و إلى وها

۱- ۱. جواب لقوله رحمه الله : لمّا .

۲- ۲. فى المصدر : أو .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. فى المصدر : الكلمه .

وكاف الجرّ ؛ أو يوضع له ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الإستقلال، كالإعراب الدالّ على المعانى المختلفه، و كتغيير الصيغه فى الجمع والمنسوب، وفى الكلمات المشتقّه من أصل كضرب و يضرب و ضارب و مضروب من الضرب، وكذا المعنى العارض فى المضاف، انّما هو بسبب حرف الجرّ المقدّر بعده (۱).

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ معنى الإشاره فى أسماء الإشاره و لم يوضع لهذا المعنى حرف، فكان حقّه أن يوضع له حرف أيضًا . والإضافه فى قوله : « معنى الإشاره » بيانيّ، أى المعنى الّذى هو الإشاره .

قوله : كالخطاب .

أى كمعنى الخطاب الّذى وضع له الكاف المسمّاه بكاف الخطاب، و سيجىء فى مبحث أسماء الإشاره وجه تسميتها بكاف الخطاب إن شاء اللّه تعالى .

قوله : و انّما أعرب ذان و تان، إلى قوله : من خصائص الأسماء .

هذا (۲) جواب عن سؤال مقدّر تقديره هو : انّ مقتضى ما ذكر لزوم بناء ذان وتان لتضمّنهما معنى الإشاره الّذى كان من حقّه أن يوضع له حرف، مع انّهما معربان لإختلافهما حالتى الرفع و النصب و الجرّ .

و أجاب عن ذلك : بانّ مقتضى ما ذكر وإن كان بنائهما، لكن عارض مقتضى البناء مقتضى الإعراب، وهو ما أشار إليه بقوله : « و هو التثنيه الّتى هى من خصائص الأسماء»، فإذا تعارض المقتضيان تساقطا، فبقى الاسم على أصله من الإعراب .

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۷۱ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : مخفى نماند كه از ابتداء اين صفحه از روى نسخه اصل نوشته شد ۲۰ شهر جمادى الأوّل من شهور سنه ۱۲۳۶ ه .

هـذا مـا أراده الشـارح، لكن فى إطلاـق التثنيه على مثـلِ : ذان و تـان، نظرٌ ؛ لأـنّ مِن شـرطِ التثنيه قبول التنكير، و أسـماء الإشاره ملازمه للتعريف كما صرّح به ابن هشام فى بعض كتبه (۱).

و يمكن الجواب عن ذلـك : إمّا بحـذف المضاف فى العباره، أى : و هو صوره التثنيه الّتى هى من خصائص الأسـماء ؛ أو بعـدم تسليم كون قبول التنكير شرطًا فى التثنيه .

هـذا، و قد ذهب ابن الحاجب إلى انّ أسـماء الإشاره كلّها مبنيّه و إن كان مثنّى، وأجاب عن أصل الإيراد بعدم تسـليم الإختلاف فى آخر المثنّى، فقـال : انّ « ذان » صـيغه موضوعه للمرفوع و « ذين » للمنصوب فلا إختلاف، لأنّ الإختلاف انّما يكون إذا جعل صيغه المرفوع فى حـاله النصب مثلاً ـ ذين، و ليس كـذلك، بل عنـده كلّ من صـيغتى الرفع والنصب موضوع على هيئتهما (۲) ؛ وكذا أجاب فى اللّذان واللّتان أيضًا (۳).

بيان الشبهه فى انّه كيف يكون التثنيه والجمع معربين مع الجواب عنها

ثمّ انّ فى المقـام شـبهه، و هى انّه كيف يحكم بكون التثنيه والجمع وما أشـبههما معربًا مع انّ المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامـل، و آخر التثنيه والجمع ومـا أشـبههما غير مختلـف أبـدًا، لأـنّ آخر التثنيه والملحـق بهـا نـون مكسـوره وآخر الجمع نون مفتوحه، و إبقائها على حالها مسلّم ولو فى حاله الرفع والنصب فى التثنيه وما

۱- ۱. شرح شذور الذهب : ۱ / ۱۸۲ .

۲- ۲. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ص ۲۷۵ .

۳- ۳. المصدر السابق : ص ۲۷۶ .

أشبهها، و حاله الرفع والكسر فى الجمع و ما أشبهه، فكيف تكون معربه ؟!

والجواب هو : انّ النون فيما ذكر كالتنوين الملحق بآخر الاسم، فكأنّما انّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف والكلمه، فكذا النون فى التثنيه والجمع والملحق بهما .

٣. الشبه الإستعمالى

اشاره

[٣. الشبه الإستعمالى]

قوله: وكالشبه الإستعمالى بأن يلزم طريقه من طرائق الحروف.

المقصود من هذا الكلام دفع الإعتراض المتوهّم وروده على المصنّف فى هذا المقام، تقريره هو : انّه قد ظهر من المصنّف سابقًا حصر علّه البناء فى شبه الحرف مع انّه عدّ هنا من الشباهه المقتضيه لبناء الاسم نيابته عن الفعل، و كيف يجمع هذا مع سابقه .

و أشار إلى جوابه بإدخال هذا أيضًا فى الشباهه بالحرف فقال : « وكالشبه الإستعمالى »، ثمّ جعل له ضابطه منطبقه على جزئيّاته فقال : « بأن يلزم طريقه من طرائق الحروف » ؛ و الضمير فى : « يلزم » يعود إلى الاسم .

قوله : فى العمل .

قيد النيابه بذلك للتنبيه على انّ وجه الشباهه بين الاسم النائب عن الفعل وبين الحرف المقتضيه لبناء الاسم، انّما هو نيابته عن الفعل فى العمل، لا فى المعنى ولا فى غيرهما .

ثمّ انّ مطلق النيابه عن الفعل فى العمل لمّا كان غير مجزى أيضًا، لأنّ المصدر أيضًا قد ينوب عن الفعل فى العمل كما سيجىء فى مبحث المفعول المطلق، مع انّه

غير مبنىّ، أشار (۱) إلى الإحتراز عنه بقوله : « بلا تأثّر » ؛ يعنى : انّ الاسم النائب عن الفعل فى العمل انّما يكون مبنيًّا إذا لم يقع معمولاً أبدًا، لشباهته بالحرف حينئذ فى الإستعمال كليت و لعلّ مثلاً، فانّ الأوّل نائب عن : أتمنّى، والثانى نائب عن: أترجّى، و كلاهما عاملان غير معمولين أبدًا، فخرج المصدر فى قولك : ضربًا زيدًا، لوقوعه معمولاً أيضًا، لأنّ ضربًا فى المثال منصوب بما ناب عنه وهو : أضرب . وكذا الصفه النائبه عن الفعل، كقولك : أقائم الزيدان، فانّه و إن كان نائبًا عن « يقوم » فى العمل، لكنّه معمول أيضًا لكونه مرفوعًا بالإبتداء، إذ العامل أعمّ من أن يكون لفظيًّا أو معنويًّا .

ذكر الاختلاف فى انّ أسماء الأفعال معموله أم لا

قوله : فانّها عامله غير معموله على الأرجح .

أشار بذلك إلى انّ ما ذكره من كون أسماء الأفعال غير معموله، ليس إجماعًا، لوقوع الخلاف فيه، فلا بأس بالإشاره إليه .

أقول : وقع الخلاف بينهم فى انّ أسماء الأفعال هل هى أسماء لألفاظ الأفعال كما عن جمهور البصريّين (۲) ؛ أو لمعانيها من الأحداث و الأزمنه كما عن صاحب البسيط (۳) و ظاهر سيبويه و جماعه (۴) ؛ أو أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال كما

۱- ۱. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۲- ۲. و هو خلاف الظاهر والتحقيق كما حقّق المحقّق الرضى فى كتابه : شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۸۳ .

۳- ۳. انظر البسيط : ۲ / ۱۳۰ _ ۱۳۴ ؛ و مؤلّفه هو السيّد ركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلوى الحسينى الأسترآبادى، المتوفّى سنه ۷۱۵ ه، عالم مشارك فى النحو والتصريف والفقه والمنطق والطب والكلام، اشتغل على النصير الطوسى، و حصل منه علومًا كثيره، و صار معيدًا فى درس أصحابه، وقدم الموصل و ولى تدريس المدرسه النوريّه، و توفّى بالموصل . من تصانيفه : شرح مقدّمه ابن الحاجب المسمّاه بالكافيه وشرحها ثلاثه شروح كبير و متوسط و صغير، و شرح المطالع فى المنطق، و شرح الحماسه، وكتاب مرآه الشفاء فى الطبّ (معجم المؤلّفين : ۳ / ۲۸۳ ؛ الأعلام : ۲ / ۲۱۵).

۴- ۴. أنظر حاشيه الصبان على الاشمونى : ۳ / ۱۹۶ ؛ الفوائد الضيائيه : ۳۲۳ ؛ أمالى ابن الحاجب : ۱ / ۳۶۱ و ۳۶۵ _ ۳۶۷ ؛ شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۸۳ ؛ حاشيه الشريف الجرجانى على الكشّاف : ۷۴ .

عن جماعه من البصریّین (۱) ؛ أو هی أفعال کما عن الکوفیّین (۲).

و علی القول الثانی قیل : موضعها رفع علی الإبتداء، و أغنی مرفوعها عن الخبر (۳) ؛ و علی القول الثالث : انّ موضعها نصب بأفعال المصادر النائبه عنها لوقوعها موقع ما هو فی موضع النصب، کما ذهب إلیه المازنی (۴) . و لمّا لم یکن کِلَا القولین مرضیًّا عند الشارح، حکم بأنّها غیر معموله علی الأرجح، فلاموضع

۱- ۱. هذا المذهب ینسب إلی المازنی والزجاج، إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ۱ / ۱۵۸ ؛ و شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۸۶ ؛ و شرح التصریح : ۲ / ۱۹۵ .

۲ - ۲. فیه نظرٌ، لأنّها لاتتصرّف تصرّف الأفعال، وتختلف صیغتها صیغ الأفعال ویدخل التنوین علی بعضها ؛ أنظر: مکرّرات المدرّس : ۳ / ۲۴۱ .

۳- ۳. یعنی استغنت بالضمیر المستکن فیها عن الخبر کما استغنی نحو : « قائم » فی : أقائم الزیدان ؟ بالفاعل عن الخبر ؛ أنظر شرح الکافیه لابن الحاجب : ۷۶ ؛ وشرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۸۶ .

۴- ۴. هو بکر بن محمّد بن بقیه ــ و قیل : ابن عدیّ ــ بن حبیب الإمام أبوعثمان المازنی (م ۲۴۹ ه)، نزل فی بنی مازن فنسب إلیهم، و هو بصری روی عن أبی عبیده و الأصمعی و أبی زید، و عنه المبرّد والفضل بن محمّد الیزیدی و جماعه . کان إمامًا فی العربیه متّسعًا فی الروایه، یقول بالارجاء قال المبرّد : لم یکن بعد سیبویه أعلم بالنحو من أبی عثمان . وکان من علماء الإمامیّه، وعن تعلیقات الشهید علی الخلاصه : قال ابن داود نقلاً عن « کش » : انّه یعنی المازنی إمام ثقه، إنتهی . و له من التصانیف : کتاب فی القرآن، علل النحو، تفاسیر کتاب سیبویه، کتاب ما تلحن فیه العامّه، العروض، التصریف، وکتاب الألف واللام . توفّی سنه تسع ــ أو ثمان ــ وأربعین ومائتین، وقیل : سنه ثلاثین . جاء ترجمته فی : بغیه الوعاه: ۱ / ۴۶۳ ــ ۴۶۶ ؛ والأعلام : ۲ / ۶۹ ؛ وفهرست ابن الندیم : ص ۶۲ ؛ ووفیات الأعیان : ۱ / ۲۸۳؛ والبدایه والنهایه : ۱۰ / ۳۸۹؛ وهدیه العارفین: ۱ / ۲۳۴ والکنی والألقاب : ۳ / ۱۳۱ .

لها من الإعراب حينئذ (۱).

۴. الشبه الإفتقاریّ

[۴. الشبه الإفتقاریّ] (۲)

قوله : کما فی الموصولات .

و کذا « حیث » من ظروف المکان، و « إذ » و « إذا » من ظروف الزمان، فانّ کلاًّ منها أشبه الحروف فی إفتقاره لإفاده المعنی إفتقارًا متأصّلاً إلی جمله ؛ ألا تری انّک إذا قلت : رأیتک حیث زید، فلا یتمّ المعنی حتّی تقول : حیث زید قائم، وکذا إذا قلت : رأیت الّذی، حتّی تقول : رأیت الّذی یکتب، و هکذا .

و فی المقام إشکال و هو انّهم یحکمون انّ الإضافه من خواصّ الاسم ویثبتون إعراب کثیر من الألفاظ بهذا الأصل، و قد تقدّم من الشارح أیضًا فی أیّ الشرطیّه والإستفهامیّه حیث أثبت إعرابهما بلزومهما للإضافه مع شبههما بالحرف معنًی، مع انّ الأسماء المذکوره آنفًا کحیث و إذ و إذا أیضًا تلزم الإضافه وبنائها ممّا لا شبهه فیه . و قد أوردت الجواب عن هذا الإشکال فی مبحث الإضافه، من أراد الإطّلاع فلیرجع إلیه (۳).

۱- ۱. ولذلک بنیت فوجب أن لا یکون لها موضع من الأعراب، وقد نقل هذا الرأی عن الأخفش ؛ أنظر شرح التصریح: ۲ / ۱۹۵ ؛ أوضح المسالک : ۳ / ۱۱۶ ؛ حاشیه الصبان علی الأشمونی : ۳ / ۱۹۶ ؛ شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۸۳ و ۸۶ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. حیث قال _ أعلی اللّه مقامه _ هناک بعد إیراد الإشکال ما هذا نصّ کلامه : انّهما _ أی حیث و إذا _ لمّا أضیفتا إلی الجمله، فالمضاف إلیه فیهما لیس نفس الجمله، بل المصدر المستفاد فیها، فقولک : « إجلس حیث زید جالس » بمنزله قولک : إجلس مکان جلوس زید ؛ و قولک : « صلّ إذا جاء الظهر » بمنزله قولک : صلّ وقت مجیء الظهر، و لمّا لم یکن المضاف إلیه فیهما مذکورًا صریحًا و أثر الإضافه و هو الجرّ موجودًا، لم یبلغ الإضافه فیهما إلی حدّ تعارض المقتضی للبناء، فلهذا لم یخرجا عن البناء ؛ هذا مع انّ « إذا » متضمّنه معنی حرف الشرط أیضًا، و هو سبب آخر لبنائها (الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا).

ثمّ انّ فی قوله : « الموصولات » بحثًا، لأنّ من جملتها : أیّ، و هی لیست مبنیّه مطلقًا کما یجیء، و أیضًا من جملتها : « أل » و صلتها لا تکون جمله، بل اسم فاعل ومفعول، فلا تفتقر إلی الجمله .

قوله : کما فی سبحان .

حیث ذکر أوّلاً انّ الإفتقار لابدّ أن یکون إلی الجمله فی الحکم ببناء الاسم، أشار إلی فائده أخذ الجمله فقال : بخلاف إفتقاره _ أی الاسم _ إلی مفرد، فانّه معرب حینئذ کما فی سبحان، أی کالإفتقار الّذی فی : « سبحان »، فانّ افتقاره وإن کان بالأصاله، لکنّه لیس إلی الجمله، بل إلی المفرد، تقول : سبحان اللّه، وسبحان ربّی العظیم، و هکذا ؛ فلذلک أعرب، إذ هو منصوب علی المصدریّه، والناصب له فعل محذوف و هو : أسبّح .

ولا یخفی انّ ما ذکر من کون الإفتقار فی « سبحان » أصلیًّا، انّما هو المشهور بینهم، و عن فخر الرازی : انّ سبحان مصدر لا فعل له، فیستعمل مضافًا وغیر مضاف، وإذا لم یضف ترک تنوینه أیضًا فقیل : سبحان من زید، أی براءه منه . وقال : انّما منع منه الصرف لأنّه معرفه وفی آخره ألف ونون (۱).

قوله : و هو العارض کافتقار الفاعل للفعل .

إعلم : انّ الإفتقار الأصلیّ کما یکون علی قسمین : قسم إلی الجمله و قسم إلی المفرد، کذلک الإفتقار الغیر الأصلیّ، فهو یکون علی قسمین أیضًا : إفتقار إلی المفرد، و إفتقار إلی الجمله .

أشار إلی الأوّل بقوله : « کافتقار الفاعل للفعل »، فانّه غیر أصلیّ وإلی المفرد،

۱- ۱. لم نعثر علیه .

أمّا كونه غير أصليّ فلانّه إذا لم يكن مستعملاً معه لم يكن مفتقرًا إليه، وأمّا كونه إلى المفرد فلأنّ الفعل وحده ليس إلّا مفردًا .

و أشار إلى القسم الثانى بقوله : « أو النكره لجمله الصفه »، أمّا إفتقارها إلى الجمله فلانّه المفروض، و أمّا كونه غير أصليّ فلانّه إذا لم يكن صفته جمله لم يفتقر إليها كقولك : جاءنى رجل شاعر .

قوله : و أعرب اللّذان و اللّتان لما تقدّم .

جواب عن سؤال مقدّر تقريره و تقرير الجواب يظهر من تقريرهما هناك .

و أشار بقوله : « لما تقدّم » إلى قوله : « لانّ شبه الحرف عارضه ما يقتضى الإعراب وهو التثنيه الّتى هى من خصائص الأسماء »، لكن يرد عليه ما أوردناه هناك، و يجاب بما يجاب كذلك .

۵. الشبه الإهمالىّ

[۵. الشبه الإهمالىّ] (۱)

قوله : بفواتح السُوَر .

ظاهره يقتضى أن يكون جميع فواتح السور كذلك، لأنّ جمع المضاف وكذا المحلّى باللّام يفيد العموم .

و فيه نظر لعدم تسليم ذلك، إذ من السور سوره الفاتحه والأنعام والتوبه، وكذا النور والحاقّه والقارعه ونحوها، فانّ فواتح السور فى جميعها معرب ومبتدأ، فالتمثيل بفواتح السور بالعموم لا وجه له إلّا أن يقال : انّ فى المقام مضافًا محذوفًا، و يخصّص بمثل : الآمآ، و الآرآ، و حآمآ، و نحوها .

۱- ۱. العنوان منّا .

تعريف الاسم المُعْرَب

[تعريف الاسم المُعْرَب] (۱)

قوله : السابق ذكره .

التقييد بذلك لدفع الإعتراض المتوهّم وروده على المصنّف، تقريره هو : انّ المصنّف قال : « و معرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف »، و ظاهره انّ الاسم الّذى لم يكن سالمًا من شبه الحرف مطلقًا، لم يكن معربًا، و ليس الأمر كذلك، إذ كثيرًا من الأسماء مع شباهته بالحرف معربٌ كأىّ الشرطيّه والإستفهاميّه، وذان وتان، و غيرها .

و تقرير الدفع هو : انّه ليس المراد من شبه الحرف هنا أىّ شباهه كانت، بل الشباهه المقتضيه للبناء الّتى تقدّم إليها الإشاره (۲)، أى : الاسم المعرب هو الّذى سلم من شبه الحرف المقتضى للبناء، فاندفع الإعتراض .

قوله : بضمّ السين .

انّما حكم بضمّها مع انّها لو كسرت لصحّ وزن البيت أيضًا، لأنّ الكتابه لاتناسب الكسر، إذ مع الكسر يكتب بالياء (۳) هكذا : سمى .

ثمّ انّه لم يذكر وجه الإتيان بالمثالين فى البيت لوضوحه، لكن نحن نذكره للتنبيه، فأقول : الإتيان بهما للتنبيه على انّ الاسم المعرب على قسمين : قسم يظهر

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. و هى الشبه المدنى .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : يا ليتنى مننت بوجه ذلك مع انّ مقتضى ما ذكروه، قال فى الشافيه : وأمّا الثالثه فإن كانت عن ياء نحو: فتى، كتبت بالياء، وإلاّ فبالألف، إنتهى كلامه فيه [أنظر شرح الشافيه للرضى: ۳ / ۳۳۲] من انّ الألف الثالثه انّما تكتب بالياء إذا انقلبت عن الياء كالفتى و رمى، و فى غيره تكتب بالألف كالعصا ودعا، كتابه الألف هذه بالألف فى حالتى ضمّ السين و كسرها كلتيهما لا نقلاً بها عن الواو فيهما، فانّ الأصل هو السمو كما لايخفى، رحم اللّه تعالى من هدانى إلى فهمه وزاد سبحانه فى فضله وعلمه، أبوالقاسم.

فيه الإعراب كأرض، تقول : « هذه أرضٌ » حال الرفع، و « حرثت أرضًا » حال النصب، و « مشيت على الأرضِ » حال الجرّ ؛ وقسم لا يظهر فيه ذلك كسُما، تقول: هذا سُما كسُما مبارك، و سمعت سُما كذلك .

قوله : بضمّ الأوّل والكسر مع همزه و حذفها والقصر .

فتكون فى الاسم ستّ لغات (۱)، إذ بضمّ الأوّل و كسره مع الهمزه اثنتان وهما : اُسم و اِسم، و بضمّ الأوّل و كسره مع حذف الهمزه من دون قصر أيضًا كذلك كسُم و سِم، و بضمّ الأوّل و كسره أيضًا مع القصر كذلك كسُما و سِمى كرضى (۲).

بناء الفعل الأمر

[بناء الفعل الأمر] (۳)

قوله : على السكون إن كان صحيح الآخر .

فيه نظر، لأنّ ما ذكره انّما يصحّ إذا كان من صيغه المفرد كاضرب مثلاً، وأمّا صيغه التثنيه و الجمع فلا، بل بنائهما على حذف النون .

و كذا فى قوله : « و على حذف آخره إن كان معتلاًّ » نظر أيضًا، لأنّ آخر فعل الأمر المعتلّ انّما يحذف إذا كان من صيغه المفرد، و أمّا فى التثنيه والجمع فهو كالصحيح .

---

۱ - ۱. جاء فى حاشيه « ش » : قوله _ جعلت فداه و مننت بطول بقاه _ : « فتكون فى الاسم ستّ لغات »، أقول : الظاهر من الجوهرى : انّها أربع بإسقاط الأخيرتين [أنظر : الصحاح : ۶ / ۲۳۸۳] ؛ و من الفيروزآبادى : انّها ثمانى بزياده : سَم و سَما، بفتح السين فيهما، قال : و اسمُ الشىء بالكسر و الضمّ، و سُمُهُ و سِمَاهُ مُثَلّثتين : علامته [القاموس المحيط : ۴ / ۳۴۴] ؛ فبينهما إفراط و تفريط، فتأمّل، أبوالقاسم .

۲ - ۲. جاء فى حاشيه « ش » : قوله _ روحى فداه _ : و سمى كرضى، لو كتب كلاهما بالألف هكذا : و سما كرضا، لكان وجهه ظاهرًا لى، لأنّ كلّا منهما واوى، أبوالقاسم .

۳- ۳. العنوان منّا .

فالأولى (۱) أن يقال : انّ فعل الأمر بناؤه على ما يجزم به مضارعه، و هو مع إختصاره شامل للصحيح و المعتلّ و التثنيه و الجمع فيهما، فأُنصر مثلاً بناؤه على السكون، لأنّ مضارعه ـ و هو : تنصر ـ يجزم به ؛ و أُنصرا بناؤه على حذف النون، لأنّ مضارعه يجزم به، و هكذا . هذا فى الصحيح، و أمّا فى المعتلّ فإرمِ مثلاً بناؤه على حذف الآخر، لأنّ مضارعه ـ و هو ترمى ـ يجزم به ؛ و إرميا مبنىّ على حذف النون، إذ مضارعه كان كذلك .

ثمّ انّ ما ذكر من بناء فعل الأمر، الظاهر انّه المشهور بينهم، وذهب الأخفش (۲) وعن الكوفيّين إلى انّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، و انّما حذفت حذفًا مستمرًّا فى نحو: قُم، و أقعد، والأصل : لتَقُمْ، و لتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، و تبعها حرف المضارعه (۳).

وانتصر لهذا القول ابن هشام، فقال :

لأنّ الأمر معنًى حقّه أن يؤدّى بالحروف (۴)، ولانّه أخو النهى وقد دلّ عليه بالحرف (۵)، و لأنّ الفعل انّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، و كونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، و لانّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : كلام فى غايه الحقّ، أبوالقاسم .

۲- ۲. هو سعيد بن مسعده المجاشعىّ بالولاء البلخىّ ، ثمّ البصرىّ ، أبوالحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (۲۱۵ه). نحوىّ، عالم باللغه والأدب، من أهل بلخ، سكن البصره، و أخذ العربيه عن سيبويه . صنّف كتبًا منها : الإشتقاق ، المقاييس فى النحو، معانى القرآن، كتاب الملوك، و القوافى مخلوط، و زاد فى العروض بحر الخبب (الأعلام : ۳ / ۱۰۲ ؛ معجم الأدباء : ۱۱ / ۲۲۴ ـ ۲۳۰ ؛ بغيه الوعاه : ۱ / ۵۹۰ و ۵۹۱ ؛ إنباه الرواه: ۲ / ۳۶ ـ ۴۳).

۳- ۳. نقله عنهم فى مغنى اللبيب : ۱ / ۲۲۷ .

۴- ۴. فى المصدر : الحرف .

۵- ۵. فى المصدر : و لم يدلّ عليه إلاّ بالحرف .

[۹ ـ] لِتَقُمْ أنت يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيشٍ كى لتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا (۱)

وكقراءه جماعه : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » (۲)، وفى الحديث : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم » (۳)، و لأنّك تقول : اغزُ و اخشَ و ارمِ، واضربا واضربوا واضربى، كما تقول فى الجزم، ولأنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأنّ المحقّقين على أن أفعال الإنشاء مجرّده عن الزمان كبعت، وأقسمت، وأقبلت (۴).

و أجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمكنهم إدّعاء ذلك فى نحو: قُمْ، لأنّه ليس له حاله غير هذه، و حينئذ فتشكل فعليّته، فإذا ادّعى أنّ أصله : « لتقم »، كان الدالّ على الإنشاء اللام لا الفعل، إنتهى (۵).

* * *

ص: ۲۲۷

۱- ۱. بيت لايعرف قائله، وقال البغدادىّ: انّه مروىّ عن الكوفيّين . ولم يتحدث عنه السيوطى فى شرح شواهده، و يروى « كى لتقضى حوائج المسلمينا » و يروى « فلتقضى حوائج المسلمينا ». أنظر : شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۸۵ ؛ والإنصاف : ۲ / ۴۲۷ مسأله ۷۲ ؛ وخزانه الأدب : ۹ / ۱۵ .

۲- ۲. يونس : ۵۸ ؛ قال فى « التبيان ۵ / ۳۹۵ » : قرأ الحسن فلتفرحوا بالتاء، و به قرأ أبوجعفر المدنى ورويس، وروى ذلك عن أبىّ بن كعب . والباقون بالياء، وكان الكسائى يعيب القراءه بالتاء، و أجازها الفرّاء واحتجّ بقولهم: لتأخذوا مَصَافَّكم، إنتهى. وانظر أيضًا الكشّاف: ۲ / ۲۴۱، والبحر المحيط: ۵ / ۱۷۲، الإيضاح:۵۸۶؛ والإنصاف : ۲ / ۴۲۷ مسأله ۷۲ .

۳- ۳. قال الفرّاء : ولقد سمعت عن النبىّ صلى الله عليه و آله قال فى بعض المشاهد : لتأخذوا مصافّكم . أنظر اللامات : ۸۹ ؛ وأسرار العربيّه : ۳۱۸ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش : ۷ / ۴۱ ؛ والإيضاح : ۳ / ۸۹۹ ؛ والبسيط : ۲ / ۳۸۴ .

۴- ۴. فى المصدر : و قبلت .

۵- ۵. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۲۷، حرف اللام .

بناء الفعل الماضى

[بناء الفعل الماضى] (۱)

قوله : والثانى على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع فيضمّ، أو ضمير رفع متحرّك فيسكن .

انّما لم يقل : والثانى على السكون أيضًا إلّا إذا اتّصل به واو الجمع فيضمّ، أو لم يتّصل به ضمير رفع متحرّك فيفتح، مع انّ آخر الماضى فى أكثر صِيَغِهِ ساكن، إذ الفتح فى مفرد الغائب و الغائبه و تثنيتهما، والضمّ فى جمع المذكّر من الغائب والسكون فى التسع الباقى، للتنبيه على انّ الأصل فى الماضى أن يكون مبنيًّا على الفتح، و كلّ من الضمّ والسكون عارض لموجب .

بيانه هو : انّ الأصل فى المبنىّ و إن كان السكون، لكن الماضى خرج عن ذلك الأصل لمشابهته بالمضارع فى كثير من الأمور، كوقوعه خبرًا و حالاً و صفةً و صلةً و شرطًا، فبنى على الحركه، والضمّ والكسر لثقلهما و خفّه الفتح عدل عنهما إليه لثقل الفعل، فصار الأصل فى الماضى أن يكون بناؤه على الفتح .

و انّما عدل عنه فى جمع المذكّر من الغائب إلى الضمّ لمناسبته الواو، وإلى السكون فيما إذا اتّصل به ضمير رفع متحرّك، لكراهتهم توالى أربع حركات متواليه فيما هو كالكلمه الواحده (۲)، لأنّ ضمير رفع المتحرّك _ و هو التاء _ لشدّه الاتّصال بالفعل نزلت منزله الجزء منه .

* * *

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : أقول : لا يخفى انّ ذلك المحذور لا يجىء فى نحو : أَكْرَمْتَ و صرّفت، فينبغى أن يفتحا، اللهمّ إلّا ان أرادوا بذلك إطّراد الباب، أبوالقاسم .

إعراب الفعل المضارع

[إعراب الفعل المضارع] (۱)

قوله : فی إعتوار المعانی المختلفه علیه .

أی علی المضارع. الإعتوار بمعنی التعاقب (۲)، أی: فیتعاقب المعانی المختلفه علیه، تقول : زید یضرب، و لم یضرب، و لا یضرب، و هل یضرب، و هکذا .

فعل المضارع إذا باشر النون المؤکّده مبنیّ

قوله : لترکیبه معه ترکیب (۳) خمسه عشر .

أی لترکیب المضارع مع النون کترکیب خمسه عشر .

إعلم : انّ خمسه عشر أصله : خمسه و عشر، لکن لمّا کانت الواو مفیده للمغایره وکان القصد إمتزاج إحدی الکلمتین بالأخری و ترکیبهما، حذفت الواو فمزجت إحدیهما بالأخری لکونهما معًا عددًا واحدًا، فکأنّ الإسمین بمنزله اسم واحد . و هنا أیضًا کذلک لشدّه اتّصال هذه النون بالمضارع، فکأنّهما کلمه واحده فبنی، بخلاف ما إذا لم یکن مباشره، و لهذا کان المضارع حینئذ معربًا، و لمّا کان خمسه عشر مبنیًّا علی الفتح، فکذا ما أشبهه .

و من هنا ظهر وجه آخر (۴) لبناء المضارع حینئذ (۵)، لأنّ الإعراب لایدخل إلّا

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. لم نجده بهذا المعنی فی المعاجم، بل فی « الصحاح ۲ / ۷۶۲ » : وَاعْتَوَرُوا الشیءَ، أی تَدَاوَلُوه فیما بینهم، وکذلک تعوّروه وتعاوروه، إنتهی . و فی « القاموس المحیط ۲ / ۹۷ » : وَاعْتَوَرُوا الشیءَ وتَعَوَّرُوه وتَعَاوَرُوهُ : تَدَاوَلُوهُ، إنتهی . وقال الرضی رحمه الله فی « شرح الکافیه ۱ / ۵۷ » : قوله : المعتوره، أی المتعاقبه.

۳- ۳. فی المصدر : کترکیب .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : فیه انّه یمکن تقدیر الإعراب حینئذ لعدم منافاته مع الوسط بأن کان أبدًا مفتوحًا أو مضمومًا أو مکسورًا، فتدبّر، أبوالقاسم .

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ص، ب، ش » : أی إذا لم یکن عاریًا من نون مباشر، منه .

فی آخر الکلمه، و دخوله فی آخر المضارع حینئذ غیر ممکن، لما عرفت من انّه مع النون لشدّه اتّصالها به کالکلمه الواحده، فکأنّ آخر المضارع وسط الکلمه، وکذا فی النون لانّها لیست آخر المضارع حقیقه .

الحائل بین المضارع والنون : ألف الاثنین

قوله: کأن حال بینه و بین الفعل ألف الإثنین أو واو الجمع أو یاء المخاطبه .

و تقدیم الأوّل علی الثانی والثالث لتقدّمه علیهما، فالمناسب أن یقدّم علیهما وضعًا، و کذا الثانی علی الثالث .

أمّا إذا کان الحائل ألف الإثنین فکقولک : لا تضربانّ، أصله قبل إدخال « لا » الناهیه وإلحاق النون المشدّده : تضربان، و بعد إدخال الأوّل صار : لا تضربا، وإلحاق الثانی (۱) إلتقی الساکنان : الألف والنون المدغمه، ولم یمکن حذف إحدیهما، أمّا الألف فلإستلزامه الإلتباس بالمفرد، و أمّا الثانی (۲) فلإستلزامه فوات المقصود، إذ المقصود من الإتیان به إفاده التأکید و هی مع الحذف مفقوده، فحرّکت النون بالکسر تشبیهًا بنون التثنیه الواقعه بعد الألف، لکن علی هذا یکون التثنیه معربه لفظًا لا تقدیرًا، لأنّ إسقاط نونها لحرف النهی کما إذا لم تکن مؤکّده بالنون الثقیله، فالأولی أن یمثّل بالتثنیه الّتی لم یکن معها عوامل الجزم، بل انّما یکون حذف نونها لأجل نون التأکید لتوالی ثلاث نونات، و حینئذ یکون المضارع معربًا تقدیرًا .

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : أی : بعد إلحاق الثانی، أبوالقاسم .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : أی النون، أبوالقاسم .

الحائل بين المضارع والنون : واو الجمع

و أمّا إذا كان الحائل واو الجمع فكقوله تعالى : « لَتُبْلَوُنَّ » (۱) مبنيّ للمفعول لجماعه الذكور، من : بلى يبلو من البَلاء، و هو التَّجرِبه (۲) ؛ أصله قبل دخول نون التأكيد : تُبلوون (۳)، بواوين : لام الفعل، و واو الجمع، كتطلبون، فحذفت الضمّه لإستثقالها على لام الفعل (۴)، فالتقى الساكنان، فحذفت الأُولى فصار : لَتُبلَوْنَ، ثمّ أكّدها بالنون المشدّده فصار : لَتُبلَوْنَنَّ، إجتمع ثلاث نونات متواليات، فحذفت نون الرفع فالتقى الساكنان أيضًا : واو الجمع ونون التأكيد المدغمه، و كان حذفهما أو أحدهما متعذّرًا لما مرّ، فحرّكوا الواو بالضمّه لانّها تجانسها، فصار : لَتُبلَوُنَّ، ولعروض هذه الضمّه لم تقلب الواو ألفًا مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فيعلم ممّا ذكرنا انّ نون الجمع هنا _ و هو علامه الإعراب _ محذوف لتوالى

۱- ۱. آل عمران : ۱۸۶ « لَتُبلَوُنَّ فِی أمْوَالِکُم وَ أنْفُسِکُم » إلخ .

۲- ۲. کتاب العین : ۸ / ۳۴۰ .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب: انّما لم یقل: لتبلون، لعدم الإحتیاج إلیه، لکن المناسب فیالمقام إتیانه کما لایخفی لما سیأتی من قوله _ دام ظلّه العالی _ : فصار لتبلون، و کذا قوله بعد ذلک : فصار لتبلونّ، وکذا قوله : فصار لتبلونّ . إذا تبیّن هذا نقول : هذه المناقشه من عبارته الشریفه مدفوعه، بل لاسبیل لها فیها، لأنّ فی المقام إختصارًا وإیجازًا ؛ توضیحه أن یقال فی تقدیر قوله _ دام ظلّه العالی _ : فحذفت الأُولی، فصار: تبلون، ثمّ أدخل اللام فصار لتبلون . والحاصل انّ تلک المناقشه لا وجه لها فی المقام، بل لعمری لو أتی باللام لکانت العباره فی موضع المناقشه، لأنّ النون لایدخل المضارع الصرف لما صرّح به جماعه منهم وذلک فی موضعه مبیّن، فارجع إلی المواضع المُمَهَّده لذلک و تذکّر، وإن کان الأمر واضح کما لایخفی فلا تغفل، محمّد رضا.

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب : أقول : الأولی أن یقول _ دام ظلّه العالی _ : لإستثقالها علی الواو، لئلّا یتوهّم انّ الضمّه ثقیله علی مطلق لام الفعل، و کان الباعث علی هذه المسامحه هو الإشاره إلی انّه فی غایه الوضوح، لأنّ من له أدنی بصیره یعلم انّ إستثقال الضمّه هو انّما هو علی لام الفعل الّتی هی الواو أو الیاء، لا مطلق لام الفعل، فتأمّل (وجهه هی الإشاره إلی ضعف السؤال و قوّه الجواب کما هو الظاهر، منه). و لک أن تقول : قلبت الواو الأُولی ألفًا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف لإلتقاء الساکنین فصار : لتبلَوْنَ، إلی آخره، محمّد رضا حین التکتب.

النونات، لكنّه بتقدير الثبوت، فيكون المضارع حينئذ معربًا تقديرًا .

الحائل بين المضارع والنون ياء المخاطبه

و أمّا إذا كان الحائل ياء المخاطبه فنحو : هل تَضرِبِنَّ، بكسر الباء، أصله قبل التأكيد : هل تضربِينَ، فإذا أكّد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى النونات، فالتقى الساكنان : ياء المخاطبه والنون المدغمه، فحذفت الياء أيضًا و أبقيت الكسره دالّه عليها، فصار : تضربِنَّ .

و نون التأكيد هنا وإن باشرت الفعل لفظًا، إلّا انّها غير مباشره معه فى الأصل، لأنّ الياء المحذوفه فاصله بينهما تقديرًا، وكذا الكلام فى الجمع مثل : هل يضربُنَّ، بضمّ الباء .

والحاصل : انّ الفعل المضارع إن كان رفعه بالضمّه، فانّه إذا أكّد بالنون يبنى، وإن كان رفعه بإثبات النون فانّه إذا أكّد بها يبقى على إعرابه .

قوله : لما تقدّم .

و هو قوله : « لمعارضه شبهه للاسم بما يقتضى البناء و هو النون (١) المؤكّده الّتى هى من خصائص الأفعال »، لأنّه كما يكون نون التأكيد من خواصّ الفعل فكذا نون الإناث، فيكون فعل المضارع معه مبنيًّا كقوله تعالى : «وَالمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (٢)، خلافًا للسهيلى (٣) فقال بأنّه معربٌ تقديرًا (۴).

١- ١. جاء فى حاشيه « ش » : أقول : نقل عن ابن مالك فى المقام فساد ما ذكر، إذ يلزم على هذا بناء الفعل المجزوم والمقرون بحرفى التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبه، لأنّها تختصّ بالفعل، أبوالقاسم .

٢- ٢. البقره : ٢٢٨ .

٣- ٣. هو عبدالرّحمن بن عبداللّه بن أحمد بن اصبغ الخثعمى السهيلى الأندلسى المالكى (٥٠٨ _ ٥٨١ ه) مؤرخ، محدّث، حافظ، نحوىّ، لغوىّ، مقرئ، أديب . ولد بسهيل، و أخذ عن ابن العربى وغيره ونمى خبر نبوغه إلى مراكش، فطلبه واليها وأحسن إليه واقبل عليه، وأقام بها نحو ثلاثه أعوام، و توفّى بها فى شعبان . من مؤلّفاته : التعريف والاعلام فيما أبهم فى القرآن من الأسماء والاعلام، الروض الأنف فى شرح تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبويّه لابن هشام، وشرح الجمل للزجاجى فى النحو لم يتمّ، نتائج الفكر، وله أشعار كثيره (أنظر معجم المؤلّفين : ٥ / ١۴٧ ؛ الأعلام : ٣ / ٣١٣ ؛ الوافى بالوفيات : ١٨ / ١٠١).

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » : و نسب إلى ابن درستويه وابن طلحه، أبوالقاسم . وينسب ذلك إلى كلام سيبويه ؛ ورأيهم أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره شبهه بالماضى فى صيروره النون جزءًا منه، فتقول فى نحو : « والوالدات يرضعن » : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمّه مقدّره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فى أنّ النون قد صارت فيه جزءًا منه ؛ أنظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨ _ ۴٠ ؛ تفسير البحر المحيط : ٢ / ٢۴٥ .

قوله : لأنّهما يستويان فى إصاله السكون و عروض الحركه .

هـذا علّه لقوله : « حملاً ـ على الماضـى » ؛ بيـانه هو : انّـا نقول انّهمـا فعلان، والأصل فى الأفعال البناء، فالأصل فيهما البناء، فنقول أيضًـا : انّهمـا مبتيّـان أصـلاً وكلّمـا كان مبنيًّا أصـلاً فالأصل فيه السـكون، فالأصل فيهما السـكون، فعلم انّهما يسـتويان فى اصاله السكون و عروض الحركه .

بناء الحرف

[بناء الحرف] (۱)

قوله : وجوبًا .

صفه لمحذوف، أى : إسـتحقاقًا وجوبًا ؛ قيّد الإسـتحقاق بالوجوب دفعًا للإعتراض الوارد على المصـنّف فى المقام، بيانه هو : انّه قال : « و كلّ حرف مستحقّ للبناء »، و لا يلزم من إستحقاق الحرف للبناء إلتزام جميع الحروف للبناء، إذ كثيرًا ما يقال للشىء انّه مسـتحقّ لذلك الشـىء مع انّ جميع أفراد ذلك الشىء لا يلزمه، كما تقول : و كلّ اسم مستحقّ للإعراب مع انّ كثيرًا من الأسماء مبنىّ،

۱- ۱. العنوان منّا .

وكـذا تقول : كـلّ الأفعـال يسـتحقّ البنـاء مع انّ فعل المضارع معرب، و كـذا تقول : كلّ مبنىّ يسـتحقّ السـكون مع انّ كثيرًا من المبنيّات متحرّك .

فعلى هذا نقول : انّه لا يلزم من قول المصـنّف : « و كلّ حرف مستحقّ للبناء » بناء جميع الحروف، و لهذا قيّده الشارح بالوجوب، يعنى : انّ إسـتحقاق الحروف للبنـاء إسـتحقاق وجوبى، فلا يجوز التخلّف عنه، بخلاف إسـتحقاق جميع الأسـماء للإعراب، فانّه إستحقاق رجحانىّ، و كذا إستحقاق الأفعال للبناء واستحقاق المبنىّ للسكون، و لهذا يجوز التخلّف فى كلّ منها كما عرفت .

قوله : إذ المعانى المفتقره إليه لا تعتوره .

أى المفتقره إلى الإعراب ؛ إنّما قيّد المعانى بـذلك تنبيهًا على انّ المعانى الغير المفتقره إليه ربّما تعتور الحرف كمِنْ مثلاً، فانّها تكون للإبتداء والتبيين والتبعيض والظرفيه و هكذا، لكن المعانى المفتقره إلى الإعراب لا تعتوره، و لذا صار كلّ الحروف مبنيًّا .

قوله : و نحو : [١٠ ـ] وليت يقولها المحزون (١)، إلى آخره .

هذا جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّا لانسلّم انّ المعانى المفتقره إلى الإعراب لا تعتور الحرف، إذ قولك : « و ليت يقولها المحزون »، انّ « ليت » فيه حرف مع انّه مبتدأ ومرفوع، و خبره : يقولها .

١- ١. هذا ممّا يرثى بها أبوطالب بن عبدالمطّلب لنديمه مسافر ابن أبى عمرو بن أميه بن عبد شمس بعد أن عرضه وَرَم البطن، و خرج من مكّه إلى الحيره ليداوى مرضه فمات فيها، والبيتان منها هكذا: ليت شعرى مسافر بن أبى عمـرو و ليت يقولها المحزون أىّ شىء دعاك أم عال مرآ ك و هل أقدمت عليك المنون أنظر : خزانه الأدب : ١٠ / ۴۶٣ ؛ و جامع الشواهد : ٢ / ۴٢٨ .

تقرير الجواب هو : انّ « ليت » هنا و إن كان مبتدأ، لكنّه ليس بحرف، بل اسم لليت الحرفيّه، فصار « ليت » هنا اسمًا، لا حرفًا . و هذا كقولك : مِنْ حرف جرّ، حيث « من » وقعت مبتدأ و « حرف جرّ » خبره، لانّها اسم لِمن الحرفيّه، فيكون اسمًا لا حرفًا . و كذا قولك : « فى » للظرفيّه، ومثلها قولك : ضَرَبَ فعل، حيث انّ « ضرب » وقع مبتدأ مع انّ الفعل لا تقع مسندًا إليه، و ذلك لأنّ « ضَرَبَ » هنا اسم لِضَرَبَ الفعليّه، لا فعل .

قوله : بدليل عدم وفائها لمقتضاها .

أى « ليت » فى قولك : « و ليت يقولها المحزون »، اسم لا حرف، لأنّ « ليت » الحرفيّه لها مقتضى لفظًا و معنًى، أمّا بحسب اللفظ فهو نصب الاسم ورفع الخبر لكونها من أحرف المشبّهه بالفعل، و أمّا بحسب المعنى فهو التمنّى، وهى هنا لم تف بشىء منهما كما لا يخفى .

قوله : و كانت فتحه للخفّه .

إعلم : انّه بعد ثبوت البناء للكلمه تطلب علّتان، إحديهما : للبناء على الحركه، لأنّ أصل البناء السكون كما مرّ، والأخرى : لتعيين حركه من بين الحركات دون غيرها ؛ ولهذا قال أوّلاً : « فالأوّل حرّك لإلتقاء الساكنين »، إذ هو موجب للحركه كاينه ما كانت ؛ و ثانيًا : « و كانت فتحه للخفّه »، و كذا فيما يأتى .

قوله : و جَيْر .

و هى حرف جواب بمعنى : نعم، و جوّز ابن هشام فتحها أيضًا (۱).

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۱۲۰ ؛ و فيه : جَيْرِ بالكسر على أصل إلتقاء الساكنين كأمسِ، و بالفتح للتخفيف كأينَ وكَيفَ : حرف جواب بمعنى نعم .

قوله : تشبيهًا [لها] (۱) بقبلُ و بعدُ .

فيما إذا كانا مبنيين، و ذلك لأنّ « حَيْثُ » و إن كان ممّا يلزم الإضافه، لكن لمّا كان الإضافه إلى الجمله كلا إضافه لعدم ظهور أثرها، و لأنّ المضاف إليه فى الحقيقه هو المصدر المستفاد من مضمون الجمله، فشبه « قبلُ » و « بعدُ » فى عدم ذكر المضاف إليه مع إرادته، و لهذا بنى على الضمّ . و منه يعلم الجواب عن الإشكال المتقدّم، و سيجىء فى مبحث الإضافه أيضًا (۲).

قوله : و أَجَلْ .

بسكون اللام حرف جواب مثل : نَعَمْ، فيكون تصديقًا للمخبر كما إذا وقع بعد: قام زيد و نحوه، و إعلامًا للمستخبر كما إذا وقع بعد إستفهام كقولك : أقام زيد، ووعدًا للطالب كما إذا وقع بعد الطلب كقولك : إضرب زيدًا، كما صرّح به ابن هشام وغيره (۳). و قيّد بعضهم الخبر الّذى يقع « أجل » جوابًا له بالمثبت، و الطلب بغير النهى (۴).

قوله: وقد علم ممّا مثّلت به انّ البناء على الفتح والسكون يكون فى الثلاثه (۵).

أى الاسم و الفعل و الحرف، إذ قد عرفت انّ البناء على الفتح فى الاسم كأيْنَ،

۱- ۱. ما بين المعقوفين من المصدر .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۳- ۳. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۰ ؛ وشرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۴۳۱ ؛ والمصباح المنير (أجل) : ۱ / ۶ ؛ و (نعم) : ۲ / ۶۱۴ ؛ والقاموس المحيط (أجل) : ۳ / ۳۲۷ .

۴- ۴. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۰ ؛ و فيه : و قيّد المالقى الخبر بالمثبت، والخبر بغير النهى .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إعلم انّه لم أجد فى نسخه الأصل قوله : « و قد علم ممّا مثّلت » إلى : « فتنبّه . قوله: وفيه نظر »، و لا أثرًا منه من الرابطه و غيرها حتّى يحتمل إلى كونه فيها أى فى نسخه الأصل، محمّد رضا عفى عنه .

وفی الفعل کضَرَبَ، و فی الحرف کواو العطف، و علی السکون فی الأوّل ککَمْ، وفی الثانی کإضرِبْ، و فی الثالث کأجَلْ .

إذا علمت ذلک فاعلم : انّ قوله : « مثّلت » یحتمل أن یکون من صیغه المتکلّم، فحینئذ نسبه التمثیل إلی نفسه مع انّ بعض الأمثله من کلام المصنّف ـ کأین وکم ـ إمّا (۱) للحمل علی الأکثر، أو من جهه أن یکون البعض من کلام المصنّف لا یضرّ نسبه الشارح إلی نفسه، لانّه و إن کان من کلام المصنّف فی الأصل، لکن من حیث انّ الشارح ذکره هنا یصحّ نسبته إلی نفسه .

و یحتمل أن یکون « مثّلت » من صیغه الغائبه مبنیّه للمفعول، فیشمل ما ذکره المصنّف و غیره، و حینئذ الإتیان بصیغه المؤنّث مع إرجاع الضمیر إلی الموصول لتأویله إلی الأمثله، أی : من الأمثله الّتی (۲) مثّلت، لکن ذِکْر « به » بعده ینافیه .

قوله : و علی الکسر والضمّ لا یکون فی الفعل .

فیه بحثٌ، لأنّه لایعلم ذلک من کلامه إلّا من حیث انّه لم یذکر مثالاً للفعل المبنیّ علی الضمّ، إذ عدم ذکره دلیل علی العدم، إذ لو کان له مثال لذکره، کما (۳) ذکر للمبنیّ علی الفتح والسکون .

و حینئذ نقول : کما انّه لم یذکر مثالاً (۴) للفعل المبنیّ علی الضمّ، کذا لم یذکر مثالاً للحرف المبنیّ علی الضمّ، و حینئذ ینبغی أن یقول : و علی الکسر لایکون فی الفعل و علی الضمّ لا یکون فی الفعل والحرف، أو یذکر المثال للحرف المبنیّ علی الضمّ بعد حیث، کما ذکر المثال للحرف المبنیّ علی الکسر بعد أمسِ ؛ بل هذا

۱- ۱. « إمّا » لم یرد فی : « ش، ک ۱ و ۲ ».

۲- ۲. « الّتی » لم یرد فی : « ش، ک ۱ و ۲ ».

۳- ۳. فی « ش » : لما ؛ وهو خطأ .

۴- ۴. فی « ش » : مثلا ؛ وهو خطأ .

هو المتعيّن لوجود المبنىّ على الضمّ فى الحرف كمُنْذُ، فكان عليه أن يقول : « وذو الضمّ نحو : حيث، و انّما ضمّ » إلى آخر ما ذكره، ثمّ يقول : و منذ .

و عدم ذكر المثال للحرف المبنىّ على الضمّ بعد حيث، إمّا غفله من الشارح، أو من إسقاط الكتّاب (۱).

ثمّ انّ نفيه المبنىّ بالضمّ فى الفعل، ينافى ما مرّ من انّ الماضى إذا اتّصل به واو جمع يضمّ (۲)، فتنبّه .

قوله : و فيه نظرٌ .

لعلّ وجهه فى نحو : شِ، هو ما تقدّم سابقًا من انّ بناء مثل هذا من المعتلّات على حذف الآخر، و فى نحو : رُدُّ، هو انّ المبنىّ ما كان لازمًا لحاله واحده ولا ينتقل منها إلى أخرى كحيثُ و أمسِ و غيرهما، و ليس الأمر فى « ردّ » كذلك، لجواز الضمّ والفتح والكسر فى دالها .

الإعراب غير مختصّ بالحركات بل يشمل الحروف والسكون والجزم

قوله : واعلم انّ الإعراب [كما قال فى التسهيل] (۳) ما جىء به، إلخ .

الظاهر المقصود من هذا الكلام التنبيه على عدم اختصاص الإعراب

---

۱ - ۱. واحتمل الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره أن يكون الشارح متردّدًا فى منذ، لما اختلف فيه هل هو فرع لمُذْ ومبنىّ على السكون تقديرًا، أو أصل له و مبنىّ على الضمّ تحقيقًا ؟ و لهذا لم يتعرّض الشارح لا- للتمثيل به ولا لكونه معلومًا ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۴۶ .

۲ - ۲. وتعرّض لرفع هذا التنافى الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره بأنّه مبنىّ عند الشارح على الفتح التقديرىّ، لاعتباره الأصل فيه دون العارض ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۴۵ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من المصدر .

بالحركات، بل يعمّها والحروف أى : الألف والواو والياء والسكون والجزم أيضًا، و ذلك لوجهين : أحدهما : هو ما ذكره من قوله : « انّ الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركه » إلى آخره ؛ والثانى : هو انّ الإعراب فى اللغه : البيان، كما قيل (۱).

و حينئذ نقول : تسميه هذه الحركات بالإعراب لأنّ فيها إبانهً و كشفًا عن المعنى، و هو يصدق على تلك الحروف أيضًا، لأنّ فيها إبانهً و كشفًا عن المعنى أيضًا، إذ بالألف فى قولك : جاءنى مسلمان، يعرف انّه فاعل، وبالياء فى قولك : رأيت مسلمين، يتبيّن انّه مفعول، و هكذا، فيشمل الإعراب لكليهما .

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ هنا أشياء : الرفع والنصب والجرّ، والضمّ والفتح والكسر بالتاء وبغيرها (۲) ؛ والظاهر من بعضهم انّ الثلاثه الأُوَل لا تطلق إلاّ على المعرب، و لا يقال فى المبنىّ نحو « حيثُ » مثلاً : انّه مبنىّ على الرفع، أو « ضَرَبَ » مبنىّ على النصب، أو « أَمسِ » مبنىّ على الجرّ (۳).

و أمّا الضمّ والفتح والكسر فنقول : انّها إمّا بالتاء أو بدونه، و على الثانى قيل:

۱- ۱. فى « شرح التسهيل لابن مالك ۱ / ۳۸ » : الإعراب فى اللغه التبيين، يقال : أعرب فلان عمّا فى نفسه إذا بيّنه. وفى « القاموس المحيط ۱ / ۱۰۲ » : والإِعْرَابُ : الإبَانَهُ والإفْصاحُ (عن الشيء). و قال فى « المصباح المنير ۲ / ۴۰۰ » : وأَعْرَبْتُ الشيءَ وأَعْرَبْتُ عنه، وعَرَّبتُهُ بالتثقيل وعَرَّبْتُ عنه كلّها بِمَعنَى التَبْيِينِ وَالإِيضَاحِ. وانظر أيضًا: الصحاح (عرب) : ۱ / ۱۷۸ ؛ ولسان العرب (عرب) : ۱ / ۵۸۹ ؛ ومجمع البحرين : ۳ / ۱۴۶؛ والحدائق النديّه : ۵۱ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : رفع و نصب و جرّ ز عامل حاصلند ضمّ و فتح و كسر نى از عاملند ضمّه فتحه كسره چون با تا بود گاه با عامل گهى نى عاملند

۳- ۳. أنظر اللباب فى علل البناء والإعراب: ۱ / ۶۰ كتاب اللمع فى العربيه: ۱ / ۱۰ الفوائد الضيائيّه: ۲۴ و۲۸۷.

إنّها مختصّه بالمبنیّ، فلا یقال لرفع المعرب : انّه ضمّ (۱). و کذا الکلام فی الفتح والکسر، بل قال بعض المحقّقین :

انّ الضمّ و الفتح و الکسر لا یطلق فی عبارات البصریّه إلّا علی حرکه غیر إعرابیّه (۲).

و أمّا علی الأوّل : فمشترکه بین المعرب والمبنیّ .

بیان النسبه بین کلّ من الرفع والنصب والجرّ والضمّ والفتح والکسر

فعلی هذا نقول : انّه ظهر ممّا قلنا انّ بین کلّ من الرفع والنصب والجرّ، والضمّ والفتح والکسر تباینًا، و أمّا بین الضمّ والضمّه فعموم مطلق، لأنّ کلّ ضمّ ضمّه ولا عکس، أی بعض الضمّه لیس بضمّ کما إذا یکون فی المعرب ؛ و کذا بین الفتح والفتحه، والکسر والکسره .

و أمّا بین الضمّه والرفع فعموم من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانی فی المبنیّ کحیث مثلاً، وصدق الثانی بدون الأوّل فی ألف التثنیه والواو فی الجمع وأسماء السّته، و صدقهما معًا فی مثل : جاءنی زیدٌ . و کذا بین الفتحه والنصب لصدق الأوّل بدون الثانی فی المبنیّ، وصدق الثانی بدون الأوّل فی یاء التثنیه والجمع والألف فی أسماء السّته، و صدقهما معًا فی مثل : رأیت زیدًا . و کذا بین الکسره والجرّ لتفارقهما فی المبنیّ والمعرب بالحروف و صدقهما فی المعرب بالحرکه مثل: مررت بزیدٍ .

۱- ۱. أنظر المفصّل : ۱۶۲ ؛ و شرح المفصّل لابن یعیش : ۳ / ۸۴ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۱ .

ولا يخفى انّ ما قلنا من إختصاص الضمّ و الفتح و الكسر بالحركات البنائيّه انّما هو عند عدم القرينه، و إلّا فمع القرينه يجوز إطلاق كلّ من ألقاب أحد النوعين على الآخر، كما سيجيء فى البيت :

[١١ ـ] فارفع بضمّ وانصِبَنْ فتحًا و جُرّ كسرًا [كذِكْر اللّه عَبْده يَسُرّ] (١)

بل عن الكوفيّين تجويز ذلك مطلقًا (٢).

وجه تسميه الضمّ والفتح والكسر

ثمّ بقى الكلام فى وجه تسميه الضمّ بالضمّ، والفتح بالفتح، والكسر بالكسر، فنقول : أمّا الضمّ فلأنّه عند التنطّق به يضمّ الشفتان . وأمّا الفتح فلأنّه عند التنطّق به يفتح الشفتان . و كذا الكسر، إذ فكّ الأسفل عند التنطّق به يهوى إلى السفل، فهو كالمكسور يسقط و يهوى إلى الأسفل .

وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ

[وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ] (٣)

و أمّا الرفع فلإرتفاع الشفه عند النطق (۴) به، أو لرفع مرتبته بين أخويه لكونه علامه العمده . و أمّا النصب فقد أفاد بعض المحقّقين انّ نصب الفم تابع لفتحه، فكأنّ الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أى : أقمته بفتحك إيّاه (۵). و أمّا الجرّ فلأنّ الفكّ يجرّ إلى الأسفل عند النطق (۶) به .

١- ١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢- ٢. شرح الرضى على الكافيه: ١ / ٧١؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ٣ / ٨۴؛ البسيط فى شرح الكافيه: ٢ / ٣٨.

٣- ٣. العنوان منّا .

۴- ۴. فى « ب » : التنطّق .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ٧٠ .

۶- ۶. فى « ب » : التنطّق .

أنواع الإعراب

[أنواع الإعراب] (۱)

قوله : وأنواعه [أربعه :] (۲) رفع و نصب و جرّ و جزم .

إعلم : انّ الرفع ثلاثه أشياء : الضمّه والألف والواو كقولك : جاءنى زيد أو مسلمان أو مسلمون أو أبوه . والنصب أربعه أشياء : الفتحه والكسره والألف والياء كقولك : رأيت زيدًا ومسلمات و أباه و مسلمين . والجرّ ثلاثه أشياء : الكسره والفتحه والياء كقولك : مررت بزيد أو بأحمدَ أو أبيه أو مسلمين . وأمّا الجزم فهو بالحذف، إمّا بحذف حركه أو حرف .

وجه تسميه الجزم والسكون بهما

وقد علمت آنفًا وجه تسميه كلّ من الرفع والنصب والجرّ، بقى الكلام فى وجه تسميه الجزم به، فنقول : أمّا تسميه الجزم به فلأنّ الجزم بمعنى القطع (۳)، والجازم كالقاطع، فكأنّه قطع آخر الكلمه، واللفظ مجزوم آخره أى : مقطوع آخره .

وأمّا تسميه السكون بذلك، فلأنّه لعدم تغيّره كالساكن الّذى لا يتحرّك أبدًا .

قوله : نحو : انّ زيدًا قائم .

ولايخفى انّه كان الأولى تقديم الرفع على النصب كما فعله فى الفعل، بأن يذكر: كان زيد قائمًا، أو : ما زيد قائمًا، أو نحوهما .

قوله : فى هذه العباره قلب .

إعلم : انّ القلب هو أن يجعل أحد جزئى الكلام أو أجزائه مكان الآخر كقولك: عرضت الناقه على الحوض، مكان : عرضت الحوض على الناقه، أى : أظهرته

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من المصدر .

۳- ۳. المصباح المنير (جزم) : ۱ / ۹۸ ؛ القاموس المحيط (جزم) : ۴ / ۹۰ .

عليها لتشرب ؛ و قد جعلت مكان الحوض الناقه، و مكان الناقه الحوض .

وكذا فى قول المصنّف: « والاسم قد خصّص بالجرّ »، حيث جعل مكان الجرّ الاسم، ومكان الاسم الجرّ .

و الباعث على جعله من القلب فساد المعنى لو لم يكن من ذاك ، إذ معناه حينئذ : انّ الاسم مختصّ بالجرّ، ويلزم منه عدم قبول الاسم شيئًا غير الجرّ، وفساده ظاهر.

و كذا قوله بعد ذلك : « كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما » أيضًا من باب القلب (۱).

قوله : و هذا تبيين لأىّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم .

واسم الإشاره مبتدأ، وخبره تبيين، والجارّ والمجرور متعلّق به، و « خاصّ » خبر لمبتدأ محذوف، أى : هو خاصّ بالاسم .

والغرض من هذا الكلام دفع الإعتراض على المصنّف، تقريره هو : انّه قد علم من المصنّف سابقًا انّ الجرّ مختصّ بالاسم حيث قال : « بالجرّ والتنوين والندا وأل » البيت، و ذكره هنا أيضًا تكرار، فدفع هذا الإعتراض بما ذكره .

وجه اختصاص الجوازم بالفعل

قوله : فلا يجزم الاسم لإمتناع دخول عامله عليه .

و ذلك لأنّ الجوازم وضعت إمّا لنفى الفعل كلَمْ و لمّا، أو للنهى عنه كلا النهى، أو

۱- ۱. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴۶ » : لايبعد أن يكون خصّص بمعنى : فرّد، كما يقال : خصّصه بالذكر أى فرّده، فلا حاجه إلى القول بالقلب .

لتعليق الشيء بالفعل كأدوات (۱) الشرط، أو لطلب الفعل كلام الأمر ؛ و كلّ من هذه المعانى لا يتصوّر إلّا فى الفعل .

لام الأمر مكسور إلّا بعد الواو والفاء وثمّ فساكن

إعلم: انّ لام الأمر حركتها الكسر نحو: لِيضرب مثلاً؛ وعن سليم انّه يفتحها (۲). وهذه اللام ساكنه بعد الفاء والواو كقوله تعالى: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى » (۳)؛ وكذا بعد « ثمّ » كقوله تعالى فى قراءه الكوفيّين : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ »(۴).

۱- ۱. فى « ش » : كأدات .

۲- ۲. قال ابن مالك فى « شرح التسهيل ۳ / ۳۷۹ » : ولام الأمر مبنيه على الكسر، لانّه أقرب إلى الجزم ؛ لانّه حركه مقابل مقابله وهو الجرّ . ومن العرب من يبنيها على الفتح، قال الفرّاء فى كلامه على قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاه » [النساء : ۱۰۲]، بنو سليم يفتحون لام الأمر نحو : « لَيقم زيد »، إنتهى . وانظر شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۸۴ .

۳- ۳. البقره : ۱۸۶ .

۴- ۴. الحجّ : ۲۹ . قال ابن مالك فى « شرح التسهيل ۳ / ۳۷۹ » : وأمّا تسكين اللام بعد ثمّ فقليل، ومنه قراءه أبى عمرو وغيره : « ثمّ ليقضوا تفثهم ». وانظر الإيضاح فى شرح المفصّل : ۵۸۶ ؛ والبسيط : ۲ / ۳۸۴.

متن البهجه المرضیّه

[إعراب الأسماء السّته]

و قد شرع فی تبیین مواضع النیابه بقوله :

وارفع بواو، وانصبنّ بالألف و اجرر بیاء ما من الأسما أصف

(وارفع بواو وانصبنّ بالألف، واجرر بیاء ما من الأسماء أصف) أی أذکر .

من ذاک ذو إن صحبه أبانا والفم حیث المیم منه بانا

(من ذاک) أی من الأسماء الموصوفه (ذو) وقدّمه للزومه هذا الإعراب، ولکن إنّما یعرب به (إن صحبه أبانا) أی: أظهر، واحترز بهذا القید عن ذو بمعنی الذی، وقیّده فی الکافیه و العمده بکونه معربًا .

(و) من الأسماء (الفم) و فیه لغات: تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا أو مقصورًا، و مع تشدیده، واتباعها المیم فی الحرکات کما فعل بعینی امرئ وابنم، وإنّما یعرب بهذا الاعراب (حیث المیم منه بانا) أی: ذهب، بخلاف ما إذا لم یذهب منه فإنّه یعرب بالحرکات علیه .

أب أخ حم کذاک و هن والنقص فی هذا الأخیر أحسن

(أب أخ حم کذاک) أی: کما تقدّم من ذی والفم فی الإعراب بما ذکر، و قیّد فی التسهیل الحم ـ و هو قریب الزوج ـ بکونه غیر مماثل قروًا و قرء و خطأ، فإنّه إن ماثل ذلک أعرب بالحرکات و إن أضیف . و فیه أنّ الأب و الأخ قد یشدّد آخرهما .

(و هن) كذلك و هو كنايه عن أسماء الأجناس، و قيل: ما يستقبح ذكره، وقيل: الفرج خاصّه، قال فى التسهيل: قد يشدّد نونه ؛ (والنقص فى هذا الأخير) وهو هن، بأن يكون معربًا بالحركات على النون (أحسن) من الإتمام، قال علىّ عليه السلام : « من تعزّى بعزاء الجاهليّه فاعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا » .

و فى أب و تالييه يندر و قصرها من نقصهنّ أشهر

(وفى أب و تالييه) و هما أخ و حم (يندر) أى: يقلّ كقوله :

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم و من يشابه أبه فما ظلم

(وقصرها) أى: أب و أخ و حم بأن يكون آخرها بالألف مطلقًا (من نقصهنّ أشهر) كقوله :

إنّ أباها و أبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

(وشرط ذا الإعراب) المتقدّم فى الأسماء المذكوره (أن يضفن) وإلّا فتعرب بحركات ظاهره نحو: « إنّ له أبًا »، و « له أخّ »، و « بنات الأخ »، وأن تكون الإضافه (لا للياء) أى لا لياء المتكلّم، و إلّا فتعرب بحركات مقدّره نحو : « أخى هارون » « إنّى لا أملك إلاّ نفسى و أخى »، و أن تكون مكبره و إلاّ فتعرب بحركات ظاهره، و أن تكون مفرده و إلاّ فتعرب فى حال التثنيه والجمع إعرابهما (كجا أخو أبيك ذا اعتلا)، فأخو مفرد مكبّر مضاف إلى أبيك، و أبى مفرد مكبّر مضاف إلى الكاف، وذا مضافه إلى اعتلا، وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرًا و مضمرًا و معرفه و نكره .

إعراب الأسماء الستّه

اشاره

[إعراب الأسماء الستّه] (۱)

قوله : أى أذكر .

الباعث على هذا التفسير هو انّ المصنّف لم يذكر وصف جميع الأسماء الستّه، بل ذكرها نفسها، و « أصف » انّما يناسب إذا ذكر وصفها .

فى انّ الاسم المعرب بالحركات على ثلاثه أقسام

و تحقيق المقام على وجه يزول معه الحجاب عن وجه المرام هو أن يقال : انّ الاسم المعرب لايخلو إمّا معرب بالحركات أو بالحروف، أمّا الأوّل فعلى ثلاثه أقسام :

الأوّل : ما يكون معربًا بالحركات الثلاث، كلّ واحده منها فى محلّه ؛ أى مضموم فى حاله الرفع، و مفتوح فى حاله النصب، و مكسور فى حاله الجرّ، وهو فى موضعين، الأوّل: المفرد الّذى يجتمع فيه شرطان، الأوّل: أن يكون من الأسماء المنصرفه، والثانى : أن لا يكون من الأسماء الستّه الّتى ذكرها بقوله: « من ذاك ذو إن صحبه أبانا » إلى آخره .

ونعنى بالمفرد ما لا يكون مثّنى ولا مجموعًا، فيشمل المضاف أيضًا كقولك: جاءنى غلام زيد، و رأيت غلام زيد، ومررت بغلام زيد، حيث انّ الأوّل مضموم

۱- ۱. العنوان منّا .

بـالرفع، والثـانى مفتوح بالنصب، والثالث مكسور بالجرّ . وهـذا القسم من المعرب قـد يكون إعرابه ظاهرًا أجمع كما مرّ، و قـد لا يكون كذلك وسيجىء بيانه إن شاء اللّه سبحانه .

والموضع الثانى ممّا يكون إعرابه بجميع الحركات كلّ واحده منها فى محلّه هو : الجمع المكسّر المنصرف، فخرج بالجمع ما لم يكن جمعًا كالتثنيه، وبالمكسّر الجمع السالم، إذ إعرابهما إمّا بالحروف كالتثنيه والجمع السالم من المـذكّر، أو ببعض الحركات كـالجمع السـالم من المؤنّث كمـا سـيجىء بيـان الجميع ؛ وبالمنصـرف (۱) غيره كمواضع، إذ إعرابـه ليس بجميع الحركـات و سيجىء أيضًا .

فى انّه لِمَ أعرب المفرد وجمع المكسّر بجميع الحركات

و انّما أعرب هذان القسـمان بالحركات جميعها، لأنّ وضع الكلمه كما عرفت للإفاده والإستفاده، و قد عرفت انّ كلتيهما كثيرًا ما تحتاج إلى الإعراب ؛ وحينئذ نقول : أمّا إعراب الأوّل من القسـمين بالحركه، فلأنّه أصل للتثنيه والجمع، والمعرب بالحركه أصـل بالنسـبه إلى المعرب بـالحروف، فيعطى الأصـل بالأصـل . و أمّـا كون إعرابه بجميع الحركـات لأنّ نيابه حركه عن أخرى خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلّا بدليل .

و أمّـا إعراب الثانى منهما بجميع الحركات أيضًا فلمشابهته بالمفرد، لكونه صـيغه مسـتأنفه مغيّره عن وضع مفرده، و لكون بعضـه مخالفًـا لبعض فى الصـيغه كـالمفردات المتخـالفه الصـيغ، و لانّه لم يطّرد فى آخره حرف لين صالـح لأن يجعـل إعرابًا كما فى الجمع بالواو والنون .

۱- ۱. قوله قدس سره : « وبالمنصرف » متعلّق بقوله : فخرج .

والقسم الثانی ممّا یکون إعرابه بالحرکه هو : ما کان مضمومًا فی حاله الرفع، ومکسورًا فی حاله النصب و الجرّ، و هو جمع المؤنّث السالم کمسلمات و ما فی حکمه، و سیجیء أیضًا، بخلاف غیر الجمع کالمفرد و التثنیه، أو جمع الغیر المؤنّث کالسالم من المذکّر، أو جمع الغیر السالم کالمکسّر .

والقسم الثالث : کالثانی فی الضمّ و بعکسه فی النصب والجرّ (۱)، أی مفتوح فی حاله النصب والجرّ، وهو غیر المنصرف مفردًا کان کأحمد، أو جمعًا مکسّرًا کمصابیح، وانّما فتح فی حاله النصب و الجرّ لما مرّ فی المبنیّ .

الاسم المعرب بالحروف علی ثلاثه أقسام

[الاسم المعرب بالحروف علی ثلاثه أقسام] (۲)

و أمّا الثانی أی المعرب بالحروف، فعلی ثلاثه أقسام أیضًا، الأوّل : ما یکون رفعه بالواو، و نصبه بالألف، و جرّه بالیاء.

الثانی : ما یکون رفعه بالألف، و نصبه و جرّه بالیاء کالتثنیه وما حمل علیها.

والثالث : کالأوّل فی الأوّل وکالثانی فی الأخیرین، کجمع المذکّر السالم وما حمل علیه ؛ ویجیء الکلام فیهما بُعَیْد هذا، و کلامنا الآن فی الأوّل، فنقول : انّه الأسماء الستّه الّتی ذکرها المصنّف، وهی : ذو و فم و أب و أخ و حم و هن، بالشروط الآتیه .

فی انّه لِمَ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف

و انّما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف، لانّه لمّا جعل إعراب التثنیه والجمع بالحروف لکونهما فرعین للمفرد، فینبغی أن یکون إعرابهما أیضًا کذلک، أی فرعًا

۱- ۱. « فی النصب والجرّ » لم یرد فی « ش و ب » .

۲- ۲. العنوان منّا .

لإعراب المفرد ؛ ظهر (۱) تنافر و وحشه بينهما (۲)، فجعل إعراب هذه الأسماء أيضًا بالحروف لرفع المنافره والوحشه بينهما (۳).

و انّما يكون المفرد الّذى إعرابه بالحروف ستّةً من دون نقص و زياده، لانّه لمّا كان إعراب كلّ من التثنيه والجمع ثلاثه، فجعل فى مقابله كلّ إعراب اسمًا (۴) ؛ أو (۵) لانّه لمّا كان المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستّةً : المثنّى وكلا واثنان والجمع و أولو و عشرون، جعل فى مقابله كلّ فرع أصلاً، هكذا قيل (۶).

و فيه نظرٌ، لأنّ هذا انّما يصحّ إذا ثبت تقدّم إعراب المثنّى والجمع على المفرد، وهو غير معلوم، فالأولى أن يقال : انّ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف للتوطئه لجعل إعراب المثنّى و المجموع بالحروف، لانّهم علموا انّهم يحوجون (۷) إلى إعرابهما بالحروف، لإستيفاء المفرد للحركات، والحروف و إن كانت فروعًا للحركات فى باب الإعراب لثقلها وخفّه الحركات من حيث تولّدها منها فاستبد (۸) بها المفرد، إلاّ انّها أقوى، لأنّ كلّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثنّى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالأعراب الأقوى، فاختاروا من جمله المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت فى المفردات الإعراب بالحركات الّتى هى الأصل فى الإعراب، و بالحروف الّتى هى أقوى منها، مع كونها فروعًا لها (۹).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : جوابُ : لمّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : أى بين المفرد و كلّ من التثنيه والجمع، منه دام ظلّه العالى.

۳- ۳. أنظر الفوائد الضيائيّه : ۲۷ .

۴- ۴. أنظر الفوائد الضيائيّه : ۲۷ ؛ والحدائق النديّه : ۷۳ .

۵- ۵. فى « ش » : أو نقول .

۶- ۶. لم نعثر عليه .

۷- ۷. يحوجون، بالبناء للمفعول، أى : تدفعهم الحاجه .

۸- ۸. فى « ب و ش » : فاستند ؛ وهو خطأ .

۹- ۹. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۷۹ .

و انّما جعل إعراب هذه الأسماء بجميع الحروف دون التثنيه والجمع، للفرق بين الأصل والفرع .

فی انّه لِمَ جعل هذه الأسماء اعرابها بالحروف دون غيرها

وانّما جعل هذه الأسماء السّته معربه بالحروف دون غيرها، قيل : لمشابهتها (۱) المثنّی والمجموع لدلالتها على المعانی المنبئه عن التعدّد (۲).

و فيه نظرٌ، أمّا أوّلاً فلأنّه موقوفٌ على تقدّم المثنّی والمجموع على المفرد (۳)، وهو غير معلوم كما عرفت ؛ وأمّا ثانيًا فلعدم تحقّق ذلك فی جميعها، إذ من جملتها: هن و فم، و ما ذكره غير متحقّق فيهما، وإن أريد مجرّد انتساب شیء إلى آخر، يلزم أن يكون كثير من الأسماء كذلك كاليَد وَالأَنْف والأُذُن والسِنّ (۴) ومثلها، نعم هو مسلّمٌ فی مثل : أب و أخ، إلّا انّه متحقّق فی مثل : أمّ وابن وأخت ومثلها، مع انّها لم يكن كذلك .

فالأولى أن يتمسّك فی وجه إختيار هذه الأسماء من غيرها، بما ذكره نجم الأئمّه، و هو انّ ذلك لوجود حرف صالح للأعراب فيها، لأنّ لام بعضها وعين الآخر حرف علّه، يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفه اجتلاب حروف أجنبيّه، مع انّ اللام فی أربعه منها كأنّها مجلوبه للإعراب فقط، لكونها محذوفه قبل نسيًا منسيًّا، فهی إذن كالحركات المجتلبه للإعراب، وكذا الواو فی

۱- ۱. فی « ب » : وذلك لمشابهتها .

۲- ۲. أنظر الفوائد الضيائيّه : ۲۷ ؛ واللباب فی علل البناء والاعراب : ۱ / ۹۵ ؛ والحدائق النديّه : ۷۴.

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : أی فی الإعراب، أبوالقاسم .

۴- ۴. السِّنُّ : من الفم مؤنّثه و جمعه أسنان، مثل حِمْل و أَحْمَال ... والسِّنُّ اذا عنيت بها العُمْر مؤنّثه أيضًا لانّها بمعنى المُدَّه (المصباح المنير : ۱ / ۲۹۱ و ۲۹۲).

« فوک »، لانّها کانت مبدله منها المیم فی الافراد، فلم ترد إلی أصلها إلّا للإعراب (۱)، فتأمّل .

فی انّ اللام فی أربعه من هذه الأسماء وکذا العین فی : « ذو و فو » هل هی من أصل الکلمه أو لا ؟

ثمّ بقی الکلام فی انّ اللام فی أربعه من هـذه الأسـماء، و هی : أبوک و أخوک وحموک و هنوک، وکـذا العین فی: « ذو » و « فو »، هل هی من أصل الکلمه أو لا ؟

أقول : ظاهر کلام نجم الأئمّه کما تری ذلک، و قال أیضًا :

الأقرب عنـدی انّ اللام فی أربعه منها، و هی : أبوک و أخوک وحموکِ و هنوک، أعلام للمعانی المتناوبه کالحرکات، و کـذا العین فی البـاقیین منهـا أعنی : « فوک »، و « ذو مـال »، فهی فی حـال الرفع: لاـم الکلمه أو عینها، و علم العمـده، و فی النصب و الجرّ : علم الفضله والمضاف إلیه، فهی مع کونها بدلاً من لام الکلمه و (۲) عینها [: حرف إعراب] (۳)، إنتهی (۴).

وذهب ابن الحاجب إلی عدم کون اللام والعین فیها من أصل الکلمه حیث قال:

انّ الواو والألـف والیـاء فی هـذه الأسـماء مبـدلّه من لاـم الکلمه فی أربعه منهـا، ومن عینهـا فی البـاقیین (۵)، لأـنّ دلیل الإعراب لایکون من سنخ الکلمه (۶)، فهی بدل یفید ما لم یفده المبدل منه، وهو

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۸۰ .

۲- ۲. فی المصدر : أو .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أضفناه من المصدر .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۶ و ۷۷ .

۵- ۵. فی المصدر : الباقیتین .

۶- ۶. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : أی أصلها .

الإعراب، كتاء فی بنت، تفيد التأنيث بخلاف الواو الّتی هی أصلها، ولا يبقی ذو وفوک علی حرف واحد، لقيام البدل مقام المبدل منه (۱).

هذا كلامه، و ردّ بانّه أیّ محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمه لغرض التخفيف، فيقتصر علی ما يصلح للإعراب من سنخها كما اقتصر فی المثّنی والمجموع علی ما يصلح للإعراب من سنخهما، أعنی علامه التثنيه والجمع، إذ هی من سنخ المثّنی والمجموع (۲).

قوله : بكونه معربًا .

يعنی انّ المصنّف كما قيّد هنا « ذو » الّذی يكون إعرابه بالحروف بقوله : « إن صحبه أبانا »، قيّد فی الكافيه والعمده بكونه معربًا (۳)، أی : « ذو » انّما يكون إعرابه بالحروف إذا كان معربًا، واحترز به عن « ذو » بمعنی الّذی، فانّه مبنیّ .

فی بيان ذكر الأصل فی « فم » واللغات فيه

قوله : و فيه لغات .

إعلم : انّ « فم » أصله : فَوْه بفتح الفاء (۴) و سكون العين _ كما نبّهنا عليه فی فصل المضاف إلی ياء المتكلّم _ حذفت لامه نسيًا منسيًا و قلبت الواو ميمًا، ومن أراد أن يظهر له حقيقه الحال فعليه الرجوع إلی ما ذكرناه فی الفصل المذكور (۵).

و يردّ إلی الأصل عند إعرابه بالحروف، فجیء بالواو فی حاله الرفع، وأبدلت

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الكافيه : ۱ / ۷۹ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الكافيه : ۱ / ۷۹ .

۳- ۳. نقل القول عنهما فی البهجه المرضيّه : ۱ / ۴۶ .

۴- ۴. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : فيه لطف كما لا يخفی .

۵- ۵. الحليه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

ألفًا فی الفتح، و یاءً فی الجرّ . و أمّا عند عدم إعرابه بذلک، فقد عرفت انّ الواو تقلب میمًا فیصیر : فما، و لقد أشار الشارح إلیه حینئذ بقوله : « فیه لغات : تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا ». المراد بتثلیث الفاء : ضمّها وفتحها وکسرها .

ثمّ انّ الظاهر انّ تثلیثها یلاحظ مع کلّ من الحرکات الثلاث فی آخر الفم، أی مع الرفع والنصب والجر، بقرینه قوله بعد ذلک : « و إتباعها [المیم] (۱) فی الحرکات »، فعلی هذا تصیر اللغات من ملاحظه تثلیث الفاء مع کلّ من الحرکات الثلاث فی الآخر : تسعًا، مع تخفیف المیم یحصل من ضرب حالات الثلاث للفاء علی کلّ من الحرکات فی الآخر هکذا : ضمّ الفاء و فتحها، و کذا کسرها مع رفع المیم، و کذا مع نصب المیم و جرّه . هذا إذا کان المیم منقوصًا، و کذا إذا کان مقصورًا، فیصیر الأقسام ثمانیه عشر، و کذا یلاحظ مع تشدید المیم (۲).

قوله : و إتباعها [المیم] (۳) فی الحرکات .

عطف علی قوله : « تثلیث الفاء »، یعنی : اللغه الأولی فی « فم » تثلیث الفاء إلی آخره، والثانیه : تثلیث الفاء أیضًا لکن مع تشدید المیم، والثالثه : إتباعها فی

۱- ۱. ما بین المعقوفین من المصدر .

۲- ۲. قال المیرزا أبو طالب الاصفهانی رحمه الله : عدد اللغات فی الفم _ کما فهم من هذه العباره ونقل عن بعض الکتب بالتصریح لا بالإشاره _ عشره : ثلاث منها تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا، وثلاث منها تثلیثها مع تخفیفه مقصورًا، و ثلاث منها تثلیثها مع تشدیده ؛ وهذه الثلاثه لیست منقوصه، لانّ التشدید عوض عن المحذوف، و لا مقصوره وإلاّ لزم اجتماع العوضین، لانّ الألف عوض عنه ؛ و واحده اتباعها له فی الحرکات، ونقل عن المصنّف انّه لم یطّلع علی کسر الفاء مع تشدید المیم، وعدّها تسعًا. وقیل : اللغات خمس عشر: ستّ کما ذکرنا، وستّ تثلیثها مع تشدیده منقوصًا ومقصورًا، وثلاث اتباعها له فی الحرکات بحسب کلّ حرکه. وهذا عجیب، لأنّه جعل الاختلافات الحاصله من الحرکات الإعرابیّه لغات . إلی آخر ما أفاده قدس سره ، فراجع إلی : « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۴۷ ».

۳- ۳. ما بین المعقوفین من المصدر .

الحركات أى إتباع الفاء للميم فى الحركات، فلو كان الميم مرفوعًا فالفاء تابعه له فى الضمّ، و إن كان منصوبًا فهى تابعه له فى الفتح، و إن كان مجرورًا فهى تابعه له فى الكسر، كقولك : هذا فُمٌ، رأيت فَمًا، و نظرت إلى فِمٍ .

و فى كلّ لغه (۱) لغات و لذا أتى بصيغه جمع الكثره، هذا مع انّ إستعمال كلّ من صيغ جمع الكثره والقلّه على الآخر شايع، فقال : « و فيه لغات ».

قوله : كما فعل بعينى امرئ و ابنم .

أصله : بعينين فى امرئ و ابنم، فلمّا أضيف حذفت النون والجار، والمراد بعينيهما : الراء والنون، حيث اتبع الراء فى الأوّل والنون فى الثانى لحرف الإعراب إتّفاقًا _ كما صرّح به بعض المحقّقين (۲) _ فيقال : هذا امرُئٌ و ابنُمٌ، ورأيت امرَئً وابنَمًا، ومررت بامرِئٍ وابنِمٍ . ومنه قوله تعالى : « لِكُلِّ امْرِئٍ » (۳) بكسر الراء.

قوله : فى الإعراب بما ذكر .

أى : الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء .

الحم لا يضاف إلاّ إلى المؤنّث

قوله : و هو قريب الزوج .

و لهذا لا يضاف إلاّ إلى المؤنّث، فمعنى هذا حموكِ أى (۴) : أبو زوجكِ، أو أخوه، أو أمّه، أو ابنه، و هكذا (۵).

۱- ۱. فى « ب » : لغتين ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. صرّح به الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه : ۲ / ۲۷۴ .

۳- ۳. النور : ۱۱ « لِكُلِّ امْرِئٍ منهم ما اكتسب من الإثم » الآيه .

۴- ۴. « أى » لم يرد فى « ب » .

۵- ۵. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴۷ » : قوله : وهو قريب الزوج، أى : قريب للزوج من جانب زوجته، أو قريب من جانب الزوج لزوجته، فانّه جاء بكلا المعنيين، قيل: ولهذا لايضاف إلاّ إلى المؤنّث، و فيه ما فيه .

ذكر اللغات فى « حم »

قوله : بكونه غير مماثل قَرْوًا و قَرْأً و خَطَأ .

يعنى قيّد فى التسهيل (۱) الحم الّذى يكون إعرابه بالحروف بأن لا يكون مثل: « قَرْوْ » بسكون الراء ثمّ الواو، و كحمو بسكون الميم ثمّ الواو ؛ و أن لايكون مثل : « قرأً » مقصورًا كعصا، و يحتمل بسكون الراء أيضًا ثمّ الهمزه كحمأ بسكون الميم كذلك ؛ وأن لا يكون أيضًا مثل : « خَطَأ » بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله كحمأ، لانّه لو كان مماثلاً لشىء من ذلك لم يكن إعرابه بالحروف، بل بالحركات مطلقًا وإن أضيف إلى غير الياء .

و ظاهر العباره انّ « الحم » لو لم يكن مماثلاً لشىء من ذلك، أعرب بالحروف، و هو بإطلاقه غير مسلّم ؛ و قد صرّح نجم الأئمّه بانّه لو كان مماثلاً لخِبْ ءٍ أو لرشأ كحَمِأ بكسر الميم أو حِماء بكسر الحاء، أعرب بالحركات أيضًا مطلقًا (۲).

قوله : وإن أضيف .

والمناسب أن يقال : و إن أضيف إلى غير الياء، كما ذكرناه، لما سيجىء من انّ إعراب هذه الأسماء بالحروف انّما هو إذا كان مضافًا إلى غير الياء (۳).

قوله : و فيه : انّ الأب و الأخ قد يشدّد آخرهما .

والضمير المجرور يعود إلى التسهيل (۴).

۱- ۱. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۷ .

۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۲۷۲ .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴۷ » : قيل : المناسب أن يقول: وإن أضيف إلى غير الياء، أقول : أراد بالحركات الحركات اللفظيّه لا الأعمّ، فلا وجه لما ذكر.

۴- ۴. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۸ .

قوله : من الإتمام .

انّما يسمّى المعرب بالحروف من هذه الأسماء إتمامًا، والمعرب بالحركه نقصًا لنقص الحرف فى الثانى و عدمه فى الأوّل .

معنى « هن »

[معنى « هن »] (۱)

قوله : مَنْ تَعَزَّى بعَزاءِ الجاهِلِيَّه فأعِضُّوه بِهَنِ أبِيه وَلاتَكْنُوا (۲).

قيل : « تعزّى » بمثنّاه مفتوحه فعين مهمله مفتوحه فزاى مشدّده، أى : من انتسب وانتمى (۳)، و هو الّذى يقول : أنا ابن فلان ليخرج معه الناس إلى القتال فى الباطل .

« فاعضّوه » بهمزه مفتوحه و عين مهمله مكسوره و ضاد معجمه مشدّده، أى: قولوا له : اعْضَضْ على هَنِ أبيك، أى على ذَكَرِ أبيك ؛ أى قولوا له ذلك إستهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الّذى أراده، أى تمسّك بذَكَر أبيك الّذى انتسب إليه، عساه أن ينفعك، و أمّا نحن فلا نجيبك .

و « لاتَكْنُوا » بفتح التاء و سكون الكاف بعدها نون، أى : لاتذكروا الذَكَر كنايةً وهو الهن، بل أذكروا له صريح اسم الذَكَر (۴).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أخرجه أحمد فى « مسنده : ۵ / ۱۳۶ » عن أبى بن كعب عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، وكذا الهيثمى فى مجمع الزوائد : ۳ / ۳ ؛ والنسائى فى السنن الكبرى : ۵ / ۲۷۲ ح ۸۸۶۵ ؛ والطبرانى فى المعجم الكبير : ۱ / ۱۹۸ ح ۵۳۲ .

۳- ۳. المصباح المنير : ۲ / ۴۰۸ ؛ الصحاح : ۶ / ۲۴۲۵ ؛ لسان العرب : ۱۵ / ۵۳ ؛ الفائق فى غريب الحديث : ۲ / ۳۵۸ ؛ المجموع للنووى : ۲۰ / ۲۰۶ .

۴- ۴. أنظر القاموس المحيط : ۲ / ۳۳۷ ؛ والنهايه فى غريب الحديث : ۳ / ۲۵۲ .

وروى (۱) عن مولانا علىّ عليه السلام انّه قال: « مَن طَال هَنُ أبيه فقد تمنطق به » (۲)، ولا بأس إلى أن نشير إلى معناه، فاعلم : انّ « هَن » كما تقدّم كنايه عن الذَكَر، والمراد به فى المقام : الولد، تسميه للمسبّب باسم السبب، فطوله كنايه عن كثره الأولاد، و « التمنطق » كنايه عن شدّ الحِزَام (۳)، فالحاصل : انّ من تكثّر إخوانه، فقد تكثّرت قوّته لكثره الإخوان .

و قيل فى معناه : إنّ من يسمع كثيرًا وصف أبيه بالقبائح، فقد يصرف الهمّه لدفعها (۴) ؛ فعلى هذا يكون الباء بمعنى اللام مع تقدير المضاف، فالمعنى الأوّل أولى .

قوله :

[۱۲ ـ] بأَبِهِ اقْتَدى عَدِىٌّ فى الكَرَم و مَنْ يُشَابِه أبَهُ فَمَا ظَلَم (۵)

الشاهد فى : بأبه، و : من يشابه أبه، حيث استعمل الأب مع كونه مضافًا معربًا بالحركه .

۱- ۱. من هنا إلى قوله: « فالمعنى الأوّل أولى »، لم يرد فى « ب و ك ۲ »، و ورد فى حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر ؛ وكذا أثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى آخره : ولم توجد هذه الزياده فى نسخه الأصل .

۲- ۲. لم نجد هذه الروايه بهذه العباره إلّا فى مستدرك سفينه البحار : ۱۰ / ۵۶۲، نقلاً عن مشكلات العلوم : ص ۳۹ ؛ لكنّها موجوده فى كتب العامّه هكذا : « من يَطُل أير ـ أو هَن أو ذيل ـ أبيه يَنْتَطِق به » : الفائق فى غريب الحديث : ۱ / ۶۲؛ النهايه فى غريب الحديث : ۱ / ۸۵ ؛ القاموس المحيط : ۳ / ۲۸۵ ؛ تاج العروس : ۱۳ / ۴۵۹؛ لسان العرب : ۴ / ۳۶ و ۱۰ / ۳۵۵ ؛ شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۸ .

۳- ۳. الحِزَام والحِزَامَه، ج حزائم وحُزُم : ما يشدّ به وسط الدابّه .

۴- ۴. مشكلات العلوم : ۴۴ .

۵- ۵. قائله رؤبه بن العجاج بن رؤبه التميمى، يمدح بها عدىّ بن حاتم بن عبداللّه بن سعد الطائى المشهور بالسخاء ؛ ديوان رؤبه : ۱۲۸، شرح التصريح : ۱ / ۶۴، جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۴، وبلا نسبه فى أوضح المسالك : ۱ / ۳۲، شرح الأشمونى : ۱ / ۲۹، همع الهوامع : ۱ / ۳۹، شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۰، شرح ابن عقيل : ۱ / ۵۰ .

واختلف فی معنی نفی الظلم عنه، فقیل : الظلم بمعنی عـدم [وضع] (۱) شـیء فی موضعه، فنفی الظلم حینئذ وضعه إلی موضعه (۲).

وقیل (۳) : إنّ عدیًّا اقتدی بأبیه حاتم فی کرمه، و من تبع أباه فی صـفاته فما وضع الشـیء فی غیر موضعه، و قد فعل ما ینبغی أن یفعله (۴).

و قیل (۵) : الصواب : « فما ظلمت » أی : أمّه، حیث لم تزن بدلیل مجیء الولد مشابهًا لأبیه .

قوله (۶) : بأن یکون [آخرها] (۷) بالألف مطلقًا .

أی : و لو کان فی غیر حاله النصب، کما استشهد لذلک بقول الشاعر ــ وهو أبوالنجم کما نقل ــ : إنَّ أبَاهَا و أَبَا أبَاهَا (۸).

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ک ۱ » .

۲- ۲. قال فی « لسان العرب ــ ظلم ــ ۱۲ / ۳۷۳ » : الظلم : وضع الشـیء فی غیر موضعه . ومن أمثال العرب فی الشبه : من أشبه أباه فما ظلم، قال الأصمعی : ما ظلم أی ما وضع الشبه فی غیر موضعه، إنتهی .

۳- ۳. من هنا إلی قوله : « أن یفعله » لم یرد فی « ب و ک ۲ »، و ورد فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر، وکذا أثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی آخره : و هذه الزیاده أیضًا لم أجد إلّا فی غیر نسخه الأصل.

۴- ۴. لم نعثر علیه .

۵- ۵. لم نعثر علی قائله .

۶- ۶. من هنـا إلی قوله : « ولاـ یخفی علیـک » لم یرد فی « ب و ک ۲ »، لکنّه موجود فی نسـخه الأصل بخطّ آخر؛ وکـذا أثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی آخره : هذه الزیاده وجدت من غیر نسخه الأصل .

۷- ۷. ما بین المعقوفین من المصدر .

۸- ۸. آخره : قَـد بَلَغَا فِی المَجْـدِ غَایَتَاهَا . قال فی « جامع الشواهد ۱ / ۲۴۲ » : هـذا البیت من أبیـات قائله : أبو النجم العجلی، و نسـبه بعضهم إلی رؤبه بن العجاج التمیمی، و هو سهو کما قیل، و قال آخر : انّه من أبیات لأبی العول أنشدها لبعض أهل الیمن. الرجز لرؤبه فی ملحـق دیـوانه : ۱۶۸ ؛ ولـه أو لأـبی النجم فی الـدرر: ۱ /۱۰۶، شـرح التصریح : ۱ / ۶۵، ولـه أو لرجـل من بنی الحـارث فی خزانه الأـدب : ۷ / ۴۲۵، وبلا نسـبه فی أسـرار العربیه : ۴۶، أوضـح المسالک : ۱ / ۳۳، الإنصـاف : ۱ / ۱۸، شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۴۹، مغنی اللبیب: ۱ / ۳۸، شرح الأشمونی : ۱ / ۲۹، شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۴۹ .

ينبغى صرف عنان الكلام إلى توضيح البيت، ثمّ الإشاره إلى المطلوب، فنقول : قبل البيت :

[١٣ ـ] أَىَّ قَلُوص رَاكِبٍ تَراهَا شَالُوا عَلَاهُنَّ فَشلْ عَلَاهَا

وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَهً وَ نَاجِيًا أبَاهَا

إنَّ أبَاهَا وأَبَا أبَاهَا قَد بَلَغَا فِى المَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغه : « القَلُوص » بفتح القاف : الشابه من الناقه، و قيل : أوّل ما يركب من أناث الإبل (١). « شالوا » من شال يشول أى : ارتفعوا، « فَشل » فعل أمر منه أى: فارتفع . والحقب بالتحريك على ما قال فى المجمع : حبل يشدّ به رجل البعير إلى بطنه كيلا يتقدّم إلى كاهله (٢). والحَقْوُ بفتح المهمله و سكون القاف : موضع شدّ الإزار . والنَاجِيَه : الناقه السريعه تنجو من يركبها . والمَجْد : الشرف.

والتركيب : « أىّ » إستفهاميّه، مرفوع على الإبتدائيّه، أضيف إلى « قلوص » وهو إلى « راكب » ؛ و ربّما قرأ قلوص بالتنوين، و جعل « راكب » صفه لها بمعنى اسم مفعول أى : مركوبه، وفيه انّه على هذا ينبغى أن يقال : « راكبه تراها » خبر لمبتدأ، والضمير البارز فيه عائد إلى « قلوص » .

« شالوا » : خبر آخر، و ضمير الجمع فيه عائد إلى « الركبان »، و « علاهنّ » متعلّق به بمعنى : عليهنّ، على لغه كنانه على ما قيل من انّ عادتهم إبدال الياء الساكنه المفتوح ما قبلها ألفًا (٣)، ومثله قوله : « علاها » و « حقواها » و «غايتاها»؛

١- ١. نقله الجوهرى عن العدوى فى الصحاح : ٣ / ١٠٥٤ .

٢- ٢. مجمع البحرين : ١ / ٥٤٣ .

٣- ٣. قال الرضى فى « شرحه على الشافيه ۴ / ٣٥۶ » بعد ذكر البيت : على أنّ القياس : عليهن و عليها، لكن لغه أهل اليمن قلب الياء الساكنه المفتوح ما قبلها ألفًا، وهذا الشعر من كلامهم، إنتهى . و فى « خزانه الأدب ٧ / ١٠٥ » : وكان القياس : عليهن وعليها وحقويها، قال أبو حاتم فيما كتبه على نوادر أبى زيد : هذه لغه بنى بن كعب، ولغتهم قلب الياء الساكنه إذا انفتح ما قبلها ألفًا، يقولون : أخذت الدرهمان والسلام علاكم، إنتهى. وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۶۶ ؛ الصحاح : ۶ / ٢۴٣٨ ؛ تاج العروس : ١٩ / ٧٠٣ ؛ تفسير الرازى : ٢٢ / ٧۵ ؛ تفسير القرطبى : ١١ / ٢١٧؛ تفسير مجمع البيان : ٧ / ٣٣ فى ذيل تفسير آيه : « إن هذَانِ لَسَاحِرَانِ » من سوره طه : ۶٣ .

وضمير الجمع المجرور بعلى للقلوص، لأنّ المراد بها الجنس، « فشل » كأنّه جزاء لشرط محذوف و « علاها » متعلّق به، كأنّه أراد وصف ناقه معيّنه، أى : تلك الناقه وصفها كذا دون غيرها، فإذا كانت كذلك فشل عليها .

« واشـدد » عطف على فشل، « بمثنى » متعلّق به، « حقب » مفعوله أضـيف إلى « حقواها ». « ناجيه » حال من مفعول « تراها »، و « ناجيًا » عطف عليه، و « أباهـا » فـاعله على قرائته بالألـف فى جميع الحالاـت ؛ « انّ أباهـا وأبـا أباهـا » الأوّل : اسم لأنّ، والثانى : عطف عليه، والثالث : مضاف إليه، « قد بلغا » خبر لأنّ، وضمير التثنيه للمعطوف والمعطوف عليه .

« فى المجـد » متعلّق بـالخبر، «غايتاهـا» مفعوله، والضـمير المجرور لقلوص على حـذف مضاف، أى : غايه مجـدها ؛ وجمله: « انّ أباهـا » إلى آخره، كأنّهـا جواب عن سؤال مقـدّر كـأن قائلاً يقول : هل كان أبوها و أبو أبيها مثلها فى الشـرف ؟ فقال : انّ أباها، إلى آخره .

و نقل بعضهم البيت هكذا :

واهًا لِلَيلى (۱) ثمَّ وَاهًا وَاهَا هِىَ المُنَى لَو أنَّنَا نِلْنَاهَا (۲)

۱- ۱. كـذا فى جامع الشواهد : ۱ / ۲۴۲ ؛ وفى مغنى اللـبيب ۲ / ۳۶۹ : واهًا لسـلمى . وفى الصحاح ۶ / ۲۲۵۷ وكتاب العين ۴ / ۱۰۶ : واهًا لِرَيَّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : وكلمه لو للتمنّى، أى لَيْتَنا نِلنَاهَا، منه .

يَا لَيْتَ عَيْنَيهَا (۱) لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ ترضى (۲) بِه أَبَاهَا (۳)

إنَّ أَبَاهَا وَ أَبَا أَبَاهَا، إلى آخره

ولايخفى عليك انّه لا شاهد فى « أباها » الأوّل، و كذا ما عطف عليه، لأنّ كلّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابه عن الفتحه، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بالفتحه مقدّره على الألف ؛ بل الشاهد فى « أباها » الثانى حيث قرأ بالألف مع انّه مضاف إليه، و هو نصّ فى القصر ، فهو مجرور بكسره مقدّره على الألف .

و على هـذا لا يثبت من هذا الشـعر إسـتعمال « أب » بالألف، أى مقصورًا فى حاله الرفع، لكنّه معلوم من خارج، لأنّ كلّ من قرأه مقصورًا فى الجرّ قرأه مقصورًا فى الرفع أيضًـا، كمـا انّه لاـ يعلم منه إسـتعمال « أخ » و « حم » مقصورًا، وانّمـا المقصود منه كون لفظ : « الأب » مستعملاً مقصورًا فى الجمله .

و يمكن بتكلّف حمله على نحوٍ يصـير شاهـدًا لإسـتعمال لفـظ : « الأب » مقصورًا فى جميع الحالات، أمّا النصب والجرّ فظاهر، و أمّـا الرفع فلكون « أبـا » المعطوف مرفوعًـا عطفًـا على محـلّ اسم « انّ »، بناء على مـذهب الكسائى والفرّاء حيث جوّزا ذلك قبل مضىّ الخبر أيضًا (۴) كما سيجىء، فتأمّل .

۱- ۱. المشهور فى الروايه : عيناها .

۲- ۲. فى بعض المصادر : نُرْضِى .

۳- ۳. أنظر الصحاح : ۶ / ۲۲۵۷ و ۲۳۶۴ ؛ لسان العرب : ۴ / ۱۳۰ و ۱۳ / ۵۶۳ و ۱۴ / ۳۴۵ ؛ تاج العروس: ۶ / ۱۸۲ و ۱۹ / ۱۱۸ و ۴۸۰ ؛ الفائق فى غريب الحديث : ۳ / ۳۴۲ ؛ تفسير مجمع البيان : ۷ / ۳۳ ؛ خزانه الأدب : ۷ / ۴۲۵ ؛ جامع الشواهد : ۱ / ۲۴۲ ؛ شرح شواهد المغنى : ۱ / ۱۲۸ .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۳۵۵ .

انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات

[انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات] (۱)

فيعلم من جميع ما ذكر انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات، إحديها : كونها معربه بالحروف، ويعلم ذلك من قوله : « أب أخ حم كذاك ».

والثانيه : إستعمالها منقوصه، فتكون معربه بالحركات، ويعلم ذلك من قوله : « والنقص فى أب وتاليه يندر ».

والثالثه : إستعمالها مقصوره، كما أشار إليها بقوله : « و قصرها من نقصهنّ أشهر ».

ثمّ لا يخفى عليك انّ جواز الثلاث (۲) انّما هو إذا كان كلّ من الثلاثه (۳) مضافًا، و إلّا فيكون معربًا بالحركه كما تقول : هذا أبٌ، و رأيت أبًا، و مررت بأبٍ ؛ وهكذا فى « أخ » و « حم ».

و كذا يعلم ممّا ذكر انّ للهَن لغتين : الإتمام والنقص ؛ و أمّا « ذو » و « فم » إذا ذهب منه الميم ويكون مضافًا إلى غير ياء المتكلّم، فيعلم من عدم ذكر غير المعرب بالحروف فيهما إلتزامهما لذلك ؛ و قد صرّح به بعضهم (۴) والشارح فى الأوّل أيضًا حيث قال فى وجه تقديمه : « و قدّمه للزومه هذا الإعراب » (۵).

فيعلم من جميع ما ذكر انّ الأسماء الستّه فى حال الإضافه إلى غير الياء فيما يضاف إليها على ثلاثه أقسام، بعضها ما فيه ثلاث لغات، و بعضها ما فيه لغتان، وبعضها ما فيه لغه واحده، واللغه المشتركه فى جميعها كونها معربه بالحروف .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى اللغات الثلاث .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى أب و أخ و حم .

۴- ۴. لم نعثر عليه .

۵- ۵. البهجه المرضيّه : ۱ / ۵۲ .

بيان الخلاف فى إعراب الأسماء السّته

[بيان الخلاف فى إعراب الأسماء السّته] (۱)

و عن سيبويه : انّها ليست معربه بالحروف، بل بحركات مقدّره على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن اتبعت فى هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها، كما فى : امرئ و ابنم، ثمّ حذفت الضمّه للإستثقال، وبقى الواو ساكنه، و حذفت الكسره أيضًا للإستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسره ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحه ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (۲).

واعترض عليه (۳) بأنّه كيف خالفت الأربعه منها _ أعنى المحذوفه اللام _ أخواتها من يد و دم، فى ردّ اللام فى الإضافه ؟! و أىّ شىء يكون الغرض من ردّها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف ؟ و أيضًا إتباع حركه ما قبل الإعراب [لحركه الإعراب] (۴) أقلّ قليل ، و أيضًا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر، فهلّا يجعلها (۵) مثلها فى كونها أعلامًا على المعانى (۶).

فى انّ للأسماء السّته إعرابين عند الكوفيّين

و عن الكوفيّين : انّ لهذه الأسماء إعرابين : إعراب بالحركات على ما قبل الحروف، و إعراب بالحروف أيضًا (۷).

و هو ضعيف لحصول الكفايه بأحد الإعرابين (۸).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۷۷ ؛ وابن مالك فى شرح التسهيل: ۱ / ۵۲ .

۳- ۳. المعترض هو نجم الأئمّه الرضى رحمه الله .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من المصدر .

۵- ۵. فى المصدر : نجعلها .

۶- ۶. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۷۷ .

۷- ۷. نقله عنهم فى الإنصاف : ۱ / ۱۷ مسأله ۲ ؛ و فى شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۷ عن بعض النحويّين .

۸- ۸. أنظر الإنصاف : ۱ / ۱۹ ؛ و شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۷۷ .

و عن الرَبَعِیّ (۱) : انّها معربه بحرکات منقوله من حروف العلّه إلی ما قبلها، وانقلبت الواو یاء لإنکسار ما قبلها، و ألفًا لإنفتاحه، کما فی : یاجل (۲).

و هو ضعیف أیضًا لما صرّح به بعض المحقّقین (۳) من انّ نقل حرکه الإعراب إلی ما قبل حرفها لم یثبت إلّا وقفًا بشرط سکون الحرف المنقول إلیه (۴).

قوله : المتقدّم .

و هو الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالیاء .

قوله : فی الأسماء المذکوره .

و فیه نظر، لأنّ هذه العباره بعمومها شامله لذو أیضًا، و هو لازم للإضافه، فلا معنی لاشتراط الإضافه فیه، لانّه لتحصیل ما لیس بحاصل .

و أیضًا هذه العباره مع ملاحظه قوله بعد ذلک : « وأن تکون الإضافه لا لیاء

۱- ۱. هو علیّ بن عیسی بن الفرج بن صالح أبوالحسن الرَبَعِیّ (۳۲۸ _ ۴۲۰ ه)، عالم بالعربیّه . أصله من شیراز اشتهر وتوفّی ببغداد . له تصانیف فی النحو، منها : کتاب البدیع، قال الأنباری : حسن جدًّا ؛ وشرح مختصر الجرمی، وشرح الإیضاح لأبی علی الفارسی، والتنبیه علی خطأ ابن جنّی فی تفسیر شعر المتنبی ؛ الأعلام: ۴ / ۳۱۸ ؛ وجاء ترجمته أیضًا فی : انباه الرواه : ۲ / ۲۹۷ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۷ / ۱۶۳ ؛ ووفیات الأعیان : ۳ / ۳۳۷ ؛ والشیعه وفنون الإسلام : ۱۷۲ . قال ابن کثیر فی « البدایه والنهایه ۱۲ / ۳۴ » : أبوالحسن الربعی النحوی، أخذ العربیّه أوّلاً عن أبی سعید السیرافی، ثمّ عن أبی علی الفارسی ولازمه عشرین سنه حتّی کان یقول: قولوا له لو سار من المشرق إلی المغرب لم یجد أحدًا أنحی منه، کان یومًا یمشی علی شاطئ دجله إذ نظر إلی الشریفین الرضی والمرتضی فی سفینه، و معهما عثمان بن جنی، فقال لهما : من أعجب الأشیاء عثمان معکما، وعلیّ بعید عنکما، یمشی علی شاطئ الفرات، إنتهی .

۲- ۲. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۷۸ ؛ وابن الحاجب فی الإیضاح : ۶۲ ؛ وابن الأنباری فی الإنصاف: ۱ / ۱۷ .

۳- ۳. و هو الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۷۸ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : و ههنا مذاهب أخر لم یتعرّض _ دام ظلّه العالی _ لها لکثره ضعفها و تطرق الوهن إلیها، أبوالقاسم .

المتكلّم، و إلاّ ـ فتعرب » إلى آخره، تفيد جواز إضافه « ذو » إلى « الياء »، وهو فاسد، لانّه لايضاف إلى الضمائر، وقد ذكرنا تحقيقه فى مبحث المضاف إلى ياء المتكلّم (۱).

قوله: « وَأَخِى هَارُونُ » (۲) « إِنِّى لاَ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِى وَأَخِى » (۳).

والأوّل مرفوع و رفعه مقدّر، و الثانى منصوب كذلك لكونه معطوفًا على « نفسى »، و هى منصوبه، لأنّ المستثنى المفرّغ إعرابه بمقتضى العامل . ويحتمل أن يكون مجرورًا بأن يكون معطوفًا على ضمير المتكلّم، إلاّ ـ انّه يلزم حينئذ العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجارّ .

و يحتمل مع قطع النظر عن كلام الشارح أن يكون مرفوعًا إمّا بكونه مبتدأ محذوف الخبر، أى : وأخى كذلك، أى : لا يملك إلاّ نفسه ؛ أو بكونه معطوفًا على الضمير فى «لا أملك»، لأنّ العطف على الضمير المتّصل مع تحقّق الفصل لاشبهه فيه.

قوله : فى حال التثنيه والجمع إعرابهما .

سواء كان الجمع سالمًا أو مكسّرًا، فانّها فى الأوّلين إعرابها بالحروف، وفى الثالث بالحركه، تقول : جاءنى أبوان، و رأيت أبوين، و مررت بأبوين، وكذا: جاءنى أبون، و رأيت أبين، و مررت بأبين .

واعلم : انّه لم يجمع هذا الجمع من هذه الأسماء إلاّ أب و أخ و حم، كما صرّح به ابن هشام (۴). و تقول فى الجمع المكسّر : جاءنى آباؤك، و رأيت آبائك، ومررت بآبائك .

۱- ۱. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۲- ۲. القصص : ۳۴ .

۳- ۳. المائده : ۲۵ .

۴- ۴. شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ۶۰، وفيه : ولم يجمع منها هذا الجمع إلاّ الأب والأخ والحم.

بيان انّ أسماء الستّه أصلها ما هو ؟

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّه ينبغى تتميم هذا المبحث بذكر انّ الأصل فى هذه الأسماء ما هو، فأقول : قد عرفت الأصل فى « فم »، و أمّا فى الباقى من الأسماء الخمسه، فقيل : أصلها كلّها إلاّ « هن » : فَعَل بفتح العين (۱)، فكان قياسها أن يكون فى الإفراد مقصوره أبدًا، لكن لما كثرت الإضافه فيها و صار إعرابها معها بالحروف إذا لم تكن إلى الياء، حملوها فى ترك القصر مفردات على حال الإضافه (۲).

أمّا كون الأصل فى : أخ، و أب، و حم، مفتوحه العين، فلمجىء الجمع فيها على : أفعال، كاخاء و اباء و أحماء، و قياس فعَل صحيح العين ومفتوحها كذلك كأفراس فى فرس .

و أمّا « ذو »، فهو و إن لم يدلّ جمعه على : أذواء، على كونه مفتوح العين، إذ قياس الجمع فى فعْل ساكن العين و معتلّها أيضًا ذلك، كبيْت إذ جمعه : أبيات، لكن قيل : دليل كون العين متحرّكه فيه أيضًا مؤنثّه، و هو : ذات، و أصلها : ذواه، لقولهم فى مثنّاها : ذواتا، فحذفت العين فى « ذات » لكثره الإستعمال . بيان دلاله مجىء مؤنّثه على ذلك على تحرّك عينه هو : انّه لو كان « ذو » ساكن العين فى الأصل، لقيل فى مؤنّثه : ذيه، كطيه، كما صرّح به بعض المحقّقين (۳).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ك ۲ » : والأحسن فى هذه العباره أن يقال : أصل كلّ الأسماء على وزن : فَعَل مفتوح العين، يا على درياب أفضل را .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۲۷۵ ؛ و فيه : « قالوا : و أصل الأسماء الستّه كلّها : فَعَل، بفتح الفاء والعين، إلاّ : فوك، كما ذكرنا، فكان قياسها أن تكون فى الإفراد مقصوره » إلى آخره .

۳- ۳. هو نجم الأئمّه الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه : ۲ / ۲۷۵ .

و أمّا « هن »، فقد قيل : إنّ أصله أيضًا فَعَل بفتح العين، لكن صرّح بعض المحقّقين (۱) بانّه لم يسمع فيه : أهناء، حتّى يستدلّ به على كون العين فيه متحرّكه ؛ ومؤنّثه على : هنّه بتحريك العين لا يدلّ على ذلك، لأنّه يمكن أن تكون العين ساكنه فى الأصل، لكن لمّا حذفت اللام فحركت العين (۲) لعارض، وهو كونها ما قبل تاء التأنيث، لأنّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلاّ مفتوحًا .

اللام المحذوفه فى هذه الأسماء ما هى ؟

هـذا، ثمّ انّ اللام المحذوفه واو فى : أخ و أب و هن و حم، و قد مرّ إليه الإشاره بدليل قولهم فى التثنيه : أخوان و أبوان و هنوان و حموان، لكن تقدّم فى « حم » انّ لامه قد يكون همزه ؛ و هاء (۳) فى فم كما تقدّم، بدليل جمعه على : أفواه .

و أمّا فى « ذو » فالظاهر انّها : ياء، لما عرفت انّ عينه واو، حملاً على باب : طويت، لانّه أغلب لا واو، فتأمّل (۴).

۱- ۱. هو الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه : ۲ / ۲۷۶ .

۲- ۲. هكذا فى النسخه الأصليّه، ولكن الأولى أن يقال : فتحت العين، كما فى شرح الرضى على الكافيه.

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ب » : عطف على قوله : واو فى أخ، إلخ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّه كما يمكن الإستدلال فى فم لكون اللام المحذوفه فيه هاء لجمعه على أفواه، كذا يمكن الإستدلال فى ذو بأنّ اللام المحذوفه فيه همزه لجمعه على أذواء منه عفى عنه.

[إعراب المثّنى والملحق به]

بالألف ارفع المثّنى وكلا إذا بمضمر مضافًا وصلا

(بالألف ارفع المثّنى) و هو ـ كما يؤخذ من التسهيل ـ : الاسم الدالّ على شيئين متّفقى اللفظ بزياده ألف أو ياء و نون مكسوره فى آخره نحو : « قال رجلان »، فخرج نحو: زيد، والقمران، و كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان، لعدم دلاله الأوّل على شيئين واتّفاق لفظ مدلولى الثانى والزياده فى الباقى .

(و) رفع بها أيضًا (كلا) وهو اسم مفرد عند البصريّين يطلق على اثنين مذكّرين، وإنّما يرفع بها (إذا بمضمر) حال كونه (مضافًا) له (وصلا) نحو: جاءنى الرجلان كلاهما، وإن لم يضف إلى مضمر، بل إلى الظاهر فهو كالمقصور فى تقدير إعرابه على آخره و هو الألف نحو : جاءنى كلا الرجلين .

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

(كلتا) التى تطلق على اثنين مؤنّثين (كذاك) أى: مثل كلا فى رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمر نحو : جاءتنى المرأتان كلتاهما، وفى تقدير إعرابها على آخرها إن تضف إليه نحو : «كلتا الجنّتين آتت أكلها » .

و أمّا (اثنان واثنتان) بالمثلّثه فيهما (كابنين وابنتين) بالموحّده فيهما يعنى كالمثنّى الحقيقى فى الحكم (يجريان) بلا شرط سواء أفرادا نحو : « حين الوصيّه اثنان »، أم ركّبا نحو : «اثنتا عشره عينًا »، أم أضيفا نحو : اثناك و اثناكم. وكاثنتين ثنتان فى لغه بنى تميم .

وتخلف اليا فى جميعها الألف جرًّا و نصبًا بعد فتح قد ألف

(وتخلف الياء فى جميعها) أى: جميع الألفاظ المتقدّم ذكرها (الألف جرًّا و نصبًا) أى : فى حالتيهما (بعد) إبقاء (فتح) لما قبلها (قد ألف)، و الأمثله واضحه .

فرع

إذا سمّى بمثنّى فهو على حاله قبل التسميه به .

إعراب المثنّى والملحق به

اشاره

[إعراب المثنّى والملحق به] (۱)

قوله : واتّفاق لفظ مدلولى الثانى .

عطف على « دلاله » فى قوله : « لعدم دلاله الأوّل »، أى : لعدم اتّفاق لفظ مدلولى الثانى و هو القمران، لأنّ مدلوله : شمس و قمر، لا قمر و قمر .

و ما ذكره من إعتبار اتّفاق لفظ المدلولين فقط فى المثنّى، يقتضى جواز التثنيه لكلّ ما كان لفظ المدلولين فيه متّفقًا و إن كان مختلف الماهيه، كالأبيضين للإنسان والبقر، و كالاسم المشترك كالعينين فى الذهب والفضّه مثلاً .

و نقل عن الجزولى والأندلسى (۲) : جواز تثنيه الاسم المشترك أيضًا، حيث قال الثانى :

يقال العينان فى عين الشمس و عين الميزان، و قال : و هم يعتبرون فى التثنيه والجمع الإتّفاق فى اللفظ دون المعنى (۳).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى، المرسى، اللورقى (۵۷۵ _ ۶۶۱ ه) مقرئ، فقيه، أصولىّ، نحوىّ، متكلّم . رحل من الأندلس إلى المشرق، فقدم مصر وبغداد ودمشق وحلب وغيرها، و توفّى بدمشق فى سابع رجب سنه ۶۶۱ ه . وكان قريب العهد من الرضى حيث عاشا معًا فى القرن السابع . من تصانيفه: شرح المفصّل للزمخشرى فى عشر مجلّدات وسمّاه الموصل، المباحث الكامليّه على المقدّمه الجزوليّه فى مجلّدين، شرح الشاطبيه فى القراءات وسمّاه المفيد فى شرح القصيد، وقصيده ميميه وصف بها رحلته من الأندلس إلى الشرق (معجم المؤلّفين : ۸ / ۹۴ ؛ الأعلام : ۵ / ۱۷۲ ؛ الوافى بالوفيات : ۲ / ۷۳).

۳- ۳. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۳۴۸ .

و قال ابن هشام :

المثّنى هو ما وضع لإثنين، و أغنى عن المتعاطفين، فيدخل فيه نحو: القمرين والأبوين، إذ الأوّل الشمس والقمر، والثانى الأب والأمّ، فأغنى بصيغه التثنيه عن العطف (۱).

الشروط المعتبره فى المثّنى

فها أنا أذكر الشروط المعتبره فى المثّنى، حتّى لا يجهلها غافل، و يتميّز الحقّ عن الباطل، فأقول : المنقول عن أكثر النحويّين انّه يشترط فى كلّ اسم أريد تثنيته شروط (۲) :

الأوّل : أن لا يكون ذلك الاسم ممّا استغنى عن تثنيته بتثنيه غيره، فعلى هذا لا يثّنى « سواء » لإستغنائهم بتثنيه : « سِيَّ » عن تثنيته، فقالوا : سيّان، ولم يقل: سواآن .

الثانى : عدم التركيب، فلا يجوز تثنيه المرّكب مطلقًا، سواء كان تركيب إسناد أو مزج، لكن الأوّل إتّفاقىّ دون الثانى ؛ و أمّا المركّب تركيب إضافه من الأعلام، فيستغنى بتثنيه المضاف إليه .

والثالث : هو انّه لابدّ أن يكون ذلك الاسم مفردًا، فلا يثّنى المثّنى و لا المجموع على حدّه، و لا الجمع الّذى لا نظير له فى الافراد .

والرابع : هو أن يكون معربًا، فلا يثّنى المبنىّ ؛ و قد تقدّم الكلام فى : هذان،

۱- ۱. أوضح المسالك : ۱ / ۳۶ .

۲- ۲. فى « ب » : ثمانيه شروط ؛ وهو خطأ لانّ المصنّف قدس سره قد كتب : « ثمانيه » أوّلاً، ثمّ شطب عليها .

وهاتـان، و نحوهما، انّها من صوره التثنيه دون التثنيه الحقيقى، كما عن أكثر البصـريّين ؛ على انّه فيهما منعًا آخر، و هو انّ الاسـم المثنّى لابدّ أن يكون ممّا يقبل التنكير كما سيجىء، و أسماء الإشاره ملازمه للتعريف .

الخـامس : إتّفـاق اللفـظ والمعنى، لأـنّ المثنّى لفـظ ضمّ إليه لفـظ آخر مثله، فلاـيكون نحو : القمرين، ولا الأبوين، تثنيه . وكـذا لايجوز تثنيه الاسم المشترك لعدم إتّحاد المعنى بالنسبه إلى المعنيين المختلفين فى الماهيه و إن كان لفظ المدلول متّفقًا، لكونه عين و عين، بخلاف رجلين، فانّ الماهيه فيهما غير مختلفه، و كـذا الزيدين (۱) مثلًا . و أمّا نحو : أبوين، و كـذا القمران، فهو من باب التغليب، فلايكون مثنّى حقيقه . وكذا لايجوز تثنيه الاسم بالنسبه إلى معنى الحقيقه والمجاز، لعدم الإتّحاد فيهما .

السـادس : التنكير نحو : رجلين، فـانّ المفرد : رجـل، و هو نكره، فلاـيجوز تثنيه العلم باقيًا على علميّته، بل ينكّر، ثمّ يثنّى، و لـذا يقال : انّ شرط التثنيه التنكير أو قبوله ؛ أى : لم يكن اسمًا ملازمًا للتعريف كأسماء الإشاره مثلًا .

إذا ثنّى العلم أو جمع وجب التعريف باللام

و قـد تقـدّم انّ مثل : « ذان » و « تان » من صوره التثنيه لا تثنيه حقيقه، فلا يجوز تثنيه العلم وجمعه إلّا بعـد زوال التعريف العلمى منه، لأنّ هذا التعريف انّما كان بسـبب وضع اللفظ على معيّن، والعلم المثنّى والمجموع ليس موضوعًا إلّا فى أسماء معدوده نحو: أبانين مثلًا لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما : أبان الريان،

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الناسخ: الزيدان، لانّه مبتدأ مؤخّر نحو: القمران، فى : كذا القمران، محمّد رضا.

لكثره الماء فيه، و لآخر: أبان العطشان، لقلّه الماء فيه ؛ و لهذا ذهب ابن الحاجب إلى انّه إذا زال التعريف العلمى (۱) ؛ و قد قلنا : انّ تنكير الاعلام قليل، وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتى التعريف وهو اللام، فلا يكون مثّنى العلم ومجموعه عنده على ما نقل إلّا معرّفين باللام العهديّه .

و قال بعض المحقّقين تقويهً لابن الحاجب :

الإستقراء يقوّى ما ذهب إليه (۲)، مع القياس، فأجرى مجرى العلم الحقيقى : العلم اللفظى، فقيل فى تثنيه أسامه : الأسامتان، وفى الجمع: الأسامات (۳).

لا يقال : انّه على هذا يلزم قلّه التثنيه والجمع فى الأعلام، لأنّ التنكير على هذا من لوازم التثنيه والجمع، و تنكير العلم قليل، فتقول : التثنيه والجمع فى العلم موقوف على تنكيره، و تنكير العلم قليل، فالتثنيه و الجمع فى العلم قليل، و ليس الأمر كذلك لكثره الأعلام، فلو لم يثنّوها ويجمعوها لأدّى إلى ما كرهوه من مثل: جاءنى رجل و رجل، أو رجل و رجل و رجل .

لانّا نقول على تسليم قلّه التنكير فى الأعلام : قلّه التثنيه والجمع فى العلم انّما يلزم إذا لم نقل بوجوب جبر التعريف الفائت باللام، و قد عرفت ذلك .

و حينئذ نقول : انّ تثنيه العلم و جمعه لمّا كان مؤدّيًا إلى تنكيره الّذى كان قليلًا مخالفًا للقياس، قصد إلى تثنيته و جمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك، فجبر التعريف الزائل بالزامه اللام (۴) لزوم التعريف العلمى له، فكان فيه توفيه

۱- ۱. الكافيه _ شرح الرضى : ۳ / ۲۵۸ .

۲- ۲. فى المصدر : ما ذهب إليه المصنّف .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۵۸ .

۴- ۴. « اللام » لم يرد فى « ب » .

الأمرين جميعًا : التنكير، و حفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر، و إن كان التعريفان متغايرين .

زياده الألف والنون فى المثّنى

قوله : والزياده فى الباقى .

الألف واللام فى « الزياده » للعهد، أى : لعدم زياده الألف أو ياء و نون فى الباقى، و هو كلا وكلتا واثنان واثنتان .

لا يقال : انّ كلّا منها يخرج بما خرج منه القمران، لعدم اتّفاق اللفظ هنا أيضًا، إذ لا يقال : كِل و كِل، و هكذا .

لانّا نقول : هذا توهّم فاسد، قد سمعناه من بعض، و لهذا قد تعرّضنا لدفعه، بيانه هو : أن ليس المراد من اتّفاق اللفظ إلّا اتّفاق لفظ مدلول المثّنى، لا المثّنى نفسه ؛ ألا ترى قوله : « التثنيه هو الاسم الدالّ على شيئين متّفقى اللفظ »، و قوله : « متّفقى اللفظ »، صفه لشيئين لا للدالّ، و هو واضح ؛ و أوضح من ذلك قوله ثانيًا : « لعدم اتّفاق لفظ مدلولى الثانى ».

و حينئذ نقول : إذا قلت : جاءنى الرجلان كلاهما، مدلول « كلا » فى هذا المقام هو رجل و رجل، فاتّفاق لفظيهما ممّا لا شبهه فيه، و لذا أخرجه و ما بعده بقوله: « والزياده فى الباقى ».

إن قلت : خروج « كلا » و « كلتا » بقيد : « زياده الألف أو الياء والنون » مسلّم، لكن لا نسلّم خروج « اثنان » مثلًا بذلك، و كيف مع انّ فى آخره ألف و نون فى حاله الرفع، و ياء و نون فى حالتى الجرّ والنصب ؟!

قلت : المـأخوذ فی تعریف المثنّی : زیاده الألف أو الیاء والنون فی آخره، لا وجودها، و حینئـذ نقول : انّ الألف والنون مثلاً وإن کانتا موجودتین فی آخر الاسم المـذکور، لکنّهما لیستا بزیادتین، لعدم ثبوت : « اثن » فی مفرده حتّی یصدق الزیاده، بل وضـعه وضع المثنّی، إذ « اثنان » کقولک : ابنان، بخلاف « کِلا »، فانّه لیس بمثنّی، و لا وضعه وضع المثنّی .

یجوز إفراد الضمیر فی کلا و کلتا، و تثنیته

قوله : و هو اسم مفرد عند البصریّین یطلق علی اثنین مذکّرین .

فهو مفرد لفظًا و مثنّی معنًی (۱)، و لهـذا یجوز فی الضـمیر الراجع إلیه الإفراد مراعاةً للفظه، والتثنیه مراعاةً لمعناه، لکن الأرجح الأوّل ترجیحًا لجانب اللفظ . وکـذا الکلام فی « کلتا » و سـیجیء کقوله تعالی : « کِلْتَا الجَنَّتَینِ آتَتْ » حیث أفرد الضـمیر، و قوله تعالی : « وَ فَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا » (۲) حیث أثنی (۳) الضمیر .

تقول : کلا الرجلین قائم، و یجوز : قائمان ؛ فإذا قلت : الرجلان کلاهما قائم، یکون « الرجلان » مبتـدأ، و « کلاهما » مبتـدأ ثانیًا، و « قـائم » خبره، و الجمله خبر الأوّل . وأمّـا إذا قلت : الرجلان کلاهمـا قائمـان، فیحتمل وجهین، الأوّل : أن یکون « الرجلان » مبتدأ، و « کلاهما » تأکیدًا لهما، و « قائمان » خبرًا له ؛ و یحتمل أن

۱- ۱. کمـا ذهب إلیه البصـریّون، وأمّـا عنـد الکوفیّین فانّه تثنیه لفظًا و معنًی . ینظر : الإنصاف ۲ / ۳۵۹ _ ۳۶۸ مسأله ۶۲ وشرح المفصّل لابن یعیش ۱/ ۵۴، ومغنی اللبیب ۱/ ۲۰۳، والبسیط فی شرح الکافیه ۱ /۱۷۲؛ ومفتاح العلوم، القسم الثانی فی علم النحو : ۲۳۷ .

۲- ۲. الکهف : ۳۳ « کِلْتَا الجَنَّتَینِ آتَتْ أُکُلَهَا وَ لَمْ تَظْلِم مِنْهُ شَیْئًا وَ فَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَرًا ».

۳- ۳. فی « ش » : ثنی .

يكون « كلاهما » مبتدأ آخر و خبره : « قائمان »، و الجمله خبر الأوّل، لكن الأوّل أولى لما عرفت من انّ الأرجح فى الضمير العائد إليه الإفراد (۱).

وجه جعل إعراب كلا و كلتا إعراب المثنّى

ثمّ انّما جعل إعراب « كلا » و أخته بإعراب المثنّى، لشدّه شبههما به، و ذلك لانّهما يشبهان به لفظًا و معنًى ؛ أمّا معنًى فظاهر، و أمّا لفظًا فلوجود الألف فى آخرهما كالمثنّى، و هو و إن استلزم وجود النون فى آخره و هى ليست موجوده فيهما، لكنّهما لأجل إلتزامهما الإضافه و عدم إنفكاكهما عنها لم يتميّزا عنه بعدم كون النون فى آخرهما، لوجوب حذفها فى آخر المثنّى إذا أضيف .

قوله : فإن لم يضف إلى مضمر بل إلى مظهر (۲) فهو كالمقصور فى تقدير إعرابه على آخره .

إعلم : انّ « كلا » و كذا « كلتا » ممّا يلتزم الإضافه أبدًا لفظًا و معنًى إلى معرّف، سواء كان ذلك المعرّف ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا . و يشترط فيه أن يكون مثنّى لفظًا ومعنًى كما تقول : جاءنى كلا الرجلين، أو كلاهما جاءنى ؛ أو معنًى نحو : كلانا، ويجىء تحقيقه فى باب الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۳).

و انّما يجب إضافتهما إلى المعارف، لما قيل من انّهما موضوعان للتأكيد، ولا يؤكّد التأكيد المعنوىّ إلّا المعارف (۴).

۱- ۱. أنظر مغنى اللبيب : ۱ / ۲۰۴ .

۲- ۲. فى المصدر : الظاهر .

۳- ۳. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۹۴ .

الإشـكال فی انّه کیف یکون کلاـ وکلتا معربًا بالحروف والحرکه مع انّ المثّنی معرب بالحروف فقط فیلزم زیاده الفرع علی الأصل، مع الجواب عنه

وفی المقـام إشـکال بیـانه هو : انّ کلاًّـ من «کلاـ» و «کلتـا» فرعٌ للمثّنی، وهو معرب بالحروف، وفرعه معرب بالحروف والحرکه، فیلزم زیاده الفرع علی الأصل .

والجواب هو (۱) : انّ عـدم زیاده الفرع علی الأصل انّما یلزم إذا لم یکن موجبٌ ودلیلٌ علی ذلک، و هنا قـد وجد، و هو انّ کلاًّ من « کلاـ » و « کلتـا » مفرد لفظًا ومثّنی معنًی کمـا عرفت، فهمـا باعتبـار لفظیهمـا یقتضـیان الإـعراب بالحرکه، وباعتبار معنییهما یقتضـیان الإـعراب بالحروف، فروعی فیهما کِلَا الإعتبارین، لکن لمّا کان المظهر أصـلًا بالنسـبه إلی الضـمیر، والإعراب بالحرکه أصلًا بالنسبه إلی الإعراب بالحروف، روعی فیهما حال الإضافه إلی الظاهر جانب اللفظ الّذی هو الأصل، فأعرب بالحرکات الّتی هی الأصل، و فی حال الإضافه إلی المضمر جانب المعنی الّذی هو الفرع، فأعرب بالحروف الّتی هی الفرع (۲).

و أشـار بقـوله : « فهـو کـالمقصور »، إلی انّ إعرابه حـال الإضـافه إلی الظـاهر تقـدیریّ فی جمیـع الحالاـت، تقول : جـاءنی کلا الرجلین، و رأیت کلا الرجلین، ومررت بکلا الرجلین، فالألف فی آخره بعد الإضافه إلی مثل هذا الظاهر (۳)

۱- ۱. جـاء فی حاشـیه « ش » بخطّ الناسـخ : و فی غیر نسـخه الأصل : والجواب هو انّا لا نسـلّم لزوم زیاده الفرع علی الأصل فی المقـام، لاـنّه لمّا کان لکلّ من کلا و کلتا جهه الإفراد والتثنیه لما عرفت من انّهما مفرد اللفظ مثّنی المعنی، فهما باعتبار لفظیهما، إلی آخره .

۲- ۲. جاء فی حاشـیه « ش » بخطّ الناسـخ : نعم لو لم یکن لهما إلّا جهه التثنیه للزوم حینئـذ للفرع علی المزیه، وأشار، إلخ ؛ من غیر نسخه الأصل .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : و انّما قیّدنا بذلک، لانّه کثیرًا ما یکون مضافًا إلی الظاهر و لم یلزم إلتقاء الساکنین، کما فی قولک : کلا أخویک، و نحوه، منه .

تسقط بالتقاء الساكنين، فيصير الإعراب تقديريًّا، فيكون الألف فى « كلا » كألف عصى، وفى « كلتا » كألف حبلى .

فى انّ ألف كلا منقلبه، وألف كلتا للتأنيث

ثمّ بقى الكلام فى انّ الألف فى « كلا » أهى منقلبه عن الواو أو عن الياء ؟ أقول: فيه خلاف (۱)، فعند سيبويه انّها منقلبه عن الواو، إذ أصل « كلا » : كِلو، على وزن عِنب، أبدلت الألف من الواو، كما أبدلت التاء منها فى المؤنّث (۲) كما فى أخت (۳). وعن السيرافى (۴) : انّها منقلبه من الياء (۵).

اجتماع علامتى التأنيث فى كلتا، والجواب عنه

و أمّا الألف فى « كلتا »، فللتأنيث، و وزنها : فعلى، لكن يلزم على هذا إجتماع علامتى التأنيث فى كلمه واحده، و هما : التاء والألف ؛ و جوابه هو : انّ التاء هنا ليست متمحّضه للتأنيث، بل بدل من لام الكلمه كما مرّ ؛ والّذى يدلّك على ذلك وقوعها فى الوسط و عدم انفتاح ما قبلها، ولو كانت للتأنيث لم يجز فيه ذلك، لكن فيها رائحه من التأنيث لعدم ادخالها فى المذكّر، أى فى « كلا »، وادخالها فى

۱- ۱. وأصله عند الكوفيين : « كلٌ » فحذفت اللام تخفيفًا وأتى بألف التثنيه وحذف التنوين للزومها الإضافه. وحجّتهم على انّ ألفه ألف لتثنيه هى أنّها تنقلب حال النصب والجرّ إلى الياء إذا أضيفت إلى المضمر، فانّها لو لم تكن ألف التثنيه لما انقلبت ياءً ؛ ينظر: البسيط فى شرح الكافيه ۱ / ۱۷۲، والإنصاف ۲ / ۳۵۹ مسأله ۶۲.

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى كلتا، منه .

۳- ۳. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۹۲ .

۴- ۴. هو الحسن بن عبداللّه بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى النحوى (۲۸۴ _ ۳۶۸ ه)، إمام الأئمّه معرفه بالنحو والفقه واللغه والشعر والعروض والقوافى والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسه. أصله من سيراف من بلاد فارس . تفقه فى عمان، وسكن بغداد، فتولّى نيابه القضاء، وتوفّى فيها . له : الاقناع فى النحو، شرح كتاب سيبويه، شرح المقصوره الدريديه، صنعه الشعر والبلاغه، أخبار النحاه البصريّين، وغيرها (بغيه الوعاه: ۱ / ۵۰۷ ؛ الأعلام: ۲ / ۱۹۵ ؛ معجم المؤلّفين: ۳ / ۲۴۲ ؛ وفيات الاعيان : ۲ / ۷۸).

۵- ۵. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۹۲ .

« کلتا ». و أمّا الألف فیها، فهی و إن کانت للتأنیث، لکن لتغیّرها فی الإعراب صارت کأنّها لیست للتأنیث، فجاز الجمع بینهما .

و أیضًا لو کانت التاء فی « کلتا » للتأنیث، لما جاز الإستغناء عنها أبدًا، ولیس الأمر کذلک ؛ وقد صرّح نجم الأئمّه انّ إلحاق التاء بکلا مضافًا إلی المؤنّث أفصح من تجریدها (۱) ؛ و هو صریح فی جواز الإستغناء عنها حینئذ .

و عن الجَرْمی (۲) : انّ وزنه : فِعْتَل ؛ و ردّ بانّه لم یثبت مثله فی کلامهم (۳).

و ما ذکرناه من کون الألف فی « کلا » منقلبه عن الواو، و فی « کلتا » للتأنیث، هو الحقّ الّذی صرّح به جماعه (۴).

و عن الکوفیّین : انّها (۵) عندهم (۶) فیهما للتثنیه، و لزم حذف نونیهما للزومهما الإضافه ؛ ونقل انّهم قالوا : انّ أصل کلا و کلتا : کلٌ، یفید الإحاطه، فخفّف بحذف إحدی اللامین، و زید ألف التثنیه، حتّی یعرف انّ المقصود : الإحاطه فی المثنّی، لا فی الجمع، قالوا : لم یستعمل واحدهما، إذ لا إحاطه فی الواحد، فلفظهما کلفظ الإثنین سواء (۷).

۱- ۱. صرّح به فی شرحه علی الکافیه : ۱ / ۹۴ .

۲- ۲. هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجَرْمی (۲۲۵ ه)، فقیه، عالم بالنحو واللغه، من أهل البصره . سکن بغداد، أخذ النحو عن الأخفش ویونس، واللغه عن الأصمعی وأبی عبیده، وحدّث عنه المبرّد . له من التصانیف: کتاب فی السیر، و کتاب الأبنیه، و غریب سیبویه، و کتاب فی العروض ؛ الأعلام : ۳ / ۱۸۹ ؛ وینظر ترجمته فی : معجم المؤلّفین: ۲ / ۲۳۲ ؛ وفیات الأعیان : ۲ / ۴۸۵ ؛ أنباه الرواه : ۲ / ۸۱ ؛ بغیه الوعاه : ۲ / ۸.

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۹۳ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : منهم نجم الأئمّه، منه [شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۹۲ ؛ وینظر : سرّ صناعه الاعراب : ۱ / ۱۵۲ ؛ اللباب فی علل البناء والإعراب : ۲ / ۳۳۸ ؛ الإنصاف: ۲ / ۳۶۶ مسأله ۶۲].

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ب » : أی الألف .

۶- ۶. « عندهم » لم یرد فی « ش » .

۷- ۷. نقله عنهم الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۹۳ ؛ وابن الأنباری فی الإنصاف : ۲ / ۳۵۹ مسأله ۶۲.

والردّ على الكوفيّين فى قولهم : انّ كلا وكلتا مثنّى حقيقه

و فى قولهم نظرٌ، لأنّهما لو كانا مثنّيين لم يجز رجوع الضمير المفرد إليهما، وجوازه ممّا لا ريب فيه كما مرّ، وقال اللّه سبحانه: « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا » (۱) ولم يقل : آتتا .

و أيضًا لو كان الأمر على ما ذكروه، لكانا معربين بالحروف مطلقًا و إن أضيفا إلى الظاهر كما لايخفى، وقد عرفت انّ الأمر ليس كذلك، و هم لايقولون به أيضًا .

الخلاف فى إعراب كلا وكلتا

[الخلاف فى إعراب كلا وكلتا] (۲)

ثمّ انّ ما ذكرناه من كون إعراب « كلا » و « كلتا » بالحروف إذا أضيفا إلى المضمر، وبالحركات إذا أضيفا إلى المظهر، هو المشهور بينهم ؛ والمنقول عن الكنانه : إعرابهما بالحروف مطلقًا و إن أضيفا إلى المظهر (۳).

وعن المحكيّ عن بَلْحَارِث (۴) : إعرابهما بالحركات المقدّره كذلك (۵) وإن أضيفا إلى المضمر (۶).

۱- ۱. الكهف : ۳۳ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. نقله عنهم ابن مالك فى شرح التسهيل : ۱ / ۷۰ ؛ وانظر الحدائق النديّه : ۶۴ .

۴- ۴. « بنو الحارث » ويقال فيه و فى نظيره : بَلْحارث _ بفتح الباء وسكون اللام _ بطن من الخزرج، وهم بنو الحارث بن الخزرج، منهم : البراء بن عازب وبشير بن عبداللّه . قال فى الصحاح : وقولهم : بلحارث، لبنى الحارث بن كعب، من شواذ التخفيف، لانّ النون واللام قريبا المخرج، فلما لم يمكنهم الادغام لسكون اللام حذفوا النون، كما قالوا : مست و ظلت ؛ وكذلك يفعلون بكلّ قبيله تظهر فيها لام المعرفه مثل : بلعنبر وبلهجيم؛ فأمّا إذا لم تظهر اللام فلا يكون ذلك (الصحاح : ۱ / ۲۷۹ ؛ وراجع القاموس المحيط : ۱ / ۱۶۵ ؛ نهايه الإرب : ۴۷ ؛ معجم قبائل العرب: ۱ / ۱۰۲ ؛ شرح الرضى على الشافيه : ۳ / ۲۴۷ و ۴ / ۴۹۸).

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب » : أى مطلقًا .

۶- ۶. ينظر : الحدائق النديّه: ص ۶۴ ؛ وتفسير البيضاوى : ۴ / ۵۸ ؛ وتفسير الآلوسى : ۶ / ۲۰۳.

إعراب اثنان واثنتان

[إعراب اثنان واثنتان] (۱)

قوله : و أمّا اثنان .

ذكر « أمّا » فى المقام للتنبيه على عدم كون قول المصنّف : « اثنان واثنتان » عطفًا على المثّنى فى قوله : « بالألف ارفع المثّنى »، و لا ـ على « كلتا » فى قوله: « كلتا كذاك »، و إن كان المآل فى العطف و غيره واحدًا ؛ و ذلك لانّه لو كان معطوفًا على الأوّل لكان مفعولاً، فوجب أن يقال : اثنين واثنتين .

و على فرض تسليم صحّه ذلك بأن يكون محكيًّا، لايجوز ذلك أيضًا، لعدم الإحتياج إلى قوله بعده: « كابنين وابنتين يجريان »، على تقديره (۲). و منه يعلم وجه عدم كونه معطوفًا على « كلتا ».

و انّما اجريا كالمثّنى الحقيقى فى حكمه بلا ـ شرط، لكونهما مثل المثّنى لفظًا ومعنًى، فيجب أن يكونا مثله حكمًا أيضًا مطلقًا، بخلاف « كلا » فانّه مثله معنًى لا لفظًا كما عرفت ؛ و لهذا أحتيج فى كون إعرابه مثل إعراب المثّنى ، إلى شرطٍ، كما مرّ . فقد علم ممّا ذكر انّ الملحق بالتثنيه أربعه ألفاظ، لفظان بشرط وهما: كلا وكلتا؛ ولفظان بغير شرط و هما : اثنان و اثنتان .

قوله : سواء أفردا .

أى : أفردا عن التركيب و الإضافه، بقرينه ما سيأتى .

لا يجوز اضافه الاثنين إلى ضمير التثنيه

قوله : أم أضيفا نحو : اثناك واثناكم .

حيث أضيف الاثنان إلى ضمير المفرد فى الأوّل، و إلى الجمع فى الثانى،

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : أى العطف، منه .

وإعرابه بالحرف .

و انّما أتى بالمثالين تنبيهًا على انّ « اثنين » إذا أضيف إلى الضمير لابدّ أن يكون إمّا مفردًا أو جمعًا، و لا يجوز إضافته إلى ضمير التثنيه، فلا يجوز أن يقال: جاء الرجلان اثناهما .

و علّل ذلك ابن هشام فى بعض تصنيفاته بأنّ ضمير التثنيه نصّ فى الاثنين، فإضافه الاثنين إليه من إضافه الشىء إلى نفسه، إنتهى (۱).

أقول : و على ما ذكره ينبغى أن لايضاف اثنان إلى التثنيه مطلقًا، سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، لأنّ التثنيه نصّ فى الاثنين سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا كما لايخفى ؛ مع انّ جماعه منهم صرّحوا بجواز إضافته إلى المثنّى المظهر، ومنهم هو (۲).

و أعجب من ذلك انّه فى « شرح القطر » أضافه إلى ضمير التثنيه أيضًا، حيث قال بعد الحكم بكون إعراب اثنان واثنتان إعراب المثنّى إذا لم يكونا مضافين، ما هذا كلامه :

و كذا يعربهما (۳) إعرابه إن (۴) كانا مضافين للضمير نحو : اثناهما (۵)، أو للظاهر نحو : اثنا أخويك، إنتهى (۶).

قوله : الألفاظ المتقدّم ذكرها .

وفيه نظر، إذ ممّا يخلف الياء فيه الألف المثنّى الحقيقى كرجلين مثلاً، ولم يتقدّم

۱- ۱. لم نعثر عليه ؛ ينظر : الحدائق النديّه : ص ۶۵ .

۲- ۲. شرح قطر الندى : ۶۴ ؛ وفيه : « واللفظان اللذان بغير شرط : اثنان واثنتان، ... فتعربهما إعراب المثنّى وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو : اثناهم، أو للظاهر نحو: اثنا أخويك ».

۳- ۳. فى المصدر : تعربهما .

۴- ۴. فى المصدر : إذا .

۵- ۵. فى المصدر : إثناهم .

۶- ۶. شرح قطر النّدى : ص ۶۴ .

لفظه، نعم والّذی تقدّم ذکره لفظ المثّنی حیث قال : « بالألف ارفع المثّنی »، وهو غیر مراد فی المقام، إذ المراد هنا: مصداق لفظ المثّنی، لا لفظ المثّنی نفسه (۱).

و یمکن أن یقال : انّ لفظ المثّنی أیضًا یخلف الیاء فیه عن الألف فی حالتی الجرّ والنصب، فانّک إذا أدخلت فیه الألف والنون فیصیر مثّنی حقیقه، تقول: « مثّیان » فی الرفع، و بالیاء فی الجرّ والنصب، فناب الیاء عن الألف فی لفظ المثّنی فی حالتی الجرّ والنصب أیضًا .

والأولی أن یفسّر المرجع فی قوله : « و تخلف الیاء فی جمیعها »، بما نقول (۲): أی جمیع المثّنی و کلا إلی آخره ؛ ویراد بالمثّنی مصداقه لا لفظه نفسه حینئذ، وکیف کان والأمر بعد وضوح المراد سهل .

واعلم : انّ قوله : « المتقدّم »، صفه للألفاظ، و مع ذلک لم یقل : المتقدّمات، لأنّ الصفه إذا رفعت ضمیر الموصوف، تطابقه فی أربعه أمور من العشره المعهوده ؛ وأمّا إذا رفعت ظاهرًا _ کما هنا، لأنّ فاعل الوصف : « ذکرها » _ فانّما یطابق مع الموصوف فی اثنین من الخمسه، و هما : واحد من أنواع الإعراب، والتعریف أو التنکیر . وفی الاثنین الباقیین، و هما : واحد من الإفراد والتثنیه والجمع، و واحد من التأنیث والتذکیر، الوصف فیهما بمنزله الفعل الواقع محلّه، فإذا کان اسم الظاهر مؤنّثًا یؤنّث الوصف تقول : مررت برجل قائمه أمّه، لتأنیث الأمّ ؛ و إذا کان مذکّرًا یذکّر کما فی المقام، فانّ « ذکرها » فی قوله : « المتقدّم ذکرها » مذکّر، و لهذا قال: « المتقدّم ذکرها »، فلفظ « المتقدّم » هنا تابع للألفاظ فی التعریف والإعراب، ولِمَا

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : و یمکن الجواب أیضًا بعدم تسلیم عدم ذکر التثنیه فی البیت لذکرها فی قوله: کابنین وابنتین یجریان، منه .

۲- ۲. فی « ب » : تقول .

بعده فی الإفراد والتذکیر، کقوله تعالی : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هذِهِ القَرْیَهِ الظَالِمِ أَهْلُهَا » (۱).

قوله : أی فی حالتیهما .

أشار بذلک إلی انّ « جرًّا » و « نصبًا » منصوبان بنزع الخافض، ردًّا علی من توهّم انّهما مفعول له (۲). وذلک لأنّ من شرط نصب المفعول له : اتّحاده مع العامل فی الفاعل، وهنا لیس کذلک، لأنّ فاعل « تخلف » : الیاء، و هو لیس فاعلاً لجرّ المثّنی وما ألحق به ضروره، بل انّما ینوب مناب الألف فی حالتی الجرّ والنصب، ولاتغفل .

ثمّ انّ الشارح لم ینبّه علی وجه تقدیم المصنّف الجرّ علی النصب، فأقول : انّه لأولویّه الجرّ بالیاء بالنسبه إلی النصب، و کون النصب محمولاً علیه فی التثنیه والجمع لما سنذکره إن شاء اللّه تعالی .

قوله : لما قبلها .

أی ما قبل الألف، ولایجوز أن یعود إلی الیاء بقرینه قوله : « بعد ابقاء فتح » ؛ والباعث للشارح علی إرجاع الضمیر إلی الألف دون الیاء، هو قول المصنّف : « قد ألف »، إذ الضمیر فیه نائب عن الفاعل یعود إلی فتح، و جمله : « قد ألف » فی موضع نعتٍ لفتح، والتقدیر هکذا : بعد فتح مألوف فیما قبل الألف فی حاله الرفع ؛ وانّما أبقی فتح ما قبل الیاء فی المثّنی علی حاله حینئذ لما سیجیء .

۱- ۱. النساء : ۷۵ .

۲- ۲. المتوهّم هو الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری، قال فی « تمرین الطلّاب ص ۱۷ » : جرًّا ونصبًا مفعول لأجله ومعطوف علیه، و قیل : منصوبان بنزع الخافض، أو مصدران فی موضع الحال، وکلاهما لا یقاس علیه إلّا إذا کان الأوّل مع أن، أو أنّ، أو کی، لا غیر .

وجه جعل التثنيه والجمع معربين بالحروف

ثمّ بقى الكلام فى انّه لِمَ جعل التثنيه و جمع المذكّر السالم والملحق بهما معربًا بالحروف، و انّه لِمَ جعل الألف فى التثنيه، والواو فى الجمع، علامه الرفع، والياء فيهما علامه النصب والجرّ ؛ أقول : أمّا جعلهما معربين بالحروف، فلانّه قد مرّ سابقًا انّ التثنيه والجمع فرعان للآحاد، و هى معربه بالحركات كما تقدّم، فأريد أن يجعل إعراب الفرع أيضًا فرعًا لإعراب الأصل، و لمّا كان فى آخر المثنّى و جمع المذكّر السالم ما يصلح للإعراب من الحروف ــ و هى الألف والواو والياء ــ وكان المعرب بالحروف فرعًا للمعرب بالحركه، جعل إعرابهما بالحروف لذلك، بخلاف جمع المؤنّث السالم والمكسّر، فلم يتمكّن فيهما ذلك، لعدم ما يصلح للإعراب من الحروف فى آخرهما، مضافًا إلى ما مرّ فى الجمع المكسّر .

وجه جعل الألف علامه الرفع فى المثنّى والواو فى الجمع دون العكس

و أمّا جعل الألف علامه الرفع فى المثنّى، والواو علامه الرفع فى الجمع، فلانّك قد عرفت انّ أحرف الإعراب ثلاثه، و كان إعراب كلّ من التثنيه والجمع كذلك، وحينئذ لو أعطى كلّ من أحرف الإعراب لكلّ من التثنيه والجمع لم يحصل الفرق بينهما إلّا بحركه النون، و هى كثيرًا ما تحذف، فالتبس أحدهما بالآخر، فلدفع الإلتباس لم يجدوا بدًّا من توزيع هذه الأحرف بينهما، إذ تخصيص جميعها بواحد منهما غير ممكن، لاستلزامه بقاء الآخر بلا إعراب مطلقًا ؛ لكن لمّا كان الألف فى المثنّى جُلب قبل الإعراب علامه للتثنيه، والواو فى الجمع علامه للجمع، لأنّ الإعراب صفات الكلمه والصفات مؤخّره عن الذوات، فيستلزم المسبوقيّه بالذات

وكـان الأـلف فى الأـوّل صالحًـا لقبول الإعراب و كـذا الواو فى الثانى، جعل كلّ منهما علامه الرفع، لأسـبقيّه الرفع على النصـب والجرّ، لانّه إعراب الفاعل وهو مقدّم على المفعول والمجرور، و لأشرفيّته لكونه علامه العمده دون النصب والجرّ.

بيان انّ ما قبل الياء فى الجمع مكسور وفى المثنّى مفتوح

و لم يبق لنا من حروف الإعراب غير الياء، و معنا إعرابان : نصب و جرّ، فاختصّ الأخير بها على الأصل، فانقلب الألف فى التثنيه، والواو فى الجمع بالياء، فبقى الضـمّه قبـل ياء الساكنه، و هو غير جائز لاستثقالها، و حينئـذ لايخلو إمّا يقلب الياء بالواو لسـكونها وانضـمام ما قبلها، أو يقلب الضمّه قبل الياء بالكسره، لكن الأوّل غير ممكن، لاستلزامه حصول الإلتباس فى الجمع بين حاله الرفع وغيرهـا كمـا كـان، فتعيّن الثـانى مع انّ تغيير الحركه أولى من تغيير الحرف، فحصل الفرق بين حاله الجرّ فى التثنيه والجمع و إن حذف نونهما بالإضافه، لأنّ ما قبل الياء مفتوح فى التثنيه على ما كان فى الرفع، و مكسور فى الجمع كما عرفت .

و يمكن أن يقال وجه آخر لفتح ما قبل الألف والياء فى التثنيه، و كسـر ما قبل الياء فى الجمع، و هو : انّ التثنيه لأكثريّتها يناسـب الفتـح، والجمع لقلّته ينـاسب الكسـر، حتّى يقابل ثقل الكثره خفّه الفتحه، و خفّه القلّه ثقل الكسـره، و ذلك لأنّ هـذا الجمع يلزم المثنّى و لا عكس، لأنّ « رجلان » مثلاً مثنّى و لا جمع له هذا الجمع (۱)، فتأمّل (۲).

۱- ۱. ينظر الفوائد الضيائيّه : ص ۲۹ و ۳۰ .

۲- ۲. جـاء فى حاشـيه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّ التثنيه وإن كـانت أكـثر بالنسـبه إلى الجمع و به يصـير ثقيلاً لكن الجمع لكثره عدده أيضًا ثقيل، فتساويا، منه عفى عنه .

و على هذا لم يبق للنصب حرف، فأتبع الجرّ لاشتراكهما فى كون كلّ منهما من علامه الفضله دون الرفع، تقول : رأيت مسلمين، بفتح الميم فى التثنيه، و بكسرها فى الجمع، و بكسر النون فى الأوّل، و فتحها فى الثانى، و ذلك لأنّ الكسر يناسب الألف فى المثّنى حاله الرفع لثقل الكثره وخفّه الألف، و الفتح فى الجمع يناسب الواو لخفّه الفتح و ثقل الواو .

إن قلت : على هذا يناسب فتح النون فى التثنيه فى حالتى النصب و الجرّ أيضًا لثقل الياء و خفّه الفتحه .

قلت : الياء لاـ عبره بها، لانّها طاريه للإعراب، على انّ ما قبل الياء فى التثنيه مفتوح ومابعدها مكسور، و فى الجمع يعكس ذلك للتعادل .

و ربّما توهّم (۱) بعض انّ الفرق فى المثّنى والجمع بكسر النون فى الأوّل وفتحها فى الثانى فقط فى المعتلّ فى حالتى الجرّ والنصب، لا بحركه ما قبل الياء لسقوط لام الفعل، فيقال فى مثّنى الأشقى : أشقين، و فى الجمع أيضًا كذلك، فلا يحصل الفرق إلّا بفتح النون و كسرها (۲).

و هذا التوهّم فاسدٌ، لأنّ لام الفعل لا يحذف فى المثّنى، فيقال : أشقيان وأشقيين .

نعم يحذف فى الجمع، فلا إشتباه، و سنذكر فيما بعد عند قول المصنّف: « و نون مجموع وما به التحق » تمام الكلام فى نون التثنيه والجمع، فانتظر .

* * *

۱- ۱. فى « ش » : يتوهّم .

۲- ۲. لم نعثر عليه .

إعراب المثنّى بعد جعله علمًا إعرابه قبله

قوله : إذا سمّى بمثنّى فهو على حاله قبل التسميه به .

أى : إذا جعل المثنّى علمًا .

قوله : « فهو على حاله »، مبتدأ و خبر متعلّق بمحذوف، يحتمل أن يكون لفظ : « حاله » فيه مع التاء المثنّاه الفوقانيه، كما يحتمل أن يكون الهاء ضميرًا أضيف لفظ الحال إليه راجعًا إلى المثنّى .

و قوله : « قبل التسميه به »، على الإحتمال الأوّل صفه لحاله، و على الثانى حال عن المضاف، و على الإحتمالين حذف متعلّقه واجب . والضمير فى « به » يعود إلى : مثنّى فى قوله : « بمثنّى »، والجارّ والمجرور متعلّق بالتسميه، والتقدير : إذا جعل المثنّى علمًا فهو باق على حالهٍ ثابته _ أو على حاله ثابته _ قبل التسميه به، أى بالمثنّى، أى قبل جعله علمًا من كون إعرابه بالحروف ؛ مثلاً إذا جعل « زيدان » علمًا لشخص، يكون رفعه بالألف، و جرّه و نصبه بالياء، كما كان قبل جعله علمًا .

إن قلت : كيف يجوز أن يكون المثنّى إذا جعل علمًا معربًا بإعرابه قبل العلميّه، مع انّه إذا جعل علمًا يكون كزيد مثلاً، فيجب أن يكون إعرابه مثل إعرابه فى الحرف الآخر .

قلت : الأمر وإن كان كذلك، إلاّ انّه حمل المثنّى علمًا عليه قبله لتحقّق الشباهه بينهما لفظًا (۱).

---

۱ - ۱. جاء هنا فى حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر زياده : « و يمكن أن يكون المراد بالحاله : الحاله الشخصيّه، بانّه إذا جعل المثنّى علمًا و هو مع الألف والنون، أو مع الياء والنون، فهو بعد العلميّه يبقى على تلك الحاله الشخصيّه فى جميع الحالات، بناء على انّ الأعلام لا تتغيّر ». وأوردها الناسخ فى حاشيه « ش » من غير نسخه الأصل .

هذا، واعلم : انّ بعضًا منهم جعل إعراب المثنّى حينئذ (۱) إعراب ما لاينصرف للسببين : العلميّه، والألف والنون المزيدتان (۲).

ص: ۲۹۰

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أی حین جعله علمًا، منه .

۲- ۲. جاء هنا فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر زیاده : « لکن هذا انّما یتمّ لو سمّی المثنّی وهو فی حاله الرفع » ؛ وعلیها علامه صح . ثمّ جاء فی متن الأصل عباره بخطّ المؤلّف قدس سره ولکن شطب علیها، وهی هذه : « و هو مبنیّ علی انّ شرط تأثیرهما فی منع الصرف إنتفاء : فعلانه، و أمّا علی القول بانّ شرط تأثیرهما فی ذلک وجود : فعلی، فلا یجوز ذلک، لعدم وجود ذلک فی مثل : زیدان، فتأمّل ». و بهامشها بخطّه الشریف : « وجهه هو انّ هذا الشرط فی تأثیر الألف والنون المزیدتان معتبر إذا کانتا فی الصفه لا مطلقًا، منه ». وأثبتها الناسخ فی هامش « ش » وکتب بعدها ما یلی : و قد رأیت هذه العباره فی نسخه الأصل مع سقوطه بالقلم هکذا، و لم أر فی غیره إیّاه، لکنّی کتبتها مع ذلک بطریق الحاشیه وإن لم یحتج إلیه، محمّد رضا ۹ شهر جمادی الثانی سنه ۱۲۳۶ .

متن البهجه المرضيّه

[إعراب الجمع المذكّر السالم]

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر و مذنب

(وارفع بواو و بيا اجرر وانصب سالم جمع عامر و مذنب) .

وشبه ذين و به عشرونا و بابه ألحق والأهلونا

(و شبه ذين) أى: شبههما، و هو كل علم لمذكّر عاقل خال من تاء التأنيث، قيل: و من التركيب، و كلّ صفه كذلك مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء، و لا فعلان فعلى كسكران سكرى، و لا ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كصبور و جريح .

(وبه) أى: بالجمع المذكّر (عشرونا وبابه) إلى تسعين (ألحق) فى إعرابه السابق وليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعه، لأنّ أقلّ الجمع ثلاثه و وجوب دلاله عشرين على ثلاثين لذلك، و ليس به .

(و) ألحق أيضًا جمع تصحيح لم يستوف الشروط و هو (الأهلونا)، لأنّ مفرده أهل و هو ليس علمًا و لا صفه، بل اسمًا لخاصّه الشىء الذى ينسب إليه كأهل الرجل لامرأته و عياله، و أهل الإسلام لمن يدين به، و أهل القرآن لمن يقرأه ويقوم بحقوقه، و قد جاء جمعه على أهالى .

أولو و عالمون علّيونا *** و أرضون شذّ والسنونا

و ألحق به أيضًا اسما جمع و هما : (أولو) بمعنى أصحاب (و عالمون)، قيل: هو جمع عالم، و ردّ بأنّ العالمين دالّ على العقلاء فقط، والعالم دالّ عليهم وعلى غيرهم، إذ هو اسم لما سوى البارى تعالى، فلا يكون جمعًا للزوم زياده مدلول الجمع على مدلول مفرده .

وألحق أيضًا اسم مفرد به و هو (علّيونا)، لأنّه _ كما قال فى الكشّاف _ : اسم لديوان الخير الذى دوّن فيه كلّما عملته الملائكه و صلحاء الثقلين، لا- جمع ؛ ويجوز فى هذا النوع أن يجرى مجرى حين فيما يأتى، و أن تلزمه الواو، ويعرب بالحركات على النون نحو : واعترتنى الهموم بالماطرون . و أن تلزمه الواو وفتح النون نحو :

و لها بالماطرون إذا *** أكل النمل الذى جمعًا

(و أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذّ) إعرابه هذا الإعراب، لأنّه جمع تكسير، و مفرده مؤنّث، (و) ألحق به أيضا (السنونا) بكسر السين جمع سنه بفتحها لما ذكر فى أرضين .

و بابه و مثل حين قد يرد *** ذا الباب و هو عند قوم يطّرد

(وبابه) و هو كلّ ثلاثى حذفت لامه و عوّض عنها هاء التأنيث و لم يتكسّر، فخرج بالحذف نحو: تمره، و بحذف اللام نحو: عده، و بالتعويض نحو: يد، وبالهاء نحو: اسم، وبالأخير نحو : شفه .

(و مثل حين) فى كونه معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء (قد يرد ذا الباب) أى: باب سنين شذوذًا كقوله : دعانى من نجد فإن سنينه .

(و هو) أی الورود مثل حین فیما ذکر (عند قوم) من العرب (یطّرد) أی: یستعمل کثیرًا .

ونون مجموع و ما به التحق *** فافتح و قلّ من بکسره نطق

(و نون مجموع و ما به التحق فافتح) لأنّ الجمع ثقیل والفتح خفیف فتعادلا، (و قلّ من بکسره نطق) نحو : و قد جاوزت حدّ الأربعین . قال فی شرح الکافیه : « و هو لغه » .

ونون ما ثنّی و الملحق به *** بعکس ذاک استعملوه فانتبه

(ونون ما ثنّی والملحق به بعکس ذاک) أی: بعکس نون الجمع والملحق به (استعملوه فانتبه) فهی مکسوره، و فتحها لغه مع الیاء کقوله : علی أحوذیّین استقلّت عشیّه ؛ و مع الألف کما هو ظاهر عباره المصنّف، و صرّح به السیرافی کقوله : أعرف منها الأنف والعینانا . و جاء ضمّها کقوله :

یا أبتا أرّقنی القذّان *** فالنوم لا تألفه العینان

[إعراب ما جمع بألف و تاء]

و ما بتا و ألف قد جمعا *** یکسر فی الجرّ و فی النصب معا

و (ما بتا و ألف) مزیدتین (قد جمعا) مؤنّثًا کان مفرده أو مذکرًا معرب خلافًا للأخفش (یکسر فی الجرّ و فی النصب معًا) نحو : « خلق اللّه السموات »، ورأیت سرادقات و اصطبلات، کما تقول : نظرت إلی السموات و إلی سرادقات وإلی إصطبلات، خلافًا للکوفیّین فی تجویزهم نصبه بالفتحه، و لهشام فی تجویزه ذلک فی المعتلّ مستدلّا بنحو : « سمعت لغاتهم »، أمّا رفعه فعلی الأصل بالضم .

كذا أولات والذى اسمًا قد جعل كأذرعات فيه أيضًا ذا قبل

(كذا) أى كجمع المؤنّث السالم فى نصبه بالكسره (أولات) بمعنى صاحبات نحو : « و إن كنّ أولات حمل »، (والذى اسما) من هذا الجمع (قد جعل كأذرعات) لموضع بالشام أصله : أذرعه جمع ذراع (فيه أيضًا) الاعراب (ذا قبل) وبعضهم ينصبه بالكسره ويحذف منه التنوين، و بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروى بالأوجه الثلاثه قوله : تنوّرتها من أذرعات وأهلها .

إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به

اشاره

[إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به] (۱)

شروط الجمع المذكّر السالم

[شروط الجمع المذكّر السالم] (۲)

قوله : و هو كلّ علم لمذكّر .

و مرجع الضمير : « شبههما »، فيكون قوله : « و هو كلّ علم لمذكّر » إلى قوله : « و جريح » معرِّفًا لمشبه عَامِر و مُذْنِب، بأن يكون قوله : « و هو كلّ علم لمذكّر » إلى قوله : « و من التركيب »، معرِّفًا لمشبه عامر، و قوله : « و كلّ صفه » إلى آخره معرِّفًا لمشبه مذنب .

هذا إذا كان لفظ : « عامر » علمًا، و يحتمل أن يكون وصفًا للمجرّد كما يكون المذنب للمزيد فيه، و حينئذ يكون قوله : « و هو كلّ علم » إلى آخره مبيِّنًا و معرِّفًا لمشبه كلّ من عامر و مذنب، و كذا قوله : « و كلّ صفه » إلى آخره، والأوّل أولى .

واحترز بقوله : « علم » عن مثل : رجل مثلاً، فانّ جمعه معرب بالحركه نحو: رجال، وذلك لحصول الفرق بين جمع العلم و غيره، إذ لو كان إعراب جمع كليهما بالواو والياء، لما يعلم انّه جمع علم أو غيره .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

و انّما خصّ إعراب جمع العلم بهما مع حصول الفرق بالعكس أيضًا، لأنّ الجمع بهذا الإعراب يكون مصحّحًا، و هو أولى بالعلم من المكسّر لوقوع التصرّف الكثير فى الاسم باعتباره، و عادتهم جاريه بالمحافظه على العلم من التصرّف بقدر ما أمكن .

و بقوله : « لمذكّر » عن علم مؤنّث، فانّ إعراب جمعه أيضًا ليس بما ذكر، نحو: هند مثلاً، فانّها تجمع على : هندات، و إعرابها بالحركه لما سيجىء .

واحترز بقوله : « عاقل » عن علم مذكّر غيره، كوَاشِق مثلاً ـ عَلَمٌ للكلب، فانّ جمعه لايعرب بما ذكر، لأنّ الجمع بالواو أو الياء والنون مختصّ بأولى العِلْم .

و بقوله : « خال من تاء التأنيث » عن عَلَم لمذكّر عاقل لم يكن خاليًا منها كطلحه مثلاً، فانّه علم لمذكّر عاقل مع انّ جمعه ليس بالواو أو الياء و النون، بل يقال : طلحات، خلافًا للمحكىّ عن الكوفيّين، وابن كيسان (۱)، فانّهم أجازوا: طَلْحُون، بسكون اللام، وابن كيسان بفتحها نحو : طَلَحُون (۲).

و هو ضعيفٌ، لأنّ مع إثبات التاء يجتمع علامتا التأنيث والتذكير، و مع حذفها ـ كما فى المذكور ـ لم يعلم انّه حذفت منه التاء أم لا، فيلتبس مع المجرّد عنها.

وانّما (۳) قال : « خاليًا من تاء التأنيث » و لم يقل : خاليًا من علامه التأنيث، لأنّ

۱- ۱. هو محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبوالحسن النحوىّ (ت ۲۹۹ ه). قال الخطيب : يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو، لأنّه أخذ عن المبرّد و ثعلب . من تصانيفه : المهذّب فى النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، البرهان، غريب الحديث، معانى القرآن، علل النحو، و غيرها . قال الخطيب : مات سنه تسع وتسعين و مائتين . ينظر : بغيه الوعاه : ۱ / ۱۸ ؛ والأعلام : ۵ / ۳۰۸ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۸ / ۲۱۳ ؛ وهديه العارفين: ۲ / ۲۳ ؛ وفهرست ابن النديم : ۸۹ .

۲- ۲. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۳۷۲ ؛ وابن عقيل فى شرح الألفيّه : ۱ / ۶۰ ؛ وابن الأنبارى فى الإنصاف : ۱ / ۳۴ مسأله ۴ .

۳- ۳. من هنا إلى قوله : والمؤنّث أيضًا، لم يرد فى « ب ».

نحو : « حبلی » و « حمراء »، إذا جعل علمًا لمذكّر عاقل، يجمع بالواو و النون، لأنّ ألفی التأنيث بمنزله الجزء من الكلمه، بخلاف تاء التأنيث، فلذا اشترط التجرّد عن التاء دون الألفين .

لا يقال : يجتمع ههنا أيضًا علامتا التذكير و التأنيث ؛ لأنّا نقول : انّ الممدوده لمّا نقلت واوًا، قد انمحت صوره علامه التأنيث منها ؛ و انّما قلبوها واوًا دون التاء لتشابههما فی الثقل، فتقول فی جمع صحراء : صحراوون . و أمّا المقصوره فتحذف وأبقيت الفتحه دالّه قبلها، فلا يلزم اجتماع علامتی المذكّر والمؤنّث أيضًا .

قوله : قيل : و من التركيب .

والقائل ابن هشام و غيره، لكن خصّ الأوّل الإشتراط بالمركّب الإسنادی والمزجی، بل نقل اتّفاقهم فی الأوّل، و ذلك لأنّ المحكیّ لا يغيّر (۱).

و قيل : بالجواز فی المركّب المزجیّ، يعنی : يجوز أن يجمع بهذا الجمع وأعرب بإعرابه مطلقًا (۲).

و قيل : إن ختم بويه جاز، و إلاّ فلا ؛ و علی الجواز فی المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامه بآخره فيقول : سيبويهون، و منهم من يحذف فيقول : سيبون (۳).

و أمّا المركّب الإضافی، فانّه يجمع المضاف، ثمّ يضاف إلی الثانی، فيقول: غلاموا زيد، فی حاله الرفع، و غلامی زيد، فی حالتی النصب و الجرّ . والكوفيّون ــ علی ما حكی عنهم ــ أجازوا جمعهما معًا، فيقولوا : جاءنی غلاموا الزيدين، ورأيت غلامی الزيدين، و هكذا (۴).

۱- ۱. أنظر أوضح المسالك : ۱ / ۳۶ ؛ والحدائق النديّه : ۶۵ .

۲- ۲. لم نعثر عليه .

۳- ۳. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۸۰ .

۴- ۴. أنظر شرح الرضی علی الكافيه : ۳ / ۳۶۱ .

قوله : و كلّ صفه كذلك .

عطف على قوله : « كلّ علم »، أى : و هو كلّ صفه لمذكّر عاقل خال من تاء التأنيث . أمّا شرط كونها لمذكّر، فلانّها لو كانت صفه لمؤنّث كحائض مثلاً، لا يجمع هذا الجمع، فلا يعرب بإعرابه .

والمراد بالوصف الّذى يعرب بهذا الإعراب و يجمع بهذا الجمع، هو : اسم الفاعل والمفعول، والصفه المشبّهه، والمنسوب، وبعض (۱) صيغ المبالغه، والمصغّر، تقول : هم ضاربون، أو مضروبون، أو حسنون، أو بغداديّون، أو ضرّابون، أو رجيلون ؛ إلاّ انّ المصغّر مخالف لغيره من الصفات لعدم جريه على موصوفه كجريها على موصوفاتها، و ذلك لأنّ المصغّر يدلّ على صفه و موصوف معيّن معًا، إذ معنى قولك رجيل : رجل صغير، فلذا لا يذكر الموصوف قبله، بخلاف سائر الصفات كالضارب والمضروب والطويل والبغدادىّ، فانّها لاتدلّ على موصوف معيّن من كونه صغيرًا أو كبيرًا أو غيرهما، ولذا يذكر الموصوف قبلها تقول : جاءنى رجل ضارب، ولا تقول : جاءنى رجل صغير رجيل، و هكذا .

ولهذا _ أى : ولأجل عدم جرى المصغّر على موصوفه كجرى الصفات على موصوفاتها _ لايعمل عملها، فلايعمل فى الفاعل ولا فى غيره ولو كان ظرفًا .

وأمّا شرط كون الصفه للعاقل، فلانّها لو كانت لغيره لا يعرب بهذا الإعراب، فلا يقال فى أفراس : انّها طويلون، و ذلك لأنّ العاقل أشرف من غيره، والجمع بسبب هذا الإعراب يكون مصحّحًا، والصحّه فى الجمع أشرف من التكسير، فأعطى الأشرف للأشرف .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : مقصوده _ دام ظلّه _ إخراج الصيغ الّتى استوى فيها المذكّر والمؤنّث، أبوالقاسم.

و فی اعتبار العاقلیّه مطلقًا نظرٌ، إذ کثیر من الجموع جمع بهذا الجمع وأعرب بهذا الإعراب، مع انّه صفه لغیر عاقل، کقوله تعالی : « فَظَلَّتْ أعْناقُهُمْ لَها خاضِعینَ » (۱)، و « رَأیْتُهُمْ لِی ساجِدینَ » (۲)، و قوله : « أتَینا طائِعینَ » (۳).

والجواب هو : انّه قد یشبه غیر ذی العِلْم بذی العِلْم فی الصفات، فیجمع بنحو جمعه، و ذلک إذا کان مصدر تلک الصفات من أفعال ذی العلم کما فی الأمثله المذکوره، فتأمّل .

و أمّا شرط کونها خالیه من تاء التأنیث، فلانّها لو کانت للمذکّر و لم یخل منها، لم یعرب جمعها بهذا الإعراب کالعلاّمه، إذ مع إثباتها یلزم اجتماع علامتی المذکّر والمؤنّث، و مع حذفها لم یعلم انّه جمع لذی التاء أو غیرها .

قوله : مع کونها لیست من باب أفعل فعلاء کأحمر [حمراء] (۴)، ولا فعلان فعلی کسکران [سکری] (۵).

و ذلک لأنّ الغالب فی الصفات أن یفرق بین مذکّرها و مؤنّثها بالتاء، تقول : قائم وقائمه، و هکذا لتأدیتها معنی الفعل والفعل کذلک، تقول : الرجل قام، والمرأه قامت، و کذا ما یؤدّی معناه .

والمذکور من البابین قد تخلف عن ذلک، فجاء الفرق بین المذکّر والمؤنّث فیهما بوضع صیغه مخصوصه، إذ مذکّر الباب الأوّل علی: أفعل، و مؤنّثه علی : فعلاء، کأحمر وحمراء، و مذکّر الباب الثانی علی : فعلان، کسکران، و مؤنّثه علی: فعلی، کسکری .

۱- ۱. الشعراء : ۴ .

۲- ۲. یوسف : ۴ .

۳- ۳. فصّلت : ۱۱ .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من المصدر .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من المصدر .

و لهذا حصل للبابين شباهه بالأسماء الجوامد، إذ الغالب (۱) فيهما أن يفرق بين المذكّر والمؤنّث بوضع صيغه مخصوصه كجمل و ناقه، أو يستوى بين مذكّرها ومؤنّثها كبشر و فرس، إذ الأوّل لمطلق الإنسان ذكرًا كان أو اناثًا، والثانى لمطلق الدابّه المعلومه مذكّرها و مؤنّثها ؛ وقد عرفت آنفًا انّ الاسم لا يجمع هذا الجمع ولا يعرب بإعرابه إلّا مع الشروط المتقدّمه، وكذا ما أشبهه .

واعلم : انّه قد خرج عن الأصل المذكور : أفعل للتفضيل، فانّه يجمع بالواو والنون، و يعرب بهذا الأعراب، و يقال : الأفضلون فى الرفع، و الأفضلين فى النصب والجرّ، مع انّه لا يلحقه التاء للفرق بين المذكّر و المؤنّث، بل صيغه المذكّر: أفعل، وصيغه المؤنّث: فعلى، ولهذا قال الشارح: « من باب أفعل فعلاء »، ولم يقل: من باب أفعل فعلى .

قوله : و لا ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كصبور و جريح .

إذا كان بمعنى مجروح، و ذلك لإستواء المذكّر و المؤنّث فيهما يشبهان اسم الجامد كفرس و بشر كما عرفت .

و أيضًا لو أعرب كلّ واحد منهما بهذا الإعراب يقال : « جريحون » فى الجمع المذكّر، و « جريحات » فى المؤنّث، فيلزم الإختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الإختلاف بين صيغتى الواحدين، فيلزم مزيّه الفرع على الأصل .

انّما قيّدنا « جريح » بقولنا : إذا كان بمعنى مجروح، لأنّ صيغه « فعيل » انّما تكون ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث إذا كانت بمعنى مفعول، و أمّا إذا كانت

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : قيّدنا بالغالب إذ قد يفرق فى الأسماء الجامده بين مذكّرها و مؤنّثها بالتاء أيضًا، كامراء و امرأه، و رحيل و رحله، منه .

بمعنى الفاعل فليست كذلك، بل يفرق بين المذكّر والمؤنّث حينئذ (۱) بالتاء، يقال: رجل جريح، وامرأه جريحه، أى : جارحه . فإذا اجتمع فى كلّ من الاسم والوصف الشروط المذكوره فيهما، يعرب بالواو والياء .

لو جعل الألف والواو فى التثنيه والجمع اعرابًا يلزم توارد المؤثّرين فى أثر واحد، مع الجواب عنه

[لو جعل الألف والواو فى التثنيه والجمع اعرابًا يلزم توارد المؤثّرين فى أثر واحد، مع الجواب عنه] (۲)

إن قلت : كيف يجوز أن يكون واو الجمع وكذا ألف التثنيه إعرابًا، مع انّه يلزم منه توارد المؤثّرين على أثر واحد ؟

قلت:توارد المؤثّرين على أثر واحد انّما يمتنع إذا كانا لفظيين، وهنا ليس كذلك.

و فى الجواب نظرٌ، لأـنّ توارد المؤثّرين ممتنع مطلقًا سواء كانا لفظيين أم لا ؛ ألا ترى انّ أكثر النحويّين لا يجوّزون العطف على محلّ اسم « انّ » قبل مضيّ الخبر، وعلّلوا ذلك باستلزامه توارد المؤثّرين على أثر واحد، و هو الرفع، و هما: انّ والإبتدائيّه، مع انّها معنويّه ؛ و كذا تقول فى التثنيه و الجمع، فانّ الألف و الواو فيهما أثران يقصد (۳) المتكلّم تثنيه الاسم و جمعه، فلو جعلا إعرابين لكانا أثرين للعامل أيضًا، فيلزم توارد المؤثّرين على أثر واحد، أحدهما لفظىّ والآخر معنوى مثل ذلك .

والجواب الحقّ أن يقال : انّا لا نسلّم توارد المؤثّرين فى التثنيه والجمع على أثر واحد، لأـنّ المؤثّر فى الإصطلاح هو اللفظ كالفعل مثلاً، أو ما هو من صفاته

۱- ۱. « حينئذ » لم يرد فى « ش » .

۲- ۲. العنوان من حاشيه « ش » .

۳- ۳. فى « ش » : لقصد .

كالإبتدائيّه مثلاً. إذا عرفت ذلك نقول : لا توارد فى التثنيه و الجمع، لأنّ المؤثّر فيهما هو العامل، و أمّا قصد المتكلّم فليس بمؤثّر فى الإصطلاح، لانّه ليس لفظًا ولا من صفاته، فلا توارد، نعم هو مؤثّر فى الحقيقه و لا يلزم توارد المؤثّرين أيضًا، لكونه مؤثّرًا حقيقه لا غير .

عشرون وبابه ليس بجمع

قوله : للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعه .

و ذلك لأنّ أقلّ الجمع لابدّ أن يكون مدلوله مدلول مفرده مع مثليه ؛ وحينئذ نقول : انّا لو سلّمنا انّ ثلاثين مثلاً جمع، لابدّ أن يكون مدلوله مدلول ثلاث مع مثليه، فيلزم جواز إطلاق ثلاثين على تسعه حقيقه، و هو فاسد .

و هكذا الكلام فى عشرين، و أربعين، و خمسين، و ستّين، و سبعين، و ثمانين، و تسعين، فيلزم جواز إطلاق عشرين على ثلاثين، و أربعين على اثنى عشر، وخمسين على خمسه عشر، و ستّين على ثمانيه عشر، و سبعين على واحد وعشرين، وثمانين على أربعه و عشرين، و تسعين على سبعه و عشرين، كلّ ذلك على سبيل الحقيقه، و فساده بيّن .

و أيضًا الجمع لا تعيين فى مدلوله، و كلّ من الأسماء المذكوره مدلوله معيّن، لكنّها ملحقه بالجمع السالم لتحقّق الشباهه بينهما، لكثره مدلولاتها و لوجود حرف صالح للإعراب فى أواخرها (۱).

۱- ۱. جاء هنا فى حاشيه « ش و ك ۱ » زياده : « ثمّ انّما قال : للزوم إطلاق ثلاثين ، و لم يقل : للزوم دلاله ثلاثين إلخ، كما قال فى ما بعد: لوجوب دلاله عشرين إلخ، للتنبيه على انّ الإتيان بالدلاله فى ثلاثين غير مناسب، لأنّ دلالته على التسعه عند استعماله فى معناه ثابته، لأنّ الدالّ على الكلّ دالّ على الجزء لا محاله. وانّما قدّم الثلاثين على العشرين مع انّ العكس كان أولى لتقدّم العشرين ولكونه مذكورًا فى البيت، لأنّ المفسده فى إطلاق الثلاثين على التسعه أكثر من إطلاق عشرين على الثلاثين، ولأنّ التسعه أقدم من غيرها ممّا يلزم فى عشرين و بابه عند كونه جمعًا ». و كتب ناسخ « ش » فى نهايتها : من غير نسخه الأصل .

و انّما تمسّک الشارح فی الإستدلال علی عدم کون الأسماء المذکوره جمعًا بثلاثین أوّلاً حیث قال : « للزوم إطلاق ثلاثین مثلاً علی تسعه »، دون العشرین مع انّ تقدیمه کان أولی لتقدّمه علی ثلاثین و لکونه مذکورًا فی کلام المصنّف، لکون الفساد فی الثلاثین _ علی تقدیر کونه جمعًا _ أظهر من الفساد فی العشرین، لإطلاقه علی تسعه، فینقص من الثلاثین : واحد و عشرون، بخلاف العشرین، فانّه یلزم منه علی تقدیر الجمعیّه إطلاقه علی ثلاثین، و لیس الفساد فیه مثل الفساد فی ثلاثین، کما هو واضح (۱).

قوله : لذلک .

أی : لأنّ أقلّ الجمع ثلاثه .

قوله : و لیس به .

الظاهر انّ الضمیر فی « به » یعود إلی « للزوم » فی قوله : « للزوم إطلاق إلخ »، أو « وجوب » فی قوله : « و وجوب دلاله، إلخ »، لکونهما بمعنی واحد، والجمله فی موضع الحال، أی : لیس عشرون و بابه جمعًا للزوم ما ذکر علی تقدیره، والحال انّه لیس بلزوم أو لیس بلازم .

۱- ۱. واعترض المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله علی المصنّف قدس سره فی المقام، واحتمل فی کلامه وجوه خمسه، ثمّ تعرّض لردّ کلّ واحده منها بکلام طویل لیس المقام مقام ذکره، من أراد الإطّلاع علیه فلیراجع إلی : حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۵۷ .

والحاصل : انّ الشارح استدلّ للمطلوب بالقياس الإستثنائی، تقريره هو : انّ ثلاثين مثلاً لو كان جمعًا لزم إطلاقه على التسعه، لكنّه ليس بلازم، فينتج : انّه ليس بجمع، لأنّ القياس الإستثنائی ينتج منه رفع التالی رفع المقدّم، ولهذا رفع التالی بقوله : « و ليس به »، و ما ذكره أوّلاً من لزوم إطلاق الثلاثين على تسعه هو التالی من القضيّه الشرطيّه، و قوله : « لأنّ أقل الجمع ثلاثه » دليل له .

و انّما قال : انّ هذا الإطلاق ليس بلازم على ما قلنا، و لم يقل : ليس بجائز، لأنّ جواز إطلاق الثلاثين مثلاً على التسعه مسلّم مجازًا لوجود العلاقه، و هی : إطلاق لفظ الكلّ على الجزء، وبعكس ذلك فی العشرين، لكنّه ليس بلازم، و لهذا نفی الشارح اللزوم لا الجواز (۱).

قوله : لأنّ مفرده أهل .

دليل على عدم استيفاء « أهلون » للشروط المتقدّمه، بناء على ما مرّ من انّ الرفع بالواو، والجرّ والنصب بالياء انّما هو إعراب للجمع السالم للمفرد الّذی اجتمعت فيه الشروط المذكوره، لا لمطلق الجمع السالم، فأهلون و إن كان جمع سالم، لكن مفرده : أهل، و قد أشار إليه بانّه ليس علمًا و لا صفه .

۱- ۱. اعترض الميرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله على السيّد المصنّف قدس سره فی المقام، حيث قال بعد نقل كلامه ما هذا نصّه : « أقول : فيه نظر امّا أوّلاً فلانّه إن حمل لفظ اللزوم على بيان الملازمه كما هو الحقّ، فليس الكبرى نفی اللزوم، وإلاّ فيلزم أن تكون الكبرى نفی الملازمه و هو مع كذبه فی غايه الغرابه ؛ و إن حمله على كونه جزءًا للتالی كما يظهر من بعض كلماته، فالملازمه ممنوعه لجواز أن يكون الثلاثون مثلاً جمعًا و لم يتّفق أن يطلقه أحد على التسعه، فنفی التالی لايستلزم نفی المقدّم و لا يدلّ بيان الشارح للملازمه عليها مطلقًا . الثانی : انّ قوله : « ولم يقل : وليس بجائز » يدلّ على انّ الشارح مع قطع النظر عن تلك العلّه يمكنه أن يقول ذلك وليس كذلك، فانّ التالی على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوب، والكبرى ليس إلاّ نفی التالی ؛ اللهمّ إلاّ أن يراد بالإمكان ما كان بعد تبديل التالی بالجواز، أو يراد أن نفی الجواز ملزوم لنفی اللزوم والوجوب »، إلى آخر كلامه فی « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۵۷ و ۵۸ ».

قوله : لخاصه الشیء الّذی ینسب إلیه .

و لفظ الخاصّه لیست تاؤه للتأنیث، و لذا أتی بالموصول المذکّر صفه له، والضمیر فی « ینسب » عائد إلی الموصول، و فی « إلیه » إلی الشیء .

هذا، مع انّه یحتمل أن یکون الموصول صفهً للشیء، و حینئذ النائب عن الفاعل إمّا : ضمیر فی « ینسب » یعود إلی الخاصه، والضمیر فی « إلیه » یعود إلی الموصول ؛ أو : جار و مجرور کقولک : ضرب بالعصی، لکن الأوّل أولی .

إن قلت : کیف یجوز أن یکون « الّذی » صفه لخاصه مع انّه نکره و لا یتعرّف بالإضافه، لأنّ الإضافه اللفظیّه لا تفید تعریفًا .

قلت : إضافه الصفه انّما یکون لفظیّه إذا أرید منها الحال أو (۱) الإستقبال، وأمّا إذا أرید منها الإستمرار کما فی المقام أو الماضی فلا، و سیجیء تحقیقه فی مبحث الإضافه (۲).

قوله : اسما جمع .

أصله : اسمان، أسقطت النون للإضافه .

قوله : بمعنی أصحاب .

جمع : صَحِب بکسر الحاء، و فی بعض نسخ الکتاب : بمعنی أصحاب جمع صاحب، و لیس بصحیح لما ذکرنا فی الدیباجه .

قوله : بأنّ العالَمین دالّ علی العقلاء .

و هو بفتح اللام، إذ بکسرها جمع : عالِم بکسرها، و لأنّ العالِمین بکسر اللام لیس دالاًّ علی العقلاء مطلقًا، بل بشرط اتّصافهم بالعلم .

۱- ۱. فی « ب » : و .

۲- ۲. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

قوله : إذ هو اسم لما سوى البارى تعالى .

و هو مسلّم، لكن جميع القائلين بكون العالمين جمعًا للعالم لا يقول بانّ مدلول العالم الّذى جمع هذا الجمع ذلك، نعم ذهب أبوالحسن و غيره إلى ذلك (۱)، لكن منهم أبو عبيده، و هو ذهب إلى انّه أصناف العقلاء فقط، و هم : الإنس والملائكه والجنّ (۲) ؛ و حينئذ يلزم التسويه بين مدلول الجمع و مفرده، و هو غير جائز لما ذكره من لزوم زياده مدلول الجمع على مدلول مفرده ؛ و لعلّه لهذا لم يقل : لعدم جواز كون مدلول الجمع أقلّ من مدلول مفرده، إذ هو لا يردّ هذا المذهب .

قوله : و ألحق أيضًا اسم مفرد به .

أى بالجمع المذكور، و قوله : « لانّه » دليل لقوله : « اسم مفرد ».

قوله : لا جمع .

عطف على قوله : « اسم مفرد ». و قيل : هو (۳) فى الأصل جمع : عِلِّىّ، بكسر العين مع تشديد اللام والياء، و وزنه : فِعّيل من العلوّ .

و عن يونس (۴) : انّ واحد علّيين : علّى و علّيه، وهى الغُرْفَهُ (۵).

۱- ۱. قال فى « تفسير القرطبى ۱ / ۱۳۸ » : اختلف أهل التأويل فى « العالمين » اختلافًا كثيرًا، فقال قتاده: العالمون جمع عالم، وهو كلّ موجود سوى اللّه تعالى، ولا واحد له من لفظه مثل : رهط وقوم، إلى آخره.

۲- ۲. ينظر التبيان للشيخ الطوسى : ۱ / ۳۲ ؛ وتفسير الثعلبى : ۱ / ۱۱۱ ؛ وتفسير القرطبى : ۱ / ۱۳۸ ؛ والاقناع: ۱ / ۷ ؛ وشرح صحيح مسلم للنووى : ۶ / ۵۸ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۴۲۰ ؛ وتاج العروس : ۱۷ / ۴۹۹.

۳- ۳. أى علّيون .

۴- ۴. هو يونس بن حبيب الضبّى الولاء البصرى أبو عبدالرّحمن . قال السيرافى : بارع فى النحو، من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب، و روى عن سيبويه فأكثر، و له قياس فى النحو، و مذاهب يتفرّد بها، سمع منه الكسائى و الفرّاء . قارب تسعين سنه لم يتزوّج و لم يتسرّ، مولده سنه تسعين، و مات سنه ثنتين و ثمانين و مائه (بغيه الوعاه : ۲ / ۳۶۵).

۵- ۵. قال الفيّومى فى « المصباح المنير ۲ / ۴۲۸ » : العِلِّيّه: الغُرْفَهُ بِكَسرِ العَينِ وَالضَمُّ لُغَهٌ، وَالأصلُ : عُلْيَوَهٌ، وَالجمعُ : العَلَالِىّ . و فى « القاموس المحيط ـ علل ـ ۴ / ۲۱ » : العِلّيه بكسرتينِ وَتُضَمُّ العينُ : الغُرْفَهُ ... ؛ و « إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ » [المطفّفين : ۱۸] الوَاحِدُ : عِلِّىٌّ وعِلِّيَّهٌ وَعُلِّيَّهٌ، أو جَمْعٌ بِلاـ وَاحِدٍ . وفيه أيضًا : و عِلِّيُّونَ، جمعُ عِلِّىّ : فى السَماءِ السَابِعِهِ، تَصْعَدُ إليه أرْوَاحُ المُؤْمِنِينَ (القاموس المحيط ـ علو ـ : ۴ / ۳۶۶).

قوله : و يجوز فی هذا النوع أن يجری مجری « حين » فيما يأتی .

والمراد بهذا النوع : كلّ اسم مفرد يكون على هذا الوزن، والمراد بما يأتی هو أن يكون معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء .

قوله (۱) : نحو : [۱۴ ـ] وَاعْتَرَتْنِی الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ .

آخره (۲) : طَال لَيلی وَ بِتُّ كَالمَجْنُونِ (۳).

« الإعتراء » بمعنی : إستيلاء، والمعنی وكذا التركيب ظاهرٌ . والشاهد فی : « ماطرون »، إذ هو اسم لموضع فی ناحيه الشام (۴)، و قرئ بالجرّ على نونه مع لزوم الواو ما قبله .

۱- ۱. من هنا إلی قوله : « ما قبله »، لم يرد فی « ب و ك ۲ »، لكنّه ورد فی حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فی حاشيه « ش »، و كتب فی نهايته : من غير نسخه الأصل .

۲- ۲. كذا فی المخطوطات، والصواب : أوّله .

۳- ۳. هو مطلع قصيده لأبی هذيل الخزاعی، واسمه : وهب بن زمعه الحجمی . و قيل : لعبد الرّحمن بن حسان بن ثابت ؛ قاله لعاتكه بنت معاويه حين حجّت و رجع معها إلی دمشق، و طرفاه هذا : بات ليلی و بِتُّ كالمَجنُون وَ اعْتَرَتنِی الهُمُوم بِالمَاطِرون صَاحَ حيّی الإلهُ حيًّا وَ دورًا عِند أهلِ القناهِ مِن جَيرون ينظر : لسان العرب : ۴ / ۲۴۲ ؛ وخزانه الأدب : ۷ / ۲۹۳ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۷۵ ؛ والتصريح بمضمون التوضيح : ۱ / ۷۶ .

۴- ۴. معجم البلدان : ۵ / ۴۲ ؛ لسان العرب : ۵ / ۲۱۵ ؛ القاموس المحيط : ۲ / ۱۴۴ . قال الزبيدی فی « تاج العروس ۷ / ۵۳۷ » : و غلط الجوهری فی قوله : ناطرون ع بالشام، وانّما هو ماطرون، بالميم ؛ وقد تقدّم البحث فی ذلك و أشرنا هناك أن المصنّف مسبوق فی ذلك، فقد صحّح الأزهری أن الموضع بالميم دون النون، إنتهی .

قوله : و أن تلزمه الواو و فتح النون .

أی فی الحالات الثلاث، فیجوز علی هذا فی هذا النوع أربع لغات، الأُولی: الرفع بالواو والجرّ والنصب بالیاء . والثانیه : أن یلزمه الیاء و أجری الحرکات علی النون . والثالثه: أن یلزمه الواو و أجری الحرکات أیضًا علی النون . والرابعه : أن یلزمه الواو أیضًا، لکن مع لزوم فتح النون فی جمیع الحالات .

قوله (۱) :

[۱۵ ـ] وَ لهَا بِالمَاطِرونَ إذَا أکل النملُ الّذی قَد جمعا (۲)

و هذا البیت نقل انّه لیزید بن معاویه یتغزّل فی نصرانیّه قد ترهبت فی دیر خراب عند الماطرون، والضمیر فی « لها » یعود إلی تلک النصرانیّه، والجارّ والمجرور فی موضع الخبر لقوله : « خرفه » فی البیت بعده، و الباء فی قوله : « بالماطرون » للظرفیّه، والمعنی : انّ لتلک النصرانیّه خرفه وقت أکل النمل الّذی جمعه، أراد به أیّام الشتاء، فانّ النمل یختزن ما یجمعه تحت الأرض لیأکله أیّام الشتاء . والخرفه : ما یخترف من التمر، أی : یجتنی (۳).

۱- ۱. من هنا إلی قوله : « أی ما یجتنی »، لم یرد فی « ب و ک ۲ »، لکنّه ورد فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی نهایته : من غیر نسخه الأصل .

۲- ۲. هذا ممّا تغزّل به أشقی أهل الهاویه یزید بن معاویه علیهما اللعنه لامرأه نصرانیّه قد ترهّبت فی دیر خراب عند الماطرون، وما بعده هکذا : خِرفه حتّی إذا ارتبعت ذکرت من جِلّق بیعا ارتبعت أی : أکلت فی الربیع من ارتبع البعیر، و جِلَّق : موضع بالشام، و سوق الجلّق مشهور، و بِیَع : جمع بِیعه، وهی معبد النصاری ؛ ینظر : شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۶۸ ؛ وتاج العروس : ۷ / ۴۸۹ ؛ وخزانه الأدب : ۷ / ۲۸۸ ـ ۲۹۲ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۲۳۷ .

۳- ۳. قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۶۱ » : لا شاهد فی البیت علی المطلوب إلّا بادّعاء روایه النون مفتوحه .

قوله : لأنّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث .

دليلٌ للشذوذ، لمخالفته لما ذكر من الشروط من وجهين، أحدهما : هو انّه جمع تكسير، و هذا الإعراب قد عرفت انّه للجمع السالم . والثانى : هو انّ مفرده مؤنّث، وقد عرفت انّ شرط إعراب الجمع هذا الإعراب كون مفرده علمًا لمذكّر .

وانّما فتح الراء فيه (۱)، لما قيل من : انّ الواو والنون فيه فى مقام الألف والتاء، فكأنّه قيل : أرضات، أو للتنبيه على انّها ليست بجمع سلامه حقيقه، إنتهى (۲).

و قد صرّح نجم الأئمّه بانّه يجوز فيه إسكان الراء أيضًا (۳).

إعلم : انّ الخالد جعل قول المصنّف : « والأهلونا أولو و عالمون علّيونا وأرضون »، كلّها عطفًا على قوله : « عشرونا »، باسقاط العاطف فى بعضها، وجعل قوله : « شذّ » فى موضع الحال عنها كلّها (۴) ؛ والشارح عدل عن هذا و جعل قوله : « و أرضون » مبتدأ، و « شذّ » خبره، و ذلك لانّه على تقدير كون « شذّ » حالاً يلزم أن يكون مشتملاً على ضمير مطابق لذى الحال، و هنا ليس كذلك كما لا يخفى .

و على تقدير تسليمه بأن نقول : انّ الضمير فيه يعود إلى كلّ واحد منها، نقول: انّه على تقدير جعل قوله : « و أهلونا » و ما بعده عطفًا على « عشرون »، يكون كلّها مبتدأ محذوف الخبر، فيلزم مجيء الحال من المبتدأ، و هو غير مرضىّ . والظاهر انّ الشارح لأجل ما ذكر عدل عمّا حمل عليه الخالد كلام المصنّف، وحمله على ما ذكرنا .

۱- ۱. أى فى : أرَضون، حيث قال : وأرضون بفتح الراء .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۳۸۱ .

۳- ۳. نفس المصدر السابق .

۴- ۴. تمرين الطلاّب : ۱۸ ؛ وفيه : « والأهلونا أولو إلخ » معطوفات على عشرون باسقاط العاطف فى بعضها وجمله شذّ فى موضع الحال منها كلّها .

إعراب السنين و بابه

قوله : وألحق به أيضًا السنونا .

واعلم : انّ الشارح لم يجعل قول المصنّف : « والسنونا و بابه » عطفًا على « أرضون » كما جعله بعضهم كذلك (۱)، لإستلزامه حذف الخبر، و هو خلاف الأصل . ولم يجعله أيضًا عطفًا على الضمير فى « شذّ »، لإستلزامه العطف على الضمير المستتر من غير فصل، بل جعله عطفًا على ما عطف عليه قوله : « والأهلونا ».

إن قلت : على تقدير جعله معطوفًا على ما عطف عليه الأهلونا أيضًا يلزم ذلك، لأنّ « أهلونا » إمّا عطف على « عشرونا » فيلزم حذف الخبر، أو على الضمير فى « ألحق » فى قوله : « و به عشرونا و بابه أُلحِقَ »، فيلزم العطف على الضمير من غير فصل أيضًا .

قلنا : ظاهر الشارح انّه جعله من قبيل الثانى .

قولك : يلزم أيضًا العطف على الضمير من غير فصل، قلنا : إن أردت من لزوم العطف على الضمير من غير فصل فى قوله : « والسنونا »، فهو واضح الفساد لتحقّق الفصل ؛ وإن أردت بلزوم ذلك فى جعل قوله : « و الأهلونا » عطفًا على الضمير، فهو مسلّم، لكنّه لابدّ منه، لانّك إذا جعلته عطفًا على « عشرون » يلزم حذف الخبر، وإذا جعلته عطفًا على الضمير فى « أُلحِقَ » يلزم العطف على الضمير المستتر من غير تحقّق الفصل، فأنت مخيّر باختيار أيّهما شئتَ إن لم نقل بترجيح الثانى

۱- ۱. قال الشيخ خالد الأزهرى فى « تمرين الطلّاب ۱۸ » : (والسنونا وبابه) معطوفان على عشرون، و قيل: على أرضون خاصّه ؛ وقال الشاطبى : مبتدأ محذوف الخبر أى شذّ على حدّ قولك : زيد قائم وعمرو .

لأقربيّته، ولاتغفل ؛ فتحمل كلام الشارح الجليل على صدوره منه عن غفله وذهول عن جاده السبيل .

قوله : لما ذكر فى أرضين .

أى : لانّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث، كأنّه أشار بذلك إلى علّه إلحاق هذا الجمع بالجمع السالم فى الإعراب، لئلاّ يتوهّم انّه من الجمع السالم، فلم عدّه المصنّف من الملحقات .

و فيه نظرٌ، لأنّ الأرضين بسبب هاتين العلّتين صار إعرابه بهذا الإعراب شاذًّا، و لِمَ لم يجعل السنين أيضًا من ذاك (۱) مع وجود العلّتين فيه أيضًا، لكن الباعث للشارح على عدم جعل قول المصنّف: « والسنون وبابه » معطوفًا على « أرضون » أو الضمير فى « شذّ » ــ بأن يجعله أيضًا من الشذوذ كما فعله بعض زيادةً على ما مرّ ــ هو قول المصنّف بعد ذلك : « و مثل حين قد يرد ذا الباب »، إذ يعلم منه انّ كون باب : « سنين » مثل : « حين » شاذّ .

و أمّا كون إعرابه إعراب الجمع السالم من المذكّر، فليس كذلك (۲)، فلا تغفل فتتبع مَنْ صدر عنه الكلام من غير تأمّل .

۱- ۱. فى « ب » : من الملحقات .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : و فى غير نسخه الأصل : فليس كذلك، فتأمّل ؛ وجه التأمّل هو انّ المستفاد من قوله : مثل حين قد يرد، أى ورود هذا الباب مثل حين قليل، فيكون شاذًّا بناء على انّ أحد معنى الشذوذ ذلك، فلا يكون إعراب سنين بإعراب الجمع السالم شاذًّا أى نادرًا، لكن هذا انّما يتوجّه لو كان المراد بالشذوذ فى قوله : « و أرضون شذّ » هذا المعنى، و ليس الأمر كذلك، أمّا أوّلاً : فلأنّ استعمال أرضين معربًا بذلك الإعراب ليس نادرًا، و أمّا ثانيًا : قال الشارح قد علّل الشذوذ هناك بقوله : لانّه جمع تكسير ومفرده مؤنّث لا بالندره، و قد عرفت تحقيقها هنا، فينبغى أن يحكم بشذوذه أيضًا، منه سلّمه اللّه تعالى. هكذا وجدت فى غير نسخه الأصل، ولا خفاء فى فقدان هذه العباره فيها، أى فى نسخه الأصل، محمّد رضا.

قوله : و لم تكسّر (۱).

هو بتشديد السين، أى : ولم تكسّر تكسيرًا يعرب بالحركات، و إلّا فسنين قد عرفت انّه جمع مكسّر، و كذا غيره ممّا سنذكره .

قوله : نحو : تمره .

لانّه لم يحذف منها شىء، فانّه يقال فى جمعها : تمرات، لا تمرون .

قوله : و بحذف اللام نحو : عده .

لأنّ المحذوف منها فاء، لا لام، إذ أصلها : وعد، حذفت الفاء و عوّض عنها الهاء فى الآخر . و مثلها : زنه، لأنّ أصلها : وزن، فعل فيه ما مرّ .

قوله : و بالتعويض نحو : يد .

لأنّ المحذوف منها و إن كان لامًا، لكن لم يعوّض عنها شىء، إذ أصل يد : يَدى، بفتح الدال كما عن الكوفيّين (۲)، أو بسكونها كما اختاره بعض (۳)، فحذف اللام و أجرى الإعراب فى العين، و لم يعوّض عن اللام المحذوفه شىء (۴).

و هكذا دم، فانّ أصله إمّا : دَمَو، بتحريك العين كما نقلنا سابقًا من الصحاح (۵)، أو: دَمىٌ بالتسكين أو التحريك على اختلاف فيه (۶)، حذف اللام أيضًا ولم يعوّض عنها كذلك .

۱- ۱. فى المصدر : ولم يتكسّر .

۲- ۲. نقله الرضى عن المبرّد فى شرح الكافيه : ۳ / ۳۵۷ .

۳- ۳. اختاره الجوهرى فى الصحاح : ۶ / ۲۵۳۹ .

۴- ۴. فى « ب » : بشىء .

۵- ۵. الصحاح : ۶ / ۲۳۴۰ .

۶- ۶. قال الجوهرى فى « الصحاح ۶ / ۲۳۴۰ » : الدم أصله : دمو بالتحريك . إلى أن قال : وقال سيبويه : الدَمُ أصله : دمى على فعل بالتسكين، لأنّه يجمع على : دِماء ودُمِىّ، مثل ظبى وظباء ظبى، ودلو ودلاء ودلى ...، وقال المبرّد : أصله فعل بالتحريك وإن جاء جمعه مخالفًا لنظائره، والذاهب منه الياء، والدليل عليها قولهم فى تثنيته دميان .

قوله : و بالهاء .

أی خرج بقولنا : « و عوّض عنها هاء التأنیث » نحو : اسم، إذ أصله : سمو _ کما مرّ _ فحذفت اللام و عوّض عنها الهمزه، لکن لم یعوّض عنها الهاء .

و لا یخفی انّ ما ذکر من کون اللام فیه محذوفًا مبنیّ علی القول بانّ أصل الاسم : سمو، و أمّا علی القول بانّ أصله : وسم _ کما مرّ أیضًا _ فیخرج بحذف اللام أیضًا، إذ المحذوف فیه فاء، لا لام، و لذا جمعه لا یکون بالواو والنون .

و فیه نظرٌ، لأنّ « ابن » مثل : « اسم » فی حذف اللام و عدم التعویض عنها بالهاء، مع انّ جمعه _ و هو : بنون _ أعرب بهذا الإعراب ؛ أمّا کونه محذوف اللام فلأنّ أصله : بنو، حذف الواو و عوّض عنها الهمزه، أمّا کون اللام المحذوفه منه الواو فلأنّ مؤنّثه : بنت، قال الجوهری :

و لم نر هذه التاء (۱) تلحق مؤنّثًا إلّا و مذکّره محذوف الواو (۲).

قوله : و بالأخیر نحو : شفه .

أی خرج بقید الأخیر _ و هو قوله : « لم تکسّر » _ نحو : شفه، و هی ثلاثیّ حذفت لامها وعوّض عنها هاء التأنیث، مع انّ جمعها لا یعرب بإعراب الجمع السالم من المذکّر، لانّها کسرت تکسیرًا یعرب بالحرکات، إذ تکسیرها : شِفَاه .

أمّا اجتماع غیر قید الأخیر فیها، فلأنّ أصلها : شفه، حذفت لامها _ و هی الهاء _ و عوّض هاء التأنیث، مع انّها لم تجمع بالواو و النون لإتیان التکسیر منها کما مرّ .

و انّما قلنا : « انّ لامها هاء » لتصغیرها علی : شُفَیْهَه، و تکسیرها علی : شِفَاه، وکلّ من التصغیر و التکسیر یردّ الأشیاء إلی أصولها . و قیل : إنّ لامها واو،

۱- ۱. فی المصدر : الهاء .

۲- ۲. الصحاح _ بنا _ : ۶ / ۲۲۸۶ .

لتكسيرهم على : شَفَوَات، قال فى الصحاح : و لا دليل على صحّته (۱).

و خرج بهذا القيد أيضًا مثل : أخت و بنت، لانّهما كسرا تكسيرًا يعرب بالحركات، لأنّ « أخت » كسر على : أخوات، و « بنت » على : بنات، مع انّهما ثلاثى حذفت لامهما و عوّض عنها هاء التأنيث، لأنّ أصلهما كما قيل : أخو و بنو (۲)، حذفت اللام و عوّض عنها التاء فى المؤنّث .

هذا إن قلنا باتّحاد التاء و الهاء، لكن الظاهر انّ بينهما فرقًا، و هو : انّ هاء التأنيث هى ما تبدل فى حاله الوقف هاء، بخلاف التاء . و فى رسم الكتابه أيضًا بينهما فرق، لأنّ تاء التأنيث تكتب مجروره، بخلاف هائه كما لا يخفى ؛ وعلى هذا يخرج مثل : « أخت » و « بنت » بقيد : « هاء التأنيث »، لأنّ المعوّض (۳) تاء التأنيث، لا هاؤه .

و عن سيبويه : انّ التاء فيهما ليست للتأنيث، لأنّ ما قبل تاء التأنيث مفتوح إن كان حرفًا صحيحًا، و ما قبلها فيهما ساكن صحيح، و لانّها لا تبدل فى حال الوقف هاء (۴).

إذا عرفت ذلك نقول : انّه إذا كان الاسم على ما ذكر، أى يكون ثلاثيًّا حذف لامه وعوّض عنها هاء التأنيث و لم يأت له تكسير يعرب بالحركات (۵)، فأعرب جمعه بإعراب الجمع السالم من المذكّر، سواء كان ذلك الثلاثى مفتوح الفاء، أو

۱- ۱. الصحاح _ شفه _ : ۶ / ۲۲۳۷ .

۲- ۲. الصحاح _ بنا _ : ۶ / ۲۲۸۶ ؛ و _ أخا _ ۶ / ۲۲۶۴ .

۳- ۳. فى « ب و ش » : المعوّض عنه . وهو خطأ، قد شطب على كلمه « عنه » فى الأصل .

۴- ۴. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۹۲ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » : أراد _ دام ظلّه _ بذلك دفع ما يتوهّم من انّ اللازم إذن عدم دخول سنين فى الباب لما فيه من تكسير بناء واحده و هو فتح السنين، وتقرير الدفع ظاهر، فانّ السنين و إن كان كذلك إلّا انّه لا يعرب بالحركات، والمراد هو، أبوالقاسم .

مکسور الفاء، أو مضمومها، أمّا الأوّل : فکنحو : سَنه، فانّه یبدل الفتحه بالکسره فی الجمع کما مرّ .

و أمّا الثانی : فکنحو : عِضَه، فانّ جمعها فی حال الرفع : عِضون، و فی غیره: عِضِین، کقوله تعالی : « الَّذِینَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِینَ » (۱). و ذلک لأنّ أصلها: عِضَه، بالهاء، حذف اللام وعوّض عنها هاء التأنیث، وتصغیرها علی: « عُضَیْهَه » دلیل (۲) علی ذلک، و لم یأت له تکسیر علی ما مرّ أیضًا . والعِضَه هو الکَذِبُ وَالبُهْتَانُ (۳). وقیل : أصلها : عِضْو، لجمعه علی : عِضَوَات (۴).

و مثلها : عِزَه، و هی الفِرْقَهُ مِن النَاس (۵)، أصلها : عزی، حذفت الیاء وعوّض عنها هاء التأنیث، و لم یأت لها تکسیر یعرب بالحرکات، فأعرب بإعراب جمع المذکّر السالم تقول : عِزُون فی الرفع، و عِزِین فی غیره، کقوله تعالی : « عَنِ الیَمِینِ وَ عَنِ الشِّمَالِ عِزِینَ » (۶)، و لایغیّر إعراب الفاء فی هذا النوع .

و أمّا الثالث : فکنحو : ثُبَه، بضمّ الثاء المثلثه وفتح الموحده : الجماعه (۷)، أصلها : ثُبو، حذفت اللام و عوّض عنها الهاء، فجمعه : ثُبون فی الرفع، و ثبین فی غیره، بضمّ الثاء کما فی المفرد و بکسرها، قیل : و هو الأکثر (۸). وقیل : أصلها :

۱- ۱. الحجر : ۹۱ .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : خبر لقوله _ دام ظلّه العالی _ و تصغیرها، محمّد رضا .

۳- ۳. کتاب العین : ۱ / ۹۹ ؛ القاموس المحیط : ۴ / ۲۸۸ ؛ الصحاح : ۶ / ۲۲۴۱ .

۴- ۴. الصحاح : ۶ / ۲۲۴۱ ؛ وفیه : وبعضهم یقول : نقصانها الواو، لانّها تجمع علی عِضَوَات .

۵- ۵. الصحاح _ عزا _ : ۶ / ۲۴۲۵ ؛ وفی القاموس المحیط « ۴ / ۳۶۲ » : العِزَهُ، کَعِدَهٍ : العُصْبَهُ مِنَ النَاسِ ج: عِزُون . و قال الفیّومی فی « المصباح المنیر ۲ / ۴۰۸ » : والعِزَهُ وزان عِدَه : الطائفه من الناس ...، والجمع: عِزُون، قال الطرطوشی : عزون جماعات یأتون متفرّقین .

۶- ۶. المعارج : ۳۷ .

۷- ۷. الصحاح _ ثبا _ : ۶ / ۲۲۹۱ ؛ القاموس المحیط : ۱ / ۱۳۶ ؛ لسان العرب : ۱ / ۲۴۴ .

۸- ۸. تاج العروس : ۱۹ / ۲۴۳ .

ثبی، من ثبیت، أی : جمعت (۱) ؛ فعلی هذا لامها یاء .

قوله : فی کونه معربًا بالحرکات علی النون مع لزوم الیاء .

قیّد الشباهه بهذا للتنبیه علی انّ وجه الشبه بینهما هو ذلک، لا غیره کالمعنی، إذ باب سنین حینئذ باق علی دلالته علی الجمعیّه، و لیس للحین دلاله علیها ؛ وأیضًا لفظ الحین یقع معمولاً للات علی ما سیجیء فی باب : ما ولا وإن المشبّهات بلیس، بخلاف باب سنین، و هکذا .

قوله : [۱۶ ـ] دَعَانِی مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِینَهُ .

آخر (۲) البیت : لَعِبْنَ بِنَا شِیبًا و شَیَّبْنَا (۳) مُرْدًا (۴).

اللغه : « دعانی » أی : أترکانی، یخاطب به حبیبه، ومن عادتهم مخاطبه الواحد بصیغه التثنیه ؛ أو أصله : دعنی دعنی للتأکید، فحذف أحدهما و جعل ألف الإثنین بمنزله تکرار أصل الفعل . و « نَجْد » ـ علی ما قال الجوهری ـ : من بلاد العرب، و هو خلاف الغَوْرِ، والغَوْرُ : تِهَامَه، و کلّ ما ارتفع من تِهَامَه إلی أرض العراق فهو نَجْد، و هو مذکّر (۵).

۱- ۱. لسان العرب ـ ثبا ـ : ۱۴ / ۱۰۸ ؛ تاج العروس : ۱ / ۳۴۱ .

۲- ۲. من هنا إلی قوله : « بالحرکات علی النون »، لم یرد فی « ب و ک ۲ »، لکنّه ورد فی نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی نهایته : من غیر نسخه الأصل .

۳- ۳. فی المصادر : و شیّبننا .

۴- ۴. البیت للصمه بن عبداللّه القشیری، أحد شعراء عصر الدوله الأمویّه، و کان الصمه قد هوی ابنه عمّ له اسمها: ریا، فخطبها، فرضی عمّه أن یزوّجها له علی أن یمهرها خمسین من الإبل، فذکر ذلک لأبیه، فساق عنه تسعه وأربعین، و أبی عمّه إلاّ أن یکملها له خمسین، و أبی أبوه أن یکملها، و لج العناد بینهما، فلم یر الصمه بدًّا من فراقهما جمیعًا، فرحل إلی الشام، فکان و هو بالشام یحن إلی نجد أحیانًا و یذمّه أحیانًا أخری، و هذا البیت من قصیده له فی ذلک . ینظر : أوضح المسالک : ۱ / ۴۱ ؛ و شرح ابن عقیل : ۱ / ۶۵ ؛ والصحاح : ۲ / ۵۴۲، ولسان العرب : ۱۳ / ۵۰۱ ؛ وخزانه الأدب : ۸ / ۵۸ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۶ .

۵- ۵. الصحاح : ۲ / ۵۴۲ .

و « لعبن بنا » من قولهم : لعبت به أی : يد الأيّام إذا أذلّته وسخرت به . و «شِيبًا» بالكسر جمع : أشيب، والأصل الضمّ، أبدل كسرًا للمحافظه على الياء . و « شيّبنا » أی : جعلنا شيبًا (۱). و « مُرْدًا » جمع : أَمْرَد، وهو الشابّ الّذی ظهر شاربه، ولم تَنْبُتْ لِحيَتُه _ علی ما فی القاموس (۲).

و أمّا التركيب : « دعانی » فعل أمر، والضمير فاعله، و النون للوقايه، وياء المتكلّم مفعوله . « من نجد » متعلّق به علی حذف مضاف، أی : من ذكر نجد، والفاء فی : « فانّ » للتعليل، و « سنينه » اسم لانّ، و جمله « لعبن بنا » خبره، والرابطه الضمير فی : « لعبن » . و « شيبًا » حال من ضمير المجرور فی : « بنا ». و « شيّبنا » عطف علی : « لعبن »، و الضمير فيه يرجع إلی : « سنين »، و ضمير المتكلّم مفعوله ؛ و « مردًا » حال منه .

والمعنی : قد ظهر ممّا ذكر .

والشاهد فی : « سنينه » حيث أعرب بالحركات علی النون .

لا يقال : انّه لا يتمّ الاستشهاد بالبيت لما ذكره، لانّه لو كان السنين معربًا بالحركات، لكان كذلك أيضًا لكونه اسمًا لأنّ، و نصبه بالياء ؛ لانّا نقول : انّه لو كان معربًا بالحروف، لسقط نونه للإضافه، و عدم الإسقاط دليل علی العدم، بل هو حينئذ مثل : « حين »، فنصبه بالفتحه علی النون مثله .

قوله : أی الورود .

أشار بذلك إلی انّ مرجع الضمير و إن لم يذكر صريحًا، لكنّه مذكور ضمنًا، إذ هو الورود الّذی تضمّنه قوله : « يرد »، والألف واللام فی قوله : « الورود » عوض

۱- ۱. وهو بالفارسيه : پيران .

۲- ۲. القاموس المحيط : ۱ / ۳۳۷ .

عن المضاف إليه، أى : ورود باب سنين مثل حين فى كونه معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء عند قوم من العرب يطّرد .

و ذكر ابن هشام انّ بعضهم يطّرد هذه اللغه ـ أى الإعراب على النون مع لزوم الياء ـ فى جمع المذكّر السالم، و فى كلّ ما حمل عليه (۱).

حركه نون الجمع والتثنيه والملحق بهما

[حركه نون الجمع والتثنيه والملحق بهما] (۲)

قوله : لأنّ الجمع ثقيل و الفتح خفيف، فتعادلا .

بخلاف المثنّى، فانّه خفيف بالنسبه إلى الجمع، و لذا حرّك بالكسر الثقيل، أمّا ثقل الجمع فلكثره مدلوله، و أمّا خفّه المثنّى فلقلّته، فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف .

و فيه نظرٌ، لأنّ الجمع و إن كان ثقيلاً لكثره مدلوله، لكن لقلّه وجوده بالنسبه إلى المثنّى خفيف، كما أشرنا إليه سابقًا، فلاحظ ؛ والمثنّى و إن كان خفيفًا لقلّه مدلوله، لكن لكثره وجوده ثقيل، فلكلّ منهما جهه ثقل وخفّه فتساويا، فالأولى أن يتمسّك فى المقامين بما ذكرناه سابقًا، فلا تغفل .

قوله (۳) : نحو : و قد جاوزت حدّ الأربعين .

أوّله : [۱۷ ـ] و ماذا يبتغى الشعراء منّى (۴).

۱- ۱. أوضح المسالك : ۱ / ۴۳ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. من هنا إلى قوله : « رأس الأربعين »، لم يرد فى « ب و ك ۲ »، لكنّه موجود فى الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى نهايته : من غير نسخه الأصل .

۴- ۴. هذا البيت من قصيده مشهوره لسُحَيم بن وَثِيلٍ الرياحى، ما قبله : أكل الدهر حلّ وارتحال *** أما يبقى علىّ و لا يقينى ينظر : خزانه الأدب: ۱ / ۲۵۹، والمقتضب : ۳ / ۳۳۲، والكامل للمبرّد : ۲ / ۱۰۸ ؛ ولسان العرب : ۳ / ۵۱۳ ؛ جامع الشواهد : ۳ / ۲۴۴.

التركيب : « ما » للإستفهام مبتدأ، و « ذا » موصوله خبرها، و « يبتغى الشعراء » فعل و فاعل، و الجمله صله « ذا » بحذف العائد، والتقدير : يبتغيه . و يحتمل أن يكون « ماذا » كلمه واحده فى محلّ النصب على المفعوليّه على إلغاء « ذا ». وقوله: « منّى » متعلّق بيبتغى، و جمله : « و قد جاوزت حدّ الأربعين » حال من الضمير « منّى ».

اللغه : الإبتغاء بمعنى الطلب، « الشعراء » جمع : شاعر، على غير القياس . قوله: « حدّ الأربعين » حدّ الشىء : نهايته و غايته (۱). و روى : و قد جاوزت رأس الأربعين .

قوله : و فتحها لغه .

إعلم : انّ العكس الحقيقى الّذى يستفاد من قول المصنّف، هو انّ الناطق بفتح نون التثنيه والملحق بها قليل، لأنّ فتحها لغه، و لايستلزم الأوّل الثانى، لأنّ قوله : « قلّ من بكسره نطق » يصدق و إن كان الناطق بكسرها بعض من نطق بفتحها أيضًا.

والظاهر من قول الشارح : « فتحها لغه » هو انّ الناطق بفتح نون المثّنى غير الناطق بكسرها، و هو كذلك لانّه لغه لبنى أسد كما حكاه الفرّاء (۲) ؛ و للتنبيه على ذلك فسّر العكس بما ترى، و لعلّه لهذا بعد قول المصنّف : « وقلّ من بكسرها نطق » أتى بقوله : « قال فى شرح الكافيه : هو لغهٌ » .

۱- ۱. الصحاح _ حدد _ : ۲ / ۴۶۲ ؛ القاموس المحيط : ۱ / ۲۸۶ .

۲- ۲. نقل الحكايه محمّد محيى الدين عبدالحميد فى « هدايه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (المطبوع بهامش أوضح المسالك) : ۱ / ۴۷ ».

قوله (۱) : كقوله : [۱۸ ـ] عَلَى أَحْوَذيَّين استَقَلَّتْ عشِيَّةً .

آخره : فَمَا هى إلاّ لَمحَةٌ و تغِيبُ (۲).

هـذا البيت قيل فى وصف قطاه . اللغه : الأحوزى بفتـح الهمزه و سـكون الحاء المهمله و فتـح الواو و كسـر الـذال المعجمه والياء المشدّده، والياء والنون علامه التثنيه، أريد به جناحا . و « استقلّت » أى : ارتفعت، إذ إستقلال الطائر عباره عن إرتفاعه فى الهواء، كما عن صاحب الصّحاح والقاموس (۳) ؛ وباقى الألفاظ ظاهر.

والـتركيب : « على أحـوذيّين » متعلّق باسـتقلّت، و هو فعـل والضـمير المؤنّث فيه فـاعله يعود إلى القطـاه . و « عشـيّةً » نصب على الظرفيّه . « فما هى إلاّ لمحه » الفاء للتفريع، و « ما » حرف النفى ملغى عن العمل لإنتقاض النفى بإلاّ . « هى » مبتـدأ، « إلاّ لمحه » خبره إن قرئ بـالرفع ؛ والتقـدير : فما زمان مشاهـده تلك القطاه إلاّ لمحه؛ و حـذف المضاف و المضاف إليه، و أقيم ما أضـيف إليه المضـاف إليه مقـامه وأعرب بإعرابه . و يجوز أن يقرأ « لمحه » بالنصب على الظرفيّه و يكون الخبر محـذوفًا، والتقـدير : فما مشاهدتها إلاّ لمحه، أى : تكون لمحه . « و تغيب » عطف على النفى والمنفى جميعًا، و هو من عطف الجمله الفعليّه على الإسميّه .

۱- ۱. من هنـا إلى قـوله : « ثم صـارت غـائبه » لم يرد فى « ب و ك ۲ »، لكنّه موجود فى نسـخه الأصل بخطّ آخر؛ وكـذا أثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى آخره : هذه الزياده وجدت من غير نسخه الأصل .

۲- ۲. هـذا البيت من قصـيده لأبـى المثنّى، اسـمه : حميـد بن ثور بن حزن، يصف فيهـا القطـاه ؛ ديوان حميـد بن ثور: ص ۵۵ ؛ الصحاح : ۲ / ۵۶۳ ؛ لسـان العرب ـ حوذ ـ : ۳ / ۴۸۶ ؛ خزانه الأدب : ۷ / ۴۳۱ ؛ جامع الشواهد : ۲ / ۹۲ ؛ شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۶۴ ؛ و بلا نسبه فى شرح الأشمونى : ۱ / ۳۹ ؛ همع الهوامع : ۱ / ۴۹؛ شرح ابن عقيل : ۱ / ۶۹ .

۳- ۳. الصحاح : ۵ / ۱۸۰۴ ؛ والقاموس المحيط : ۴ / ۴۰، وفيه : وَاسْتَقَلَّهُ : حَمَلَه وَ رَفَعَه، كقَلَّه وَ أَقَلَّه، وَالطائرُ فى طَيَرانِه : ارْتَفَعَ .

والمعنى : انّ القطاه ارتفعت إلى الهواء على جناحيها فى عشيّه، فما أمكنت مشاهدتها إلّا ساعه، ثمّ صارت غائبه .

قوله : كما هو ظاهر عباره المصنّف .

بيانه هو : انّ المصنّف أطلق القول فى كسر نون الجمع مثلاً حيث قال : « وقلّ من بكسره نطق »، و لم يقيّده بحال الرفع أو النصب أو الجرّ (۱)، ثمّ أطلق القول بانّ نون المثنّى عكس نون الجمع من غير تفصيل بين حاله الرفع و غيرها، فيعلم منه انّ الحكم مطلق، و إلّا لقيّده .

[هذا (۲) مقتضى سياق كلام الشارح، لكن تمثيله بقول الشاعر : « أعْرِفُ مِنْهَا الأنْفَ وَ العَيْنَانا » (۳)، يدلّ على انّ مراده من قوله : « و كذا مع الألف » لغه من أجرى المثنّى بالألف فى كلّ حال، و حينئذ فى دلاله ظاهر كلام المصنّف عليه ـ كما نسبه إليه ـ كلام، لأنّ قوله و إن كان مطلقًا لكن يحمل على مذهبه المعهود

۱- ۱. فى « ب » : بحال الرفع والنصب والجرّ .

۲- ۲. من هنا إلى قوله : « و فتحت نونه »، لم يرد فى « ك ۲ »، لكنّه ورد فى « ب و ك ۱ »، وأثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى نهايته : « إعلم : انّ هذه العباره، أعنى : هذا مقتضى سياق كلام الشارح، موجوده فى نسخه الأصل لكن مع ابطاله واسقاطه بقلم المبطل والمسقط هكذا، و أنا لمّا رأيت استكتابها ـ أى استكتاب هذه العباره ـ فى غيرها ـ أى فى غير نسخه الأصل ـ ظننت انّه لعلّ ابطاله نشأ من غير المحشّى ـ دام ظلّه العالى ـ فكذلك كتبت أيضًا ؛ أى كما كتبت غير هذه العباره من عبارات الّتى لم أجد فى نسخه الأصل، كذلك كتبت هذه العباره مع انّها وجدت فيها وإن أبطلت وأسقطت بالقلم ؛ هذا أيا معاشر المخاديم لا تعيبوا علىّ لانّى معترف بكثره عيوبى و قصور فهمى وهضم عباراتى من حيث الغلط والإشتباه، بل أدعو لى فى أوقات دعواتهم، فانّ اللّه أستجب لكم فى حقّكم إن شاء اللّه تعالى محمّد رضا ابن محمّد رفيع ـ عفى اللّه تعالى عنهما ـ فى يوم التاسع شهر جمادى الآخر سنه ۱۲۳۶ ».

۳- ۳. ما قبله : وَ هى تَرَى سَيِّأَهَا إحْسَانا . و هو من أبيات لرجل من بنى ضبّه، يصف بها سلمى، و قيل : هو لرؤبه العجاج بن روبه التميمى، والأوّل أصحّ ؛ ينظر : جامع الشواهد : ۱ / ۱۲۹ ؛ خزانه الأدب : ۷ / ۴۲۴ ؛ أوضح المسالك : ۱ / ۴۷ ؛ شرح ابن عقيل : ۱ / ۷۲ ؛ شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۳۴۹ .

عنده . و تمام البيت : « وَ منخرين أشْبَهَا ظَبْيانا » المِنخر بكسر الميم : ثقب الأنف (۱). و « ظبيانا »، قيل : إنّه مثّنى ظبى (۲)، و على هذا يكون الشاهد فى موضعين، وقيل : هو اسم رجل بعينه، لا تثنيه ظبى (۳)، و حينئذ يكون الشاهد فى العينانا فقط، لانّه مع الألف فى حال النصب و فتحت نونه].

بيان فى انّ النون فى المثّنى والمجموع لأىّ شىء هى

ثمّ بقى الكلام فى انّ هذه النون هل هى عوض عن الحركه والتنوين معًا، أو عن الحركه فقط، أو هى لغير ذلك، فأقول : فيه خلاف بينهم، و عن سيبويه : انّها فى الأصل عوض من حركه الواحد وتنوينه معًا (۴)، لأنّ حروف المدّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحركه، فجىء بالنون بعدها عوضًا من الحركه والتنوين الّذَيْن كان المفرد يستحقّهما، لكن جعلها (۵) عوضًا من الحركه فيما إذا كان كلّ منهما معرّفًا باللام كالرجلين والمسلمين، لا من التنوين، و إلّا لما اجتمعت مع اللام مثله ؛ ومن التنوين فيما إذا كانا مضافين نحو : رأيت أخويك و ضاربيهما، حيث حذفت منهما للإضافه كما حذف التنوين فى المفرد لها، و منهما معًا فى مثل : جاءنى مسلمان و مسلمون و أكرمتهما ؛ و من حركه بنائيه فقط فى مثل : يا زيدان و يا زيدون .

۱- ۱. الصحاح ـ نخر ـ : ۲ / ۸۲۴ .

۲- ۲. زعمه جماعه، منهم الهروى ؛ ينظر : خزانه الأدب : ۷ / ۴۲۶ ؛ و هدايه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ۱ / ۴۷ .

۳- ۳. قال أبو زيد : ظبيان : اسم رجل، وأراد منخرى ظبيان، فحذف، كما قال عزّوجلّ : « واسأل القريه » يريد أهل القريه، إنتهى ؛ هدايه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ۱ / ۴۷ .

۴- ۴. الكتاب : ۱ / ۴ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب » : أى النون .

و هو تحكّم ظاهر، و مع ذلك يلزمه أن يقول : انّ النون فيهما (۱) حال الوقف لم يكن بدلاً من شيء منهما (۲) نحو : رجلان و مسلمون، لثبوت النون حينئذ، و عدم ثبوت شيء منهما حال الوقف .

و عن الفرّاء : هى للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنّى المرفوع (۳).

و فيه نظر، لانّها لو كانت لذلك، ينبغى أن لا يلحق المثنّى فى غير حال الرفع لعدم الإلتباس، والجمع مطلقًا لذلك (۴).

و قيل : إنّها بدل من الحركه (۵). و ثبوتها فى حال الوقف و كذا السقوط فى حال الإضافه يضعّفه .

و قال فى اللباب : هى عوض من الشيئين (۶). و فى شرحه: أى الحركه والتنوين (۷). و ضعفه يظهر ممّا قلنا (۸).

فالأولى أن يقال : انّها كالتنوين فى الواحد فى دلالته على كون الكلمه تامّه وغير مضافه فقط، لكن لمّا كان التنوين مع دلالته على هذا المعنى على أقسام خمسه _ كما مرّت إليها الإشاره _ لم يجتمع مع اللام لكونها للتعريف، فكرهوا أن يجتمع مع التنوين الّذى يكون فى بعض الأوقات للتنكير ؛ و لم يبق (۹) حاله البناء

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى فى المثنّى والمجموع .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ب و ش » : أى من الحركه و التنوين، منه دام ظلّه العالى .

۳- ۳. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۸۹ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ب » : أى لعدم الإلتباس .

۵- ۵. نسبه إلى القيل الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۸۹ .

۶- ۶. لب اللباب _ أو الألباب _ : لا يوجد لدينا .

۷- ۷. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

۸- ۸. جاء فى حاشيه « ب » : فى قول سيبويه .

۹- ۹. جاء فى حاشيه « ص و ش » : عطف على : لم يجتمع، منه .

كما تقول : يا زيدُ، لكراهتهم إثباته (۱) فيها، مع كونه دليلاً على تمكّن الكلمه فى وقت، بخلاف النون فانّها لمّا لم تكن للتنكير ولا لغيره من أقسام التنوين، اجتمعت مع اللام و بقيت حال البناء، كما عرفت .

إعراب ما جمعَ بألف وتاء

[إعراب ما جمعَ بألف وتاء] (۲)

قوله : مزيدتين .

قيّد بذلك ليخرج مثل : أبيات و أمْوَات، فانّهما أيضًا جمعتا بالألف والتاء، مع انّه ليس نصبهما تابعًا للجرّ، بل على أصله، قال اللّه تعالى : « وَ كُنْتُم أمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم » (۳)، و تقول : سَكَنْتُ أبْيَاتًا، لأنّ الألف فيهما و إن كانت زائده لكن التاء فيهما ليست بمزيده، و كذا العكس، أى إذا كان التاء فى الجمع زائده والألف أصليّه، فانّ نصبه حينئذ على الأصل أيضًا كقُضَاه و غُزَاه، فانّ التاء فيهما وإن كانت زائده لأنّ مفردهما : قاضى و غازى، لكن الألف غير مزيده، بل منقلبه عن الحرف الأصلى، لأنّ أصلهما : قُضَيَه و غُزَوَه لكونهما من : قضيت و غزوت ؛ لكن لمّا كانت الياء والواو فيهما متحرّكه و كان ما قبلهما مفتوحًا، قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصليّ، لأنّ المنقلب عن الأصلى أصليّ، و لذا تقول : رأيت قُضَاةً و غُزَاةً، بالنصب على الفتحه .

و لقائل أن يقول : انّ المتبادر من قول المصنّف : « و ما بتا و ألف قد جمعا » هو ما زيد كلّ من الألف و التاء لأجل بناء الجمع، فلا يشمل مثل : أبيات و غزاه، لما عرفت من انّ التاء فى الأوّل والألف فى الثانى غير مزيدتين، فلا حاجه إلى الإخراج .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى التنوين .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. البقره : ۲۸ .

ويحتمل أن يقال : الظاهر انّ هذا التبادر انّما نشأ من حمل الباء فى قوله: « وما بتا » على السببيّه، و أمّا إذا حملت على المصاحبه فلا، فلهذا قيّده بقوله: « مزيدتين » ليتمّ على الوجهين (۱).

و انّما اشترط فى كون نصب هذا الجمع تابعًا للجرّ بكون الألف والتاء مزيدتين، لانّه حينئذ يشبه التثنيه و الجمع السالم من المذكّر فى كون آخر كلّ منهما مزيدتين، لكن جعل إعراب هذا الجمع بالحركه دونهما، لعدم وجود ما يصلح للإعراب من الحروف فى آخره ؛ و كان النصب فى التثنيه و الجمع تابعًا للجرّ، فكذا هنا لِمَا عرفت من شباهته بهما حينئذ، و أمّا إذا لم يكن فى آخر هذا الجمع مزيدتان ارتفعت هذه المشابهه، فلم يجعل النصب تابعًا للجرّ حينئذ، بل أجرى على الأصل لعدم الباعث من الخروج عنه .

قوله : مؤنّثًا كان مفرده أم (۲) مذكّرًا .

أقول : فيعلم منه انّ قول المصنّف : « و ما بتا وألف قد جمعا » أحسن من قول جماعه منهم : الجمع المؤنّث، لأنّ الحكم و هو قوله : « يكسر فى الجرّ و فى النصب معًا »، ليس مختصًّا بالجمع المؤنّث، بل يعمّ كلّ ما جمع بالألف والتاء المزيدتين سواء كان مفرده مذكّرًا كإصطَبْلَات و حَمَّامات، إذ مفردهما : إصْطَبل و حَمَّام ؛ أو مؤنّثًا، سواء كان تأنيثه بالمعنى أو باللفظ أو بهما، فالأوّل كهند و هندات، و زينب و زينبات، والثانى كطَلْحَه و طَلْحَات، لأنّ تأنيثها بالتاء فى اللفظ والمسمّى مذكّر، والثالث كفاطمه و فاطمات، و مسلمه و مسلمات .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى سواء كانت الباء للسببيّه أو المصاحبه، منه .

۲- ۲. فى المصدر : أو .

هـذا فی غیر التـأنیث بالألف، و کـذا إذا کان تأنیثه (۱) بها مقصوره أو ممـدوده کحُبْلی و حُبْلَیات، و صَحْرَاء و صَحْرَاوات، فانّ النصب فی جمیعها تابع للجرّ، ولا فرق فی ذلک بین کون بناء المفرد سالمًا أو متغیّرًا کالمثالین الأخیرین وسَجْدَه و سَجَدَات، فانّ الأوّل قلبت ألفه یاء، والثانی واوًا، والثالث حرّک وسطه .

قوله : خلافًا للأخفش .

و هو منصوب علی الحالیه، أی : أقول مخالفًا للأخفش ؛ و یحتمل أن یکون علی المصدریّه، أی : خالفت خلافًا له، فتأمّل .

قوله : نحو : « خَلَقَ اللّه ُالسَموَاتِ » (۲).

فانّ « السموات » مفعول به، و نصبه بالکسر، وما ذکرنا من کون « السموات » مفعولاً به هو ما ذهب إلیه الجمهور، و ردّ علیهم فی المغنی فقال :

والصواب انّه مفعول مطلق، لأنّ المفعول المطلق ما یقع علیه اسم المفعول بلا قید، کقولک (۳) : ضربت ضربًا، والمفعول به ما لا یقع علیه ذلک إلاّ مقیّدًا بقولک : به، کضربت زیدًا، وأنت لو قلت : « السموات » مفعول، کما تقول : « الضرب » مفعول، کان صحیحًا، ولو قلت: « السموات » مفعول به، کما تقول : « زید » مفعول به، لم یصحّ (۴).

ولایخفی علیک انّ ما ذکره محض ادّعاء، و لک أن تعکس الأمر فتقول : انّک لو قلت: السموات مفعول به، کان صحیحًا، ولو قلت : انّه مفعول مطلق، لم یصحّ .

ثمّ قال :

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ب » : أی المفرد .

۲- ۲. الجاثیه : ۲۲ .

۳- ۳. فی المصدر : نحو قولک .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۶۰ .

إيضاحٌ آخر : المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الّذى عمل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلًا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والّذى عن أكثر النحويّين فى هذه المسأله انّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهو انّما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهّموا انّ المفعول المطلق لا يكون إلّا حدثًا، ولو مثّلوا بأفعال اللّه عزّوجلّ لظهر لهم انّه لا يختصّ بذلك، لأنّ اللّه تعالى موجد للأفعال و للذوات جميعًا، لا موجد لهما فى الحقيقه سواه سبحانه .

ثمّ قال أيضًا :

وممّن قال بهذا الّذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه، إنتهى (۱).

أقول : انّ ما ذكره من الفرق بين المفعول به و المفعول المطلق من انّ الأوّل هو ما كان موجودًا قبل الفعل الّذى عمل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلًا، والثانى ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، دعوى مجرّده عن الدليل .

فأقول : و نحن نسلّم انّ المفعول المطلق هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، لكن لانسلّم انّ كلّ ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده هو مفعول مطلق، بل نقول : انّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، سواء كان موجودًا قبل الفعل العامل فيه أو لا .

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۲ / ۶۶۱ .

ولذا (۱) ترى انّه اعترض عليه الشارح الدمامينىّ (۲) فى المقام بأنّ ما ذكره دعوى لا دليل عليها (۳) ؛ و انّ (۴) الشارح الشُمُنّى (۵) لم يتعرّض لدفعه مع انّ من عادته دفع اعتراضه عليه بأىّ نحو يمكن، كما هو ظاهر للمطّلع على طريقته .

قوله : و رأيت سُرَادِقَات و إصْطَبْلات .

فانّهما مفعولان و نصبهما بالكسره . قال فى القاموس :

السُّرادِقُ : الّذى يُمَدُّ فَوقَ صَحنِ البَيتِ، جَمعُه : سُرادِقَاتٌ، وَالبيتُ من الكُرْسُفِ، والغُبارُ السَاطِعُ، والدُخانُ المُرْتَفِعُ المُحيطُ بِالشىءِ (۶).

والاصطبلات على ما فيه أيضًا : جمع إصْطَبْل، و هو مَوقِفُ الدَوَابّ (۷).

والمثال الأوّل _ و هو قوله تعالى : « خَلَقَ اللّه ُالسَموَاتِ » _ مثالٌ لِمَا إذا كان

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : أى و لكون ما ذكره ممّا لا دليل عليه، منه .

۲- ۲. هو محمّد بن أبى بكر بن عمر المخزومى القرشى بدر الدين المعروف بابن الدمامينى (۷۶۳ _ ۸۲۷ ه) عالم بالشريعه وفنون الأدب . ولد فى الاسكندريه، واستوطن القاهره ولازم ابن خلدون وتصدر لاقراء العربيّه بالأزهر . ثمّ تحول إلى دمشق ومنها حجّ وعاد إلى مصر فولى فيها قضاء المالكيّه ثمّ ترك القضاء ورحل إلى اليمن فدرس جامع زبيد نحو سنه وانتقل إلى الهند فمات بها فى مدينه (كلبرجا) . من كتبه : تُحفَه الغَريب شرح لمغنى اللبيب، ونزول الغيث، وشمس المغرب فى المرقص والمطرب، والفتح الربّانى فى الحديث، وشرح تسهيل الفوائد ؛ ينظر : الأعلام : ۶ / ۵۷ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۹ / ۱۱۵.

۳- ۳. لم نجده فى تحفه الغريب، ولكن نقله عنه الدسوقى فى حاشيته على المغنى : ۲ / ۲۸۶ .

۴- ۴. فى « ب » : مع انّ ؛ وفى « ش » : والشارح .

۵- ۵. هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن حسن بن علىّ الشُمُنّى القسنطينى الأصل الاسكندرى (۸۰۱ _ ۸۷۲ ه) أبوالعبّاس تقى الدين : محدّث مفسّر نحوىّ . ولد بالاسكندريه، وتعلم ومات فى القاهره . من كتبه : المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام، ومزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا، وكمال الدرايه فى شرح النقايه فى فقه الحنفيّه ؛ ينظر : الأعلام : ۱ / ۲۳۰ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۲ / ۱۴۹ .

۶- ۶. القاموس المحيط : ۳ / ۲۴۴ .

۷- ۷. القاموس المحيط _ أصل _ : ۳ / ۳۲۸ ؛ و فيه : الإصْطَبْلُ، كجِرْدَحْلٍ: مَوقِفُ الدَوابِّ، شَامِيَّةٌ .

مفرد هذا الجمع مؤنّثًا، والمثالان الأخيران مفردهما مذكّر، والإتيان بهما معًا جهته غير واضحه (۱).

قوله : بنحو : سمعت لغاتَهم (۲).

بنصب لغاتهم، و مفردها : لُغَى، أو : لُغو (۳)، حذفت اللام و عوّض عنها هاء التأنيث، فجمعت بالألف والتاء .

وقد جاء فى الشاذّ : « انفِرُوا ثُبَاتَا » (۴)، بنصب ثبات على الفتحه كسمعت لغاتَهم بالنصب، و لعلّ ذلك لأجل توهّم كون تاء الجمع عوضًا من اللام كالتاء فى الواحد . و قال أبو على (۵) : بل هى تاء الواحد والألف قبلها [هى] (۶) اللام

۱- ۱. قال الميرزا أبو طالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۶۴ » : ... فقوله : « خلق اللّه السموات » حكايه عن قول اللّه عزّوجلّ، ومثال لما كان مفرده معتلّا مؤنّثًا، وقوله : رأيت سرادقات واصطبلات، حكايه عن قول العرب، ومثال لما كان مفرده صحيحًا مذكّرًا، وتعدّد المثال للمذكّر لا يخفى عن لطف، لانّ جمع المذكّر بالألف والتاء غريب، والغريب يحتاج إلى تعدّد الأمثله ليصير قريبًا، إنتهى.

۲- ۲. قال ابن منظور فى « لسان العرب _ لغا _ ۱۵ / ۲۵۲ » : قال ثعلب : قال أبو عمرو لأبى خيره : يا أبا خيره سمعتَ لُغاتِهم، فقال أبو خيره : و سمعتُ لغاتَهم، فقال أبوعمرو : يا أبا خيره أريد أكشف منك جلدًا جِلدُك قد رقّ، ولم يكن أبوعمرو سمعها، و من قال : لغاتَهم، بفتح التاء، شبّهها بالتاء الّتى يوقف عليها بالهاء، والنسبه إليها : لُغَوِىّ ولا تقل : لَغَوِىّ، إنتهى .

۳- ۳. الصحاح _ لغا _ : ۶ / ۲۴۸۴ .

۴- ۴. النساء : ۷۱ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا ».

۵- ۵. هو أبو على الفارسى، الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار الفارسى الأصل (۲۸۸ _ ۳۷۷ ه)، أحد الأئمّه فى علم العربيّه. ولد فى فسا (من أعمال فارس) و دخل بغداد سنه ۳۰۷ ه، و تجول فى كثير من البلدان، و قدم حلب سنه ۳۴۱ ه، فأقام مدّه عند سيف الدوله، و عاد إلى فارس فصحب عضد الدوله ابن بويه، و تقدم عنده، فعلمه النحو، و صنّف له كتاب الايضاح فى قواعد العربيّه، ثمّ رحل إلى بغداد، فأقام إلى أن توفّى بها . كان متّهمًا بالإعتزال . و له شعر قليل . من كتبه : التذكره فى علوم العربيّه عشرون مجلّدا، و تعاليق سيبويه جزءان، و جواهر النحو، والمقصور والممدود، والعوامل فى النحو، و سئل فى حلب و شيراز و بغداد والبصره أسئله كثيره، فصنّف فى أسئله كلّ بلد كتابًا، منها : المسائل الشيرازيّه (الأعلام : ۲ / ۱۷۹ ؛ وانظر الكنى والألقاب: ۳ / ۶).

۶- ۶. ما بين المعقوفين من المصدر .

المردوده (۱).

و فیه نظرٌ، لأنّه یلزم حینئذ الجمع بین العوض والمعوّض، و لأنّ « ثباتا » فی : « انفِرُوا ثُبَاتَا » یراد به الجمع، و کیف یکون مفردًا ؟!

و ظاهر العباره یدلّ علی انّ هشام (۲) یجوّز نصبه بالفتحه فی المعتلّ مطلقًا وإن کان مردود اللام، بأن تقول فی « لغه » : لغوات مثلًا ؛ مع انّه قد صرّح بعض منهم انّ نصبه حینئذ بالکسره اتّفاقًا (۳).

قوله : و (۴) أمّا رفعه فعلی الأصل بالضمّ .

أشار بذلک إلی انّ عدم ذکر المصنّف رفع هذا الجمع لکونه جاریًا علی الأصل من کونه بالضمّ، إذ نیابه حرکه عن أخری خلاف الأصل، والمعرب بالحرکه أیضًا أصل بالنسبه إلی المعرب بالحروف .

قوله : أی کجمع المؤنّث فی نصبه بالکسر (۵).

وفیه نظرٌ، لأنّه لم یسبق فی کلام المصنّف جمع المؤنّث حتّی یکون مشبهًا به، بل السابق الجمع بالألف والتاء، و قد عرفت انّه أعمّ من جمع المؤنّث، وقد أذعن

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۳۹۱ ؛ وابن مالک فی شرح التسهیل : ۱ / ۸۹.

۲- ۲. ذکر السیوطی فی « بغیه الوعاه : ۲ / ۳۲۷ » أسماء خمسه ممّن یشترکون بهذا الاسم، و هم : هشام بن إبراهیم الکرنبائی الأنصاری أبو علی، و هشام بن أحمد بن هشام بن خالد، المعروف بابن الوقّشی، وهشام بن زیاد العوفی الوادی آشی أبوالولید، و هشام بن معاویه الضریر أبو عبداللّه الکوفی، و هشام بن الولید بن محمّد بن عبدالجبّار بن هاشم الغافقیّ . والمقصود هنا هشام بن معاویه (۲۰۹ ه) صاحب الکسائی و أخذ عنه کثیرًا فی النحو، نحوی من أهل الکوفه، من کتبه : الحدود، المختصر، والقیاس، کلّها فی النحو . و ینقل عنه الرضی کثیرًا و یطلق علیه : هشام الضریر، لانّه کان أعمی ؛ ینظر الأعلام : ۸ / ۸۸ ؛ و معجم المؤلّفین : ۱۳ / ۱۵۰ ؛ وفهرست ابن الندیم : ۷۶ .

۳- ۳. لم نعثر علیه .

۴- ۴. « و » لم یرد فی المصدر .

۵- ۵. فی المصدر : بالکسره .

الشارح بذلك أيضًا كما تقدّم (۱)، فلايقال فی « إصْطَبلات » مثلاً: انّها جمع المؤنّث، لأنّ الإضافه فيه بتقديراللام، وليست هی جمعًا للمؤنّث، بل جمعًا للمذكّر، فالأولی أن يقال : أی كالجمع بالتاء والألف المزيدتين فی نصبه بالكسره « أُولَات ».

وكان الباعث للشارح علی عدم ذكره، كون « أولات » بالألف والتاء، لكنّه ليس بشیء، لأنّ « أولات » و إن كانت بالألف و التاء، لكن لم يصدق عليها انّها جمعت بالألف و التاء، لأنّ الظاهر انّما يقال للاسم انّه جمع بالألف والتاء إذا ثبت له مفرد، ثمّ جمع بالألف والتاء، و ليس الأمر هنا كذلك لعدم ثبوت المفرد لها، فلا يقال : انّها جمع، بل هی اسم جمع، إذ (۲) لا مفرد لها من لفظها ؛ علی انّه لو سلّم كونها جمعًا بالألف و التاء، يكون جمع مؤنّث لا محاله .

قوله : نحو : « وَ إِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ » (۳).

« كنّ » من أفعال الناقصه، و ضمير النسوه اسم له، و هو النون المدغمه فی نونها، و أصل « كنّ » : كَوُن، بضمّ الواو بعد النقل إلی باب فعُل مضموم العين، ولمّا كانت الضمّه علی الواو ثقيله، نقلت إلی ما قبلها بعد سلب حركتها، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين، هكذا قيل .

و يمكن أن يكون أصلها : كوَن، بفتح الواو، قلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقی ساكنان، حذفت الألف فأبدل فتح الكاف بالضمّ ليدلّ علی انّ المحذوف واو، كما فی : قلن .

والشاهد فی : « أُولَاتِ » لكونها خبرًا لكُنَّ، و نصبها بالجرّ .

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ب » : حيث قال : مؤنّثًا كان مفرده أو مذكّرًا .

۲- ۲. « إذ » لم يرد فی « ب ».

۳- ۳. الطلاق : ۶ « وَ إِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّی يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » الآيه .

الأقوال الثلاثه فی إعراب الجمع بالألف والتاء بعد جعله علمًا

قوله : و بعضهم یعربه إعراب ما لا ینصرف .

فالأقوال فی إعراب هذا الجمع إذا جعل علمًا ثلاثه، الأوّل : إعرابه حینئذ إعرابه قبل العلمیّه من التنوین فی حاله الرفع والجرّ وکون النصب تابعًا له .

والثانی : کالأوّل، لکن مع حذف التنوین .

والثالث : کالثانی، لکن مع جعل الجرّ تابعًا للنصب عکس ما کان علیه، أعنی: إعراب ما لا ینصرف .

اختلافهم فی إعراب الجمع المؤنّث بعد جعله علمًا مع وجود العلّتین

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ تحقیق المقام یقتضی بیان السرّ فی اختلافهم إلی هذه الأقوال مع حکمهم بعدم انصراف الاسم إذا وجدت فیه علّتان أو علّه واحده قامت مقامهما، مع انّ الظاهر فی بادی النظر ینبغی الحکم بعدم إنصرافه حینئذ (۱) لوجود العلّتین فیه، و هما (۲) : العَلَمِیّه والتأنیث .

فاعلم : انّ سرّ الإختلاف یظهر بعد الإطّلاع علی مستند الأقوال، فأقول : أمّا مستند القول الثالث فواضح، و هو ما مرّ من وجود العلّتین المانعتین للصرف، فیعرب إعراب غیر منصرف (۳) لذلک .

و أمّا مستند القول الثانی، فهو مراعاه کلّ من الجمعیّه والعلّتین، فجعل النصب

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : أی الجمع بالألف والتاء بعد جعله علمًا، أبوالقاسم .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : أی العلّتان الموجودتان فی ذلک الجمع بعد العلمیّه المانعتان عن الصرف، أبوالقاسم .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : و هو الرفع والجرّ تابعاً للنصب مع حذف التنوین، أبوالقاسم.

تابعًا للجرّ مراعاه لجانب الجمعيّه، و ترک التنوين مراعاه لجانب العلّتين . وكان هـذا القول من قبيل تـداخل اللغتين، فانّه أخذ من اللغه الأُولى : تبعيّه النصب للجرّ، و من الثانيه : ترک التنوين .

كما لايلحق تنوين التمكّن فى غير المنصرف كذا لايلحق تنوين المقابله أيضًا

و أمّـا مسـتند القول الأوّل، فـاعلم : انّ أصـحاب هـذا القول كلمـاتهم مختلفه، فبعضـهم تمسّـک بـأنّ التنوين فيه تنوين مقـابله لا التمكّن، و ما لا يجوز لحوقه فى غير المنصرف هو الثانى لا الأوّل .

و فيه نظر، أمّا أوّلاً : فلأنّ هذا الجمع بعد جعله علمًا كالمفرد، فالتنوين فيه كالتنوين فى المفرد .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ الظاهر انّه كما لا يجوز لحوق تنوين التمكّن فى غير المنصـرف، كذا لا يجوز لحوق تنوين المقابله أيضًا، لما مرّ من انّ غير المنصـرف يمنع من لحوق التنوين فيه لمشـابهته بالفعـل بسـبب إجتمـاع العلّتين، و هو كما يقتضـى عـدم جواز لحوق تنوين التمكّن فيه، كذا يقتضى عدم جواز لحوق تنوين المقابله أيضًا، لاشتراكهما فى كونهما من خواصّ الاسم كما مرّ (١).

و لا يخفى انّ كلام هذا البعض كالقولين المذكورين فى تسليم إجتماع العلّتين فى هذا الاسم حينئذ (٢).

١- ١. جـاء فى حاشـيه « ش » : لاـ يخفى انّه لـو تمّ الـدليل للزم أن لاـ يجوز لحوق تنوين التنكير فى غير المنصـرف لاختصاصـه بالاسم أيضًا، و قد مرّ منه _ روحى فداه _ خلافه، و صرّح عليه غير واحد منهم، أبوالقاسم .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى حين كونه علمًا، منه .

و بعضهم كالزمخشرى، و صاحب اللباب، و غيرهما، ذهبوا إلى عدم إجتماع العلّتين فيه، فقال الأوّل : انّما لم يسقط التنوين فى : « عَرَفَات »، لأنّ التأنيث فيها ضعيف، لأنّ التاء الّتى كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامه جمع المؤنّث لا لمحض التأنيث، فلا يكون سببًا لمنع الصرف (۱).

و قال الثانى ما هذا مضمونه : انّ « عَرَفَات » منصرف، لانّه لم يوجد فيها إلّا العلميّه، وأمّا تأنيثها فغير معتبر، إذ لو اعتبر لكان بالتاء، والتاء إمّا أن يكون لفظًا أو تقديرًا، أمّا اللفظ فغير معتبر، لأنّ تائها ليست للتأنيث، و لذلك لا ينقلب هاء فى الوقف، و أمّا التقدير فغير ممكن، لانّه انّما تقدر التاء إذا لم يوجد تاء لفظًا، و « عرفات » مخصوص لجمع المؤنّث (۲)، و ما يكون لجمع المؤنّث لا يمكن تقدير التاء فيه (۳).

و فيما ذكراه نظرٌ أيضًا، لأنّ « عرفات » مؤنّث بديهه، يدلّك على هذا وجوب عود ضمير المؤنّث إليها، تقول : هذه عرفات مباركا فيها ؛ وقال نجم الأئمّه :

ولايجوز أن يقال (۴) : مباركا فيه، إلّا بتأويل بعيد، كما فى قوله:

۱- ۱. لم نعثر عليه فى كتبه بهذه العباره، بل نقلها عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۴۶ ؛ وقال فى « الكشّاف ۱ / ۳۴۸ » : وعرفات علم للموقف، سمّى بجمع كأذرعات ؛ فإن قلت : هلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث ؛ قلت : لايخلو التأنيث إمّا أن يكون بالتاء الّتى فى لفظها وإمّا بتاء مقدّره كما فى سعاد، فالّتى فى لفظها ليست للتأنيث وانّما هى مع الألف الّتى قبلها علامه جمع المؤنّث، ولا يصحّ تقدير التاء فيها، لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث مانعه من تقديرها، كما لا يقدر تاء التأنيث فى بنت، لانّ التاء الّتى هى بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنّث كتاء التأنيث، فأبت تقديرها، إنتهى .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : كما فى بنت مثلاً فانّ التاء فيها و إن كانت مبدله من الواو، فانّ أصلها : بنو، لكن إختصاصها بالمؤنّث يأبى ذلك . ثمّ انّ التشبّث بذلك منقول عن الزمخشرى أيضًا، فلا وجه لاختصاصه بصاحب اللباب كما هو الظاهر، و لم يمكن منعه، أبوالقاسم .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

۴- ۴. « أن يقال » لم يرد فى المصدر .

ولا أرض أبقل إبقالها (۱) ؛ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث « مصر » الّذى هو بتأويل البقعه (۲).

و ما ذكره من انّ تأنيثها لو كان معتبرًا لكان بالتاء والتاء إمّا أن يكون لفظًا أو تقديرًا، نقول : إنّا نختار الثانى . و أمّا ما ذكره من انّه انّما تقدر التاء، إلى أن قال : « و ما يكون لجمع المؤنّث لا يمكن تقدير التاء فيه »، فممنوعٌ، لأنّ ذلك انّما نسلّم إذا كان جمع المؤنّث باقيًا على جمعيّته، والمقام ليس كذلك، إذ الكلام فيما إذا جعل علمًا، فالعرفات حينئذ كالمفرد، وكما يجوز تقدير التاء فى المفرد وإن كان معه « تاء » لم يكن للتأنيث، فكذا هنا.

فالأولى أن يقال : انّ مثل : « أذرعات » و « عرفات » إعرابه حال العلميّه كما كان حال الجمعيّه مع اجتماع العلّتين فيه، وانّما لم يسقط التنوين فيه مع وجودهما، لانّه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط (۳) و تبع النصب (۴)، و هو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فالتنوين فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضروره، فتأمّل .

و لأنّ « عرفات » مثلاً على حكايه الجمع، فالتنوين فيها بازاء النون فى : « مسلمون »، كما عرفت فى أقسام التنوين، و لو سمّيت إمراه بمسلمون لم تحذف نونه وتقول: اقبلت مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، فكذا ما هو بإزائه.

۱- ۱. إقتصر الشارح الرضى على ذكر الشطر الثانى من البيت، و هو موضع الإستشهاد، و شطر الأوّل منه هكذا : فلا مزنه و دقت ودقها .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۴۶ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : لما ذكر من انّ الكسر فى غير المنصرف انّما سقط تبعًا لسقوط التنوين، منه .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » : أقول : هكذا ذكر نجم الأئمّه، و يمكن منعه مسندًا إلى ما مرّ آنفًا منه ــ روحى فداه ــ من عدم تسليم جمعيّته، بل هو كالمفرد، فلا يضرّ إذن تبعيّه الجرّ النصب، انّما يضرّ لو كان باقيًا عليها وقد عرفت ما فيه، فتأمّل، أبوالقاسم .

[إعراب ما لا ينصرف]

وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف *** ما لم يضف أو يک بعد أل ردف

(وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف) و سيأتى فى بابه (ما) دام (لم يضف أو يک بعد أل) المعرفه أو الموصوله أو الزائده أو بعد أم (ردف) فإن كان جرّ بالكسره نحو: مررت بأحمدكم « و أنتم عاكفون فى المساجد » « كالأعمى والأصمّ » ، و نحو: رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا .

و ظاهر عباره المصنّف أنّه باق على منع صرفه مطلقًا، و به صرّح فى شرح التسهيل، و ذهب السيرافى والمبرّد و جماعه إلى أنّه منصرف مطلقًا، واختار الناظم فى نكته على مقدّمه ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّه فمنصرف، وإن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز والسيد ركن الدين .

[إعراب الأمثله الخمسه]

واجعل لنحو يفعلان النونا *** رفعًا و تدعين و تسألونا

(واجعل لنحو: يفعلان) و تفعلان (النونا رفعًا و) لتفعلين نحو: (تدعين و) يفعلون و تفعلون نحو: (تسألونا) .

وحذفها للجزم والنصب سمه *** كلم تكونى لترومى مظلمه

(و) اجعل (حذفها) أى حذف النون (للجزم والنصب) حملاً ـ له على الجزم كما حمل على الجرّ فى المثّنى والجمع (سمه) أى علامه، فالجزم (كلم تكونى) والنصب نحو: (لترومى مظلمه)، و أمّا قوله تعالى : « إلّا أن يعفون » فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوه والفعل مبنىّ كما فى يخرجن .

تتمّه

إذا اتّصل بهذه النون نون الوقايه جاز حذفها تخفيفًا وادغامها فى نون الوقايه، والفكّ، وقرئ بالثلاثه : « تأمرونّى » ؛ و قد يحذف النون مع عدم الناصب والجازم كقوله :

أبيت أسرى و تبيتى تدلكى *** وجهك بالعنبر والمسك الزكى

[إعراب الاسم المعتلّ]

وسمّ معتلّا من الأسماء ما *** كالمصطفى والمرتقى مكارما

(وسمّ معتلاً من الأسماء) المتمكّنه (ما) آخره ألف (كالمصطفى و) ما آخره ياء نحو : (المرتقى مكارما) .

فالأوّل الإعراب فيه قدّرا *** جميعه و هو الّذى قد قصرا

(فالأوّل) و هو الّذى كالمصطفى فى كون آخره ألفًا لازمه (الإعراب فيه قدّرا جميعه) على الألف لتعذّر تحريكها (و هو الّذى قد قصرا) أى : سمّى مقصورًا لأنّه حبس عن الحركات، و القصر : الحبس، أو لأنّه غير ممدود ؛ قال الرضى : « وهو أولى لما يلزم على الأوّل من إطلاقه على المضاف إلى الياء ».

والثان منقوص و نصبه ظهر *** و رفعه ينوى كذا أيضًا يجرّ

(والثانی) و هو الذی کالمرتقی فی کون آخره یاء خفیفه لازمه تلو کسره (منقوص و نصبه ظهر) علی الیاء لخفّته (و رفعه ینوی) أی : یقدّر فیها لثقل الضمه علی الیاء (کذا أیضًا یجرّ) بکسره منویّه لثقل الکسره علی الیاء ؛ ولو قدّمه علی المقصور کان أولی، قال فی شرح الهادی : « لأنّه أقرب إلی المعرب لدخول بعض الحرکات علیه ».

فرعٌ :

لیس فیالأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمّ إلّا الأسماء الستّه حاله الرفع.

[الفعل المضارع المعتلّ و إعرابه]

وأیّ فعل آخر منه الف *** أو واو او یاء فمعتلّا عرف

(وأیّ فعل) مضارع (آخر منه الف) نحو: یرضی، (أو) آخر منه (واو) نحو: یغزو (أو) آخر منه (یاء) نحو: یرمی (فمعتلًّا عرف) عند النحاه .

فالألف انو فیه غیر الجزم *** و أبد نصب ما کیدعو یرمی

(فالألف أنو فیه غیر الجزم) و هو الرفع والنصب لما تقدّم کزید یخشی ولن یرضی، (وأبد) أی: أظهر (نصب ما) آخره واو (کیدعو) و ما آخره یاء نحو: (یرمی) ـ لما تقدّم ـ کلن یدعو، ولن یرمی .

والرفع فیهما انو واحذف جازما *** ثلاثهنّ تقض حکمًا لازما

(والرفع فیهما) أی: فیما کیدعو ویرمی (انو) لثقله علیهما کزید یدعو ویرمی، (واحذف) حال کونک (جازمًا) للأفعال المعتلّه (ثلاثهنّ) کلم یخش ویرم ویغز (تقض) أی: تحکم (حکمًا لازمًا)، وقد تحذف فی غیر الجزم حذفًا غیر لازم نحو: « سندع الزبانیه » .

إعراب ما لا ينصرف

اشاره

[إعراب ما لا ينصرف] (۱)

غير المنصرف يجرّ للإضافه و « أل »

قوله : فإن كان جرّ بالكسره .

أى : فإن كان مضافًا أو رديفًا بعد « أل » أو « أم » _ أى : مدخولاً بهما _ جرّ بالكسره . و ذلك لأنّ منع صرف الاسم لقوّه شباهته بالفعل، فلمّا كان كلّ من الإضافه و « أل » من خواصّ الاسم، حصل للاسم بسببهما قوّه فى الإسميّه وضعف تلك الشباهه، فرجع إلى أصله الّذى هو الصرف، فدخل عليه الكسر ؛ هكذا قال جماعه منهم، و قد أجرينا الكلام على وُتَيرتهم فيما سبق .

و فيما ذكروه نظرٌ، لانّه كما كانت تلك الشباهه مانعه لدخول الجرّ على الاسم الّذى فيه علّتان مثلاً لكونه من خواصّ الاسم، فَلِمَ لا تكون مانعه لدخول « أل » عليه أيضًا، مع كونها من خواصّ الاسم أيضًا، و كذا الإضافه ؟! هذا .

وجه منع الكسر فى غير المنصرف

[وجه منع الكسر فى غير المنصرف] (۲)

إعلم : انّ من ذهب إلى انّ منع الكسر فى غير المنصرف لأجل تبعيّه التنوين

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

المحذوف لمنع الصرف كشارح اللباب و غيره، قال :

لم يحذف الكسر مع اللام والإضافه، لانّه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتّى يتبعها الكسر، بل حذفت لانّها لا تجامعهما (۱).

و من لم يقل بتبعيّه الكسر للتنوين قال :

لم يحذف مع اللام والإضافه، لانّهما من خواص الأسماء، فترجح بهما جانب الإسميّه، فضعف شبه الفعل، فكأنّه لا سبب فى الاسم، فورد عليه ما مرّ (۲).

و قال بعض القائلين بالتبعيّه :

انّه يجوز أن يقال انّ الكسر تابع للتنوين وجودًا و سقوطًا، وأمّا (۳) وجوده دون التنوين فيما إذا كان غير المنصرف مع اللام والإضافه، فلانّهما لمّا عاقبتا التنوين صارتا كالعوض منه، فكأنّه ثابت، فلم تحذف الكسره (۴).

و قال نجم الأئمّه :

والأقرب الأوّل، أعنى انّ الكسر سقط تبعًا للتنوين، و ذلك لانّه يعود فى حال الضروره مع التنوين تابعًا له، مع أنّه لا حاجه داعيه إلى إعاده الكسر، إذ الوزن مستقيم (۵) بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضًا لمنع الصرف كالتنوين، لم يعد بلا ضروره إليه، إذ مع

۱- ۱. لم نعثر عليه ؛ ولكن نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۳- ۳. بهامش « ب » : هذا جواب عن سؤال مقدّر .

۴- ۴. ينظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۵- ۵. فى المصدر : يستقيم .

الضروره لايرتكب إلّا على قدر الحاجه .

و انّما تبعه الكسر فى الحذف، لأنّ التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما فى الوقف، ومع اللام والإضافه والبناء، فأرادوا النصّ من أوّل الأمر على انّه لم يسقط إلّا لمشابهته (۱) الفعل لا للإضافه ولا للبناء و لا لشىء آخر، فحذفوا معه صوره الكسر الّتى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد (۲) فى نحو : ضربنى، و يضربنى (۳).

قوله : مررت بأحمدِكم، « وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي المَسَاجِدِ » (۴).

و « أحمدِكم » جرّ بالكسر للإضافه، وكذا « المساجد » لدخول « أل » المعرفه .

الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله

[الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله] (۵)

قوله : « كَالْأَعْمَى وَ الْأَصَمِّ » (۶).

و ظاهر الشارح تبعًا لصريح التوضيح انّهما مثالان لأل الموصوله، و هو مبنىّ على جواز كون الصفه المشبهه صله لأل كما صرّح به ابن الناظم (۷)، وابن هشام فى شرح القطر (۸). و هو غير صحيح، لأنّ صله « أل » مأوّله بالفعل، والصفه المشبهه على ما صرّحوا به للثبوت، و تقدير الفعل ينافيه .

۱- ۱. فى « ك ۱ » و كذا فى المصدر : لمشابهه .

۲- ۲. و هو نون الوقايه، و وجه تسميتها نون العماد انّها تكون عمادًا للفعل، أى حاجزًا و حصنًا له من الكسر، وهو معنى قولهم : نون الوقايه .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۰۲ .

۴- ۴. البقره : ۱۸۷ .

۵- ۵. العنوان من « ش و ب » .

۶- ۶. هود : ۲۴ .

۷- ۷. شرح ألفيّه ابن مالك، لابن الناظم : ص ۳۵ ؛ وفيه : « و إن كان الموصول الألف واللام فصلته صفه صريحه، أى : خالصه الوصفيّه، كضارب و حسن و ظريف ».

۸- ۸. شرح قطر الندى : ۱۴۲ .

و ممّن صرّح بعدم جواز كونها صله لأل : ابنُ هشام فى المغنى (۱)، والتفتازانى (۲) فى المطوّل (۳)، وعلى هذا حمل «أل» فى المثالين على التعريف لازم.

قوله : و ظاهر عباره المصنّف انّه [حينئذ] (۴) باق على منع صرفه مطلقًا .

أى : سواء بقيت العلّتان أم لا؛ و ذلك لأنّ مفهوم كلامه هو : انّ ما لا ينصرف لم يجرّ بالفتحه إذا أضيف أو كان بعد « أل » ردف، فيعلم منه انّه بعد الإضافه ودخول « أل » أيضًا يسمّى بما لا ينصرف من غير تقييد ببقاء العلّتين أو ما فى حكمهما كالأربعه الأخيره من الأمثله، أو لا كالمثال الأوّل، فانّ العَلَمِيّه فيه زالت وبقى الاسم على فرع واحد، و هو وزن الفعل .

ترجمه السِيْرَافى

[ترجمه السِيْرَافى] (۵)

قوله : و ذهب السِيْرَافى .

هو بكسر السين المهمله و سكون المثنّاه التحتانيّه : نسبه إلى مدينه سِيْرَاف،

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۴۹ .

۲- ۲. هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبداللّه التفتازانى (۷۱۲ _ ۷۹۳ ه) من أئمّه العربيّه والبيان والمنطق . ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفّى فيها، ودفن فى سرخس. كانت فى لسانه لكنه . من كتبه : تهذيب المنطق، والمطوّل فى البلاغه، والمختصر اختصر به شرح تلخيص المفتاح، ومقاصد الطالبين فى الكلام، والنعم السوابغ فى شرح الكلم النوابغ للزمخشرىّ، وإرشاد الهادى فى علم النحو، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وشرح التصريف العزى فى الصرف، وهو أوّل ما صنّف من الكتب، وكان عمره ستّ عشره سنه، وشرح الشمسيه فى علم المنطق ؛ الأعلام : ۷ / ۲۱۹ ؛ وانظر معجم المؤلّفين : ۱۲ / ۲۲۸ ؛ وهديه العارفين : ۲ / ۴۲۹ ؛ والكنى والألقاب : ۲ / ۱۲۱ .

۳- ۳. شرح المطوّل : ص ۲۲۹ ؛ و فيه : « و أمّا ما ليس بمعنى الحدوث من نحو : المؤمن والكافر والصائغ والحائك، فهو كالصفه المشبهه، واللام فيها حرف التعريف إتّفاقًا ».

۴- ۴. ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

۵- ۵. العنوان منّا .

وهی من بلاد فارس علی ساحل البحر ممّا یلی کرمان (۱).

و هو أبو سعید الحسن بن عبداللّه بن المرزبان المعروف بالقاضی، سکن بغداد، و ولی القضا بها نیابه عن ابن معروف .

قرأ اللغه علی ابن درید ، و النحو علی ابن السرّاج، و کان حسن الأخلاق معتزلیًّا، وکان لایأکل إلّا من کسب یده، وکان أبوه مجوسیًّا فأسلم .

توفّی فی رجب سنه ثمان و ستّین و ثلاث مائه (۲).

ترجمه المُبرّد

[ترجمه المُبرّد] (۳)

قوله : والمُبَرّد (۴).

بضمّ المیم، هو : أبو العبّاس محمّد بن زید بن عبد الأکبر، أخذ الأدب عن

۱- ۱. ینظر معجم البلدان : ۳ / ۲۹۴ ؛ والأنساب للسمعانی : ۲ / ۳۵۷ .

۲- ۲. وحکی انّ السیّد الرضی ــ رضی اللّه عنه ــ کان صبیًّا لم یبلغ عمره عشر سنین یقرأ علی السیرافی النحو فسأله السیرافی یومًا : إذا قیل : رأیت عمر، فما علامه نصبه ؟ قال الرضی : بغض علیّ بن أبی طالب، فتعجّب السیرافی والحاضرون من سرعه انتقاله و حدّه ذهنه، ولمّا سمع بذلک أبوه فرح بذلک وقال له : أنت ابنی حقًّا. للسیرافی تألیفات، منها : الاقناع فی النحو، و أخبار النحویّین والبصریّین، و شرح کتاب سیبویه، وشرح المقصوره الدریدیّه، صنعه الشعر والبلاغه . ینظر ترجمته فی : الکنی والألقاب : ۲ / ۳۴۰ ؛ والأعلام : ۲ / ۱۹۵ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۳ / ۲۴۲ ؛ والکامل فی التاریخ : ۸ / ۶۹۸ ؛ و وفیات الأعیان : ۲ / ۷۸.

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. هو محمّد بن یزید بن عبد الأکبر الأزدی البصری، أبوالعبّاس، المبرّد (۲۱۰ ــ ۲۸۶ ه): إمام العربیّه ببغداد فی زمانه . کان فصیحًا بلیغًا مفوّهًا . لمّا صنّف المازنی کتاب الألف واللام، سأل المبرّد عن دقیقه و عویصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له : قم فأنت المُبَرِّد ــ بکسر الراء ــ أی : المثبت للحقّ . له من التألیفات : معانی القرآن، والکامل، والمقتضب فی النحو، وإعراب القرآن، والردّ علی سیبویه، وضروره الشعر، والعروض، وغیرها. قال السیرافی : مولده سنه عشر و مائتین. ومات سنه خمس و ثمانین ومائتین ببغداد . ینظر ترجمته فی: الأعلام: ۷ / ۱۴۴ ؛ وبغیه الوعاه: ۱ / ۲۶۹؛ ومعجم المؤلّفین: ۱۲ / ۱۴۴؛ وهدیه العارفین: ۲ / ۲۰.

أبی عثمان المازنی، وأبی حاتم السجستانی (۱)، و أخذ عنه نِفْطَوَیْه (۲).

و کان یحبّ المناظره مع أبی العبّاس أحمد الملقّب بثعلب (۳) صاحب کتاب الفصیح، وثعلب یکره ذلک، لأنّ المبرّد کان فصیح العباره، ظاهر البیان، فإذا اجتمعا حکم للمبرّد فی الظاهر، إلّا أن یعرف الباطن (۴).

توفّی المبرّد سنه ستّ ــ و قیل : خمس ــ و ثمانین و مائتین ببغداد .

قوله : مطلقًا .

أی : سواء بقیت العلّتان أم لا .

۱- ۱. هو سهل بن محمّد بن عثمان الجشمی السجستانی (م ۲۴۸ ه) : من کبار العلماء باللغه والشعر، من أهل البصره، کان المبرّد یلازم القراءه علیه . له نیف وثلاثون کتابًا، منها کتاب المعمرین، والنخله، وما تلحن فیه العامه، والشجر والنبات، والطیر، والأضداد، والوحوش، والحشرات، والشوق إلی الوطن، والعشب والبقل، والفرق بین الآدمیین وکلّ ذی روح، والمختصر فی النحو علی مذهب الأخفش وسیبویه . وله شعر جیّد. ینظر ترجمته فی : تذکره الحفاظ : ۲ / ۳۵، وفهرست ابن الندیم : ۶۴ ؛ والأعلام : ۳ / ۱۴۳ ؛ و وفیات الأعیان : ۲ / ۴۳۰ ؛ والوافی بالوفیات: ۱۶ / ۱۰ ؛ والبدایه والنهایه : ۱۱ / ۶ ؛ والکنی والألقاب : ۱ / ۴۴.

۲- ۲. نفطویه علی وزن سیبویه، وهو ابراهیم بن محمّد بن عرفه الأزدی العتکی، أبو عبداللّه، من أحفاد المهلب ابن أبی صفره (۲۴۴ ــ ۳۲۳ ه) : إمام فی النحو . و کان فقیهًا، رأسًا فی مذهب داود، مسندًا فی الحدیث ثقه. ولد بواسط (بین البصره والکوفه)، و مات ببغداد یؤیّد مذهب سیبویه فی النحو فلقّبوه : نفطویه . سمّی له ابن الندیم و یاقوت عدّه کتب، منها : کتاب التاریخ، و غریب القرآن، و کتاب الوزراء، و أمثال القرآن، و لا نعلم عن أحدها خبرًا. ینظر: فهرست ابن الندیم : ۹۰ ؛ وهدیه العارفین : ۱ / ۵ ؛ و وفیات الأعیان : ۱ / ۴۷؛ والأعلام : ۱ / ۶۱ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۱ / ۱۰۲ ؛ والکنی والألقاب : ۳ / ۲۶۱ .

۳- ۳. هو أبوالعبّاس أحمد بن یحیی بن زید بن سیار الشیبانی بالولاء (۲۰۰ ــ ۲۹۱ ه) : إمام الکوفیّین فی النحو واللغه، کان راویه للشعر، محدّثًا، مشهورًا بالحفظ و صدق اللهجه، ثقه، حجّه، ولد و مات فی بغداد . وسمّی الرجل ثعلب لأنّه کان إذا سئل عن مسأله أجاب من هاهنا وهاهنا، فشبّهوه بثعلب إذا أغار . من کتبه : الفصیح، قواعد الشعر، مجالس ثعلب، معانی القرآن، إعراب القرآن، معانی الشعر، شرح دیوان زهیر، وغیر ذلک ؛ ینظر ترجمته فی الأعلام : ۱ / ۲۶۷ ؛ والوافی بالوفیات : ۸ / ۱۵۷ ؛ والکنی والألقاب : ۲ / ۱۲۹ .

۴- ۴. وفیات الأعیان : ۴ / ۳۱۴ ؛ وفیه : إلی أن یعرف الباطن .

قوله : و إن بقيت العلّتان فلا .

أقول : أو علّه واحده أقيمت مقامهما، فانّها أيضًا بمنزله العلّتين .

إعلم : انّ ما يمنع من صرف الاسم هو مجموع الإثنين من الفروع التسعه الآتيه، فحينئذ تسميتهم لكلّ واحد منها علّةً و سببًا من باب المجاز، لانّه ليس لكلّ منها علّةً و سببًا، بل جزء علّه، لأنّ العلّه هى مجموعهما، إذ بهما يحصل الحكم و هو عدم الصرف، أو واحده أقيمت مقامهما، كالجمع و ألفى التأنيث .

غير المنصرف بعد الإضافه ودخول اللام عليه بقى على منع صرفه أم لا

ثمّ اعلم : انّ إختلافهم فى غير المنصرف بعد الإضافه و دخول « أل » عليه إلى الأقوال المذكوره من التسميه بغير المنصرف حينئذ أيضًا مطلقًا أو المنصرف كذلك أو التفصيل، مبنىّ على انّ غير المنصرف هل هو ما يكون فيه فرعان من الفروع التسعه، أو واحد يقوم مقامهما كما يظهر من ابن الحاجب حيث قال : « غير المنصرف ما فيه علّتان من تسع، أو واحده منها تقوم مقامهما » (۱)، و غيره (۲) ؛ أو هو ما لا يدخله الكسر و التنوين للسببين أو ما يقوم مقامهما، كما عرّفه (۳) كثير من النحاه ؛ أو هو ما كان ممنوعًا بالسببين مثلاً من التنوين بالأصاله، و أمّا سقوط الكسر فانّه بالتبعيّه ؛ فانّه على القول الأوّل يكون الاسم غير منصرف وإن كان مضافًا و مدخولاً للّام، إذا كانت فيه علّتان، كالأحمر للوصفيّه و الوزن، و ما نقله عن المصنّف فى مقدّمه ابن الحاجب و غيره، مبنىّ على هذا القول .

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۰۰ .

۲- ۲. شرح ابن عقيل : ۲ / ۳۲۱ .

۳- ۳. فى « ب » : عرفوه .

و أمّا ما نقله عن السيرافى و المبرّد و جماعه، فهو مبنىّ على القول الثانى من انّ غير المنصرف هو ما لا يدخله الكسر و التنوين للسببين مثلاً، فإن دخل أحدهما، فهو منصرف و إن كانت فيه علّتان من العلل المعهوده .

و أمّا ما ذكره أوّلاً من ظاهر عباره المصنّف هنا و صريحه فى شرح التسهيل (۱)، فهو مبنىّ على ما مرّ من انّ غير المنصرف هو ما كان ممنوعًا بالسببين من التنوين بالأصاله .

إن قلت : لا يصدق على الاسم المضاف والمعرّف باللّام انّهما منعا من التنوين بالسببين، لأنّ منعهما من التنوين بالإضافه واللّام، لا بالسببين .

قلنا : عدم الصدق مطلقًا ممنوع، لانّهما كانا قبل الإضافه واللّام ممنوعًا من التنوين بالسببين، و بعد القطع من الإضافه مثلاً أيضًا يصدق ذلك، فهذا القدر كاف لوجه التسميه .

إعراب الأمثله الخمسه

(۲)

قوله : و تفعلان .

أشار بذلك إلى انّ المصنّف أراد بقوله : « نحو (۳) يفعلان » ما يلحق به ألف الاثنين، سواء كان غائبًا أو غائبه، أو مخاطبًا أو مخاطبه، تقول : الزيدان يفعلان،

۱- ۱. شرح التسهيل : ۱ / ۴۵ ؛ وفيه : « الّذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وابراهيم وعمران وعمر وطلحه ومعديكرب، و أحمر وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزله سببين كصحراء ومساجد ».

۲- ۲. سمّيت بذلك لانّها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الستّه أسماء بأعيانها، وإنّما هى أمثله يكنّى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها، وسمّيت خمسهً على إدراج المخاطبين، والأحسن أن تعدّ ستّه ؛ التصريح .

۳- ۳. فى المصدر : لنحو .

والهنـدان تفعلان، يا زيـدان أنتما تفعلان، و يا هندان أنتما تفعلان ؛ لا الغائب فقط، لإشتراك الجميع معه فى الحكم الّذى ذكره (۱).

ثمّ اعلم : انّ المصنّف حيث حكم أوّلاً ـ بإشتراك الاسم والفعل فى الرفع والنصب، حيث قال : « والرفع والنصب اجعلن إعرابًا لاسم و فعل »، إلى أن قال: « و غير ما ذكر ينوب عنه »، ذكر النائب فى الاسم إلى هنا، و هو الواو والألف والياء فى الأسماء السّته والتثنيه والجمع السالم من المذكّر مثلاً والكسر فى الجمع بالألف والتاء المزيدتين، حيث ناب عن الفتحه والفتح فى غير المنصرف، ثمّ شرع فى بيان ما ينوب فى الفعل عن الرفع والنصب والجزم فقال : « واجعل لنحو يفعلان النونا » إلى آخره .

قوله : و لتفعلين .

ذكر ذلك دفعًا لتوهّم إختصاص الحكم الّذى ذكره المصنّف بلفظ : « تدعين »، لأنّ المعهود بينهم هو انّهم إذا أرادوا تفهيم عموم حكم لمثل هذه الصيغ، يأتون ميزانه بلفظ : « تفعلين » مثلاً .

و من هنا يظهر وجه زياده قوله : « و ليفعلون (۲) و تفعلون »، مع انّه بزياده لفظ : « تفعلون » أشار إلى انّ مراد المصنّف من لفظ: «تسئلونا» هو ما لحق به واو الجمع، سواء كان مخاطبًا أو غائبًا، تقول : يا زيدون أنتم تفعلون، والزيدون هم يفعلون .

و قيل : لا فرق بين أن يكون الألف و الواو ضميرين كما تقدّم، أو علامتين كيفعلان الزيدان، و يفعلون الزيدون، و هكذا فى لغه طىّ (۳).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب و ش » : أى المصنّف .

۲- ۲. فى المصدر : و يفعلون .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

قوله : واجعل حذفها .

قدّر الفعل هنا تنبيهًا على كون « حذفها » معطوفًا على قوله : « النونا »، ردًّا على من توهّم كونه مبتدأ و « سمه » خبره (۱). و ذلك لأنّ المقام يناسب العطف، و لأنّ الأصل فى الواو العطف، فحملها على الإستيناف خلاف الأصل، و جعله من قبيل عطف الجمله على الجمله مع كونه عطف الجمله الإسميّه على الفعليّه يستلزم عطف الإخبار على الإنشاء، و هو على تسليم صحّته انّما يرتكب إليه إذا لم يمكن ما هو أحسن منه، و قد عرفته .

قوله : كما حمل على الجرّ فى المثنّى و الجمع .

أى : كما حمل النصب على الجرّ فيهما، لأنّ الجزم فى الأفعال بمنزله الجرّ فى الأسماء .

قوله : و أمّا قوله تعالى : « إِلَّآ أَن يَعْفُونَ » (۲)، إلخ .

هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّ مقتضى ما ذكر حذف النون من المضارع إذا اتّصل به واو الجمع فى حاله النصب أيضًا، فما تقول فى قوله تعالى: « إِلَّآ أَن يَعفُونَ »، حيث استعمل مع الحرف الناصب، مع انّ نونه لم تحذف ؟

و أجاب بأنّ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير النسوه، و الفعل مبنىّ، كما فى يخرجن . توضيحه هو : انّ النون انّما يحذف إذا كان الواو ضمير الجمع، والنون نون الرفع، و يكون الفعل معربًا، و هنا ليس كذلك، لأنّ الواو فيه ليس واو الجمع، بل لام الفعل، أى : واو الّتى فى المفرد، كقولك : زيد يعفو، و كذا النون ليس نون الرفع، بل ضمير النسوه يعود إلى المطلّقات الّتى فى صدر الآيه، و هى قوله تعالى:

۱- ۱. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهرى فى تمرين الطلّاب : ۱۹ .

۲- ۲. البقره : ۲۳۷ .

« وَ إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ ما فَرَضْتُمْ إِلاّآ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَهُ النِّكاحِ ».

و قد مرّ انّ فعل المضارع إذا اتّصل بنون أناث، مبنىّ، و هنا كذلك، إذ « يعفون » مثل : « يخرجن » إلاّ انّ حرف الآخر من المضارع هنا : جيم، و هناك : واو، نعم إذا قلت : الرجال يعفون، وجب فيه حذف النون مع كلّ من الناصب والجازم، إذ الواو فيه حينئذ واو الجماعه، إذ أصله : « يَعفوُون » بواوين، بضمّ الأُولى منهما، حذفت الضمّه لإستثقالها على الواو، فالتقى ساكنان (۱)، حذفت الأُولى منهما، وهى واو المفرد، بقيت واو الجمع، و لذا تحذف النون عند الجازم، تقول : الرجال لم يعفو، و عند الناصب كقوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوآا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (۲).

و انّما حذفت واو الأُولى و أبقيت الثانيه لوجوه، منها : انّ الواو الأُولى جزء الكلمه، والثانيه كلمه، و جزء الكلمه أولى بالحذف . و منها : انّ الثانيه تدلّ على معنى، بخلاف الأُولى، و معلوم انّ حذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ . ومنها: انّ الثانيه علامه الفاعل، بخلاف الأُولى، فحذفها أولى .

فى بيان لحوق نون الوقايه قبل ياء المتكلّم فى الفعل

قوله : إذا اتّصل بهذه النون نون الوقايه .

والمشار إليه بهذه هو نون الإعراب، و تحقيق المقام هو أن يقال : انّ نون الوقايه تلحق الفعل إذا لحقه ياء المتكلّم قبلها، لأنّ ما قبل الياء يجب كسره، فألحقت تلك النون لتقى آخر الفعل من الكسر، ولهذا تسمّى بنون الوقايه،

۱- ۱. فى « ك ۲ » : الساكنان .

۲- ۲. البقره : ۲۳۷ .

وسيجىء لوجه تسميتها بذلك غير ذلك أيضًا .

و أمّا نحو قولك : أعطانى و يعطينى (۱)، فالمذكور و إن لم يصدق فى حقّه، لأنّ كسر ما قبل الياء انّما هو إذا لم يكن المُلحَقون معتلاً كما سيجىء فى المضاف إلى الياء، لكنّها أُلحقت فيه أيضًا طردًا لِلْبَاب .

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ الفعل الّذى لحقته تلك الياء إمّا ماض، أو أمر، أو مضارع، و فى جميع صيغ الأوّلين تلك النون قبل الياء لازمه، فلا يجوز حذفها وإن كانا مع نون الضمير، كقولك : ضَرَبتنى أو إضْرِبننى ؛ وأمّا المضارع فلايخلو إمّا أن يكون من صيغ الّتى فيها نون الإعراب و قد عرفتها، أو لا، و على الثانى إلحاق تلك النون فيه أيضًا لازمه مطلقًا، سواء كان فيه نون التوكيد نحو : هل تضربنّنى، أو نون الضمير نحو : يضربننى، أو لم يكن شىء منهما نحو : يضربنى ؛ وعلى الأوّل إلحاقها غير لازمه، و لذا يجوز حذفها إذا اجتمعتا على القول بكون المحذوف حينئذ هو نون الوقايه، كما سيجىء .

إن قلت : إقتضاء ما ذكر فى وجه إلحاق تلك النون قبل الياء إلحاقها فى جميع المذكورات ممنوع، إذ منها الماضى المتّصل بالضمير كضربتن مثلاً، و كذا الأمر كاضربن مثلاً، و المضارع سواء كان مع نونى التوكيد أو مع نون الإعراب أو الضمير، فانّه لا يلزم فى جميعها كسر آخر الفعل عند عدم إلحاق تلك النون، كما هو ظاهر، فما وجه لحوقها فيها ؟ ثمّ ما الفرق بين نون الإعراب و غيرها (۲)، حتّى يجوز الحذف فى الأوّل دون الثانى ؟

قلت : ما ذكرت مسلّم، لكن لمّا كان كلّ من نون التوكيد والإعراب والضمائر

۱- ۱. فى « ب » : يعطيه .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : من نونات الضمير والتأكيد، أبوالقاسم .

المـذكوره كجزء الفعل، عومل فيها معامله الجزء، فألحقت النون فى جميعها لـذلك . وأمّا الفرق بين نون الإعراب و غيرها حيث جـاز حـذف النون فى الأوّل دون الثانى، فهو جواز قيام نون الإعراب مقام نون الوقايه دون الضـمير و نونى التوكيـد، وذلك لأنّ نون الإعراب كنون الوقايه فى عدم المعنى لهما (۱)، بخلاف الضمير ونونى التأكيد .

إذا اجتمعت نونى الإعراب والوقايه أيّهما المحذوف ؟

قوله : جاز حذفها تخفيفًا .

أى : حذف نون الإعراب . « تخفيفًا » منصوب على انّه مفعول له، أى : جاز حذف نون الإعراب حينئذ لأجل التخفيف .

و ما ذكره من حـذف نون الإعراب حينئذ و كون الباقى نون الوقايه، هو مذهب سـيبويه (۲)، والمصنّف، وابن هشام فى التوضيح والمغنى (۳)، ولهم على ذلـك وجـوه، الأوّل : هو انّـك قـد عرفت انّ نون الإعـراب كـالجزء من الفعـل، فعلى هـذا لو أبقيت و حـذفت نون الوقـايه، لوجب كسـرها، لما عرفت من لزوم كون ما قبل الياء مكسورًا، فيلزم دخول الكسـر على ما هو بمنزله الجزء من الفعل .

والثانى : هو انّ نون الرفع تحذف للجازم والناصب، و لتوالى الأمثال كما فى : لتبلون، فالمناسب هنا حذفها أيضًا .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : هذا مبنىّ على مذهب البصريّين حيث ذهبوا إلى انّ إعراب الفعل ليس لمعنى، منه .
۲- ۲. حكاه عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۵۰ .
۳- ۳. أوضح المسالك : ۱ / ۷۹ ؛ و مغنى اللبيب : ۲ / ۳۴۴ و ۶۲۱ .

والثالث : هو انّ نون الرفع نائبه عن الضمّه، و هى تحذف للتخفيف فى قراءه أبى عمرو : يَأمُرْكُم، بسكون الراء (۱) ؛ فالمناسب فى نائبها أيضًا ذلك للتخفيف، ليكون الفرع تابعًا للأصل فى الحذف أيضًا .

والحقّ انّ المحذوف نون الوقايه لا الإعراب عند اجتماعهما

وذهب الجزولى والأخفش والمبرّد وجماعه إلى انّ المحذوف حينئذ نون الوقايه (۲) ؛ و هو الحقّ، وجهه هو : انّ التكرار انّما حصل بها، فهى سبب للإستثقال، فكانت أولى بالحذف، لرفعه (۳)، و لأنّ نون الرفع علامه الإعراب، فالمحافظه عليها أولى .

الجواب عن أدلّه القائلين بانّ المحذوف نون الإعراب

[الجواب عن أدلّه القائلين بانّ المحذوف نون الإعراب] (۴)

والجواب عن أدلّه الأوّلين، أمّا عن الدليل الأوّل : فقد ظهر ممّا ذكرنا من انّ نون الرفع و إن كان بمنزله الجزء من الفعل، لكن لمّا كان مشتركًا مع نون الوقايه فيما مرّ (۵)، فجاز أن يعامل معاملتها .

و أمّا عن الثانى فهو : انّ نون الرفع بعد الناصب والجازم انّما حذفت لكون كلّ منهما مقتضيًا لذلك، ولا يلزم من حذف شىء لوجود المقتضى له حذفه مطلقًا وإن

۱- ۱. ينظر مجمع البيان : ۱ / ۲۱۶ ؛ والتبيان : ۲ / ۲۳۵ ؛ وتفسير البحر المحيط : ۵ / ۴۲۱.

۲- ۲. حكاه عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۵۰ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : أى إذا لم يفوت غرضًا وإلّا فتحذف كما سيجىء منه ــ روحى فداه ــ فى لتبلون، أبوالقاسم .

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » : من عدم المعنى لهما، أبوالقاسم .

لم يكن المقتضى له موجودًا .

و أمّا قولهم : « لتوالى الأمثال فى لتبلونّ »، فكذلك أيضًا ؛ بيانه هو : انّ المقتضى لحذف نون الرفع هنا أيضًا موجود، و هو : الثقل بتوالى الأمثال، ولا يمكن حذف نون التأكيد لإستلزامه فوت الغرض الباعث على إتيانها، فتعيّن حذف نون الإعراب، و قد تقدّم آنفًا انّه لا يلزم من حذف شىء فى موضع لدليل حذفه فى غيره مع غيره (۱).

و أمّا عن الثالث : فبمنع الأصل، و على تقدير التسليم نقول : انّ الّذى ثبت، نيابه النون عن الضمّه فى الرفع و النصب والجزم، لا فى جميع الأحكام ؛ توضيحه هو : انّه لما لم يمكن حصول التخفيف فى الضمه إلّا بحذفها، حذفت لأجل ذلك، وأمّا فيما نحن فيه فلا ينحصر حصول التخفيف على حذف نون الإعراب لحصوله بحذف نون الوقايه أيضًا، فقياس نون الإعراب على الضمّه حينئذ قياس مع الفارق.

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ من جمله القائلين بحذف نون الإعراب فيما نحن فيه هو ابن هشام فى المغنى و غيره (۲) كما عرفت، مع انّه صرّح فى الباب الخامس من الأوّل انّه :

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلاً أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى (۳).

و مقتضاه حذف نون الوقايه فى المقام، لا حذف نون الإعراب (۴).

۱- ۱. فى « ب » : لغيره .

۲- ۲. أى فى أوضح المسالك : ۱ / ۷۹ .

۳- ۳. مغنى اللبيب : ۲ / ۶۲۰ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » : اللهمّ إلاّ أن يقال : انّه من قبيل ما يتّفق للمجتهد فى كتاب واحد و مسأله كذلك من الأقوال المختلفه، فمرّه يقول بقول و يطرح آخر، و أخرى بالعكس فيقول بمطروحه و يطرح مقوله، فتأمّل أبوالقاسم .

قوله : و إدغامها فی نون الوقایه .

أی : إدغام نون الإعراب بعد سلب حرکتها، و ذلک لأنّه متی أرید إدغام أحد المثلین و کان أوّلهما متحرّکًا (۱)، سلب عنه حرکته، ثمّ أدغم فی الثانی .

قوله : و قرئ بالثلاثه .

أی : بالحذف والإدغام والفکّ هکذا : تَأمُرُونِی ، و تَأمُرُونِّی، و تَأمُرُونَنِی (۲)، وکذا : تُحَاجُّونِّی (۳).

إعراب الاسم المعتلّ

[إعراب الاسم المعتلّ] (۴)

قوله : المتمکّنه .

قیّد بذلک لإخراج الأسماء المبنیّه کهذا و ذی و غیرهما، و ذلک لأنّ هذه الأسماء لا تسمّی معتلًّا مع صدق التعریف المذکور (۵) للمعتلّ علیها، لوجود الألف فی آخر الأوّل، والیاء فی آخر الثانی ؛ و قد صرّح نجم الأئمّه انّ الاسم الصحیح فی إصطلاح النحاه : ما حرف إعرابه صحیح (۶). فیکون المعتلّ علی هذا فی إصطلاحهم : ما حرف إعرابه لیس بصحیح، فلا یشمل نحو : هذا و تی، لانّه لا حرف إعراب لهما . و لما سیجیء من قوله : « فالأوّل الإعراب فیه قدّرا » إلخ، لانّه لا یقال فی « هذا » فی قولک : جاءنی هذا مثلًا : انّ الإعراب فیه مقدّر، لکونه مبنیًّا،

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : وأمّا إذا کان ساکنًا فهو لازم ؛ أبوالقاسم .

۲- ۲. فی قوله تعالی : « قُلْ أَفَغَیْرَ اللّه ِ تَأْمُرُوآنِّیآ أَعْبُدُ أَیُّهَا الْجَاهِلُونَ » الزمر : ۶۴ .

۳- ۳. فی قوله تعالی : « وَ حَآجَّهُ قَوْمُهُ قالَ أَتُحَآجُّوآنِّی فِی اللّه ِ وَ قَدْ هَدَانِ » الآیه، الأنعام : ۸۰.

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. فی « ب » : تعریف المصنّف .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۲۶۲ .

والإعراب انّما يقدّر فی الأسماء المعربه، لعدم ظهوره فی آخرها إمّا للتعذّر أو للإستثقال کما سیجیء، بل یقال فی « هذا » فی المثال المذکور : انّه فی محلّ الرفع، أی : فی محلّ الاسم المرفوع .

الفرق بین الإعراب التقدیریّ والمحلّی

والفرق بین الإعراب التقدیری والمحلّی هو : انّ الأوّل فی المعرب الّذی یکون المانع عن ظهور الإعراب فیه حرف آخره، فیقدّر الإعراب فی ذلک الحرف مثلاً، والثانی فی غیر المعرب (۱) الّذی یکون المانع عنه فی مجموع اللفظ، کهؤلاء وأمسِ مثلاً، فانّ المانع عن ظهور الإعراب فیهما فی نفسهما، و هو شباهتهما بالمبنیّ، سواء کان المانع عنه فی آخره أیضًا کهذا، أو لم یکن کما مرّ .

حاصل الفرق الّذی ینبغی أن یعلم فی المقام هو (۲) : انّ المبنیّ لمانعٍ قد زال عنه استحقاقه للإعراب و صلاحیّته له بسبب ذلک المانع، فلا یقدّر فی آخره إعراب، بل یقال : هو فی محلّ اسم آخر له إعراب ؛ و أمّا المقصور مثلاً، فهو مستحقّ للإعراب، لکنّه عاجز عن تحمّله، فیقدّر فی آخره، إذ لا عجز له عن التحمّل التقدیریّ .

قوله : آخره ألف .

أشار بذلک إلی انّ مراد المصنّف فی : « کالمصطفی » ما کان آخره ألفًا، سواء

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : فیشمل الجمله فی قولک : انّ هذه الجمله فی محلّ النصب، حتّی تکون مفعولاً ؛ هذا إذا لم یکن الجمله مبنیًّا، و أمّا إذا کانت _ کما صرّح به ابن الحاجب والمحقّق الشریف فی بعض تحقیقاته _ فهی داخله فی المبنیّ، و لأجل خفاء کونها داخله فی المبنیّ قلنا : والثانی فی غیر المعرب، ولم نقل : فی المبنیّ، و ذلک لأنّ الإعراب والبناء انّما هو من صفات الکلمه، لا الجمله والکلام، منه .

۲- ۲. « هو » لم یرد فی « ب، ش، ک ۱ و ۲ » .

كانت منقلبه عن الواو كالمصطفى، أو عن الياء كالفتى، و سواء كانت فى الثلاثى المزيد فيه كالمثال الأوّل، أو فى غيره كالمثال الثانى مثلاً ـ؛ لئلاّ ـ يتوهّم انّ مقصوده ما كان ألفه منقلبه عن الواو فى الثلاثى المزيد فيه كما فى قوله : « كالمصطفى »، إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال .

وجه تسميه المنقوص منقوصًا

قوله : و ما آخره ياء .

أشار بذلك أيضًا إلى انّ مقصوده من قوله : « كالمرتقى » ما كان آخره ياء، سواء كان الاسم من مزيد الثلاثى كالمثال الّذى ذكره، أو من الثلاثى كالقاضى، لئلاّ يتوهّم إختصاص الحكم بالأوّل .

و يحتمل أيضًا أن يكون مراده التنبيه على انّ المراد من نحو : المرتقى، ما كان حرف الآخر منه ياء، ليخرج مثل : « غلامى » المضاف إلى ياء المتكلّم، لانّه وإن كان فيه ياء، لكن ليس حرف الآخر من لفظ الغلام هو الياء، بل هو الميم، والياء كلمه أخرى مضاف إليها .

و انّما احتاج إلى الإحتراز عنه على هذا الإحتمال، لأنّ المصنّف فى مقام بيان المعتلّ من الأسماء، و هو غير صادق فى مثل : « غلامى » جزمًا، و لعدم شمول الحكم الّذى سيجىء له أيضًا و هو قوله : « و الثانى منقوص و نصبه ظهر »، لعدم صدق المنقوص عليه، لأنّ تسميه المنقوص فى مثل : « القاضى » إمّا لأجل نقصان بعض الحركه و ظهور الآخر فيه، أو لحذف اللام لأجل التنوين كقاض مثلاً ـ وكلاهما لا ـ يصدق فى المضاف إلى ياء المتكلّم، أمّا الأوّل فلأجل عدم ظهور الإعراب فيه أصلاً، و أمّا الثانى فظاهر، لعدم حذف اللام فيه أيضًا .

قوله : فی کون آخره ألفًا لازمه .

أی : کانت موجوده فی أحوال الإعراب کلّها لفظًا، کقولک : جاءنی الفتی، ورأیت الفتی، ومررت بالفتی، أو تقدیرًا کما إذا جرّد من اللام، فتقول : جاءنی فتی، و هکذا، فانّ الألف فیه لازمه تقدیرًا .

واحترز بقوله : « لازمه » عمّا لم یکن کذلک، کالألف فی الأسماء الستّه کرأیت أباه مثلاً فانّها غیر لازمه، ولهذا لم یقدّر الإعراب فیها، بل هی نفس الإعراب .

قوله : لتعذّر تحریکها .

مع بقائها ألفًا، نعم لو حرّکت لخرجت عن جوهرها، وانقلبت همزه .

و مناسب المقام ما کتبه بعض الشعراء (۱) إلی العلاّمه بهاء الدین محمّد بن النحاس الحلبی (۲)، حیث کان متشوّقًا إلیه، و هو هذا :

[۱۹ ـ] سَلِّم عَلَی المَولَی البَهَاءِ وَ صِفْ لَهُ *** شَوقِی إلَیْهِ وَ انَّنِی مَمْلُوکُهُ

۱- ۱. هو ابن الرعّاد محمّد بن رضوان بن ابراهیم بن عبدالرّحمن العذری، یدعی زین الدین ؛ قال الصفدی فی ترجمته ما هذا کلامه : أخبرنی الشیخ أثیر الدین قال : کان المذکور خیاطًا بالمحله من الغریبه، وله مشارکه فی العربیه وأدب لا بأس به، وکان فی غایه الصیانه والترفع عن أهل الدنیا والتودّد إلیهم، واقتنی من صناعه الخیاطه من الکتب وابتنی دارًا حسنه بالمحلو، وتوفّی بالمحله، رأیته بها مرارًا، وأنشدنی لنفسه قال أنشدها الشیخ بهاء الدین ابن النحاس : سلّم علی المولی البهاء إلخ ؛ الوافی بالوفیات : ۳ / ۵۹ .

۲- ۲. هو محمّد بن إبراهیم بن محمّد بن أبی نصر الحلبی، أبو عبداللّه، بهاء الدین، ابن النحاس (۶۲۷ ـ ۶۹۸ ه) أدیب، مقرئ، نحوی، ولد بحلب، و توفّی بالقاهره فی جمادی الأولی . من آثاره : شرح المقرب فی النحو، شرح قصیده فیما یقال بالیاء والواو للشواء الحلبی، هدی أمّهات المؤمنین، التعلیقه فی شرح دیوان امرئ القیس، و دیوان شعر . وهو غیر ابن النحاس الشاعر، فتح اللّه . ینظر : معجم المؤلّفین : ۸ / ۲۱۹ ؛ والأعلام : ۵ / ۲۹۷ ؛ و هدیه العارفین : ۲ / ۱۳۹ ؛ والوافی بالوفیات : ۲ / ۹ ؛ والکنی والألقاب : ۱ / ۴۳۹ .

أبَدًا يُحَرِّكُنِی إلَيْهِ تَشَوُّقِی *** جِسمِی (۱) بِهِ مَشطُورُه مَنهُوكُه

وَ لَقَد نَحلتُ (۲) لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِی *** أَلِفٌ وَ لَيسَ يُمكِنُ تَحرِيكُه (۳)

إن قلت : قول المصنّف : « فالأوّل الإعراب فيه قدّرا »، جميعه ليس بإطلاقه صحيحًا، لانّه انّما يصحّ فی الاسم المنصرف كالفتی و العصی، و أمّا فی غير المنصرف منه كيحيی و موسی، فلا، لانّه لا يقدّر فيه جميع الإعراب، بل يقدّر فيه الضمّه و الفتحه، لا الكسره .

قلت : هذا الإعتراض لا وجه له، أمّا أوّلاً : فلأنّ مراده من جميع الإعراب، جميع الإعراب بالنسبه إلی الاسم المقدّر فيه الإعراب، فهو إن كان منصرفًا فإعرابه الضمه و الفتحه و الكسره، وإن كان غير منصرف فالأوّلان، و هو واضح، فلا يحتاج إلی التصريح به، لأنّ الألف فی آخر الاسم لا يجعل غير المنصرف منصرفًا، كما لا يخفی .

و أمّا ثانيًا : فلانّا نسلّم انّ الإعراب جميعه يقدّر فی غير المنصرف أيضًا حتّی الكسره، إلّا انّ كسره بالفتحه .

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : يحتمل أن يكون عطفًا علی ياء المتكلّم فی : يحرّكنی، والشطور بمعنی البُعد، و النهك هو كمال الضعف، و الضميران يعودان إلی الجسم، أی : يحرّك جسمی إليه بعده عنه وكمال ضعفه ؛ هذا إذا كان « به » بمعنی : إليه، و يحتمل أن يكون الباء للسببيّه، و يعود الضمير إلی الشوق، والتقدير هكذا: يحرّك جسمی بسبب الشوق إليه إلخ، و يحتمل أيضًا وجوهًا أُخَر يظهر بعد التأمّل، منه .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ص و ش » : أی صرت ضعيفًا غايته، منه .

۳- ۳. ينظر الوافی بالوفيات : ۳ / ۵۹ ؛ وفوات الوفيات : ۲ / ۳۳۸ .

وجه تسميه المقصور بذلک

قوله : قال الرضی : و هو أولی لما یلزم علی الأوّل من إطلاقه علی المضاف إلی الیاء نحو : غلامی (۱).

أی : تسمیه المقصور مقصورًا لکونه غیر ممدود، أولی من تسمیته بذلک لکونه محبوسًا عن الحرکات، لانّه یلزم علی کون وجه التسمیه حبسه عن الحرکات إطلاق المقصور أیضًا علی المضاف إلی یاء المتکلّم، لکونه محبوسًا عن جمیع الحرکات أیضًا، مع انّهم لا یسمّونه بذلک .

واعترض علیه : بانّه لا یلزم من وجه التسمیه التسمیه، کالقاروره للزجاجه المعروفه، سمّیت بذلک لتقرّر الماء فیها أی : إجتماعه (۲)، و لا یلزم من ذلک تسمیه کلّما یقرّر فیه الماء قاروره .

و هذا الإعتراض علیه قدس سره إمّا مبنیّ علی عدم الإطّلاع علی کلامه بالتمام، أو نشأ من غیر طریق الإنصاف، وها أنا أذکر کلامه حتّی یظهر لک عدم ورود هذا الإعتراض علیه، فأقول : انّه قال :

سمّی نحو : الفتی و العصی مقصورًا، لکونه ضدّ الممدود، أو لکونه ممنوعًا من مطلق الحرکه (۳)، و القصر : المنع، و الأوّل أولی، لانّه لا یسمّی نحو : غلامی مقصورًا و إن کان ممنوعًا من الحرکات الإعرابیّه أیضًا ؛ هذا مع انّه لا یجب إطّراد الألقاب، إنتهی (۴).

۱- ۱. « نحو : غلامی » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. قال فی « المصباح المنیر ۲ / ۴۹۷ » : والقَارُورَه إنَاءٌ من زُجَاج، والجمع : القَوارِیر، ... وتُطلَقُ القَارُورَه علی المَرأهِ لانَّ الوَلَدَ أوَ المَنِیّ یَقِرُّ فِی رَحِمِها کما یَقِرُّ الشیءُ فِی الإنَاء أو تَشبِیهًا بِآنِیه الزجاج لِضَعفِهَا .

۳- ۳. فی المصدر : الحرکات .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۹۸ .

و أنت بعد اطّلاعك على هذا الكلام، لا أظنّك باقيًا فى ريب من عدم ورود الإعتراض عليه، فلا يحتاج إلى البيان ؛ و ما نقله الشارح عنه هنا، ليس نفس كلامه، كما عرفت .

تقدير الإعراب فى باب : غلامى

ثمّ أقول : لمّا احتيج فى المقام إلى ذكر : « غلامى »، فلا بأس بختم الكلام فى حكمه، فاعلم : انّ المصنّف لم يذكره هنا، لانّه فى مقام بيان المعتلّ من الأسماء وإعرابه، لا بيان كلّ ما يقدّر فيه الإعراب، و معلوم انّ « غلامى » ليس بمعتلّ، فها أنا أذكره تطفّلاً، فأقول : إعلم انّه كما يقدّر جميع الإعراب فى الاسم المقصور كما عرفت، كذا يقدّر جميعه فى باب : « غلامى »، و المراد بباب : « غلامى » كلّما أعرب بالحركات لفظًا من المفردات، و الجموع المكسّره، و جمع المؤنّث السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلّم، فانّ الإعراب جميعه مقدّر فيه .

الاسم انّما يستحقّ الإعراب بعد التركب مع العامل

و ذلك لأنّ الاسم انّما يستحقّ الإعراب بعد تركّبه مع مقتضيه، و قبل التركّب معه لا يستحقّه، و هذا التركّب فى الاسم المضاف مسبوق بالإضافه، لانّك إذا قلت: رأيت جاريه هند، لفظ الجاريه انّما يستحقّ النصب بعد تركّبه مع رأيت، وهو واضح، إذ قبل ذلك لا يصدق انّه فضله، و تركّبه معه فيما نحن فيه مسبوق بالإضافه، إذ المتكلّم أوّلاً يلاحظ نسبه الجاريه إلى هند مثلاً، ثمّ يثبت لها حكم الفضله أو العمده، إذ ليس المقصود من قولك : رأيت جاريه هند، رؤيتك مطلق

الجاریه، بل الجاریه الّتی منسوبه إلی هند ؛ فإعراب الاسم مسبوق بترکّبه مع مقتضیه، والترکّب معه فی المضاف مسبوق بالإضافه، فإعراب الاسم فی المضاف مسبوق بالإضافه .

إذا عرفت ذلک فنقول : انّک إذا رکبت مثل : « غلامی » مضافًا إلی الیاء مع العامل، وجدت آخر المضاف مکسورًا للزوم کسر ما قبل الیاء کما سیجیء، ومعلوم انّ محلّ الإعراب هو آخر الکلمه ؛ و حینئذ لو أعربته بالحرکه علی ما یقتضیه العامل، یلزم تحریک الحرف الواحد بحرکتین مختلفتین أو متماثلتین، وهو محال .

إن قلت : إستحاله تحریک الحرف بحرکتین مسلّمه و إن کانتا متماثلتین، لکن لِمَ لا یجوز أن یجعل کسرته جرًّا أیضًا ؟

قلت : للزوم (۱) توارد المؤثّرین اللفظیّین ــ و هما : العامل والیاء ــ علی أثر واحد ــ و هو : الکسر ــ و هو محال، فثبت انّ الإعراب جمیعه یقدّر فی المضاف إلی الیاء .

ثمّ إعلم : انّا قد احترزنا بقولنا : « کلّما أعرب بالحرکات »، عن التثنیه والجمع

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ک ۱ » : قوله : للزوم توارد إلخ، أقول : هذا الکلام محتمل لمعنیین، أحدهما : أن یرید بتوارد المؤثّرین توارد العامل . الثانی : أن یرید به توارد المقتضیین لوجود الحرکه و ان بدون عمل [کذا]، وفی کلا الإحتمالین حزازه، أمّا الأوّل : فلانّه یؤدّی إلی انّ یاء المتکلّم ممّا یعمل فی الأسماء الجرّ، وهذا باطل، لانّ الأسماء لا تعمل الجرّ إلّا علی طریقه الإضافه، والإضافه متعذّره لأمرین، الأوّل : انّه یلزم منه تقدیم الجارّ علیه . والثانی : یؤدّی إلی إضافه المظهر، و هو لا یضاف إجماعًا کما انّه لا یتقدّم الجارّ علی المجرور . وإن أراد الثانی، فلا بأس بإجتماع المؤثّرین بهذا المعنی ؛ و لإن سلّمنا انّه ممنوع ولو علی هذا المعنی، فنقول : انّ وجود الکسر فی المضاف سابق علی وجود الیاء، فلا طلب حینئذ لئلّا یلزم تحصیل الحاصل، فتأمّل، محسن .

السالم من المذكّر، فانّ إعراب الأوّل بحاله، إذ تقول فی حاله الرفع : غلامای مثلاً، وفی النصب والجرّ : غلامَیّ، علی ما سیجیء فی الجمع ؛ وإعراب الجمع لیس جمیعه مقدّرًا، بل انّما یقدّر الرفع فقط، فانّک (۱) تقول فی « جاءنی مسلمون » عند الإضافه إلیها : جاءنی مسلمیّ ؛ و أصله : مسلموی، إجتمعت الواو والیاء مع تماثلهما فی اللین، و أولیهما ساکنه مستعدّه للإدغام، فقلبت أثقلهما أعنی : الواو، إلی أخفّهما أعنی : الیاء، ثمّ أدغمت و بدّلت الضمه بالکسره لأجل مناسبه الیاء، فصار حرف الإعراب ــ أی : الواو ــ مقدّرًا .

و أمّا فی النصب و الجرّ، فحرف الإعراب ــ أی : الیاء ــ ثابته، فلیس الإعراب مقدّرًا حینئذ، لکنّها مدغمه مع المضاف إلیه، و کذلک الحکم فی التثنیه، وسیجیء الکلام فی الأسماء الستّه حال إضافتها إلی الیاء .

و بقولنا (۲) : « بالحرکات لفظًا »، عمّا کان مقدّرًا إعرابه، کما إذا کان الاسم مقصورًا، فانّ حکمه مذکور فی المتن .

قوله : فی کون آخره یاء خفیفه .

احترز بذلک عمّا إذا کان الیاء فی آخر الاسم مشدّده، فانّه یظهر إعرابه کما تقول : علیٌّ علیه السلام أمینُ اللّه، و هکذا .

قوله : لازمه تلو کسره .

« لازمه » صفه لقوله : « یاء خفیفه »، و قوله : « تلو کسره » صفه أخری له، احترز بالأُولی عن الیاء فی الأسماء الستّه کأبیک مثلاً، لأنّها لیست بلازمه، فلا یشمل الحکم لها، و بالثانیه عن نحو : ظبی، فانّ یائه و إن کانت لازمه، لکنّها

۱- ۱. فی « ب » : انّک .

۲- ۲. عطف علی قوله قدس سره : انّا قد احترزنا .

غير تاليه للكسره، بل تاليه للسكون، فلا يكون إعرابه مقدّرًا، كما تقول : رأيت ظبيًا، و هكذا .

قوله : لثقل الضمّه على الياء .

أشار بذلك إلى الفرق بين القسمين، حيث كان التحريك فى الأوّل متعذّرًا، وفى الثانى مثقّلاً .

ثمّ إعلم : انّه لو قال : لثقل الضمّه عليها، أو قال : فى الأوّل، أى : يقدّر فى الياء لثقل الضمّه عليها، كان أولى كما لا يخفى .

قوله : و لو قدّمه على المقصور كان أولى .

أقول : و لو قدّمه على : « رفعه ينوى »، أو ذكره بعد تمام البيت، كان أولى .

ثمّ انّ الكلام فى الإعراب المقدّر، فما كان التقدير فيه أكثر كان تقديمه أنسب و أولى .

قوله : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره، إلخ .

إعلم : انّه لمّا ذكر المصنّف الاسم المعرب الّذى آخره ألف والّذى آخره ياء بقوله :

[٢٠ ـ] وَ سَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِى مَكَارِمَا (١)

ولم يذكر الاسم المعرب الّذى آخره واو، مع انّه فى الفعل ذكر الأقسام الثلاثه حيث قال :

١- ١. ألفيّه ابن مالك : ص ٧ .

[٢١ ـ] وَ أَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ (١)

أشار الشارح بقوله : « ليس فى الأسماء المعربه » إلخ، إلى وجه ذلك، يعنى : انّ عدم ذكر المصنّف ذلك لعدم وجوده فى الأسماء إلاّ الأسماء الستّه، وإعرابها ليست بمقدّر، بل بالحروف، مع انّ الكلام فى الاسم المعرب الّذى يكون كلّ (٢) من الألف والياء لازمًا للكلمه، و الواو فى الأسماء الستّه ليست بلازمه، كما أشار إليه بقوله : « إلاّ الأسماء الستّه حاله الرفع ». و تقييد الأسماء بالمعربه لوجود ذلك فى المبنىّ، كذو بمعنى الّذى .

لا يقال : انّ « أُلُو » من الأسماء المعربه، مع انّ آخرها واو و قبلها ضمّه، وكيف يجوز للشارح هذا الحصر، لانّا نقول: الكلام فى الأسماء المفرده، وألو ليس كذلك.

إعراب المضارع المعتلّ

[إعراب المضارع المعتلّ] (٣)

قوله : عند النحاه .

أشار بذلك إلى مخالفه إصطلاح النحاه فى المعتلّ للصرفيّين، فانّ المعتلّ عندهم : ما يكون أحد الأحرف الأصليّه من أحرف العلّه، سواء كان آخرًا أو أوّلاً أو وسطًا ؛ بخلاف إصطلاح النحاه، فانّ المعتلّ عندهم ـ كما ذكر المصنّف ـ هو : ما يكون آخر الحرف الأصلىّ من حروف العلّه .

قوله : لما تقدّم .

وهو قوله: «لتعذّر تحريكها» أى يقدّر الرفع والنصب فى الألف لتعذّر تحريكها.

١- ١. ألفيّه ابن مالك : ص ٨ .

٢- ٢. فى « ب و ش » : كلًّا ؛ وهو خطأ .

٣- ٣. العنوان منّا .

قوله : لما تقدّم .

أى لخفّه الفتحه، يعنى : انّ ظهور النصب على الواو والياء لخفّته .

قوله : و يغزُ .

مقتضى اللفّ والنشر المرتّب تقديمه عمّا قبله بأن يقال : كلم يخش ويغز ويرم .

قوله : « سَنَدْعُ الزَّبَانِيَهَ » (۱).

إذ أصلها : نَدْعُو، حذف الواو مع عدم الجازم لالتقاء الساكنين، و هذا الحذف _ أى : حذف الواو فى الخطّ _ ليس بلازم .

۱- ۱. العلق : ۱۸ .

متن البهجه المرضیّه

[باب النکره و المعرفه]

نکره قابل أل مؤثّرا أو واقع موقع ما قد ذکرا

هذا باب النکره و المعرفه

(نکره قابل أل) حال کونه (مؤثّرًا) التعریف کرجل، بخلاف نحو: حسن، فإنّ أل الداخله علیه لا تؤثّر فیه تعریفًا فلیس بنکره، (أو) لیس بقابل لأل لکنّه (واقع موقع ما قد ذکرا) أی: ما یقبل أل کذی، فإنّها لا تقبل أل لکنّها تقع موقع ما یقبلها وهو صاحب .

و غیره معرفه کهم و ذی و هند، وابنی، والغلام، والّذی

(و غیره) أی غیر ما ذکر (معرفه) و هی: مضمر (کهم و) اسم إشاره نحو: (ذی و) علم نحو: (هند و) مضاف إلی معرفه نحو: (ابنی و) محلّی بأل نحو: (الغلام و) موصول نحو: (الذی)، وزاد فی شرح الکافیه المنادی المقصود کیا رجل، واختار فی التسهیل أن تعریفه بالإشاره إلیه و المواجهه، و نقله فی شرحه عن نصّ سیبویه، وزاد ابن کیسان «ما» و «من» الاستفهامیتین، وابن خروف «ما» فی: « دققته دقًّا نعمّا ».

[الضمير]

فما لذى غيبه أو حضور *** كأنت و هو سمّ بالضمير

(فما) كان من هـذه المعارف موضوعًا (لـذى غيبه) أى لغائب تقدّم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا (أو) لذى (حضور) أى لحاضـر مخاطب أو متكلّم (كأنت) وأنا (وهو سمّ بالضمير) و المضمر عند البصريّين، و الكنايه و المكنّى عند الكوفيّين .

و لاـ يرد على هـذا اسم الاشـاره، لأنّه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره، ولا الاسم الظاهر، لأنّه وضع لأعمّ من الغيبه والحضور، و قـد عكس المصـنّف المثال، فجعل الثانى للأوّل والأوّل للثانى على حـدّ قوله تعالى : « يوم تبيضّ وجوه و تسودّ وجوه فأمّا الّذين اسودّت » إلى آخره.

ثمّ الضمير متّصل و منفصل، فأشار إلى الأوّل بقوله :

وذو اتّصال منه ما لا يبتدأ *** و لا يلى إلّا اختيارًا أبدا

(وذو اتّصال منه ما) كان غير مسـتقلّ بنفسه و هو الـذى (لا) يصـلح لأن (يبتـدأ) به و (لا) يصـلح لأن (يلى) أى لأن يقع بعـد (إلّا اختيارًا أبدًا)، ويقع بعدها اضطرارًا كقوله : ألّا يجاورنا إلّاك ديّار .

كالياء والكاف من « أبنى أكرمك » *** و الياء والهاء من « سليه ما ملك »

(كالياء والكاف من) نحو قولك : (ابنى اكرمك و) نحو: (الياء والهاء من) نحو قولك : (سليه ما ملك) .

و كلّ مضمر له البنا يجب *** و لفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

(وكلّ مضمر له البناء يجب) لشبهه بالحروف فى المعنى، لأنّ التكلّم والخطاب والغيبه من معانى الحروف، و قيل : فى الافتقار، و قيل: فى الوضع فى كثير،

وقيل: لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته، و حكاها فى التسهيل إلّا الأوّل .

(و لفظ ما جرّ) من الضمائر المتّصله (كلفظ ما نصب) منها، وذلك ثلاثه ألفاظ: ياء المتكلّم، و كاف الخطاب، و هاء الغائب .

للرفع و النصب وجرّ «نا» صلح كاعرف بنا فانّنا نلنا المنح

(للرفع والنصب و جرّ) بالتنوين لفظ (نا) الدالّ على المتكلّم و من معه (صلح) فالجرّ (كاعرف بنا)، والنصب نحو: (فانّنا)، والرفع نحو: (نلنا المنح)، و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، و هو تاء الفاعل و الألف و الواو و ياء المخاطبه ونون الإناث.

وألف والواو والنون لما غاب و غيره كقاما واعلما

(وألف والواو والنون) ضمائر متّصله كائنه (لما غاب و غيره)، والمراد به المخاطب (كقاما) و قاموا و قمن (واعلما) واعلموا واعلمن .

و من ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

(و من ضمير الرفع ما يستتر) وجوبًا بخلاف ضمير النصب والجر و ذلك فى مواضع: فعل الأمر (كافعل)، والفعل المضارع المبدوء بالهمزه نحو : (أوافق)، والمبدوء بالنون نحو: (نغتبط)، و المبدوء بالتاء نحو : (إذ تشكر) .

و زاد فى التسهيل اسم فعل الأمر كنزال، و أبوحيّان فى الارتشاف اسم فعل مضارع كأوّه، و ابن هشام فى التوضيح فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيدًا و ما عدا عمرًا و لا يكون خالدًا، وأفعل التعجّب كما أحسن الزيدين، و أفعل التفضيل كـ« هم أحسن أثاثًا »، و فيما عدا هذه وهو الماضى والظرف والصفات يستتر جوازًا.

ثمّ شرع فى الثانى من قسمى الضمير و هو المنفصل فقال :

وذو ارتفاع و انفصال أنا هو *** و أنت والفروع لا تشتبه

(وذو ارتفاع و انفصال أنا هو و أنت و الفروع) الناشئه عن هذه الأصول (لا تشتبه) و هى: نحن و هى و هما و هم و هنّ و أنت و أنتما و أنتم و أنتنّ، قال أبوحيّان :« و قد تستعمل هذه مجروره كقولهم: أنا كأنت و كهو، و هو كأنا، ومنصوبه كقولهم : ضربتك أنت ».

وذو انتصاب فى انفصال جعلا *** إيّاى والتفريع ليس مشكلا

(وذو انتصاب فى انفصال جعلا- إيّاى و التفريع) على هذا الأصل الذى ذكر (ليس مشكلًا) مثاله: إيّانا، إيّاك، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ، و قد تستعمل مجروره .

تنبيه :

الضمير إيّا و اللواحق له عند سيبويه حروف تبيّن الحال، و عند المصنّف أسماء مضاف إليها.

و فى اختيار لا يجىء المنفصل *** إذا تأتّى أن يجىء المتّصل

(و فى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل إذا تأتّى أن يجىء) الضمير (المتّصل) لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير، فان لم يتأتّ بأن تأخّر عنه عامله أو حذف أو كان معنويًّا أو حصر أو أسند إليه صفه جرت على غير من هى له فصل، و يأتى المنفصل مع إمكان المتّصل فى الضروره كما سيأتى .

وصل أو افصل هاء سلنيه و ما *** أشبهه فى كنته الخلف انتمى

(وصل) على الأصل (أو افصل) للطول ثانى ضميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع كما فى (هاء سلنيه) فقل: سلنيه وسلنى إيّاه، (و) كذا (ما أشبهه) نحو:

الدرهم أعطيتكه و أعطيتك إيّاه (فى) اتصال و انفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها نحو : (كنته الخلف انتمى) .

كذاك خلتنيه و اتصالا أختار غيرى اختار الانفصالا

(كذاك) الهاء من (خلتنيه) و نحوه فى اتّصاله و انفصاله خلاف (واتّصالاً أختار) تبعًا لجماعه منهم الرمّانى، إذ الأصل فى الضمير الاختصار و لأنّه وارد فى الفصيح، قال صلى الله عليه و آله : « إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله »، (غيرى) أى سيبويه، و لم يصرّح به تأدّبًا (اختار الانفصالا) لكونه فى الصورتين خبرًا فى الأصل، و لو بقى على ما كان لتعيّن انفصاله كما تقدّم .

وقدّم الأخصّ فى اتّصال و قدّمن ما شئت فى انفصال

(و قدّم الأخصّ) و هو الأعرف على غيره (فى) حال (اتّصال) الضمائر نحو: الدرهم أعطيتكه بتقديم التاء على الكاف، إذ ضمير المتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، والكاف على الهاء، إذ ضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، (وقدّمن ما شئت) من الأخصّ أو غيره (فى) حال (انفصال) الضمير عند أمن اللبس نحو: الدرهم أعطيتك إيّاه، و أعطيته إيّاك، و لا يجوز فى : زيد أعطيتك إيّاه، تقديم الغائب للبس .

و فى اتّحاد الرتبه الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(و فى اتّحاد الرتبه) أى رتبه الضميرين بأن كانا لمتكلّمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فصلا) للثانى (وقد يبيح الغيب فيه وصلًا) و لكن لا مطلقًا، بل مع وجود اختلاف ما بين الضميرين كأن يكون أحدهما مثنّى والآخر مفردًا و نحوه نحو : أنا لهماه قفو أكرم والد .

و نحو قول الفرزدق :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت *** إيّاهم الأرض فی دهر الدهارير

الضروره اقتضت انفصال الضمير مع إمكان اتّصاله .

و قبل يا النفس مع الفعل التزم *** نون وقايه وليسی قد نظم

(و قبل يا النفس) إذا كانت (مع الفعل) متّصله به (التزم نون وقايه) سمّيت بذلك قال المصنّف : « لأنّها تقی الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلی ياء المتكلّم، إذ لو قيل فی ضربنی: ضربی، لالتبس بالضرب و هو العسل الأبيض الغليظ، ومن التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره؛ إذ لو قلت: أكرمی بدل أكرمنی قاصدًا مذكّرًا لم يفهم المراد»، و قال غيره: لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ، للزوم كسر ما قبل الياء (و ليسی) بلا نون (قد نظم) قال الشاعر :

عددت قومی كعديد الطيس *** إذ ذهب القوم الكرام ليسی

ولايجیء فی غير النظم إلّا بالنون كغيره من الأفعال كقولهم: عليه رجلًا ليسنی.

و ليتنی فشا وليتی ندرا *** و مع لعلّ اعكس و كن مخيّرا

(وليتنی) بالنون (فشا) أی: كثر وذاع لمزيّتها علی أخواتها فی الشبه بالفعل، يدلّ علی ذلك سماع إعمالها مع زياده ما كما سيأتی، و فی التنزيل : « يا ليتنی كنت معهم » ، (وليتی) بلا نون (ندرا) أی: شذّ، قال الشاعر :

كمنيه جابر إذ قال: ليتی *** أصادفه وافقد جلّ مالی

(و مع لعلّ اعكس) هذا الأمر، فتجريدها من النون كثير؛ لأنّها أبعد من الفعل لشبهها بحروف الجرّ، و فی التنزيل : « لعلّی أبلغ الأسباب » ، واتّصالها بها قليل؛

قال الشاعر :

فقلت أعيرانى القدوم لعلّنى *** أحطّ بها قبرًا لأبيض ماجد

(و كن مخيّرًا) فى إلحاق النون و عدمها .

فى الباقيات و اضطرارًا خفّفا *** منّى و عنّى بعض من قد سلفا

(فى الباقيات) إنّ و أنّ و كأنّ و لكنّ نحو : و إنّى على ليلى لزار و إنّنى . وقال الفراء : « عدم إلحاق النون هو الاختيار ». (و اضطرارًا خفّفا) نون (منّى وعنّى بعض من قد سلفا) من الشعراء، فقال :

أيّها السائل عنهم و عنى *** لست من قيس ولا قيس منى

والاختيار فيهما إلحاق النّون كما هو الشائع الذائع على أنّ هذا البيت لايعرف له نظير فى ذلك، بل و لا قائل . و ما عدا هذين من حروف الجرّ لا تلحقه النون نحو: لى و بى، و كذا خلا و عدا و حاشا ؛ قال الشاعر: حاشاى إنّى مسلم معذور .

و فى لدنّى لدنى قلّ و فى *** قدنى و قطنى الحذف أيضًا قد يفى

(و) إلحاق النون (فى) لدن فيقال : (لدنّى) كثير، و به قرأ السّته من القرّاء السبعه، وتجريدها فيقال: (لدنى) بالتخفيف (قلّ)، و به قرأ نافع .

(و) إلحاق النون (فى قدنى و قطنى) بمعنى حسبى، كثير، و (الحذف أيضًا قد يفى) قال الشاعر : قدنى من نصر الخبيبين قدى .

و فى الحديث : « قط قط بعزّتك » يروى بسكون الطاء و بكسرها مع ياء ودونها، ويروى : « قطنى قطنى » و « قطّ قطّ » .

باب النكره والمعرفه

اشاره

[باب النكره والمعرفه] (۱)

قوله : هذا باب النكره والمعرفه .

بحذف مضاف، أى : هذا باب بيان النكره و المعرفه، أو شرحهما .

إعلم : انّ النكره والمعرفه فى الأصل اسما مصدرين لنكّرته و عرّفته، أى: للتنكير والتعريف، ثمّ نقلا و سمّيا بهما الاسم المنكّر والمعرّف .

و قدّمهما على المباحث الآتيه لتوقّف كثير منها على (۲) معرفتهما، تقول : شرط المبتدأ التعريف، وشرط الخبر التنكير، و كذا شرط ذى الحال التعريف، والحال التنكير، والصفه لابدّ أن يطابق الموصوف فى التعريف والتنكير، و هكذا، فلو لم يعرفهما المخاطب كيف يفهم معنى قولك : انّ شرط المبتدأ التعريف، والخبر التنكير، و هكذا .

و قدّم الأوّل على الثانى لكونه الأصل، لانّه لا يحتاج فى دلاله معناه إلى قرينه، بخلاف المعرفه كما ستعرف إن شاء اللّه سبحانه .

إعلم : انّ التاء فيهما قيل : ليست للتأنيث، بل من نفس الكلمه، و أمّا الوقف

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ب و ش » : إلى .

علیها (۱) و کونهما صفه للمؤنّث فباعتبار وجود التاء فیهما، إنتهی (۲).

و لعلّه لهذا ذکّر المصنّفُ الخبرَ المشتقّ المسند إلی نکره، حیث قال : « نکره قابل أل »، و لم یقل : قابله أل، و الظاهر انّ « قابل أل » مبتدأ، و قوله : « نکره » خبره، إذ المعلوم یجعل مبتدأ، والمجهول خبرًا، والنکره غیر معلوم، فینبغی أن یکون خبرًا .

قیل فی المقام ــ بعد جعل قوله : « نکره » مبتدأ، و « قابل » خبره ــ : و لم یقل: قابله، لیطابق المبتدأ فی التأنیث، لأنّ وصفی النکره والمعرفه قائمان بالاسم، وهو مذکّر ؛ و علی تقدیر کونها مبتدأ، المسوّغ فیها : وقوعه فی مقام التقسیم (۳).

قوله : التعریف .

المراد به المعنی اللغویّ، و هو أعمّ من المعنی الإصطلاحیّ، فلا یرد انّ التعریف جعل الکلمه معرفه، فیلزم تعریف الشیء بما یساویه فی الجهاله .

قوله : کرجل .

فانّه یمکن لک أن تقول : الرجل بأل المؤثّره للتعریف، و سیجیء تمام التحقیق فی المعرّف بأل إن شاء اللّه تعالی .

قوله : فانّ أل الداخله علیه لا تؤثّر فیه تعریفًا .

لأنّ « حسن » علم، فتعریفه بالعلمیّه و « أل » لا یؤثّر فیه تعریفًا، و انّما یدخل للمح الصفه، کما سیجیء فی المعرّف بأداه التعریف أیضًا، نعم لو کان صفه مشبّهه یؤثّر فیه التعریف، فیکون نکره .

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : هکذا رأینا العباره المنقوله، ولعلّه سقط عنها شیء، إذ کان ینبغی أن یقال: وأمّا الوقف علیها بالهاء، منه .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

۳- ۳. تمرین الطلّاب : ۲۲ .

[النكره قسمان] (۱)

قوله : أو ليس بقابل أل (۲) لكنّه، إلخ .

عطف على قول المصنّف : « قابل »، يعنى : انّ النكره على قسمين، قسم يقبل « أل » المؤثّره كما تقدّم، و قسم لا يقبلها، لكنّه واقع موقع ما يقبلها كذى مثلاً، فانّها و إن لم تقبل « أل »، لكنّها واقعه موقع ما يقبلها، و هو : « صاحب »، إذ تقول: الصاحب .

و فيه نظر، لأنّ الكلام فى « أل » الحرفيّه، و أل الداخله على اسم الفاعل والمفعول موصوله، لا حرف تعريف، و حينئذ نقول : انّ « ذى » و إن وقع موقع: « صاحب »، لكن « أل » فيه ليس حرف تعريف .

والجواب : انّ « صاحب » و إن كان فى الأصل اسم فاعل، لكن معنى الوصفيّه قد مُحِى عنه وصار من قبيل الجوامد، فليست « أل » فيه موصوله، بل للتعريف .

الإشكال فى انّه يلزم على هذا أن لايكون اسم الفاعل والمفعول نكره

لكن يبقى الإشكال فى اسم الفاعل إذا لم يكن كذلك، و كذا اسم المفعول، فانّ « أل » الداخله فيهما حينئذ موصوله، فلا يكون الحدّ الّذى ذكره المصنّف للنكره منطبقًا على المحدود، لأنّ كلًّا من اسمى الفاعل والمفعول إذا كان باقيًا على معناه الوصفى، لا يصدق عليه انّه قابل « أل » و لا واقع موقع ما يقبلها، لما عرفت من انّ أل الداخله عليهما موصوله .

و يمكن الجواب عنه : بانّ « أل » فى اسمى الفاعل والمفعول انّما يكون

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى المصدر : لأل .

للموصول إذا لم تكن للعهد، أمّا إذا كانت له كما فی قولك : جاءنی ضارب وأكرمت الضارب، فلا خلاف فی حرفيّتها، كما حكی عن بعض (۱).

و كذا إذا لم يكن كلّ من اسمی الفاعل والمفعول للثبوت، وأمّا إذا كان كالمؤمن مثلاً فالتحقيق انّ « أل » فيه أيضًا ليست للموصول، لما عرفت سابقًا من انّ أل الموصوله مع صلته مؤوّله بالفعل، و هو يناف الثبوت .

فعلی هذا يصدق فی كلّ من اسمی الفاعل والمفعول انّه يقبل « أل » المؤثّره، وهذا القدر كاف للحكم بالنكره، علی انّه يمكن تعميم « أل » فی كلام المصنّف ليشمل الموصوله أيضًا، لكن (۲) علی القول بانّ تعريف الموصولات ليس بصلاتها، بل باللام إن كانت موجوده، وبنيّتها إن لم تكن، لأنّه يصدق علی « أل » الموصوله أيضًا انّها مؤثّره للتعريف علی هذا القول كما لايخفی . لكن الظاهر من المصنّف حيث ذكر فی تعداد المعارف الموصول أيضًا منفرده عن المعرّف بأل، هو انّ تعريف الموصولات بالصله لا بأل .

واعلم : انّ مثل « ذی » فی الحكم المذكور : « من » و « ما » موصوفتين، كما فی قولك : مررت بمن يعجب لك و بما معجب لك، فانّهما نعتا بنكره، فتكونان

۱- ۱. لم نعثر عليه .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ص و ش » : والحقّ انّ هذه العباره إلی آخرها، لا وجه لها، أمّا أوّلاً : فلانّ القول بانّ تعريف الموصولات باللام غير حاسم للإشكال، لانّ غايه ما يلزم علی هذا القول هو انّ تعريف أل الموصوله باللام المنويّه، لا انّ الموصوله نفسها مؤثّره للتعريف . و أمّا ثانيًا : فلانّ الكلام فی انّه بناء علی التعريف المذكور للنكره يلزم أن لا يكون اسم الفاعل والمفعول نكرتين، و ما يلزم من القول بانّ تعريف الموصولات باللام هو انّ تعريف أل الموصوله باللام المنويّه، فلم يلزم من ذلك قبول كلّ من اسمی الفاعل والمفعول لأل المؤثّره للتعريف، و ليس الكلام إلاّ فی ذلك . و أمّا ثالثًا : فلانّا بعد الإغماض عمّا ذكر نقول : بناء الكلام علی القول المذكور غير مجد، إذ الأسماء الموصوله الّتی لم توجد فيها أل غير قابله لأل و نيّتها غير كافيه فی المقام، و علی فرض التسليم يلزم أن يكون الأسماء الموصوله نكره و لا يلتزمه أحد، منه .

نکرتین، مع انّهما لا تقبلان « أل »، لکنّهما وقعتا موقع ما یقبلها، لأنّ الأوّل وقع موقع: « إنسان »، لکونه للعاقل، والثانی موقع : « شیء »، لانّه لغیر العاقل، وکلّ من لفظ: « إنسان » و « شیء » یقبل « أل »، إذ تقول : الإنسان، والشیء .

قیل: أنکر النکرات شیء، ثمّ موجود، ثمّ محدث، ثمّ جسم، ثمّ نام، ثمّ حَیَوان، ثمّ إنسان، ثمّ بالغ، ثمّ ذکر، ثمّ رجل، فهذه عشره یقابل کلاًّ منها ما هو فی مرتبته، إنتهی (۱).

[تعداد المعارف] (۲)

قوله : أی غیر ما ذکر .

انّما فسّر بذلک لأنّ الضمیر فی البیت یعود إلی واحد ممّا یقبل « أل »، و ما وقع موقع ما یقبلها بحکم العطف بأو، فیکون المعنی : انّ المعرفه غیر واحد منهما، و هو فاسد، إذ المراد انّ المعرفه غیر القسمین، لا غیر أحدهما، ففسّره بقوله : « غیر ما ذکر »، لیشمل القسمین .

هذا، و یحتمل أن یکون المرجع : « نکره »، بناء علی ما مرّ من انّ تائه لیس للتأنیث، والمنکّر المستفاد منها بناء علیه .

قوله : و مضاف إلی معرفه نحو : ابنی .

لو قیّد الإضافه بالمحضه، کان أظهر، لأنّ الإضافه اللفظیّه لا یتعرّف و لو أضیف إلی المعرفه (۳).

۱- ۱. أنظر إرتشافُ الضَرَب لأبی حیّان : ۲ / ۹۰۷ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور : ۲ / ۱۳۴ ؛ وقال العکبری : أنکر النکرات شیء ثمّ متحیّز ثمّ جسم ثمّ نام ثمّ حیوان ثمّ ماش ثمّ ذو رجلین ثمّ انسان ثمّ رجل . أنظر کتاب الکلیّات لأبی البقاء العکبری : ۳۵۸، وانظر أیضًا : التصریح : ۱ / ۹۳ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. فی « ش » : معرفه .

ثمّ انّ المصنّف لو ذكر هذا القسم بعد ذكر جميع الأقسام، كان أولى (۱).

معنى مطابقه الجواب للسؤال

قوله : و زاد ابن كيسان « ما » و « من » الإستفهاميتين .

واحتجّ لذلك بتعريف جوابهما (۲)، فانّك إذا سئلت بمن عندك ؟ تقول فى الجواب: زيد، و بما دعاك إلى كذا ؟ تقول : لقائك، والجواب مطابق للسؤال .

و فيه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلانّا لا نسلّم انّ جوابهما يلزم أن يكون معرفه، بل يصحّ أن تقول فى المثال الأوّل : رجل من العلماء، و فى الثانى : أمر مهمّ .

و أمّا ثانيًا : فلانّه ليس معنى قولك : انّ الجواب مطابق للسؤال، انّه مطابق معه فى جميع الأمور حتّى فى التنكير و التعريف، بل المراد انّه يجب مطابقته للسؤال من حيث الربط بينهما، مثلاً إذا سئل عن المذكّر لم يجز الجواب بالمؤنّث، وبالعكس العكس، و هكذا .

و فى مثل هذا المقام يقال : انّ الجواب ليس بمطابق للسؤال، فليس بصحيح، وأمّا لزوم مطابقته له فى التعريف بانّه إذا كان الجواب معرفه يستدلّ (۳) بتعريفه على تعريف السؤال، فغير مسلّم ؛ و كيف مع انّك لو سئلت بأىّ شىء عندك ؟ يجوز لك أن تقول فى الجواب : ذهب السلطان، و هو معرفه، مع انّ « أىّ شىء » نكره بلا شبهه، و هكذا .

إن قلت : انّ الاسم على قسمين : نكره و معرفه، و لا ثالث، و معلوم انّ « من » و « ما » المذكورتين ليستا بنكرتين، لعدم صدق الحدّ الّذى ذكره المصنّف عليهما،

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : اللهمّ إلّا أن يقال : أعطى الحكم بالمثال، و ليس ببعيد، أبوالقاسم.

۲- ۲. ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۱۷ .

۳- ۳. فى « ك ۱ و ك ۲ » : ليستدلّ .

لعدم قبولهما « أل » و وقوعهما موقع ما يقبلها، فتعيّن أن تكونا معرفتين .

قلت : قد استدلّ لتنكيرهما بوقوع الأوّل موقع : أىّ انسان، والثانى موقع : أىّ شىء، و كلّ من « إنسان » و « شىء » يقبل « أل »، فيكونان نكرتين . و كذا استدلّ بتنكيرهما إذا استعملا فى الشرط، إذ معنى الأوّل حينئذ : كلّ إنسان، والثانى : كلّ شىء، و قد عرفت انّ « إنسان » و « شىء » يقبلان « أل ».

بيان المراد بما الّتى فى : دققته دقًّا نعمّا

قوله : وابن خَرُوف (۱) « ما » فى : دَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا .

أى : « ما » الّتى يتقدّمها اسم يكون هى و عاملها صفه له فى المعنى، و يقدّر من لفظ ذلك الاسم المتقدّم، كما فى المثال المذكور ؛ فانّ ما يتقدّمها اسم و هو : دَقًّا، يكون « ما » و عاملها و هو : نِعْمَ، صفه لذلك الاسم معنًى، و يقدّر كلمه : « ما » من لفظ الاسم المتقدّم، كما تقول : دَقَقْتُه دَقًّا نِعْمَ الدقّ هو .

و مثله : غَسَلْتُه غسلًا نِعِمّا، إذ تقول : غسلته غسلًا نِعْمَ الغسل هو ؛ و ليس من هذا القبيل قوله تعالى : « إِن تُبْدُوا الصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ » (۲)، إذ لم يتقدّمها اسم يكون هى و عاملها صفه له، إذ الظاهر انّ معناه : إن تبدوا الصدقات فنِعم الشىء

۱- ۱. هو على بن محمّد بن على بن محمّد نظام الدين أبوالحسن بن خروف الأندلسى النحوى (م ۶۰۵ه)، حضر من إشبيليه، وكان إمامًا فى العربيه محقّقًا مدقّقًا، أخذ النحو عن ابن طاهر، و له مناظرات مع السهيلى . اختلّ فى آخر عمره . صنّف : شرح سيبويه (تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب)، شرح الجمل للزجاجى، كتابًا فى الفرائض . و وقع فى جبّ ليلًا فمات سنه تسع و ستّمائه ؛ ينظر بغيه الوعاه : ۲ / ۲۰۳ ؛ والأعلام : ۴ / ۳۳۰ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۷ / ۲۲۱ ؛ والكنى والألقاب : ۱ / ۲۷۶ ؛ ووفيات الأعيان : ۳ / ۳۳۶ .

۲- ۲. البقره : ۲۷۱ .

ابدائها، لأنّ الكلام فى الابداء، لا فى الصدقات، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه منابه، فانفصل، فارتفع .

إن قلت : يلزم على تعريف المصنّف أن يكون « ما » فيما نحن فيه نكره، لانّها وإن لم تقبل « أل »، لكنّها وقعت موقع ما يقبلها كما عرفت، فكيف يكون معرفه ؟

قلت : لا نسلّم انّها وقعت موقع ما يقبل « أل »، لانّها وقعت موقع الاسم المحلّى باللام كما عرفت فى الدقّ و الغسل، و معلوم انّ الاسم المحلّى باللام غير صالح لقبول « أل »، و هو واضح .

الأوّل من المعارف : الضمير

اشاره

[الأوّل من المعارف : الضمير] (۱)

قوله : من هذه المعارف .

قيّد بذلك لأنّه يلزم من ظاهر كلام المصنّف تسميه كاف الخطاب ضميرًا أيضًا، لانّه يصدق عليه انّه لذى حضور، مع انّه لا يسمّى بالضمير، فأخرجه بقوله : « من هذه المعارف »، لانّه ليس بمعارف، بل حرف، و سيجىء عن المصنّف انّه اختار إسميّته، و سنحقّق المسأله إن شاء اللّه سبحانه .

قوله : موضوعًا .

إعلم : انّك إذا أخبرت عن غائب مسمّى بزيد : انّ زيدًا قال كذا (۲)، أو قلت مخاطبًا إلى زيد : يا زيد أدركنى، أو قال المسمّى به : انّ زيدًا فعل كذا، يصدق على الأوّل انّه لذى غائب، و على الثانى والثالث انّهما لذى حضور المخاطب فى الأوّل والمتكلّم فى الثانى (۳)، فيلزم تسميه « زيد » فى الأمثله المذكوره ضميرًا غائبًا فى الأوّل، و مخاطبًا فى الثانى، و متكلّمًا فى الثالث، مع انّه ليس كذلك قطعًا، فلهذا

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ب » : هكذا .

۳- ۳. فى « ب » : الثالث ؛ وهو خطأ .

أشار الشارح إلى دفع ذلك بقوله : « موضوعًا » يعنى : ما يكون من هذه المعارف موضوعًا لغائب، أو لحاضر متكلّم أو مخاطب، فهو المسمّى بالضمير .

فخرج « زيد » فيما تقدّم، لانّه ليس موضوعًا لشيء من الغائب، و لا من الحاضر بخصوصه، بل لأنّ لفظ « زيد » وضع لمسمّاه مطلقًا، سواء كان غائبًا، أو حاضرًا، و لهذا قال المصنّف : « فما لذى غيبه » باللام المفيده للإختصاص، ولم يقل بغير اللام .

قوله : أى لغائب تقدّم ذكره .

لمّا كان لقائل أن يقول : انّه إذا وضع لفظ لشخص غائب بخصوصه، يصدق عليه انّه موضوع لذى غيبه، فيلزم تسميته ضميرًا، أشار إلى دفعه بانّ مطلق الوضع للغائب غير كاف، بل لابدّ من تقدّم الذكر فيه، بخلاف اسم الظاهر، فانّ تقدّم الذكر فيه غير مشروط، كما هو واضح .

ثمّ المراد من الغائب كما أشار إليه : ما تقدّم ذكره و إن لم يصدق عليه انّه غائب، كما فى حقّه تعالى، فانّ ضمير الغائب يعود إليه مع انّ الغائب لا يطلق عليه سبحانه .

وكذا يكنّى عن الحاضر الّذى لا يخاطب بضمير الغيبه، مع انّه ليس بغائب، فالمراد بالغائب الّذى يكنّى عنه بضمير الغيبه هو : ما لم يكن متكلّمًا و لا مخاطبًا وإن كان حاضرًا .

هذا، مع انّه يمكن أن يقال فى الأوّل : انّ الغائب و إن لم يطلق عليه سبحانه مطلقًا، لكن يقال : انّه تعالى غائب عن نظرنا، و هذا القدر كاف فى عود ضمير الغيبه .

مرجع الغائب مقدّم إمّا لفظًا أو معنًى أو حكمًا

قوله : لفظًا أو معنًى أو حكمًا .

يعنى : انّ التقدّم الّذى يعتبر فى ضمير الغائب على أقسام، الأوّل : التقدّم اللفظىّ بأن يكون المرجع متقدّمًا لفظًا، سواء كان متقدّمًا تحقيقًا كما فى قولك : زيد ضرب، أو تقديرًا كما فى قولك : ضربت غلامها هند ؛ إذ لفظ « هند » و إن كان متأخّرًا ظاهرًا، لكنّه متقدّم تقديرًا لكونها فاعلاً .

والثانى : التقدّم المعنوىّ بأن يكون المرجع متقدّمًا معنًى لا لفظًا، وهو أيضًا على قسمين، أحدهما : أن يكون قبل الضمير لفظٌ متضمّنٌ للمرجع، بأن يكون المرجع جزء مدلول ذلك اللفظ كقولك : إن تصدّق كان خيرًا لك ؛ فانّ الضمير فى « كان » يعود إلى : صدق، و هو غير مذكور لفظًا، لكنّه جزء مدلول لفظٍ قبل الضمير، و هو: « تصدّق »، إذ الفعل يدلّ على المصدر والزمان، فهو مذكور معنى . و مثله قوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (۱)، أى : العدل أقرب .

والثانى : أن يكون المرجع مدلولاً عليه بالإلتزام، لا بالتضمّن، كقوله تعالى: « وَ لِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ » (۲)، فانّ الكلام لمّا سيق قبل فى ذكر الميراث، علم من ذلك انّ هناك مورثًا، فارجع الضمير إليه .

هذا إذا كان قوله : « لفظًا، إلخ » تفصيلاً للتقدّم (۳) فقط، أو للذكر فقط، والظاهر انّه تفصيل للجميع، أى لتقدّم الذكر، فالأحسن حينئذ أن يقال : انّ كلاًّ من « لفظًا » و « معنًى » و « حكمًا » منصوب بنزع الخافض، أى فى اللفظ، أو فى المعنى، وهكذا .

۱- ۱. المائده : ۸ .

۲- ۲. النساء : ۱۱ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : بمعنى المتقدّم، منه .

و أن (۱) يفصل المطلوب هكذا : انّ تقدّم الذكر إمّا فى اللفظ، سواء كان صريحًا كما فى قولك : ضرب زيد غلامه، أو ضمنًا كما فى قوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى العدل، و هو و إن لم يذكر لفظه صريحًا، لكنّه مذكور ضمنًا، و هكذا قولك : إن تصدّق فهو خير لك، و مثلهما، و على هذا يكون هذا القسم أيضًا ممّا تقدّم ذكره لفظًا ؛ و سواء كان فى المعنى أيضًا مقدّمًا كما فى المثال الأوّل، فانّ الفاعل مقدّم معنًى من المفعول، أو لم يكن كما فى قولك : ضرب عبدًا مولاه، فانّ المفعول مؤخّر من الفاعل معنًى .

و أمّا فى المعنى فقط، فهو على قسمين أيضًا، الأوّل : أن يكون ذكر الغائب مؤخّرًا لفظًا، لكنّه مقدّم معنًى، كالفاعل، والمبتدأ، و المفعول الأوّل، كقولك : ضربت غلامها هند، و فى داره زيد، و أعطيت درهمه زيدًا، فانّ الفاعل مقدّم معنًى بالنسبه إلى المفعول فى الأوّل، والمبتدأ كذلك بالنسبه إلى الخبر فى الثانى، و كذا المفعول الأوّل بالنسبه إلى الثانى فى الثالث .

والثانى : هو أن يكون تقدّم ذكر الغائب فى المعنى فقط، من غير أن يذكر له لفظ، لا صريحًا و لا ضمنًا، بل انّما يفهم معناه من سياق الكلام، كما تقدّم فى قوله تعالى : « وَ لِاَبَوَيْهِ ». والفرق بين هذا التقرير والتقرير الأوّل هو : انّ القسم الثانى من الأوّل من الأوّل (۲) صار أوّلاً لثانى التقرير الثانى، و الأوّل (۳) من الثانى من الأوّل صار ثانيًا للأوّل من الثانى .

والقسم الثالث من التقدّم الّذى يعتبر فى ضمير الغائب هو : التقدّم الحكمىّ ،

۱- ۱. عطف على قوله قدس سره : فالأحسن أن يقال .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى تقرير الأوّل، منه .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى القسم الأوّل، منه .

بأن يكون المفسّر فى حكم المتقدّم و إن كان متأخّرًا لفظًا . و بعباره (۱) أخرى و أوضح و هى : انّ التقدّم الحكمىّ هو أن يكون المفسّر مؤخّرًا لفظًا، و ليس هناك ما يقتضى تقدّمه على محلّ الضمير إلّا ذلك الضمير، فيقال انّه و إن لم يكن متقدّمًا على الضمير لا لفظًا ولا معنًا، إلّا انّه فى حكم المتقدّم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب.

هل الضمير الغائب إذا تقدّم ذكره حكمًا نكره أو معرفه ؟

ثمّ انّه لا خفاء فى كون القسم الأوّل والثانى من هذا الضمير معرفه، و أمّا القسم الثالث فظاهر الشارح كالمصنّف و أكثر النحويّين أيضًا ذلك (۲)، لانّه حصل جبران ما فاته بذكر المفسّر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الّذى يكتسب التعريف من المضاف إليه .

أمّا الجبران فى نحو : ربّه رجلاً و نعم رجلاً و بئس رجلاً، و « سَآءَ مَثَلًا » (۳)، فظاهر، لأنّ الاسم المميّز المنصوب لم يؤت به إلّا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسّر المتقدّم، فالجبران فى مثله فى غايه الظهور، و قريب منه : ضمير يبدل منه مفسّره نحو : مررت به زيد، إذ لم يؤت بالبدل إلّا للتفسير .

و أمّا فى ضمير الشأن و القصه، فالجمله بعده وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرّد التفسير، إلّا انّ قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملاً ثمّ مفصّلاً مع اتّصال الخبر المفسّر بالمبتدأ، سهل الإتيان به مبهمًا، كذا قيل (۴).

۱- ۱. من هنا إلى قوله : « ضمير الغائب »، لم يرد فى « ب » .

۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۰۶ .

۳- ۳. الأعراف : ۱۷۷ .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۰۶ .

فهذا الضمير عندهم معرفه، لكن تعريفه أنقص ممّا كان فی القسمين الأوّلين، لأنّ التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا، فقبل الوصول إلی التفسير فيه الإبهام الّذی فی النكرات، و لهذا جاز دخول « ربّ » عليه مع إختصاصها بالنكرات .

و قال بعض المحقّقين :

والّذی أری انّ هذا الضمير نكره (۱).

و هو الظاهر لإشتراكه مع النكره فی الإبهام، و تفسير الإبهام لو كان باعثًا لتعريف المبهم، لكان كثير من النكرات معرفه، إذ قولك : جاءنی رجل و هو ابن عمرو مثلاً انّ « رجل » فيه نكره وإن فسّر إبهامه، ولم يكن معرفه، إذ المعارف منحصره فی أقسام معروفه، وليس هذا منها .

إن قلت : علی هذا ينبغی أن يكون ضمير الغائب نكره و إن تقدّم ذكره، كقولك: جاءنی رجل و هو فاضل، لأنّ « رجل » مبهم لا تعيين فيه .

قلت : مرجع الضمير هو الرجل الجائی، دون غيره من الرجال، فلا إبهام فيه، وانّما الإبهام فی مطلق رجل، و هو ليس بالمرجع .

والحاصل انّا نقول : انّ المعرفه ما أشير به إلی خارج مختصّ إشاره وضعيه، فيدخل فيه جميع الضمائر و إن عادت إلی النكرات، لكن إذا كانت مختصّه قبل، كالمثال المذكور .

ويخرج من هذا : الضمير فی نحو : ربّه رجلاً، وبئس رجلاً، ونعم رجلاً، وهكذا، وكذا نحو : ربّ شاه و سلختها، وربّ رجل و أخيه، لأنّ الضمائر فيها ليست مشيرًا بها إلی خارج مختصّ، لأنّ النكرات فيها ليست مخصوصه .

۱- ۱. نفس المصدر السابق .

وجه تسميه الضمير والمضمر بهما

قوله : أى لحاضر .

أشار بذلك إلى انّ ما ذكره المصنّف هو بمعنى حاضر، لأنّ اسم الفاعل هو عباره عن ذات ثبت له المبدأ، فقوله : « ذى حضور »، « ذى » عباره عن ذات، و « حضور » عن المبدأ، فإذا أردت قلت : حاضرًا، فهما (۱) بمعنى .

ثمّ انّ فى هذا التعريف للضمائر نظرًا، لانّه غير صادق لإيّا فى : إيّاه، و إيّاك، وإيّانا، لأنّ الضمير على ما سيصرّح به الشارح هو : ايّا، و هو غير موضوع للغائب، ولا للحاضر، لعدم دلالته على شىء منهما، بل دلالته عليهما موقوفه على إلحاق اللواحق من الهاء فى الغائب، و الكاف فى المخاطب، و الياء فى المتكلّم .

اللهمّ إلاّ أن يقال بانّه موضوع للغائب فى : إيّاه، بالوضع التركيبى، و كذا فى المخاطب فى : إيّاك، والمتكلّم فى : إيّاى .

وجه تسميه الضمير بالمضمر عند البصريّين

[وجه تسميه الضمير بالمضمر عند البصريّين] (۲)

قوله : والمضمَر عند البصريّين .

هو بفتح الميم الثانيه، اسم مفعول من : أضمرته إذا أخفيته و سترته، و إطلاقه على البارز توسّع، فعلى هذا يكون الضمير بمعنى المضمر .

و قوله : « عند البصريّين »، الظاهر انّه خبر لمبتدأ محذوف، أى : تسميته بذلك عند البصريّين، وليس متعلّقًا بقول المصنّف : « و (۳) سمّ » ؛ يظهر وجهه عند النظر فى المعنى .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى ذى حضور و حاضر .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. فى المصدر : و هو .

هـذا إذا كان « سمّ » فعل أمر، كما هو الظاهر، وأمّا إذا كان فعل ماض مبنيّ للمفعول حذف عجزه للضـروره، فيكون متعلّقًا عليه، فلايحتاج إلى تقدير شيء زائد .

وجه تسميه الضمير بالكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين

[وجه تسميه الضمير بالكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين] (۱)

قوله : والكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين .

عطف على الضمير فى قول المصنّف : « بالضمير »، والكلام فى : « عند الكوفيّين » كالكلام فى : « عند البصريّين ».

والكِنايه بكسـر الكاف، و هى فى إصـطلاح أهل البيان : إستعمال اللفظ فى غير ما وضع له على وجه يجوز إرادته معه (۲). و هو غير مراد فى المقام، لأنّ الضـمائر مستعمله فى ما وضعت له ؛ بل يكون إطلاق الكنايه على الضمائر باعتبار معناها اللغوى، لكونها بمعنى : السِتر، يقال : كَنَيتُ أى : سَتَرتُ، لانّك إذا أضـمرت الضمير فى الفعل مثلاً، فقد أخفيته وأسترته، فعلى هذا إطلاقها على غير المخفىّ ــ أى البارز منها ــ توسّع (۳)، كما مرّ .

و أمّا المَكْنِى، فهو بفتح الميم و سـكون الكاف و كسـر النون، اسم مفعول بمعنى: مستور، على ما ذكرنا، والكنايه بمعناه، كما انّ الضمير فى الإصطلاح الأوّل بمعنى: المضمر .

قوله : ولا يرد على هذا اسم الإشاره .

هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّه يلزم من التعريف المذكور للضمير

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ينظر شـرح المطوّل : ص ۶۳۰ ؛ و شـرح المختصـر للتفتازانى : ص ۲۵۷ ؛ قـال فى الثانى: الكنايه ... فى الإصـطلاح : لفظٌ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، أى إراده ذلك المعنى مع لازمه .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۶۴ .

كون اسم الإشاره ضميرًا، لانّه يصدق عليه انّه لذى حضور .

والجواب هو : انّ اسم الإشاره لم يوضع لحاضر، بل وضع للمشار إليه الّذى لزم منه حضوره ؛ و حاصل الفرق بينهما هو : انّ الحضور ملحوظ فى وضع الضمائر، بخلاف اسم الإشاره، فانّ الملحوظ فى وضعه المشار إليه، و هو يلزم الحضور .

قوله : ولا الاسم الظاهر .

و قد ذكرناه .

قوله : و قد عكس المصنّف المثال، إلخ .

يعنى : انّ المصنّف قدّم ضمير الغائب على الحاضر فى مقام التعريف حيث قال: « فما لذى غيبه أو حضور »، و فى مقام التمثيل قد عكس، فجعل المثال الثانى أى: « هو » للأوّل، والأوّل أى : « أنت » للثانى، و هو الّذى يسمّى عند أهل البديع باللفّ والنشر المشوّش .

ثمّ انّه لم ينبّه على وجه ذلك، فأقول : الظاهر انّه لمّا كان ضمير الغائب مقدّمًا على ضمير الحاضر، فلاحظ (۱) ذلك و قدّم تعريفه، و لمّا كان ضمير الحاضر أعرف من الغائب وكان المقام مقام بيان التعريف، فالمناسب تقديم ما هو أعرف من غيره، فالمصنّف لاحظ كلا الإعتبارين .

بيان مراتب المعارف

ثمّ أقول : حيث قد انجرّ الكلام إلى ذكر أعرفيّه الضمائر، فينبغى تحقيق مراتب التعريف، فأقول : قال نجم الأئمّه :

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : أى المصنّف .

المنقول عن سيبويه، و عليه جمهور النحاه، أنّ أعرفها : المضمرات، ثمّ الأعلام، ثمّ اسم الإشاره، ثمّ المعرّف باللام والموصولات، وبينهما تساو (۱). أمّا كون (۲) المتكلّم والمخاطب من الضمائر (۳) أعرف المعارف، فظاهر، و أمّا الغائب فلأنّ احتياجه إلى لفظ يفسّره، جعله بمنزله وضع اليد .

وانّما كان العلم أخصّ (۴) و أعرف من اسم الإشاره، لأنّ مدلول العلم ذات معيّنه مخصوصه عند الواضع كما هو عند المستعمل كذلك (۵)، بخلاف اسم الإشاره فإنّ مدلوله عند الواضع (۶) أىّ ذات معيّنه كانت، و تعيينها إلى المستعمل، بأن يقترن به الإشاره الحسّيه، فكثيرًا ما يقع اللبس فى المشار إليه إشاره حسّيه، فلذلك كان أكثر أسماء الإشاره موصوفًا فى كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشاره و وصفه، لشدّه احتياجه إليه .

وانّما كان اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام، لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشاره بالعين والقلب معًا، و مدلول ذى اللام يعرفه بالقلب (۷)، وكذا مدلول الموصول (۸)، و لا شكّ (۹) انّ ما اجتمع فيه المعرفه بالعين والقلب أعرف (۱۰) ممّا يعرف بأحدهما (۱۱).

۱- ۱. « وبينهما تساو » لم يرد فى المصدر .

۲- ۲. فى المصدر : و كون .

۳- ۳. « والمخاطب من الضمائر » لم يرد فى المصدر .

۴- ۴. « أخصّ » لم يرد فى المصدر .

۵- ۵. فى المصدر : كما عند المستعمل .

۶- ۶. فى المصدر : عند الوضع .

۷- ۷. فى المصدر : يعرف بالقلب دون العين .

۸- ۸. « وكذا مدلول الموصول » لم يرد فى المصدر .

۹- ۹. فى المصدر : فما اجتمع فيه .

۱۰- ۱۰. فى المصدر : أخصّ .

۱۱- ۱۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۳۱۲ .

هـذا، و عن الكوفيّين : انّ الأعرف عندهم العلم، ثمّ المضـمر، ثمّ المبهم، ثمّ ذو اللام . ولعلّهم نظروا إلى انّ العلم من حين وضع، لم يقصـد به إلّا مدلول واحد معيّن، بحيث لايشاركه فى اسـمه ما يماثله، وإن اتّفق مشاركته، فبوضعٍ ثان، بخلاف سائر المعارف (۱).

و ذهب ابن كيسان إلى ما ذكرنا أوّلاً، إلّا انّه فرّق بين ذى اللام والموصول، فجعل الأوّل أعرف من الثانى (۲).

و عن ابن السرّاج : انّ أعرفهـا اسم الإشاره، لأنّ تعريفه كما مرّ بالعين والقلب، ثمّ المضـمر، ثمّ العلم، ثمّ ذو اللام (۳). ولم ينقل الموصول عنه، ولعلّه يرى شمول ذى اللام له أيضًا .

و قال المصـنّف : إنّ أعرفها ضـمير المتكلّم، ثمّ علم الخاصّ، أى الّذى لم يتّفق له مشارك، و ضمير المخاطب جعلهما فى مرتبه واحده، ثمّ ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثمّ المشارُ به، والمنادى، ثمّ الموصول، و ذو الأداه (۴).

انّ مرتبه المضاف إلى المعرف مرتبه المضاف إليه

هذا كلّه فى نفس المعارف، و أمّا المضاف إليها فقد اختلفوا فى ذلك أيضًا، فعن

۱- ۱. ينظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۳۱۳ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۸۱ .

۲- ۲. أنظر رأى ابن كيسـان فى المساعـد : ۱ / ۸۰ ؛ وشـرح الكافيه للرضى: ۲ / ۳۱۳ ؛ وشـرح التسهيل لابن مالك: ۱ / ۱۱۶ ؛ والإرتشاف لأبى حيّان : ۲ / ۹۰۸ .

۳- ۳. نقله عنه أبو حيّان فى الإرتشاف : ۲ / ۹۰۸ ؛ والرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۳۱۲ و ۳۱۳ ؛ وابن يعيش فى شرح المفصّل : ۳ / ۵۶ ؛ وركن الدين الأسترابادى فى البسيط : ۲ / ۲۰۱، وابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲ / ۵۸۱ ؛ وانظر أيضًا : الأصول : ۲ / ۳۲، وهمع الهوامع : ۱ / ۵۵ .

۴- ۴. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۱۴ .

سیبویه : انّ تعریف المضاف کتعریف المضاف إلیه، فإن کان المضاف إلیه أعرف من جمیع المعارف، یکون المضاف أیضًا کذلک، و من البعض فکذلک، قال : لأنّه یکتسب التعریف منه (۱). وإلیه ذهب المصنّف (۲).

و عن المبرّد القول بأنّ تعریف المضاف أنقص من تعریف المضاف إلیه، ولهذا یوصف المضاف إلی المضمر، ولایوصف المضمر (۳).

إن قلت : علی هذا ینبغی أن لایقال : جاءنی غلام الرجل الظریف، لأنّ تعریف الغلام أنقص من المضاف إلیه، فلا یجوز أن یکون الظریف صفةً له، لأنّ الموصوف لابدّ أن یکون أعرف من الصفه أو مساویًا، مع انّ جواز هذا الإستعمال و ورود مثل ذلک فی کلامهم ممّا لاشبهه فیه .

قلت : جواز مثل ذلک غیر متوقّف علی کون الظریف صفه للمضاف، لجواز کونه بدلاً.

الجواب عمّا یوهم وقوع الأعرف صفه لغیره

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ کلّما ورد ما یوهم لک وقوع الأدون من المعارف موصوفًا لأعرف منها، تحمله علی ما ذکر، کقولک : رأیت زیدًا هذا، فتجعل « هذا » بدلاً من « زید » علی قول السیرافی حیث جعل اسم الإشاره أعرف من العلم (۴)، وأمّا علی مذهب غیره، فیجوز أن یکون صفةً، و هکذا ؛ فقوله تعالی : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِی یُوَسْوِسُ فِی صُدُورِ النَّاسِ » (۵)، یجوز أن یکون الموصول صفةً للخنّاس، بناء علی انّ ذا اللام والموصول فی مرتبهٍ من التعریف ؛

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۲ / ۳۱۳ .

۲- ۲. شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۱۴ .

۳- ۳. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۲ / ۳۱۳ .

۴- ۴. نقله عنه ابن یعیش فی شرح المفصّل : ۳ / ۵۷ .

۵- ۵. الناس : ۴ و ۵ .

وأمّا على مذهب الكوفيّين حيث جعلوا المبهم أعرف من ذى اللام، فلا، بل بدلٌ إن أرادوا الموصول من المبهم، و يجىء فى « مبحث النعت » تمام الكلام إن شاء اللّه سبحانه (۱).

ذكر النكته فى جعل الآيه على عكس الترتيب

قوله : على حدّ قوله تعالى: « يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه فامّا الّذين اسودّت وجوههم » (۲).

تمام الآيه : « أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ »، حيث جعل سبحانه الأوّل و هو قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ » إلى آخره للثانى وهو قوله تبارك شأنه : « وَ تَسْوَدُّ وُجُوهٌ »، و جعل الثانى و هو قوله جلّ ذكره بعد الآيه : « وَ أَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَهِ اللّه ِ » للأوّل و هو قوله عزّ اسمه: « يَوْمَ تَبْيَضُّ ».

وانّما فعله سبحانه هكذا، مع انّ من حقّ الترتيب عكس ذلك، لأنّ الظاهر انّه تعالى قصد ابتداء الكلام واختتامه بحليه المؤمنين و ثوابهم، و لئلاّ يغفل الناس عن جزاء المنافقين ليجتنب عن أفعالهم، إذ لو أخّره تعالى ربّما غفل عنه بعض فلا يجتنب عن أفعالهم، فيقع معهم فى جزائهم .

و معنى قوله جلّ شأنه : « فَفِى رَحْمَهِ اللّه ِ » ظاهرًا أى : فى (۳) جنّه اللّه ؛ انّما عبّر عنها بالرحمه تنبيهًا على انّ المؤمن و إن استغرق عمره فى طاعه اللّه سبحانه، لايدخل الجنّه إلاّ برحمته و فضله .

۱- ۱. لا يوجد مبحث النعت فى النسخ الموجوده لدينا « لَعَلَّ اللّه ُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ».

۲- ۲. آل عمران : ۱۰۶ .

۳- ۳. فى « ك ۱ » : ففى . و جاء فى حاشيه « ش » : ففى، من غير نسخه الأصل .

ما وقع فيه حذف الفاء بعد امّا الشرطيّه ظاهرًا

تنبيهٌ : ممّا وقع فيه حذف الفاء ظاهرًا بعد « أمّا » الشرطيّه : الآيه الشريفه، ولهذا قالوا : انّها على إراده القول، أى : أمّا الّذين اسودّت وجوههم فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم . والهمزه للتوبيخ، و لا يتوهّم انّه لم يحذف الفاء فى الآيه لأنّ جواب الشرط هو قوله تعالى : « فَذُوقُوا الْعَذَابَ »، لما يشهد به الرجوع إلى المعنى، نعم لو لم يمنع قوله سبحانه : « أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُمْ »، يمكن تقدير الجواب هنا بأن يكون (۱) التقدير : فيقال لهم ذوقوا، إلى آخره .

الضمائر المتّصله وأحكامها

قوله : كان غير مستقلّ بنفسه .

أتى بذلك لئلّا يتوهّم أنّ المراد من قوله : « ما لا يبتدأ »، هو ما لا يقع مبتدأ، لأنّ المبتدأ لا يكون إلّا مستقلًّا ؛ و للإشعار على وجه تسميه هذا القسم من الضمير بالإتّصال أيضًا، لانّه غير مستقلّ بنفسه، فيحتاج إلى شىء ليتّصل به حال الإستعمال، و لذا (۲) يسمّى متّصلًا .

قوله : به .

أشار بذلك إلى انّ عائد الموصول محذوف، و هو فى موضع الرفع ليكون نائبًا عن الفاعل ليبتدأ (۳).

قوله : أى يقع بعد إلّا .

نبّه بذلك على انّ « إلّا » فى كلام المصنّف مفعول لِيَلِى، لا فاعل له، أى : ضمير

۱- ۱. فى « ش » : تكون .

۲- ۲. فى « ب » : و لهذا .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : فتأمّل، غير نسخه الأصل .

المتّصل هو ما لا يقع بعد « إلّا »، و ليس المراد انّه ما لم يقع بعده « إلّا »، لوقوعها بعده، تقول : ما ضربت إلّا زيدًا .

قوله : كقوله : ألاّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيّارُ .

و قبله : [٢٢ ـ] وَ ما نُبَالِي (١) إذا مَا كنتِ جَارتَنَا (٢).

التركيب : « ما » نافيه . « نُبالى » فعل و فاعل من المبالات . « إذا » شرطيّه، و « ما » بعدها زائده، و لا يجوز أن يكون مصدريّه، لأنّ « إذا » الشرطيّه مختصّه بالجمل الفعليّه، و حملها على المصدريّه ينافيه . و « جَارتَنا » خبر كان، وكان مع الاسم والخبر مضاف إليه لإذا . « ألاّ يجاوِرَنا » أصله : أن لا يجاورنا، بتأويل المفرد، مفعول لقوله : « نُبَالى » . « إلاّ » حرف إستثناء (٣)، والكاف مستثنى منصوب لتقدّمه على المستثنى منه ؛ والشاهد فيه حيث وقع بعد « إلاّ » مع انّه ضمير متّصل، للضروره ؛ و « ديّار » مستثنى منه بمعنى : أحد .

و حاصل المعنى : انّه ليس لنا همّ لعدم مجاوره أحد غيرك إن كنتِ جارتنا ؛ وجواب الشرط محذوف، والتقدير : إذا ما كنت جارتنا ما نبالى . و هل الناصب للشرط فعل الشرط أو جزاؤه ؟ قولان (۴).

١- ١. روى فى مكان هذه الكلمه : وما علينا .

٢- ٢. قال البغدادى عن هذا البيت : انّه مجهول القائل . والبيت بلا نسبه فى : مغنى اللبيب : ٢ / ۴۴١ ؛ و شرح ابن عقيل: ١/ ٩٠ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴٢٩ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ۶١ ؛ وخزانه الأدب : ۵ / ٢٧۴ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴٨ ؛ وشرح الأشمونى : ١ / ۴٨ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ۵٧ ؛ والمفصّل : ١۶۵ ؛ وشرح المفصّل : ٣ / ١٠١ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١٠١ ؛ والأشباه والنظائر: ٢ / ١٢٩ ؛ والبسيط : ٢ / ۵۴ ؛ والمقاصد النحويه : ١ / ٢۵٣ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ٢۵۶.

٣- ٣. فى « ب و ش » : الاستثناء .

۴- ۴. قال الرضى فى « شرح الكافيه ٣ / ١٨٩ » : و أمّا العامل فى إذا، فالأكثرون على انّه جزاؤه، و قال بعضهم : هو الشرط، كما فى متى و أخواته، و الأولى أن يفصّل و نقول : إذا تضمّن « إذا » معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه، و إن لم يتضمّن نحو : إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محلّ الجزاء استعمالاً و إن لم يكن جزاءً فى الحقيقه، إنتهى .

سبب بناء الضمائر

قوله : لأنّ التكلّم والخطاب والغيبه من معانى الحروف .

و ذلك لأنّ معنى « أنا » قائم بالمتكلّم، و « أنت » قائم بالمخاطب، و « هو » قائم بمن تقدّم ذكره كقولك : جاءنى زيد و هو فاضل، كالإبتداء الّذى هو مدلول « مِن » فى قولك : سرت مِن البصره قائم بالبصره ؛ وكما انّ الإبتداء الّذى قائم بالبصره هو معنى الحرف، فكذا التكلّم والخطاب والغيبه، لإشتراكها معه فى القيام والتعلّق بالغير .

و أيضًا كما لا يتلفّظ « من » فى الإستعمال إلّا مع وجود المتعلّق، كذا هنا، فانّ لفظ « أنا » لا يتلفّظ إلّا مع وجود المتكلّم، وكذا الخطاب والغيبه .

و أيضًا (۱) انّ كلّ ضمير متضمّن معنى التكلّم أو الخطاب أو الغيبه، فيكون معنى التكلّم وكذا الخطاب والغيبه داخلاً فى الضمير، و قد عرفت سابقًا انّ كلّ معنى يدخل لفظًا كان من حقّه أن يوضع له حرف، فراجع هناك فانّه ينفعك فى المقام .

هذا (۲) غايه ما يمكن أن يقال فى هذا المقام، لكن الإنصاف عدم إستقامه ذلك، يظهر وجهه بعد التأمّل .

قوله : و قيل فى الإفتقار، إلى قوله : بإختلاف صيغته .

و قد ذكرنا جميع ذلك فى مبحث المبنىّ، من أراد الإطّلاع فليرجع إليه .

۱- ۱. من هنا إلى قوله : « ينفعك فى المقام »، لم يرد فى « ش » .

۲- ۲. من هنا إلى قوله : « بعد التأمّل »، لم يرد فى « ب » .

قوله : من الضمائر المتّصله .

قيّد بذلك لوجهين، أحدهما : هو انّ ضمير المنفصل لم يستعمل مجرورًا إلّا نادرًا كما سيجيء، وذلك لأنّ الأصل فى الضمائر : الإتّصال، و سنذكره إن شاء اللّه تعالى، فالعدول عنه إلى الانفصال لا يجوز إلّا لمانع من الإتّصال، و هذا المانع _ كما ستعرفه _ فى المرفوع والمنصوب، دون المجرور، فالعدول عن المتّصل فى حال الجرّ إلى الانفصال غير جائز، ولهذا لا يقع ضمير المنفصل مجرورًا إلّا نادرًا .

والثانى : هو انّ المصنّف فى مقام بيان المتّصل من الضمائر، فيجب حمل كلامه عليه .

ما يقع منصوب المحلّ والمجرور من الضمائر المتّصله

قوله : ياء المتكلّم و كاف الخطاب و هاء الغائب .

إعلم : انّ الضمير المتّصل بحسب مواقع الإعراب ينقسم إلى ثلاثه أقسام، الأوّل : ما يشترك فيه النصب والجرّ، أى : يكون محلّه النصب والجرّ لا غير . والثانى : ما يكون محلّه الإعراب الثلاثه . والثالث : ما يكون محلّه الرفع فقط .

أمّا الأوّل : فهو ما أشار إليه بقوله : « و ذلك ثلاثه ألفاظ : ياء المتكلّم وكاف المخطاب و هاء الغائب » ؛ والأوّل كقولك : أكرمنى عبدى، لأنّ محلّ الياء فى الأوّل نصب، و فى الثانى جرّ . والثانى كقولك : انّك فاضل وابنك جاهل، حيث انّ محلّ الكاف فى الأوّل نصب، و فى الثانى جرّ . والثالث : كقولك : أكرمه عبده، فانّ الهاء فى محلّ النصب فى الأوّل، و فى محلّ الجرّ فى الثانى . و كلّ من الياء والكاف والهاء فى الأمثله المزبوره (۱) لفظ المجرور منه كلفظ المنصوب .

۱- ۱. فى « ب و ك ۱ » : المذكوره .

لا يقال : انّ ياء المتكلّم قد يكون فى محلّ الرفع أيضًا كقولك : ضربى العبد حسن، فانّ محلّ الياء كما يكون جرًّا، كذا يكون رفعًا، لكونه فاعلاً بحسب المعنى ؛ لانّا نقول : الظاهر انّ المراد انّ هذه الثلاثه لا يقع محلّ الرفع فقط، كما هى فى محلّ النصب والجرّ كذلك بقرينه القسمين الأخيرين .

إن قلت : انّ هاء الغائب ليس فى حال الجرّ كحال النصب مطلقًا، إذ فى قولك : به، و فيه، و عليه، الهاء فى محلّ الجرّ، و ليس لفظه كلفظ المنصوب، لكونه مكسورًا ولفظ المنصوب مضموم .

قلت : ليس المقصود انّ حركه الهاء فى حال الجرّ كحركتها فى حال النصب، بل المراد انّ لفظها فى حال الجرّ كلفظها فى حال النصب، كما هو ظاهر قوله (۱) : « وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِب »، و لفظها فيهما واحد والحركه مختلفه . أو يقال : انّ كسر الهاء فى ما ذكر عارض يزول بزوال السبب، لكن الأوّل أولى .

ما يقع فى المحال الإعراب الثلاثه من الضمائر المتّصله

و أمّا القسم الثانى : أى ما يكون محلّه الجرّ والنصب والرفع، فهو « نا » كما أشار إليه بقوله : « لِلرَفْعِ وَالنَصبِ وَ جَرٍّ نَا صَلَح » إلى آخره . و مثله قوله تعالى : « رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا » (۲)، والأوّل محلّه الجرّ، والثانى النصب، والثالث الرفع .

واعترض أبوحيّان (۳) على المصنّف فى المقام بأنّه لا يختصّ ذلك بكلمه « نا »،

۱- ۱. أى قول ابن مالك فى الألفيّه .

۲- ۲. آل عمران : ۱۶ .

۳- ۳. هو محمّد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الغرناطى الأندلسى الجيانى، أثير الدين، أبوحيّان (۶۵۴ _ ۷۴۵ ه) نحوىّ عصره و لغويّه و مفسّره و محدّثه و مقرؤه و مؤرّخه و أديبه . ولد بمطخشارش مدينه من حضره غرناطه سنه أربع و خمسين و ستّمائه . أخذ العربيّه عن أبى الحسن الأبّذى و ابن الصائغ وابن النحّاس وجماعه . مال إلى مذهب أهل الظاهر و إلى محبّه علىّ بن أبى طالب عليه السلام . من تصانيفه : البحر المحيط فى التفسير، إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب، التذييل والتكميل فى شرح التسهيل، مطوّل الارتشاف ومختصره، التذكره فى العربيه، التقريب، المبدع فى التصريف، نحاه الأندلس، الأبيات الوافيه فى علم القافيه، منطق الخُرس فى لسان الفرس، و عقد اللآلى فى القراءات . توفّى فى سنه خمس وأربعين وسبعمائه؛ ينظر الأعلام : ۷ / ۱۵۲ ؛ و بغيه الوعاه : ۱ / ۲۸۰ _ ۲۸۵ ؛ و معجم المؤلّفين : ۱۲ / ۱۳۰ ؛ والوافى بالوفيات: ۵ / ۱۷۵ ؛ والكنى والألقاب : ۱ / ۵۹ و ۶۰ .

بل « الياء » و كلمه « هم » كذلك، لانّك تقول : قومى، و أكرمنى صديقى، و هم فعلوا، و انّهم قالوا، و لهم مال ؛ حيث انّ « الياء » فى المثال الأوّل فاعل فى محلّ الرفع، و فى الثانى مفعول و مضاف إليه، و « هم » فى المثال الأوّل مبتدأ، و فى الثانى اسم انّ، و فى الثالث دخل عليه حرف الجرّ ؛ فثبت انّ كلاًّ من « الياء » و « هم » أيضًا يقع فى محلّ (۱) الثلاثه (۲).

وفيه نظرٌ واضح : أمّا فى الياء، فلأنّها وإن كانت فاعلاً فى الأوّل، لكنّها ياء المخاطبه، و فى الثانى و إن كانت مفعولاً و مضافًا إليه، لكن ليس بياء المخاطبه، بل ياء المتكلّم، فالياءان مختلفتان معنًى وإن اتّحدتا لفظًا، والكلام فيما إذا اتّحد المعنى أيضًا .

و أمّا فى « هم »، فلأنّك قد عرفت انّ الكلام فى الضمير المتّصل، لأنّ المنفصل يذكره بعد ذلك حيث قال : « وَ ذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُو » إلى آخره، فلا يرد النقض بالمنفصل .

* * *

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى الإعراب، منه .

۲- ۲. أنظر البهجه المرضيّه : ۱ / ۹۳ .

ما يقع مرفوعًا لا غير من الضمائر المتّصله

وأمّا القسم الثالث : فهو ما أشار إليه الشارح بقوله بعد ذلك : « و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، وهو تاء الفاعل » إلى آخره (۱)، أراد بتاء الفاعل ما كان مضمومًا، كما فى المتكلّم كضربت، أو مفتوحًا أو مكسورًا كالمخاطب والمخاطبه كضربت .

انّما قيّد بتاء الفاعل لإخراج التاء فى مثل : هند ضربت، و كذا : ضربتا، لانّها حرف للتأنيث، لا ضمير، كما مرّ . و نقل ابن هشام عن الجلولى : انّه ذهب إلى انّ هذه التاء اسم، و ردّه بأنّه خرقٌ لإجماعهم (۲).

و بالألف (۳) الدالّه على اثنين أو اثنتين، كانصرا فى المخاطب والمخاطبه، و تنصران فى المخاطب و المخاطبه والغائبه، و ينصران، و نصرا، و نصرتا . وبالواو الدالّه على جمع المذكّر كانصروا، و تنصرون و ينصرون و نصروا . و بياء المخاطبه كانصرى، و تنصرين . و بنون الإناث كانصرن، و تنصرن، و ينصرن، و نصرن، و نصرتنّ .

إن قلت : انّ الحصر الّذى يستفاد من قول الشارح و هو : « تاء الفاعل والألف والواو و ياء المخاطبه و نون الإناث » ممنوع، إذ هو لا يشمل (۴) « تما » فى : ضربتما، و « تم » فى : ضربتم، مع انّهما أيضًا مختصّان بالرفع .

قلت : أصل « ضربتما » : ضربتا، بألف المثنّى، و « ضربتم » : ضربتوا، بواو الجمع، و قد ذكرهما الشارح، إلّا انّهم زادوا الميم قبل ألف المثنّى فى « تما »، و قبل واو الجمع فى « تموا » لئلّا يلتبس المثنّى بالمخاطب عند إشباع فتحته

۱- ۱. البهجه المرضيّه : ۱ / ۹۰ ؛ تمامه : « و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، وهو تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبه ونون الإناث ».

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۱ / ۱۱۶ .

۳- ۳. عطف على قوله قدس سره : أراد بتاء الفاعل .

۴- ۴. فى « ش » : لا يشتمل .

للإطلاق، والجمع بالمتكلّم عند إشباع ضمّته، و ذلك لأنّ مقتضى عادتهم زياده حروف العلّه فيما أرادوا زياده حرف فيه، إلّا انّ زيادتها هنا غير ممكن لإستثقال حرف العلّه قبل الألف والواو، و كان الميم بين الحروف الصحيحه أقرب إلى حروف العلّه من غيرها لكونها شفويه كالواو مثلاً، فزادوها هنا، و لذلك أى: ولأجل كونها كالواو، ضمّ ما قبلها، فقيل : ضربتما، و ضربتموا .

هذا، لكن حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير (۱)، أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها . قيل : و ذلك لانّهم لمّا ثنّوا الضمائر و جمعوها، وكان القصد من وضع المتّصل من الضمائر التخفيف والإختصار، لم يأتوا بنونى المثنّى والمجموع بعد الألف والواو، كما أتوا بالنون فى هذان واللّذان مثلاً، فوقع الواو فى الجمع فى الآخر مضمومًا ما قبلها، و هو مستثقل، فحذفوا الواو و سكنوا الميم الّتى ضمّوها لأجلها (۲)، للأمن من الإلتباس بالمثنّى، بثبوت الألف فيه دون الجمع . وأمّا من أثبت الواو مع بقاء ضمّ ما قبلها، فلعلّ ذلك لأجل انّ إستثقاله انّما هو فى الاسم المعرب، كما أشار إليه الشارح سابقًا حيث قال :

ضابطه (۳) : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه (۴)، إلّا الأسماء السّته حاله الرفع (۵).

وخصّ ذلك بالأسماء المعربه (۶).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : انّما قيد بذلك، لانّه إذا وليها ضمير نحو : ضربتموه، لم يجز حذف الواو، لأنّ الضمير لاتّصاله صار كبعض حروف الكلمه، فكان الواو لم تقع طرفًا، خلافًا ليونس حيث جوّز حذف الواو و تسكين الميم مع الضمير أيضًا، منه .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ب » : أى الواو .

۳- ۳. فى المصدر : فرع .

۴- ۴. فى المصدر : ضم .

۵- ۵. البهجه المرضيّه : ۱ / ۷۸ .

۶- ۶. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۱۲ .

الألف فی التثنیه والواو فی الجمع ضمیر

[الألف فی التثنیه والواو فی الجمع ضمیر] (۱)

هذا، واعلم : انّ ما ذکره من کون ألف التثنیه، وکذا واو الجمع ضمیرًا، هو المشهور بینهم، وذهب بعضهم (۲) إلی انّهما حرفان و علامتان للتثنیه والجمع (۳)، وهو ضعیف .

ولعلّ الباعث لهذا القائل علی ذلک هو : انّ الألف والواو لو کان فاعلاً، یلزم وقوع الفاعل فی وسط الکلمه ؛ أو انّه لما رأی الفعل مسندًا إلی الظاهر مع الألف والواو، فجعلهما حرفًا لعدم جواز إسناد الفعل مرّتین، کما فی قوله تعالی: « وَأَسَرُّوا النَجْوَی الَّذِینَ » (۴)، و قوله صلی الله علیه و آله : « یتعاقبون فیکم ملائکه باللیل وملائکه بالنهار» (۵)، فلو جعل الواو ضمیرًا، یلزم إسناد الفعل مرّتین، وهو غیر جائز.

والجواب أمّا عن الأوّل : فلأنّه لیس فی وسط الکلمه، أمّا فی الماضی والأمر فظاهر، و أمّا فی المضارع فلسقوط النون بالعامل، فکأنّه فی آخر الکلمه .

وأمّا عن الثانی : فلأنّ إسناد الفعل مرّتین انّما یلزم إذا جعل الاسم الظاهر فاعلاً، ونحن لم نقل بذلک، بل نقول : انّه إمّا بدل من الضمیر فی الفعل، بدل الکلّ من الکلّ، أو مبتدأ والجمله قبله خبره، و سیجیء تمام الکلام فیه فی باب الفاعل إن شاء اللّه تعالی (۶).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص و ش » : و هو المازنی، منه .

۳- ۳. أنظر رأی المازنی فی شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۲۱ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۵۷ ؛ وشرح السیرافی : ۲ / ۱۰ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۵ ؛ وشرح المفصّل لابن یعیش : ۳ / ۸۸ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۴- ۴. الأنبیاء : ۳ .

۵- ۵. أخرجه البخاری فی صحیحه : ۱ / ۱۳۹ و ۸ / ۱۷۷ ؛ وأحمد فی مسنده : ۲ / ۳۱۲ و ۴۸۶ ؛ والنسائی فی سننه : ۱ / ۲۴۰ ؛ والمتّقی الهندی فی کنز العمّال : ۷ / ۲۹۴ ح ۱۸۹۴۷ .

۶- ۶. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

الخلاف فی انّ یاء المخاطبه ضمیر أو حرف تأنیث

[الخلاف فی انّ یاء المخاطبه ضمیر أو حرف تأنیث] (۱)

و کذا الخلاف فی یاء المخاطبه، فما ذکره الشارح من کونها ضمیرًا، هو مذهب سیبویه، و جماعه منهم (۲). و ذهب الأخفش والمازنی انّها حرف تأنیث، والفاعل ضمیر مستتر (۳)، کما ذهب الثانی انّ نون الإناث حرفٌ لا ضمیر (۴) ؛ ولیس الأمرُ کذلک .

الألف والواو فی تثنیه الصفات و جمعها حرف لا ضمیر

ولایخفی علیک انّ ما ذکر من کون ألف التثنیه و واو الجمع ضمیرًا، انّما هو إذا کانتا فی الفعل، ماضیًا کان أو مضارعًا أو أمرًا، و أمّا فی الصفات کاسمی الفاعل والمفعول، والصفه المشبّهه، فینبغی القطع بکونها حروفًا (۵) وعلامات للتثنیه والجمع، لا انّها ضمیر، کقولک : « هما حسنان و فاضلان مع انّهما مظلومان »، و « هم قبیحون و فاسقون مع انّهم مکرّمون » ؛ فالألف والواو فیها حرف لا ـ ضمیر لوجوه، الأوّل : اتّفاقهم علی انّهما إعرابان للتثنیه والجمع، فلا ـ یکونان ضمیرًا وفاعلًا، لأنّ الفاعل هو الذات، والإعراب صفه، و بینهما تناف، فکیف یکون شیء واحد إعرابًا و فاعلًا ؟!

والثانی : هو انّهما لو کانا ضمیرین و فاعلین لهذه الصفات، لَما یتغیّران بدخول العامل علی عاملهما، لکنّهما یتغیّران، تقول : « جاءنی الضاربان »، و « رأیت

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أنظر الکتاب : ۴ / ۲۰۰ ؛ و المساعد : ۱ / ۸۶ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۳- ۳. أنظر رأی الأخفش فی مغنی اللبیب : ۲ / ۳۷۳، حرف الیاء ؛ والمساعد : ۱ / ۸۵ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۴- ۴. حکاه عنه فی مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۳، فی ذکر أقسام النون، قال : « الثالث : نون الاناث، و هی اسم فی نحو: النسوه یذهبن، خلافًا للمازنی ».

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ص و ش » : جمعه بالنسبه إلی تعدّد مواقعها، منه .

الضاربين »، وهكذا فى الجمع، فلا يكونان ضميرين، بل حرفان، لأنّ الفاعل لا يتغيّر بدخول العامل على عامله، كقولك : « جاءنى زيد ماشيًا غلامه قدّامه »، وكذا تقول : « مررت برجل ماش غلامه قدّامه »، فلم يعمل « جاءنى » و «مررت» فى فاعل الماشى و هو : « غلامه »، فلا يتغيّر بسببهما .

والثالث هو : انّ الصفه متأخّره عن الجامد لتأخّر الصفات عن الذوات، فتكون فرعًا له، والألف والواو فى الأسماء الجامده _ أى فى تثنيتها و جمعها كالزيدان والزيدون _ حرف قطعًا، فينبغى أن يكون فى الصفه أيضًا كذلك، جريًا للفرع على وفق الأصل .

إن قلت : إنّ الألف والواو فى الصفه لو لم يكن ضميرًا، لصحّ أن تقول : أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، على أن يكون كلّ من « الزيدان » و « الزيدون » فاعلاً للصفه ؛ إذ عدم جواز ذلك فى تثنيه الفعل و جمعه كقولك : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، على أن يكون كلّ من الاسم الظاهر فاعلاً، للزوم إجتماع الفاعلين للفعل أحدهما : الضمير، والثانى : الاسم الظاهر، فلو لم يكن الألف والواو فى الصفات فاعلاً، لما يلزم المحذور، مع انّه غير جائز، و عدم جوازه دليل على انّ الألف مثلاً فى الصفه فاعل .

قلت : عدم جواز ذلك غير متوقّف على كون الألف والواو فاعلاً، بل هو لِما قالوا من انّ علامه التثنيه والجمع فى الوصف يدلّ على تحمّله ضمير الفاعل، فلو كان الاسم الظاهر بعده فاعلاً أيضًا، يلزم إجتماع الفاعلين، و هو ما مرّ من المحذور ؛ و أمّا « الزيدان » فى المثال المذكور و كذا « الزيدون »، فهو إمّا مبتدأ والوصف خبره، أو بدل من الضمير فى الصفه .

هذا، و بما ذكرنا ظهر لك كالشمس فى وسط النهار انّ الألف والواو فى الصفات ليسا بضميرين، مع انّه صرّح بعض المحقّقين بانّه لا يرى الفاعل ضميرًا بارزًا فى الصفات إلّا فى نحو : أقائم هما، و ما قائم أنتما ؛ و أمّا فى نحو : « زيد عمرو ضاربه هو »، فالمنفصل فيه ليس بفاعل، بل هو تأكيد (۱).

لا يقع ضمير الفاعل فى اسم الفعل والظرف وغيرهما بارزًا

إعلم : انّه كما لا يبرز ضمير المستتر فى الصفات، كذا لا يبرز هو فى مخاطب فعل الأمر إذا كان مفردًا، و فى أسماء الأفعال والظروف والفعل المضارع المبدوّ بالهمزه والنون وتاء المخاطب كما سيجىء، و كذا فى واحد الغائب والغائبه منه، ومن الماضى، كما سنبيّن إن شاء اللّه تعالى .

قوله : والمراد به المخاطب .

لمّا كان ظاهر عباره المصنّف دالاًّ على انّ ألف الضمير و واوه، و كذا نونه، يكون للمتكلّم أيضًا، لأنّ قوله : « وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُونُ » لِمَا غَابَ وغيره، ومعلوم انّ غير الغائب شامل للمتكلّم أيضًا ، و لم يكن شىءٌ منها ضميرًا له ، صرّح (۲) الشارح بانّ المراد به المخاطب .

قوله : وجوبًا .

هو إمّا صفه لمحذوف أو تمييز، قيّد بذلك مع انّ كلام المصنّف مطلق بقرينه قوله : « كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ »، لأنّ إستتار الفاعل فيها واجبٌ.

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۱۶ .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا كان .

الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام

إعلم : انّ الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام، أحدها : واجب الإستتار، و هو ما مرّ .

ليس الضمائر المذكوره بعد الفعل الّذى يجب استتار الفاعل فيه فاعلاً

إن قلت : كيف يكون إستتار الفاعل فيما ذكر واجبًا، مع انّه قد ورد ظهوره كقوله تعالى : « اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّهَ » (۱)، و يمكن لك أن تقول : أضرب أنا، وكذا : نضرب نحن، و تضرب أنت .

قلت : ليس هذه الضمائر ما كان مستترًا فى الصيغ المذكوره قطعًا، و كيف مع انّ الضمائر المستتره فيها ضمائر متّصله والمذكوره بعدها منفصله، و انّما هى تأكيد للفاعل المستتر .

والثانى : واجب الإبراز، و هو فى التثنيه والجمع، مذكّرهما و مؤنّثهما و إن كانا من الغائب و الغائبه (۲)، و صيغه (۳) المفرد المخاطب والمتكلّم مطلقًا إذا كانتا من الماضى، والمفرده المخاطبه مطلقًا، سواء كانت من المضارع والماضى والأمر .

والثالث : جواز إستتاره، و هو فى مفرد الغائب والغائبه، كقولك : زيد ضرب، وهند ضربت ؛ و بمثله تقول فى المضارع، لانّك إن شئت قدّمت « زيد » و « هند »، واستترت الفاعل كما مرّ، فيكون الفاعل ضميرًا مستترًا، و إن شئت أخّرتهما فتقول: ضرب زيد، و ضربت هند، و حينئذ يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا . و كلّ من الضمائر المستتره والبارزه فيما ذكر ضمائر متّصله .

۱- ۱. البقره : ۳۵ .

۲- ۲. فى « ب » : إذا لم يكونا من الغائب أو الغائبه .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص، س و ش » : عطف على قوله : التثنيه فى قوله : و هو فى التثنيه، منه .

و أمّا قولهم الفاعل فی نحو : زید ضرب هو، و هند ضربت هی، فلأجل ضیق العباره علیهم، لانّه لم یوضع لهذین الضمیرین لفظ، فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لکونه ضمیرًا مرفوعًا مثل ذلک المقدّر، و لیس المراد انّ المقدّر هو هذا المذکور، وکیف مع انّ المذکور یقع تالیًا لإلاّ، فتقول : ما ضرب إلاّ هو مثلاً، وقد عرفت انّ الضمیر المتّصل لا یقع تالیًا لها ؛ و قد صرّح بعض منهم انّ المقدّر فی نحو: ضرب، و ضربت، ینبغی أن یکون أقلّ من الألف هو نصفه أو ثلثه، لأنّ ضمیر المفرد ینبغی أن یکون أقلّ من ضمیر المثنّی (۱).

ضمیر المنصوب والمجرور لایستتران

قوله : بخلاف ضمیر النصب والجرّ .

فلا یستتر، لا وجوبًا و لا جوازًا، و ذلک لانّهما فضله، فلا یستتران، لأنّ المستتر لابدّ أن یکون کجزء الفعل حتّی یکتفی بلفظ الفعل عنه کالفاعل، لانّه لمّا کان کجزء الفعل جوّزوا فی الضمائر المتّصله الّتی وضعها للإختصار إستتار الفاعل، فاکتفوا عنه بلفظ الفعل ؛ ألا ترى انّهم أسکنوا آخر الفعل إذا اتّصل بضمیر الفاعل کضربت، لئلاّ یلزم توالی حرکات أربع فیما هو حکم الکلمه الواحده، لکون الفاعل بمنزله الجزء، بخلاف المفعول، و لذا لم یسکن آخر الفعل فی نحو : ضربک .

قوله : فعل الأمر .

ینبغی تقییده بما إذا کان من صیغه المخاطب، لأنّ ضمیره فی غیرها بارز کما قدّمنا، إلاّ أن یجعل المثال من جزء المعرّف، فلا یحتاج إلی التقیید حینئذ .

۱- ۱. شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۴ .

ما یستتر فیه الضمیر وجوبًا

قوله : والفعل المضارع المبدوّ بالهمزه .

احترز بالقید الأوّل عن غیر المضارع و إن کان مبدوًا بالهمزه کأکرم مثلاً، وبالثانی عن المضارع الغیر المبدوّ بها و إن کان مختومًا بها کیبدء .

و لا یخفی انّه لو أطلق الفعل و قیّد الهمزه بالمتکلّم، لکان مفیدًا للمطلوب أیضًا، إلاّ انّه عدل عن ذلک، لأنّ تقیید الفعل بالمضارع کما یغنی عن تقیید الهمزه بالمتکلّم، کذا یغنی عن تقیید النون فیما بعد به أیضًا، بخلاف إطلاق الفعل وتقیید الهمزه بالمتکلّم، فانّه لا یغنی عن تقیید النون به، کما انّ التقییدین (۱) لا یغنیان عن تقیید التاء فی قوله بُعَید هذا: « والمبدو بالتاء » عن التقیید بالمخاطب .

فکان الأولی أن یقیّده بالمخاطب لیخرج الفعل المضارع المبدوّ بتاء الغائب کهند تضرب، بل المخاطب الواحد لیخرج مثل : تضربان و تضربون، ممّا هو مبدوّ بتاء المخاطب، لکنّه لغیر الواحد والمفرده المخاطبه لعدم إستتار الضمیر فیهما ؛ إلاّ أن یقال : انّه اکتفی عن هذا التقیید بالمثال المذکور فی المتن، لکونه للمخاطب الواحد، فتأمّل (۲).

وجه استتار الضمیر فی : « ما خلا » و « ما عدا » وجوبًا

قوله : کقاموا ما خلا زیدًا و ما عدا عمروًا .

إعلم : انّ « خلا » لازم فی الأصل، و یتعدّی إلی المفعول بمِنْ، تقول : خلا البلد

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أی تقیید الفعل بالمضارع والهمزه بالمتکلّم، منه .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّه لو کان ترک التقیید للإکتفاء بالمثال لِمَ لم یکتف بذلک فی تقیید الفعل بالمضارع کما سبق و بالتاء کما هنا، منه.

مِن العالم، و خلت الدار من الإنس ؛ و قد يتعدّى من غير حرف الجرّ بتضمين معنى : « جاوز »، كقولك : خلا القوم البلد، أى جاوزوا البلد . لكن الأوّل أكثر إستعمالاً كما لا يخفى على المتتبع، لكن قد التزم هذا التضمين فى باب الإستثناء، فنصبوا الاسم بعدها . و أمّا « عدا »، فهو متعدّ فى غير الإستثناء أيضًا، كما صرّح به بعض المحقّقين (۱).

و انّما أتى بهما مع « ما »، لانّهما من دونها يكون حرفا أيضًا، و إستتار الضمير لا يكون فى الحرف، و أمّا مع « ما »، فهما فعلان، لأنّ « ما » فيهما مصدريّه، و هى مختصّه بالفعليّه على ما ذكره جماعه ؛ و يجىء تمام الكلام فى مبحث الإستثناء إن شاء اللّه تعالى (۲).

والمقصود هنا انّ فاعلهما مستتر فيهما وجوبًا، فينبغى ذكر السرّ فى ذلك، فأقول : و ذلك لكونهما ملحقين بإلاّ فى الإستثناء، و التزم إضمار الفاعل فيهما، ليكون « ما » بعدهما اسمًا منصوبًا من غير فصل، كما فى « إلاّ ».

ذكر المرجع فى ضمير : ما عدا وما خلا

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ هذا الضمير المستتر فيهما إمّا أن يعود إلى مصدر الفعل المتقدّم، كقيام فى المثال المذكور، على نحو ما ذكرنا فى قولك : « إنْ تصدّق فهو خير لك »، فيكون التقدير حينئذ هكذا : قاموا ما خلا قيامهم زيدًا، و ما عدا قيامهم عمروًا، أى : وقت خلو قيامهم و مجاوزتهم زيدًا .

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۸۹ .

۲- ۲. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

و إمّا أن يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من ذلك الفعل، أى : قاموا ما خلا القائم منهم زيدًا، أى : وقت خلو القائم منهم زيدًا ؛ على ما قال كثير منهم، لكن ما صرّحوا فى مبحث الضمائر جواز عود الضمير إلى مثل هذا المرجع بخصوصه، إلّا أن يقال : انّ المرجع المعنوى شامل له أيضًا .

وقال جماعه : يجوز أن يعود الضمير أيضًا إلى البعض المدلول عليه بالمستثنى منه (۱).

و فيه نظرٌ، لأنّ التقدير حينئذ هكذا : قام القوم وقت خلو بعضهم ومجاوزته زيدًا، و لا يلزم من مجاوزه البعض إيّاه مجاوزه الكلّ الّتى كانت مفهومه من قولك : قام القوم ما خلا زيدًا، فتأمّل .

الباعث على ارجاع الضمير فى : « ما خلا » و « ما عدا » على المصدر أو اسم الفاعل أو غيرهما

ثمّ ينبغى التنبيه للباعث على ارتكابهم هذه التكلّفات فى مرجع هذا الضمير، مع انّه لو عاد الضمير فيهما إلى القوم، لصحّ المعنى أيضًا، إذ قولك : جاءنى القوم ما خلا زيدًا، معناه : جاءوا وقت خلوهم و مجاوزتهم زيدًا، و هو معنى صحيح مراد من هذا الكلام .

فأقول : الظاهر انّ الباعث على ارتكابهم تلك التأويلات هو : انّهم لمّا رأوا الفعل مسندًا إلى ضمير الجمع مع عدم لحوق التاء، أو ضمير الجمع فيه، فالجأوا إلى إرتكابها، فانّ قولك : قام الرجال ما خلا زيدًا، لو كان الضمير فى « خلا » عائدًا إلى « الرجال »، كان الواجب أن يقال : ما خلت زيدًا، أو ما خلوا زيدًا، و لمّا كان

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۸۹ ؛ ومغنى اللبيب : ۱ / ۱۲۲ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۶۲۰ .

الإستعمال على خلاف ذلك، إرتكبوا ما مرّ، ليكون على وفق القاعده، و صونًا للكلام عن صدوره على خلاف الصناعه .

قوله : ولايكون خالدًا .

وجه لزوم إضمار الفاعل هنا ما مرّ فی : ما خلا و ما عدا، فلاحظ، و الضمير فيه يعود إلى ما عاد إليه الضمير فيهما، إلّا فی المصدر، فانّه لا يجوز هنا أن يكون الضمير فی « لايكون » عائدًا إلى المصدر المستفاد من الفعل المتقدّم، لعدم جواز كون « خالدًا » فی المثال المذكور خبرًا عنه، كما لايخفی .

ذكر اختلافهم فی تركيبِ فعل التعجّب

قوله : كما أحسن الزيدين .

فانّ فی « أحسن » ضميرًا عائدًا إلى ما يجب إستتاره ؛ و قد اختلفوا فی تركيبه، فقال سيبويه و عن الأخفش فی أحد قوليه : انّ « ما » نكره تكون مبتدأ، و « أحسن » خبره، و فيه ضمير يعود إلى « ما »، و مسوّغ الإبتداء بالنكره إفاده التعجّب، فيكون المعنى حينئذ : شیء أحسن الزيدين (۱).

و ضعف ذلك بأنّ إستعمال « ما » نكره غير موصوفه، نادر (۲).

و قال الأخفش فی القول الآخر : انّ « ما » موصوله، و جمله : « أحسن الزيدين » صله، والخبر محذوف، و التقدير : الّذی أحسن الزيدين موجود (۳).

۱- ۱. أنظر الكتاب : ۱ / ۷۲ و ۷۳ ؛ ومعانی القرآن للأخفش : ۱ / ۱۶۶ ؛ وانظر أيضًا : المقتصد ۱ / ۳۷۵ ؛ وشرح الكافيه للرضی : ۴ / ۲۳۳ ؛ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۱۴۲ و ۲۳۷ ؛ والإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ .

۲- ۲. شرح الرضی على الكافيه : ۴ / ۲۳۴ ؛ و فيه : و مذهب سيبويه ضعيف من وجه، و هو انّ إستعمال « ما » نكره غير موصوفه، نادر، نحو : « فنعما هی » على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأه، إنتهى .

۳- ۳. حكاه عنه الرضی فی شرح الكافيه : ۴ / ۲۳۳ ؛ وأبو حيّان فی الإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ .

و قال الفرّاء : انّ « ما » إستفهاميّه مبتدأ، ما بعدها خبرها، أى : أىّ شىء أحسن الزيدين، و قد يستفاد من الإستفهام معنى التعجّب (۱).

و يجىء تمام الكلام فى باب فعلاء التعجّب إن شاء اللّه سبحانه (۲).

قوله : و أفعل التفضيل .

و ليس على إطلاقه، إذ يجىء فى بابه انّ أفعل التفضيل قد يرفع اسم الظاهر أيضًا، كقوله : ما من أيّام أحبّ إلى اللّه عزّوجلّ فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجّه، و كذا قولك : ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ؛ حيث انّ لفظ الصوم فى المثال الأوّل، والكحل فى الثانى، مرفوع على أن يكون فاعلاً لا فعل، كما سيجىء .

المواضع الّتى يستتر فيها الفاعل جوازًا

قوله : و فيما عدا هذه، وهو الماضى والظروف (۳) والصفات، يستتر جوازًا .

ولا يخفى عليك انّه ليس المراد من قولهم : انّ هذا الفعل مثلاً يستتر الفاعل فيه جوازًا، هو جواز إبراز ذلك الفاعل المستتر بخصوصه و عدم إستتاره، كما عرفت مفصّلاً، بل المراد هو : انّك إن شئت أضمرت الفاعل، فيكون الفاعل مضمرًا مستترًا، كما تقول : زيد قام، و هكذا : ما زيد فى الدار، و زيد قائم ؛ و إن شئت أظهرته بأن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا، فتقول : قام زيد، و ما فى الدار زيد، و ما قائم زيد .

۱- ۱. أنظر رأى الفراء فى شرح الكافيه للرضى : ۴ / ۲۳۴ ؛ والإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ ؛ وشفاء العليل : ۲ / ۵۹۹ ؛ والأشمونى : ۳ / ۱۷ .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۳- ۳. فى المصدر : والظرف .

و ينبغى ذكر اسم الفعل الماضى أيضًا، إذ هو أيضًا مثلها، فتقول : زيد هيهات، و هيهات زيد، إلّا أن يقال انّه اكتفى بذكر الماضى عنه، فتأمّل .

ثمّ فى نسبه جواز الإستتار إلى مطلق الماضى نظر، لأنّ من صِيَغِه ما فيه يجب إبراز الضمير كالمتكلّم والمخاطب و غيرهما كما مرّ، و أيضًا ترك المضارع هنا لا وجه له، إذ هو أيضًا مثل الماضى، كما تقول فى الغائب و الغائبه : زيد يضرب و يضرب زيد، و هند تضرب و تضرب هند، هذا .

و انّما فسّرنا كلامه : « يستتر جوازًا » بقولنا : « إن شئت أضمرت الفاعل فيكون الفاعل، إلخ » و « إن شئت أظهرته بأن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا » مع انّه عند عدم الإستتار يجوز أن يكون الفاعل ضميرًا منفصلًا، تنبيهًا على عدم جواز ذلك، وذلك لِمَا سيجىء من القاعده المتّفق عليها، و هى : انّه متى يمكن الإتيان بالمتّصل فالعدول عنه إلى المنفصل غير جائز .

الظروف الّتى يستتر فيها الضمير جوازًا

ثمّ المراد بالظرف الّذى يستتر فيه الضمير، هو الّذى يكون متعلّقه محذوفًا وجوبًا وانتقل الضمير منه إليه، و ذلك إذا وقع فى محلّ الصله، أو الخبر، أو الحال، أو الصفه، كقولك : جاء الّذى عندك و زيد فوقك، و رأيت الهلال بين السحاب، ومررت برجل عندك، كما سيجىء كلّ فى موضعه، و يدخل فيه الجارّ والمجرور لإشتراكه معه فى الحكم المذكور .

والضمير المنفصل

قوله : و هى نحن .

« و هى » مبتدأ راجع إلى الفروع، خبره إمّا مجموع « نحن » إلى قوله :

« وأنتنّ »، أو محذوف، والتقدير هكذا : و هی علی ثلاثه أقسام، الأوّل : نحن، والثانی : هی إلی قوله : « و هنّ »، والثالث : أنت بکسر التاء إلی قوله : « وأنتنّ »، إذ الأوّل فرع لأنا، لأنّ المتعدّد فرع للواحد، والثانی فرع لهو، والثالث فرع لأنت، لأنّ هذین القسمین إمّا مفرد مؤنّث أو تثنیه أو جمع، و معلوم انّ المؤنّث فرع للمذکّر، والتثنیه والجمع فرع للمفرد ؛ و لمّا قدّم المصنّف ضمیر الغائب علی المخاطب، تبعه الشارح فی ذکر الفرع، وإلّا کان الأولی تقدیم الأخیر علی الثانی، و قد مرّ وجهه .

بیان أصل الأصول فی الضمایر المنفصله

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّا نذکر اختلافهم فی أصل الأصول المذکوره لتکون علی بصیره، فنقول : أمّا « أنا »، فعند الکوفیّین : انّ الضمیر هو مجموع الأحرف الثلاثه من الهمزه والألف والنون بینهما، واختاره المصنّف (۱).

و عند البصریّین : انّ الضمیر همزه و نون مفتوحه، والألف بعدها زائده لبیان الفتح فی حال الوقف، إذ لو لاه لالتبس بأن الحرفیّه فی حال الوقف لسقوط الفتح حینئذ (۲).

هذا فی الوقف، و أمّا فی الوصل فعن بنی تمیم : إثبات الألف حینئذ مطلقًا، وعن غیرهم : عدمه إلّا فی الضروره (۳).

وقال ابن هشام :

۱- ۱. أنظر : الأشمونی : ۱ / ۱۱۴ ؛ وابن یعیش : ۳ / ۹۳ ؛ والمساعد : ۱ / ۹۸ ؛ والتصریح : ۱ / ۱۰۳ ؛ وشرح اللمع لابن برهان : ۱ / ۲۹۸ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ .

۲- ۲. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۶ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ ؛ وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۳۷.

۳- ۳. ینظر الارتشاف : ۲ / ۹۲۷ ؛ و شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۷ .

فالأكثرون على فتح النون وصلاً، و على الإتيان بالألف وقفًا (۱).

و قيل : فى قراءه نافع (۲) إثباتها إذا كان قبل همزه مفتوحه أو مضمومه، دون المكسوره . و عن أبى على : لا أعرف فرقًا بين الهمزه و غيرها، فالأولى أن لا يثبت الألف وصلاً فى موضع (۳).

هذا، و قال نجم الأئمّه :

و قد تبدل همزه أنا هاء، نحو : هنا، و قد تمدّ نحو : آنا فعلت (۴).

و كيف كان، فهو للمتكلّم المفرد، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا .

الضمير فى « أنت » ما هو ؟

و أمّا « أنت »، فعن البصريّين : انّ الضمير عندهم « أن »، والتاء حرف خطاب (۵) ؛ و فى اللباب ادّعى الإجماع على ذلك (۶)، و منه يعلم حال فروعه .

و عن ابن كيسان : انّ التاء هى الضمير، و هى الّتى كانت مرفوعه متّصله بالفعل كفَعَلْتُ، فلمّا أريد انفصالها أدخل عليها « أن » ليستقلّ لفظًا (۷).

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۷ .

۲- ۲. هو نافع بن عبدالرّحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى، أحد القراء السبعه المشهورين، كان أسود، صبيح الوجه، اشتهر فى المدينه، و انتهت إليه رئاسه القراءه فيها، و أقرأ الناس نيفًا و سبعين سنه . و توفّى بها ؛ الأعلام : ۸ / ۵ .

۳- ۳. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۱۷ .

۴- ۴. شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۱۶ .

۵- ۵. أنظر : الكتاب : ۱ / ۲۴۵ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ ؛ والأشمونى : ۱ / ۱۱۴ ؛ وابن يعيش : ۳ / ۹۵ ؛ والمساعد : ۱ / ۹۹ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۱۷ .

۶- ۶. لا يوجد لدينا كتاب اللباب .

۷- ۷. أنظر رأى ابن كيسان فى التصريح : ۱ / ۱۰۳، والمساعد : ۱ / ۹۹، والارتشاف : ۱ / ۹۲۷ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۱۸ .

و ذهب الفرّاء إلى انّها بتمامها اسم، والتاء من نفس الكلمه (۱).

« هو » بجميعها ضمير أو الهاء فقط ؟

و أمّا « هو »، فالمحكىّ عن الكوفيّين (۲): انّ الضمير هو الهاء، والواو للإشباع، بدليل التثنيه والجمع، فانّک تحذفها فيهما، و كذا الكلام فى « هى » (۳).

و عن البصريّين : انّ الواو من أصل الكلمه، فالضمير مجموعها، و كذا الياء فى « هى » (۴).

و قال نجم الأئمّه :

و هو الوجه، لانّ حرف الإشباع لا يتحرّک، و أيضًا حرف الإشباع لا يثبت، إلّا ضروره .

و قال :

انّما حركت الواو و الياء، لتصير الكلمه بالفتحه مستقلّه، حتّى يصحّ كونها ضميرًا منفصلًا، إذ لو لا الحركه لكانتا كأنّهما للإشباع على ما ظنّ الكوفيّون، و كان قياس المثنّى والجمع على مذهب البصريّين: هو ما، و هيما، و هوم، و هين، فخفّف بحذف الواو والياء (۵).

وزيدت الميم لما مرّ (۶).

۱- ۱. أنظر رأى الفراء فى : شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۱۸ ؛ والأشمونى : ۱ / ۱۱۴ ؛ والهمع : ۱ / ۶۰ ؛ والتصريح : ۱ / ۱۰۳ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ .

۲- ۲. أنظر : الارتشاف : ۲ / ۹۲۸ ؛ والهمع : ۱ / ۶۱ ؛ والمساعد : ۱ / ۹۹ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۵۷.

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : فالضمير هو الهاء، والياء للإشباع، أبوالقاسم .

۴- ۴. أنظر الكتاب: ۲ / ۳۵۱ ؛ والارتشاف: ۲ / ۹۲۸ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۲ / ۴۱۸؛ والانصاف : ۲ / ۵۵۷.

۵- ۵. شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۱۸ .

۶- ۶. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : من إشتراكهما معها لكونها شفويّه مثلهما، منه .

الضمائر المنفصله المنصوبه

[الضمائر المنفصله المنصوبه] (۱)

قوله : مثاله إيّانا، إلى آخره .

الظاهر انّ الضمير فيه يعود إلى الفرع الّذى يدلّ عليه التفريع، ولايخفى عليك انّ المناسب ذكر الأصول الثلاثه من المتكلّم والمخاطب والغيبه، ثمّ الإشاره إلى عدم إشكال الفرع، كما فعله فى البيت السابق ؛ فلو بدل البيت الثانى بهذا :

إيّاى إيّاك وإيّاه ترى *** لذى انتصاب فيه فرعها بدا

كان أولى ؛ أو بهذا :

إيّاى إيّاك وإيّاه اشتهر *** لذى انتصاب فيه فرعها ظهر

كان أولى أيضًا .

الضمایر علی ستّین لفظًا وکان القیاس أن تکون تسعین

فائده : إعلم انّك قد عرفت ممّا ذكره المصنّف انّ الضمائر على خمسه أنواع، ثلاثه للمتّصل منها وهى : ضمير الرفع والنصب والجرّ، و اثنان للمنفصل منها وهما: ضمير الرفع والنصب دون الجرّ، و كلّ من هذه الأنواع الخمسه لثمانيه عشر معنى، فينبغى أن يكون لكلّ منها ثمانيه عشر لفظًا أيضًا، بإزاء كلّ معنى لفظًا، فكان القياس أن يبلغ مجموع الضمائر إلى تسعين لفظًا .

و ذلك لأنّ كلّ واحد من الأنواع الخمسه إمّا لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، وكلّ من هذه الثلاثه إمّا لمفرد أو مثنّى أو مجموع، فحصل تسعه معان، و كلّ من المفرد والتثنيه والجمع إمّا لمذكّر أو مؤنّث، فحصل ثمانيه عشر معنى، فينبغى أن يكون

۱- ۱. العنوان منّا .

بإزاء كلّ معنى لفظٌ، فيكون فى كلّ من الأنواع الخمسه ثمانيه عشر لفظًا، فيلزم أن يكون المجموع تسعين لفظًا هكذا : ستّه للمتكلّم، و ستّه للمخاطب، و ستّه للغائب فى كلّ من الأنواع الخمسه، لكنّهم جعلوا للمتكلّم لفظين و تركوا أربعه، وللمخاطب والغائب خمسه تركوا فى كلّ منهما واحدًا .

فالمتروك فى كلّ من الأنواع ستّهٌ و مجموعه ثلاثين، فبقى لكلّ من الأنواع اثنا عشر لفظًا، فيكون مجموع ألفاظ الضمائر ستّين، يحصل من ضرب كلّ من الأنواع الخمسه فى اثنا عشر .

بيان ذلك هو : انّهم جعلوا « تا » و « نا » فى : ضربت، و ضربنا، أو « أنا » و « نحن » للمتكلّم، بأن جعلوا الأوّل منهما مشتركًا بين معنيين أى المذكّر والمؤنّث إذا كان مفردًا، والثانى مشتركًا بين الأربعه و هى : مثنّى المذكّر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنّث .

و ذلك أمّا الإشتراك بين المذكّر والمؤنّث فى المتكلّم، فلعدم الإلتباس (۱) أو لقلّته، و أمّا الإشتراك بين التثنيه والجمع فى لفظ واحد و هو « نا » أو « نحن » و عدم زيادتهم فيه للمثنّى ألفًا والجمع واوًا، كما فى كلّ من مثنّى المخاطب والغائب و جمعهما، لأنّ المثنّى كما مرّ مفصّلاً انّه يعتبر فيه اتّحاد لفظ مدلوله.

فعلى هذا نقول: انّه لا يجوز جعل « نحن » مثلاً تثنيه، لانّك لو عبّرت عن نفسك و زيد بقولك : « نحنا فعلنا كذا » بدخول ألف التثنيه فيها، و سألت عن تفصيل هذا المثنّى، تقول فى الجواب : أنا و زيد، فيعلم منه عدم جواز جعلها تثنيه لعدم اتّحاد لفظ مدلولها، و هكذا فى الجمع .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، و ب و ش » : إذ المشاهده كافيه للفرق، منه .

بخلاف تثنيه المخاطب والغائب، فانّک إذا قلت لزيد و عمرو : « أنتما فعلتما كذا » و سئلت عن تفصيل هذا المثنّى، قلت : أنت يا زيد و أنت يا عمرو، و هو صحيح لاتّحاد لفظ المدلول، فكأنّک (۱) قلت : أنت وأنت . وكـذا إذا قلت لزيد و عمرو : « هما فعلا كـذا » يصحّ أيضًا، لانّه بمنزله هو هو ؛ و كذا جمعهما، إذ « أنتم » بمنزله قولک : أنت و أنت و أنت مثلاً، و « هم » بمنزله قولک : هو و هو و هو .

ولمّا كان شـرط المثنّى والجمع غير متحقّق فى المتكلّم، جعلوا لتثنيته صيغه : « نحن »، وجعلوا الجمع مشتركًا معها فى هذا اللفظ، للأمن من الإلتباس بسبب القرائن.

هذا فى بيان المتروک من ضـمير المتكلّم، و أمّا فى بيان ما ترک من المخاطب والغائب، فهو لفظ المثنّى للمؤنّث فيهما، إذ تقول فى مثنّى الأوّل : ضـربتما، سواء كان للمـذكّر والمؤنّث، و كـذا فى الغائب : ضـربا و ضـربتا، والضـمير فيهما واحـد، و هو الألف، والتاء فى الثانى حرف تأنيث كما تقدّم بيانه ؛ فظهر لک انّ المتروک فى كلّ من الأنواع الخمسه : ستّه (۲)، و مجموعه : ثلاثين، فبقى لكلّ من الأنواع اثنا عشر لفظًا، فيبقى (۳) مجموع الضمائر ستّين لفظًا ، يحصل من ضرب الخمسه فى اثنا عشر .

ذكر الأقوال السبعه فى انّ الضمير فى: إيّاک، مثلاً ما هو

قوله : الضمير إيّا واللواحق له عند سيبويه حروف، إلى قوله : مضاف إليها .

إعلم : انّهم قد اختلفوا فى هذه المسأله، حتّى تحقّقت بينهم أقوال سبعه، الأوّل:

۱- ۱. فى « ش » : و كأنّک .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أربعه من المتكلّم، و اثنين من المخاطب والغائب، منه .

۳- ۳. فى « ب و ک ۱ و ۲ » : فبقى .

هو ما نسب إلى سيبويه (۱) من انّ الضمير : « إيّا »، واللواحق من الياء فى المتكلّم، والكاف فى المخاطب، والهاء فى الغائب، حروف .

و هو المنقول عن جمهور البصريّين (۲)، واختاره فى اللباب (۳) ؛ والفاضل البيضاوى (۴) ؛ وابن الحاجب فى شرح المفصّل، واستدلّ عليه : بانّ تلك اللواحق ألفاظٌ اتَّصلتْ مَبْنِيَّةٌ بما لَفْظُه وَاحِدٌ يتبيّن بِها مَنْ يَرجعُ الضميرُ إلَيه، فيجب أن تكونَ حُروفًا، كالتَاءِ فى : أَنْتَ (۵).

والثانى : ما نقله عن المصنّف، من انّ « إيّا » ضمير أيضًا، واللواحق أسماء مضاف إليها. وهو المنقول عن الخليل والأخفش والمازنى (۶) ؛ واستدلّوا على ذلك بما حكى عن بعض العرب (۷) : « إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشَوابِّ » (۸)، حيث وقع « إيّا » مضافًا إلى اسم الظاهر، فينبغى أن يكون تلك اللواحق أيضًا

۱- ۱. الكتاب : ۲ / ۳۵۶ .

۲- ۲. أنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۴۰ ؛ والبسيط فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۸؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۰ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۷۰ مسأله ۹۸ ؛ والمفصّل : ۱۶۳ ؛ ولسان العرب _ إيا _ : ۶ / ۲۵۴۵ .

۳- ۳. لا يوجد لدينا .

۴- ۴. قال فى تفسير قوله تعالى : « إيّاك نعبد و إيّاك نستعين » : إيّا ضمير منصوب منفصل، و ما يلحقه من الياء والكاف والهاء حروف زيدت لبيان التكلّم والخطاب والغيبه، لا محلّ لها من الإعراب، كالتاء فى أنت والكاف فى أرأيتك ؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى : ۱ / ۳۲ .

۵- ۵. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۲۶۳ .

۶- ۶. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۲۵ ؛ وشفاء العليل : ۱ / ۱۹۰ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۴۵ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۰ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۷۰ مسأله ۹۸ .

۷- ۷. قال ابن منظور فى « لسان العرب ۱۵ / ۴۳۹ » : قال سيبويه : حدّثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشواب . وحكى سيبويه أيضًا عن الخليل أنه قال : لو أن قائلاً قال: إيّاك نفسك، لم أعنفه لانّ هذه الكلمه مجروره، إنتهى .

۸- ۸. جاء فى حاشيه « ص و ب » : أى فليتّق الرجل نفسه عن نساء الشابات، منه . الشواب : جمع شابَّه، وهى المرأه الصغيره . و روى أيضًا : فإيّاه و إيّا السوءات، جمع سوأه، و هى الخصله القبيحه .

أسماء مضافًا إليها، لأنّه إذا ثبت الإضافه إلى المظهر، جاز الإضافه إلى المضمر أيضًا (۱).

والثالث : هو المحكيّ (۲) عن الزجاج (۳)، والسيرافى، من انّ « إيّا » اسم ظاهر، خصّ بالإضافه إلى المضمرات (۴).

والرابع : ما نقل عن جماعه من الكوفيّين من انّ الضمائر هى ما بعد « إيّا »، و « إيّا » دِعَامَه (۵) و ذريعه (۶) إلى التلفّظ بها منفصله، لانّه لمّا فصلت عن العوامل، تعذّر النطق بها مفرده، فضمّ إليها « إيّا » لتستقلّ به (۷).

والخامس : ما نقل عن جماعه أخرى منهم أيضًا من انّ « إيّاها » مثلاً بكمالها اسم مضمر (۸).

والسادس : ما ذهب إليه المبرّد من انّه اسم مبهم، فيختصّ أمره بالإضافه (۹).

۱- ۱. ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش : ۳ / ۱۰۰ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۸۱ و ۲ / ۴۲۵ ؛ و شرح ابن عقيل : ۲ / ۳۰۰ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۷۰ و ۵۷۲ مسأله ۹۸ .

۲- ۲. فى « ب و ك ۱ و ۲ » : هو المروىّ .

۳- ۳. هو إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج، أبو إسحاق، النحوى، اللغوى، المفسّر، أقدم أصحاب المبرّد قراءه عليه، ولد و مات فى بغداد . له من الكتب : معانى القرآن، الإشتقاق، العروض، مختصر النحو، خلق الإنسان، الأمالى فى الأدب واللغه، إعراب القرآن ؛ أنظر معجم المؤلّفين : ۱ / ۳۳ ؛ والأعلام : ۱ / ۴۰ ؛ والكنى والألقاب : ۲ / ۲۹۳ ؛ والوافى بالوفيات : ۵ / ۲۲۸ .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۲۵ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۷۰ مسأله ۹۸ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب » : ما يعتمد عليه شىء .

۶- ۶. جاء فى حاشيه « ب » : أى واسطه .

۷- ۷. وإليه ذهب أبوالحسن بن كيسان ؛ أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۲۵ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۳۰ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۷۰ ؛ والصحاح _ إيا _ : ۶ / ۲۵۴۵ ؛ والهمع : ۱ / ۶۱ .

۸- ۸. هو المنقول عن بعض الكوفيّين، أنظر : الإنصاف : ۲ / ۵۷۰ ؛ وإملاء ما منّ به الرّحمن : ۱ / ۶ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش: ۳ / ۱۰۰ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۰ .

۹- ۹. أنظر الإنصاف : ۲ / ۵۷۰ مسأله ۹۸ ؛ و تفسير الثعالبى : ۱ / ۱۶۵ .

والسابع : ما حكى عن الخليل فى القول الآخر من انّه اسم مظهر ناب مَنَابَ المضمر (۱).

تضعيف غير المختار من الأقوال السبعه

فهذه هى الأقوال فى المسأله، فها أنا أذكر الجواب عن غير المختار منها، ثمّ أشير إليه، فأقول : أمّا عن الأوّل فبما سيجىء .

و أمّا عن القول الثانى : فبما صرّح به جماعه _ منهم نجم الأئمّه (۲) _ من عدم جواز إضافه الضمائر .

و أيضًا يجىء فى مبحث الإضافه عدم جواز إضافه المعارف إضافه معنويّه، و قد عرفت انّ الضمائر أعرفها، فبعدم الجواز أولى، فتأمّل .

و أمّا إستدلالهم بالمثال المذكور (۳)، فقد أجاب عنه الزمخشرى والبيضاوى وغيرهما : انّه شاذّ، فلا يلتفت إليه (۴).

و أمّا عن الثالث : فبأنّه لو كان كذلك، للزم إعرابه للزوم إضافته، لأنّ المقتضى للبناء (۵) عارضه المقتضى للإعراب، و هو الإضافه الّتى من خواصّ الأسماء، فيبقى الاسم على أصله من الإعراب، مع انّه بالإتّفاق ليس كذلك .

و به يجاب عن القول الثانى، و سيجىء غيره .

۱- ۱. الإنصاف : ۲ / ۵۷۰ مسأله ۹۸ ؛ وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ۲ / ۲۲ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۰ .

۲- ۲. شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۲۵ .

۳- ۳. أى ما ذكر من قول بعض العرب : « إذا بلغ الرجل الستّين فإيّاه و إيّا الشَوابِّ » .

۴- ۴. الكشّاف : ۱ / ۶۰ و ۶۱ ؛ المفصّل : ۱۶۳ ؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ۱ / ۳۲ ؛ شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۸۱ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » : بل نقول لا وجه لبنائه فضلاً عن أن يكون مع المعارض، فتدبّر، أبوالقاسم.

و أمّا عن الرابع : فبأنّ مفاده عدم كون « إيّاه » ضميرًا منفصلاً، مع انّ الظاهر اتّفاقهم على ذلك .

و أيضًا لو كان الأمر كذلك، لِمَ كان اللازم تأخير الضمير وتقديم الدِعَامه، مع انّ العكس كان أولى لأولويّه الأصل بالتقديم، كما فعل ذلك فى : أنت، بناء على انّ الضمير : أن، والتاء حرف، كما تقدّم .

و أمّا عن السادس : فبما مرّ فى الثالث .

و أمّا عن السابع : فبأنّ نيابه الظاهر عن الضمير خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلّا بدليل .

و أيضًا ليس فى الأسماء الظاهره ما يختلف آخره ياء و كافا و هاء، ولا موجب لإلتزام ذلك لما سنذكر .

و أيضًا يرد على القول الأوّل والثانى انّ حكمهم بانّ الضمائر أعرف المعارف ينافيهما، إذ كيف يكون « إيّا » ضميرًا، مع انّه لا يفهم المراد منه إلّا بذكر الغير معه.

و أيضًا حكمهم بانّ الضمير إمّا موضوع للمتكلّم أو للمخاطب أو للغائب ينافيهما، لأنّه لايصدق على « إيّا » انّها لأيّها هى، فكيف يكون ضميرًا ؟!

بيان المختار بين الأقوال السبعه

إذا عرفت ذلك نقول : انّ المختار من هذه الأقوال هو : القول الخامس، لسلامته عن هذه الإيرادات، و لصدق التعريف المذكور للضمير من انّه موضوع إمّا للمتكلّم أو المخاطب أو الغائب عليه حينئذ، إذ « إيّاى » على هذا موضوع للمتكلّم، و « إيّاك » للمخاطب، و « إيّاه » للغائب .

هذا، واعلم : قد ذكر نجم الأئمّه :

انّه قد تفتح همزه « إيّا »، و قد تبدل الهمزه، مفتوحه و مكسوره، هاء، إنتهى (۱).

وقال الفاضل البيضاوى: وقرى ء « إيّاك » بفتح الهمزه، و« هيّاك » بقلبها هاء(۲).

والظاهر انّ مرادهما واحد، و انّما ذَكَر « إيّاك » لأنّ المقام يقتضى ذلك، لذِكْرِه ذلك عند قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ ».

الأصل فى الضمائر : المتّصله

قوله : لما فيه من الإختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير .

فيعلم منه انّ الأصل فى الضمائر : المتّصله، إذ عدم جواز الإتيان بشىء مع وجود آخر و إتيانه مع عدمه، أماره الفرعيّه، و لأنّك قد عرفت انّ المضمر انّما يقال للمستتر حقيقه، و إطلاقه على البارز من المتّصل مجاز، فضلاً عن المنفصل، وانّما يقال لهما المضمر لأجل الشباهه، فيكون البارز من المتّصل والمنفصل فرعًا .

ثمّ فى عباره المتن نظرٌ، إذ مع قوله : « و فى اختيار »، لا يحتاج إلى قوله : « إذا تأتّى »، و كذا بالعكس، فالمناسب أن يقول هكذا :

إذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ المُتَّصِلْ فَلا يَجُز إتْيَانُكَ بِالمُنفَصِلْ

إذ هذا مع عدم ورود ما ذكر عليه، مذكور فيه جواب الشرط، بخلاف ما ذكره، فانّ جوابه فيه محذوف .

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۲۵ .

۲- ۲. أنوار التنزيل و أسرار التأويل : ۱ / ۳۳ .

ما يجب فيه انفصال الضمير

قوله : فصل .

و هو جواب للشرط، أعنى قوله : « فإن لم يتأتّ »، أى : و إن لم يمكن الإتيان بالمتّصل بأن كان عامل الضمير متأخّرًا أو محذوفًا، إلى آخره .

فها أنا أبيّن وجه عدم إمكان الإتيان بالضمير المتّصل فى هذه المواضع بإعانه اللّه سبحانه، فأقول : أمّا عدم إمكانه إذا كان العامل متأخّرًا كقوله تعالى : « إيَّاكَ نَعْبُدُ »، فلأنّ الضمير انّما يتّصل بالجزء الآخر من الفعل، سواء كان مرفوعًا كقولك: ضَرَبتُ، أو منصوبًا كقولك : ضَرَبَكَ، و هنا غير ممكن ذلك، إذ المفروض انّه مقدّم، فحينئذ لا يجوز أن يتّصل بالجزء المقدّم (۱) من الفعل لما عرفت، فيجب انفصاله ؛ وأيضًا قد مرّ انّ الضمير المتّصل ما لا يصلح لأن يبتدأ به .

عدم جواز اتّصال الضمير إذا كان عامله محذوفًا

و أمّا عدم إمكانه إذا كان عامله محذوفًا كقولك : ان إيّاه ضربته، فلما عرفت أيضًا من انّه انّما يتّصل بالجزء الآخر من الفعل و حذف العامل يمنع من ذلك، ومنه قولك : إيّاك والأسد، و قولك لمن يسئلك مَنْ أَضْرِب : إيّاه .

و لا يخفى انّ القسم الأوّل لا يتصوّر إلاّ فى الضمير المنصوب، لأنّ الفاعل لا يتقدّم ؛ و أمّا الثانى، فيعمّ المرفوع أيضًا، و قد عرفت المنصوب، أمّا المرفوع فكقولك : إن أنت ضربت، و أصله : إن ضربت ضربت، حذف العامل وأبقى الضمير، فانفصل .

۱- ۱. فى « ب و ش » : المتقدّم .

و أمّا عدم إمكانه إذا كان عامله معنويًّا كقولك : أنا زيد، فلأنّ الضمير لفظيّ، والعامل معنويّ، و اتّصال اللفظ بالمعنى غير ممكن، فيجب الانفصال ؛ هذا على القول بانّ العامل فى المبتدأ الإبتداء، و أمّا على القول بانّ العامل فيه الخبر، فلما مرّ فى المعمول المتقدّم .

وأمّا عدم إمكانه إذا كان محصورًا مثل: ما ضربك إلّا أنا، فلِمَا مرّ فى تعريف المتّصل من انّه لايلى «إلّا»، وكذا إذا كان محصورًا بمعنى إلّا كقولك: انّما هو قائم.

و أمّا عدم إمكان اتّصال الضمير إذا أسند إليه صفةٌ جَرَت على غير مَنْ هى له كقولك : زيد عمرو ضاربه هو، فلانّه لو اتّصل الضمير و قيل : زيد عمرو ضاربه، لالتبس على السامع انّ الضارب زيد أو عمرو، بل المتبادر انّه عمرو، لكونه أقرب من زيد إلى الضمير المستتر فى الوصف ؛ بخلاف (۱) ما لو انفصل و قيل : زيد عمرو ضاربه هو، فانّه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر، يعلم منه انّ مرجعه ما هو خلاف الظاهر أى : زيد، إذ لو لم يكن ذلك، لا حاجه إلى انفصال الضمير .

و هذا الإلتباس وإن لم يتحقّق فى جميع الموادّ، إذ قولك : هند زيد ضاربته، يصدق عليه انّ الضمير أسند إليه صفةٌ جَرَت على غير مَنْ هى له، مع انّه مع الإتّصال لا إلتباس فيه، إذ يعلم منه انّ الضمير فى الصفه عائدٌ إلى هند، لكن الحكم مطلق طردًا للباب، فيجب أن يقال : هند زيد ضاربته هى .

هذا على مذهب البصريّين، و عن الكوفيّين : إختصاص جواز الانفصال بصوره خوف اللبس، و عدمه عند عدمه (۲). و هو (۳) أولى لما عرفت من عدم جواز

۱- ۱. فى « ش » : بخلافه ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۲۵۶ ؛ وأبو حيّان فى الارتشاف : ۲ / ۹۳۲ .

۳- ۳. فى « ب » بدل قوله « و هو » : الثانى .

الإتيـان بالمنفصـل عنـدالتمكّن من الإتيان بالمتّصل، والصوره المـذكوره الإتيان (۱) بالمتّصـل فيهـا ممكنٌ، فالعـدول عنه إلى ما يتوقّف وجوده على عدم التمكّن منه غير جائز .

ثمّ المراد بالصـفه هو : اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبّهه، و بالجرى على غير مَنْ هى له هو : أن يكون حالاً من ذلك الغير، كقولـك : رأيت زيـدًا وخالـدًا ضـاربه هو، أو خبرًا عنه كقولـك : زيـد عمرو ضـاربه هو، أو صـفه له كقولك : مرّ رجل برجل ضاربه هو، ففى جميع هذه الصور وجب انفصال الضمير لدفع الإلتباس .

و هذه المواضع هى الّتى أشار الشارح إليها بوجوب انفصال الضـمير فيها، وقد أوضـحناها ؛ و زادوا مواضع أُخَر ليس المقام مقام بيانها .

ثمّ انّ هـذه المواضع و غيرهـا ليست إلاّ موجبه للإتيان بضـمير الرفع أو النصب، دون الجرّ، ولهـذا انقسـموا الضـمير المنفصل إلى الرفع والنصب، و حكموا بعدم مجىء المجرور من المنفصل، كما تقدّم إليه الإشاره .

جواز الإتّصال والانفصال فى الضمير

قوله : على الأصل .

لأنّ الأصل فى الضـمير : المتّصل، كما عرفت، فلا يحتاج إلى دليل، نعم إجرائه على خلاف الأصل يحتاج إلى دليل، و لهـذا قال فى الثانى : « للطول ».

والحاصل : تقـدّم انّه متى يمكن الإتيان بالمتّصل، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، لكن يسـتثنى من هذه الكلّيه صورتان، كما سيبيّنه و نتبّه على كلّ منهما عند ذكرهما .

۱- ۱. فى « ش » : إتيان ؛ وهو خطأ .

قوله : ثانی ضمیرین أوّلهما أخصّ و غیر مرفوع .

احترز بقوله : « ثانی ضمیرین » عن الأوّل، فانّه لا یجوز فیه إلاّ الإتّصال ؛ وبقوله : « أوّلهما أخصّ » عمّا إذا کان الثانی أخصّ أو مساویًا، فانّ فی الأوّل یجب الانفصال، لانّه لوکان متّصلاً یتعلّق بالضمیر، فیلزم تعلّق الأشرف بالأدنی(۱) کقولک : زید أعطاه إیّاک ؛ و نقل سیبویه عن النحاه تجویز الإتّصال أیضًا، قال : وانّما هو شیء قاسوه، ولم یتکلّم به العرب (۲). وفی الثانی کذلک علی ما سیجیء من قوله : « و فی اتّحاد الرتبه الزم فصلاً » إلی آخره .

و بقوله : « غیر مرفوع » عمّا إذا کان أوّل الضمیرین مرفوعًا کقولک : أعطیتک، فانّ الضمیر الأوّل فیه و إن کان أخصّ من الثانی، لکنّه مرفوع، فلا یجوز فی الثانی إلاّ الإتّصال، لما مرّ من انّ الضمیر المرفوع کالجزء من الفعل، فکأنّ الثانی حینئذ متّصل بنفس الفعل، فلا یجوز فیه إلاّ الإتّصال .

مثاله ما ذکره : سَلْنِیهِ، فانّ أوّل الضمیرین فیه أخصّ من الثانی و غیر مرفوع، فیجوز لک حینئذ اتّصال الثانی کما تقول : سَلْنِیهِ، وانفصاله فتقول : سَلْنِی إیَّاه، کما ذکره ؛ أمّا الأوّل فلما عرفت من انّ الضمیر الأوّل أخصّ، فلا کراهه لتعلّق الأدنی بالأشرف، وبه جاء فی الکتاب قوله تعالی : « فَسَیَکْفِیکَهُمُ اللّه ُ» (۳)، وقوله تعالی: « أَنُلْزِمُکُمُوهَا » (۴)، و غیرهما ؛ و أمّا الثانی، فلأنّ المتّصل الأوّل فضله، لیس اتّصاله کاتّصال المرفوع .

واعلم : انّه لیس الحکم مختصًّا بخصوص « سَلْنِیهِ »، بل یعمّ کلّما کان فیه

۱- ۱. فی « ب و ک ۲ » : علی الأدنی .

۲- ۲. الکتاب : ۱ / ۴۵۰ .

۳- ۳. البقره : ۱۳۷ .

۴- ۴. هود : ۲۸ .

ضمیران یکون الأوّل منهما أخصّ و غیر مرفوع، و هو المراد بقوله : « وَ کَذَا مَا أَشْبَهَهُ » ؛ إلّا إذا کان العامل من النواسخ کقولک : خِلْتَنِیهِ، فانّه یصدق علیه انّ فیه (۱) ضمیرین یکون الأوّل منهما أخصّ، إلّا انّه لیس مشترکًا مع ما ذکر فی الحکم المزبور، و لهذا لم یرجّح المصنّف فی الأوّل اتّصال الضمیر الثانی أو انفصاله، مع انّه فی « خِلْتَنِیه » حکم بالإتّصال .

و هذه إحدی الصورتین اللّتین تقدّم إلیهما الإشاره من انّه یستثنی من القاعده الکلّیه المزبوره صورتان : إحدیهما هی هذه، یعنی إذا اجتمع فی الکلام ضمیران یکون الأوّل منهما أخصّ و غیر مرفوع، و لم یکن العامل فیهما من النواسخ، فحینئذ یجوز فی ثانی الضمیرین الإتّصال والإنفصال من غیر ترجیح بینهما، کما یظهر من المصنّف والشارح، و إن کان الأولی الإتّصال، لأنّه الأصل، والمخرج عنه غیر ثابت .

والصوره الثانیه المستثناه من القاعده المذکوره هی : ما کان الضمیر منصوبًا بالفعل الناسخ، سواء کان هناک ضمیران و کان أوّلهما مرفوعًا کما فی : « کُنْتُهُ »، أم لا کما فی : « خلتنیه »، فانّ الضمیرین فیه الیاء والهاء منصوبان، و هو ما أشار إلیه بقوله: « فِی کُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَی » إلی آخره؛ أو لم یکن فیه إلّا ضمیر واحد منصوب، کما فی : کَانَهُ زیدٌ .

قوله : فی اتّصال وانفصال ما هو خبر لکان أو إحدی أخواتها .

أراد بذلک التنبیه علی الفرق بین الصورتین، إذ فی الأُولی یعتبر عدم کون الضمیر الأوّل مرفوعًا، بخلاف الثانیه، و فیها یعتبر فی ثانی الضمیرین کونه منصوبًا

۱- ۱. فی « ب و ش » : فیها .

بالفعل الناسخ، سواء كان الأوّل مرفوعًا أم لا، كما تقدّم ؛ والتنبيه على عدم إختصاص الحكم بكان فقط، كما توهّم بعض منهم .

وظاهر عباره الشرح حيث قال : « فى اتّصال وانفصال »، يدلّ على انّ الخلاف فى جواز الإنفصال و عدمه، و هو الظاهر من الدليل الّذى سيذكره، والمفهوم من الدليل الّذى ذكره لسيبويه : تعيّن الإنفصال ؛ والمستفاد من جماعه: انّ خلافهم فى الرجحان والعدم، لا فى أصل الجواز (۱).

قوله : و لأنّه واردٌ فى الفصيح .

كقوله تعالى : « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللّه ُ... وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ » (۲)، و كقوله صلى الله عليه و آله لِعُمَر لمّا أراد أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنّه الدجّال : « إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإنْ لايَكُنْه فلا خيرَ لَكَ فِى قَتلِه » (۳).

الشاهد فى موضعين حيث جىء فيهما بالمتّصل دون المنفصل، فيعلم منه ترجيحه .

قوله : أى سيبويه، ولم يصرّح به تأدّبًا .

والمراد بهذا الكلام دفع ما يرد على المصنّف فى المقام، و هو انّ قوله :

۱- ۱. أنظر شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۳ و ۱۰۴ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۴ _ ۹۴۰ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۶۹ _ ۷۳.

۲- ۲. الأنفال : ۴۳ ؛ « إِذْ يُرِيكَهُمُ اللّه ُفى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِى الْأَمْرِ وَ لكِنَّ اللّه َسَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ ».

۳- ۳. أخرجه البخارى فى صحيحه : ۲ / ۹۶ ؛ وكذا مسلم فى صحيحه : ۸ / ۱۹۲ . قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله : روى أنّ النبى صلى الله عليه و آله وصف الدجّال ذات يوم لعمر بن الخطّاب، ثمّ رأى عمر يومًا ابن صياد على ما وصف به النبىّ صلى الله عليه و آله ، و هو رجل اعرابى، فأراد عمر أن يقتله لزعمه أنّه كان دجّالاً، فنهاه النبىّ صلى الله عليه و آله عن ذلك و تكلّم معه بهذا الكلام . و اسم « يكن » فى الموضعين لابن صياد، والخبر لدجّال ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۸۵ .

« وغَيرِى اخْتَيارَ الإنْفِصَالاَ ـ » ظاهره انّ كلّ من غير المصنّف اختار الإنفصال، وليس الأمر كذلك، إذ عرفت من نقل الشارح عن جماعه اختيار الإتّصال فى المقام، فدفعه الشارح بما ترى .

قوله : لكونه فى الصورتين خبرًا فى الأصل .

أى فى باب : كان و أخواتها، و باب : خلت و نحوه، و ذلك لانّه (١) قبل دخولهما كان خبرًا للمبتدأ .

قوله : كما تقدّم .

أقول : ما تقدّم لا يصلح لأن يكون (٢) مشارًا إليه، إلاّ قوله فى بيان المواضع الّتى يؤتى فيها بالضمير المنفصل : « أو كان معنويًّا »، أى : كان عامله معنويًّا، وهو انّما يصحّ إذا كان رفع الخبر بالإبتداء أيضًا، و هو مناف لما سيجىء فى باب الإبتداء عند قول المصنّف « كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بَالْمُبْتَدَأ » : و هو الصحيح الّذى نصّ عليه سيبويه (٣).

خبر المبتدأ لايكون ضميرًا متّصلاً

ويمكن أن يقال : قد تقدّم فى أوّل بحث الضمائر انّ الضمير المتّصل ما كان غير مستقلّ بنفسه، فلايصلح لأن يكون خبرًا للمبتدأ، ويحتمل أن يكون مراده ممّا تقدّم ذلك، وهو وإن كان غير صريح فى تعيين انفصال خبر المبتدأ، إلاّ انّه يستلزمه.

و كذا قول المصنّف : « وَ ذُو اتِّصَالٍ مِنهُ مَا لاَ يُبْتَدَأ »، إذ قد عرفت انّه ليس المراد منه وقوعه مبتدأ، بل المراد انّه لا يصلح لأن يقع كلمه مبتدأةً بها ولم يكن

١- ١. جاء فى حاشيه « ب » : أى الضمير .

٢- ٢. فى « ش » : أن يكون .

٣- ٣. البهجه المرضيّه : ١ / ١۶۶ باب الإبتداء .

جزءًا لشیء آخر، و معلوم انّ خبر المبتدأ کلمه مبتدأه مستقله، والمقصود التنبیه علی ما یصلح لأن یکون مشارًا إلیه بقوله : « کما تقدّم »، و إلّا نقول : إنّ خبر المبتدأ لا یجوز أن یکون ضمیرًا متّصلاً .

أمّا علی القول بکون عامله الإبتداء، فظاهر لما عرفت عند قوله : « أو کان معنویًّا » ؛ و أمّا علی القول بانّ عامله المبتدأ، فلأنّ المرفوع بالفعل انّما یتّصل به، لأنّ الفعل مقتض له أصالهً، و لهذا لابدّ لکلّ فعل من مرفوع، و لایخلو منه أبدًا، ولیس الاسم کذلک، إذ لیس کلّ اسم رافعًا، فتأمّل .

و بما ذکر، ظهر لک عدم جواز کون المبتدأ ضمیرًا متّصلاً، أمّا علی القول بأنّ عامله معنویّ فلما تقدّم ؛ وأمّا علی القول بانّ عامله الخبر فلما ذکر آنفًا، لأنّ الخبر إمّا اسم أو جمله، و لیس المرفوع من لوازم أحدهما .

رتبه الضمائر فی التقدیم والتأخیر

[رتبه الضمائر فی التقدیم والتأخیر] (۱)

قوله : و هو الأعرف علی غیره .

إعلم : انّ مقتضی القیاس عدم التعبیر بالأعرف، لأنّ أفعل التفضیل لا یبنی من الثلاثی المزید فیه، إذ مادّته التعریف، لأنّ محافظه جمیع الحروف فیه متعذّره کما لا یخفی، و مع الحذف لا یعلم انّه ثلاثیّ بنی منه أفعل للتفضیل، أم لا ؛ بل مقتضاه أن یقال : أکمل تعریفًا، کما یجیء فی أفعل التفضیل، أو نحوه، إلّا انّ السَماع جوّز ذلک، إذ صرّح بعضهم بسماع الأعرف منهم (۲).

قوله : الضمائر .

الإتیان بصیغه الجمع إمّا لتعدّد الأمثله، أو بالحمل علی ما بلغ فیه الضمیر عدد

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

الجمع، كالمثال الّذى ذكره، إذ يجوز أن يكون هناك ضميران لا أزيد، كما تقول: الدرهم أعطانيه زيد، على الإتّصال ؛ أو : أعطانى إيّاه ؛ أو : أعطاه إيّانى، على الإنفصال .

ضمير المتكلّم أعرف من غيره

قوله: إذ ضميرالمتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، إلى قوله: من ضميرالغائب.

قد عرفت ذلك فيما ذكرنا سابقًا، وإن أردت أن يضح لك حقيقه الحال فاعلم : انّه إذا سمعت من متكلّم « أنا »، تعرفه بخصوصه و إن كان هناك أشخاص متعدّده، وأمّا إذا سمعت من متكلّم إلى مخاطب « أنت » و يكون هناك أشخاص متعدّده، لاتعلم بمجرّد ذلك الخِطاب المُخاطَب بخصوصه .

فظهر لك انّ المتكلّم أكمل تعريفًا من المخاطب، وكذا من الغائب، لأنّ المخاطب أعرف منه كما سيجىء، والأعرف من الأعرف أعرف .

ضمير المخاطب أعرف من الغائب

و أمّا أخصّيه المخاطب، فلأنّ المتكلّم يعرف المخاطب بالعين والقلب، بخلاف الغائب، فانّ اللازم فيه أن يعرفه بالقلب .

جواز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ وغيره

قوله : و لايجوز فى : زيد أعطيتك إيّاه، تقديم الغائب للبس .

و ذلك لأنّ « زيد » يصلح لأن يكون مُعطىً و مُعطى به، كما انّ المخاطب كذلك، إذ كلّ منهما يصلح للآخذيّه والمأخوذيّه، فإذا جوّز (۱) التقديم والتأخير فى كلّ من الضميرين يلتبس الآخذ بالمأخوذ، فلدفعه خصّ التقديم بأحدهما ليصير قرينه

۱- ۱. فى « ب » : جوّزوا ؛ و فى « ش » : جواز .

على انّه آخذ، و خصّ ذلك بالأخصّ لأشرفيّته، بخلاف المثال الأوّل المذكور فى الشرح، فانّ القرينه فيه قائمه لتعيين الآخذ والمأخوذ، و هى عدم صلاحيّه الدرهم إلّا للمأخوذيّه، و لهذا جوّز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ و غيره فيه .

والحاصل : انّ الموضع الّذى يجوز فيه اتّصال الضمير وانفصاله، و هو ما كان أوّل الضميرين فيه أخصّ و غير مرفوع كما تقدّم، عند الإتّصال لابدّ من عدم تأخير الأخصّ، و عند الإنفصال يجوز لك تأخيره و إبقائه على حاله، إلّا إذا خيف اللبس، فكما تقدّم .

أمّا عدم جواز تأخير الأخصّ فى صوره الإتّصال، فواضح، إذ تقديم الأدون على الأشرف مع تساويهما فى الإتّصال غير جائز .

و أمّا جواز تأخيره فى صوره الإنفصال، فلأنّ الأصل فى الضمائر الإتّصال، وهذا الضمير وإن كان من حيث الأخصّيه أشرف، و لكن ذلك من حيث جريانه على الأصل يجوز تقديمه عليه، كما ذكره بقوله : « أعطيته إيّاك »، و أمّا عكسه فواضح .

ثمّ هذا الحكم و كذا تمثيله بقوله : « أعطيته إيّاك » لا يساعد ما ذكره أوّلاً فى بيان جواز اتّصال الضمير وانفصاله من تخصيصه ذلك بثانى ضميرين أوّلهما أخصّ، فانّ « إيّاك » هنا كان أوّل الضميرين، مع انّه قد انفصل .

إن قيل : إنّ المراد من كونه ثانى الضميرين : وقوعه فى المقام الثانى، فعلى هذا يصدق انّ « إيّاك » فى المثال المذكور ثانى الضميرين .

قلنا : على تسليم ذلك يرد عليه ما ذكره أوّلاً من كون أوّل الضميرين أخصّ، فانّه على هذا يكون أوّل الضميرين الهاء، و هو غير أخصّ كما لا يخفى . وأيضًا

على هذا لا معنى لقول المصنّف : « وَ قَدِّمِ الأخَصَّ فِی اتِّصَالٍ »، و لا سيّما لقول الشارح بعد قول المصنّف : « وقَدِّمَنْ مَا شِئتَ مِن الأَخَصّ »، كما هو واضح .

فالأحسن فی المقام عباره ابن الحاجب حيث قال :

وإذا اجتمع ضميران و ليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرف و قدّمته، فلك الخيار فی الضمير (۱) الثانی، نحو : أعطيتكه وأعطيتك إيّاه (۲)، و ضربيك و ضربی إيّاك (۳)، و إلّا فهو منفصل، إنتهی كلامه (۴).

و إلی ما ذكره ذهب جماعه منهم (۵).

لايجوز اتّصال ثانی الضميرين فيما إذا اتّحادا فی الرتبه

قوله : للثانی .

و ذلك لانّه لو لم ينفصل الثانی من الضميرين، يلزم فی تقديم كلّ منهما الترجيح من غير مرجّح، إذ المفروض انّهما متّحدان فی الرتبه، فانفصل الضمير الثانی تحرّزًا عن ذلك، أی (۶) الترجيح من غير مرجّح .

مثاله إذا كانا لمتكلّمين قولك : ظننتنی إيّای، و للمخاطبين نحو : علمتك إيّاك، وللغائبين نحو : حسبته إيّاه .

۱- ۱. « الضمير » لم يرد فی المصدر .

۲- ۲. « وأعطيتك إيّاه » لم يرد فی المصدر.

۳- ۳. « و ضربی إيّاك » لم يرد فی المصدر .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۲ / ۴۳۷ .

۵- ۵. أنظر : المفصّل : ۱۶۶ ؛ وشرح الكافيه للرضی : ۲ / ۴۳۸ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۶ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱/ ۱۴۸ _ ۱۵۲ ؛ و أوضح المسالك : ۱ / ۷۵ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۴ و ۹۳۵ .

۶- ۶. « أی » لم يرد فی « ش و ك ۲ » .

قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين

[قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين] (۱)

قوله : كأن يكون أحدهما مثنّى والآخر مفردًا .

و ذلك لئلّا يلزم اجتماع المثلين لفظًا و معنًى، و مقتضى ما ذكرنا من لزوم الترجيح من غير مرجّح عدم جوازه أيضًا، إلّا أن يقال : انّ الإختلاف الّذى اعتبره الشارح يرجّحه، لأنّ المثنّى مثلاً لكثره مدلوله بالنسبه إلى المفرد أشرف، فتقديمه أولى، و كذا الجمع ؛ هذا إذا كان المقدّم مثنّى مثلاً و أمّا إذا قدّم المفرد فنقول : انّه من حيث كونه أصلاً للمثنّى مثلاً أولى بالتقديم باختلاف الحيثيّات، و هذا القدر لعلّه يكفى للتحرّز عن الترجيح من غير مرجّح .

لا يقال : انّ هذا الإختلاف لو كان مبيحًا لوصل الضمير، ينبغى جوازه فى المتكلّمين والمخاطبين أيضًا لإمكان هذا الإختلاف فيهما ؛ لانّا نقول : الظاهر انّه لا يصحّ فيهما الإختلاف المذكور، لاتّحاد مدلولى الضميرين، فلا يقال : علمتنانى، ولا علمتنينا، ولا ظننتكماك، فلهذا لا يجوز فيهما إلّا الفصل فى الثانى، كما ذكره، على انّه نقل عن المبرّد اتّصال الثانى فى غير الغائب أيضًا (۲).

قوله : و نحوه .

والضمير يعود إلى مصدر الفعل الناقص، أو إليه باعتبار تأوّله بالمصدر، ومآلهما واحد، أى : لكون أحد الضميرين للغائب مثنّى والآخر مفردًا، أو نحوه كأن يكون أحدهما مفردًا والآخر جمعًا، أو مثنّى و جمعًا .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۳۹ ؛ و فيه : فالمبرّد يجيز اتّصال الثانى، ويستحسنه قياسًا على الغائبين، و منعه سيبويه .

و انّما رجّح الشارح من بين الإحتمالات ما ذكره، ثمّ قدّم المثّنى على المفرد، مع انّ العكس كان أولى تبعًا للشاهد الّذى ذكره فى الوجهين، إذ المذكور فيه المثّنى والمفرد بتقديم الأوّل على الثانى .

قوله : نحو : أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أكرَم وَالِدِ .

قبله : [٢٣ ـ] لِوَجْهِك فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَ بَهْجَةٌ (١).

اللغه : البَسْط : البشاشه، قال الجوهرىّ : الإنبِسَاطُ : تركُ الاحتشام (٢).

و البَهْجَه بفتح الباء الموحّده و سكون الهاء : الفرح والسرور . والقَفْوُ بمعنى الاتباع .

التركيب : « بسط » مبتدأ، سوّغ الإبتداء به تقديم الخبر الظرفىّ ؛ « و بهجه » عطف عليه، و « لوجهك » خبره، متعلّقه محذوف وجوبًا، و « فى الإحسان » متعلّق بمحذوف وجوبًا أيضًا فى موضع الحال فى الضمير فى الخبر، « أَنَالَ » فعل، « قَفْو » فاعله، « أكرَم وَالِد » مضاف إليه .

والشاهد فى الضميرين، أى : هماه، حيث انّهما متّصلان مع اتّحادهما فى الرتبه، الأوّل ضمير المثّنى، والثانى ضمير المفرد، هما مفعولان لقوله : « أنال »، والأوّل يعود إلى البسط والبهجه، والثانى إلى الوجه .

المعنى : بشاشه و فرح ثابت لوجهك حالكون ذلك البشاشه مثلاً فى حاله الإحسان، أعطى (٣) ذلك البشاشه والسرور وجهك اتباع أكرم والد .

١- ١. لم نقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معيّن، ولا عثرنا له سوابق أو لواحق ؛ أنظر : أوضح المسالك: ١ / ٧٥؛ وشرح ألفيّه ابن مالك لابن الناظم : ٢٣ ؛ وجامع الشواهد : ٢ / ٤٠٩ .

٢- ٢. الصحاح : ٣ / ١١١۶ .

٣- ٣. فى « ش و ك ١ و ٢ » : أعطنى .

قوله : و نحو قول الفرزدق (۱) :

[۲۴ ـ] بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِی دَهْرِ الدَهَارِيرِ (۲)

جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّ مقتضی ما ذكر عدم جواز الإنفصال مع إمكان الإتّصال إلّا فی المواضع المذكوره، فما تقول فی قول الفرزدق حيث أتی فيه بالضمير المنفصل، مع انّه ليس من شیء من المواضع المذكوره الّتی يجوز فيها الإنفصال أيضًا ؟

و تقرير الجواب هو : انّ انفصال الضمير فی البيت مع عدم كونه من تلك المواضع، للضروره، فقوله : « و نحو قول الفرزدق » مبتدأ، و قوله : « الضروره »

۱- ۱. الفرزدق (ت ۱۱۰ ه) : همام بن غالب بن صعصعه التميمی الدارمی، أبو فراس، شاعر، من النبلاء، من أهل البصره، عظيم الأثر فی اللغه، كان يقول : لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغه العرب، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس . كان الفرزدق لاينشد بين يدی الخلفاء والأمراء إلّا قاعدًا، وأراد سليمان بن عبدالملك أن يقيمه فثارت طائفه من تميم، فأذن له بالجلوس ! و قد جمع بعض شعره فی ديوان ـ ط ؛ ومن أمّهات كتب الأدب والاخبار : نقائض جرير والفرزدق ـ ط، ثلاثه مجلّدات . كان يكنی فی شبابه بأبی مكيه، وهی ابنه له. ولقب بالفرزدق لجهامه وجهه وغلظه . وتوفّی فی باديه البصره، وقد قارب المئه ؛ الأعلام : ۸ / ۹۳ . وانظر ترجمته فی: هديه العارفين : ۲ / ۵۱۰ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۱۳ / ۱۵۲ ؛ ووفيات الأعيان : ۶ / ۸۶ ؛ والبدايه والنهايه: ۹ / ۲۹۳ ؛ والكنی والألقاب : ۳ / ۲۲ .

۲- ۲. البيت من قصيده للفرزدق همام بن غالب، يمدح بها يزيد بن عبدالملك بن مروان، و يهجو يزيد بن المهلب. و ليس لأميه بن أبی الصلت كما قال ابن جنی . وقبله قوله : إنّی حَلَفْتُ وَلم أَحْلِفْ عَلَی فَنَدٍ فِنَاءَ بَيتٍ مِن السَاعِينَ مَعْمُورِ فِی أَكبَرِ الحَجِّ حَافٍ غَيْر مُنْتَعل من حالف مُحرم بِالحَجّ مَصبُور ديوان الفرزدق : ص ۲۶۲ ـ ۲۶۷ ؛ وانظر شرح ديوان الفرزدق : ۱ / ۱ / ۲۶۴ ؛ وشرح الشواهد للعينی : ۱ / ۱۲۱ ؛ و جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۶؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۶۶ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۵۲؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۲۸۵ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۱ و ۱۰۸ ؛ و شرح الكافيه للرضی : ۲ / ۴۳۵ ؛ وشرح الألفيّه لابن الناظم : ص ۲۳ .

مبتدأ ثان، و جمله : « اقتضت انفصال الضمير » خبره، والرابط الضمير فی « اقتضت »، و جمله المبتدأ والخبر خبر الأوّل، والرابط محذوف، والتقدير : ونحو قول الفرزدق الضروره اقتضت انفصال الضمير فيه .

وانّما ذكر البيت هنا ولم يذكره بعد قوله :

[۲۵ ـ] وَ فِی اخْتِیَارٍ لاَ یَجِیءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّی أَنْ یَجِیءَ الْمُتَّصِلْ

كما ذكره بعضهم هناك، تنبيهًا على انّ المناسب ذكره ههنا ليعرف المتعلّم أوّلاً المواضع الّتی يجوز فيها الإنفصال، و كذا المواضع الّتی تعيّن فيها الإنفصال، حتّی يعلم انّ البيت ليس منها، بل انفصال الضمير فيه للضروره فقط .

اللغه : الباعث هو الّذی يبعث الموتی و يحييهم ؛ والوارث هو الّذی ينتقل (۱) إليه الأملاك بعد موت الملّاك، والمراد هنا هو اللّه تعالی ؛ و « ضَمِنَت » بكسر الميم المخفّفه بمعنی : تضمّنت، أی : اشتملت ؛ والدهر : الزمان، والدهاريز : الشدائد .

التركيب : « بالباعث » متعلّق بحلفت فی قوله قبل هذا البيت :

إنّی حَلَفْتُ وَلم أحْلِفْ عَلَی فَنَدٍ فنَاءَ بَيتٍ مِن السَاعِينَ مَعْمُورِ (۲)

و « الوارث » صفه له، و « الأموات » منصوب إمّا بالباعث، أو الوارث، علی ما يجیء فی بحث تنازع العاملين ؛ و « قد ضمنت » جواب القسم، و « الأرض » فاعله، و « إيّاهم » مفعوله، والشاهد فيه، حيث أتی به بالمنفصل للضروره .

۱- ۱. فی « ش » : ينقل .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « س » : الفَنَد بالتحريك : الكذب، والفِنَاء ما امتد، وهو نصب علی الظرفيّه، والعامل فيه: حلفت، والمراد بالبيت الكعبه شرفها اللّه تعالی، وبالساعين الطائفين، ومعمور صفه للبيت، ومن الساعين متعلّق به، منه سلّمه اللّه تعالی .

المعنى : قسمت (۱) بالمُحْى الأموات و الّذى يرجع إليه جميع الأملاك قد اشتملت عليهم الأرض، إلى آخره .

التزام نون الوقايه قبل ياء المتكلّم مع الفعل

قوله : إذا كانت .

أشار بذلك إلى انّ « مع الفعل » فى كلام المصنّف ليس حالاً من ياء النفس كما توهّم بعض (۲)، لاستلزامه الحال عن المضاف إليه، مع عدم وجود الشرايط الّتى يجىء فى مبحث الحال إليها الإشاره، و هى كون المضاف مقتضيًا للعمل فى المضاف إليه، أو جزءًا له، أو مثل الجزء له، فكيف يجوز أن يكون حالاً منه ؟!

و جعله الشارح خبرًا عن الفعل الناقص، و هذا وإن استلزم حذف « كان » مع اسمها، و يجىء انّه بعد إن ولو كثيرًا اشتهر، و هنا ليس كذلك، لكن حمل الكلام على خلاف المشتهر أولى من حمله على خلاف الجواز .

هذا، مع انّه يحتمل أن يكون « كانت » فى الشرح تامّه، لا ناقصه، و يكون قول المصنّف : « مع الفعل » فى موضع الحال عن الفاعل المستتر فيه، فعلى هذا لا يرد ما ذكر أيضًا، لانّه مختصّ بكان الناقصه لا التامّه، كما يدلّك على هذا قول المصنّف فيما بعد : « و يحذفونها و يبقون الخبر »، فعلى هذا لا يلزم على ما حمل عليه الشارح كلام المتن إلّا حذف عامل الحال، و سيجىء انّه فيما دلّ الدليل عليه جائز، و هنا أيضًا كذلك كما يظهر ذلك للمتأمّل، فيكون المعنى حينئذ هكذا : التزم نون الوقايه قبل ياء النفس إذا وجدت تلك الياء حالكونها متّصله بالفعل .

۱- ۱. فى « ش » : أقسمت .

۲- ۲. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهرى فى تمرين الطلّاب : ۲۴ .

لا يقال : انّ هـذا الإحتمال لا يمكن أن يكون مراد الشارح، لانّه حينئذ يكون « كان » عاملاً فى الحال، و يجىء فى مبحث الحال تصريحه بعدم جواز ذلك ؛ لأنّا نقول : الظاهر انّ مراده هناك من عدم جواز عمل « كان » فى الحال، انّما هو إذا كانت ناقصه لا تامّه، فلاحظ عبارته هناك حتّى يظهر لك وجهه .

هـذا، و يحتمل أن يقال فى تركيب البيت وجه آخر أحسن منهما، بأن يقال : انّ قوله : « مع الفعل » ظرف لقوله : « التزم »، و كذا قوله : « قبـل يـاء النفس »، والمعنى حينئـذ : التزم فى الفعـل قبـل ياء النفس نون وقايه، من غير ارتكاب خلاف جواز، ولا خلاف راجح، و لو لا قوله بعد : « مع الفعل » متّصله به، لأمكن حمل كلامه على هذا .

قوله : أى (۱) متّصله به .

أراد بهذا التفسير إخراج مثل : جاء إلىّ خبر عمرو، إذ يصدق عليه انّ الفعل مسـتعمل مع الياء، كما يقال : انّ الفعل مسـتعمل مع المعمول إذا لم يتّصل المعمول به أيضًا ؛ و كـذا يقال : انّ الفعل يكون مع حرف الجرّ عنـد عدم اتّصاله به أيضًا، مع أنّ النون لم يدخل قبل الياء فيه .

قوله: إذ لو قيل (۲): أكرمى، بدل: أكرمنى، قاصدًا مذكّرًا لم يفهم المراد.

ينبغى تقييده بما (۳) إذا كان هناك مخاطب متعـدّد، مـذكّر و مؤنّث، و لم يفهم بالقرينه من التوجّه و غيره خصوص المخاطب، إذ اطلاقه ممنوع، لانّه إذا لم يكن هنـاك إلاّ مخـاطب مـذكّر وحـده، متعـدّدًا كان، أو لا، أو مع المؤنّث، لكن يفهم المخاطب المذكّر بالقرينه، لا التباس حينئذ كما لا يخفى .

۱- ۱. « أى » لم يرد فى المصدر .

۲- ۲. فى المصدر : قلت .

۳- ۳. فى « ب و ك ۱ و ۲ » : فيما .

إن قلت : يمكن رفع (۱) الإلتباس فيما إذا كان بعكس ما ذكر أيضًا، أى إدخال نون الوقايه فى صيغه المؤنّث دون المذكّر، و إلّا فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما هو انّ الياء فى صيغه المؤنّث فاعل، و قد عرفت مرارًا انّه كالجزء من الفعل، فلا يجوز الفصل بينهما بالأجنبىّ، بخلاف الياء فى صيغه المذكّر، فانّه مفعول و لهذا خصّت النون بها .

وجه تسميه نون الوقايه بذلک

قوله : لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ .

اسم « انّ » عائدٌ إلى النون المذكوره، و ضمير المنصوب مع الفعل إلى الفعل، أى : قال غير المصنّف : سمّيت تلک النون بالوقايه لانّها تقى الفعل من الكسر المشبه للجرّ .

الكسر فى نون الوقايه ليس بجرّ

وجه الشباهه بينهما : كونهما حركه تحتانيه فى آخر الكلمه ؛ وانّما قال : « من الكسر المشبه للجرّ » إشعارًا بأنّه ليس بجرّ حقيقه، لأنّ الجرّ هو الحركه الّتى بالعامل، و هذا الكسر ليس بالعامل، بل لأجل مناسبه الياء .

ثمّ انّه انّما منع من لحوق هذا الكسر فى آخر الفعل، لما عرفت من انّه مشابه للجرّ، و هو لا يدخل فى الأفعال، لكونه من خواصّ الاسم، لما ذكرنا عند ذكر خواصّ الأسماء، فكذا ما أشبهه .

۱- ۱. فى « ش » : دفع .

الاشكال فی انّه کما منع الفعل من الکسر ینبغی أن یمنع الحرف أیضًا، مع الجواب عنه

إن قلت : کما لایدخل الجرّ علی الفعل، کذا لایدخل علی الحرف، و کما یمنع الفعل من الکسر المشبه للجرّ، فینبغی أن یمنع الحرف أیضًا، فلِمَ زید الحرف أی نون الوقایه، و أدخل علیها الکسر، مع انّ مقتضی ما ذکر عدم جواز لحوقه فیها أیضًا ؟

قلت : لأنّ الکسر فی النون لیس مشابهًا للجرّ، لما عرفت من انّ الکسر المشابه للجرّ هو ما کان آخر الکلمه، و هو غیر صادق فی النون المذکوره، لانّها حرف واحد لا أوّل له، و انّما یقال لشیء : انّه آخر من شیء، إذا کان له أوّل ؛ نعم أوّلها أوّل جزء منها، و آخرها آخر جزء منها، و هو لیس مدخولاً للکسر، لأنّ مدخوله مجموع النون لا جزئها .

علّه إلحاق النون قبل الیاء لو کانت عدم لحوق الکسر فی الفعل فلِمَ لا تلحقه فی مثل : أکرمی، مع وجود الکسر فیه، والجواب عنه

إن قلت : لا یجوز أن یکون علّهُ إلحاق النون فی الفعل قبل یاء المتکلّم : منعَ لحوق الکسر فیه، لوجود الکسر فی مثل : « أکرِمِی » المسند إلی المؤنّث، مع عدم لحوق النون فیه .

قلت : العلّه انّما یجب إطّرادها إذا لم یمنع عنه مانع، و هو هنا موجود، و هو ما مرّ من کون الیاء هنا فاعلاً، و هو عندهم کالجزء من الفعل، و لهذا تری انّهم أسکنوا آخر الفعل لئلّا یلزم توالی الحرکات الأربع، و هو انّما یمنع فی الکلمه الواحده،

فالفاعل عندهم مع الفعل كالكلمه الواحده كما تقدّم، و أخّروا علامه الإعراب فی الفعل المضارع فی الأمثله الخمسه كما مرّ .

فعلی هذا لا ـ یمكن إلحاق النون قبل هذه الیاء لاستلزامه الفصل بین الشیء وما هو كالجزء منه، مع لزوم كسر ما قبل الیاء للمناسبه، ولهذا كسر آخر المیم فی مثل : «أكرِمِی» ولم یلحق النون للمنع عنه .

ثمّ أقول : بل هذا أولی لوجه تسمیه هذه النون بالوقایه من الوجهین الّلذَیْن نقلهما عن المصنّف أوّلاً ـ لتحقّق هذا فی الفعل المضارع والأمر والماضی، بخلاف الوجه الأوّل من الأوّلین فانّه مختصّ بالماضی، والثانی منهما فانّه مختصّ بفعل الأمر، و تمام التحقیق قد تقدّم، من أراد الإطّلاع فلیلاحظ .

قوله : للزوم كسر ما قبل الیاء .

أقول : لیس علی إطلاقه، بل هو انّما یلزم إذا لم یكن الفعل معتلاً كما تقدّم، فدخوله فی مثل : أعطانی، انّما هو لإطّراد الباب كما نبّهنا سابقًا .

ذكر الإختلاف فی « لا » المعترضه بین الخافض والمخفوض

[ذكر الإختلاف فی « لا » المعترضه بین الخافض والمخفوض] (۱)

قوله : بلا نون .

إعلم : انّه اختلف فی لا ـ المعترضه بین الخافض والمخفوض كما فی قوله : « بلا ـ نون »، فعن الكوفیّین : انّها اسم، والجارّ دخل علیها نفسها، و أنّ ما بعدها خفض، فیكون هی بمنزله : « غیر ». و عن غیرهم : انّها حرف (۲).

و قال ابن هشام :

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. نقله عنهم فی مغنی اللبیب : ۱ / ۲۴۵ .

انّها يسمّى بالزائده (۱) كما يسمّون « كان » فى : زيد كان فاضلاً، زائده، و إن كانت مفيده لمعنى، و هو المضىّ والإنقطاع، فعلم انّهم [قد] (۲) يريدون بالزوائد المعترضه بين شيئين متطالبين و إن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه .

قال : وكذلك لا المقترنه بالعاطف فى نحو : ما جاءنى زيد ولا عمرو، ويسمّونها زائده، و ليست بزائده ألبته، ألا ترى انّه إذا قيل : ما جاءنى زيد و عمرو، احتمل انّ المراد نفى مجيء كلّ منهما على كلّ حال، وإن يراد نفى إجتماعهما فى وقت المجيء، فإذا جيء بلا، صار [الكلام] (۳) نصًّا فى المعنى الأوّل (۴).

مجيء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه

[مجيء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه] (۵)

قوله : قال الشاعر : إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِى (۶).

أوّله : [۲۶ ـ] عَدَدْتُ قَومِى كَعَدِيدِ الطَّيْس .

۱- ۱. فى المصدر : و يسمّيها زائده .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۴- ۴. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۴۵ .

۵- ۵. العنوان منّا .

۶- ۶. هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب جماعه منهم ابن منظور فى اللسان هذا البيت لرؤبه بن العجاج التميمى، وهو موجود فى زيادات الديوان : ص ۱۷۵، وليس موجودًا فى أصله . و قيل : قائله أبو بكر بن دريد . أنظر : لسان العرب ـ طيس ـ : ۶ / ۱۲۸ ؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۳۱۷ و ۳۸۳ ؛ وكتاب العين : ۷ / ۲۸۰ ؛ وتهذيب اللغه : ۱۳ / ۲۸ و ۷۴ ؛ و شرح التصريح : ۱ / ۱۱۰ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۸۶ . والبيت بلا نسبه فى الصحاح : ۳ / ۹۴۵ ؛ والفائق فى غريب الحديث : ۳ / ۲۲۰ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۷۸ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۴۳ ؛ و شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳۲ ؛ والمفصّل : ۱۶۸ ؛ و شرح الألفيّه لابن الناظم: ص ۲۴ ؛ و همع الهوامع: ۱ / ۶۴ و ۲۳۳ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۹ .

اللغه : العديـد كالعـدد، الطَيس بفتـح الطاء المهمله وسـكون الياء المثنّاه التحتانيّه فالسـين المهمله : الرمل الكثير ؛ قال الجوهرى : الطَيْس يعنى الكثير من الرمل (۱).

التركيب : « إذ » ظرف زمان ماض متعلّق بقوله : « عددت »، و جمله : « ذهب القوم » مضاف إليه، « الكرام » صفه لفاعل ذهب، « ليسى » اسمه مضمر، والياء خبره، والشاهد فيه حيث لم يؤت بالنون قبل ياء المتكلّم .

المعنى : عددت قومى حالكونهم كعدد الكثير من الرمل وقت ذهاب قوم الكرام، والحال انّه ليس الذاهب إيّاى .

مجيء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم

[مجيء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم] (۲)

قوله : كقولهم : عليه رجلاً ليسنى .

حكاه سيبويه وابن هشام و غيرهما عن بعض العرب، حيث بلغه انّ رجلاً يهدده فقال : عليه رَجُلاً لَيْسَنِى (۳).

و « عليه » اسم فعل الأمر، و « رجلاً » مفعول به، و « ليسنى » فعلٌ، واسمه مضمرٌ فيه عائدٌ إلى رجل، و خبره الياء، والشاهد فيه حيث جاء فى غير النظم بالنون، و لا يجوز تجرّده عنها لما مرّ (۴). والمعنى : ليلزم رجلاً غيرى .

۱- ۱. الصحاح : ۳ / ۹۴۵ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. الكتاب : ۱ / ۱۵۱ : و فيه : « و حدّثنى من سمعه انّ بعضهم قال : عليه رجلاً ليسنى، وهذا قليل شبهوه بالفعل ». وقال فيه : ۱ / ۴۴۷ أيضًا : « وبلغنى عن العرب الموثوق بهم انّهم يقولون : ليسنى وكأننى ». وانظر أيضًا : مغنى اللبيب : ۲ / ۵۵۰ ؛ و شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۴۳ ؛ والمفصّل : ۱۶۸ ؛ وأوضح المسالك: ۱ / ۷۸ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۵۱ ؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۳۱۵ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : من عدم جواز لحوق الكسر آخر الفعل، منه .

واعترض بـانّ هـذا مبنيّ على جواز إغراء الغائب، و هو شاذّ، لانّه ليس أمره بفعل وضع للأمر، بل بفعل مقرون بلام الأمر، كما انّ النهى بفعل مقرون بلا، فكما انّ أسـماء الأفعال لا تكون نائبه عن فعل مقرون بحرف النهى، لا تكون نائبه عن فعل مقرون بحرف الأمر، لأنّ الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ينبغى أن ينوب عنهما الاسم (۱).

أقول : مـا المـانع من نيـابه الاسم عن مختلفى الجنس ؟! فـإن ادّعى إختلاف الجنس نقول : يلزم أن لا ينوب اسم عن فعل أيضًـا لإختلافهمـا فى الجنس، مع انّه باطـل، إذ وجود أسـماء الأفعال ممّا لا ريب فيه، و عـدم نيابه اسم عن فعل مقرون بحرف النهى لا يصير دليلاً على عدم جواز نيابه الاسم عن فعل مقرون بلام الأمر، كما لا يخفى .

ثمّ أقول : انّ « عليـك » مثلاً أصـله اسم و حرف، و هما (۲) مختلفـا الجنس، مع انّه ينوب عن : « ألزم »، فكمـا لا يمنع اختلاف الجنس فى النـائب عن نيـابته لشـىء ثـالث، كـذا لا يمنـع ذلـك فى المنوب عنه أيضًـا، بـأن يكون المنوب عنه مختلف الجنس، والنائب شـىء آخر ؛ بل نقول : انّ أصل « عليه » اسم و حرف، فنيابته عن فعل وحرف ـ كما فيما نحن فيه ـ أولى من نيابته عن فعل فقط، كما لايخفى .

ذكر الخلاف فى انّ الباء فى: عليك به، هل تكون زائده أو للتعديه؟

[ذكر الخلاف فى انّ الباء فى: عليك به، هل تكون زائده أو للتعديه؟] (۳)

تنبيهٌ (۴) : قال نجم الأئمّه :

۱- ۱. نقله عن التصريح السيّد حكيم فى حاشيته على البهجه المرضيّه : ۱ / ۱۰۰ .

۲- ۲. فى « ب و ك ۱ » : فهو .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. لم يرد هذا التنبيه بتمامه فى « ب » .

أسماء الأفعال حكمها فی التعدّی واللزوم حكم الأفعال الّتی هی بمعناها، إلاّ انّ الباء تزاد فی مفعولها كثیرًا، نحو : علیك به، لضعفها فی العمل، فتعمد بحرف عادته إیصال اللازم إلی المفعول، إنتهی كلامه (۱).

أورد علیه الشارح الدمامینی فی شرحه علی المغنی، والفاضل الچلبی (۲) فی حاشیه المطوّل : بأنّ اسم الفعل إذا تعدّی بنفسه كان بمعنی : ألزم، وإذا تعدّی بالباء كما فی : علیك به، كان بمعنی : استمسك، لا انّ الباء زائده فی المفعول تقویه لعمله، كما ظنّه الرضیّ (۳).

و هذا الإیراد منهما بناء علی إثبات اللغه بما تشتهیه الأنفس، و عدم الرجوع إلی كتب اللغه، وإلاّ فالّذی یظهر من كتب اللغه صحّه ما أفاده (۴) نجم الأئمّه، وفساد ما ذكراه . قال ابن أثیر فی النهایه :

و فیه « عَلَیْكُم بكذا » أی : افعلوه، و هو اسم للفعل بمعنی خذ . یقال: عَلَیْك زیدًا، و عَلَیْك بزید، أی خذه (۵).

۱- ۱. شرح الرضی علی الكافیه : ۳ / ۸۸ .

۲- ۲. هو حسن بن محمّد شاه بن محمّد شمس الدین بن حمزه الفناری (۸۴۰ _ ۸۸۶ ه)، من علماء الدوله العثمانیه . یقال له : ملاّ حسن شلبی، ولد و نشأ وتوفّی ببلاد الروم (تركیا) وبرع فی المعقولات وأصول الفقه وزار الشام ومصر أكثر من مرّه . صنّف كتبًا، منها : حاشیه علی شرح السراجیه فی الفرائض، وحاشیه علی التلویح شرح التنقیح فی الأصول للتفتازانی، وحاشیه علی تفسیر البیضاوی، وحاشیه علی شرح المطوّل، و حاشیه علی شرح المواقف للشریف الجرجانی، و رساله فی الفلسفه . و له نظم بالتركیه والعربیه ؛ الأعلام : ۲ / ۲۱۷ ؛ وجاء ترجمته أیضًا فی معجم المؤلّفین : ۳ / ۲۱۳ .

۳- ۳. حاشیه المطوّل للچلبی: ص ۷۲ ؛ ولم نجده فی: « تحفه الغریب فی شرح مغنی اللبیب، للدمامینی ».

۴- ۴. فی « ش » : إفاده .

۵- ۵. النهایه فی غریب الحدیث والأثر : ۳ / ۲۹۶ .

و عن الصّحاح :

تقول : عَلَیَّ زیدًا، و عَلَیَّ بزید، معناه : أعْطِنی زیدًا (۱).

ودلالتهما علی ما ذکر غیر خفیّه .

اتّصال « لیت » بنون الوقایه کثیر

[اتّصال « لیت » بنون الوقایه کثیر] (۲)

قوله : أی کثر و ذاع .

فی القاموس :

ذَاعَ الخَبَرُ یَذیعُ، ذَیْعًا وَ ذُیُوعًا وَ ذَیْعوعَه وَ ذَیَعانًا، [محرکه] (۳) : انْتَشَرَ (۴).

فعلی هذا لا ترادف بینهما، إذ یمکنک أن تقول : کثر الخبر و ما انتشر، ولهذا أتی الشارح بهما ؛ و عدم الإکتفاء بالثانی عن الأوّل، مع انّ الظاهر الإنتشار یلزم الکثره، للتوضیح .

قوله : کما سیأتی .

فی الأحرف المشبّهه بالفعل، حیث قال بعد الحکم بإبطال ما عملها غیر « لیت » ما هذا لفظه : « أمّا لیت، فیجوز فیه الإعمال والإهمال، قال فی شرح التسهیل: بإجماع » (۵)، إلی آخر ما قال .

قوله : أی شذّ .

انّما فسّر الندره بذلک، تنبیهًا علی انّ تجرّد « لیت » من النون عند لحوق الیاء،

۱- ۱. الصحاح : ۶ / ۲۴۳۸ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بین المعقوفین من المصدر .

۴- ۴. القاموس المحیط : ۳ / ۲۴ .

۵- ۵. البهجه المرضیّه : ۱ / ۲۴۰ .

ليس بنادر، بل شاذّ، كما صرّح به سيبويه وابن هشام و غيرهما (۱)، بل نسب إلى المشهور (۲).

الفرق بين الشاذّ والنادر

[الفرق بين الشاذّ والنادر] (۳)

والفرق بينهما هو : انّ الشاذّ ما كان مخالفًا للقياس، بخلاف النادر، فانّه انّما يقال لما يكون موافقًا للقياس، لكن ندر استعماله على مقتضاه ؛ و هنا ليس كذلك، لما عرفت من انّ مقتضى القياس فى « ليت » لحوق النون، لما مرّ من مزيّه شباهتها بالفعل بالنسبه إلى أخواتها، فاستعمالها بلا نون مخالف للقياس، فيكون شاذًّا .

قوله : قال الشاعر :

[۲۷ ـ] كَمُنْيَهِ جَابِرٍ إِذ قَالَ: لَيْتِى *** أصَادفُه وَأفقد جلّ (۴) مالِى (۵)

اللغه : « أصادف » أى : وجدت الجلّ الأعظم .

التركيب : « كَمُنْيَهِ » متعلّق بتمنّى فى بيت قبله، و هو هذا :

تمنّى مزيد زيدًا فلاقى *** أخا ثقه إذا اختلف العوالى (۶)

۱- ۱. الكتاب : ۱ / ۳۸۶ ؛ أوضح المسالك : ۱ / ۸۱ ؛ وانظر : المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۲۳ .

۲- ۲. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۲ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. فى العينى : وأفقد بعض مالى ؛ وفى الصحاح : وأغرم جلّ مالى ؛ وفى شرح التسهيل : ويتلف بعض مالى .

۵- ۵. البيت لزيد الخيل فى ديوانه : ص ۸۷، و هو زيد بن مهلهل الّذى سمّاه النبىّ صلى الله عليه و آله : زيد الخير؛ وهو من المؤلّفه قلوبهم، توفّى فى آخر خلافه عمر . شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳۲ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۳ ؛ والمفصّل : ۱۷۳ ؛ والصحاح : ۱ / ۲۶۵ ؛ ولسان العرب : ۲ / ۸۷ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۱؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۳۶۵؛ و سرّ صناعه الإعراب : ۲ / ۵۵۰ ؛ والدرر : ۱ / ۲۰۵ ؛ والكتاب : ۲ / ۳۷۰؛ والمقاصد النحويّه : ۱ / ۳۴۶؛ و همع الهوامع : ۱ / ۶۴ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۳۳۴ ؛ وحاشيه الميرزا أبى طالب على البهجه المرضيّه : ص ۸۸ .

۶- ۶. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۸۸ » : مزيد كمقعد قد تمنّى لقاء زيد، فلمّا لقيه طعنه زيد فهرب، و هو عدوّ زيد، كما انّ جابر أيضًا عدوّ زيد و تمنّى لقاءه، فلمّا لقيه طعنه فهرب . والعوالى : الرماح، واحدها : العاليه، واختلاف العوالى كنايه عن الحرب .

و « ليت » من أحرف المشبّهه بالفعل، و اسمه ياء المتكلّم، و جمله : « أصادفه » خبره . « جلّ » مفعول : « أفقد »، « مالى » مضاف إليه .

قوله : لشبهها بحروف الجرّ .

دون أخواتها، و ذلك لتعلّق ما بعدها بما قبلها معنًى، تقول : أسْلِمْ لعلّك تدخل الجنّه دونها . ولهذا استعملت فى لغه عقيل حرف الجرّ دونها (۱).

اتّصال « لعلّ » بنون الوقايه قليل

[اتّصال « لعلّ » بنون الوقايه قليل] (۲)

قوله : و اتّصالها بها قليل .

أى : و اتّصال « لعلّ » بالنون قليل .

ثمّ انّ ما ذكره فى بيان العكس الّذى فى قوله : « وَ مَع لَعَلِّ اعْكِسْ »، انّما يكون عكسًا له بناء على ظاهر كلام المصنّف حيث قال : « وَ لَيْتِى نَدَرَا »، و أمّا على كلام الشارح حيث فسّر الندره بالشاذّ _ كما مرّ _ فلا، كما لا يخفى ؛ وانّما لم يحكم بشذوذه هنا، لأنّ شباهتها بالفعل يمنع من ذلك .

قوله : قال الشاعر :

[۲۸ _] فقلت أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلَّنِى *** أَخُطُّ (۳) بِها قَبْرًا لأبيَض مَاجِد (۴)

۱- ۱. قال ابن هشام فى « شرح قطر الندى ۳۵۱ » : ... وذلك لأنّ « لعلّ » لا يجرّ بها إلّا عقيل، قال شاعرهم : لَعَلَّ اللّه ِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا *** بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. فى المصدر : أحطّ .

۴- ۴. البيت بلا نسبه فى شرح الألفيه لابن الناظم : ۲۶ ؛ المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ الدرر : ۱ / ۲۱۲ ؛ لسان العرب _ قدم _: ۱۲ / ۴۷۲ ؛ شرح الأشمونى : ۱ / ۵۶ ؛ همع الهوامع : ۱ / ۶۴ ؛ شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳۳؛ شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۳ ؛ جامع الشواهد : ۲ / ۱۸۵ .

اللغه : « أعِيرَا » فعل الأمر المسند (۱) إلى إثنين . « القَدُوم » : المنشار، كما فى الكنز و غيره (۲). « أَخُطّ » أى : أخرط (۳). والمراد بقبرًا : غلاف السيف . والمراد بأبيض هو السيف . والماجد أى العظيم .

التركيب : « أعِيرَا » فعل، والألف فاعل، والياء مفعوله الأوّل، و « القدوم » ثانيه. « لعلّنى » يا اسمه، والشاهد فيه حيث أتى بنون الوقايه قبل الياء . و « قبرًا » مفعول أخطّ، « لأبيض » متعلّق به، و « ماجد » نعت، والجمله خبر لعلّ، والمعنى واضحٌ .

وانّما أتى الشارح البيت وما قبله بقوله : « و قال الشاعر »، مع انّ المعهود من عادته لم يكن كذلك، بل عادته فى ذكر الأبيات للإستشهاد بأن يقول : « كقوله » أو : « نحو » و نحو ذلك، إشعارًا بعدم جواز ذلك فى المقام، إذ لا معنى لقولك : « اتّصال النون بلعلّ قليل كقوله، أو نحو قوله »، و لذا قال : « واتّصالها بها قليل، قال الشاعر » إلى آخره، و هكذا بعد قول المصنّف : « و ليتى ندرا » و فيما بعدهما أيضًا، لكن هذا لايمكن أن يقال بعد قوله : « و ليسى قد نظم ».

التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فى إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ

[التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فى إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ] (۴)

قوله : فى إلحاق النون و عدمها .

۱- ۱. فى « ش » : المستند .

۲- ۲. كنز اللغه : ص ۲۲۲ ، و فيه : « قَدوم بفتح قاف : تيشه ». وانظر القاموس المحيط : ۴ / ۱۶۲ ؛ وقال فى « مجمع البحرين ۳ / ۴۷۳ » : والقَدوم كرسول : الآله الّتى ينحت بها النجار .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۸۹ » : و أحطّ _ بالحاء المهمله _ أى : انحت ... ؛ و قيل : أخطّ _ بالخاء المعجمه _ وهو غلط .

۴- ۴. العنوان منّا .

و ذلک لأنّ شباهتها بالفعل تجوز لحوقها، و أصلها مع عدم (۱) کون الشباهه بالفعل کلیت فی القوّه جوّز عدمه، فتساوی الأمران (۲) فیها، لأنّ شباهتها لیست کلیت فترجّح لحوقها، و لا تکون کلعلّ فی الشباهه بالحرف فترجّح عدمه، فاستوی الأمران .

و یمکن أن یقال بترجیح عدم الإلحاق مراعاهً لجانب الأصل، و تحرّزًا عن إجتماع الأمثال، و لعلّه لهذا (۳) اختار الفرّاء العدم، کما سینقل عنه .

قوله : نحو : [۲۹ ـ] وَ إِنِّی عَلَی لَیْلَی لَزَارٍ وَ انَّنِی .

آخره : عَلَی ذَاکَ فِیمَا بَیْنَنَا مُسْتَدِیمُهَا (۴).

اللغه : « لیلی » اسم محبوبته . « زار » بزاء المعجمه آخره راء الان بمعنی العاتب، من زَرَیْتُ علیه زِرَایَهً : إذا عَتَبْتَ علیه (۵).

الترکیب : یاء المتکلّم اسمُ « انّ »، خبره : « لزار »، « علی لیلی » متعلّق به، قدّم علی عامله لکونه ظرفًا. و « مُستَدیمُها » خبرٌ لقوله : « انَّنِی »، وضمیر المؤنّث یعود إلی « لیلی »، والجمله فی موضع الحال من الضمیر فی « زَار »، و لذا وجب فتح همزه « أنّ » فیها . وقوله: « علی ذاک » متعلّق بمستدیمها، وکذا قوله: « فیما بیننا ».

والشاهد فی : « إِنّ » و « أَنّ »، حیث أتی بالنون فی الثانی، دون الأوّل .

۱- ۱. « مع عدم » لم یرد فی « ش » .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : أی اللحوق والعدم .

۳- ۳. فی « ش » : لذا .

۴- ۴. وهذا بیت لمجنونِ لیلی العامریّه : قیس بن الملوح، أنظر : أوضح المسالک : ۱ / ۸۲ ؛ والصحاح : ۵ / ۱۹۲۳ و ۶ / ۲۳۶۸ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۲۱۳ و ۱۴ / ۳۵۶ ؛ وتاج العروس : ۱۶ / ۲۵۲ و ۱۹ / ۴۹۲؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۱۱۹ .

۵- ۵. الصحاح ـ زری ـ : ۶ / ۲۳۶۷ ؛ لسان العرب ـ زری ـ : ۱۴ / ۳۵۶ .

والمعنى : و انّى لعاتب على ليلى حال كونى مستديمها على ذاك العتاب فيما بيننا .

هـذا فى « إنّ » و « أنّ »، و أمّـا « لكنّ » فكقوله تعـالى : « وَلَكِنِّيـآ أَرَاكُمْ » (۱)، وقول الشـاعر : « وَلكِنّنى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـدُ » (۲). و كذا تقول فى « كأنّ ».

مجىء منّى و عنّى بدون نون الوقايه فى الإضطرار

[مجىء منّى و عنّى بدون نون الوقايه فى الإضطرار] (۳)

قوله : فقال :

[۳۰ ـ] أَيُّهَا السَائِلُ عَنْهُمْ وَ عَنِى *** لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَ لاَ قَيْسَ مِنِى (۴)

« أيّها » منادى بحذف حرف النداء، و « السائل » المرفوع صفته على ما ذكروا، « عنهم » متعلّق به، و « عنى » عطف عليه، « لست » (۵) اسمه التاء، و خبره : « من

۱- ۱. هود : ۲۹ ؛ والأحقاف : ۲۳ .

۲- ۲. لم يذكر أحد ممّن استشـهد بهذا الشطر، تكمله له وأجمعوا على انّه غير معروف القائل ؛ قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب : ۱ / ۲۹۲ » بعد ذكر هذا الشـطر، ما هذا كلامه : ولايعرف له قائل، و لا تتمّه و لا نظير . وفى « اللسان ۱۳ / ۳۹۱ » : و أنشد الفرّاء : ولكنّنى من حبّهـا لعميـد . وقـد ورد فى شـرح الألفيه لابن الناظم : ۶۶، وله صـدر هـو قـوله : « يَلُومونني فى حبّ ليلى عواذلى ». وانظر أيضًا : شرح الكافيه للرضى : ۴ / ۳۶۳ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۳۶۳ ؛ والمفصّل : ۳۷۸ ؛ والأشباه والنظائر : ۴ / ۳۸ ؛ والدرر : ۲ / ۱۸۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۱۴۰ ؛ والمقاصد النحويه : ۲ / ۲۴۷ ؛ وتاج العروس : ۱۸ / ۵۱۴ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۳۸ و ۱۰ / ۳۸۶ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۱۴۱ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. نسـبه إلى بعض النحـاه ابن النـاظم فى شـرح الألفيّه : ۲۴، ذهابا منه إلى أنه مصـنوع . و بلا نسـبه فى: شـرح التسـهيل لابن مالك: ۱ / ۱۳۴؛ أوضح المسالك : ۱ / ۸۴ ؛ الأشباه والنظائر : ۱ / ۹۰ ؛ همع الهوامع : ۱ /۶۴ ؛ الدرر : ۱ / ۲۱۰، شرح الأشمونى: ۱ / ۱۲۴، المقاصد النحويه: ۱ / ۳۵۲، شـرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۳ ؛ شـرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۴ ؛ خزانه الأدب : ۵ / ۳۶۹ ؛ المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۲ .

۵- ۵. فى « ب » : و لست .

قیس » ؛ و « لاـ قیس » بـالرفع، و لا یجوز أن یعمل « لا » فیه، لأنّ عملها کما یأتی مختصّ بالنکرات، فهو حینئـذ إمّا معطوف علی اسم « لیس »، أو مبتدأ، والخبر علی الوجهین بعده . والقیس هو عَلَمٌ لابن عَیْلان بالعین المهمله (۱).

والشاهد فی : « عنی » و « منی » حیث استعملتا مخفّفه مع اتّصالهما بالیاء .

والمعنی : أیّها السائل عن القوم المعروفین و عَنّی، لستُ من قبیله قَیس، ولیس قَیس مِنّی .

قوله : الشایع الذایع .

ومعنی الشـایع شـایع، وأمّا الـذایع فقـد عرفت ممّا ذکرناه سابقًا من القاموس، وانّما کان المختار فیهما (۲) إلحـاق النون، حتّی انّه عدّ خلافه ضروریًّا، لانّهما وإن کانتا حرفین، لکن لو لم یلحق النون فیهما عند اتّصالهما بالیاء لوجب کسر آخرهما، مع انّهما کانا مبتیّین علی السکون، و هو یستلزم الخروج عن السکون الّذی هو الأصل فی البناء .

إن قلت : انّ ذلک یقتضـی إلحاقها فی « فی » مثلاً أیضًا، لأنّ آخره أیضًا ساکن . قلت : الفرق بینهما واضح، و هو انّ آخر « فی » لمّا کان یاءً ساکنًا، و مع إلحاق یاء المتکلّم یلزم إجتماع المثلین، فیدغم الأُولی منهما فی الثانیه، فسکون یاء الأصلیّ

۱- ۱. قـال البغـدادی فی « خزانه الأـدب : ۵ / ۳۷۰ » : وقیس فی الموضـعین غیر منصـرف للعلمیّه والتـأنیث المعنوی لاـنّه بمعنی القبیله . وهو أبو قبیله من مضـر ویقال له : قیس عیلان، واسمه : الناس بن مضر بن نزار بهمزه وصل و نون، وهو أخو إلیاس . قال ابن الکلبی فی الجمهره : إنمـا عیلاـن عبـد لمضـر، حضن النـاس وربّاه فغلب علیه و نسب إلیه . وقـال صاحب القاموس : وقیس عیلاـن ترکیب اضـافی لأنّ عیلان اسم فرس قیس لا اسم أبیه کما ظنّه بعض الناس . إلی أن قال : والقبیله المنسوبه إلی قیس هی خصـفه بن قیس بفتـح الخـاء المعجمه والصاد المهمله والفاء، إنتهی . وانظر أیضًا : الأعلام : ۵ / ۲۰۷ ؛ والأنساب للسمعانی : ۴ / ۲۷۲ ؛ ووفیات الأعیان : ۵ / ۲۱۷ .

۲- ۲. أی فی : مِنْ و عَنْ .

لم يزل حينئذ .

قوله : على انّ هذا البيت لايعرف له نظير .

إعلم : انّ كلمه « على » فى مثل هذا المقام للإستدراك (۱) والإضراب، كما تقول: فلان لا يدخل الجنّه لسوء فعله على انّه ييئس من رحمه اللّه . واختلف فى متعلّقها، فقيل : انّها تتعلّق بما قبلها كتعلّق « حاشا » بما قبلها، لأنّها أوصلت معناها إلى ما قبلها على وجه الإضراب والإخراج ؛ و قيل : هى خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : والتحقيق على كذا، واختاره ابن الحاجب فقال : دلّ على ذلك أنّ الجمله الأُولى وقعت على غير التحقيق، ثمّ جىء بما هو التحقيق فيها (۲).

عدم إلحاق نون الوقايه فى : خلا وعدا وحاشا

[عدم إلحاق نون الوقايه فى : خلا وعدا وحاشا] (۳)

قوله : حَاشَایَ إنِّی مُسْلِمٌ مَعْذُورُ .

أوّله : [۳۱ ـ] فِی فِتْیَهٍ جَعَلُوا الصَّلِیبَ إلِهَهُم (۴).

اللغه : « فتیه » أى : قوم . « الصلیب » : الصنم . و « معذور » بعين مهمله ودال معجمه، أى : مقطوع العُذْرَه، و هى قُلْفَه الذَكَر ؛ و كذا يقال : مختون من الختان، وهو قطع قُلْفَه الذَكَر أيضًا (۵).

۱- ۱. فى « ش » : للإستدلال ؛ وهو غلط .

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۱ / ۱۴۵ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. هذا بيت من الكامل، وهذا البيت للمغيره بن الأسود أو المغيره بن عبداللّه على الخلاف، وهو شاعر إسلامى، وكان يلقب بالأقيشر لانّه كان أحمر الوجه ؛ لسان العرب : ۱۴ / ۱۸۲ ؛ تاج العروس : ۱۹ / ۳۲۴ ؛ جامع الشواهد : ۲ / ۲۵۴ . والبيت بلا نسبه فى : أوضح المسالك : ۱ / ۸۵ ؛ الصحاح : ۲ / ۷۳۹ ؛ لسان العرب : ۴ / ۵۵۱ ؛ تاج العروس : ۷ / ۱۹۶ .

۵- ۵. أنظر : لسان العرب ـ عذر ـ : ۴ / ۵۵۱ ، وفيه : « وفى الحديث : ولد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم مَعذُورًا مَسرُورًا ؛ أى مختونًا مَقطوعَ السُرَّه » إنتهى . وانظر أيضًا : المصباح المنير : ۲ / ۳۹۹ ؛ ومجمع البحرين: ۳ / ۴۰۰ ؛ والنهايه فى غريب الحديث : ۲ / ۳۵۹ ؛ وتاج العروس : ۷ / ۱۹۶ .

والشاهد فی: « حاشای » حیث استعملت متّصله مع الیاء من غیر إلحاق النون.

والمعنی : کنت فی قوم جعلوا الصلیبَ إلههم، ولم یکن فیهم مُسْلم غیری، وانّنی مسلمٌ ومختُون .

إلحاق نون الوقایه فی « لدن » کثیر

[إلحاق نون الوقایه فی « لدن » کثیر] (۱)

قوله : من القُرَّاء .

فی قوله تعالی : « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّی عُذْرًا » (۲).

إلحاق نون الوقایه فی : قدنی وقطنی، کثیر

[إلحاق نون الوقایه فی : قدنی وقطنی، کثیر] (۳)

قوله : بمعنی حسبی

قیّد بذلک لانّهما لو کانا اسمی فعلین بمعنی : یکفی، لکانت نون الوقایه قبل یاء المتکلّم واجبه لا جائزه، هذا علی ما صرّح به جمع منهم . وقال نجم الأئمّه :

ویجوز إلحاقها فی أسماء الأفعال، لأدائها معنی الفعل، و [یجوز] (۴) ترکها أیضًا، لانّها لیست أفعالاً فی الأصل (۵).

تجرید قدنی وقطنی من نون الوقایه قلیل

[تجرید قدنی وقطنی من نون الوقایه قلیل] (۶)

قوله : [۳۲ ـ] قَدْنِیَ مِنْ نَصْرِ الخُبَیْبَیْنِ قَدِی

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. الکهف : ۷۶ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر .

۵- ۵. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۴۵۴ .

۶- ۶. العنوان منّا .

آخره : لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَحِيحِ المُلْحِدِ (۱).

اللغه : « الخُبَيْبَين » بضمّ الخاء و فتح الباء الموحّده و سكون المثّناه التحتانيّه و فتح الباء الموحّده أيضًا، تثنيه : خُبَيْب، من باب التغليب، إذ المراد عبداللّه بن الزبير المكنّى بأبى خبيب، وأخوه مصعب . و قيل : هما عبداللّه و ابنه الّذى يكنّى بالخبيب . و روى بصيغه الجمع، أى بكسر الباء الآخر، و على هذا قيل : المراد عبداللّه و أخوه مصعب و ابنه خبيب (۲).

الشَحِيح : البخيل، والمُلحِد : الجابر المائل عن الحقّ .

والتركيب ظاهرٌ، والشاهد فى : « قدنى » و « قدى » حيث استعمل مع النون وبدونها .

قوله : و فى الحديث : قط قط بعزّتك (۳).

أتى بهذا شاهدًا لقط، حيث استعملت مع الياء مجرّده من النون و معها، حيث أشار إلى الأوّل بقوله : « مع ياء »، و إلى الثانى بقوله : « و يروى قطنى قطنى »،

۱- ۱. هذا من أبيات لحميد بن مالك الملقّب بالأرقط، يصف فيها عبدالملك بن مروان بقعاده أصحابه على نصره عبداللّه بن الزبير ؛ و قيل لغيره . أنظر : جامع الشواهد : ۲ / ۲۸۵ ؛ الصحاح : ۱ / ۱۱۸ ؛ لسان العرب : ۱ / ۳۴۴ و ۳ / ۳۴۷ ؛ مغنى اللبيب : ۱ / ۲۲۶ ؛ شرح التسهيل لابن مالك: ۱ / ۱۳۴ . والبيت بلا نسبه فى : الكتاب : ۲ / ۳۷۱ ؛ أوضح المسالك : ۱ / ۸۶ ؛ الأشباه والنظائر: ۴ / ۲۴۱ ؛ المقاصد النحويّه: ۱ / ۳۵۷ ؛ شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۳ و ۳ / ۹۸ ؛ المفصّل : ۱۷۴ ؛ شرح الألفيه لابن الناظم : ۲۷ ؛ شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۵ ؛ خزانه الأدب : ۵ / ۳۷۱ .

۲- ۲. أنظر تاج العروس : ۱ / ۴۵ ؛ و خزانه الأدب : ۵ / ۳۷۸ .

۳- ۳. صحيح مسلم : ۸ / ۱۵۲ ؛ صحيح البخارى : ۷ / ۲۲۵ وفيه : وعزّتك . مسند أحمد : ۳ / ۱۳۴ ؛ عن أنس بن مالك، عن النبىّ صلى الله عليه و آله انّه قال : لا تزال جهنّم يلقى فيها وتقول : هل من مزيد حتّى يضع ربّ العزّه قدمه فيها فينزوى بعضها إلى بعض وتقول : قط قط بعزّتك وكرمك . وانظر أيضًا: سنن الترمذى : ۵ / ۶۵ ؛ والسنن الكبرى : ۱۰ / ۴۲ ؛ والمواقف للايجى : ۳ / ۱۵۴ ؛ وتفسير القرطبى : ۱۷ / ۱۹.

و تأخيره عن الأوّل مع انّ العكس كان أولى، لعلّه لأجل إشتهار الحديث على الأوّل، كما يفهم ذلك من قوله حيث قال أوّلاً : « و فى الحديث » إلى آخره، و فى الثانى : « و يروى » .

بحث مع الجوهرىّ

و ظاهر الشرح انّ « قط » فى الحديث بمعنى : حسبى، على جميع هذه اللغات، قال الجوهرى :

إذا كانت بمعنى حَسْبُ و هو الإكتفاء، فهى مفتوحةٌ ساكنةُ الطاء (۱)، تقول : رأيته مرّه واحده فقط (۲)، فإذا أضفتَ قلت : قَطْكَ هذا الشىء، أى حَسْبُك، و قَطْنِى .

ثمّ قال :

و انّما دخلت النون ليسلم السكونُ الّذى بنى الاسم عليه ؛ وهذه النون لا تدخل الأسماء، و إنّما تدخل الفعل الماضى إذا دخلتْه ياء المتكلّم، كقولك : ضربَنى و كلَّمَنى، ليسلم (۳) الفتحه الّتى بُنِىَ الفعل عليها، وليكون (۴) وقايةً للفعل من الجرّ . و انّما أدخلوها فى أسماء مخصوصه نحو : قَطْنِى، و قَدْنِى، و عَنِّى، و مِنِّى، ولَدُنِّى، لايقاس عليها (۵)، إنتهى .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص ، ش و ب » : هكذا عبارته فى نسخه الصحاح الّتى عندى، و لعلّه سقط منها شىء بأن يكون أصله : فهى مفتوحه القاف و ساكنه الطاء، إلى آخره، [بخطّه دام ظلّه العالى].

۲- ۲. فى المصدر : ما رأيته إلّا مرّه .

۳- ۳. فى المصدر : لتسلم .

۴- ۴. فى المصدر : و لتكون .

۵- ۵. الصحاح : ۳ / ۱۱۵۳ .

و فی مواضع من کلماته نظر، منها قوله : « انّما تدخل الماضی عند إلحاق الیاء المتکلّم »، لما عرفت من إشتراک المضارع والأمر معه فی ذلک . و منها قوله : « لیکون وقایةً للفعل من الجرّ »، لما عرفت من انّ الکسر الّذی فی هذه النون لا یسمّی بالجرّ . و منها قوله : « فی أسماء مخصوصه » إلی أن قال : « عنّی ومنّی »، لانّهما لیسا باسم، بل حرف کما تقدّم، و لانّا نمنع هذا الحصر لما عرفت من لحوقها للأحرف المشبهه بالفعل أیضًا .

و یمکن الجواب عن الثانی : بأنّ مراده من الجرّ هو الکسر، لکنّه أطلق علیه لفظ الجرّ مجازًا للعلاقه المشابهه ؛ و عن الثالث : انّه من باب التغلیب، غلب جانب الإسمیّه علی الحرفیّه، فیطلق لفظ الأسماء علی الجمیع لأشرفیّه الاسم .

قط علی ثلاثه أوجه

قوله : قطّ قطّ .

بتشدید الطاء، لیفرق بین هذا و ما تقدّم .

إعلم : انّ « قط » علی ثلاثه أوجه، أحدها : ما مرّ من کونها بمعنی : حَسْبُ، وقد عرفت من عباره الصحاح انّه ساکن الطاء، و به صرّح ابن هشام أیضًا حیث قال بعد ذکرها :

هذه مفتوحه القاف ساکنه الطاء، فهی حینئذ کحَسْب معنًی، وبخلافه فی الإعراب، لکون حسب معربًا و هی مبنیّه لکونها موضوعه علی حرفین (۱).

۱- ۱. مغنی اللبیب : ۱ / ۱۷۶ .

والثانی : اسم فعل بمعنی یکفی، تقول : قطنی و قطک، أی : یکفینی و یکفیک . وفی القاموس :

منهم من یقولُ : قطْ عبدَ اللّه ِ دِرْهَمٌ، فَینصِبُونَ بها اسم الظاهر (۱).

وقال :

وقَد تَدْخُلُ النُونُ فِیها، وَ یُنْصَبُ بها، فتقولُ : قَطْنَ عَبدَ اللّه ِ دِرْهَمٌ (۲).

والثالث : أن یکون ظرفًا لإستغراق ما مضی، و فی القاموس أیضًا :

إذَا أَرَدْتَ بِقَطْ الزمانَ، فَمُرْتَفِعٌ أبدًا غَیرُ مُنَوَّنٍ (۳).

و قال ابن هشام :

هی بفتح القاف و تشدید الطاء مضمومه فی أفصح اللغات، و ظرف لإستغراق ما مضی، فیختصّ بالنفی، یقال : ما فعلته قطّ (۴).

و فی الصحاح :

قَطُّ معناها الزمان، یقال : ما رأیته قَطُّ . قال الکسائی : کانت قَطُطُ، فلمّا أسکن (۵) الحرف الأوّل (۶) للإدغام جعل الآخر متحرّکًا بإعرابه (۷). ومنهم من یقول : قُطُّ یُتْبِعُ الضمّهَ الضمّهَ، و منهم من یقول: قَطُ مخفّفهً ... . و منهم من یُتبع الضمّهَ الضمّهَ فی المخفّفَه أیضًا ویقول: قُطُ (۸).

۱- ۱. « اسم الظاهر » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. القاموس المحیط : ۲ / ۳۸۰ .

۳- ۳. القاموس المحیط : ۲ / ۳۸۰ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۱ / ۱۷۴ .

۵- ۵. فی المصدر : سُکِّنَ .

۶- ۶. فی المصدر : الثانی .

۷- ۷. فی المصدر : إلی إعرابه .

۸- ۸. الصحاح : ۳ / ۱۱۵۳ .

[العلم]

اسم یعیّن المسمّی مطلقا علمه کجعفر و خرنقا

الثانی من المعارف : العلم، و هو علم شخص و علم جنس، و بدأ بالأول فقال: (اسم) جنس وهو مبتدأ و صف بقوله : (یعیّن المسمّی) و هو فصل یخرج النکرات تعیینًا (مطلقًا) فصل یخرج المقیّدات، إمّا بقید لفظیّ و هو المعرّف بالصله وأل و المضاف إلیه، أو معنویّ و هو اسم الإشاره والمضمر، و خبر قوله : اسم قوله: (علمه)، أی علم لذلک المسمّی (کجعفر) لرجل، (و خرنقا) لامرأه من العرب .

و قرن و عدن و لاحق وشدقم و هیله و واشق

و قرن _ بفتح القاف والراء _ لقبیله من بنی مراد، و منها أویس القرنی، (و عدن) لبلد بساحل بحر الیمن، (و لاحق) لفرس، (و شدقم) لجمل، (و هیله) لشاه، (و واشق) لکلب .

و اسمًا أتی و کنیه ولقبا و أخّرن ذا إن سواه صحبا

(واسمًا أتی) العلم و هو ما لیس کنیه و لا لقبًا (و کنیه) و هی ما صدّر بأب أو أمّ، و قیل : بابن أو ابنه، من کنیت أی سترت کالکنایه و العرب تقصد بها التعظیم، (و لقبا) و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ .

قال الرضی : « و الفرق بینه و بین الکنیه معنی أنّ اللقب یمدح الملقّب به أو

يـذمّ بمعنى ذلـك اللفـظ بخلاـف الكنيه، فـإنّه لاـ يعظم المكّنى بمعناها، بل بعـدم التصـريح بالاسم، فانّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها » .

(و أخّرن ذا) أى: اللقب (إن سواه صحبا) و المراد به الاسم كما وجد فى بعض النسخ : إن سواها، و صرّح به فى التسهيل، و علّله فى شـرحه بـأنّ الغالب أن اللقب منقول من اسم غير إنسان كبطّه و قفّه، فلو قـدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسـمّاه الأصـلى و ذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه، و شذّ تقديمه فى قوله : بأنّ ذا الكلب عمرًا خيرهم نسبًا .

و أمّـا الكنيه فيجوز تقـديمه عليهـا والعكس، كـذا قـالوه، لكن مقتضـى التعليـل المـذكور امتنـاع تقـديمه عليها أيضًا فتأمّل ؛ نعم تقديمها على الاسم وعكسه سواء .

وإن يكونا مفردين فأضف *** حتما والاّ اتبع الذى ردف

(و إن يكونا) أى: الاسم و اللقب (مفردين فأضف) الأوّل إلى الثانى (حتمًا) عند البصـريين نحو: هذا سـعيد كرز، أى مسـمّاه كما سيـأتى فى الإضـافه، وأجـاز الكوفيون الإتباع، و اختاره فى الكافيه و التسـهيل، و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافه حيث لا مانع من أل نحو: الحارث كرز .

(وإلاّـ) أى : و إن لم يكونـا مفردين بـأن كانـا مركّبين كعبـداللّه زين العابـدين، أو الأوّل مركّبًا و الثانى مفردًا كعبـداللّه كرز، أو عكسه كزيـد أنـف النـاقه (أتبـع) الثـانى (الـذى ردف) الأـوّل له فى إعرابه على أنّه بـدل أو عطف بيـان، ويجوز القطع إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعنى إن كان مجرورًا، و إلى النصب إن كان مرفوعًا، وإلى الرفع إن كان منصوبًا كما ذكره فى التسهيل .

و منه منقول كفضل و أسد *** و ذو ارتجال كسعاد و أُدَد

(و منه) أی: و من العلم علم (منقول) إلی العلمیه بعد استعماله فی غیرها من مصدر (کفضل و) اسم عین نحو : (أسد) و صفه کحارث، و فعل ماض کشمّر لفرس، و مضارع کیزید، و أمر کاصمت لمکان .

(و) منه (ذو ارتجال) لم یسبق له استعمال فی غیر العلمیه أو سبق و جهل قولان (کسعاد و أدد) و منه ما لیس بمنقول و لا مرتجل، قال فی الارتشاف : « و هو الذی علمیّته بالغلبه ».

و جمله و ما بمزج رکّبا *** ذا إن بغیر ویه تمّ أعربا

(و) منه (جمله) کانت فی الأصل مبتدأ و خبرًا أو فعلًا و فاعلًا فتحکی کزید منطلق و تأبّط شرًّا .

(و) منه (ما بمزج رکّبا) بأن أخذ اسمان و جعلا اسمًا واحدًا، و نزّل ثانیهما من الأوّل بمنزله تاء التأنیث من الکلمه (ذا) أی: المرکّب ترکیب مزج (إن بغیر) لفظ (ویه تمّ) کبعلبک (أعربا) إعراب ما لا ینصرف، و قد یضاف، و قد یبنی کخمسه عشر، فإن ختم بویه بنی، لأنّه مرکّب من اسم و صوت مشبه للحرف فی الإهمال، وبناؤه علی الکسر علی أصل التقاء الساکنین، وقد یعرب إعراب ما لا ینصرف .

و شاع فی الأعلام ذو الإضافه *** کعبد شمس و أبی قحافه

(و شاع فی الأعلام) المرکّبه (ذو الإضافه کعبد شمس) و هو علم لأخی هاشم بن عبد مناف، (و أبی قحافه) و هو علم لوالد أبی بکر . قیل: و إنّما أتی بمثالین ــ وإن کان المثال لا یسأل عنه کما قال السیرافی ــ لیعرّفک أنّ الجزء الأوّل یکون کنیه و غیرها و معربًا بالحرکات و الحروف، و أنّ الثانی یکون منصرفًا وغیره .

و وضعوا لبعض الأجناس علم *** کعلم الأشخاص لفظًا و هو عمّ

(ووضعوا لبعض الأجناس) لا لكلّها (علم) بالوقف على السكون على لغه ربيعه (كعلم الإشخاص لفظًا)، فيأتى منه الحال و يمتنع من الصرف مع سبب آخر، ومن دخول الألف و اللام عليه، و نعته بالنكره، و يبتدأ به (و هو عمّ) معنى أى: مدلوله شائع كمدلول النكره لا يخصّ واحدًا بعينه، و لذلك ذكر فى شرح التسهيل أنّه كاسم الجنس .

من ذاك أمّ عريط للعقرب و هكذا ثعاله للثعلب

(من ذاك) أعلام وضعت للأعيان نحو: (أمّ عريط)، فإنّه علم (للعقرب) أى لجنسها، (وهكذا ثعاله)، فإنّه علم (للثعلب) أى لجنسه .

و مثله برّه للمبرّه كذا فجار علم للفجره

(و مثله) أى:مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعانى نحو: (برّه) علم (للمبرّه)، و سبحان علم للتسبيح، و (كذا فجار) بالبناء على الكسر كحذام (علم للفجره) بسكون الجيم، و يسار للميسره .

الثانی من المعارف : العَلَم

اشاره

[الثانی من المعارف : العَلَم] (۱)

قوله : الثانی من المعارف : العلم .

لمّا کان أعرف المعارف المضمرات، ثمّ العلم، ثمّ أسماء الإشاره کما عرفت، قدّم المصنّف الأوّل علی الجمیع، والثانی علی الباقی، والثالث علی الموصول وذی اللام .

الفرق بین عَلَم الشخص وعَلَم الجنس

قوله : و هو علم شخص و علم جنس .

یعنی انّ العَلَم علی قسمین : شخصی و جنسی، و الفرق بینهما واضح، إذ الأوّل موضوع لشخص مثلاً کزید، فانّه وضع لشخص معیّن مع جمیع مشخّصاته، بأنّ الواضع لاحظ المشخّصات فوضع العلم لذلک الشخص مع تلک المشخّصات، بخلاف علم الجنس، فانّه موضوع للمهیّه .

تفاوت المشخّصات غیر مضرّ فی العَلَم

إن قلت : انّ المشخّصات تختلف بالزیاده و النقصان بحسب الحوادث و مرور الأزمان، إذ کثیرًا ما یتّفق لنا انّا نعرف شخصًا بمشخّصاته، فإذا غاب منّا وبَعُد الفصل بیننا، ثمّ اتّفق الوصل، نشکّ فی انّه هل هو أم لا، بل ربما لانحتمله (۲).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ب و ک ۱ » : لا تحمله .

فعلى هذا نقول : انّ العلم الشخصى لايخلو إمّا أن يكون موضوعًا للمسمّى مع مشخّصاته الّتى عند الوضع، أو وضع لمفهوم عامّ شامل لها و لغيرها من الإختلاف الّذى يحدث بعد ذلك، وكلاهما غير جائز ؛ أمّا الأوّل فلأنّه لو كان كذلك ينبغى أن لايكون استعماله فى المسمّى فى وقت آخر حقيقه، لعدم وجود تلك المشخّصات بخصوصها، والبديهه حاكمه بفسادها ؛ وأمّا الثانى فلأنّه بناء عليه يلزم أن يكون الموضوع له فى العلم كلّيًا، وهو أيضًا باطلٌ، لأنّ الأعلام من الجزئيّات لا من الكليّات .

قلنا : معنى قولهم : « انّ العَلَم الشخصى هو ما كان موضوعًا لشخص مع المشخّصات »، هو : انّ الواضع لاحظ المشخّصات بما يمنع به تصوّر الشخص مثلاً عن وقوع الشركه فيه، فوضع العَلَم لذلك الشخص مع تلك المشخّصات الّتى لاحظ معها تلك الثمره، فلايضرّ تفاوت المشخصّات زيادةً ونقصانًا، ولايلزم كلّيه الموضوع له .

الفرق بين علم الجنس واسمه

إن قلت : انّ علم الجنس لو كان موضوعًا للمهيّه، فما الفرق بينه وبين اسم الجنس ؟ قلت : أمّا على القول بانّ اسم الجنس موضوع للمهيّه بشرط الوحده لابعينها أى للفرد المنتشر، فواضح، لانّ علم الجنس موضوع للمهيّه من غير نظر إلى الوحده و غيرها، واسم الجنس موضوع للمهيّه مع قيد الوحده .

وأمّا على القول بأنّ كلاًّ منهما موضوع للمهيّه، فالفرق بينهما حينئذ هو انّ علم الجنس موضوع للمهيّه المعقوله من حيث كونها معهوده، بخلاف اسم الجنس، فانّه

وضع للمهيّه المعقوله لا من حيث المعهوديّه ؛ يعنى انّ علم الجنس يدلّ بجوهره على كون تلك الحقيقه معهوده للمخاطب، كما انّ الأعلام الشخصيّه تدلّ بجواهرها على كون الأشخاص معلومه له، وأمّا اسم الجنس فانّما يدلّ على تلك المهيّه فقط، وأمّا كون تلك الحقيقه معهوده، فلا .

نعم يدلّ على ذلك إذا أتى باللام، فمدلول علم الجنس واسم الجنس إذا كان محلّى باللام واحد، و مختلف عند عدمها، فقولك : « أسامه أشجع من ثعلب »، مثل قولك : « الأسد أشجع من ثعلب » من حيث المدلول والمعهوديّه، و سيجىء تمام التحقيق عند قوله : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم ».

قوله : و بدأ بالأوّل .

و فيه نظر، لانّ قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا » كما يصدق على العلم الشخصى، كذا يصدق على العلم الجنسىّ، لانّه أيضًا يعيّن مسمّاه، لكن المسمّى مختلف، أى فى الأوّل : شخص، والثانى : ماهيّه، والتعيين فى كليهما متحقّق .

والجواب هو : انّ ذلك مسلّم، لكن الشارح خصّص كلامه هنا بالعلم الشخصى لا بالنظر إلى التعريف، بل بالنظر إلى الأمثله الّتى ذكرها، و إلى ما سيجىء من قوله: « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم ». هذا مع انّ الظاهر من المصنّف انّ علم الجنس لم يعيّن مسمّاه حيث قال : « كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَم ».

متى اجتمع النكره والمعرفه تعيّن الحكم بابتدائيّه المعرفه

قوله : و هو مبتدأ .

و فيه بحثٌ، لأنّ القاعده المسلّمه عندهم انّه متى اجتمع فى الكلام اسمان

يكون أحدهما نكره والآخر معرفه، تعيّن الحكم بابتدائيّه المعرفه مطلقًا وإن كان مؤخّرًا .

و هـذه القاعده إذا لم يكن مع النكره شـيء من مسوّغات الإبتداء بها إتّفاقی (۱)، كمـا ذكره ابن هشام فی المغنی (۲) ؛ و أمّا إذا كان معها شيء منها، كما فی المقام لكون النكره موصوفًا، فعند الجمهور أيضًا ذلك، كما صرّح به ابن هشام أيضًا (۳).

و مقتضـی ما ذكر الحكم بابتدائيّه قوله : « عَلَمه » و خبريّه قوله : « إِسْم »، لكن الشارح فی التركيب الّذی ذكره كأنّه تبع سيبويه، حيث ذهب إلی انّ النكره لو كـانت مقـدّمه فی الصوره المـذكوره كـانت مبتـدأ (۴)، والمعرّف المتـأخّر خبره، لأنّ الأصل عـدم التقدّم والتأخّر (۵).

هـذا، مع انّ فی المقـام مـا يقتضـی مـا ذكره الشـارح، و هو ما ذكرنا فی النكره والمعرفه من انّ المعلوم يجعل مبتـدأً، والمجهول خـبرًا، ومعلوم انّ العَلَم غير معلوم، إذ المصـنّف فی مقـام تعريفه، بخلاـف قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَـمَّی »، فهو معلوم لكونه معرِّفًا، فينبغی الحكم بابتدائيّته هنا وإن لم نقل بما ذهب إليه سيبويه .

إذا عرفت ذلـك ظهر لـك قوّه مـا ذكره الشـارح هنـا من التركيب المـذكور، وضـعف ما ذهب إليه بعض من الشارحين (۶) من تجويز العكس أيضًا، أی جعل قوله : « عَلَمه » مبتدأ، و « إِسْم » فی قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّی » خبره .

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إتّفاقيّه، لمحرّره. و عليه علامه : ظ .

۲- ۲. مغنی اللبيب : ۲ / ۴۵۱ .

۳- ۳. المصدر السابق .

۴- ۴. جاء فی حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : مبتدأه، لمحرّره . و عليه علامه : ظ .

۵- ۵. أنظر الكتاب : ۱ / ۳۰۱ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۸۳ .

۶- ۶. هو الشيخ خالد الأزهری، قال فی تركيب البيت : اسم مبتدأ ... ، و علمه خبر اسم، و يجوز العكس (تمرين الطلّاب : ۲۵).

قوله : وصف بقوله .

أشار بذلك إلى تحقّق شرط جواز الإبتداء بالنكره .

قوله : تعيينًا .

قدّر ذلك تنبيهًا على أنّ قوله : « مُطْلَقًا » صفةٌ للمصدر المحذوف، ردًّا على من توهّم (۱) انّه حال من الضمير فى : « يُعَيِّنُ »، إذ لو كان الأمر كذلك لكان معناه حينئذ : اسم يعيّن المسمّى حال كون ذلك الاسم مطلقا، أى من غير تقييد، فلا يخرج من تعريف العلم : الضمائر واسم الإشاره كهذا مثلاً، إذ لم يكن لفظ الاسم فيهما مقيّدًا، فلا يكون التعريف للعلم مانعًا .

بخلاف ما إذا كان صفةً للمصدر المحذوف، فانّه على هذا يكون التعريف مانعًا، لانّ المراد من التعيين المطلق هو أن يكون العَلَم مفيدًا (۲) لتعيين معناه من غير احتياج فى إفاده ذلك إلى تقييد لفظه كما فى الموصول والمعرّف بأل والمضاف، و لا إلى تقييد معناه كالضمائر واسم الإشاره كما سيجىء، فلا يبقى للتعريف (۳) إلاّ العَلَم، فانطبق الحدّ على المحدود .

قوله : يخرج المقيّدات .

أى يخرج المعارف : المقيّدات .

قوله : و هو المعرّف بالصله، إلخ .

مرجع الضمير هو المقيّد الّذى يستفاد من سياق العباره، إذ قوله : « إمّا بقيد لفظىّ » بمنزله أن يقال : إمّا مقيّد بقيد لفظىّ .

۱- ۱. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهرى، قال فى تركيب البيت : مطلقًا حال من فاعل يعيّن (تمرين الطلاّب: ۲۵).

۲- ۲. فى « ب و ك ۲ » : مقيدًا ؛ وهو غلط .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى قوله : اسم يعيّن المسمّى، إلى آخره [بخطّه دام ظلّه العالى].

أمّا كون المعرّف بالصله مقيّدًا بالقيد اللفظى، فلأنّ المعرّف بالصله هو الموصول، و هو انّما يتعرّف بالصله، لانّ « الّذى » فى قولك : « الّذى جاءك » مبهم انّما يتعرّف بما قيّدته به و هو : « جاءك »، و هو صلته .

و أمّا كون المعرّف بأل مقيّدًا بقيد لفظى، فلأنّ المعرّف بأل فى قولك : الرجل، هو رجل، و تقييده بالقيد اللفظى الّذى هو « أل »، ظاهرٌ .

و أمّا كون المعرّف بالمضاف إليه مقيّدًا بالقيد اللفظى، فلانّ المعرّف فى قولك: « غلام زيد »، هو غلام، و تقييده بالقيد اللفظى أوضح من أن يبيّن .

و بما ذكرنا ظهر لك انّ قوله : « و أل والمضاف إليه » عطف على الصله فى قوله : « بالصله ».

قوله : أو معنوىّ .

عطف على قوله : « لفظىّ ».

إفاده اسم الإشاره والمضمر التعيين بالقيد المعنوىّ

قوله : و هو اسم الإشاره والمضمر .

والكلام فى المرجع هنا كما تقدّم، يعنى انّ المقيّد من المعارف على قسمين : قسم مقيّد بقيد لفظىّ _ و هو ما مرّ _ و قسم مقيّد بقيد معنوىّ، و هو _ أى المقيّد بالقيد المعنوىّ _ : اسم الإشاره والمضمر .

أمّا كون اسم الإشاره مقيّدًا بالمعنوىّ، فلأنّ إفادته التعيينَ موقوفةٌ على حضور المشار إليه، و هو ظاهر ؛ و كذا الكلام فى ضمير المتكلّم و المخاطب، أى

إفادتهما (۱) التعيينَ موقوفةٌ على حضور المتكلّم و المخاطب، فانّ أنا و أنت مثلاً لم يوضعا لمتكلّم خاصّ و لا لمخاطب كذلك، بل لكلّ من يصلح لأن يكون متكلّمًا ومخاطبًا، فإفادتهما التعيين انّما هى باعتبار التكلّم والخطاب .

و أمّا كون ضمير الغائب مقيّدًا بالمعنوىّ، فلأنّ إفادته التعيينَ ليست مطلقه، بل بشرط تقدّم الذكر . فثبت ممّا ذكر انّ إفاده كلّ من اسم الإشاره والمضمر التعيينَ، ليست مطلقه، بل بالقيد المعنوىّ .

قوله : أى علم المسمّى .

صرّح بذلك ردًّا على من توهّم (۲) انّ الضمير فى « عَلَمه » يعود إلى « اسم » فى قوله : « اسم يُعَيِّن »، أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعد : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم »، و ذلك لفساد كلا الوجهين، أمّا الأوّل فظاهر، لانّه لا معنى لقولك : اسم يعيّن المسمّى علم الاسم، كما هو واضح .

و أمّا الثانى فلانّه وإن كان صحيحًا معنًى، إلّا انّ دونَ تصحيحه خَرط القَتَاد (۳) بحسب الصناعه (۴)، كما لا يخفى، سيّما مع إمكان خلافه (۵).

۱- ۱. فى « ب » : إفاده كلّ منهما .

۲ - ۲. المتوهّم هو الهوارى، قال الشيخ خالد الأزهرى فى تركيب البيت : والضمير فى « علمه » قال المكودى : يرجع إلى المسمّى، و قال الهوارى : يعود إلى اسم المتقدّم عليه أو إلى الشخص المفهوم من قوله : « بعض » فى : و وضعوا لبعض الأجناس علم . وهذا أحسن عندى، إنتهى (تمرين الطلّاب : ۲۵).

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : القَتَادُ : شَجَرٌ لَهُ شَوكٌ أمثالُ الإِبَر [منه دام ظلّه العالى]. توضيح : يقال للأمر الّذى لايوصل إليه إلّا بشدّه وجهد: دونه خَرْطُ القَتاد، أى خرط شوكه باليد. أنظر : الصحاح : ۲ / ۵۳۱ ؛ ولسان العرب _ قتد _ : ۳ /۳۴۲ ؛ و _ خرط _ : ۷ / ۲۸۴ .

۴- ۴. لانّ الضمير يعود إلى المتأخّر المفهوم، و ذلك فى غايه الاشكال .

۵- ۵. أى عود الضمير إلى المسمّى .

قوله : لقبيله من بنى مراد .

انّما يقال لهم : قَرَن، لأنّ أباهم : قَرَن بن رَدْمَان بن ناجيه بن مراد (۱).

إن قلت : انّ المصنّف فى مقام بيان العَلَم الشخصىّ، فكيف يكون « قَرَن » من ذلك مع كونها اسمًا لقبيله ؟

قلت : ليس المراد من العَلَم الشخصى أن يكون علمًا لشخص واحد، بل ما لم يكن علمًا للجنس، و معلوم انّ « قَرَن » عَلَم و ليس للجنس، لما عرفت من انّ علم الجنس ما كان موضوعًا للمهيّه، فيكون من العلم الشخصى .

هذا، مع انّ علم الجنس مختصّ بغير الاناسى من الطير و الوحوش و هَوَامّ الأرض .

قوله : لِفَرَس .

و هو لمعاويه بن أبى سفيان، و مثله : « دُلْدُل » عَلَم لبغلٍ كانت للنبىّ صلى الله عليه و آله .

قوله : لجمل .

كان لنعمان بن المنذر، وإليه ينسب فيقال : الإبل الشدقميّه (۲).

* * *

۱- ۱. قال السمعانى فى « الأنساب ۴ / ۴۸۱ » : القرنى بفتح القاف والراء وكسر النون . هذه النسبه إلى قرن، وهو بطن من مراد، يقال له : قرن بن ردمان بن ناجيه بن مراد، نزل اليمن، و المشهور بهذه النسبه المعروف فى الأقطار: أويس بن عامر القرنى، وقصّته فى الزهد معروفه ؛ وقال الدارقطنى : قرن، بفتحتين، فهو فيما ذكر ابن حبيب، قال : فى مراد بن ردمان بن ناجيه بن مراد، قوم أويس بن عامر القرنى الزاهد . والموضع الّذى يحرم منه أهل نجد يقال له: قَرْن المنازل، بسكون الراء . وأويس سكن الكوفه، وكان عبدًا زاهدًا، إنتهى . وانظر أيضًا: اللباب فى تهذيب الأنساب : ۳ / ۲۹ ؛ والأعلام : ۵ / ۱۹۴ و ۲ / ۳۲ ؛ والقاموس المحيط: ۴ / ۲۵۸.

۲- ۲. أنظر كتاب العين : ۵ / ۲۴۴ ؛ والصحاح _ شدقم _ : ۵ / ۱۹۵۹ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۳۲۰.

إطلاقات الاسم عند النحاه

قوله : و هو ما ليس بكنيه و لا لقب (۱).

لمّا كان للاسم عندهم إطلاقات، الأوّل : فی مقابله الفعل والحرف، يقال : هذا اسم، أی ليس بفعل و لا حرف، و هذا هو الشايع، والثانی : فی مقابله المشتقّ، يقال : هذا اسم، أی ليس بمشتقّ، والثالث : فی مقابله الكنيه واللقب، يقال : هذا اسم، أی ليس بهما، و هو فی إطلاق الأوّل شامل للمشتقّ والكنيه واللقب، وفی الثانی شامل للأخيرين أيضًا ؛ أشار (۲) إلی انّ المراد من قوله : « اسمًا » هنا هو الإطلاق الثالث، بقرينه قوله : « و كنيةً و لقبًا ».

قوله : قيل : أو بابن أو بنت (۳).

و القائل نجم الأئمّه حيث قال :

والأعلام علی ثلاثه أضرب : إمّا اسم، و هو الّذی لا يقصد به مدح ولا ذمّ، كزيد، و عمرو ؛ أو لقب، و هو ما يقصد به أحدهما .

إلی أن قال :

و إمّا كنيه، و هی : الأب أو الأمّ أو الابن أو البنت مضافات (۴).

و كذا الإمام الرازی (۵).

قوله : مِن كَنَيْتُ، أی سَتَرْتُ كالكنايه .

هذه العباره إمّا مبتيّه علی القول بكون الفعل أصلاً للمصدر، فيكون المعنی

۱- ۱. فی المصدر : ليس كنيةً ولا لقبًا .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۳- ۳. فی المصدر : ابنه .

۴- ۴. شرح الرضی علی الكافيه : ۳ / ۲۶۴ .

۵- ۵. أنظر التفسير الكبير، للفخر الرازی : ۱ / ۴۱ .

حينئذ هكذا : الكنيه من كنيت كالكنايه، يعنى : كما انّ الكنايه كذلك ؛ أو يكون كلمه « مِن » فيها (۱) بمعنى اللام، يعنى : انّ الكنيه مصدر لكنيت كما انّ الكنايه كذلك، كالكُدْرَه والكتابه، فعلى هذا يصحّ على المذهبين .

قوله : و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ .

و ظاهره يدلّ على انّ كلّ ما أشعر بمدح أو ذمّ هو اللقب، فمقتضى ذلك كون سعيد لقبًا، لإشعاره بالمدح، مع انّه سيجىء ما يدلّ على كونه اسمًا فى قوله : « سعيد كرز ».

الفرق بين الكنيه واللقب

قوله : قال الرضى : والفرق بينه وبين الكنيه معنًى، إلخ .

الظاهر الإتيان بهذا الكلام لدفع توهّم تداخل الكنيه واللقب، بيانه هو : انّه حكم أوّلاً انّ الكنيه هى ما صدر بأب أو أمّ، و مقتضاه كون المصدّر بإحديهما كنيةً مطلقًا وإن أشعر بالمدح أو الذمّ (۲) كأبى الفضل وأبى الجهل، و كلامه فى تفسير اللقب بأنّه : « ما أشعر بالمدح أو الذمّ » يعطى كون المشعر بهما لقبًا مطلقًا وإن صدر بأب أو أمّ، فتداخلا .

و دفع ذلك بنقل كلام نجم الأئمّه، ملخّصه هو : انّ اللقب ما يمدح الملقّب به أو يذمّه بمعنى ذلك اللفظ، كما تقول : زين العابدين مثلاً، و هو يمدح الملقّب به بمعنى هذا اللفظ، و هو زينه العابدين ؛ و أمّا الكنيه فانّها لا يكون للذمّ أبدًا، بل للتعظيم، لكن لا بمعنى لفظ الكنيه، بل بعدم التصريح بالاسم، فافترق أحدهما عن الآخر،

۱- ۱. فى « ب » هكذا : و يحتمل أن يكون كلمه « من » فى قوله : « من كنيت ».

۲- ۲. فى « ب » : والذمّ .

هذا ملخّصه (۱).

أقول : فهو إمّا أن يقول فی مثل : أبو الجهل، انّه لا يدلّ على الذمّ، بل يدلّ على التعظيم، لعدم التصريح بالاسم، فحينئذ يكون كنيةً ؛ أو يقول بدلالته على الذمّ بمعناه، فيكون لقبًا و إن صدر بالأب، لانّ مطلق التصدّر بالأب غير كافٍ لتحقّق الكنيه، بل لابدّ لتحقّقها مع ذلك دلالتها على التعظيم على ما ذكره . وكذا الكلام فی أبی الفضل، أی : إن دلّ على مدح المسمّى بمعناه يكون لقبًا، و إن دلّ عليه من جهه عدم التصريح بالاسم يكون كنيه .

و « معنًى » فی قوله : « والفرق بينه وبين الكنيه معنًى » تمييزٌ، وانّما قيّد بالمعنى لظهور الفرق لفظًا، إذ الكنيه لابدّ أن يكون مصدّره بأب أو أمّ مثلًا، بخلاف اللقب فانّه ليس كذلك .

قوله : و المراد به الاسم .

الضمير فی « به » يعود إلى « سوى » فی قوله : « إن سواه » ؛ لمّا كان الظاهر من عباره المصنّف عود الضمير فی « سواه » إلى المشار إليه بذا _ أی اللقب _ فيكون المعنى حينئذ : و أخّر اللقب إن صحب سواه ؛ و معلوم انّ سوى اللقب اسم وكنيه، فيدلّ هذا على وجوب تأخير اللقب و إن صحب الكنيه أيضًا، و لم يكن الأمر كذلك لما سيجیء من قوله : « و أمّا الكنيه فيجوز تقديمه عليها و العكس » ؛ أشار (۲) بما ذكره إلى انّ « سِوى » فی كلامه ليس على إطلاقه، بل المراد به الاسم، كأنّه قال : و أخّر اللقب إن صحب الاسم، و هو المدّعى .

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۳ / ۲۶۵ .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : جواب لمّا [بخطّه سلّمه اللّه تعالى].

و يحتمل أن يكون الضمير فى « سِوَاه » عائدًا إلى الكنيه، والإتيان بضمير المذكّر لكونها علمًا، وكلام الشارح يحتمله (۱) أيضًا، والفرق بين الإحتمالين هو : انّ الأوّل يستلزم إرتكاب خلاف الظاهر فى المضاف، والثانى فى المضاف إليه .

قوله : كما وجد فى بعض النسخ : إنْ سواها .

بتأنيث الضمير، فتعيّن على هذا كون المرجع : كنيه، فيكون المراد من « سواه »: الاسم كما هو المدّعى .

إن قلت : غير الكنيه شيئان : اسم و لقب، فكيف يكون المراد عند إرجاع الضمير إلى الكنيه هو الاسم فقط، مع شمول « سوى » على هذا لِلّقب أيضًا ؟

قلت : لا ـ معنى لقولك : أخّر اللقب إن صحب اللقب، لوجوه ظاهره، فتعيّن أن يكون المراد به هو الاسم فقط وإن كان المرجع لضمير « سواه » قوله : « لقبًا » أو : « كنيه »، ولهذا اكتفى الشارح به فقال : « والمراد به الاسم »، واستشهد لذلك بما وجد فى بعض النسخ كما مرّ .

اللقب يجب تأخيره عن الاسم إذا لم يكن أشهر منه

ثمّ انّ ظاهر المتن تأخير اللقب عن الاسم مطلقًا وإن كان أشهر من الاسم، وليس الأمر كذلك لقوله تعالى : « إِنَّمَا المَسِيحُ عِيسَى » (۲)، و قوله تعالى: « وَقَولِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ » (۳)، فانّ المسيح لقبٌ، قدّم فيهما على الاسم لأشهريّته بالنسبه إلى عيسى فى ذلك المسمّى، لأنّ لفظ: « عيسى » يستعمل فى غيره أيضًا، بخلاف المسيح .

۱- ۱. فى « ب » : يحتمل ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. النساء : ۱۷۱ .

۳- ۳. النساء : ۱۵۷ .

قوله : بأنّ الغالب أن اللقب منقول، إلى آخره .

و علّل أيضًا بأنّ اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح أو الذمّ، والنعت لا يقدّم على المنعوت، فكذا ما أشبهه .

قوله : كبَطَّه و قُفَّه .

مثالان لكون اللقب منقولاً (۱) من اسم غير إنسان، لا لكون الغالب ذلك، وجهه يظهر بعد التأمّل .

أمّا كون « بَطَّه » منقوله من اسم غير إنسان، فلأنّها فى الأصل : الدَبَّه الّتى للدُهن (۲) ؛ لُقِّب بها رجلٌ لعظم بطنه .

و أمّا كون القُفَّه كذلك، فلما قيل من انّها كانت اسمًا للشجره اليابسه والقَرْعَه اليَابِسَه، وانّما يقال للمعمول من الخوص (۳) : قُفَّهٌ، تشبيهًا بها (۴).

قوله : فلم يعدل عنه .

لمّا حكم انّ الغالب فى اللقب هو ما ذكر، فكان لقائل أن يقول : فلِمَ يقولون بتأخير اللقب مطلقًا مع عدم إفاده التعليل ذلك ؟ أجاب بأنّه لم يعدل عنه، أى : لم يعدل عن تأخير اللقب فى غير الغالب قصدًا لجعل الباب على نهج واحد .

* * *

۱- ۱. « منقولاً » لم يرد فى « ش » .

۲- ۲. أنظر كتاب العين : ۷ / ۴۰۸ ؛ والقاموس المحيط : ۲ / ۳۵۱ ؛ ولسان العرب : ۷ / ۲۶۱ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : برگ درخت خرما .

۴- ۴. قال الفيّومى فى « المصباح المنير ۲ / ۵۱۱ » : القُفَّه : القَرْعَهُ اليَابِسَه، والقُفَّه ما يتّخذ من خوص كهيئه القَرعَه تضع فيه المرأه القطن ونحوه، وجمعها : قُفَفٌ . وانظر أيضًا : القاموس المحيط : ۳ / ۱۸۶ ؛ والصحاح _ قفف _ : ۴ / ۱۴۱۸ ؛ ولسان العرب : ۸ / ۴۰۲ و ۹ / ۲۸۸ .

قوله : فی قوله : [۳۳ ـ] بأنَّ ذا الکلب عمرًا خیرَهم نَسَبًا (۱).

هذا صدر بیت عجزه : ببطن شِرْیان یَعوِی حولَه الذِّئبُ (۲) ؛ قبل البیت :

أَبْلِغْ هُذَیْلًا وَأَبْلِغْ من یُبَلِّغُهَا عَنّی حدیثًا و بعضُ القول تکذیبُ

بأنّ ذا الکلب، إلی آخره .

اللغه : « هُذَیْل » : اسم قبیله، و لهذا ارجع إلیها ضمیر المؤنّث فی قوله : « من یُبَلِّغُها » . الحدیث : الخبر . « شریان » بفتح الشین المعجمه وکسرها : اسم مکان دفن فیه عمرو المذکور . « یَعوِی » أی : یصوح، یقال : عَوَی الکلبُ یَعوِی عُوَاءً : إذا صاح (۳) ؛ و قوله : « یَعوِی » کنایه عن کثره الشِّیاه و غیرها له، و عن الغلمان المانعین عن وصول الذئب إلی الشِّیاه . والترکیب ظاهر، والمعنی قد ظهر ممّا ذکر.

قوله : وأمّا الکنیه فیجوز تقدیمه علیها .

یعنی قد علمت انّ اللقب إذا اجتمع مع الاسم یجب تأخیره عنه، و أمّا إذا اجتمع مع الکنیه فأنت مخیّر بین التقدیم والتأخیر، فیجوز لک تقدیمه أی اللقب علی الکنیه، و کذا العکس أی تقدیم الکنیه علی اللقب .

قوله : لکن مقتضی التعلیل المذکور، إلخ.

و ذلک بأن یقال : الغالب انّ اللقب منقول من اسم غیر إنسان، فلو قدّم علی الکنیه لتوهّم انّ المراد مسمّاه الأصلی، و ذلک مأمون بتأخیره، فمقتضی هذا

۱- ۱. فی بعض المصادر : خیرهم حَسَبًا .

۲- ۲. هو من قصیده لجنوب أخت عمرو ذی الکلب، ترثی بها أخاها عمرًا ؛ أنظر شرح التسهیل : ۱ / ۱۷۰ ؛ الدرر: ۱ / ۲۲۵ ؛ المقاصد النحویه: ۱ / ۳۹۵ ؛ خزانه الأدب: ۱۰ / ۴۱۵ و ۴۱۶ ؛ جامع الشواهد: ۱ / ۲۹۸، والبیت بلا نسبه فی : شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۲۰ ؛ شرح الأشمونی : ۱ / ۵۹ ؛ همع الهوامع : ۱ / ۷۱.

۳- ۳. الصحاح ـ عوی ـ : ۶ / ۲۴۴۱ ؛ لسان العرب : ۱۵ / ۱۰۸ ؛ مجمع البحرین : ۱ / ۳۱۱ .

التعليل امتناع تقديم اللقب على الكنيه أيضًا، أى كما كان مقتضاه امتناع تقديمه على الاسم عند إجتماعهما .

قوله : فتأمّل .

الظاهر انّ وجهه : الإشاره إلى الفرق بين الاسم والكنيه، حيث قالوا فى الأوّل عند إجتماعه مع اللقب بوجوب تقديمه عليه، بخلاف الثانى ؛ بيانه هو : انّ الاسم لمّا كان صريحًا فى مسمّاه و لا يحتمل غيره، حكموا عند إجتماعه مع اللقب بوجوب تقديمه عليه، بخلاف الكنيه، فانّها ليست كذلك، إذ قد تكون منقولةً من اسم غير إنسان، فحينئذ لا فرق بين تقديم اللقب والكنيه فى التوهّم المذكور، فلهذا حكموا بالتخيير بينهما فى التقديم و التأخير عند إجتماعهما .

ويمكن أن يقال: انّه وإن كان محتملاً لكنّه نادر، فهو كالمعدوم، فعاد الإشكال ؛ ولعلّه لهذا خيّروا بين الاسم والكنيه عند إجتماعهما، كما أشار إليه بقوله: « نعم تقديمها _ أى الكنيه _ على الاسم و عكسه _ أى تقديم الاسم عليها _ سواء ».

تقديم الكنيه على الاسم

و ممّا جاء (۱) تقديم الكنيه على الاسم قوله : « أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَر »، فانّ أبوحفص كنيه عمر بن الخطّاب، قدّم (۲) على اسمه عُمَر (۳) ؛ قاله أعرابى حيث أتاه

۱- ۱. فى « ب » : كما جاء فى قوله .

۲- ۲. فى « ب » : و قدّم .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : قوله : « قدّم على اسمه عمر »، أى قدّم ما يسمّى بالكنيه و هو أبو حفص، على اسمه الّذى هو عُمَر، فيكون « عُمَر » بدلاً للاسم فى قوله _ سلّمه اللّه تعالى _ : « اسمه » ؛ و يمكن توجيهه بوجه آخر بأن يقال: قدّم الشاعر الكنيه على اسمه، فعلى الأوّل يكون « قدّم » مبنيًّا للمفعول، و على الثانى للفاعل، و خلاف الظاهر فى الأوّل تأويل الكنيه بما يسمّى بالكنيه و نحوه، و فى الثانى تقدير المفعول . وممّا ذكر ظهر انّه _ سلّمه اللّه تعالى _ لو قال : قدّمها على اسمه، أو قدّمت، لكان أولى، فلا تغفل . و فيه نظر، لانّ « قدّم » مبنىّ للمفعول والعائد فيه راجع إلى أبو حفص، فتأمّل، لمحرّره محمّد رضا حين التحرير .

فالتمس منه بعيرًا وكان له بعير، فقال عُمَر : لك بعير اركبه ولا حاجه لك إلى بعيرى .

فقال الأعرابى : بعيرى نقب و دبر (۱) . فقال عُمَر : واللّه ليس بها نقب و دبر . فانطلق الأعرابى فحمل بعيره، ثمّ استقبل البطحاء و شرع يقول ماشيًا خلف بعيره :

[۳۴ ـ] أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَ لاَ دَبَرْ (۲)

اغْفِر لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ (۳)

و عُمَر مقبل من أعلى الوادى، إذا قال الأعرابى (۴) : اغفر له اللهمّ إن كان فَجَر، فقال : اللهمّ صدق، حتّى التقيا، فأخذ بيده فقال له : ضع عن راحلتك، فوضع فإذا هى نقبه عجفاء، فحمله عمر على بعيره، و زوّده و كساه (۵).

۱- ۱. « نقب » بفتح النون والقاف جميعًا، هو : رقّه أخفاف البعير، ويقال : بعير أنقب، وناقه نقباء، ورقّه الخف ممّا يصعب معه تتابع السير . « دبر » بفتح الدال والباء جميعًا، هو : الجرح الّذى يكون فى ظهر البعير، وقيل : هو أن يقرح خف البعير، وتقول : بعير أدبر، وناقه دبراء (أنظر لسان العرب : ۱ / ۷۶۵ و ۷۶۶ ؛ و مجمع البحرين: ۴ / ۳۵۸).

۲- ۲. هو رجز لرؤبه فى شرح المفصّل : ۳ / ۷۱ ؛ وليس فى ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبه هو قائله، ذلك أنّ رؤبه غير معدود فى التابعين، وليس هو من هذه الطبقه، وقد مات سنه ۱۴۵ ه . وهو لعبداللّه بن كَيْسَبه أو لأعرابى فى خزانه الأدب : ۵ / ۱۵۲ و ۱۵۴ ؛ ولأعرابى فى شرح التصريح : ۱ / ۱۲۱ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۲ / ۳۹۵ ؛ والمقاصد النحويه: ۴ / ۱۱۵ ؛ وبلا نسبه فى أوضح المسالك: ۱ / ۹۱ ؛ والمفصّل : ۱۵۷ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۵۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۲ / ۲۱۹ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۶۲ و ۳۸۱ و ۳۹۵ ؛ وكتاب العين: ۸ / ۳۰۷ ؛ ولسان العرب ـ نقب ـ : ۱ / ۷۶۶ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص » : فجر أى كذب .

۴- ۴. فى الفائق وشرح الكافيه : فجعل إذا قال .

۵- ۵. أنظر الفائق فى غريب الحديث : ۳ / ۳۲۵ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۹۵ .

و انّما قال الأعرابی : « إِنْ كَانَ فَجَر »، مع انّ بعیره كانت نقباء و دبراء، لإحتمال انّ عمر قال ذلك بناء على ظنّه، أی : ما بها من نقب و دبر فی ظنّی، فكان صادقًا، لانّه أخبر عن نفسه لا عن نفس الأمر .

قوله : الأوّل للثانی (۱).

اللام بمعنی إلی، أی : إلی الثانی .

قوله : عند البصریّین .

لیس متعلّقًا بقول المصنّف : « فأضف » أو : « حتمًا »، بل الظاهر انّه متعلّق بالعامل المقدّر فی موضع الخبر عن مبتدأ محذوف، أی : وجوب إضافه الاسم إلی الثانی حینئذ عند البصریّین ؛ وقد نبّهنا على مثله فی الضمائر أیضًا، فلا تغفل.

كیف یجوز اضافه الاسم إلی اللقب مع انّه اضافه الشیء إلی نفسه مع الجواب عنه

قوله : أی مسمّاه .

أراد بهذا التفسیر دفع الإعتراض المتوهّم وروده فی هذا المقام، تقریره هو : انّه كیف یجوز إضافه الاسم إلی اللقب مع انّ المسلّم عندهم عدم جواز إضافه الشیء إلی نفسه، و من المعلوم انّ الاسم واللقب مترادفان، كإنسان و بشر، فكیف یجوز إضافه الأوّل إلی الثانی ؟!

و تقریر الدفع هو : انّ إضافه الشیء إلی نفسه انّما تلزم (۲) إذا قلنا بأنّ المراد من الاسم واللقب مسمّاهما، و لیس الأمر كذلك، بل المراد من الأوّل : المسمّی،

۱- ۱. فی المصدر : إلی الثانی .

۲- ۲. فی « ب » : یلزم .

والثانی (۱) : اللفظ، کأنّک قلت فی مثل « هـذا سـعید کُرْز (۲) » : هـذا مسـمّی هذا اللفظ، إذ کما یطلق اللفظ و یراد به المدلول کما تقول : ضربت زیدًا، کذا یطلق و یراد به اللفظ کما تقول : تلفّظت بزید ؛ و بالقرینه امتاز أحدهما عن الآخر .

إن قلت : لِمَ خصّص إراده المسـمّی من الاسم واللفظ من اللقب، و ترک العکس بأن یکون معنی « هذا سـعید کُرْز » : هذا اسم هذا المسمّی ؟

قلت : لأنّ الأوّل هو الّذی أسـند إلیه شـیء لا یمکن إلاّ إراده المسـمّی منه، تقول: جاءنی سعید کُرْز، و ضربت سعید کُرْز، و قال سعید کُرْز ؛ و معلوم انّ ما یصلح لهذه الصفات هو الذات لا اللفظ، فتعیّن إراده المسمّی من الأوّل واللفظ من الثانی .

نعم ربّمـا یمکن إراده اللفـظ من الأـوّل فیراد، بل یتعیّن إرادته منه، کما تقول : « سـعید کُرْز فی : قال سـعید کُرْز، مرفوعٌ بقال »، فـانّه یتعیّن فیه إراده اللفـظ من الأـوّل والمسـمّی من الثانی، أی اسم هـذا المسـمّی مرفوعٌ بقال، إلاّ انّ مثل هـذا الإسـتعمال قلیل، ولهذا لم یلتفت إلیه النحاه .

قوله : و معلوم علی الأوّل انّ جواز الإضافه، إلخ.

یعنی : انّ القول باضـافه الاـسم إلی اللقب انّمـا هو إذا لم یکن هناک مانع من الإضافه، و أمّا إذا کان کما فی : « الحارث کُرْز »، لانّ « أل » فی الاسم مانعه من الإضافه کما سیجیء فی باب الإضافه، فلا یجوز الإضافه، والبصریّون لا یقولون بها أیضًا (۳).

۱- ۱. فی « ب » : و من الثانی .

۲- ۲. الکُرْز بضمّ الکاف وسـکون الراء المهمله مخفّفًا أو مشـدّدًا مع الفتـح، فی الأصل: خرج الراعی الّـذی یضع فیه متاعه، وقد یراد: الحاذق، أو الخبیث اللئیم؛ أنظر لسان العرب : ۵ / ۳۹۹ ، وتاج العروس : ۸ / ۱۳۳ و ۱۳۴.

۳- ۳. أنظر : أوضح المسالک : ۱ / ۹۴ ؛ وشرح قطر الندی : ۱۳۵ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۳۹ .

و انّما قال : « انّ جواز الإضافه حيث لا مانع »، مع انّ القول الأوّل ليس الجواز فقط، بل مع الوجوب، لانّ الجواز أعمّ من الوجوب، و نفى الأعمّ يستلزم نفى الأخصّ، بخلاف العكس، فعلى هذا لو قال : انّ وجوب الإضافه حيث لا مانع، لايلزم منه نفى الجواز، و معلوم انّ مع « أل » لا يجوز الإضافه .

و أيضًا هذا الحكم غير مختصّ بالقول بوجوب الإضافه، بل يشمل القول الثانى أى القول بجواز الإتباع، لأنّ أصحاب هذا القول لا يوجبون التبعيّه، بل يجوّزون الإضافه أيضًا، و لهذا قال : « و أجاز الكوفيّون الإتباع »، ولم يقل : وأوجبوا ؛ فعلى هذا لو قال : انّ وجوب الإضافه، لا يدلّ على انّ القائل بعدم الوجوب يمنعه (۱)، ولهذا قال : « انّ جواز الإضافه حيث » إلى آخره، مضافًا إلى ما مرّ .

إذا علمت ذلك ظهر لك انّ مراده بقوله : « على الأوّل » ليس قول البصريّين فقط، بل مراده من الأوّل جواز الإضافه، فيدلّ صريحًا على عدم تجويز القائل بالتبعيّهِ الإضافهَ مع « أل » أيضًا .

لايجوز اضافه الاسم إلى اللقب إذا كان كلاهما أو أحدهما مضافين

قوله : على انّه بدل أو عطف بيان .

و لا يجوز أن يكون الاسم فى الصور الثلاث مضافًا إلى اللقب، أمّا عدم جوازه إذا كان الاسم مركّبًا، سواء كان الثانى مركّبًا أيضًا أو لم يكن، كما فى قولك : رأيت عبداللّه زين العابدين، و عبداللّه كُرْز، فلانّ المضاف هو الّذى يعتوره الإعراب بسبب العامل كقولك : جاءنى غلامُ زيد، فانّ آخر المضاف ــ و هو الميم ــ صار

۱- ۱. فى « ب » : يمنعها .

مرفوعًا لكونه فاعلًا، و هكذا فی النصب والجرّ، فانّه يكون آخر المضاف معربًا بهما ؛ فإذا أضيف الاسم فيما نحن فيه إلى اللقب، يلزم أن يعرب آخر الاسم بمقتضى العامل الداخل عليه لما عرفت، و معلوم انّ آخر الاسم فی المثالين المذكورين هو لفظ : « اللّه »، فيلزم نصبه فيهما مع كونه مجرورًا لكونه مضافًا إليه، فيلزم إعراب حرف واحد باعرابين مختلفين أو متماثلين، و هو محال .

إن قلت : على هذا ينبغی أن لا يجوز مثل قولك : جاءنی غلام ابن زيد، إذ هذا مثل قولك : « جاءنی عبداللّه قُفَّه » بالإضافه، مع انّ جوازه متّفق عليه، فينبغی أن يكون « جاءنی عبداللّه قفّه » أيضًا جائزًا بإضافه الاسم إلى اللقب، إذ الفرق بينهما غير واضح، فحينئذ نقول : انّه كما يكون آخر « غلام » هناك معربًا بمقتضى العامل مع كونه مضافًا إلى « ابن »، دون « ابن » المضاف إليه، بل هو مجرور بإضافه « غلام » إليه، ينبغی أن يكون هنا أيضًا كذلك، فيعرب لفظ « عبد » فيما نحن فيه بمقتضى العامل مع جرّ لفظ « اللّه » بالإضافه .

قلت : الفرق بينهما واضح، بيانه هو : انّ لفظ « غلام » فی المثال المذكور لمّا كان مضافًا برأسه، أعرب آخره الميم بمقتضى العامل، فلا يرد عليه شیء ممّا يرد على إضافه اسم فيما نحن فيه إلى اللقب، بخلاف المضاف فيما نحن فيه، فانّ المضاف فيه ليس لفظ « عبد » فقط، بل مجموع عبداللّه، لكون المجموع علمًا للمسمّى، فيكون آخر المضاف بمقتضى الوضع العلمیّ على فرض جواز الإضافه هو : هاء اللّه ؛ و على تقدير جوازها يلزم ما مرّ، و لهذا منع عن إضافه الاسم المركّب إلى اللقب .

و أمّا عدم جواز إضافه الاسم إلى اللقب إذا كان مفردًا واللقب مركّبًا كجاءنی

زيد أنف الناقه (۱)، فلأنّه لو جاز يلزم توارد المؤثّرين على أثر واحد أيضًا، بيانه هو : انّ لفظ « أَنْف » فى : « أَنْف الناقه » كان قبل العلميّه لفظًا برأسه أضيف إلى الناقه، فجرّ آخر الناقه لكونها مضافًا إليها، ثمّ جعل المضاف والمضاف إليه علمًا للمسمّى، فبعد العلميّه صارا (۲) بمنزله لفظ واحد، فحينئذ لو جاز إضافه « زيد » إليه يكون آخر « أنف الناقه » مجرورًا أيضًا بإضافه « زيد » إليه، مع كونه مجرورًا بإضافه « أنف » إليه قبل العلميّه، فيلزم توارد المؤثّرين اللفظيّين فى أثر واحد، و هو غير جائز .

هذا، مع انّ الأصل عدم جواز إضافه الشىء إلى نفسه، و هو يقتضى عدم جواز إضافه الاسم إلى اللقب مطلقًا و إن كانا مفردين، لكن لمّا وجدنا إضافه الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين فى إستعمالاتهم، قلنا بها مع التأويل المتقدّم، فعدم جواز إضافه الاسم إلى اللقب مقتضى الأصل، فلا يحتاج إلى دليل .

يجوز قطع اللقب عن التبعيّه

قوله : إن كان مجرورًا .

أى إن كان الثانى _ و هو اللقب _ مجرورًا بالتبعيّه، يجوز لك قطعه عن التبعيّه

---

۱ - ۱. أنف الناقه : لقب جعفر بن قريع بن عوف بن كعب بن زيد مناه بن تميم، لُقِّب به لأنّ أباه نحر ناقه فقسّم بين نسائه، فأرسلت جعفرًا أمّه لأخذ نصيبها منها وقد قُسِّمت الناقه ولم يبق إلّا رأسها وعنقها، فقال أبوه : شأنك به، أى : هذا نصيبك، فأدخل جعفر يده فى أنف رأس الناقه ويجره، فلُقِّب به، و قد مدح بنوه بهذا اللقب فقال المادح : قوم هم الأنف والأذناب غيرهم *** ومن يسوّى بأنف الناقه الذنبا أنظر : الأنساب للسمعانى : ۴ / ۴۸۶ ؛ والقاموس المحيط : ۳ / ۱۱۹ ؛ وتاج العروس : ۱۲ / ۹۴ .

۲- ۲. فى « ك ۲ » : صار ؛ وهو غلط .

إلى الرفع بأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقول : جاءنى عبداللّه زينُ العابدين، بالرفع، أى : هو زين العابدين، أو إلى النصب بأن يكون مفعولاً لفعل محذوف، تقول فى المثال المذكور بنصب زين العابدين بتقدير : أعنى .

انّما قيّد جواز القطع إلى الرفع والنصب بقوله : « إن كان مجرورًا »، لانّه لو لم يكن مجرورًا، إمّا مرفوع أو منصوب، و على الأوّل لا معنى لقولك : يجوز قطعه إلى الرفع، لكونه مرفوعًا، و على الثانى كذلك بالنسبه إلى النصب .

قوله : و إلى الرفع إن كان منصوبًا .

أى : يجوز قطع اللقب إلى الرفع إن كان منصوبًا ؛ وانّما لم يجز القطع إلى الجرّ فى الصورتين _ أى فيما إذا كان اللقب مرفوعًا أو منصوبًا _ لأنّ القطع إلى الجرّ غير ثابت .

ثمّ انّ هذا القطع غير مختصّ فيما إذا كان الاسم واللقب مركّبين أو مختلفين، بل يجوز ولو كانا مفردين، كما صرّح به نجم الأئمّه (۱)، و أبوحيّان فى الإرتشاف نقله عن المصنّف (۲).

قوله : إلى العَلَميه بعد استعماله فى غيرها .

إعلم : انّ العَلَم ينقسم باعتبارات مختلفه إلى أقسام متعدّده، إذ ينقسم باعتبار تشخّص المعنى و عدمه إلى : شخصى و جنسى ؛ و باعتبار الذات إلى : الاسم والكنيه واللقب، و إلى مفرد و مركّب كما مرّ ؛ و باعتبار الإستعمال قبل العلميّه وعدمه إلى : منقول و مرتجل .

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۲۳۹ .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۹۶۵ ، باب العَلَم ؛ وانظر : شرح التسهيل : ۱ / ۱۶۹ .

اختلاف الاصطلاح فی المنقول والمرتجل بین الأصولیّین والنحویّین

إذا علمت ذلک فاعلم : انّ المعهود فی کتب الأصول هو انّ المنقول : ما ثبت استعماله فی غیر المعنی العلمیّ، ثمّ نقل عنه إلی غیره لأجل المناسبه بین المعنی المنقول عنه (۱) والمنقول إلیه ؛ والمرتجل : ما لم یکن نقله (۲) لأجل المناسبه، سواء تحقّقت المناسبه و لم تکن فی النقل ملحوظه، أو لم تتحقّق مطلقًا (۳).

و ظاهر کثیر من النحاه، کالزمخشری، وابن الحاجب، وأبی حیّان، ونجم الأئمّه، وابن هشام، و غیرهم، انّ المعتبر فی المنقول استعماله فی غیر المعنی العلمیّ، سواء لوحظ بینهما مناسبه أم لا و کانت فی نفس الأمر أم لا ؛ والمعتبر فی المرتجل عدم الإستعمال (۴).

هذا من تخالف الإصطلاحین (۵)، والأقرب إلی اللفظ هو إصطلاح النحاه، لانّ المنقول ما ثبت له النقل، سواء کان للمناسبه أو لا .

وعن الصّحاح : إرْتِجَالُ الخطبه: إبتداؤها من غیر تهیئه قبل ذلک (۶).

المنقول علی أقسام

و کیف کان ولا مُشَاحَّه فی الإصطلاح، فینبغی صرف الهمّه إلی شیء آخر، فأقول : المنقول یتبع ناقله فی التسمیه شرعًا وعرفًا عامًّا وخاصًّا، فانّ الأوّل یسمّی بالمنقول الشرعی، والثانی بالمنقول عرفًا عامًّا، والثالث خاصًّا، کالصلاه فانّها فی اللغه لمطلق الدعاء، ثمّ نقلت فی الشرع إلی الأرکان المخصوصه علی

۱- ۱. فی « ش » : منه .

۲- ۲. فی « ش » : نقل ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. أنظر المحصول : ۱ / ۲۲۸ ؛ و معالم الدین : ۳۴ ؛ و مبادی الأصول : ۶۲ .

۴- ۴. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۶۳ ؛ و شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۲۵ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۱۶۷ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۶۲ و ۹۶۳ .

۵- ۵. فی « ب » : الإصطلاحات .

۶- ۶. الصحاح : ۴ / ۱۷۰۶ .

القول بثبوت الحقيقه الشرعيّه _ كما هو الحقّ، وحقّقناه فی موضعه (۱) _ والدابه فانّها فی اللغه لکلّ ما یَدِبُّ علی الأرض (۲)، ثمّ نقلت فی العرف العامّ إلی ذات القوائم الأربع ؛ والفعل فانّه لغهً : اسم لما صدر من الفاعل من الحدث، کالأکل والضرب والکتابه، ثمّ جعل فی إصطلاح النحاه اسمًا لما دلّ علی معنی فی نفسه غیر مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه .

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ عباره الشارح أی : « بعد استعماله فی غیرها » یحتمل وجهین، أحدهما : هو انّ العَلَم المنقول ما کان منقولاً إلی المعنی العلمیّ بعد استعماله فی غیر ذلک المعنی .

والثانی : هو انّه ما کان منقولاً إلی العلمیّه بعد استعماله فی غیر العلمیّه، وهذا یصدق وإن کان معنی اللفظ بعد النقل وقبله واحدًا، لکن قبل النقل لم یکن علمًا، و ینبغی أن یکون المراد هو الأوّل، یظهر وجهه للمتأمّل .

قوله : کحارث .

فانّه فی الأصل : اسم فاعل لحَرَثَ یَحْرُثُ (۳)، ثمّ نقل و جعل علمًا للشخص المشهور .

قوله : کشمّر .

فانّه نقل من قولهم : شَمَّرَ إزَارَه تَشْمِیرًا : إذا رَفَعَه (۴).

۱- ۱. حقّقه قدس سره فی کتبه الأصولیّه، کالزهره البارقه لمعرفه المجاز والحقیقه : مخطوط .

۲- ۲. أنظر الصحاح : ۱ / ۱۲۴ ؛ وتاج العروس : ۱ / ۸ و ۵۹ و ۱۸ / ۵۴ .

۳- ۳. فی « لسان العرب ۲ / ۱۳۴ » : حَرَثَ یَحْرُثُ حَرْثًا، الأزهری : الحَرْثُ قَذْفُکَ الحَبَّ فی الأرض لازْدِراعٍ، والحَرثُ : الزَرْع، والحَرَّاثُ : الزَرَّاعُ . وقد حَرَث واحْتَرثَ، مثل زَرَع وازْدَرَع . والحَرْثُ : الکَسْبُ .

۴- ۴. أنظر کتاب العین : ۶ / ۲۶۱ ؛ والصحاح : ۲ / ۷۰۳ .

قوله : كيزيد .

فانّه فى الأصل : مضارع زَادَ، ثمّ جعل علمًا لابن معاويه .

قوله : كإصْمِتْ .

بكسر الهمزه والميم، فانّه فى الأصل : فعل أمر لطلب الصَّمْت، أى ترك التكلّم، ثمّ جعل علمًا للمكان الّذى قاله رجل لصاحبه فيه تخويفًا، حيث كان ذلك المكان يخاف فيه من المُؤذِيَات والسُرَّاق، نزل فيه رفيقان، قال أحدهما لآخر : للّه إصْمِتْ، أى : أسكت و لا تتكلّم حتّى لا يسمع صوتك مؤذ فيقصدنا (۱).

ولا يخفى انّ الإستدلال بإصمت انّما يصحّ إذا ثبت لفَعَلَ مفتوح العين مجىء يَفعُل بضمّ العين وكسرها فى مادّه واحده، إذ مجىء « يصمُت » بضمّ العين لا شبهه فيه، والأمر منه انّما يجىء : « أُصْمُت » بضمّ العين لا بكسرها، و انّما يكون الأمر منه مكسور العين إذا ثبت مجىء « يصمِت » بكسر العين أيضًا، و إلّا لم يصدق انّه منقول من فعل الأمر لانّه مضموم العين ؛ لكن قال نجم الأئمّه :

وكسر ميم إصمِت، والمسموع من (۲) الأمر الضمّ، لانّ الأعلام كثيرًا ما يغيّر لفظها عندالنقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل فى شمس بن مالك: شُمس بضمّ الشين، إنتهى (۳).

ثمّ اعلم : انّه سيجىء (۴) انّ من المنقول : المركّب، ولا ينقل غير ما ذكر ؛ وجه حصر المنقول على ما ذكر هو : انّه لايخلو إمّا أن يكون منقولاً من اسم أو فعل أو

۱- ۱. أنظر لسان العرب : ۲ / ۵۵ ؛ وتاج العروس : ۳ / ۸۶ .

۲- ۲. فى المصدر : فى .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۶۳ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص و ش » : فى قوله : و جمله و ما بمزج [بخطّه دام ظلّه العالى].

حرف، والثالث غير ثابت، والأوّل لايخلو إمّا أن يكون مركّبًا أو غيره، والأوّل سيجيء ذكره فى قوله (۱) : « و جمله و ما بمزج ركّبا »، والثانى لايخلو إمّا أن يكون اسم عين أو لا والأوّل هو المشار إليه بقوله : « نحو أسد »، والثانى لايخلو إمّا معنًى وهو الّذى أشار إليه بقوله : « من مصدر »، أو صفه وهو الّذى أشار إليه أيضًا (۲).

هذا فى الاسم، و أمّا الفعل فلايخلو إمّا ماض، أو مضارع، أو أمر، و قد تقدّم ذكر الجميع .

قد يجعل كلّ من الاسم والفعل والحرف علمًا لنفسه

هذا إذا جعلت الكلمه علمًا لغيرها، و قد تجعل علمًا للفظها، و هو يمكن فى كلّ من الاسم والفعل والحرف، كما تقول : مَنْ اسم موصول، و ضَرَبَ فعل ماض، ومِنْ حرف جرّ ؛ فانّ كلمه « مَنْ » فى الأوّل ليست نفس اسم الموصول، لانّه ليست لها صله، و « ضَرَبَ » فى الثانى ليست فعلاً و كذا « مِنْ » فى الثالث، لانّه ليس للأوّل (۳) فاعل و للثانى (۴) مجرور، بل هما اسمان، و لهذا وقع « ضَرَب » مسندًا إليه، وكذا « مِنْ » مع انّه من خواصّ الاسم .

و هكذا تقول : « كان » ترفع الاسم و تنصب الخبر، و « ليت » من الأَحْرُفِ المشبهه بالفعل، فانّ كلاًّ من « كان » و « ليت » اسم لِمَا هو مثلهما فى اللفظ، وليست « كان » فى الأوّل من الفعل الناقص، و لذا لم تعمل عمله، و لا « ليت » من الأَحْرُف

۱- ۱. فى « ب » : فى ما قبله .

۲- ۲. أشار إليه بقوله : « و صفه كحارث ».

۳- ۳. كذا فى جميع النسخ، والصواب : للثانى، أى ضرب .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : وللثالث، أى مِنْ .

المشبّهه بالفعل، بل هما مبتدأن و ما بعدهما خبرهما .

و هكذا « مِنْ » للإبتداء و « إلى » للإنتهاء، و « قد » للتحقيق، و « على » للإستعلاء، و « فى » للظرفيّه، و « ضرب » ثلاثىّ، و « رمى » معتلّ، و « أكرم » ثلاثى مزيد فيه، و « دحرج » رباعىّ، و « الّذى » مبنىّ، و « هذا » اسم إشاره، وهكذا، و هذه الألفاظ حينئذ محكيّه عن أصلها، و لذا أبقيت على ما هى عليه من السكون والحركه .

قوله : قولان .

مبتدأ محذوف الخبر، أى : فيه قولان، الأوّل : هو أن يكون المرتجل ما لم يسبق له استعمال فى غير العلميّه، والثانى : هو انّه ما سبق له استعمال و جُهِل .

و فى كلا القولين نظر، أمّا فى الأوّل فلانّه يلزم معه إذا استعمل اللفظ و جُهِل أن (۱) لم يكن مرتجلاً و لا منقولاً، و أمّا فى الثانى فلانّه يلزم معه ما مرّ إذا لم يسبق للفظ إستعمال قبل العلميّه، فلا يكون مرتجلاً و لا منقولاً حينئذ، فلم يكن القسمه حاصره بينهما، مع انّ ظاهرهم الإتّفاق على ذلك إلاّ ما سيجىء من أبى حيّان .

ويمكن الجواب عن الأوّل بادخال ما سبق له استعمال وجُهِل فى المنقول، لأنّ المنقول _ كما مرّ _ هو ما سبق له استعمال فى غير العلميّه، و هذا صادق وإن كان الإستعمال المسبوق بالعلميّه مجهولاً ؛ لكنّ الثانى وارِدٌ غير مندفع .

قوله : و هو الّذى علميّته بالغلبه .

كالمدينه لطَيْبَه (۲)، والكتاب لكتاب سيبويه ؛ أمّا عدم كون هذا القسم منقولاً، فلأنّك قد عرفت انّ المنقول هو ما كان منقولاً إلى العلميّه بعد استعماله فى غيرها،

۱- ۱. « أن » لم يرد فى « ب » .

۲- ۲. فى « ب » : الطيبه .

وهنا ليس كـذلك، لانّه لم يستعمل فى غير المعنى العَلَمىّ، بل صار علمًا فى معناه بغلبه استعماله فيه ؛ و أمّا عدم كونه مرتجلاً، فلانّك عرفت أيضًا انّ المرتجل هو ما لم يسبق له إستعمال فى غير العلميّه، وهنا قد سبق، وكذا على القول الآخر أيضًا .

قوله : كانت فى الأصل مبتدأ و خبرًا .

أشار بـذكر : « الأصل » إلى انّ إطلاق الجمله بعد العلميّه _ كما فى قول المصـنّف حيث قال : « و جمله » أى : و من العَلَم جمله _ مجاز، لأنّها بعد العلميّه اسم للمسمّى ولايكون جمله، فإطلاق الجمله عليه حينئذ مجاز بناءً على ما كان عليه .

قوله : أو فعلاً و فاعلاً .

هكـذا قال جماعه، لكن تمثيلهم لذلك بنحو : تأبّط شـرًّا _ كما سـيجىء _ لايساعده، لأنّه ليس محكيًّا عن الفعل والفاعل فقط، بل عنهما وعن المفعول أيضًا، ولهذا لا يقال : تأبّط، فقط من غير لفظ : شرًّا .

قوله : فتحكى .

أى : فتحكى الجمله بعـد العلميه بهيئتها من غير تغيير فى جميع الحالات، فإذا جعلت « زيـد قائم » علمًا لشـخص، تسـتعملها بهذه الهيئه فى حاله الرفع والنصب والجرّ، تقول : جاءنى زيد قائم، و رأيت زيد قائم، و مررت بزيد قائم .

وجه جعل « تأبّط شرًّا » علمًا لمسمّاه

قوله : و تأبّط شرًّا .

مثال لِمَا كانت الجمله قبل العلميّه فعلاً و فاعلاً على ما ذكره، ثمّ جعلت علمًا

لشخص (۱). و معنی « تأبّط شرًّا » : أخذ تحت إبْطِه شرًّا (۲).

واختلف فی الباعث علی جعل هذه الجمله اسمًا لذلک الشخص، فقال ابن الحاجب فی إیضاح المفصّل :

انّ شخصًا (۳) جَعَل سیفَه تحت إبْطِهِ یومًا و خَرَج، وسُئِلَتْ (۴) أُمُّه عنه، فقالت: لا أَدْرِی إلاّ أَنَّه تَأَبَّطَ شَرًّا وَ خَرَج، فَسُمِّیَ تَأَبَّطَ شَرًّا، فصار (۵) علمًا له (۶).

و قال غیره :

انّ رجلًا أخذ حیّه تحت إبطه و جاء فی البیت، فرأته أمّه علی تلک الحال فقالت له : تأبّط شرًّا، فجعل اسمًا له (۷).

و قال بعضهم :

انّه جاء إلی قبیله و قد أخذ (۸) تحت إبطه حیّه، فقیل له : تأبّط شرًّا، فصار علمًا له (۹).

۱- ۱. تأبّط شرًّا : لقب ثابت بن جابر بن سفیان الفَهْمِی، من مُضَر، شاعر عداء، من فتاک العرب فی الجاهلیّه . کان من أهل تهامه . شعره فحل، استفتح الضبی مفضلیاته بقصیده له، مطلعها : (یا عید مالک من شوق وایراق) ویقال : انّه کان ینظر إلی الظبی فی الفلاه فیجری خلفه فلا یفوته . قتل فی بلاد هذیل وألقی فی غار یقال له : رخمان، فوجدت جثته فیه بعد مقتله . وللجلودی کتاب : أخبار تأبط شرا، وللسیدین سلمان داود القره غولی وجبار جاسم، کتاب : شعر تأبّط شرّا _ ط فی النجف . أنظر : الأعلام : ۲ / ۹۷ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۳ / ۹۹ ؛ والکنی والألقاب : ۲ / ۱۱۶ ؛ والصحاح _ أبط _ : ۳ / ۱۱۱۴ ؛ و لسان العرب _ أبط _ : ۷ / ۲۵۳ ؛ والقاموس المحیط : ۲ / ۳۴۹ ؛ و تاج العروس : ۱۰ / ۱۸۴ .

۲- ۲. کتاب العین : ۷ / ۴۶۲ .

۳- ۳. « انّ شخصًا » لم یرد فی المصدر .

۴- ۴. فی المصدر : فسئلت .

۵- ۵. « فصار علمًا له » لم یرد فی المصدر .

۶- ۶. الإیضاح فی شرح المفصّل لابن الحاجب : ۳۶ .

۷- ۷. لم نقف علیه .

۸- ۸. فی « ش » : قد أخذ .

۹- ۹. لم نقف علیه .

الجمله المحكيّه معربةٌ أو مبنيّه

ثمّ اعلم : انّه وقع الخلاف فى انّ الجمله المحكيّه إذا كانت مثل : زيد منطلق، هل هى مبنيّه أو معربه، فقال بعضهم :

انّها مبنيّه ؛ قال : وإن كان جزءاه معربين فى الأصل (۱).

و قال آخر :

انّ الجمله انّما تكون مبنيّه قبل التسميه، فلمّا سمّيت صارت اسمًا واحدًا مستحقًّا للإعراب، لكن لم يمكن ظهور الإعراب فيه، فتقدّر فى الحالات الثلاث (۲).

وهو الأولى، لأنّ الأصل فى الاسم الإعراب، فالعدول عنه غير جائز إلّا لدليل، وبعد جعل الجمله علمًا يكون بمنزله اسم واحد، فلايحكم بكونه مبنيًّا إلّا لباعث و مقتض، وهو محصورٌ وقد تقدّم فى أوّل الكتاب، ليس فى المقام شىء (۳) منه، فالأصل بقاؤه على أصله .

إن قلت : انّ من المقتضى لبناء الاسم شباهته بالمبنىّ الأصل، وهذه الجمله بعد جعلها علمًا وإن كانت بمنزله اسم فى المعنى، لكنّها تشبه الجمله من حيث اللفظ، وهى مبنيّه أصاله، فمشابهها أيضًا كذلك .

قلت : لانسلّم انّ الجمله مبنيّه، لانّ الإعراب والبناء من صفات الكلمه، لا الكلام والجمله ؛ و على فرض التسليم نقول : انّ الجمله المحكيّه وإن كانت مشابهه للجمله لفظًا، لكنّها مشابهه للاسم المفرد معنًى، فتعارضا، وبعد تعارض كلّ من مقتضى البناء والإعراب نحكم بتساقطهما، فنرجع (۴) إلى حكم الأصل وهو

۱- ۱. لم نعثر عليه .

۲- ۲. لم نقف عليه .

۳- ۳. فى « ب » : بشىء .

۴- ۴. فى « ش » : ترجع .

الإعراب، لكن لم يمكن ظهوره فى اللفظ لإشتغال الحرف الآخر بالحركه الّتى كان مشغولاً بها قبل التسميه، فقدّر فيه، فصار إعرابه مقدّرًا، فتكون الجمله المحكيّه بعد الحكايه معربه وإن كان الجزء الأوّل منها فعلاً كتأبّط شرًّا .

قوله : بأن أخذ اسمان و جعلا، إلى آخره .

فيكون الفرق بينه و بين ما تقدّم منه من حيث التركيب (۱) هو : انّ ذلك كان مركّبًا قبل العلميّه، ثمّ صار علمًا، فلم يكن تركيبه لذلك، وأمّا هنا فانّ تركيبه لم يسبق على العلميّه، بل هو لأجل العلميّه .

قوله : و نزّل ثانيهما من الأوّل .

فى كونه ممزوجًا بالأوّل، و محلاًّ للإعراب، و ملزومًا لفتح ما قبله منزله تاء التأنيث من الكلمه .

توضيحه هو : انّ « القائم » مثلاً كان آخره الميم و هى محلّ للإعراب، فإذا ألحقت (۲) عليه تاء التأنيث و قلت : « قائمه »، صارت التاء آخرًا للكلمه ومحلاًّ للإعراب والتزم فتح ما قبلها، أمّا كونها آخر الكلمه ومحلاًّ للإعراب فواضح، وأمّا إلتزام فتح ما قبلها فلثقل التأنيث و خفّه الفتحه، فأعطى الخفيف للثقيل ؛ واسم الثانى من الإسمين كبك مثلاً فى : « بعلبك »، بمنزله تلك التاء فى صيرورته آخر الاسم و محلاًّ للإعراب و التزام فتح ما قبله و هو لام بعل، فنقول : « هذا بعلَبك »، بجعل « بك » آخرًا للكلمه ومحلاًّ للإعراب وفتح آخر الصدر وهو اللام .

ثمّ لا يخفى عليك انّه انّما يصير الاسم الثانى من الإسمين بمنزله تاء التأنيث فى

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : قيّدنا بذلك لانّ الفرق بينهما مع قطع النظر عن هذه الحيثيّه واضح، إذ الأوّل جمله، بخلاف الثانى، و هكذا، منه .

۲- ۲. فى « ب » : دخل .

الأمور المذكوره جميعًا، حتّى فی فتح ما قبله إذا لم يكن الاسم الأوّل معتلًّا، وأمّا إذا كان كمعدی كرب، فلا يفتح فيه آخر الصدر، بل يسكن، لانّ ثقل التركيب أشدّ من ثقل التأنيث، فناسب أن يخصّ بمزيد التخفيف، فسكنوا منه ما كان معتلًّا لزياده الثقل فيه بالنسبه إلى غيره وإن كان نظيره فی المؤنّث بفتح (۱) آخره كراميه وغازيه و نحوهما .

قوله : كبعلبكّ .

إذ هو اسمان فی الأصل : بَعْلَ و بَكّ، أمّا « بعل »، فهو اسم صَنَم (۲)، و أمّا « بكّ »، فهو اسم والی القريه الّتی ذلك الصنم فيها (۳)، ثمّ جعلا علمًا لتلك القريه (۴).

قوله : إعراب ما لا ينصرف .

يعنی : انّ عباره المصنّف وإن كانت (۵) مطلقه، لكن مراده ذلك، لما فيه من

۱- ۱. فی « ش » : يفتح .

۲- ۲. قال فی « لسان العرب : ۱۱ / ۵۹ » : والبَعْلُ : اسم مَلِك، والبَعْل : الصنم معمومًا به، عن الزجاجی، وقال كراع : هو صنم كان لقوم يونس صلّی اللّه علی نبيّنا وعليه ؛ و فی الصحاح : البعل اسم صنمٍ كان لقوم إلياس عليه السلام . وانظر : القاموس المحيط : ۳ / ۳۳۵ ؛ والصحاح : ۴ / ۱۶۳۵ .

۳- ۳. أنظر تاج العروس : ۱۴ / ۵۸ .

۴- ۴. قال الفراهيدی فی : « كتاب العين ۲ / ۳۰۹ » : بعلبك : اسم أرض بالشام، إنتهی . وفی « الكنی والألقاب ۲ / ۸۷ » : البعلبكی : نسبه إلی « بعلبكّ » بالعين الساكنه بين الفتحات وتشديد الكاف : مدينه قديمه فيها أبنيه عجيبه وآثار عظيمه وقصور علی أساطين الرخام لا نظير لها فی الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثه أيّام . قال الحموی : وبِبعلبك دبس وجبن وزيت ولبن ليس فی الدنيا مثلها يضرب بها المثل ؛ قيل : انّ بعلبك كانت مهر بلقيس، وبها قصر سليمان بن داود عليه السلام، وهو مبنی علی أساطين الرخام، وبها قبر يزعمون أنّه قبر مالك الأشتر النخعی، وليس بصحيح، فانّ الأشتر مات مسمومًا بالقلزم فی طريقه إلی مصر، ويقال : انّه نقل إلی المدينه فدفن بها . قال الحموی : وقبره بالمدينه معروف . وينسب إليها جماعه من أهل العلم منهم : أبو المضاء البعلبكی محمّد بن علی بن الحسن ابن محمّد بن أبی المضاء، سمع بدمشق أبابكر الخطيب ؛ وأبا الحسن بن أبی الحديد وغير ذلك، توفّی سنه ۵۰۹، إنتهی .

۵- ۵. فی « ش » : كان ؛ وهو خطأ .

الفرعين المانعين للصرف، أحدهما : العَلَميّه، والآخر : التركيب، فيكون إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

و لا يخفى انّ محلّ الإعراب انّما هو آخر العجز، و أمّا آخر الصدر فقد عرفت انّه مفتوح إلّا إذا كان الصدر معتلاً، فكما مرّ أيضًا كمعدى كرب .

قوله : و قد يضاف .

و لا يخفى لطف هذه العباره، أى : و قد يضاف الصدر إلى العجز فتقول : بَعل بَكّ، بنسبه « بَعل » إلى « بَكّ »، فيضاف إعرابه على إعراب ما لا ينصرف بدخول الجرّ والتنوين فيه أيضًا، و حينئذ يكون الجزء الأوّل معربًا بإعراب العامل، تقول : هذا بعلُ بكّ، و رأيت بعلَ بك، برفع « بعل » فى الأوّل و بنصبه فى الثانى مع جرّ « بكّ » فيهما (۱).

« بَعلبَكّ » مبنىّ كخمسه عشر

قوله : و قد يبنى كخمسه عشر .

إذ أصل « خمسه عشر »: خمسه وعشر، حذفت الواو الدالّه على المغايره قصدًا لمزج الإسمين و تركيبهما، فصار الجزء الثانى منه متضمّنًا لحرف العطف، فبنى ؛ وكذا « بعلبك »، إذ أصله : بعل و بك، كما عرفت، حذفت الواو لما ذكر، فبنى « بك » لما مرّ . وأمّا الجزء الأوّل منهما فقد عرفت انّه مبنىّ، وعلّه بنائه: إفتقاره إلى الثانى،

---

۱ - ۱. جاء فى حاشيه « س » : ولا يخفى انّ ما ذكرناه من انّه بعد إضافه الصدر إلى العجز يكون الجزء الثانى معربًا بإعراب المنصرف انّما هو على إحدى اللغتين فيه، و فيه لغه أخرى وهى كون الجزئين معربين أيضًا، لكن إعراب الجزء الثانى إعراب ما لا ينصرف، منه سلّمه اللّه تعالى .

وبنى الجزءان على الحركه للدلاله على انّ لهما أصلاً فى الإعراب، و على الفتح لخفّته وثقل التركيب .

هذا أحد الإحتمال (۱) فى كلام الشارح ؛ و يرد عليه انّ « بعلبك » بعد جَعْلِه علمًا ليس متضمّنًا للحرف، فحَمْلُه على « خمسه عشر » لا وجه له .

ويحتمل أن يكون مراده بخمسه عشر عند جَعْلِه علمًا، أى : وقد يبنى « بعلبك » حال كونه علمًا كبناء خمسه عشر حال كونه كذلك .

و يرد عليه : انّ الجزء الثانى من « خمسه عشر » حينئذ ليس متضمّنًا للحرف، فالحكم ببنائه حينئذ يحتاج إلى دليل .

و يمكن الجواب عنه : انّ المشهور عندهم انّ المركّب إذا جعل علمًا وكان الجزء الثانى منه مبنيًّا قبل العلميّه، إبقاؤه على بنائه مراعاه للأصل، لكن حمل « بعلبك » حينئذ على خمسه عشر لا وجه له (۲)، لانّه لم يتحقّق له حاله يكون الجزء الثانى منه فيها مبنيًّا حتّى يحكم بعد العلميّه بابقائه على أصله .

و يحتمل أيضًا أن يكون مراده من تشبيه بعلبك بخمسه عشر : تشبيه الأوّل حال العلميّه بالثانى فى غيرها، و وجه الشبه (۳) بينهما حينئذ كون التركيب فى كلّ

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : الإحتمالات .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص، س و ش » : لا يتوهّم التنافى بين هذا و ما تقدّم آنفًا من انّ أصل بعلبكّ : بعل و بكّ، حذفت الواو، فبنى « بكّ »، لانّ كون الأصل فى بعلبكّ : بعل و بكّ، لا يستلزم إستعمال « بكّ » أوّلاً بتضمين الواو، فيكون مبنيًّا، ثمّ استعمل علمًا وأبقى على بنائه، لإمكان أن يحذف الواو أوّلاً من « بعل و بكّ » قصدًا لمزج الإسمين، فجعل علمًا من غير المسبوقيّه بتضمين الواو، بخلاف خمسه عشر، فانّها لو جعلت علمًا يكون علميّتها لا محاله مسبوقه بتضمين الجزء الثانى منها الواو، كما هو واضح، منه .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : جعل نجم الأئمّه [أنظر : شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۱۳۱] وجه الشبه بينهما كونهما كلمتين إحديهما عقيب الأخرى، وضعّفه لانّ المضاف والمضاف إليه أيضًا كذلك، أبوالقاسم .

منهما ترکیبًا مزجیًّا .

و فیه أیضًا نظرٌ، لانّ محض الإشتراک فی ذلک لا یجعل المعرب مبنیًّا، ولا یحکم ببناء الاسم إلّا مع مقتضیه، و هو محصوٌر مضبوط، قد تقدّم فی أوّل الکتاب کثیر منه، و لیس ما ذکر من ذلک .

هذا، إعلم : انّک حیث عرفت بناء الجزئین فی « خمسه عشر »، و لا بأس لنا أن نشیر إلی حکم أخواتها حتّی تکون علی بصیره، فأقول : ما عرفت من بناء الجزئین فی « خمسه عشر » لیس مختصًّا بها، بل یشترک فیها جمیع أخواتها من ثلاثه عشر إلی تسعه عشر، و کذا أحد عشر، و علّه البناء فی الجزئین فیها ما تقدّم.

و قیل فی بناء الجزء الأوّل من خمسه عشر و أخواتها هو : انّ آخره وسط الکلمه فی هذه التراکیب، و محلّ الإعراب انّما هو آخر الکلمه لا وسطها (۱).

و یرد علیه : انّ مقتضی البناء محصور عندهم، و مسطور فی کتبهم، ولم نر أحدًا عدّ التوسیط من ذلک، و لهذا عدلنا عن ذلک و قلنا : انّ علّه بناء الجزء الأوّل فی « خمسه عشر » إفتقاره إلی الثانی، و کذلک فی أخواتها، فشابه الحرف من حیث الإفتقار، و لهذا صار مبنیًّا .

« اثنا عشر » جزء الأوّل منه معرب

هذا کلّه فی غیر « اثنا عشر »، و أمّا هو فبِناء الجزء الثانی منه واضح لما مرّ فی بناء الجزء الثانی فی خمسه عشر و أخواتها، و أمّا الجزء الأوّل منه فالمشهور بینهم انّه معرب، و یرشدک إلی ذلک إختلاف الآخر فیها، تقول فی حاله الرفع : جاءنی

۱- ۱. لم نقف علیه .

اثنا عشر رجلاً و فی حال النصب : رأیت اثنی عشر رجلاً، و هکذا فی الجرّ ؛ مع انّ العلّه المذکوره لبناء الجزء الأوّل فی (۱) أخواتها موجوده فیها أیضًا، إذ معلوم انّ الجزء الأوّل منها أیضًا مفتقر إلی الثانی .

و ذلک لما قال جماعه منهم من انّ الجزء الأوّل من « اثنا عشر » یشبه المضاف بسقوط النون، إذ أصله : اثنان، و کما انّ المضاف معرب و کذا ما یشابهه، فنقول : انّ العلّه المذکوره کما تقتضی البناء، کذا تقتضی الشباهه المزبوره الإعراب، فتعارضا کلّ من مقتضی البناء والإعراب، فلیتساقطا و نرجع إلی حکم الأصل فی الاسم وهو الإعراب .

کیف یکون الجزء الأوّل فی « اثنا عشر » معربًا مع انّه لا تلحق الإعراب فی وسط الکلمه، مع الجواب عنه

إن قلت : قد تقدّم آنفًا انّ محلّ الإعراب هو آخر الکلمه، و کیف یعرب آخر الجزء الأوّل من « اثنا عشر » مع انّه لیس فی هذا الترکیب آخرًا للکلمه ؟!

قلت : الآخر الّذی قلنا انّه محلّ للإعراب، هو الآخر حقیقه، لا حکمًا، ومعلوم انّ آخر « اثنا » یصدق انّه آخر کذلک وإن کان وسطًا حکمًا بذلک (۲) علی ما ذکر [فی] (۳) إعراب آخر المضاف، مع انّ آخره فی حکم الوسط، فلذا حذف منه التنوین .

و علی فرض التسلیم نقول : انّهم [لمّا] (۴) أرادوا مزج الإسمین، حذفوا الواو

۱- ۱. فی « ب » : من .

۲- ۲. کذا فی جمیع النسخ، والصواب ظاهرًا : و ذلک .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أثبتناه لإستقامه المعنی .

۴- ۴. ما بین المعقوفین أثبتناه لاستقامه العباره .

المؤذن للإنفصال فی الجزء الثانی، فوجب حذف النون فی « اثنا » أیضًا، لانّها دلیل تمام الکلمه کما مرّ فی نون المثّنی والمجموع، فقام لفظ « عشر » مقام النون بعد حذفها، و سدّ مسدّها فی کونها آخرًا للکلمه، فلفظ « عشر » فی : « اثنا عشر » بمنزله نون فی « مسلمان » مثلاً فکما لا یمنع النون فی ما ذکر مِنْ کون ما قبلها محلاً للإعراب _ علی ما ذکرنا سابقًا _ فکذا لفظ « عشر » .

و قال نجم الأئمّه :

والدلیل علی قیام « عشر » مقام النون انّه لایضاف اثنا عشر، کما یضاف أخواته، تقول : ثلاثه عشرک، و خمسه عشرک، ولا تقول : اثنا عشرک، لانّه کإثنانک، و یجوز أن یقال : صار اثنان بعد حذف النون کالمضاف إلی عشر، لانّ نون المثّنی والمجموع و شبههما (۱) لم یعهد حذفها فی موضع إلّا للإضافه، فصار کأنّه مضاف، والترکیب الإضافی لا یوجب البناء (۲).

هذا _ أی کون الجزء الأوّل من اثنا عشر معربًا _ هو المشهور بینهم کما مرّ، وذهب ابن درستویه (۳) إلی انّه مبنیّ کأخواته، لإشتراکه مع أخواته فی العلّه

۱- ۱. « و شبههما » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۳۸ .

۳- ۳. هو عبداللّه بن جعفر بن محمّد بن درستویه ابن المرزبان، أبو محمّد (۲۵۸ _ ۳۴۷ ه) : من علماء اللغه، فارسی الأصل، اشتهر وتوفّی ببغداد . له تصانیف کثیره، منها : تصحیح الفصیح، یعرف بشرح فصیح ثعلب، منه نسخه فی مکتبه شیخ الاسلام بالمدینه (رقم ۷۸) کما فی مذکرات المیمنی . وکتاب الکتاب _ ط ؛ والارشاد فی النحو ؛ و معانی الشعر ؛ و أخبار النحویین ؛ ونقض کتاب العین ؛ وشرح ما یکتب بالیاء من الأسماء المقصوره والأفعال مؤلّفا علی حروف المعجم _ خ فی المجموع ۱۰۰ أوقاف، بخزانه الرباط . الأعلام : ۴ / ۷۶ ؛ وانظر ترجمته أیضًا فی : معجم المؤلّفین : ۶ / ۴۰ ؛ وفهرست ابن الندیم : ۶۸ ؛ وهدیه العارفین : ۱ / ۴۴۶ ؛ ووفیات الاعیان : ۳ / ۴۴ ؛ والکنی والألقاب : ۱ / ۲۸۴ .

المقتضيه لبناء الجزء الأوّل فيها . و جوابه يظهر لك ممّا تقدّم . و أجاب عن الإختلاف فى آخره بأنّ كلاًّ من صيغه « اثنا » فى الرفع و « اثنى » فى غيره صيغه مستأنفه، لا انّ « اثنى » هو لفظ « اثنا » صار فى غير الرفع كذلك، فلا يلزم الإختلاف (۱).

و قد مرّ مثله عن ابن الحاجب فى مبحث : « المعرب والمبنىّ » فى : هذان و هذين .

قوله : فإن ختم بويه بنى .

هذا بيان مفهوم كلام المصنّف حيث قال : « ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا »، أى الجزء الثانى، فإن ختم بوَيْه لم يعرب، بل يبنى .

و لا يخفى انّ هذا الحكم، أى بناء الجزء الثانى فى التركيب المزجىّ ليس مختصًّا بما إذا تمّ بلفظ « وَيْه » كما يستفاد من ظاهر كلام المصنّف، بل يعمّ كلّ مركّب يكون تركيبه للعلميّه وكان الجزء الثانى من المركّب قبل العلميّه والتركيب مبنيًّا، فالمشهور على ما صرّح به بعض المحقّقين (۲) : إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاةً للأصل، سواء كان الجزءان كلاهما إسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين، و أمّا إذا لم يكن الجزء الثانى قبل العلميّه والتركيب مبنيًّا، فحينئذ يكون معربًا على ما مرّ (۳).

۱- ۱. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۳۸ .

۲- ۲. هو نجم الأئمّه الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۳۰ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : من كون إعرابه غير منصرف [بخطّه دام ظلّه العالى]. و جاء فى حاشيه « ش » أيضًا : قوله ـ دام ظلّه العالى ـ فى الحاشيه : « كون إعرابه غير منصرف »، أى كون إعرابه إعراب غير منصرف، ففيه حذف المضاف، لمحرّره .

قوله : المركبه .

قيّد بذلك للتنبيه على انّ لفظ « الأعلام » فى كلام المصنّف (۱) وإن كان جمعًا محلّى باللام، لكن مراده ذلك، لانّه لو لم يكن مركّبًا كيف يكون مضافًا ؟! إذ لايضاف اللفظ إلى بعض أجزائه .

و لا يخفى انّه كان المناسب أن يقيّد المركّبه بأن لا يكون جمله و لا تركيبًا مزجيًّا، أمّا الأوّل فلما مرّ من انّ الّذى كان فى الأصل جملةً يحكى بعد العلميّه، وأمّا الثانى فلانّ المركّب بالتركيب المزجىّ إمّا أن يضاف قليلًا كبعلبك، كما أشار إليه بقوله : « و قد يضاف »، حيث أتى بِقَدْ الدالّه على التقليل فى المضارع، أو لا يستعمل مضافًا كسيبويه، حيث لم ينقل إضافته كسابقه .

قوله : يكون كنيه و غيرها .

انّما قدّم الكنيه مع انّها فى المثال مؤخّره، لانّه لو لم يقدّمها يلزمه تكرار لفظ الكنيه بأن يقول : ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون غير كنيه و كنيه، و لدفع التكرار قدّم المؤخّر و أخّر المقدّم ؛ لكن يمكن له (۲) أن يقول : ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون اسمًا و غيره، هذا إن كان « عبد شمس » (۳) اسمًا، و إن كان لقبًا يقول مثل ذلك، لكن الظاهر انّه اسم، و فى قوله بعده : « و معربًا بالحركات والحروف وأنّ الثانى يكون منصرفًا و غيره » لاحظ المتقدّم فيهما، حيث قدّم المعرب بالحركه لتقدّم مثاله كعبد، والمنصرف لذلك أيضًا كشمس .

۱- ۱. فى « ب » : انّ مراد المصنّف من لفظ الأعلام .

۲- ۲. « له » لم يرد فى « ش ».

۳- ۳. هو عبد شمس بن عبد مناف بن قصىّ، من قريش، من عدنان . جدّ جاهلى، كان له من الولد : أميّه، وحبيب، وعبد أميّه، ونوفل، وربيعه، وعبد العزّى، وعبد اللّه . قال ابن حبيب : عبد شمس من أصحاب الايلاف، كان متجره إلى الحبشه، ومات بمكّه ؛ الأعلام : ۴ / ۱۰ .

ثمّ لا يخفى عليك انّ فى قوله : « ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون كنيه » نظرًا، لأنّ الجزء الأوّل فى « أبى قحافه » (۱) هو : أبى، و هو ليس كنيه، بل الكنيه هو مجموع « أبى قحافه »، لما مرّ من انّ الكنيه هى ما صدر بأب أو أمّ، فلا يكون « أب » فقط مثلاً كنيه، وهو واضح ؛ و حينئذ إطلاق الكنيه عليه بخصوصه مجاز من قبيل استعمال لفظ الكلّ على الجزء، فعلى هذا يكون مراده من لفظ الكنيه جزؤه مجازًا .

قوله : لا لكلّها .

إعلم : انّ كلام المصنّف : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ » يحتمل وجهين، أحدهما : انّهم وضعوا لبعض من كلّ الأجناس علمًا، فحينئذ لا يكون الموضوع له للعلم : الجنسَ، بل الفرد . والثانى : انّهم وضعوا لبعض الأجناس، لا لكلّ الأجناس علمًا، بأن يكون الموضوع له للعلم هو الجنس .

وكان هذا هو المراد، نبّه الشارح بقوله : « لا لكلّها » عليه، لئلاّ يغفل عنه الغافل.

قوله : بالوقف على السكون على لغه ربيعه .

إعلم : انّ المعهود المتعارف هو انّ الاسم لو كان مرفوعًا أو مجرورًا وقف على السكون، فيقال : هذا زيدْ، و مررت بزيدْ، بسكون الدال، و أمّا إذا كان منصوبًا منوّنًا فيوقف على الألف، يقال: رأيت عالما؛ فعلى هذا كان على المصنّف أن يقول: « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمًا » بالوقف على الألف لكونه مفعولاً فأراد الشارح أن ينبّه انّ المصنّف أجرى الكلام هنا على لغه ربيعه، حيث انّهم يقفون على السكون مطلقًا وإن كان الاسم منصوبًا منوّنًا .

۱- ۱. أبو قحافه (۸۳ ق ه ـ ۱۴ ه) : هو عثمان بن عامر بن عمر بن كعب التيمى القرشى . والد أبى بكر، وأسلم يوم فتح مكه ؛ الأعلام : ۴ / ۲۰۷ .

قوله : فيأتى منه الحال .

أى من علم الجنس، مع انّ من شرط ذى الحال التعريف كما يأتى، فتقول: رأيت أسامه مقبلةً، كما يأتى الحال من العلم الشخصى تقول: رأيت زيدًا مقبلاً .

قوله : و يمنع من الصرف مع سبب آخر .

و الضمير فى : « يمنع » عائد إلى : « علم الجنس »، أى : يمنع علم الجنس من الصرف مع سبب آخر ؛ إذ هو علمٌ، فإذا وجد فيه سبب آخر من الأسباب المانعه يمنع صرفه، فلا يدخل عليه التنوين والجرّ، كما انّ علم الشخص لو وجد فيه سبب غير العلميّه يمنع صرفه، فعلى هذا يكون « أُسَامه » (۱) ممنوعه من الصرف، إذ فيها غير العلميّه التأنيث، و هكذا : « ثُعَالَه » (۲).

قوله : و من دخول الألف و اللام عليه .

عطف على قوله : « من الصرف »، أى : يمنع علم الجنس من دخول الألف واللام عليه، لانّه علم كعلم الشخص، فلا يجوز دخول « أل » عليه لعدم جواز إجتماع التعريفين فى لفظ، فلا يقال : الأسامه، كما لا يقال فى زيد : الزيد .

قوله : و نعته بالنكره .

بالجرّ عطف على « الصرف » فى قوله : « من الصرف »، أو « الدخول » فى قوله : « من الدخول »، يعنى : يمنع علم الجنس من نعته بالنكره، و جعل النكره نعتًا له، لانّ من الأمور الّتى يطابق النعت المنعوت فيها : التعريف والتنكير، و علم الجنس كعلم الشخص، فلا يجوز إتيان النكره نعتًا له .

۱- ۱. أسامه : من أسماء الأسد (لسان العرب _ أسم _ : ۱۲ / ۱۸).

۲- ۲. ثعاله : من أسماء الثعلب، ويقال لكلّ ثعلب اذا كان ذكرًا ثعاله، بغير صرف ؛ وقيل : ثُعاله وثُعَل كلتاهما : الأنثى (لسان العرب _ ثعل _ : ۱۱ / ۸۴).

قوله : و يبتدأ به .

عطف على « يأتى » فى قوله : « فيأتى منه الحال »، أو « يمنع » (۱)، أى : عَلَم الجنس كعَلَم الشخص فى اللفظ، فيبتدأ به، أى يجوز أن يقع مبتدأ مع انّ من حقّ المبتدأ التعريف .

قوله : أى مدلوله شايع .

انّما فسّر بذلك لأنّ « عمّ » فى كلام المصنّف يحتمل أن يكون معناه انّ عَلَم الجنس عمّ عَلَم الشخص و غيره، بمعنى أن يطلق على عَلَم الشخص و غيره، ولم يكن الأمر كذلك، ففسّر كلامه بما ترى تنبيهًا على انّ عَلَم الجنس وإن كان مثل عَلَم الشخص فى اللفظ، لكن فى المعنى ليس مثله، لأنّ مدلول علم الشخص مشخّص و معيّن لا شيوع فيه، بخلاف علم الجنس، فانّ مدلوله شايع، أى يحتمل أفرادًا كثيره من ذلك الجنس .

قوله : لا يخصّ واحدًا بعينه .

فيه نظر، لأنّ علم الشخص أيضًا قد يكون غير مختصّ بواحد بعينه، كما تقدّم فى « قَرَن » من انّه علم لقبيله من مراد (۲)، فلا يختصّ واحدًا بعينه، إلّا أن يقال: مراده انّ علم الجنس لايكون كذلك أبدًا، و أمّا علم الشخص فهو وإن لم يلزم فيه أن يكون مختصًّا بواحد بعينه إلّا انّ الغالب فيه ذلك، وهذا القدر كاف فى المقام.

قوله : ذكر فى شرح التسهيل انّه كاسم الجنس .

أى : و لأجل انّ مدلول علم الجنس شايع كمدلول النكره، ذكر فى شرح التسهيل انّه كاسم الجنس، حيث قال فيه :

۱- ۱. فى قوله : و يمنع من الصرف مع سبب آخر .

۲- ۲. كذا فى جميع النسخ، والصواب كما تقدّم : بنى مراد .

انّ أَسَامه ونحوه نكره معنًى، معرفه لفظًا، وانّه فى الشياع كأسد (۱).

ذكر الاختلاف فى وضع عَلَم الجنس

إعلم : انّهم حيث رأوا كأُسَامه و ثُعَالَه مثلاً مشتركًا مع الأعلام فى حكمها على ما عرفت، مع كونها نكرات فى المعنى على ما مرّ، تكلّفوا فى تصحيح ذلك إلى أن تحقّق بينهم فى وضع عَلَم الجنس أقوال ثلاثه :

الأوّل : انّ علم الجنس موضوع للمهيّه بشرط الوحده الذهنيّه، و هو الظاهر من كلام ابن الحاجب، و نسبه إلى سيبويه حيث قال فى إيضاح المفصّل بعد الإشكال فى انّ هذه الألفاظ كيف يكون أعلامًا مع عدم شمول حدّ العَلَم لها، إلى أن قال بعد نقل الجواب عن هذا و تضعيفه :

والجواب المَرضىّ فيه أن يقال : انّ العرب وَضَعَتْ هذه الألفاظ وعامَلَتْها معاملَه العَلَميّه فى منع الصرف فيما اجتمَعَ فيه مع العَلَميّه علّهٌ أُخْرى، و مَنْع الألف واللام والإضافه، فلابدّ مِن التَخَيُّل فى تقديرها أَعْلامًا، قال سِيبَوَيْه [ـ رحمه اللّه ـ] (۲) كلامًا معناه أنَّ هذه الألفاظ موضوعهٌ للحقائق المعقوله المُتَّحده [المُتخَيَّلهِ] (۳) فى الذهن، ومَثَّلَه بالمعهود فى الذهن بينك و بين مُخاطَبِك، و إذا صَحَّ أن تضعَ اسْمًا بالألف واللام للمعهود الذهنىّ فلا بعد (۴) أن تضعَ العَلَم له أيضًا (۵).

۱- ۱. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۶۶ ، باب الاسم العلم .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من المصدر .

۳- ۳. من المصدر .

۴- ۴. فى المصدر : فلا يبعد .

۵- ۵. « أيضًا » لم يرد فى المصدر ؛ الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۳ .

فعلی هذا کما انّ لهذه الأعلام تعریفًا لفظیًّا، کذا یکون لها تعریفٌ معنویٌّ أیضًا.

والثانی : انّه وضع للمهیّه من حیث هی، کاسم الجنس بناء علی القول بأنّه وضع لذلک ؛ و هو الظاهر من نجم الأئمّه، و أجاب عن إشتراکه مع الأعلام فی حکمها بأنّ علمیّه تلک الألفاظ لفظیّه، و قال ما حاصله هذا : کما یکون للکلمه تأنیثٌ لفظیّ، کعرفه، و بشری، و صحراء، فلا بأس أن یکون لها تعریفٌ لفظیّ، إمّا باللام کما فی العهد الذهنی، کاشتر اللحم مثلاً، و إمّا بالعَلَمیّه، کما فی أُسَامه، وثُعَالَه (۱).

و هو الظاهر من أبی حیّان فی الإرتشاف أیضًا، حیث قال بعد ذکر جمله من هذه الأعلام :

و هی أعلام فی اللفظ، نکرات فی المعنی (۲).

و قد عرفت ذلک من المصنّف أیضًا .

والثالث : انّه موضوع للمهیّه المعهوده من حیث هی معهوده، نسب ذلک إلی المحقّق الشریف (۳).

والفرق بین القول الأوّل والثانی هو : انّ علم الجنس علی الأوّل لایکون إطلاقه علی الفرد الخارجیّ حقیقه، لما عرفت من انّه موضوع للمهیّه بشرط

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۷ .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۹۶۱ ، باب العَلَم .

۳- ۳. هو السیّد أبوالحسن علیّ بن محمّد بن علی الحسینی الجرجانی (۷۴۰ _ ۸۱۶ ه) : فیلسوف، من کبار العلماء بالعربیّه . ولد فی تاکو (قرب استرآباد) ودرس فی شیراز . ولمّا دخلها تیمور سنه ۷۸۹ ه فرّ الجرجانی إلی سمرقند . ثمّ عاد إلی شیراز بعد موت تیمور، فأقام إلی أن توفّی . وممّن حضر مجلسه العالی مولانا قطب الدین الرازی إلی أن صار بیمن تربیته فائقًا علی کلّ محقّق مرضی . له نحو خمسین مصنّفًا، منها: التعریفات _ ط ؛ وشرح مواقف الإیجی _ ط ؛ وشرح کتاب الجغمینی فی الهیئه ؛ ومقالید العلوم _ خ ؛ وتحقیق الکلّیات _ خ ؛ والکبری والصغری فی المنطق _ ط ؛ والحواشی علی المطوّل للتفتازانی ؛ وحاشیه علی الکشّاف . جاء ترجمته فی : الأعلام: ۴ / ۳۰۰ ؛ والکنی والألقاب: ۲ / ۳۵۸ ؛ وهدیه العارفین : ۱ / ۷۲۸.

الوحده الذهنيّه، و وجود الخارجى مغائرٌ لذلك ؛ و على هذا يكون الفرق بين قولك: أسد وأسامه، انّ « أسد » موضوع لواحد من آحاد الجنس فى أصل وضعه _ على ما صرّح به ابن الحاجب (۱) _ و « أسامه » موضوعه للحقيقه المتّحده فى الذهن .

بناء على هذا القول فإذا أَطْلَقْتَ أسدًا على واحد، أَطْلَقْتَه على أصل وضعه، وإذا أطْلَقْتَ أُسَامه على الواحده، يكون مجازًا لما مرّ ؛ و قال ابن الحاجب :

لا شبهه (۲) فى انّ الحقيقه الذهنيّه مُغايَرَه للوجود، فإذا أطلق هذا العَلَم (۳) على الوجود، أطلق على غير ما وُضِعَ له (۴).

و أمّا على القول الثانى، فيصحّ إطلاقه على الفرد حقيقةً، لانّه على هذا القول وُضِع للمهيّه من حيث هى، سواء كانت موجوده فى الذهن أو فى الخارج فى ضمن الفرد (۵) ؛ و على هذا القول لم يكن فرقٌ بين قولك : رأيت أسدًا، و بين قولك: رأيت أسامه، من حيث المعنى، إذا قلنا بأنّ لفظ « أسد » موضوع (۶) للمهيّه من حيث هى .

و أمّا الفرق بين القول الأوّل والثالث فهو : انّ « أسامه » على القول الثالث أيضًا يمكن إستعمالها فى الفرد حقيقةً، وذلك لأنّ الشرطَ فى هذا القول _ كما مرّ _ : عهديّهُ المهيّه، سواء كانت تلك المهيّه موجوده فى الفرد أو فى الذهن، فإذا وُجِدَتْ فى الفرد واستعمل العَلَم فيها، يكون حقيقه ؛ و أمّا على القول الأوّل، فقد عرفت الحال فيه .

۱- ۱. صرّح به فى الإيضاح فى شرح المفصّل : ۴۳.

۲- ۲. فى المصدر : و لا مُشَاحَّه .

۳- ۳. « هذا العلم » لم يرد فى المصدر .

۴- ۴. الإيضاح فى شرح المفصّل : ص ۴۳ .

۵- ۵. فى « ش » : الضمن الفرد ؛ وهو خطأ .

۶- ۶. فى « ش » : موضع ؛ وهو خطأ .

وأمّا الفرق بين الثانى والثالث هو : إعتبار عهديّه المهيّه فى الثالث، وعدم اعتبارها فى الثانى .

الفرق بين عَلَم الجنس واسمه

هـذا كلّه فى الفرق بين الأـقوال فى علم الجنس، و أمّا الفرق بينه و بين اسم الجنس فأقول : أمّا على القول الأوّل والثالث فى علم الجنس فواضـح، سواء قلنـا بـأنّ اسم الجنس موضوعٌ لفردٍ غير معيَّن و يعبّر عنه بـالفرد المنتشـر، أو للمهيّه من حيث هى، لأنّ علم الجنس بناء على القولين موضوعٌ للمهيّه بشرط كونها معهوده، لا للفرد ولا لمطلق المهيّه .

وأمّـا على القول الثـانى، فيظهر الفرق بينهما إذا قلنا انّ اسم الجنس موضوعٌ للفرد المنتشـر، لما عرفت من انّ علم الجنس موضوع للمهيّه ؛ وأمّا على القول بأنّه موضوعٌ للمهيّه، فلا فرق بينهما حينئذ بحسب الوضع كما مرّ، نعم بينهما فرق بحسب اللفظ، لأنّ علم الجنس لفظه معرفه، دون الثانى .

قوله : للأعيان .

جمع عين (۱)، و هى ما له جثّه .

قوله : أى لجنسها .

لأنّ الكلام فى علم الجنس، لا الشخص .

قوله : أى مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم الجنس الموضوع للمعانى.

إعلم : انّ تشبيه شىء بشىء يقتضى المغائره بينهما، كقولك : زيد كالأسد ؛ فعلى هذا يستفاد من كلام المصنّف انّ ما ذكره من : « بَرَّه »، لم يكن من علم الجنس،

۱- ۱. « عين » لم يرد فى « ش ».

حيث شبّهه على قوله : « من ذاك » الّذى يكون المشار إليه به علم الجنس، فكأنّه قال : « من العلم الجنسىّ : أمّ عِرْيَط، للعقرب، و ثُعَالَه، و مثله _ أى مثل علم الجنس _ : بَرَّه » إلى آخر ما ذكره .

فعلى هذا لا يكون « برّه » من علم الجنس، بل يكون من مثله ؛ و لم يكن الأمر كذلك، لظهور انّه من علم الجنس نفسه لا مشابهه، و لهذا أراد الشارح أن يحمل كلامه على نحوٍ لا يلزم المحذور، فقال بعد قوله « من ذاك » : « أعلام وضعت للأعيان » و جعله مشبّهًا به، والمشبّه عَلَم الموضوع للمعانى، فقال : « أى مثل عَلَم الجنس الموضوع للأعيان : عَلَم الجنس الموضوع للمعانى ».

والمراد بالمعانى ما لا يكون له جثّه، فحصل التغاير بين المشبّه والمشبّه به، مع إفاده كون « برّه » من علم الجنس ؛ فظهر النكته فى تفسير قوله : « مثله » بما ذكره، وفى (۱) زياده قوله قبل ذلك : « أعلام وضعت للأعيان ».

« سُبْحَان » علمٌ للتسبيح

قوله : و سبحان للتسبيح .

هكذا قالوا، واعترض عليهم بأنّ هذا ليس بمستقيم، بيانه هو : انّ « سبحان » ليس علمًا للتسبيح، لأنّ التسبيح مصدر سبّح، ومعنى سبّح فى قولك « سبّح فلان »: قال سبحان اللّه، فيكون معنى التسبيح : قول سبحان اللّه، فعلى هذا يكون مدلول التسبيح لفظًا، و مدلول « سبحان » تنزيه لا لفظ، فكيف يكون علمًا للتسبيح مع إختلاف مدلوليهما ؟!

۱- ۱. فى « ب » : إلى .

وأُجيب بأنّ التسبيح يستعمل فى (۱) معنيين، أحدهما : ما ذكر، والثانى هو : التنزيه، و ما ذكر فى الإعتراض انّما يدلّ على عدم جواز كون « سبحان » علمًا للتسبيح بالمعنى الأوّل، لا بالمعنى الثانى، فيكون علمًا للتسبيح بمعنى التنزيه، فلا إشكال (۲).

واستدلّ (۳) على علميّته بقول الشاعر :

[۳۵ ـ] قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُهُ سُبْحَانَ من عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (۴)

و لو لا انّه عَلَم، لوجب صرفه، لأنّ الألف والنون فى غير الصفات انّما تمنع مع العلميّه (۵).

والحقّ انّ « سبحان » ليس عَلَمًا

والحقّ انّه ليس بِعَلَم، لأنّه كثيرًا ما يستعمل مضافًا كما فى : سبحان اللّه، وسبحان ربّى، و سبحانك، و هكذا، والأعلام لا تضاف ؛ و أيضًا استعمل مع اللام كقوله : « سبحانك اللهمّ ذا السبحان » (۶)، والعَلَم لا يدخل عليه « أل ».

۱- ۱. فى « ب و ك ۱ » : على .

۲- ۲. أنظر الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۵ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : المستدلّ ابن الحاجب [بخطّه دام ظلّه العالى].

۴- ۴. البيت من قصيده للأعشى فى تفضيل عامر بن الطفيل على علقمه بن علاثه، الصحابى، وروى أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله نهى عن روايتها لما تضمنته من هجاء مقذع لعلقمه . قال البغدادى بعد أن روى الحديث و أورد أبياتًا من القصيده : ولهذا لم أذكرها كلّها؛ أنظر خزانه الأدب: ۳ / ۳۷۰ ؛ والصحاح: ۱ / ۳۷۲؛ ولسان العرب: ۲ / ۴۷۱ وتاج العروس : ۴ / ۷۶ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۲۴ و ۳ / ۲۴۸ .

۵- ۵. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ص ۴۵ .

۶ - ۶. أورده ابن الشجرى فى أماليه، وأنشده ابن مالك فى شرح الكافيه، قال فى نظمها : سبحان فى غير اختيار أفردا *** ملابس التنوين أو مجردا و شذّ قول راجز ربانى *** سبحانك اللهمّ ذا السبحان و لم ينسب لأحد معيّن ؛ أنظر : خزانه الأدب : ۷ / ۲۲۶ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۳ / ۲۴۸.

و أمّا الجواب عن البيت المتقدّم، فهو ما قيل (۱) من انّه على حذف المضاف إليه (۲) للعِلْم به، و هو مراد، فيكون حذف التنوين للإضافه، لا لمنع الصرف . هذا، مع انّه معارضٌ باستعماله منوّنًا فى قوله: « سبحانه ثمّ سبحانًا نعوذ به (۳) » (۴).

« فَعَالِ » بفتح الفاء وكسر اللام على أربعه أقسام

قوله : بالبناء على الكسر .

إعلم : انّ « فَعَال » على أربعه أقسام، الأوّل : اسم فعل كنزال، و هو مبنىّ كما مرّ فى أوّل الكتاب، و بناؤه متّفق عليه عندهم (۵).

والثانى : صفه للمؤنّث كفساق بمعنى فاسقه، و هو أيضًا مبنىّ إتّفاقًا، كما صرّح به بعض المحقّقين (۶).

و الثالث : علم لأعيان المؤنّثه، كحَذَام و قطام مثلاً لامرأتين ؛ و قد اختلف فى بناء هذا القسم و إعرابه، فعند الحجازيّين انّه أيضًا مبنىّ مطلقًا . و بنو تميم افترقوا فرقتين : أكثرهم انّ ذات الراء من هذا القسم مبنيّه على الكسر، كحضار اسم كوكب

۱- ۱. قائله رضى الدين الأستراباذى فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۴۸ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : فكأنّه قيل : سبحان اللّه من علقمه الفاخر، منه .

۳- ۳. فى بعض المصادر : يعود له .

۴- ۴. هذا صدر بيت عجزه : و قَبْلَنَا سَبَّح الجودىّ والجمد . والجمد بضمّ الجيم والميم وفتحهما : جبل معروف ؛ نسب هذا البيت ابن منظور إلى أميّه بن أبى الصلت ؛ و نسب ابن الأثير عجز هذا البيت لورقه بن نوفل . وفى خزانه الأدب : وهذا البيت من أبيات لورقه بن نوفل قالها لكفّار مكّه حين رآهم يعذبون بلالاً على إسلامه . وقيل : قائله زيد بن عمرو بن نفيل ؛ أنظر : لسان العرب : ۳ / ۱۳۲ ؛ والنهايه فى غريب الحديث : ۱ / ۲۹۲ ؛ وخزانه الأدب : ۳ / ۳۵۹ و ۳۶۰ ؛ وشرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۱۲۳ .

۵- ۵. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۲۵ .

۶- ۶. صرّح به نجم الأئمّه الرضى قدس سره فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۲۵ .

يقال له : السهيل، قيل : إنّه مؤنّث سَماعیّ، فيدخل تحت علم أعيان (۱) المؤنّثه ؛ وأمّا غير ذات الراء فمعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميّه والتأنيث . و فرقه أخرى ــ و هی أقلّهم ــ ذهبوا إلى انّ جميع هذا القسم معرب إعراب (۲) ما لا ينصرف، سواء كان ذات الراء أم لا (۳).

والقسم الرابع : علم للمصادر، و هو ما ذكره هنا من فَجَار للفَجْرَه، و هو أيضًا مبنیّ، و قد ادّعى على بنائه اتّفاقهم أيضًا (۴)، و لهذا قال الشارح : انّ « فجار » مبنیّ بالكسر .

نقل العلّه فی بناء « فَعَال »

و كلامنا الآن فی هذا القسم، فينبغی أوّلاً علّه بنائه (۵)، ثمّ العود إلى المطلوب، فأقول : أمّا بناؤه فلما قالوا من مشابهته باب : « نزال » وزنًا و عدلاً، و قد عرفت انّ « نزال » مبنیّ، فكذا مشابهه .

و انّما اعتبروا الشباهه بالوزن والعدل لئلّا يرد عليهم مثل : سحاب و كلام و سلام، لأنّه معرب مع كونه على وزن نزال، لكنّه ليس مثله عدلاً، لانّه ليس له أصلٌ يكون معدولاً عنه .

أمّا كون مثل : « فجار » مثل : « نزال » وزنًا فواضح، و أمّا كونه مثله عدلاً فلِمَا قيل (۶) من انّ « نزال » كما يكون معدولاً عن لفظ الفعل، كذا « فجار » مثلاً معدول

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : الأعيان ؛ و عليه علامه : ظ .

۲- ۲. فی « ب » : بإعراب .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۱ / ۱۲۶ .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۱ / ۱۲۵ .

۵- ۵. جاء فی حاشيه « ش » : أی بيان علّه بنائه، لمحرّره .

۶- ۶. قال الرضی فی « شرح الكافيه ۱ / ۱۲۵ » : فقالوا : كما أن نزال معدول عن : انزل، ففساق وفجار فی التقدير معدولتان عن : فاسقه والفجره .

عن الفجور (۱).

و فیه نظر لمنع الأصل، و قد صرّح نجم الأئمّه بأنّ کون أسماء الأفعال معدوله عن ألفاظ الفعل : شیء لا دلیل علیه، والأصل فی کلّ معدول عن شیء أن لایخرج عن النوع (۲) المعدول عنه، فکیف خرج الفعل بالعدل من الفعلیّه إلی الإسمیّه (۳) ؟!

و قیل فی علّه بنائه : إنّ هذا القسم متضمّن لتاء التأنیث (۴).

و ردّ بأنّه علی تسلیم تقدیر تاء التأنیث فیه، هو منقوض بنحو : هند و دار و نار (۵)، ممّا لا یحصی، لتضمّنه التاء (۶) مع کونه معربًا (۷).

و قیل : إنّ فیه ثلاثه أسباب : التأنیث والعلمیّه والعدل، و بسببین یسلب من الاسم بعض التمکّن، فیستحقّ بالثلاثه زیاده السلب، و لیس بعد منع الصرف إلاّ البناء (۸).

و یرد علیه : انّه إن ادّعی العدل المحقّق، فما الدلیل علیه، و ثبوت « فجور » لایدلّ علی کون « فجار » معدولاً عنه، إذ الجائز ترادف لفظین فی معنی لا یکون أحدهما معدولاً عن الآخر . و إن ادّعی العدل المقدّر _ بمعنی انّه لمّا وجد « فجار » مثلاً مبنیًّا ولیس فیه سبب البناء، فاحتاجوا إلی تقدیر العدل فیه _ نقول علی تسلیمه : إذا کان إجتماع الثلاث (۹) من الأسباب المانعه للصرف موجبًا (۱۰) لبناء

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : الفجور : ناسازگاری کردن و دروغ گفتن، تاج [بخطّه دام ظلّه العالی].

۲- ۲. فی المصدر : عن نوع .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۱۰ .

۴- ۴. نسبه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۱۴ إلی القیل .

۵- ۵. « ونار » لم یرد فی « ش » .

۶- ۶. فی « ب » : تاء التأنیث .

۷- ۷. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۱۵ .

۸- ۸. نقله الرضی عن المبرّد فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۱۴ .

۹- ۹. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب : الثلاثه ؛ و علیه علامه : ظ .

۱۰- ۱۰. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب : موجبه ؛ و علیه علامه : ظ .

الاسم، ينبغى انّه إذا سمّى « أحمر » مثلاً لشخص، يكون مبنيًّا للعلميّه والوزن والوصفيه، والظاهر انّه لم يقل به أحد (۱).

و قال نجم الأئمّه :

والأولى أن يقال : انّ بناء قسم المصادر من « فَعَال » لمشابهته بفَعَال الأمرى وزنًا و مبالغةً، بخلاف نحو : كلام مثلاً، فانّه لا مبالغه فيه (۲).

هذا كلّه فى بناء « فجار »، أمّا كون بنائه على الحركه، فلإلتقاء الساكنين، وأمّا على الكسر، فلأنّ الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر .

نقل الدليل على علميّه « فَجَار »

و أمّا كونه علمًا، فقد استدلّ عليه ابن الحاجب بأنّ مدلول « فَجَار » مدلول الفَجْرَه، والفَجْرَه معرفه، فوجب أن يكون « فَجَار » معرفه، و إذا كان معرفةً فتعريفه [لايخلو] (۳) إمّا أن يكون بآله، أو بالقصد، والآله معدومه، فوجب أن يكون بالقصد، و هو الّذى يعنى (۴) به العَلَميّه . و وجهٌ آخر : و هو انّ « فَعَال » المبنىّ الّذى ليس بصفه لم يأت إلاّ علمًا كحَذَام و قَطَام، و هذا كذلك، فوجب أن يكون علمًا ... ؛ و قولنا : « الّذى ليس بصفه »، إحترازٌ من الصفه، كقولك : فَسَاق، فانّها ليست بأعلام (۵).

هذا كلامه، لكن قال نجم الأئمّه بعد نقل فَعَال المصدر ما هذا كلامه :

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۱۱۵ .

۲- ۲. شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۱۱۵ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۴- ۴. فى المصدر : نعنى .

۵- ۵. فى المصدر : بعلم . الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۶ .

و هو ـ على ما قيل ـ مصدر معرّف مؤنّث، و لم يقم لى إلى الآن دليل قاطع على تعريفه و لا تأنيثه .

ثمّ قال :

و ربما استدلّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفه (۱) وعلم الشخص (۲) طردًا، فانّهما مؤنّثان [إتّفاقًا، إذ لا يطلقان إلاّ على المؤنّث كما يجىء] (۳)، و هذا إستدلال عجيب (۴).

قوله : كحذام علم لإمرأه كقطام .

يحتمل المقصود من هذا التشبيه وجوهًا :

الأوّل : انّه كما يكون « حذام » مبنيًّا على الكسر، كذا « فجار ».

و يرد عليه انّ المشبّه به ينبغى أن يكون أقوى، و هنا ليس كذلك، بل بعكس ذلك، لما عرفت من انّ بناء « فجار » مثلاً متّفق عليه، بخلاف « حذام »، فتأمّل .

والثانى : كما انّ « حذام » علم جنس، فكذا « فجار ».

و فيه نظر أيضًا، لما عرفت من انّ « حذام » علم شخص، لا جنس .

والثالث : هو انّ ذكر « حذام » لأجل أن يعلم المبتدى انّ « فَجار » بفتح الفاء، لا بضمّها مثلاً .

و هذا على تقدير تسليمه نقول : يمكنه أن يقول بعد ذكر « فَجار » بفتح الفاء، بل هذا كان أولى .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : كفساق [بخطّه دام ظلّه العالى].

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : كحذام [بخطّه سلّمه اللّه تعالى].

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۱۱۰ .

بيان تأنيث « فجار »

والرابع : هو انّه كما يكون « حذام » علمًا لمؤنّث، كذا « فجار »، وإن كان العَلَمان مختلفين، إذ الأوّل شخصى، والثانى جنسى .

و هذا انّما يتمّ إذا ثبت الدليل على تأنيث « فجار »، و قد سمعت كلام نجم الأئمّه، لكن يمكن أن يقال : انّ « فجار » اسم للفجره، و هى مؤنّث، فكذا « فجار » لتأنيث المسمّى، فثبت التأنيث .

و يحتمل غير الأوجه المذكوره، و يظهر لمن تأمّل ما ذكرناه .

قوله : بسكون الجيم .

أى : فَجَار علم للفَجْرَه بسكون الجيم لا بتحرّكها، قال فى الصّحاح :

انّ فَجَار كقَطامِ : اسمٌ للفُجورِ (۱).

و مثله قال فى القاموس (۲).

۱- ۱. الصحاح : ۲ / ۷۷۸ .

۲- ۲. القاموس المحيط : ۲ / ۱۰۷ .

[اسم الإشاره]

بذا لمفرد مذكّر أشر بذى و ذه تى تا على الأنثى اقتصر

الثالث من المعارف : اسم الإشاره، و أخّره فى التسهيل من الموصول وضعًا مع تصريحه بأنّه قبله رتبه . و حدّه كما قال فيه : ما دلّ على مسمّى وإشاره إليه .

(بذا لمفرد مذكّر) عاقل أو غيره (أشر بذى و ذه) بسكون الهاء، و ذه بالكسر، وذهى بالياء، و (تى) و (تا) و ته كذه (على الأنثى اقتصر)، فأشر بها إليها دون غيرها .

وذان تان للمثّنى المرتفع *** و فى سواه ذين تين اذكر تطع

(وذان) تثنيه ذا بحذف الألف الأُولى لسكونها و سكون ألف التثنيه يشار بها للمثّنى المذكّر المرتفع و (تان) تثنيه تا بحذف الألف لما تقدّم يشار بها (للمثّنى) المونث (المرتفع)، و إنّما لم يثنّ من ألفاظ الأنثى إلّا تا حذرًا من الالتباس ؛ (و فى سواه) أى: سوى المرتفع و هو المنتصب و المنخفض (ذين) للمذكّر (و تين) للمؤنّث (اذكر تطع) النحاه .

و بأولى أشر لجمع مطلقا *** و المدّ أولى و لدى البعد انطقا

(و بأولى أشر لجمع مطلقا) سواء كان مذكّرًا أم مؤنّثًا عاقلًا أم غيره، والقصر فيه لغه تميم، (و المدّ) لغه الحجاز و هو (أولى) من القصر و حينئذ يبنى على الكسر

لالتقاء الساكنين . (ولدى) الاشاره إلى ذى (البعد) زمانًا أو مكانًا أو ما نزّل منزلته لتعظيم أو لتحقير (انطقا مع اسم الإشاره .

بالكاف حرفًا دون لام أو معه و اللام إن قدّمت ها ممتنعه

(بالكاف) حال كونها (حرفًا) لمجرّد الخطاب (دون لام أو معه) فقل: ذاك أو ذلك، واختار ابن الحاجب أنّ ذاك و نحوه للمتوسّط (و اللام إن قدّمت) على اسم الإشاره (ها) للتنبيه فهى (ممتنعه) نحو : و لا أهل هذاك الطراف الممدد . وتمتنع أيضًا مع التثنيه والجمع إذا ما مدّ .

و بهنا أو ههنا أشر إلى دان المكان و به الكاف صلا

فى البعد أو بثمّ فه أو هنّا أو بهنالك انطقن أو هنّا

(و بهنا أو ههنا أشر إلى دان المكان) أى قريبه، (و به الكاف) المتقدّمه (صلا فى البعد) فقل : هناك و ههناك، (أو بثمّ) بفتح الثاء المثلّثه (فه) أى: انطق، ويقال فى الوقف: ثمّه، (أو هنّا) بفتح الهاء و تشديد النون، (أو بهنالك انطقن) و لا تقل: ههنالك، (أو هنّا) بكسر الهاء و تشديد النون .

تنبيه :

ذكر المصنّف فى نكته على مقدّمه ابن الحاجب أنّ هنالك يأتى للزمان مثل: « هنالك تبلو كلّ نفس ما أسلفت » .

الثالث من المعارف : اسم الإشاره

اشاره

[الثالث من المعارف : اسم الإشاره] (۱)

قوله : الثالث من المعارف : اسم الإشاره .

هـذه العبـاره و نحوهـا متكرّره فی الكتب، و منه ما مرّ فی مبحث العَلَم حيث قال فيه : « الثانی من المعارف العلم »، و ما سـيأتی ؛ أقول : الجـارّ والمجرور فيهـا متعلّق بالعامل المقـدّر، و يكون فی موضع الحال عن « الثالث »، بناء على القول بجواز مجیء الحال من المبتدأ، و على القول بالعدم يمكن أن يقال أيضًا : متعلّق بالعامل المقدّر فی موضع الصفه له .

إن قلت : كيـف يجـوز كـونه صـفهً مع انّ المقرّر عنـدهم : انّ الظرف والمجرور إذا وقعـا بعـد معرفه محضه فحـالٌ، و بعـد نكره كذلك فصفهٌ، و بعد نكره مخصّصه فيحتملهما، و مقتضی هذا تعيّن الحكم بكونه حالاً .

قلنـا : الظاهر انّ مرادهم [من] (۲) انّه إذا وقع الظرف مثلاً بعـد معرفه يكون حالاً، انّما هو : إذا لم يسـتلزم مخالفه الصـناعه، و ما نحن فيه ليس كـذلك، لأنّه بنـاء على القول بعـدم مجیء الحـال من المبتـدأ لا يمكن كونه حالاً، فيكون صـفه، والتقـدير حينئذ هكـذا: الثالث الكائن من المعارف اسم الإشاره، فحذف المتعلّق لوقوع الظرف فی محلّ الصـفه، كما سـيجیء فی « باب النعت » إن شاء اللّه تعالى (۳).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه لإستقامه المعنى به .

۳- ۳. لم يوجد هذا المبحث فی النسخ المتوفره لدينا من الكتاب « لعلّ اللّه يحدث بعد ذلك أمرًا ».

لوزن اسم الفاعل من أسماء العدد ثلث إستعمالات

ثمّ اعلم : انّ « ثالث » فی الأصل : اسم فاعل من ثلث، وله إستعمالات، الأوّل: أن یضاف إلی ما دونه، هذا إذا کان المراد منه معناه الوصفیّ، کما تقول : ثالث اثنین، أی جاعل اثنین ثلاثه، معناه : انّه واحد من الثلاث صیّر الإثنین بانضمامه إلیهما ثلاثًا، فصار اسم المجموع ثلاثًا .

و هذا یجب أن یکون إضافته إلی ما دونه بمرتبه، کما مرّ، فلا یقال : ثالث واحد، لأنّ معناه علی هذا : انّه جعل ما بعده بانضمامه إلیه صالحًا لأن یصدق علیه اللفظ الّذی اشتقّ هو منه، أی الثلاث ؛ و هو لا یمکن ألّا یکون ما بعده أدون منه بمرتبه، کما لا یخفی .

ثمّ انّ هذا القسم یجوز فیما بعده نصب الاسم و جرّه إذا کان بمعنی الحال أو الإستقبال، وإلّا یتعیّن الثانی لما یجیء فی مبحث الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۱)، وهو فی الأوّل أکثر بالنسبه إلی النصب علی المفعولیّه وإن کان الأمر بالعکس فی اسم الفاعل .

و ذلک لما صرّح به بعض المحقّقین (۲) من : أنّ الإنفعال والتأثّر فی هذا المفعول غیر ظاهر إلّا بتأویل، و ذلک لأنّ نفس الإثنین لا تصیر ثلاثه وإن انضمّ إلیها واحد، بل یکون المنضمّ والمنضمّ إلیه معًا ثلاثه، والتأویل : أنّه سقط عن المجموع الأوّل بانضمام ذلک الواحد اسم الإثنین، و صار یطلق علی هذا المجموع الثانی اسم الثلاثه، فکأنّه صار المجموع الأوّل هو المجموع الثانی (۳).

۱- ۱. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

۲- ۲. هو رضی الدین الأستراباذی رحمه الله .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۱۵ و ۳۱۶ .

والثانی : هو أن یضاف إلی ما اشتقّ منه، کقولک : ثالث ثلاثه، و معناه : انّه واحد من الثلاث، و منه قوله تعالی : « إِنَّ اللّه ثَالِثُ ثَلَثَهٍ » (۱)، و هذا یجب جرّ ما بعده لعدم بقاء معنی الوصفیّه فیه حینئذ، خلافًا لبعضهم، و هو ضعیف .

والثالث (۲) : أن یفرد عن الإضافه، کما تقول : الثالث معناه واحد من العدد المعهود، لکن مع حفظ الترتیب العددی، و هو کالثانی (۳) فی عدم بقاء معنی الوصف فیه .

إذا علمت ذلک ظهر لک انّ قوله : « الثالث من المعارف اسم الإشاره » من القسم (۴) الآخر، ولایخفی انّ ما ذکر لیس مختصًّا فی لفظ « الثالث »، بل یعمّ من لفظ « الثانی » إلی « العاشر »، تقول : هذا ثانی واحد، و ثانی اثنین کما قاله تعالی: « ثَانِیَ اثْنَیْنِ إِذْ هُمَا فِی الْغَارِ » (۵)، و رابع ثلاث، و رابع أربعه، و خامس أربع، و خامس خمسه، وهکذا إلی العاشر .

أسماء العدد إذا کانت علی وزن اسم الفاعل یؤتی للمذکّر المذکّر و للمؤنّث المؤنّث

إن قلت : انّ القاعده المسلّمه عندهم انّه إذا کان الموصوف فی أسماء العدد من الثلاث إلی العاشر مذکّرًا، یجب تأنیث العدد، و إن کان مؤنّثًا یجب تذکیره، تقول: جاءنی رجال ثلاثه، و رأیت ثلاث نساء، و هکذا ؛ فعلی هذا کان علی الشارح أن یقول فی المقام : الثالثه، لأنّ تقدیر الکلام هکذا : القسم الثالث، فلِمَ لم یقل به ؟

۱- ۱. المائده : ۷۳ .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب »: لا یخفی لطفه علی المتأمّل، جعفر [هو جعفر بن محمّد النوری ناسخ النسخه].

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ب » : ثانیًا لا یخفی قوله : کالثانی، جعفر .

۴- ۴. فی « ب و ش » : قسم .

۵- ۵. التوبه : ۴۰ .

قلت : لأنّ هـذه القاعـده انّما نسلّم (۱) إذا لـم يكن اسم العـدد على وزن اسم الفاعـل، و أمّـا إذا كـان، فهـو على الأصـل من انّ للمـذكّر المـذكّر، و للمؤنّث المؤنّث مطلقًا، سواء بقى معنى الوصف فيه أم لا، فتقول : الرجل الثالث، والامرأه الثالثه، وهكـذا، و لمّا كان الموصوف فى المقام مذكّرًا كما عرفت وكان اسم العدد على وزن اسم الفاعل، ذَكَّره الشارح .

و انّما قلنا فى الإيراد : أسـماء العـدد من الثلاث إلى العاشـر، لأنّ قبل الثلاث جاء على الأصل، فيؤتى للمعـدود المـذكّر بالمذكّر، وللمؤنّث بـالمؤنّث مطلقًا، سواء كـان على وزن اسم الفاعـل أم لاـ تقول : رجـل واحـد، و امرأه واحـده، و رأيت رجالاً أحـدها فاضل، و نساء إحـديها كـذلك ؛ و هكـذا تقول فى المـذكّر : اثنان، وفى المؤنّث : اثنتان . و لأنّ بعـد العاشـر تقول فى المذكّر : أحـد عشـر رجلاً، وإحدى عشـره امراه، واثنا عشـر رجلاً، و اثنتا عشـره امراه، على الأصل ؛ وبعد التجاوز عن هذا يؤنّث النيف، و يـذكّر لفظ « عشـر » فى المـذكّر، و بعكس ذلك فى المؤنّث هكـذا: ثلاثه عشـر رجلاً، وثلاث عشـره امرأه، وأربعه عشـر رجلاً، وأربع عشره امرأه، و هكذا .

هـذا جمله من أحكام أسـماء العدد، قد مَسَّتِ الحاجَه إلى ذكرها هنا، وإن كان لها محلّ أليق، و لهذا لم نذكر جميع أحكامه فى المقام .

لزوم الدور فى حدّ اسم الإشاره، مع الجواب عنه

قوله : ما دلّ على مسمّى و إشاره إليه .

الواو فى : « و إشاره »، بمعنى مع، أى : اسم الإشاره ما دلّ على مسمّى مع

۱- ۱. فى « ش » : تسلم .

إشاره إليه، إذ قولك : « هذا » يدلّ على المشار إليه وهو المسمّى، مع إشاره إليه أيضًا، ولهذا يقال له : اسم الإشاره .

و فى هـذا التعريف نظر، أمّـا أوّلاً : فلأنّه يلزم معه الـدور، لأنّه أخـذ فى تعريف اسم الإشاره : الإشاره . و أمّا ثانيًا : فلأنّه لا يكون مانعًا، لصـدقه على المضـمرات، سيّما الغائب منها والظاهر الّذى فيه لام العهد، لأنّه يصدق عليهما انّهما ما دلّ (۱) على مسمّى و إشاره إليه، و لعلّه لهذا قال أبوحيّان فى الإرتشاف بعد ذكره : هو محصوٌر فلا يحتاج إلى حدّ، و لا رسم (۲).

والجواب أمّا عن الأوّل فهو : انّ الـدور انّما يلزم إذا كان المراد من الإشاره فى الحـدّ هو المراد من الإشاره فى المحـدود، و ليس الأمر كـذلك، بل المراد من « الإشاره » فى الحدّ : المعنى اللغوىّ، و من « اسم الإشاره » فى المحدود : ما يسـمّى فى الإصـطلاح اسم الإشاره، فتغاير الإشارتان معنًى و إن اتّحدتا لفظًا، فاندفع الدور .

و على تقـدير تسـليم إتّحـاد المراد فيهما، نمنع لزوم الـدور أيضًا، إذ لا يلزم من توقّف المحـدود على الحـدّ و على كلّ جزء منه، توقّف جزء المحدود أيضًا عليهما، إذ ربّما كان معرفه ذلك الجزء ضروريّه أو مكتسبه بغير ذلك الحدّ .

و أمّا عن الثانى : فلأنّ المراد من الإشاره فى قوله : « ما دلّ على مسـمّى وإشاره إليه » هو الإشاره الحسّيّه، أى بالجوارح، والإشاره الّتى فى الضمائر والاسم الظاهر ليست حسّيّه، بل ذهنيّه (۳) ؛ و لفظ « الإشاره » كأنّه حقيقه فى

۱- ۱. فى « ب و ش » : ما دلّ .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۹۷۴ باب اسم الإشاره .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : ليس حسّيًّا، بل ذهنيًّا، لمحرّره . و عليه علامه : ظ .

الإشاره الحسّیه، فإطلاقها علی الذهنیّه مجازٌ، فلهذا إذا کان المراد منها الذهنیّه، تقیّد بها ولایحمل عند الإطلاق علی غیر الحسّیه، فلا یلزم إستعمال لفظ المشترک فی الحدّ من غیر قرینه معیّنه .

و فی هذا الجواب نظر، لأنّه کثیرًا ما یشار باسم الإشاره إلی المشار إلیه من غیر إشاره حسّیه، کما إذا کان المشار إلیه بعیدًا مثلاً، کقولک فی رجل فی مصر: ذلک فاضل، و غیره .

و أیضًا ربّما یکون الإشاره إلی شیء یستحیل الإشاره الحسّیه بالنسبه إلیه، کما فی حقّه تعالی، و کذا کلّ شیء لا یحسّ، إذ الإشاره الحسّیه لا تکون إلاّ إلی محسوس، فکیف یکون المراد من الإشاره : الحسّیه ؟!

و یمکن الجواب عنه : بأنّ الأصل فی اسم الإشاره أن لا یشار بها إلاّ إذا کان المشار إلیه محسوسًا، قریبًا کان أو بعیدًا، فالإشاره بها إلی غیره لتنزیله منزله المحسوس .

قوله : عاقل أو غیره .

کما تقول : ذاک (۱) الرجل، و ذاک (۲) الکتاب .

إعلم : انّ اسم الإشاره باعتبار القسمه العقلیّه ینبغی أن یکون ستّهً، لأنّ المشار إلیه لایخلو إمّا أن یکون مفردًا أو مثنّی أو مجموعًا، و کلّ منها إمّا مذکّر أو مؤنّث، لکن قد وضعوا للجمع مطلقًا : « أولاء »، فبقیت أربعه : المفرد والمثنّی مطلقًا، فوضعوا لکلّ منهما صیغه بالخصوص، « کذا » للمفرد المذکّر، و « ذان » لمثنّاه، و « تا » و أخواته للمفرد المؤنّث، و « تان » لمثنّاه، فصار المجموع : خمسه .

۱- ۱. فی « ب و ک ۱ » : ذلک .

۲- ۲. فی « ب و ک ۱ » : ذلک .

قوله : و ته كذه .

أى بسكون الهاء و بكسرها و بالياء، فيكون للمفرد المؤنّث تسعه ألفاظ، أربعه منها مصدّره بالذال هكذا : ذى و ذه، و ذه ـ بالسكون والكسر ـ و ذهى ؛ والباقى مصدّر بالتاء و هو : تى، و تا، و ته ـ بالسكون والكسره ـ و تهى .

و قد زاد أبو حيّان فى الإرتشاف فى المصدّر بالذال لفظًا آخر و هو : ذاتُ، بضمّ التاء (۱).

هذا، و سيجىء فى الموصول انّ « ذات » فى لغه طىّ تستعمل بمعنى الّتى، وعلى هذا لفظه « ذات » تستعمل لثلاثه معان :

الأوّل : بمعنى « ذو » من أسماء السّته، تقول : هذه جاريه ذات حسن .

والثانى : اسم الإشاره كما مرّ، و هو نادر .

و الثالث : اسم موصول بمعنى الّتى، كما سيجىء .

قوله : فأشر بها إليها دون غيرها .

العباره يحتمل وجهين، الأوّل : أن يكون الضمير فى « بها » و « دون غيرها » عائدًا إلى الألفاظ المذكوره للمفرده المؤنّث، و فى « إليها » عائدًا إلى الأنثى فى قوله : « على الأنثى اقتصر » .

والثانى : أن يكون الضمير فى « بها » أيضًا عائدًا إلى الألفاظ المذكوره، و فى « إليها » و « دون غيرها » عائدًا إلى الأنثى .

والمعنى على الأوّل : انّك أشر بالألفاظ المذكوره دون غيرها إلى الأنثى ؛ فيكون ردًّا على القول الّذى مرّ من إستعمال « ذات » أيضًا للمفرده المؤنّث، لكن

۱- ۱. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۹۷۵ باب اسم الاشاره .

هـذا الإحتمـال لاـ يتفرّع على قول المصـنّف، بـل لاـ يصـحّ إلاّـ مع ملاـحظه ما زاده الشارح، لأنّ المصـنّف ما ذكر تلك الألفاظ جميعها .

و أمّا الإحتمال الثانى، فيصحّ و لو مع قطع النظر عمّا ذكره الشارح من تلك الألفاظ، لكنّه لا يردّ القول المذكور .

قوله : بحذف الألف الاُولى لسكونها و سكون ألف التثنيه .

فـالتقى ساكنان، و لـدفعه يجب حـذف إحـديهما، و انّما صـرّح بكون المحـذوف ألف الاُولى مع انّ دفع إلتقاء الساكنين يمكن بحذف ألف التثنيه أيضًا، تنبيهًا على انّ الألفَ الاُولى هى الأَولى بالحذف، لكونها جزء كلمه، والثانيه كلمه، و جزء الكلمه أَوْلى بالحذف من الكلمه ؛

و لأـنّ الثـانيه علاـمه التثنيه بخلاـف الاُـولى، فحـذفها أَولى، لأـنّ الغرض من إتيـان العلاـمه أن يـدلّ بها إلى المثّنى ، فهى الأحقّ بالإبقـاء ، و لأنّهـا فى حاله الجرّ و النصب تقلب ياء، و ألف المثّنى كـذلك، فينبغى أن يكون الباقى ألف التثنيه لاتّصافه بصـفتها (۱).

لاـ يقـال : انّه لاـ يـدلّ على كون البـاقى ألف التثنيه، لأنّه لو كان الألف الاُولى أيضًا يكون صـيغه المثّنى فى النصب والجرّ أيضًـا كذلك، لسكون الألف وياء المثّنى، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، و أبقيت الياء .

لانّا نقول : لو كان المحـذوف فى حاله الرفع ألف التثنيه لالتقاء الساكنين دون الاُولى، ينبغى أن يحـذف فى حاله الجرّ والنصـب أيضًا علامه التثنيه، والقول بإبقاء علامه التثنيه فى حاله الجرّ والنصب دون الرفع تحكّمٌ، كما لايخفى .

۱- ۱. فى « ك ۱ و ۲ » : بصفاتها .

قوله : بحذف الألف .

واللام فيه للحضورى، أى الألف الاُولى . أشار بقوله : « لما تقدّم »، إلى قوله : « لسكونها و سكون ألف التثنيه »، و قد مرّ الكلام فيه، فلا يحتاج إلى التكرار .

قوله : و إنّما لم يثنّ من ألفاظ الأنثى إلاّ تا حذرًا من الإلتباس

بين تثنيه المذكّر والمؤنّث، بيانه هو : انّ « ذِهْ » مثلاً لو ثنّى يقال فيه : ذان، فلايعلم انّه تثنيه المؤنّث أو المذكّر، و ذلك لأنّ آخر « ذه » ساكن، وألف التثنيه أيضًا ساكن، فحذفت الهاء لإلتقاء الساكنين، و فُتِح ما قبل ألف المثنّى، فصار : ذَان، وهو وزن مثنّى المذكّر، فالتبس مثنّى المذكّر بالمؤنّث ؛ و هكذا تقول فى « ذى ».

وأمّا فى « ذِهِ » بكسر الهاء فلأنّ كسر ما قبل ألف التثنيه غير جائز، فيحذف، فعاد المحذور . و أمّا فى « ذِهِى » فلأنّه بعد ألف المثنّى يلزم إلتقاء الساكنين : الياء والألف، فحذفت الياء، و بعد حذفها الكلام فيها هو الكلام فى « ذِهِ » بكسر الهاء .

ثمّ انّا نقول : انّ هذا انّما يدلّ على عدم جواز بناء التثنيه من الألفاظ الّتى صدرت بالذال على ما تقدّم ؛ و أمّا من المصدّره بالتاء، فلا. اللهمّ إلاّ أن يقال : انّه لو ثنّى غير « تا » من الألفاظ المصدّره بالتاء، يكون تثنيته أيضًا : « تان » ــ على ما بيّنا فى المصدّره بالذال ــ فلا يعلم إنّه تثنيه « تا » أو غيرها، و قوله : « حذرًا من الإلتباس » شامل له أيضًا، فيكون مراده : حذرًا من الإلتباس بين تثنيه المذكّر والمؤنّث، و بين تثنيه إحدى صيغه المؤنّث من غيرها .

قوله : أى سوى المرتفع .

انّما فسّر المرجع بذلك، لأنّه إذا ذكر فى الكلام موصوف و صفه، ثمّ جاء ضمير، الظاهر انّه يعود إلى الموصوف مع الصفه، فعلى هذا يتوهّم عود الضمير فى «سواه»

إلی : المثنّی المرتفع ؛ و هو فاسد، لأنّ معنی کلام المصنّف علی هذا انّه : « أذْکُرْ فی سوی المثنّی المرتفع ذین و تین »، و معلوم انّ سوی المثنّی المرتفع عامّ شامل للمفرد والجمع أیضًا، فیلزم جواز ذکر « ذین » و « تین » للجمع مثلاً ؛ و لایخفی فساده، ففسّر المرجع بقوله : « أی سوی المرتفع » دفعًا لهذا التوهّم، یعنی : انّ الضمیر فی « سواه » عائد إلی الصفه لا إلی الموصوف، فیکون معنی البیت علی هذا انّه : « أذْکُرْ للمثنّی فی سوی المرتفع ذین و تین »، و صحّته ممّا لا ریب فیه.

قوله : للمذکّر .

التقیید بذلک وجهه واضح لایحتاج إلی البیان، و کذا فیما تقدّم عند قول المصنّف: «وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّی المُرْتَفِع »، حیث قیّد «ذان» للمذکّر، و «تان» للمؤنّث.

قوله : النحاه .

و لا یخفی انّه لو قال : تطع العرب، کان أولی .

قوله : والقصر فیه لغه تمیم .

و یکتب حینئذ بالیاء، لما قیل (۱) من انّ ألفه مجهول الأصل، فحمل علی الیاء، لإستثقال إکتناف ثقلین (۲) للکلمه، و هما : الضمّه فی الأوّل، والواو فی الأخیر (۳).

نقل اللغات فی « أولاء »

قوله : لإلتقاء الساکنین .

و هما : الألف والهمزه، فبنیت الهمزه علی الکسر، لأنّ الساکن إذا حرّک حرّک

۱- ۱. قائله : نجم الأئمّه رضی الدین الأستراباذی رحمه الله .

۲- ۲. فی المصدر : ثقیلین .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۴۷۶ .

بالكسر، و نقل بعضهم (۱) : انّ الهمزه حينئذ قد تنوّن مكسورًا أيضًا، ويكون التنوين فيه للتنكير كما فى « صه »، و إن كان أولاء معرفه، فتكون فائده التنوين البعد، حتّى يصيرالمشار إليهم كالمنكرين (۲)، فيكون «أولاء» كأولائك، على ما سيجىء.

و نقل أيضًا : انّه قد تبدل الهمزه الاُولى فى « أولاء » هاء، نحو : هلاء، و ربّما تشبع الضمّه قبل اللام فيقال : أولاء، نحو : طومار (۳).

قال أبوحيّان فى الإرتشاف :

تقول فى القريب : أُولاَءِ، و أولاء (۴)، و هلاء (۵)، وأَوْلاء .

إلى أن قال : وذكر قطرب (۶) إشباع ضمّه الهمزه فى أُولاَ (۷).

قوله : زمانًا أو مكانًا .

أمّا الأوّل فكما تقول فى من تقدّم عصره عصرك (۸) : ذاك (۹) الفاضل ؛ وأمّا الثانى فكما تقول فى مصر رجل : ذاك محقّق .

قوله : أو ما نزّل منزلته لتعظيم أو لتحقير .

عطف على قوله : « ذى البُعْد »، أى : و لدى الإشاره إلى ما نزّل منزله ذى البُعْد ذلك التنزيل لتعظيم أو لتحقير ؛ أمّا الأوّل فكقوله تعالى : « ذَلِكَ الْكِتَبُ لاَ رَيْبَ فِيهِ » (۱۰)، تنزيلاً لبُعد درجته و رفعه محلّه منزله بُعد المسافه ؛ و أمّا الثانى فكما

۱- ۱. هو الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۷۶ .

۲- ۲. فى المصدر : كالمنكورين .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۷۶ .

۴- ۴. فى المصدر : وأُولَى [مقصورًا] .

۵- ۵. فى المصدر : و هؤلاء .

۶- ۶. أنظر رأى قطرب فى المساعد : ۱ / ۱۸۴ ؛ وشفاء العليل : ۱ / ۲۵۷ .

۷- ۷. الإرتشاف : ۲ / ۹۷۵ باب اسم الاشاره .

۸- ۸. فى « ك ۱ » : على عصرك .

۹- ۹. فى « ب » : و ذاك .

۱۰- ۱۰. البقره : ۳ .

تقول : ذلك اللعين فعل كذا، مشيرًا إلى شخص قريب تنزيلاً لبُعده عن ساحه عزّ الحضور والخطاب منزله بُعد المسافه .

الكاف الملحق بأسماء الإشاره حرفٌ لا اسم

قوله : لمجرّد الخطاب .

واستدلّ على حرفيّته بامتناع وقوع الظاهر فى موقعه ؛ و فيه نظرٌ، لأنّ ضمير « إفعل » أيضًا كذلك، إذ يمتنع وقوع الظاهر فى موقعه مع انّه اسم إتّفاقًا.

والجواب : انّ الأصل فى كلّما يمتنع وقوع الظاهر موقعه : الحرفيّه، إلّا ما ثبت إسميّته بدليل خارج، و ضمير « إفعل » دلّ الدليل على إسميّته لكونه فاعلاً، والفاعل لا يكون إلّا اسمًا، و أمّا فيما نحن فيه فلا، فينبغى أن يكون حرفًا.

و أيضًا لو كان هذا الكاف اسمًا، ينبغى أن يكون له محلّ من الإعراب كسائر الأسماء المركّبه الّتى لم يظهر فيه إعراب، وليس الأمر كذلك، لأنّه لو كان له محلّ من الإعراب لكان إمّا رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، و جميعها غير جائز ؛ أمّا الأوّلان فلعدم مقتضيهما، إذ مقتضى الرفع والنصب محصورٌ معلوم، و ليس فى المقام شىء منه ؛ وأمّا الثالث، فلأنّه إمّا بالحرف أو الإضافه، أمّا الأوّل فواضح عدمه، وأمّا الثانى فلأنّ أسماء الإشاره لا تضاف لكونها معرفه، والمعرفه لا يجوز إضافته _ كما يجىء فى باب الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۱) _ إلّا إذا نوى تنكيره، و هو انّما يكون إذا يقبل ذلك المعرّف التنكير، والأسماء الإشاره غير قابله لذلك، فلا يجوز إضافتها، فثبت انّ هذا الكاف حرفٌ لا اسم .

۱- ۱. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

وجه اختصاص كاف الخطاب بالمتوسّط والبعيد

ثمّ اعلم : انّ وجه إختصاص هذا الكاف بالبعيد والمتوسّط على القول به _ على ما قيل (۱) _ هو :

انّ وضع اسم الإشاره للحضور والقريب، لكونه للمشار إليه المحسوس، و معلوم انّه يشار بالإشاره الحسّيّه فى الأغلب إلى الحاضر القريب الّذى يصلح أن يقع مخاطبًا، فلمّا اتّصلت كاف الخطاب به، أخرجته من هذه الصلاحيّه، إذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد إلاّ أن يجمعهما فى كلمه الخطاب، نحو : يا زيدان فعلتما، وأنتما قلتما ؛ أو يعطف أحدهما على الآخر، نحو : أنت وأنت فعلتما، مع أنّ خطاب المعطوف لا يكون إلاّ بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه، فصار « ذاك »، مثل : غلامك، أعنى أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطبًا كما أخرجت نحو : غلامك، فلا تقول : يا هذاك، كما لا تقول : يا غلامك، فالكاف توجب كون ما وليته غائبًا فى التعبير عنه، نحو : غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربما قلت : « هذا » مع حضور غلام المخاطب، فلمّا أوردت الكاف فى اسم الإشاره معنى الغيبه، و قد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعًا للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبه، و هذا هو حال المتوسّط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته و هى اللام، فقلت : ذلك، إنتهى (۲).

۱- ۱. قائله : نجم الأئمّه الرضى قدس سره .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۷۷ .

و هذا الكلام منظور فيه، يظهر وجهه بعد التأمّل .

ذكر الخلاف فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب

[ذكر الخلاف فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب] (۱)

قوله : واختار ابن الحاجب أنّ ذاك و نحوه للمتوسّط .

إعلم : انّه وقع الخلاف بينهم فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب ؟ فالمصنّف و غيره على الأوّل حيث قال : « وَ لَدَى البُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَه »، فيعلم منه انّه لا واسطه عنده بين البعيد و غيره بأنّ غير البعيد يشار إليه من غير الكاف، والبعيد يشار إليه مع الكاف، سواء كان مع اللام أو لا (۲).

وابن الحاجب على الثانى حيث أثبت الواسطه، فقال : انّ اسم الإشاره لا يخلو إمّا مجرّد من الكاف واللام، أو معهما، أو مع الكاف، و على الأوّل يشار به إلى القريب، و على الثانى إلى البعيد، و على الثالث إلى المتوسّط، إلّا إذا كان بصيغه المثنّى، فانّه مع الكاف للبعيد كذانك (۳).

و ما نسبه إلى ابن الحاجب هو مذهب كثير منهم (۴).

و عن المصنّف انّه استدلّ لما ذهب إليه بأنّ الفرّاء روى انّ الحجازيّين ليس من لغتهم إستعمال الكاف بلا لام، وبنى تميم يقولون : ذاك و تيك، حيث يقول الحجازيّون : ذلك و تلك (۵)، فلزم من هذا أنّ اسم الإشاره على اللغتين ليس له إلّا مرتبتان : إحديهما للقريب، والأخرى للبعيد (۶).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۹۷۶ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۳۳ و ۲۳۶ .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۷۱ .

۴- ۴. أنظر المفصّل : ۱۷۷ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۳۵ .

۵- ۵. أنظر معانى الفرّاء : ۱ / ۱۹۰ . وانظر أيضًا : شفاء العليل : ۱ / ۲۵۷، والهمع : ۱ / ۷۵.

۶- ۶. أنظر شرح التسهيل : ۱ / ۲۳۶ .

قوله : للتنبيه .

و هـذه الهـاء تـدخل فى الجمله، ولاتـدخل فى المفرد إلاّ فى اسم الإشـاره فيـدخل كثيرًا ؛ و ذلـك لأنّ تعريف اسم الإشاره بما يقترن إليه من إشاره المتكلّم باليـد أو بجارحه أخرى إلى المشار إليه، فأراد المتكلّم أوّلاً بـدخول حرف التنبيه أن يتبّه المخاطب حتّى يلتفت إلى أىّ شىء يشير من الأشياء الحاضره، فلهذا لم يؤت بذلك الحرف إلاّ فيما يمكن مشاهدته من القريب والمتوسّط لا فى البعيد .

لكن مجيئهـا فى القريب أكـثر من المتوسّـط، لأـنّ التنـبيه على الإلتفـات إلى الحاضـر القريب أولى من التنـبيه على الإلتفـات إلى المتوسّط الّذى ربّما يحول بينه وبين المخاطب حاجب يمنع الرؤيه، و لم يدخل فى البعيد الّذى لا يمكن إبصاره، إذ لايتبّه العاقل أحدًا ليرى ما ليس بمرئىّ، و لهذا لا تجتمع هذه الهاء مع اللام .

ولاـيخفى انّ مـا ذكر انّمـا يصـحّ على قـول ابن الحـاجب و مـوافقيه حيث جعلوا لأسـماء الإشـاره ثلاـث مراتب، و أمّـا على قول المصنّف فلا، لأنّه قال : انّ أسماء الإشاره بالكاف يشار بها إلى البعيد، سواء كانت مع اللام أم لا، كما تقدّم .

فعلى هـذا مقتضـى مـا ذكر : عـدم جواز لحوق الهـاء مع اسم الإشـاره إذا كان مع الكاف، سواء كان مع اللام أم لا ؛ إلاّ أن يقال بالفرق بين البعيـدين المشار إليهما بالكاف وحده أو مع اللام بأنّ البُعد (۱) فى الأوّل قليل لعلّه لا يمنع المشاهـده، وأمّا فى الثانى فكثير فلا يمكن المشاهده، ولهذا لا يجتمع مع الهاء، كما أشار إليه بقوله: « وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَه ».

* * *

۱- ۱. فى « ب » : البعيد .

قوله : نحو : و لا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد .

هذا عجز بيت صدره : [۳۶ ـ] رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِرونني (۱).

اللغه : « بنى غبراء » قيل : هو اللصوص ؛ و قيل : أهل الأرض (۲). الغبراء: الأرض كثيره الغبار (۳). « الطِراف » بكسر الطاء : [الأغنياء] (۴).

التركيب : « بنى غبراء » مفعول « رأيت » . « لا ينكروننى » فى موضع الحال عن المفعول، و يجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا إذا كان « رأيت » بمعنى : علمت . « ولا ـ أهل » عطف على الضمير فى « لا ـ ينكروننى » لوقوع الفصل بالمفعول . « الطِراف » صفه لاسم الإشاره، أو عطف بيان، و سيجىء الكلام فيه ؛ « الممدد » صفه له .

والمعنى واضح، والمراد بأهل ذاك الطِراف : الأغنياء .

والشاهد فى : « هذاك » حيث استعمل مع هاء التنبيه، ولهذا لم يقل : هذلك .

و لا ـ يخفى ضعف هذا الإستدلال، إذ غايه ما يعلم من البيت : عدم لزوم اللام مع اسم الإشاره عند إدخال هاء التنبيه عليه، لا الإمتناع، كما هو واضح .

* * *

۱- ۱. هذا البيت من قصيده لطرفه بن العبد البكرى فى ديوانه : ص ۳۱، وهى إحدى المعلّقات السبعه ؛ أنظر: جمهره اللغه : ص ۷۵۴ ؛ و خزانه الأدب : ۴ / ۲۸۱ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۳۷ ؛ والدرر اللوامع : ۱ / ۳۳۶ ؛ ولسان العرب : ۵ / ۵ و ۱۴ / ۹۲ (غبر، بنى) ؛ والمقاصد النحويه : ۱ / ۴۱۰ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۸ ؛ وبلا نسبه فى شرح الأشمونى : ۱ / ۶۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۷۶ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۳۴ .

۲- ۲. أنظر لسان العرب ـ غبر ـ : ۵ / ۵ ؛ و ـ بنى ـ : ۱۴ / ۹۲ .

۳- ۳. أنظر لسان العرب ـ غبر ـ : ۵ / ۵ .

۴- ۴. ما بين المعقوفين أثبتناه من « ب »، وكان موضعه بياض فى الأصل . قال الفراهيدى فى « كتاب العين ۷ / ۴۱۶ » : والطراف : بيت سماؤه من أدم، وله كسران، وليس له كفاء، وهو ضرب من الأبنيه للأعراب . وقال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۹۸ » : وأهل الطراف الأغنياء، والطِراف بالكسر : الخيمه، والبيت من الأدم، أى ممّا على وجه الأرض من الخشب والحشيش .

وجه عدم جواز الحاق اللام فی تثنیه اسم الإشاره

قوله : و تمتنع أیضًا مع التثنیه .

أی : و تمتنع اللام أیضًا، أی : کما تمتنع مع هاء التنبیه یمتنع مع التثنیه، فلا یقال: ذانلک و ذلک، لأنّ اللام اللاحقه فی أسماء الإشاره لایخلو إمّا مکسور کما فی ذلک، أو ساکن کما فی تلک، و هنا إن جوّز إلحاق اللام، فلایخلو إمّا أن تکسر أو تسکن، أمّا الأوّل فغیر جائز، لإجتماع الکسرتین، أی کسر نون التثنیه وکسر اللام، وأمّا الثانی فکذلک، لأنّه ینبغی فی الحرف إذا سکن فی کلمه أن یکون بمنزله جزئها، إمّا بوقوعه موقع حرفها (۱) کما فی تلک، إذ أصله : تی، ثمّ بعد إلحاق اللام اجتمع ساکنان، حذفت الیاء، فوضع اللام فی محلّها، أو باتّصاله بالحرف الآخر (۲) منها ؛ و ما نحن فیه لیس کذلک، أمّا عدم وقوع اللام موقع الحرف الأصلی فظاهر، وأمّا عدم اتّصالها بالحرف الآخر من الکلمه، فلأنّ اللام لو ألحقت انّما یکون بعد نون التثنیه، و هی لیست من حرف الکلمه، بل علامه التثنیه .

وانّما قلنا : انّ اللام لو ألحقت انّما یکون بعد نون التثنیه، لأنّها لو أدخلت قبلها یلزم التقاء الساکنین و هما : الألف واللام، فلو کسر اللام لدفعه یعود المحذور، وهو اجتماع الکسرین .

قوله : فقل هناک أو ههناک (۳).

أی : من دون هاء التنبیه أو معها .

إعلم : انّ « هنا » لازم الظرفیّه إمّا منصوبًا، أو مجرورًا بمن وإلی فقط، کما

۱- ۱. فی « ب » : مع حرفها ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. فی « ب » : باتّصال حرف الآخر ؛ و فی « ش » : باتّصاله الحرف الآخر .

۳- ۳. فی المصدر : و ههناک .

صرّح به نجم الأئمّه (۱).

قوله : بفتح الثاء المثلّثه .

قيد بذلك ليخرج « ثُمّ » بضمّها، فانّها عاطفه .

قوله : و يقال فى الوقف : ثمّه .

قيل (۲) : كثيرًا ما تكتب هـذه الكلمه بالهاء بعـد الميم، و هـذه الهاء هى (۳) صوره هـاء الوقف، و لا يجب إثبات هـذه الهاء فى اللفظ وقفًا، بل هو جائز، و لكونه جائزًا لم تلزم كتابتها، و لا يجوز إثبات هذه الهاء فى اللفظ وصلاً، و لا إبدالها تاء .

وقال نجم الأئمّه : والكاف لا تصحب « ثمّ »، و قولهم : ثمك، خطأ (۴).

قوله : بفتح الهاء و تشديد النون .

تخصيص « هَنّا » هُنا بفتح الهاء، و فيما سيأتى بكسرها، وجهه غير واضح، مع إمكان العكس، إلّا أن يقال (۵) : انّ « هَنّا » بفتح الهاء و تشديد النون أفصح من « هِنّا » بكسرها وتشديد النون كما صرّح به بعض المحقّقين (۶)، و معلوم انّ تقديم الأفصح أولى من غيره .

قوله : فلا تقل : ههنا لك .

لِمَا تقدّم من انّ اللام مع هاء التنبيه لاتجتمعان .

۱- ۱. صرّح به فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۸۴ .

۲- ۲. لم نعثر على قائله .

۳- ۳. فى « ش » : فى ؛ وهو خطأ .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۸۴ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الناسخ : قوله ـ دام ظلّه العالى ـ : « إلّا أن يقال » أقول : على انّا نقول انّه على تقدير تقديم أيّهما تقولون ما قلتم، فلو قدّم ما أخّره لقلتم ما ذكرتم، نعم يمكن له أن يقول : انّه فى أحد الموضعين مفتوح الهاء، و فى الآخر مكسور الهاء، و فى كليهما مشدّد النون، لمحرّره حين التحرير .

۶- ۶. هو نجم الأئمّه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۸۴ .

الاسم المعرّف بعد اسم الاشاره صفه أو عطف بيان

تتميم : إعلم انّ الاسم المعرّف الّذى يقع بعد اسم الإشاره، كقولك : هذا الرجل، قيل : انّه عطف بيان أو نعت (۱).

وفيه نظرٌ، لأنّ شرط عطف البيان الجمود، وشرط النعت الإشتقاق، كما صرّح به كثير منهم، بل الظاهر من ابن هشام وغيره (۲) انّه اتّفاقىّ عندهم وإن خالف فى ذلك ابن الحاجب (۳)، فكيف يصلح شىء واحد لكليهما، إذ كونه عطف بيان يمنع من كونه نعتًا، وهكذا بالنسبه إلى النعت، وهل هذا إلاّ تناقض ؟!

وأيضًا ذكروا فى النعت انّه لايكون أعرف من المنعوت، وفى عطف البيان انّه لابدّ أن يكون أعرف من المبيَّن، وكيف يكون شىء واحد أعرف وغير أعرف ؟!

وعلى فرض التسليم قد عرفت انّ اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام، فكيف يكون هنا _ على تقدير أن يكون ذلك الاسم عطف بيان _ أعرف ؟!

وأجاب عن ذلك ابن عصفور بأنّ ذلك الاسم إذا قدّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مأوّل بقولك : الحاضر أو المشار إليه، و إذا قدّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فساوى (۴) الإشاره بذلك و يزيد عليها (۵) بإفادته الجنس المعيّن، فكان أخصّ (۶).

و ردّه ابن هشام بأنّ الّذى يأوّله النحويّون بالحاضر والمشار إليه، انّما هو اسم الإشاره نفسه إذا وقع نعتًا، كمررت بزيد هذا، وأمّا نعت اسم الإشاره فليس ذلك

۱- ۱. نقله عن ابن عصفور فى مغنى اللبيب : ۱ / ۵۱ .

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۲ / ۵۷۰ .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۸۹ .

۴- ۴. فى المصدر : فيساوى .

۵- ۵. « عليها » لم يرد فى المصدر .

۶- ۶. نقله عنه فى مغنى اللبيب : ۲ / ۵۷۰ ؛ وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ۱ / ۲۹۷ .

معناه، وانّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له ؟! (۱)

واُجيب عنه (۲) بأنّه انّما احتاج النحويّون إلى تأويل « هذا » فى قولك : مررت بزيد هذا، فقالوا : هو بمعنى المشار إليه أو الحاضر، لأنّهم يرون انّ النعت لابدّ أن يكون مشتقًّا أو مؤوّلاً بمشتقّ، فالتجأوا إلى التأويل ؛ وهذا لايقدح فى تأويل ابن عصفور ولايدفعه، لأنّ الألف واللام متى سلم كونهما للحضور ــ كما يراه هو ــ وكان مدخولهما هو الحاضر، لزم أن يكون « الرجل » بعد « هذا » بمعنى الحاضر، لا من جهه كونه تفسيرًا لهذا، بل من جهه دلاله الأداه على هذا المعنى .

فالأولى أن يقال فى الجواب عمّا ذكره ابن عصفور : انّه إن أراد بقوله : « انّه إذا قدّر نعتًا فاللام فيه للعهد » غير العهد الحضورى، يرد عليه انّ المقام لايصلح لإرادته، و إن أراد به العهد الحضورى، فساوى ما ذكره فى قوله : « إذا قدّر بيانًا » إلى آخره، لأنّه على ما ذكره يكون أخصّ أيضًا، فكيف يقع نعتًا ؟!

و أيضًا على تقدير تسليم تقدير « الرجل » فى : هذا الرجل، إذا كان نعتًا بالحاضر أو المشار إليه ــ كما ذكره ــ يمكن أن يقدّر بمثله إذا قدّر بيانًا ، مع انّ عطف البيان كما لا يقع مشتقًّا كذا لا يقع مؤوّلاً به، كما صرّح بذلك ابن هشام (۳) وغيره (۴).

فالأولى أن يقال : انّ ذلك الاسم عطف بيان لا نعت، أمّا عدم كونه نعتًا فلِمَا مرّ من انّ شرط النعت عندهم الإشتقاق، و هنا ليس كذلك، وأمّا كونه عطف بيان

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۲ / ۵۷۰ .

۲- ۲. المُجِيب هو الدمامينى ؛ نقله عنه الشُمُنّى فى المنصف من الكلام : ۲ / ۲۲۷ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : حيث قال : عطف البيان تابع، موضّح أو مخصّص، جامد، غير مؤوّل [بخطّه دام ظلّه العالى].

۴- ۴. شرح قطر الندى : ۴۲۰ .

فلعدم المانع من ذلک، إلّا ما مرّ من انّه لابدّ أن یکون أعرف من المبیّن، و هو غیر مسلّم، و قد صرّح جماعه من المحقّقین بعدم إشتراط ذلک، منهم المصنّف حیث قال :

أکثر المتأخّرین یقلّد بعضهم بعضًا فی جعل « الرجل » فی مثل: « هذا الرجل » نعتًا .

قال :

والحامل لهم علیه توهّمهم انّ عطف البیان لایکون إلّا أخصّ من متبوعه، و لیس کذلک، و قد هدی ابن السّید إلی الحقّ فی المسأله، فجعل ذلک عطفًا لا نعتًا، و کذا ابن جنّی، إنتهی کلامه (۱).

و نقل ذلک ابن هشام عن الزجاج والسهیلی أیضًا (۲).

و قال التفتازانی :

لا یلزم فی عطف البیان أن یکون الثانی أوضح، لجواز أن یحصل الإیضاح من مجموعهما، إنتهی (۳).

وأیضًا قد جعل سیبویه « ذَا الجُمَّه » فی قولهم : یا هذا ذا الجُمَّه، عطف بیان (۴)، مع انّ اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام کما عرفت، فکیف لایکون أعرف من المضاف إلیه ؟!

۱- ۱. شرح التسهیل : ۳ / ۱۸۱ و ۱۸۲ مع اختلاف فی العباره ؛ ونقله عنه فی مغنی اللبیب : ۲ / ۵۷۰ .

۲- ۲. نقل ذلک عنهما فی مغنی اللبیب : ۲ / ۵۷۰ .

۳- ۳. مختصر المعانی : ص ۶۰ .

۴- ۴. الکتاب : ۱ / ۲۹۰ ؛ وانظر : شرح التسهیل : ۳ / ۱۸۷ ؛ و أوضح المسالک : ۳ / ۳۴ ؛ والمنصف : ۱ / ۱۱۰.

[الموصول]

موصول الاسماء الذی الأنثی الّتی والیاء اذا ما ثنّیا لاتثبت

الرابع من المعارف : الموصول، و هو قسمان : حرفی و اسمی، فالحرفی ما أوّل مع صلته بمصدر و هو : أن و أنّ و لو و ما و کی، و لم یذکره المصنّف هنا، لأنّه لایعدّ من المعارف، وذکره فی الکافیه استطرادًا .

ف « أن » توصل بالفعل المتصرّف ماضیًا أو مضارعًا أو أمرًا، وأمّا « وأن لیس للإنسان إلّا ما سعی »، « وأن عسی أن یکون »، فهی مخفّفه من المثقّله. و «أنّ» توصل باسمها و خبرها، و إن خفّفت فکذلک لکن إسمها یحذف کما سیأتی. و «لو» توصل بالماضی و المضارع، و اکثر وقوعها بعد ودّ و نحوه . و « ما » توصل بالماضی و المضارع وبجمله اسمیّه بقلّه . و « کی » توصل بالمضارع فقط .

و أمّا (موصول الاسماء) فیذکره بالعدّ، فللمفرد المذکّر (الّذی) و فیها لغات: تخفیف الیاء و تشدیدها و حذفها مع کسر ما قبلها و سکونه، و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفیه، و ضعّفه فی الکافیه ؛ و للمفرده (الأنثی الّتی) و فیها ما فی الذی من اللغات (و الیاء) التی فی الّذی و الّتی (إذا ما ثنّیا لا تثبت) بضمّ أوّله للفرق بین تثنیه المعرب و تثنیه المبنیّ .

بل ما تلیه أوله العلامه *** والنون إن تشدّد فلاملامه

(بل ما تليه) الياء و هو الذال و التاء (أوله العلامه) أى علامه التثنيه، فتفتح الذال و التاء لأجلها (و النون) منهما إذا ما ثنّيا (إن تشدّد) مع الألف، وكذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيين و اختاره المصنّف (فلا ملامه) عليك لفعلك الجائز نحو: « واللذان يأتيانها منكم »، « ربّنا أرنا اللذين ».

و النون من ذين و تين شدّدا أيضًا و تعويض بذاك قصدا

(والنون من) تثنيه اسمى الإشاره (ذين و تين شدّد أيضا) نحو : « فذانّك برهانان »، « إحدى ابنتىّ هاتين »، (و تعويض بذاك) التشديد عن الياء المحذوفه فى الموصول و الالف المحذوفه فى اسم الاشاره (قصدا) ؛ و قد يحذف النون من اللّذين و اللّتين كقوله : أبنى كليب إنّ عمّىّ اللّذا، و قوله : هما اللّتا لو ولدت تميم .

جمع الّذى الأولى الذين مطلقا *** و بعضهم بالواو رفعًا نطقا

(جمع الذى الأولى) للعاقل و غيره، و ندر مجيئها لجمع المؤنّث، واجتمع الأمران فى قوله :

و تبلى الأولى يستلئمون على الأولى *** تراهنّ يوم الروع كالحدإ القبل

و فى قوله : كغيره جمع تسامح .

و للذى أيضًا (الّذين) للعاقل فقط و هو بالياء (مطلقًا) رفعًا و نصبًا و جرًّا، ولم يعرب فى هذه الحاله مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء، لأنّ الّذين كما سبق للعقلاء فقط، و الّذى عامّ له و لغيره، فلم يجريا على سنن الجموع المتمكّنه، وقد يستعمل الذى بمعنى الجمع كقوله تعالى : «كمثل الذى استوقد نارًا ». (و بعضهم بالواو رفعًا نطقا) فقال :

نحن الذين صبّحوا الصباحا *** يوم النخيل غاره ملحاحًا

باللات و اللاء التى قد جمعا *** و الّلاء كالّذين نزرًا وقعا

(باللات) و اللائى واللوائى (و اللاء) و اللواتى (التى قد جمعا واللاء كالّذين نزرًا) أى قليلًا (وقعا)، قال :

فما آباؤنا بأمنّ منه *** علينا الّلاء قد مهدوا الحجورا

و من و ما و أل تساوى ما ذكر *** و هكذا ذو عند طيّء قد شهر

(و من) تساوى ما ذكر من الذى و التى و فروعهما ؛ أى تطلق على ما تطلق عليه بلفظ واحد، و هى مختصّه بالعالم، و تكون لغيره إن نزّل منزلته نحو :

أسرب القطا هل من يعير جناحه *** لعلّى إلى من قد هويت أطير ؟

أو اختلط به تغليبًا نحو قوله تعالى : « يسجد له من فى السموات و من فى الأرض »، أو اقترن به فى عموم فصّل بمن نحو : « واللّه خلق كلّ دابّه من ماء فمنهم من يمشى على بطنه و منهم من يمشى على رجلين »، لاقترانه بالعالم فى كلّ دابّه، (و ما) تساوى ما ذكر من الذى و التى و فروعهما، هى صالحه لما لا يعلم ولغيره كما قال فى شرح الكافيه خلاف من، لكنّ الأولى بها ما لا يعلم نحو : « واللّه خلقكم و ما تعملون »، و لهذا ذكر كثير أنّها مختصّه بما لا يعلم عكس من، و ذلك وَهَم ؛ و من ورودها فى العالِم قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » .

(و أل) أيضًا (تساوى ما ذكر) من الذى و التى و فروعهما و تأتى للعالم وغيره أى: على السواء، كما يفهم من عباراتهم، و فهم من كلامه أنّها موصول اسمىّ، وهو كذلك بدليل عود الضمير عليها فى نحو قولهم : « قد أفلح المتّقى ربّه ». وقال

المازنی : موصول حرفی، وردّ بأنّه لو کان کذلک لانسبک بالمصدر . وقال الأخفش : حرف تعریف .

(و هکذا) أی کمن و ما بعدها فی کونها تساوی الذی و التی و فروعهما (ذو عند طیّء قد شهر)، کما نقله الأزهری نحو : وبئری ذو حفرت وذو طویت. ویقال : رأیت ذو فعل، و ذو فعلا، و ذو فعلت، و ذو فعلتا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن، وبعضهم یعربها ذکره ابن جنّی کقوله : فحسبی من ذی عندهم ما کفانیا .

وکالّتی أیضًا لدیهم ذات *** وموضع اللاّتی أتی ذوات

(و کالتی أیضًا لدیهم) أی لدی بعضهم کما ذکره فی شرح الکافیه (ذات) مبنیّه علی الضم نحو: و الکرامه ذات أکرمکم اللّه به، و قد تعرب إعراب مسلمات (و موضع اللاتی أتی) عند بعضهم (ذوات) مبنیّه علی الضم نحو : ذوات ینهضن بغیر سائق . و قد تعرب إعراب مسلمات .

تتمّه :

قد تثنّی ذو و تجمع فیقال: ذوا و ذوی و ذووا و ذوی، و یقال فی ذات : ذاتا و ذواتا وذوات .

و مثل ما ذا بعد ما استفهام *** أو من إذا لم تلغ فی الکلام

(و مثل ما) فیما تقدّم (ذا) الواقعه (بعد ما استفهام أو من) أختها (إذا لم تلغ فی الکلام) بأن تکون زائده أو یصیر المجموع للاستفهام و لم تکن للإشاره کقوله: ألا تسألان المرء ماذا یحاول ؛ بخلاف ما إذا ألغیت کقولک : لماذا جئت ؟ أو کانت للإشاره کقولک : ماذا التوانی ؟ و لم یشترط الکوفیّون تقدّم « ما » أو « من » مستدلّین بقوله : و هذا تحملین طلیق . واُجیب عنه بأنّ هذا طلیق جمله اسمیّه،

وتحملين حال أى محمولاً، و قال الشيخ سراج الدين البلقينى : يجوز أن يكون ممّا حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولاً، و التقدير : هذا الذى تحملين، على حدّ قوله :

فواللّه ما نلتم و ما نيل منكم *** بمعتدل وفق و لا متقارب

أى ما الذى نلتم، قال: و لم أر أحدًا خرّجه أى و هذا تحملين طليق على هذا، إنتهى . وهو حسن أو متعيّن .

و كلّها يلزم بعده صله *** على ضمير لائق مشتمله

(و كلّها) أى كلّ الموصولات (يلزم بعده صله على ضمير) يسمّى العائد (لائق) بالموصول مطابق له إفرادًا و تذكيرًا و غيرهما (مشتمله)، و يجوز فى ضمير من وما مراعاه اللفظ و المعنى .

و جمله أو شبهها الذى وصل *** به كمن عندى الذى ابنه كفل

(و جمله) خبريّه خاليه من معنى التعجّب معهود معناها غالبًا (أو شبهها) وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامّين (الذى وصل) الموصول (به كمن عندى) والذى فى الدار (الذى ابنه كفل) و يتعلّق الظرف و المجرور الواقعان صله باستقرّ محذوفًا وجوبًا .

وصفه صريحه صله أل *** و كونها بمعرب الأفعال قلّ

(و صفه صريحه) أى : خالصه الوصفيه كاسمى الفاعل و المفعول (صله أل) بخلاف غير الخالصه و هى التى غلب عليها الاسميه كالأبطح، (و كونها) توصل (بمعرب الأفعال) وهو الفعل المضارع (قلّ)، و منه : ما أنت بالحكم الترضى حكومته . و ليس بضروره عند المصنّف، قال: لأنّه متمكّن من أن يقول : المرضى ؛

وردّ بأنّه لو قاله لوقع فی محذور أشدّ من جهه عدم تأنیث الوصف المسند إلی المؤنّث، أمّا وصلها بالجمله الاسمیه نحو : من القوم الرسول اللّه منهم ؛ فضروره بالاتّفاق .

أیّ کما و أعربت مالم تضف *** و صدر وصلها ضمیر انحذف

(أی کما) فیما تقدّم، و قد تستعمل بالتاء للمؤنّث (و أعربت) لما تقدّم فی المعرب و المبنیّ (ما) دامت (لم تضف) لفظًا، (و) الحال أنّ (صدر وصلها ضمیر) مبتدأ (انحذف) بأن کانت مضافه و صدر صلتها مذکورًا، أو غیر مضافه وصدر صلتها محذوفًا أو مذکورًا فإن أضیفت و حذف صدر صلتها بنیت، قیل : لتأکید مشابهتها الحرف من حیث افتقارها إلی ذلک المحذوف .

قلت : و هذه العلّه موجوده فی الحاله الثانیه، فیلزم علیها بناؤها فیها علی أنّ بعضهم قال به قیاسًا نقله الرضی، و هو یردّ نفی المصنّف فی الکافیه الخلاف فی إعرابها حینئذ، ثمّ بناؤها علی الضمّ لشبهها بقبل و بعد، لأنّه حذف من کلّ واحد ما یبنیه، و مثال بنائها فی الحاله الرابعه قراءه الجمهور : « ثمّ لننزعنّ من کلّ شیعه أیّهم » بالضم .

و بعضهم أعرب مطلقًا وفی *** ذا الحذف أیًّا غیر أیّ یقتفی

(و بعضهم) کالخلیل و یونس (أعرب) أیًّا (مطلقًا) و إن أضیفت و حذف صدر صلتها، وقد قرئ شاذًّا فی الآیه السابقه بالنصب، و أوّلت قراءه الضمّ علی الحکایه، أی الذی یقال فیه أیّهم أشدّ، (و فی ذا الحذف) أی حذف صدر الصله الذی هو العائد (أیًّا غیر أیّ) من بقیّه الموصلات (یقتفی) أی یتبع، و لکن بشرط لیس فی أیّ أشار إلیه بقوله :

إن يستطل وصل و إن لم يستطل *** فالحذف نزر و أبوا أن يختزل

(إن يستطل وصل) أى يوجد طويلًا نحو : « و هو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله »، أى الذى هو فى السماء إله، (و إن لم يستطل) الوصل (فالحذف) للعائد (نزر)، أى قليل كقوله : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه . (و أبوا) أى امتنع النحاه من تجويز (أن يختزل) أى : يقطع العائد، أى يحذف .

إن صلح الباقى لوصل مكمل *** والحذف عندهم كثير منجلى

(إن صلح الباقى لوصل مكمل) كأن يكون جمله أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا تامًّا، لأنّه لا يعلم أحذف شىء أم لا، (والحذف عندهم كثير منجلى).

فى عائد متّصل اشن النتصب *** بفعل أو وصف كمن نزجو يهب

(فى عائد متّصل ان انتصب) و كان ذلك النصب (بفعل) تامًّا كان أو ناقصًا (أو وصف) غير صله الألف و اللام، فالمنصوب بالفعل (كمن ترجو) أى يؤمّل للهبه (يهب) أى نزجوه . و كقوله : و خير الخير ما كان عاجله ؛ أى : ما كان عاجله، كذا قال المصنّف خلافًا لقوم، و المنصوب بالوصف .

فى عائد متّصل إن انتصب *** بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

(فى عائد متّصل إن انتصب) و كان ذلك النصب (بفعل) تامّا كان أو ناقصا (أو وصف) غير صله الالف واللام، فالمنصوب بالفعل (كمن نرجو) أى يؤمّل للهبه (يهب) أى نرجوه . وكقوله : و خير الخير ما كان عاجله ؛ أى ما كان عاجله، كذا قال المصنّف خلافا لقوم، والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل فى الكثره كقوله : ما اللّه موليك فضل ؛ أى الذى اللّه موليكه فضل، فلا يجوز حذف المنفصل كجاء الذى إيّاه ضربت، و لا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحروف

كجاء الّذى إنّه قائم، و لا المنصوب بصله الألف واللام كجاء الذى أنا الضاربه، ذكره فى التسهيل .

كذاك حذف ما بوصف خفضا *** كأنت قاض بعد أمر من قضى

(كـذاك) يجوز (حـذف مـا بوصف) بمعنى الحـال أو الاسـتقبال (خفضـا) بإضافته إليه (كأنت قاض) الواقع (بعـد) فعل (أمر من قضـى) إشاره إلى قوله تعالى: « فاقض ما أنت قاض »، أى : قاضيه، فلا يجوز الحذف من نحو: جاء الذى أنا غلامه أو مضروبه أو ضاربه أمس .

كذا الّذى جرّ بما الموصول جرّ *** كمُرّ بالّذى مررت فهو برّ

(كـذا) يجوز حذف الضـمير (الّذى جرّ بما) أى: بمثل الحرف الذى (الموصول جرّ) لفظًا ومعنى و متعلّقًا (كمُرَّ بالّذى مررت) به (فهو بَرّ) أى محسن، فإن جرّ بغير ما جرّ الموصول لفظًا كمررت بالّذى غضبت عليه، أو معنى كمررت بالّذى مررت به على زيد، أو متعلّقًا كمررت بالّذى فرحت به، لم يجز الحذف .

الرابع من المعارف : الموصول

اشاره

[الرابع من المعارف : الموصول] (۱)

قوله : الرابع من المعارف : الموصول .

قد تقدّم الكلام فی صدر مبحث الإشاره فی مثل هذا الكلام، فراجع هناك .

قوله : فالحرفیّ ما أُوِّل مع صلته بمصدر .

فیه نظرٌ، لأنّ احتیاج الموصول إلی التعریف انّما هو لاحتیاج المبدأ (۲) ـ أی الصله ـ إلیه، إذ كلّ من له اطّلاع فی الجمله لو علم معنی الصله یعلم معنی الموصول، لكونه شیء كان له الصله، فعلی هذا تعریف الموصول الحرفیّ بما ذكره یستلزم الدور، لأنّه أخذ فی تعریف الموصول الصله، فكأنّه عرف الصله بالصله .

ویمكن أن یجاب بأنّ المراد من الموصول المحدود : المعنی الإصطلاحیّ، لا ـ اللغویّ، أی الحروف المعدوده فی الإصطلاح موصولاً ؛ ومن الصله فی الحدّ : المعنی اللغویّ، فتغایرا، فاندفع الدور .

لكن یرد علیه انّ تعریف الموصول الحرفیّ بما ذكره، تعریف الشیء بمثله فی الجهاله، إذ معنی الصله غیر معلوم، فالأولی أن یقال : الموصول (۳) الحرفیّ ما أُوِّل مع ما یلیه من الجمل بمصدر .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ش » : المبتدأ ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. فی « ش » : انّ الموصول .

لاـ يقـال : انّه يلزم أن يكون « يوم » فى مثل قوله تعالى : « يَوْمُ يَنفَعُ الصَادِقِينَ » (۱) أيضًـا موصولاً حرفيًّا، لكونه بتأويل : يوم نفع الصادقين ؛ لانّا نقول: ليس المراد أن يكون ما بعـده مأوّلاً بالمصدر فقط، بل هو مع ما بعده، فعلى هذا نقول : انّ « يوم » فى الآيه المذكوره لم يؤوّل مع ما بعده بالمصدر، بل المأوّل بالمصدر ما بعده فقط، فخرج مثل ذلك باعتبار المعيّه فى التأويل .

قوله : لأنّه لايعدّ من المعارف .

وهو واضـح، إذ التعريف والتنكير من خصائص الأسـماء، وهـذه حروف، ومعلوم انّ المصـنّف فى مقام بيان تعداد المعارف، فلذا لم يـذكرها، فعلى هـذا نقول: انّ فى قوله أوّلاًـ: « الرابع من المعارف الموصول » نظر، لأنّه حَكَم أوّلاً انّ من المعارف الموصول، ثمّ قَسَّم الموصول إلى قسمين، فيلزم كون القسمين معرفه .

والجواب : انّ كلامـه محمولٌ على الإستخدام، و هو عبـاره عن إراده معنى من لفظ ، و من الضـمير الراجع إليه معنى آخر، هـذا قسم منه، فنقول : انّ المراد من الموصول فى قوله : « الرابع من المعـارف الموصول » هو الموصول الاسـمى، ومن الضـمير الراجع إليه ــ أى « هو » فى قوله : « و هو قسـمان » ــ أعمّ منه، والقرينه على إراده هذا موجوده، و هى قوله : « حرفى و اسمى »، وقوله : « لأنّه لايعدّ من المعارف ».

قوله : و ذكره فى الكافيه إستطرادًا .

لمّـا اعتـذر عن عـدمِ ذِكْرِ المصـنّف الموصول الحرفىّ هنـا، فقال : « لأنّه لا يعـدّ من المعارف »، كان لقائل أن يقول : فعلى هـذا ينبغى أن لا يذكره فى الكافيه أيضًا، فلِمَ

۱- ۱. المائده : ۱۱۹ .

ذكره فيها ؟! أجاب (١) : انّ ذِكْرَه هناك للإستطراد، و هو _ على ما قيل _ فى اللغه : مصدر إستَطْرَدَ الفارس من قِرْنه فى الحرب، وذلك إذا نفر بين يديه بوهمه (٢) الإنهزام (٣) عنه، ثمّ عطف (۴) عليه على عزه (۵) منه ؛ وهو ضَربٌ من المَكِيدَه (۶). وفى الإصطلاح : عباره عن الإنتقال من معنى إلى معنى آخر متّصل به لم يقصد الأوّل التوصّل إلى الثانى .

أن الموصوله بالمضارع والماضى والأمر متّحد

قوله : فأَنْ توصل بالفعل المتصرّف ماضيًا أو مضارعًا .

الأوّل كقوله تعالى : « لَوْ لاَآ أَن مَّنَّ اللّه ُعَلَيْنَا » (٧)، والثانى كقوله تعالى : « وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » (٨)، والأوّل يؤوّل بلو لا منّ اللّه علينا، والثانى بصومكم خيرٌ لكم .

ولايخفى انّ هذا الكلام تدلّ على اتّحاد « أَن » الموصوله بالماضى والمضارع، واستشكل ذلك من وجهين، أمّا الأوّل : فلأنّ « أَن » الداخله على المضارع تخلّصه للإستقبال كالسين و سوف، و هما لا تدخلان على غيره، فكذا « أَن » لإشتراكها فيما ذكر (٩).

١- ١. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

٢- ٢. فى « ك ١ و ٢ » : يوهمه .

٣- ٣. قال ابن منظور : والهزيمه فى القتال : الكسر والفل، هزمه يهزمه هزمًا فانهزم، وهزم القوم فى الحرب ...، وهزمت الجيش هزمًا و هزيمه فانهزموا (لسان العرب : ١٢ / ۶١٠).

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : عطف : برگرديدن، كنز [بخطّه سلّمه اللّه تعالى]. كنز اللغه : ص ١٩١.

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ص و ب » : العزه : غالب شدن، كنز [كنز اللغه : ص ١٨٩].

۶- ۶. أنظر الصحاح _ طرد _ : ٢ / ۵٠٢ ؛ ولسان العرب : ٣ / ٢۶٨ .

٧- ٧. القصص : ٨٢ .

٨- ٨. البقره : ١٨۴ .

٩- ٩. جاء فى حاشيه « ش » : أى التخليص للإستقبال، أبوالقاسم .

وأمّا الثانی: فلأنّ « أَن » الموصوله بالماضی لو کانت « أَن » الموصوله بالمضارع، لحکم علی محلّه بالنصب کما حکم علی محلّ الماضی بالجزم بدخول « إِن » الشرطیّه علیه، و لا قائل به .

والجواب أمّا عن الأوّل فهو : انّا نقول : انّ الصغری مسلّمه، لکن لانسلّم انّ کلّما تخلّص المضارع للإستقبال لا یجوز دخوله علی غیره ؛ ألاـ تری انّ أدوات الشرط تخلّص المضارع للإستقبال مع انّ دخولها علی الماضی مجمع علیه . وکذا نون التأکید فانّها تخلّصه له أیضًا مع انّ جواز دخولها علی الأمر لا شبهه فیه.

و فی هذا الأخیر تأمّل، إذ یمکن أن یکون مراد المستشکل من قوله : « انّ أَن الداخله علی المضارع تخلّصه للإستقبال » کونها موضوعه لهذا التخلّص کالسین مثلاً ؛ فعلی هذا، النقض بنون التأکید لیس فی محلّه، لأنّها لم توضع لتخلّص المضارع للإستقبال، بل للتأکید ؛ و یلزم منه عدم کونها للماضی و لا للحال، لاستغناء کلّ منهما عن التأکید، أمّا الماضی فلعدم احتماله التأکید، وأمّا الحال فلکونه موجودًا یمکن للمخاطب فی الغالب الإطّلاع علی ضعفه و قوّته .

و أمّا عن الثانی : فبأنّه قیاس، فلا یثبت اللغه به، علی انّه قیاس مع الفارق، لأنّ الظاهر انّ الحکم علی محلّ الماضی بالجزم بدخول « إِن » الشرطیّه لأجل قلبها معناه إلی الإستقبال، فتأمّل (۱).

فعل الأمر یقع صله لأن المصدریّه أم لا

قوله : أو أمرًا .

نحو : أمرتک أَنْ قم، و کحکایه سیبویه : کتبتُ إلیه بِأَنْ قُمْ (۲).

۱- ۱. أنظر مغنی اللبیب : ۱ / ۲۸ و ۲۹ .

۲- ۲. الکتاب : ۱ / ۲۹۳ .

إعلم: انّه وقع الخلاف بينهم فی انّ فعل الأمر هل يقع صله لأن المصدريّه أم لا ؟ فما ذكره الشارح هنا هو مذهب سيبويه وابن هشام و غيرهما (۱).

و ذهب نجم الأئمّه (۲) و أبوحيّان إلى عدم جواز ذلك، واستدلّ على ذلك من وجهين (۳)، الأوّل : انّه ينبغی أن يفيد المصدر المؤوّل بأَن مع الفعل ما أفاد « أَن » مع ذلك الفعل، وإلّا فليسا بمؤوّلين به ؛ ألا ترى انّ معنى : علمت أنّك قام، وعلمت قيامك، شیء واحد، والمصدر المؤوّل بأَنْ مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك : « كتبت إليه بأن قُمْ » ليس بمعنى : كتبت إليه القيام، لأنّ قولك : بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك : أن قُمْ، فتبيّن بذلك انّ صله « أَنْ » لا يكون أمرًا ولا نهيًا .

وأُجيب عمّا يتوهّم ذلك كالمثال المذكور بتقدير القول فيه حتّى يصير خبريّه، أی : أمرتك بأنْ قلت لك قم (۴).

والثانی : هو انّهما ــ أی « أَنْ » مع فعل الأمر ــ لم يقعا فاعلًا ولا مفعولًا، إذ لا يصحّ قولك : أعجبنی أَنْ قُمْ، ولا : كرهت أَنْ قُمْ، كما يصحّ ذلك مع الماضی والمضارع .

و أُجيب عن الأوّل : بأنّ فوات معنى الأمريّه فی الموصوله بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضی والإستقبال فی الموصوله بالماضی والموصوله بالمضارع عند التقدير بالمصدر، إذ قولك : أعجبنی أنْ قام زيد مثلًا، الماضی فيه

۱- ۱. أنظر الكتاب : ۱ / ۲۹۳ ؛ و مغنی اللبيب : ۱ / ۲۸ .

۲- ۲. أنظر شرح الرضی على الكافيه : ۴ / ۳۶ .

۳- ۳. نقل الوجهين عن أبی حيّان فی مغنی اللبيب : ۱ / ۲۹ .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۳ / ۶ .

یدلّ علی الحدث والزمان، فإذا أوّلت بالمصدر تقول : أعجبنی قیام زید، ففات الدلاله علی الزمان، فلا تفاوت بین الأمر و غیره فی ذلک (۱).

و یمکن لک أن تقول فی ردّ هذا الجواب : بعدم تسلیم فوات الزمان فی المصدر المأوّل بالماضی والمضارع، إذ الحدث کالقیام مثلاً یدلّ علی الزمان إلتزامًا ضروره انّ الحدث لابدّ له من زمن (۲) ؛ نعم کان کلّ من الماضی والمضارع دالاًّ علیه بالتضمّن، و هنا بالإلتزام، فلم یفت الدلاله علی الزمان مطلقًا فی الماضی والمضارع إذا أوّلا بالمصدر ؛ بخلاف الأمر، فانّ قولک : « کتبت إلیه بأَنْ قُمْ » لو أُوِّل الأمر فیه بالمصدر یقال فیه : کتبت إلیه القیام، ففات فیه الدلاله علی الطلب مطلقًا، فالحکم بعدم الفرق بین المأوّل بالماضی والمضارع والأمر لا وجه له .

واُجیب عن الثانی : بأنّه انّما امتنع ما ذکر من عدم جواز وقوع « أَنْ » مع الأمر فاعلاً و لا مفعولاً لأنّه لا معنی لتعلیق الإعجاب والکراهیّه بالإنشاء، لا لما ذکر من عدم وقوع فعل الأمر صله لأَنْ (۳).

و فیه نظر، لأنّک قد عرفت انّ « أَنْ » مع صلتها مؤوّله بالمصدر، فأین الإنشاء مع تأویلهما بالمصدر ؟!

إن قیل : إنّ أصله لمّا کان الإنشاء، فمنع من تعلیق الإعجاب والکراهیّه کذلک ؛ قلت : فعلی هذا ینبغی أن لا یجوز قولک : أعجبنی أنْ قام زید، و أعجبنی أن یقوم زید، لأنّ الفعل لا یقع فاعلاً مع انّ جواز ذلک معلوم و مسلّم عند الکلّ، فیعلم منه انّ المعتبر بعد التأویل لا قبله، و هنا أیضًا کذلک، فحینئذ یکون « أنْ قُمْ » فی : « أعجبنی أنْ قُمْ » مثلاً بتأویل المصدر لو جاز وقوع الأمر صله لأنْ، و معلوم انّه

۱- ۱. أنظر مغنی اللبیب : ۱ / ۲۹ .

۲- ۲. فی « ب » : زمان .

۳- ۳. مغنی اللبیب : ۱ / ۲۹ .

لايمتنع تعلّق الأفعال بالمصدر، و مع ذلك عدم جواز مثل قولك : أعجبنى أنْ قُمْ، دليل على عدم وقوع الأمر صله لأنْ .

هـذا على تقـدير تسـليم عـدم تعلّق الإعجـاب والكراهيّه على الإنشـاء، وإلاّ فقـد قيل : أىّ مانع يمنع من تعلّق الإعجاب والكراهيّه بالإنشاء، أى أعجبنى الأمر بالقيام، و كرهت الأمر به ؟!

المواضع الّتى تعيّن فيها حمل « أن » على كونها مخفّفه من الثقيله

قوله : و أمّا « وَ أَن لَّيْسَ لِلْاءِنسَنِ إِلاَّ مَا سَعَى » (۱)، إلى آخره.

هـذا جواب عن سؤال مقدّر، تقريره (۲) هو : انّـك قلت : انّ « أن » توصـل بالفعـل المتصـرّف، فما تفعل مع قوله تعالى : « وَ أَن لَّيْسَ لِلْاءِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى »، وهكذا، فأجاب بأنّ « أن » فى الآيتين (۳) ليست ممّا نحن فيه، بل هى مخفّفه من الثقيله .

وانّمـا اختصّ أَنْ الموصوله بالفعـل المتصـرّف، لمـا عرفت من انّهـا مع مـا بعـدها بتأويل المصـدر، و ليس للفعل الغير المتصـرّف مصدر حتّى يؤوّلا بذلك .

وهكذا ليس « أَنْ » مصدريّه لو كان مدخولها فعلاً متصـرّفًا مع تحقّق الفصل بينها وبين ذلك الفعل بالسـين، أو سوف، أو قد، أو حرف النفى، كقوله تعالى: « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » (۴)، أو : سوف يكتب، و قوله تعـالى : « لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا »(۵)، وعلمت أَنْ لم يقم، ولن يقوم، ولايقوم، وما قام .

۱- ۱. النجم : ۳۹ .

۲- ۲. فى « ب » : تقديره .

۳- ۳. أى : « وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى » و « وأن عسى أن يكون » : الأعراف : ۱۸۵ .

۴- ۴. المزّمل : ۲۰ .

۵- ۵. الجنّ : ۲۸ .

وذلک لأنّ « أَنْ » المصدریّه لایفصل بینها وبین الفعل بشیء من الحروف المذکوره، لکونها مع الفعل بتأویل المصدر معنًی وعامله فی المضارع لفظًا، فلایفصل بینها وبین ما تؤثر فیه لضعفها .

نعم قد یفصل بینها وبین الفعل بلا، لأنّها لکثره دورانها فی الکلام تدخل فی مواضع لا تدخل فیها أخواتها، فإذا وقعت « لا » بعد « أَنْ » ولم یکن فی الکلام شیء آخر من حملها علی المصدریّه کما إذا لم تقع بعد فعل العِلم، یجوز فیها الوجهان : کونها مخفّفه من الثقیله، و مصدریّه، کقوله تعالی : « وَ حَسِبُوآا أَلَّا تَکُونَ فِتْنَهٌ » (۱)، فلذا قرأ بالرفع والنصب فی « تکون »، والرفع علی کونها مخفّفه من المثقّله، والنصب علی کونها ناصبه، و یجیء تمام الکلام فی الأحرف المشبّهه بالفعل ونواصب المضارع إن شاء اللّه تعالی .

قوله : و « أَنَّ » توصل باسمها و خبرها .

فیکون هی مع الاسم و خبرها بتأویل المصدر، هذا مقتضی کلام الشارح حیث قال أوّلاً : « الموصول الحرفیّ ما أُوِّل مع صلته بمصدر »، و هنا قال انّ « أَنَّ » توصل باسمها و خبرها، فیکون صلتها مجموع الاسم و الخبر، فیؤوّل معهما بالمصدر .

و فیه نظرٌ، لأنّ قولک : بلغنی أنّ زیدًا قائم، تقول بعد تأویله بالمصدر : بلغنی قیام زید، فکیف یکون مع إسمها وخبرها بتأویل المصدر مع انّ إسمها ــ وهو زید ــ موجود، فالأولی أن یقال : انّها مؤوّله مع خبرها بمصدره مضافًا إلی إسمها، کما عرفت فی : بلغنی أنّ زیدًا قائم .

۱- ۱. المائده : ۷۱ .

المصدر المؤوّل من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا وإلاّ فمن لفظ الكون

ثمّ اعلم : انّ ما ذكر من كون التأويل بمصدر الخبر، انّما هو إذا كان الخبر مشتقًّا، فحينئذ يكون المصدر المؤوّل به من لفظ الخبر، أى من مصدره، كقولك : بلغنى أنّك قائم، أى قيامك، و منه : بلغنى أنّك فى الدار، أى : إستقرارك، لأنّ الخبر حقيقه هو المحذوف من إستقرّ أو مستقرّ، و أيّهما كان يكون المصدر : الإستقرار .

وأمّا إذا كان الخبر جامدًا، فيكون المصدر المؤوّل به من لفظ الكون، كقولك : بلغنى أنّ زيدًا ابن عمرو، أى : كون زيد ابنه ؛ و بلغنى أنّ هذا زيد، أى : كونه زيدًا، لما قيل (۱) من انّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول : هذا زيد، و إن شئت قلت : هذا كائن زيدًا، ومعناهما واحد .

هذا، لكن صرّح نجم الأئمّه بأنّ قولك : بلغنى أنّك زيد، بتأويل : زيد أتيتك، قال : فانّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، تفيد معنى المصدر (۲).

قوله : و إن خفّفت فكذلك .

أى : توصل باسمها و خبرها .

قوله : لكن إسمها يحذف .

و يجب أن يكون خبرها جمله حينئذ كقوله تعالى : « وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّه ِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (۳)، بناء على القول بأنّ « أَن » هنا مخفّفه من المثقّله، وتقول بعد التأويل : كون الحمد للّه ربّ العالمين، لما عرفت .

و قد يذكر إسمها، فحينئذ يجوز أن يكون خبرها مفردًا و جملهً، كما سيجىء فى

۱- ۱. القائل هو ابن هشام فى مغنى اللبيب : ۱ / ۴۰ .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۳۴۱ .

۳- ۳. يونس : ۱۰ .

بحث الأحرف المشبّهه بالفعل إن شاء اللّه تعالى (۱).

قوله : و « لو » توصل بالماضى و المضارع .

والأوّل كقوله تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (۲)، أى كونهم مسلمين، و كقولك : وددت لو قام زيد، أى قيامه ؛ والثانى قوله تعالى: « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » (۳)، أى : إدهانك، وكذا قوله تعالى : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ » (۴)، أى تعمير ألف سنه .

قال ابن هشام :

أكثرهم لم يثبت ورود « لو » مصدريّه، والّذى أثبته الفرّاء، وأبو على، وأبو البقاء (۵)، والتبريزىّ (۶)، وابن مالك . ويقول المانعون فى نحو : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ »، انّ « لو » هنا شرطيّه، وانّ مفعول

۱- ۱. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۲- ۲. الحجر : ۲ .

۳- ۳. القلم : ۹ .

۴- ۴. البقره : ۹۶ .

۵- ۵. هو عبداللّه بن الحسين بن عبداللّه بن الحسين الامام محبّ الدين أبوالبقاء العكبرى البغدادى الضرير النحوى الحنبلى . صاحب الإعراب، قال القفطى : أصله من عكبرا، قرأ العربيه على يحيى بن نجاح وابن الخشّاب، و أقرأ النحو واللغه والمذهب والخلاف والفرائض والحساب . صنّف إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، التفسير، الملقح فى الجدل، و غيرها . ولد فى أوائل سنه ثمان و ثلاثين وخمسمائه ببغداد، و مات ليله الأحد ثامن ربيع الآخر سنه ستّ عشره و ستّمائه (بغيه الوعاه : ۲ / ۳۸ _ ۴۰).

۶- ۶. هو يحيى بن على بن محمّد الشيبانى، المعروف بالخطيب التبريزى، أبو زكريّا، من أئمّه اللغه والأدب، أصله من تبريز، و نشأ ببغداد، و رحل إلى بلاد الشام، فقرأ تهذيب اللغه للأزهرى على أبى العلاء المعرى، قيل: أتاه يحمل نسخه التهذيب فى فحلاه، على ظهره، و قد بللها عرقه حتّى يظنّ أنّها غريقه ! و دخل مصر، ثمّ عاد إلى بغداد، فقام على خزانه الكتب فى المدرسه النظاميّه إلى أن توفّى . من كتبه : شرح ديوان الحماسه لأبى التمام، أربعه أجزاء، و تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، و تهذيب الألفاظ لابن السكيت، والوافى فى العروض، والقوافى، و شرح القصائد العشر، والملخّص فى إعراب القرآن، و شرح المشكل من ديوان أبى تمام، و شرح اللمع لابن جنى، و غيره (الأعلام : ۸ / ۱۵۷).

« یودّ » و جواب « لو » محذوفان، والتقدیر : یودّ أحدهم التعمیر لو یعمّر ألف سنه لسرّه ذلک، و لا خفاء بما (۱) فی ذلک من التکلّف .

ویشهد للمثبتین قراءه بعضهم : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَیُدْهِنُو »، بحذف النون، فعطف « یدهنو » بالنصب علی « تدهن » لما کان معناه أن تدهن . ویشکل علیهم دخولها علی « أن » فی نحو : « وَ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَیْنَهَا وَ بَیْنَهُ أَمَدًا بَعِیدًا »(۲). وجوابه : انّ « لو » انّما دخلت علی فعل محذوف مقدّر بعد « لو »، تقدیره : یودّ لو ثبت أن بینها .

وأورد ابن مالک السؤال فی نحو: « فَلَوْ أَنَّ لَنا کَرَّهً » (۳)، وأجاب بما ذکرناه، وبأنّ هذا من باب توکید اللفظ بمرادفه، والسؤال فی الآیه مدفوع عن أصله، لأنّ « لو » فیها لیست مصدریّه. وفی الجواب الثانی نظرٌ، لأنّ تأکید الموصول قبل مجیء صلته شاذّ، إنتهی (۴).

قوله : و أکثر وقوعها بعد « ودّ » و نحوه .

قد عرفت المثال فی الأوّل، والمراد بنحو « ودّ » : کلّ فعل یکون مثله فی إفهام معنی التمنّی، نحو : أحببت لو قام زید .

قیل (۵) : السرّ فی ذلک هو : انّ « لو » لاتخلو عن الإشاره إلی معنی التمنّی وإن کانت مستعمله فی معنی « أَنْ »، فیتقوّی (۶) ذلک المعنی بانضمام معنی « ودّ » إلیه.

۱- ۱. فی « ب و ک ۱ » : ممّا .

۲- ۲. آل عمران : ۳۰ .

۳- ۳. الشعراء : ۱۰۲ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۱ / ۲۶۶ .

۵- ۵. لم نعثر علی قائله .

۶- ۶. فی « ب و ک ۱ » : فیقوی .

قوله : و « ما » توصل بالماضی والمضارع .

لکن لا مطلقًا، بل یشترط کونهما متصرّفین، إذ الّذی لایتصرّف لامصدر له حتّی یؤوّل الحرف مع الفعل به ؛ مثال الوصل بالماضی المتصرّف قوله تعالی : « فَذُوقُوا بِمَا نَسِیتُمْ لِقَاءَ یَوْمِکُمْ » (۱)، أی بنسیانکم، و قوله تعالی : « لَهُمْ عَذَابٌ شَدِیدٌ بِمَا نَسُوا یَوْمَ الْحِسَابِ » (۲)، أی بنسیانهم یوم الحساب، وغیرهما ؛ والمضارع المتصرّف نحو قولک : أعجبنی ما یفعل زید، أی فعله .

ثمّ انّ « ما » هذه علی قسمین : غیر زمانیه کما مرّ، و زمانیه وهی الّتی قامت مع صلتها مقام الزمان، کقوله تعالی : « فَاتَّقُوا اللّه َ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (۳)، أی : مدّه استطاعتکم، فحذفت « مدّه » وأقیمت « ما » مع صلتها مقامها، و مثله قوله تعالی: « ما دُمْتُ حَیًّا » (۴)، أی : مدّه دوامی حیًّا .

قوله : و بجمله اسمیّه لقلّه (۵).

و إن لم یجوّزه سیبویه (۶)، نحو : أعجبنی ما زید قائم، أی قیامه .

و قال علیه السلام فی نهج البلاغه :

« بقُوا (۷) فِی الدُّنْیَا مَا الدُّنْیَا بَاقِیَهٌ » (۸).

و عن ابن جنّی (۹) انّه أجاز کون صلتها جارًّا ومجرورًا (۱۰) ؛ فیجوز علی مذهبه : ما خلا زید، و ما عدا عمرو، بالجرّ، مع کون « ما » مصدریّه .

۱- ۱. السجده : ۱۴ .

۲- ۲. صآ : ۲۶ .

۳- ۳. التغابن : ۱۶ .

۴- ۴. مریم : ۳۱ .

۵- ۵. فی المصدر : بقلّه .

۶- ۶. الکتاب : ۱ / ۲۹۹ .

۷- ۷. فی المصدر : عُمِّرْتُمْ .

۸- ۸. نهج البلاغه : الخطبه ۵۲ .

۹- ۹. هو عثمان بن جنّی ــ معرّب کنّی ــ الموصلی، أبو الفتح، من أئمّه الأدب والنحو، تقدّمت ترجمته .

۱۰- ۱۰. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۴ / ۴۴۱ .

قوله : و « کی » توصل بالمضارع .

إذا دخلته لام التعليل، کما صرّح به نجم الأئمّه (۱)، نحو : جئتک لکی تکرمنی، أی لإکرامک إیّای .

قوله : فقط .

إعلم : انّ « فقط » مرکّب من کلمتین : « قط » اسم فعل، والفاء ؛ واختلف فی هذه الفاء، قیل : هی لتزیین اللفظ، وقیل : لدلالتها علی شرط مقدّر (۲) ؛ و « قط » علی الأوّل اسم بمعنی : حسب، و علی الثانی بمعنی : إنته، و علیه یکون التقدیر: إذا عرفت ذلک فانته .

قوله : فیذکره بالعدّ .

ذکر ذلک للتنبیه علی عدم احتیاج موصول الأسماء بالحدّ، لکونها مذکوره بالعدّ، و للتنبیه علی عدم جواز کون « الّذی » فی قوله : « موصول الأسماء الّذی » محمولاً لقوله : « موصول الأسماء »، إذ لم یذکر جمیع الموصولات بطریق العطف علی « الّذی » حتّی یکون المجموع خبرًا .

بیان أصل : « الّذی »

اشاره

قوله : و للمفرد (۳) المذکّر الّذی .

أشار بذلک إلی انّ « الّذی » فی کلام المصنّف مبتدأ محذوف الخبر، وانّما قدّر

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۴ / ۴۴۱ .

۲- ۲. أنظر حاشیه الصبان علی شرح الأشمونی : ۱ / ۳۶۱ . و فی « مجمع البحرین ۳ / ۳۵۲ » : و أمّا الفاء فی « فقط »، فقیل : انّها لتزیین اللفظ، فکأنّه جواب شرط محذوف، أی : اذا کان کذلک، فانته عن کذا .

۳- ۳. فی المصدر : فللمفرد .

الخبر مقدّمًا على المبتدأ قصدًا إلى مطابقه كلامه هنا بما ذكره بعد ذلك حيث قال : « والأنثى الّتى ».

إعلم : انّهم اختلفوا فى بيان أصل « الّذى »، فقال الكوفيّون : انّ أصلها الذال الساكنه، ثمّ لمّا أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لامًا متحرّكًا، لئلّا يجمعوا بين الذال الساكنه ولام التعريف الساكنه، ثمّ حرّكوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسره، فتولّدت ياء، فصار الّذى (۱).

و عن البصريّين : انّها عندهم على وزن : عم، أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصوله لكونها على وزن الصفات، بخلاف « ما » و « من »، فأدخلوا عليه اللام الزائده تحسينًا لِلّفظ حتّى لا يكون موصوفه، كالمعرفه الموصوفه بالنكره (۲).

ويجىء الكلام فى لام الّذى وغيرها فى المعرّف بأداه التعريف إن شاءاللّه تعالى.

قوله : و تشديدها .

واختلف فى انّها هل تعرب حينئذ أم لا ؟ فالمحكىّ عن الجزولى : انّها تعرب بأنواع الإعراب كما فى « أىّ » (۳).

و ردّ بأنّه لا وجه له، إذ ليس التشديد موجبًا للإعراب (۴).

و عن بعضهم (۵) : انّها حينئذ يبنى على الكسر ، إذ هو الأصل فى إلتقاء الساكنين، قال :

۱- ۱. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۷ ؛ وانظر أيضًا الإرتشاف : ۲ / ۱۰۰۲ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۵۱.

۲- ۲. نقل ذلك عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۷ ؛ وانظر الإنصاف : ۲ / ۵۵۱ .

۳- ۳. حكاه عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۷ .

۴- ۴. شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۱۷ .

۵- ۵. نقله عن البعض الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۷ .

[۳۷ ـ] وَ لَیسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ *** وَ إِن أَغْنَاک إِلاَّ لِلَّذِیِّ

یَنَالُ بِهِ العَلاَءَ وَ یَصطَفیه *** لأَقْرَبِ أَقْرَبِیهِ وَ لِلقَصِیِّ (۱)

و حکی الزمخشریّ انّها حینئذ تبنی علی الضمّ (۲).

قوله : و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفیّه، إلی آخره .

و ضعفه ظاهر، إذ « الّذی » یقع مرجعًا للضمیر کما تقول : الّذی هو عندک فاضل، و قد حکموا انّ مرجع الضمیر لا یکون إلاّ اسمًا .

قوله : من اللغات .

و هی تخفیف الیاء و تشدیدها، و حذفها مع کسر ما قبلها أو سکونه ؛ ومع التشدید یجری الخلاف المتقدّم فی الإعراب والبناء علی الکسر أو الضمّ .

قوله : بضمّ أوّله .

أی : بضمّ تاء « لا تثبت »، و ذلک بقرینه قوله : « بل ما تلیه أوله العلامه »، ولأنّه

۱- ۱. هذان البیتان أنشدهما ابن منظور فی لسان العرب : ۱۵ / ۲۴۵ فی ماده : لذی، من غیر عزو ؛ وقال فی ماده « ضمن : ۱۳ / ۲۵۹ » ما هذا کلامه : « ... قال : فمن أشدّ التضمین قول الشاعر روی عن قطرب و غیره : ولیس المال، إلخ » إنتهی . وهما من شواهد نجم الأئمّه فی باب الموصول من شرح الکافیه : ۳ / ۱۷ ؛ وأوردهما ابن الأنباری فی الإنصاف : ۲ / ۵۵۵ ؛ وقد شرحهما البغدادی فی خزانه الأدب : ۵ / ۴۸۰ ؛ وقد رواهما ابن الشجری فی المجلس الرابع والسبعین من أمالیه، و یروی « یرید به العلاء » ویروی « ویمتهنه » بمعنی یهینه، وهو مجزوم بلام أمر مقدّره، أی : ولیمتهنه، للضروره . والقصیّ : البعید، یقول : لیس المال علی وجه الحقیقه بمملوک لأحد من الناس إلاّ لرجل یرید به أن یبلغ أعلی درجات الرفعه وعلوّ القدر ویختاره لیعطی منه القریب والبعید من غیر تفرقه . ومحلّ الاستشهاد من البیتین قوله : « للّذیّ » حیث وردت هذه الکلمه بذال مکسوره وياء مشدّده مکسوره، وکسر هذه الیاء کسره بناء ولیست الکسره الّتی تقتضیها اللام فی الاسم المعرب ، و ذلک لأنّ الموصولات کلّها مبنیه لشبهها بالحرف شبهًا افتقاریًا ، و تشدید الیاء فی « الّذی » و فی « الّتی » لغه من لغات العرب . وانظر أیضًا : شرح التسهیل : ۱ / ۱۸۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۲؛ وتاج العروس : ۱۸ / ۳۴۹ و ۲۰ / ۱۴۹ .

۲- ۲. نقل الحکایه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۸ .

لو كانت التاء مفتوحه فكانت كلمه « لا » نافيه، والضمير فى الفعل كان عائدًا إلى الياء، و حينئذ كان كسر آخر الفعل لأجل الوزن فقط ؛ وأمّا إذا ضمّت التاء وكانت « لا » للنهى، فلا يكون كذلك، بل كسر التاء حينئذ موافق للقاعده أيضًا .

قوله : للفرق بين تثنيه المعرب والمبنىّ (۱).

حيث انّ الاسم المعرب إذا كان آخره « ياء » لم يحذف تلك الياء عند التثنيه، كما تقول فى قاضى : قاضيان، و هكذا، بخلاف الاسم المبنىّ، فانّ الياء فيه يحذف عند التثنيه، فتقول : اللّذان، واللّتان، بحذف الياء فيهما .

قوله : و هو الذال والتاء .

الأوّل فى الأوّل، والثانى فى الثانى .

قوله : منهما .

أى : من الّذى والّتى .

قوله : كقوله : [۳۸ ـ] أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَ اللَّذَا .

هذا صدر بيت عجزه : قَتَلَا الْمُلُوكَ وَ فَكَّكَا الْأَغْلَالَا (۲).

اللغه : « كُلَيْب » بالتصغير : أبو قبيله، و هو كُلَيب بن يربوع (۳). « الأغلال » جمع: غُلّ، و هو حديد يجعل فى العنق من الأُسَارَى و غيرهم (۴).

۱- ۱. فى المصدر : و تثنيه المبنىّ .

۲- ۲. هذا البيت من قصيده للأخطل التغلبى النصرانى، واسمه : غياث بن غوث، يهجو بها جرير بن عطيّه بن الخطفى التميمى و رهطه ؛ و قيل : هو للفرزدق ؛ أنظر ديوان الأخطل : ص ۳۸۷ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۱۸۷؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۹۹ ؛ والصحاح : ۶ / ۲۴۸۱ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۷ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۳۲؛ والمفصّل : ص ۱۸۰ ؛ وشرح المفصّل : ۳ / ۱۵۴ ؛ وجامع الشواهد : ۱ / ۲۷ .

۳- ۳. أنظر الأنساب للسمعانى : ۵ / ۹۱ ؛ ومعجم قبائل العرب : ۳ / ۹۹۴ .

۴- ۴. أنظر الصحاح : ۵ / ۱۷۸۳ ؛ واللسان : ۱۱ / ۵۰۴ .

التركيب : « أَبَنِى » الهمزه للنداء، « بَنِى » منادى مضاف سقط نونه للإضافه . « عَمَّىَ » أصله : عمّين، فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم سقط النون للإضافه، فاجتمعت ياءان، أدغمت أحدهما على الآخر (۱)، و هو اسم « إِنّ » و « اللَّذَا » خبرها ؛ والشاهد فيه حيث حذف نونه .

والشاعر ــ و هو فرزدق ــ أراد بذلك الإفتخار، حيث انّ عمّيه قتلا الملوك وفكّكا الأُسَارَى من أغلالهم .

قوله : و قوله : [۳۹ ــ] هُما اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَميمُ .

عجزه : لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ (۲).

اللغه : الصَمِيم : الخالص، والباقى واضح .

التركيب : « هما » مبتدأ، « اللَّتَا » خبره، والشاهد فيه حيث حذفت نونه، وجمله: « لو ولدت تميم » صله الموصول، والعائد محذوف، والتقدير : لو ولدتهما. « لقيل » جواب : « لو »، « فَخْر » مبتدأ لتخصيصه بالصفه، و هى صَمِيم، و « لهم » خبره، والجمله مقول القول .

والمعنى : هما المرأتان اللّتان لو وَلَدَتْهما قبيلهُ تميم لقيل: فَخْرٌ لهم خالص .

قوله : واجتمع الأمران .

أى : مجىء « أُولى » للعاقل و غيره، و يجوز أن يكون مجيئها لجمع المذكّر والمؤنّث فى قوله :

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إحديهما فى الأخرى . و عليه علامه : ظ .

۲- ۲. هذا بيت من الرجز المشطور، ينسب إلى الأخطل التغلبى، و اسمه : غياث بن غوث التغلبى، يصف فيها امرأتين، والضمير يرجع إليها ؛ أنظر أوضح المسالك : ۱ / ۱۰۰ ؛ وشرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۱۹ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۱۵ ؛ و جامع الشواهد : ۳ / ۲۹۸ .

[۴۰ ـ] وتُبلِی الأولی یَسْتَلْئِمُون عَلَی الأولی *** تَرَاهُنَّ یَومَ الرَّوْع کالحِدَأ القُبل (۱)

اللغه : « تُبلِی » بضمّ التاء وکسر اللام من الابلاء، أی : الافناء . « یستلئمون » أی : یلبسون اللامه، أی الدِرْع فی الحرب .

« الرَوع » بفتح الراء المهمله : الحرب . والحِدَء بکسر الحاء و فتح الدال المهملتین و فی آخره همزه : جمع حداه، وهی طائر معروف .

و « القُبْل » بضمّ القاف و سکون الباء الموحّده : جمع أقبل، وهو الّذی ینظر إلی طرف أنفه .

الترکیب: «تبلی» فاعله مستتر فیه عائد علی المنوّن فی البیت قبله، و«الأولی» مفعوله، و « یستلئمون » صله « الأولی »، و « علی الأولی » فی محلّ النصب علی الحال من الواو فی « یستلئمون » ؛ « تراهنّ » فعل وفاعل ومفعول، « یوم الرَّوع » مفعول فیه، « کالحِدَء القُبل » فی موضع الحال .

والشاهد فی : « الأُولی » فی الموضعین، حیث یکون فی الأوّل لجمع المذکّر العاقل بدلیل قوله : یستلئمون، والثانی لجمع المؤنّث الغیر العاقل، إذ المراد بالأُولی فیه خیول الحرب .

المعنی : یفنی الدهر الّذین کانوا یلبسون الدِّرْع فی الحرب حال کونهم علی خیول الحرب .

۱- ۱. هذا البیت من قصیده لأبی ذؤیب الهذلی، و اسمه : خویلد بن خالد، قالها فی صاحبته أسماء ؛ أنظر : شرح التسهیل: ۱ / ۱۸۸ ؛ وشرح شواهد المغنی : ۲ / ۶۷۲ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وشرح الأشمونی : ۱ / ۶۸ ؛ و شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۴۲ ؛ وشرح الألفیّه لابن الناظم : ۳۲؛ وخزانه الأدب: ۱۱ / ۲۶۵ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۱۲۹ .

قوله : و فی قوله کغیره : « جمع » تسامح .

یعنی : انّ القول بأنّ « أُولی » جمع « الّذی » کما قال : « جمع الّذی أُولی (۱) » لیس علی ظاهره، لأنّه لیس جمعًا له، إذ الجمع هو : ما دلّ بحروف مفرده علی آحاد مع تغییر ما فی تلک الحروف بشرط أن یکون الآحاد المدلول علیها من جنس مدلول المفرد وأکثر منه ؛ و لیس الأمر فی « أُولی » کذلک، لأنّه لیس فی « أُولی » حروف « الّذی »، فلا یکون جمعًا له .

فعلی هذا، القولُ بأنّ « أُولی » جمع « الّذی » تسامحٌ، أی مساهله فی التعبیر لإستعمال اللفظ فی غیر ما وضع له،

بل الحقّ انّ « أُولی » اسم جمع، لا ـ جمع، والفرق بینهما هو : انّ الأوّل لا ـ واحد له من لفظه، بخلاف الثانی، و إن اشترکا فی الدلاله علی الثلاث و ما فوقه دون الأقلّ، کما تقدّم .

ثمّ إعلم : انّ ابن هشام صرّح بأنّ « أُولی » تکتب بغیر واو (۲). علّل ذلک بعض بحصول الفرق بین « أُولی » هذه و بین « أولی » ضدّ الأُخری (۳).

قوله : و للّذی أیضًا الّذین .

و انّما لم یقل : انّ جمع الّذی الّذین، مع انّ له مفرد من لفظه، بناء علی ما مرّ من انّ « الّذی » یستعمل للعاقل و غیره، بخلاف « الّذین » فانّه مختصّ بالعاقل کما صرّح به، فلا یکون جمعًا للّذی مطلقًا، بل انّما یکون جمعًا للّذی للعاقل فقط .

۱- ۱. فی المصدر : الأُولی .

۲- ۲. نقله عنه السیّد علیخان الکبیر فی شرحه علی الصمدیّه، حیث قال : ویکتب بلا واو، کما قاله ابن هشام فی شرح اللمحه (الحدائق الندیّه : ۳۰۹).

۳- ۳. لم نقف علیه .

قوله : و لم يعرب فی هذه الحاله .

أی : فی حاله استعماله مع الياء ؛ احترز بذلک عمّا إذا استعمل بالواو کما سيجیء، فانّه حينئذ معرب کاعراب سائر الجموع .

قوله : فلم يجريا علی سنن الجموع المتمکّنه .

فيه نظر، لأنّه انّما يتّجه إذا استعمل « الّذی » فی إستعمال واحد للعاقل وغيره، فعلی هذا يتّجه أن يقال : انّ « الّذين » لم يجر علی سنن الجموع المتمکّنه، وليس الأمر کذلک، لأنّ « الّذی » لم يستعمل فی استعمال واحد للعاقل و غيره، بل لأحدهما ؛ فعلی هذا نقول : انّه جمع للّذی للعاقل، فجری علی سنن الجموع .

و علی تقدير التسليم نقول : انّه ليس مرتبته أدون من مرتبه الملحقات بالجمع، فينبغی أن يکون معربًا مثلها، فالأولی الإحاله إلی الإستعمال .

قوله : و قد تستعمل الّذی بمعنی الجمع کقوله تعالی : « مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ نَارًا » (۱).

إن قلت : لِمَ لايجوز أن يکون « الّذی » هنا مفردًا، و تشبيه الجماعه بالواحد جائز ؟

قلت : ليس الباعثُ علی حمل « الّذی » هنا علی معنی الجمع، عدمَ جواز تشبيه الجماعه بالواحد، بل قوله تعالی بعد ذلک : « فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّه ُبِنُورِهِمْ »، حيث انّ ضمير الجمع فی « بِنُورِهِم » يعود إلی « الّذی »، فيعلم منه انّ المراد منه الجمع . و أمّا قوله تعالی أوّلاً : « کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ » باتيان « استوقد » مفردًا، فللحمل علی لفظ « الّذی ».

۱- ۱. البقره : ۱۷ .

و ترکیب الآیه : « مَثَلُهم » مبتدأ، « کَمَثَلِ الّذی اسْتَوقَدَ » خبر وموصول وصله، والضمیر فی « أضَائَتْ » یعود إلی النار، « ما » موصول مفعوله، و « حوله » صله، أی : أضائت النار ما کان حول المستوقد، إلی آخره . هذا إن کان الفعل متعدّیًا، وإلّا یجوز أن یکون مسندًا إلی « ما » والتأنیث لأنّ ما حوله أشیاء و أماکن، أو إلی ضمیر النار، و « ما » موصوله فی معنی الأمکنه، نصب علی الظرف، أو مزیده کما صرّح به بعض (۱)، و « ذهب اللّه بنورهم » جوابٌ لما قبل، و علی هذا انّما قال: نورهم، ولم یقل: بنارهم، لأنّه المراد من ایقادها .

وأوضح من الآیه فی استعمال « الّذی » بمعنی الجمع قوله تعالی : « وَخُضْتُمْ کَالَّذِی خَاضُوا » (۲).

و قال نجم الأئمّه : یجوز فی هذا أن یکون مفردًا وصف به مقدّر مفرد (۳) اللفظ مجموع المعنی (۴).

فیکون التقدیر هکذا : مَثَلُهم کَمَثَلِ الجمع الّذی استوقد نارًا، و خضتم کالجمع الّذی خاضوا ؛ وإفراد الضمیر بالنسبه إلی اللفظ، و جمعه بالنسبه إلی المعنی.

قوله : فقال : [۴۱ ـ] نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا .

آخره : یوم النُخَیل غَارَهً مِلحاحًا (۵).

۱- ۱. أنظر تفسیر کنز الدقائق : ۱ / ۱۴۶ .

۲- ۲. التوبه : ۶۹ .

۳- ۳. « مفرد » لم یرد فی المصدر .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۰ .

۵- ۵. هذا بیت من الرجز المشطور، وقد اختلفت کلمه العلماء فی نسبه هذا البیت إلی قائله اختلافًا کثیرًا ؛ فنسبه أبو زید (النوادر ۴۷) إلی رجل جاهلی من بنی عقیل سمّاه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغانی فی العباب إلی لیلی الأخیلیه، ونسبه جماعه إلی رؤبه بن العجاج، وهو غیر موجود فی دیوانه . أنظر : مغنی اللبیب : ۲ / ۴۱۰ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۱۴۴ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۲۳ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۰۲ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۵۷ .

اللغه : « صبّحوا » مِن صبّحته : إذا أتيته صباحًا . و « النُخَيل » بصيغه التصغير: اسم لمواضع عديده، قيل : أراد به الشاعر موضعًا بالشام (۱).

والغَارَه : اسم من الإغَارَهِ على العدوّ (۲). والمِلحاح بكسر الميم من ألحّ السحابُ، أى : دام مطره (۳).

التركيب : « نحن » مبتدأ، « الّذون » خبره، رفعه بالواو، وفيه الشاهد، و « صَبَّحوا » صلته، « الصَّبَاحا » مفعول فيه، أى : فى وقت الصباح، و « غَارَه » منصوب على التعليل، و يحتمل أن يكون حالاً، و « مِلحَاحا » صفته .

والمعنى : نحن الفرسان الّذون صبّحوهم فى وقت الصباح يوم النخيل للغاره الشديده .

هذا، قال بعضهم (۴) :

واللّذون يكتب بلامين، بخلافه فى لغه من ألزمه الياء فى جميع الحالات . والسرّ فيه أنّه فى حاله بنائه شبيه بالحرف، واللام للتعريف على قول، و مشابه (۵) لها على القول بأنّ تعريفه بالعهد الّذى فى الصله، فآثروا عدم ظهورها خطًّا فى حاله البناء، وأظهروها فى حاله الإعراب، لأنّ شبه الحرف ألغى .

۱- ۱. قال الحموى فى « معجم البلدان ۵ / ۲۷۸ » : النُّخَيْلَه تصغير نخله : موضع قرب الكوفه على سمت الشام، وهو الموضع الّذى خرج إليه علىّ ــ رضى اللّه عنه ــ لمّا بلغه ما فعل بِالأنْبَار من قتل عامله عليها، وخطب خطبه مشهوره، ذمّ فيها أهل الكوفه، و قال : اللَّهُمَّ إنِّى لَقَد مَلِلْتُهُم وَ مَلُّونِى فَأَرحنى مِنْهُم ! فقتل بعد ذلك بأيّام، وبه قتلت الخوارج لمّا ورد معاويه إلى الكوفه، إنتهى . وانظر نهج البلاغه : الخطبه ۲۵ .

۲- ۲. الصحاح : ۲ / ۷۷۴ .

۳- ۳. أنظر لسان العرب : ۲ / ۵۷۷ .

۴- ۴. هو الدمامينى فى تحفه الغريب، نقله عنه فى المنصف من الكلام : ۲ / ۱۳۳ .

۵- ۵. فى المصدر : و مشابهه .

ولعلّه لهذا تكتب « اللّذان » بلامين دون المفرد، بناء على القول بأنّ التثنيه فى الموصولات أيضًا معربه .

قوله : قال :

[۴۲ ـ] فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ *** عَلَيْنَا اللاَّء قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا (۱)

اللغه واضحه .

التركيب : الفاء عاطفه مدخولها على ما قبلها من الأبيات، و « ما » بمعنى ليس، و « آباؤنا » إسمها، و « بِأَمَنَّ » خبرها، الباء زائده للتأكيد، والمجروران متعلّقان به، والضمير فى « منه » يعود إلى الممدوح المذكور قبل البيت، و « اللاَّء » اسم موصول صفه لآباؤنا، والشاهد فيه حيث استعمل للمذكّر كالّذين ؛ جمله « قد مَهَدُوا الحُجُورَا » صله للموصول .

والمعنى : ليس آباؤنا الّذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا من هذا الممدوح علينا .

فيعلم ممّا ذكر انّ « الّذى » و « الّتى » يشتركان فى الأُولى واللاّئى، إلاّ انّ مجيء الأوّل للمذكّر أكثر من مجيئه للمؤنّث، وفى الثانى الأمر بالعكس، كما أشار إلى الأوّل آنفًا حيث قال : « و ندر مجيئها » أى : الأولى لجمع المؤنّث، وفى الثانى قال المصنّف :

« وَاللاَّئى (۲) كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا ».

۱- ۱. هذا البيت من الوافر، وهو لرجل من بنى سليم لم يعيّنه العلماء ؛ ينظر أوضح المسالك : ۱ / ۱۰۴ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۱۸۸ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۳۳ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۶۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۲۲۶ .

۲- ۲. فى الألفيّه : وَاللاَّء .

قوله : أی تطلق علی ما یطلق (۱) علیه بلفظ واحد .

و الضمیر فی « تطلق » الأوّل یعود إلی « مَنْ »، و فی الثانی إلی « ما » فیما ذکر المفسّر بقوله : « مِن الّذی والّتی و فروعهما »، و فی « علیه » علی « ما » فی قوله : « علی ما »، و قوله : « بلفظ واحد » متعلّق بتطلق الأوّل، أی : تطلق « مَنْ » بلفظ واحد علی ما یطلق علیه کلّ واحد من الّذی والّتی وفروعهما من المذکّر والمؤنّث مطلقًا، مفردًا کان أو مثنًّی أو مجموعًا، تقول : رأیت مَن ضربته، ومَن ضربتهما، ومَن ضربتهم، و مَن ضربتها، و مَن ضربتهما، و مَن ضربتهنّ، حیث أنّ « مَنْ » فی الأوّل یستعمل مقام « الّذی »، وفی الثانی مقام اللّذین، والثالث مقام الّذین، والرابع مقام الّتی، والخامس مقام اللّتین، والسادس مقام اللاّت مثلاً .

قوله : و هی مختصّه بالعالِم .

لمّا یتوهّم من ظاهر عباره المصنّف _ حیث حکم بتساوی « مَنْ » لِمَا ذکر من الّذی والّتی وفروعهما _ انّ « مَنْ » مشترک بین ذوی العقول وغیره کالّذی والّتی ولم یکن الأمر کذلک، أراد (۲) الشارح دفعه فقال : « هی مختصّه بالعالِم »، وهو بکسر اللام، أی : من قام به العِلم .

و انّما لم یقل : بالعاقل کما قال جماعه (۳)، لأنّ « مَنْ » یستعمل فی اللّه تعالی، ولم یقل فی حقّه تعالی : انّه عاقل، إمّا لأنّ أسماؤه تعالی توقیفیّه، أی : إطلاق اسم علیه تعالی موقوف علی ورود الإذن باطلاقه علیه سبحانه، ولم یرد الإذن بإطلاق العاقل علیه تعالی ؛ أو لإیهام العاقل النقص .

۱- ۱. فی المصدر : تطلق .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۳- ۳. ینظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۲۱۰ ؛ و شرح الألفیّه لابن الناظم : ص ۳۳ ؛ واللباب فی علل البناء والإعراب : ۲ / ۱۲۳ .

قوله : إن نزّل منزلته نحو :

[۴۳ ـ] أسِرْبَ القَطَا هَل مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *** لَعَلِّی إِلَی مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ (۱)

اللغه : السِّرْبُ بكسر السين و سكون الراء المهملتين و فی آخره باء موحّده: القطيع من الظِبَاء والقَطَا والخيل، كما صرّح به بعض (۲). « القَطَا » هی جمع قطاه، وفی المجمع : هی ضرب من الحَمَام ذوات أطواق يشبه الفَاخِتَه والقَمَارِیّ (۳). والباقی واضح .

التركيب : الهمزه للنداء، « سِرْبَ » منصوب لكونه مضافًا إلی القَطَا، « هل » للإستفهام، « جَنَاحه » مفعول « يُعِيرُ » . « لَعَلِّی » ياء المتكلّم اسمه، « إلی مَن » متعلّق بأطير، و « هَوِيتُ » صله « مَنْ »، والعائد محذوف، أی : هويته، و « أطير » خبر لعلّ .

والمعنی : أطائفه القَطَا ! هل عندكم من يعيرنی جناحه لَعَلِّی أطير إلی مَنْ هويته ؟

والشاهد فی « مَنْ »، حيث استعملت لغير العالِم، لتنزيله منزله العالِم، بقرينه النداء .

---

۱ – ۱. هذا البيت من قصيده للعبّاس بن الأحنف، و قبله : بَكيْتُ عَلَی سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْن بِی فَقُلْتُ وَمِثْلِی بِالْبُكاءِ جَدِيرُ ينظر شرح التسهيل: ۱ / ۲۱۲ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۰۵ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۴۸ ؛ وجامع الشواهد: ۱ / ۱۱۸ .

۲– ۲. كتاب العين : ۷ / ۲۴۸ ؛ الصحاح : ۱ / ۱۴۶ ؛ النهايه فی غريب الحديث والأثر : ۲ / ۳۵۶ .

۳– ۳. مجمع البحرين : ۳ / ۵۲۸ .

قوله : أو اختلط به .

عطف على « نزّل » فی قوله : « إن نزّل منزلته »، یعنی : « مَنْ » تکون لغیر العالم إن اختلط غیر العالِم بالعالِم، و ذلک لتغلیب الأفضل الّذی هو العالِم علی غیره .

قوله: نحو قوله تعالی : « یَسْجُدُ لَهُ مَن فِی السَّمَاوَاتِ وَ مَن فِی الْأَرْضِ » (۱).

والشاهد فی « مَنْ » فی الموضعین، حیث استعملت لغیر العالِم باعتبار اختلاطه بالعالِم، إذ قوله : « مَنْ فِی السَّمَاوَاتِ » یعمّ الملائکه والشمس والقمر والنجوم ؛ و « مَنْ فی الأرض » یشمل الإنسان والجبال والشجر والحجر، وغیرها .

ثمّ انّ ذیل الآیه : « وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَکَثِیرٌ مِنَ النَّاسِ »، و یمکن أن یکون ذکرها ثانیًا ــ مع شمول « مَنْ » فی الموضعین لها ــ لأجل استبعاد السجود من الشمس و ما بعدها إلی قوله تعالی : « وَکَثِیرٌ مِنَ النَّاسِ »، و أمّا ذکره أیضًا فللتنبیه علی انّ کلّ مَنْ فی الأرض مِنَ الناس غیر ساجد له تعالی .

تنبیهٌ

ممّا استدلّ علی جواز استعمال اللفظ المشترک فی أکثر من معنی حقیقةً هو الآیه الشریفه، لأنّ السجود من الإنسان هو وضع الجبهه علی الأرض، ومن غیره أمرٌ مخالف لذلک، فاستعمل فیهما ؛ و لقد أجبنا عنه فی محلّه (۲)، ولیس المقام مقام ذکره .

قوله : أو اقترن به فی عمومٍ فُصِّل بمِنْ .

عطف أیضًا علی ما مرّ، والتقدیر : انّ « مَنْ » تکون لغیر العالِم إذا اقترن بالعالِم

۱- ۱. الحجّ : ۱۸ .

۲- ۲. لقد أجاب قدس سره عنه فی کتبه الأصولیّه، کحاشیته علی معالم الدین : مخطوط .

فی عموم فُصِّل بمِنْ، کقوله تعالی : « وَاللّه ُخَلَقَ کُلَّ دَابَّهٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی رِجْلَیْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی أَرْبَعٍ » (۱)، والشاهد فی : « فمنهم مَنْ یمشی علی بطنه »، حیث استعمل « مَنْ » لغیر العالِم، لاقترانه بالعالِم فی عمومٍ، و هو قوله تعالی : « واللّه خلق کلّ دابه »، إذ الدابه فی اللغه : کلّ مَا یَدِبُّ علی الأرض (۲)، فیشمل جمیع الحیوانات من الإنسان وغیره، ثمّ فُصّل ذلک العموم بمِنْ حرف الجرّ حیث قال : « فمِنْهم مَن یمشی علی بطنه » إلی آخره .

و مثل « مَنْ یمشی علی بطنه » قوله تعالی : « و مِنْهم مَن یمشی علی أربع » ؛ وأمّا قوله تعالی : « و منهم مَنْ یمشی علی رجلین »، فهو داخل فی قوله : « أو اختلط به » أیضًا .

قوله : لاقترانه بالعالم فی کلّ دابّه .

هذه العباره تحتمل وجهین، أحدهما : أن یکون المراد بها الإشاره إلی سرّ جواز إستعمال « مَنْ » لغیر العالِم فی هذه الحاله، فیکون المراد حینئذ : انّ اقتران الغیر العالِم بالعالِم جوّز استعمال « مَنْ » فیه بقرینه قوله قبل : تغلیبًا للأفضل (۳)، فتأمّل .

والثانی هو : أن یکون المراد بها تطبیق المثال المذکور ــ و هو قوله تعالی : « ومِنْهم مَن یمشی علی بطنه » ــ علی المدّعی، یعنی : انّ من المواضع الّتی یجوز فیها استعمال « مَنْ » لغیر العالِم ما إذا کان غیر العالِم مقترنًا بالعالِم فی عمومٍ فُصّل

۱- ۱. النور : ۴۵ .

۲- ۲. أنظر الصحاح : ۱ / ۱۲۴ ؛ وتاج العروس : ۱ / ۸ و ۵۹ و ۱۸ / ۵۴ .

۳- ۳. « للأفضل » لم یرد فی المصدر .

بِمِنْ نحو : « فمِنْهم مَن يمشى على بطنه » ؛ و لمّا كان لسائل أن يقول : أين اقتران غير العالِم بالعالِم فى العموم، أشار إلى جوابه بقوله : « لاقترانه بالعالِم فى كلّ دابّه » فى قوله تعالى : « واللّه خلق كلّ دابه » إلى آخره، كما تقدّم توضيحه .

قيل (۱) : و يحتمل أن يكون « مَنْ » فى الآيه فى المواضع الثلاثه نكره موصوفه بالجمله بعدها، لا الموصوله، والتقدير : فمِنْهم نوع يمشى على بطنه، و مِنْهم نوع يمشى على رجليه، و مِنْهم نوع يمشى على أربع .

تنبيهٌ

ذكر أبوحيّان فى الإرتشاف بعد نقله المواضع المذكوره لاستعمال « مَنْ » لغير العالِم :

وَ ذَهَب قطرب (۲)، و من وافقه إلى أنّ « مَنْ » تقع على آحاد ما لايعقل، من غير اشتراطٍ لِما تَقَدّم ذِكْرُه (۳).

قوله : خلاف مَنْ .

حال من الضمير فى : « صالحه ».

قوله : و لهذا .

أى : ولكون الأولى بها ما لايعلم، ذَكَرَ كثيرٌ انّها مختصّه بما لايعلم .

قوله : و ذلك وَهَمٌ .

قيل :

۱- ۱. قائله الشيخ خالد بن عبداللّه الأزهرى فى التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۳۴ .

۲- ۲. أنظر رأى قطرب فى شفاء العليل : ۱ / ۲۴۰، والهمع : ۱ / ۹۱ .

۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۳۴ باب الموصول .

کثیرًا ما یقع فی کلام العلماء عند نسبه قول إلی الغلط أن یقولوا : هذا القول وَهَمٌ، فیقرأه کثیر من الطلبه، بل المتصدّرین، بسکون الهاء، والصواب فتحها، لأنّه مصدر : وَهِمَ یَهَمُ بکسر العین فی الماضی وفتحها فی المضارع إذا غلط ؛ فتحصل من ذلک أنّ الوَهَم کالغَلَط وزنًا و معنًی و مصدرًا و فعلاً، وأمّا الوَهْم بسکون الهاء، فهو بمعنی التوهّم، فلا تغفل، واللّه أعلم، إنتهی کلامه (۱).

قوله : و من ورودها فی العالِم قوله تعالی : « فَانْکِحُوا مَا طَابَ لَکُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (۲).

و منه أیضًا قوله تعالی : « وَالسَّمَاءِ وَ مَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَ نَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا »(۳)، و قوله تعالی : « أَوْ مَا مَلَکَتْ أَیْمَانُکُمْ » (۴)، وقول أبی زید (۵) : « سبحان ما سخّرکنّ لنا » و « سبحان ما سبّح الرعد بحمده » (۶).

قوله : أی علی السواء .

و ذکر کلمه « أی » وجهه غیر واضح، إذ لو قال : « و تأتی للعالِم و غیره علی السواء کما یفهم من عباراتهم » کان أخصر .

۱- ۱. تحفه الغریب للدمامینی (المطبوع بهامش المنصف من الکلام) : ۱ / ۶۲ .

۲- ۲. النساء : ۳ .

۳- ۳. الشمس : ۵ _ ۷ .

۴- ۴. النساء : ۳ .

۵- ۵. هو سعید بن أوس بن ثابت الأنصاری، أحد أئمّه الأدب واللغه، من أهل البصره، و وفاته بها . کان یری رأی القدریه . و هو من ثقات اللغویّین، قال ابن الأنباری : کان سیبویه إذا قال : « سمعت الثقه » عنی أبا زید . من تصانیفه : کتاب النوادر فی اللغه، والمیاه وخلق الانسان، لغات القرآن، والشجر والغرائز والوحوش، وبیوتات العرب، والفرق، و غریب الأسماء، والهشاشه والبشاشه (الأعلام : ۳ / ۹۲).

۶- ۶. حکاه عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۵۵ ؛ وانظر أیضًا : شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۴۷ ؛ و تاج العروس : ۲۰ / ۴۱۷ ؛ والمفصّل : ص ۱۸۲ ؛ و خزانه الأدب : ۶ / ۵۸ .

قوله : و فهم من كلامه انّها موصول اسمی .

إن قلت : انّ المصنّف صرّح فی صدر المبحث بالموصول الأسماء حیث قال : « موصول الأسماء الّذی » إلی آخره، فعلی هذا قوله : « و فهم من کلامه انّه موصول اسمی » لیس فی محلّه، إذ هذا انّما یقال إذا لم یدلّ الکلام علیه صریحًا.

قلت : دلاله کلام المصنّف صریحًا علی کون « أل » من الموصول الاسمی ممنوعٌ، إذ کلامه فی « من » و « ما » و « أل » محمول علی الإستیناف ومنقطع عمّا قبله، فعلی هذا قوله : « موصول الأسماء » لا یشملها ؛ نعم یفهم مِن ذِکْرها فی بحث الموصول الاسمی انّها اسم، فقول الشارح حینئذ : « و فهم من کلامه » إلی آخره، فی محلّه .

و لقائل أن یمنع حمل کلام المصنّف : « و من و ما و أل » علی الإستیناف، لجواز کونه عطفًا علی « الّذی » فی قوله : « موصول الأسماء الّذی »، ویکون جمله : « تساوی » حالاً، فعلی هذا یدلّ کلامه صریحًا علی انّها من موصول الاسمی، إذ تقدیر البیت حینئذ هکذا : موصول الأسماء الّذی والّتی ومن وما وأل حال کون من و ما بعدها مساویه لما ذکر .

لکن هذا انّما یصحّ علی القول بجواز مجیء الحال من الخبر، ولمّا لم یکن ذلک مرضیًّا لم یلتفت إلیه ؛ علی انّه یمکن أن یقال علی فرض تسلیمه : لا یدفع احتمال الإستیناف، و معه انتفت الصراحه، فقوله : « یفهم من کلامه » فی محلّه .

قوله : بدلیل عود الضمیر علیها فی قوله (۱) : قد أفلح المتّقی ربّه .

و مرجع الضمیر لایکون إلاّ اسمًا .

۱- ۱. فی المصدر : فی نحو قولهم .

« قـد » حرف تحقيق، « أفلـح » فعل و فاعله : « المتّقى »، و « أل » فيه موصول اسـمى، « متّقى » اسم فاعل، فاعله ضـمير مسـتتر فيه يعود إلى « أل »، وهو صله « أل »، و«ربّه » مفعوله، والضمير فيه أيضًا يعود إلى « أل » ؛ والتقدير : قد أفلح الّذى اتّقى ربّه .

والشاهد فى موضعين حيث عاد الضمير إلى « أل »، وقد عرفت انّ مرجع الضمير لا يكون إلّا اسمًا .

إن قلت : عود الضمير إلى « أل » فى المثال المذكور و غيره معلوم، لكن لانسلّم كلّما عاد إليه الضمير يلزم أن يكون اسمًا .

ألا ترى انّك تقول : الباء هى حرف جرّ، و مِنْ هى للإبتـداء، والكاف انّها تكون للتشبيه ؛ و حرفيّه الباء وكـذا من والكاف ممّا لا كلام فيه، مع انّها وقعت مرجعًا للضمير .

قلت : هذا توهّم فاسد، لأنّ كلًّا من الباء و مِنْ والكاف فيما ذكر ليس حرفًا، بل اسم للحرف .

ألاـ ترى انّها لم تف بمقتضاها من إيجاد الجرّ فى المـدخول ؛ وكيف مع انّ كلًّا من الباء وغيرها مسـندٌ إليه، وقـد اتّفقوا انّ كون الشىء مسندًا إليه مختصٌّ بالاسم، وأيضًا الباء والكاف وقعتا مدخولتين لأل، و قد مرّ انّها مختصّةٌ بالاسم .

إن قلت : ينبغى أن يكون « أل » أيضًا كذلك، أى يكون اسمًا للحرف، ولذا عاد إليه الضمير .

قلت : ليس الكلاـم فى لفظه « أل »، بـل « أل » الّتى فى : « المتّقى ربّه » مثلاً، لأنّ الضـمير فى المثال عاد إليها، فإن سـلّم إسـميّتها ثبت المطلوب .

أل الموصوله اسم أو حرف

قوله : و قال المازنى : موصول حرفىّ .

إعلم : انّه وقع الخلاف بينهم فى « أل » هذه على أقوال، أحدها : انّها موصول اسمى ؛ و هو مذهب الجمهور (۱)، و قد مرّ الكلام فيه و يجىء أيضًا .

والثانى : ما ذهب إليه الزمخشرىّ من انّ «أل» هذه منقوصه مِن « الّذى » وأخواته، وذلك لأنّ الموصول مع صلته الّتى هى جمله : بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمه الواحده بكون أحد جزأيها جمله، فخفّف الموصول تاره بحذف بعض حروفه، قالوا فى الّذى : اللذِ واللذْ، بكسر الذال و سكونها (۲)، ثمّ اقتصروا منه على الألف واللام، و تاره بحذف بعض الصله : إمّا الضمير، أو نون المثّنى والمجموع نحو: « الحافظو عوره العشيره » (۳)، هكذا قيل (۴).

و فيه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّ مقتضى ما ذكر عدم إستعمال شىء من الموصولات من غير حذف، و هو كما ترى .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ الثقل على فرض التسليم، انّما نشأ بكون أحد جزء ما هو كالكلمه الواحده جمله، و هو متحقّق بعد الحذف أيضًا .

۱- ۱. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۳ .

۲- ۲. فى المصدر : بسكون الذال .

۳- ۳. هذا صدر من بيت و هو : الحافظو عوره العشيره لا يأتيهم من ورائنا وكف ينسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى، واختلط على بعض الناس فنسبه إلى قيس بن الخطيم، وله قصيده على هذا الوزن . الوكف : العيب، أى : نحن نحفظ عوره عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا شىء يعابون به من تضييع ثغرهم وقلّه رعايته. والأصل : الحافظون عوره العشيره، حذف بعض الصله تخفيفًا وهو النون، لأنّ الصله قد طالت. أنظر : لسان العرب : ۹ / ۳۶۳ ؛ وتاج العروس : ۱۲ / ۵۳۲ ؛ وخزانه الأدب : ۴ / ۲۵۲.

۴- ۴. نقله الرضى عن الزمخشرى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۱ ؛ و ما نقله موجود فى المفصّل للزمخشرى، أنظر شرح ابن يعيش على المفصّل : ۴ / ۱۵۴ .

و أمّا ثالثًا : فلأنّ صله الألف واللام ليست جمله، بل اسم الفاعل والمفعول، وهما مفردان، فَحَذْفُ نون المجموع فى نحو : « الحافظو » لأجل كون الصله جمله، لا وجه له .

لا يقال : انّ صلتها وإن لم تكن جمله لكنّها فى محلّ الجمله، لأنّ « الضارب » مثلاً بمنزله : الّذى ضرب ؛ لانّا نقول : بعد حذف النون أيضًا كذلك .

وأمّا رابعًا : فلأنّ الحقّ انّ تعريف الموصولات بالصلات، والألف واللام فى « الّذى » و نحوه زائده، فكيف تكون هنا للتعريف .

فالحقّ انّ « أل » الموصوله اسم كسائر الأسماء الموصوله .

والقول الثالث : ما نقله عن المازنى من انّ « أل » موصول حرفىّ (۱) ؛ وأجاب عمّا مرّ من عود الضمير إليه بعدم تسليم ذلك، بل الضمير فى مثل : « قد أفلح المتّقى ربّه » عائدٌ إلى موصوف محذوف، والتقدير : قد أفلح الشخص المتّقى ربّه (۲).

و ردّ بأنّ فيما ارتكبه يلزم محذوران، أحدهما : إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدَيْن ظاهرًا على أحد الأمور الخمسه، أى : الموصوف، وذى الحال، والمبتدأ، وحرف النفى، وحرف الإستفهام ؛ و عملهما من غير اعتماد على شىء مذهب الأخفش والكوفيّين (۳)، و مذهبه فى هذا غير مذهبهم .

والثانى : رجوع الضمير على موصوف مقدّر ؛ فإن قال : الإعتماد على موصوف مقدّر، قلنا : قد صرّح نجم الأئمّه (۴) بأنّه لو جاز عمل اسم الفاعل أو (۵)

۱- ۱. أنظر رأى المازنى فى التصريح : ۱ / ۱۳۷ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۱۰۹ .

۲- ۲. نقله عنه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۳۷ .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶ .

۴- ۴. صرّح به فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۳ .

۵- ۵. فى « ب » : و .

المفعول ذى اللام لاعتماده على الموصوف المقدّر كما ذهب إليه المازنى، لم يعمل بمعنى الماضى، كما لايعمل المجرّد منها بمعناه ولو اعتمد على الموصوف .

ردّ على الأخفش فى قوله : انّ أل فى اسمى الفاعل والمفعول حرف تعريف

قوله : و قال الأخفش : حرف تعريف (۱).

فيه نظرٌ، لأنّ اسمى الفاعل والمفعول إذا كانا مع « أل » يعملان مطلقًا ولو كانا للماضى، ولم يكن معتمدًا على ما مرّ، تقول : جاءنى الضارب زيدًا أمس ؛ فلو كان « أل » هذه حرف تعريف، ينبغى عدم إعمال مدخولها، لكونها من خواصّ الأسماء، فبدخولها يضعّف الشباهه بالفعل، و يقوّى الشباهه بالاسم .

فعلى هذا نقول : انّ إعمال ذى اللام منهما مطلقًا يشهد انّ « أل » فيهما اسمٌ للموصول، إذ حينئذ « الضارب » بمنزله : الّذى ضَرَبَ أو يَضْرِبُ، و « المضروب » بمنزله : الّذى ضُرِبَ أو يُضْرَبُ، وكما انّ الفعل يعمل بلا شرط، فكذا ما هو بمنزلته.

إن قلت : لو كان « أل » اسمًا، ينبغى أن يكون كسائر الأسماء الموصوله إعرابها عليها، وليس الأمر كذلك، بل الإعراب انّما يظهر فى مدخولها، تقول : جاءنى الضاربُ، و رأيت الضاربَ، و مررت بالضاربِ، برفع الضارب فى الأوّل، وبنصبه فى الثانى، و بجرّه فى الثالث، فيعلم منه انّها ليست اسمًا .

قلت : انّها لمّا كانت فى صوره « أل » الحرفيّه نقل إعرابها إلى صلتها عاريةً، ومثل ذلك متحقّق فى الاسم كما فى « إلاّ » الّتى بمعنى : « غير »، فانّها اسم وإعرابها يظهر فى مدخولها كما يجىء فى مبحث الإستثناء إن شاء اللّه تعالى (۲).

۱- ۱. أنظر معانيالقرآن للأخفش: ۱ / ۹۱، والأشمونى: ۱ / ۱۵۶، والهمع: ۱ / ۸۴، وأوضح المسالك: ۱ / ۱۰۹.

۲- ۲. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

علی انّه یمکن أن یقال : الأصل فی الموصولات أن یظهر إعرابها فی صلاتها، لأنّ نسبه الصله إلی الموصول کنسبه عجز المرکّب إلی صدره، ولمّا کان الإعراب فی الترکیب المزجیّ یظهر فی الجزء الآخر، فینبغی أن یکون إعراب الموصولات أیضًا فی الصلات، لکن لمّا کان غیر « أل » صلته جمله والجمل لا تتأثّر بالعوامل، ولهذا صار إعرابه فیه ؛ و أمّا صله « أل » فلمّا کانت مفردًا، فجرت علی مقتضی الأصل .

هذا، وأیضًا لو کان « أل » فی اسم الفاعل حرفًا للتعریف مثلاً، ینبغی أن یجوز تقدیم معموله علیه فیقال : « جاء زیدًا الضارب » بتقدیم المفعول، و عدم جوازه دلیل علی العدم، فتعیّن أن یکون موصولاً ؛ ومعمول صله الموصول لایتقدّم علیه کما سیجیء، فتأمّل .

قوله : نحو : وَ بِئْرِی ذُو حَفَرْتُ وَ ذُو طَوَیْتُ .

هذا عجز بیت صدره : [۴۴ ـ] فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِی وَ جَدِّی (۱).

اللغه : طَوَی البناءَ بِالْمَدَر (۲) و طَوَی البئرَ بالحَجَر أی : بَنَا بِه، والباقی واضح .

الترکیب : « الماء » اسم « إنّ »، « ماء أبی » خبرها، و « أبی » مضاف إلیه،

۱- ۱. هذا البیت من أبیات لسنان بن الفحل، و هو أحد بنی امّ الکهف من طی، و قد نازع قومه فی ماء النبی أم الکهف، وأکثر النزاع و رادم فی الدماغ، فقالوا له : أمجنون أنت أم سکران ؟ فأنشد الأبیات ؛ أنظر : شرح التسهیل : ۱ / ۱۹۴ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۱۳۷ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۲ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۱۰ ؛ وشرح الأشمونی : ۱ / ۷۲ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۴ ؛ وتهذیب اللغه : ۱۵ / ۴۴ ؛ ولسان العرب : ۱۵ / ۴۶۰ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۳۵ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۵۰ .

۲- ۲. فی « المصباح المنیر ۲ / ۵۶۶ » : المَدَرُ : جمعُ : مَدَرَه، مثلُ : قَصَب وقَصَبَه، وهو التُّرَابُ المُتَلَبِّد، قال الأزهریّ : المَدَرُ قِطَعُ الطِینِ وبعضهم یقول : الطِینُ العِلْکُ الَّذِی لَا یُخَالِطُهُ رَمْلُ وَالعَرَبُ تُسَمّی القَرْیَهَ : مَدَرَه، لأَنَّ بُنْیَانَهَا غَالِبًا مِنَ الْمَدَر .

و « جدّی » عطف علیه، و « بئری » بالإضافه إلی یاء المتکلّم عطف علیه أیضًا، « ذو » اسم موصول نعت لها، « حفرت » صله « ذو »، والعائد محذوف، والشاهد فیه حیث استعملت بمعنی : الّتی .

والمعنی : و ماء بئری الّتی حفرتها و بنیتها، باللبن .

قوله : و یقال : رأیت ذو فَعَل، إلی آخره .

حیث انّ « ذو » فی الأوّل بمعنی : الّذی، و فی الثانی بمعنی : اللَّذَیْن، وفی الثالث بمعنی : الّتی . ولایخفی انّ المناسب إمّا تقدیم الثالث علی الثانی أو تأخیره عن « ذو فعلوا »، وجهه واضح ؛ و فی الرابع بمعنی : اللَّتَیْن، و فی الخامس بمعنی : الَّذِین، و فی السادس بمعنی : اللَّات، فاستعملت « ذو » بلفظ واحد فی المذکّر والمؤنّث، و مفردهما، و تثنیتهما، و جمعهما .

إن قلت : قد ظهر فی البیت استعمال « ذو » بمعنی : « الّتی »، فاستعمالها ثانیًا فی قوله : « ذو فعلت » لیس فی محلّه . قلت : « ذو » فی البیت وإن علم إطلاقها بمعنی الّتی، لکن المراد لیس استعمالها بمعنی الّتی فقط، بل استعمالها للعالِم و غیره، وفی البیت استعملت بمعنی الّتی لغیر العالِم، ثمّ ذکر بعد ذلک استعمالها بمعناها للعالِم، وتقدیم البیت حینئذ لکون الإعتماد علیه أکثر .

قوله : کقولهم (۱) : فَحَسْبِیَ مِنْ ذِی عِنْدَهُمْ مَا کَفَانِیَا (۲).

۱- ۱. فی المصدر : کقوله .

۲- ۲. هو من قصیده لمنظور بن سحیم الفقعسی، قالها امرأته و کان قد حلق شعرها، فرفعته إلی الوالی، فجلده واعتقله، فدفع جبّته و حماره إلی الوالی فسرّحه ؛ أنظر شرح التسهیل : ۱ / ۱۹۴ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۶۳، ۱۳۷ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۴ ؛ وشرح المفصّل : ۳ / ۱۴۸ ؛ ومغنی اللبیب : ۲ / ۴۱۰ ؛ وشرح الأشمونی : ۱ / ۷۲ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۳۸ .

هذا عجز بيت صدره : [۴۵ _] فامّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ (۱) رأيتهم (۲).

اللغه واضحه، التركيب : « فأمّا » بفتح الهمزه والتشديد : حرف شرط وتفصيل، « كرام » مبتدأ سوّغ الإبتداء به وصفه بموسرون، و « رأيتهم » صفه بعد صفه، « فحَسْبِى » خبر المبتدأ، « من ذى » متعلّق به، « عندهم » متعلّق بالمحذوف صله لذى، « ما » موصول اسمى فاعل لحسبى، « كَفَانِيا » فعل و فاعل و مفعول، والألف للإطلاق، والعائد مستترٌ .

والمعنى : أمّا الكِرَام الَّذِين كانوا غنيِّين و رأيتهم، فحسبى من المال الّذى عندهم ما كَفَانِى ولم أرد زياده من ذلك .

والشاهد فى : « ذى » حيث استعمل معربًا لكونه مجرورًا بمِنْ ؛ واللازم : الإقتصار على مورد السماع و عدم التجاوز عنه إلى غيره، لأنّ علّه البناء موجوده فيه، وهى الإفتقار إلى الصله الّذى صار جميع الموصولات سوى « أىّ » _ على ما سيجىء _ مبنيًّا لذلك من غير أن يعارضها ما يقتضى الإعراب، فالخروج عن البناء مع وجود مقتضيه و عدم معارضه غير جائز . لكن نقل فى الإرتشاف : انّ بعض العرب يعربها إعراب « ذى » بمعنى : صاحب، تقول : جاءنى ذُو قَام، و رأيت ذا قامَ، ومررت بِذِى قامَ (۳).

قوله : مبنيّه على الضمّ .

أمّا البناء على الحركه فللدلاله على عروض البناء، وأمّا على الضمّ فللدلاله على انّ أصلها : « ذو » بالواو .

۱- ۱. جاء فى حاشيه «ص، ب وش »: الإيسار: توانگر شدن، كنز [بخطّه دام ظلّه العالى] أنظر كنز اللغه: ص۳۰۲.

۲- ۲. فى بعض المصادر : لقيتهم ؛ وفى شرح التسهيل : أَتيتهُمْ .

۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۰۷ باب الموصول .

قوله : نحو : والكرامه ذات أَكْرَمَكُمُ اللّه ُبَهْ (۱).

« الكرامه » مبتدأ، والظاهر انّ « ذات » خبره، « أكرمكم اللّه » صله، و « بَهْ » بفتح الباء وسكون الهاء أصله : بِهَا، الضمير عائد الموصول، نقل حركه الهاء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فحذفت الألف لإلتقاء الساكنين، فصار : بَهْ بفتح الباء وسكون الهاء .

قوله : و قد تعرب إعراب مسلمات .

أى : بالضمّه فى حاله الرفع، و بالكسره فى حال الجرّ والنصب .

واعلم : انّه ذكر نجم الأئمّه فى « ذو » أربع لغات، الاُولى : ما مرّ فى قوله : « يقال : رأيت ذو فَعَل » إلى آخره، وهو أشهرها، أعنى: عدم تصرّفها مع بنائها .

والثانيه : قال : حكاها الجزولى : « ذو » لمفرد المذكّر و مثنّاه ومجموعه، و « ذاتُ » بالضمّ لمفرد المؤنّث و مثنّاه و مجموعه .

والثالثه : قال : حكاها أيضًا ؛ و هى كالثانيه، إلاّ أنّه يقال لجمع المؤنّث : « ذوات » مضمومه فى الأحوال .

والرابعه : قال : حكاها ابن الدهان (۲)، و هى : تصريفها تصريف « ذو » بمعنى

۱- ۱. فى « لسان العرب ۱۵ / ۴۶۰ » : قال شَمِرٌ : قال الفرّاء : سمعتُ أعرابيًّا يقول : بالفَضْل ذو فَضَّلَكم اللّه به والكرامه ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه ُبها، فيجعلون مكان الّذى ذو، و مكان الّتى ذات، و يرفعون التاء على كلّ حال .

۲- ۲. ابن الدهان مشترك بين جماعه، أشهرهم : سعيد بن المبارك الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوى، من أعيان النحاه فى القرن السادس، عالم باللغه والأدب . مولده و منشأه ببغداد . انتقل الى الموصل، فأكرمه الوزير جمال الدين الاصفهانى، فأقام يقرى ء الناس . تصانيفه كثيره، و كان قد أبقاها فى بغداد، فطغى عليها سيل، فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل، فحملت إليه و قد أصابها الماء، فأشير عليه أن يبخرها ببخور، فأحرق لها قسمًا كبيرًا، أثر دخانه فى عينيه فعمى . ولم يزل فى الموصل إلى أن توفّى. من كتبه: تفسيرالقرآن، شرح الإيضاح لأبى على الفارسى، و الدروس فى النحو، و النكت و الإشارات على ألسنه الحيوانات، و ديوان شعر، والعروض (الأعلام : ۳ / ۱۰۰).

صاحب، مع إعراب جميع متصرّفاتها، حملاً للموصوله على الّتی بمعنی : صاحب . قال : و کلّ هذه اللغات طائبه (۱).

و ما ذکره المصنّف هنا لیس من هذه اللغات، إلاّ ما ذکره أوّلاً فی قوله: « وَ هکَذَا ذُو عِنْدَ طَیّ قَدْ شُهِر ».

قوله : عند بعضهم .

الظاهر انّ هـذا البعض هو الّـذی یأتی فی مقام « الّتی » : ذاتُ، فعلی هذا لو عبّر الشارح بطریق العهد بأن یقول : عند البعض، کان أنسب .

قوله : نحو : ذَوَاتُ یَنْهَضْنَ بِغَیْرِ سَائِقِ (۲).

صدره : [۴۶ ـ] جَمَعْتُهَا مِنْ أَیْنُقٍ مَوَارِقِ .

اللغه : الأیْنُق بتقدیم الیاء التحتانیّه المثنّاه الساکنه علی النون المضـمومه : جمع ناقه، و أصلها : أنوق، قدّمت الواو علی النون فصار : أونـق، ثمّ قلبت الواو یـاء من غیر قیـاس، صـار : أَیْنُق (۳). « مَـوَارِق » : جمع مَـارِقَه من مَرَق، قـال فی القـاموس: المَرْقُ : الطَعْنُ بِالعَجَلَه (۴). والمراد هنا تشبیه الناقه بالسِهَام لسرعه مشیها . یَنْهَضْنَ (۵) النُهُوض هو السیر السریع .

الترکیب : « جَمَعْتُهَا » فعل و فاعل و مفعول، والضمیر یرجع علی النُوق

۱- ۱. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۳ .

۲- ۲. هو من أبیات لرؤبه بن العجاج بن رؤبه التمیمی، یصف بها نوفه ؛ ملحق دیوان رؤبه : ص ۱۸۰ ؛ وانظر: أوضح المسالک : ۱ / ۱۱۱ ؛ وشـرح التسهیل : ۱ / ۱۹۰؛ و همـع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وتهـذیب اللغه : ۱۵ / ۴۴ ؛ ولسـان العرب : ۱۵ / ۴۶۰ ؛ وجامع الشواهد : ۱ / ۳۸۵ .

۳- ۳. أنظر لسان العرب : ۱۰ / ۳۶۲ .

۴- ۴. القاموس المحیط : ۳ / ۲۸۲ .

۵- ۵. فی « ش » : ینهض .

المذكوره فيما قبله، « مِن أَيْنُق » متعلّق به، « مَوَارِق » صفته، « ذَوَات » بمعنى : اللاّتى، مضموم خبر مبتدأ محذوف، أى : هى ذوات ؛ والشاهد فيه حيث استعمل بمعنى : اللاّتى، و « يَنْهَضْنَ » صله، « بِغَيْر سَائِق » متعلّق به .

المعنى : جمعت النُوقَ ــ و هى جمع ناقه ــ مِن أَيْنُقٍ سريع السير، هى اللاّتى يَنْهَضْنَ من غير احتياج إلى سَائِق .

قوله : فيقال : ذُوَا و ذُوَى و ذُوُوا و ذُوِى .

الأوّل والثانى تثنيهٌ، لكن الأوّل فى حاله الرفع، والثانى فى حاله الجرّ والنصب، والثالث والرابع جمعٌ كذلك، والفرق بين الثانى والرابع هو : انّ الأوّل منهما بفتح الواو، والثانى بكسرها، ونقل ذلك أبوحيّان فى الإرتشاف عن بعض العرب حيث قال :

و بعضهم يثن ذَا و يجمعُها، تقول : جاءنى ذَوَا قاما، و رأيت ذَوَىْ قاما، و مررت بِذَوَىْ قاما، و جاءنى ذَوُو قاموا، و رأيت ذَوِى قاموا، ومررت بِذَوِى قاموا (۱).

قوله : و يقال فى ذات : ذاتا و ذواتا و ذوات .

و مراده انّه قد يثنّى « ذات » و يجمع مثل « ذو »، و مراده من ذكر « ذاتا » و « ذواتا » هو انّ تثنيه « ذات » على نحوين : قسمٌ بدون الواو، و قسمٌ معها، وما ذكره فى حاله الرفع فيهما، وتقول فى حاله النصب والجرّ : ذَاتى و ذَوَاتى ؛ واقتصر أبوحيّان فى الإرتشاف فى تثنيه « ذات » بذَوَاتَا فى حاله الرفع، و ذَواتَىْ فى النصب والجرّ (۲).

۱- ۱. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۰۷ باب الموصول .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۰۷ .

قوله : فيما تقدّم .

أى : مِن كونه بمعنى الّذى والّتى وفروعهما، مع كون الأولى به ما لايعلم وجواز إطلاقه على ذى العلِم أيضًا، و هذا هو الباعث فى جعل « ما » من بين ما تقدّم مشبّهًا به .

قوله : أو يصير المجموع للإستفهام .

والظاهر انّ « يصير » عطفٌ على قوله : « تكون »، فيكون كلمهُ « ذا » فى الموضعين _ أى إذا كانت زائده أو كان المجموع للإستفهام _ لغوًا، أمّا كونها لغوًا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثانى فلأنّ المفروض انّ مجموع الكلمتين _ أى ما و ذا _ وضع للإستفهام، ولا شكّ انّه ليست لكلمه « ذا » على هذا التقدير معنى بالإستقلال، فيكون لغوًا ؛ فعلى هذا قوله فى المثال : « بخلاف ما إذا ألغيت كقولك: لماذا جئت ؟ » يمكن أن يكون مثالاً لكليهما، أى : لكون « ذا » زائده أو كون المجموع للإستفهام .

هذا، و يحتمل بعيدًا أن يكون قوله : « أو يصير » عطفًا على قول المصنّف : « تُلْغَ » (۱)، أى : لم يصر المجموع للإستفهام، وإعاده الياء حينئذ فى « يصير » لانتفاء ما كان حذفت الياء لأجلها، و هو سكون الراء .

وممّا يبعد هذا الإحتمال قوله بعد ذلك : « و لم تكن للإشاره »، حيث عطفه على قول المصنّف : « لم تلغ »، إذ لو كان قوله : « أو يصير » عطفًا على قول المصنّف : « لم تلغ » أيضًا، لكان المناسب أن يذكر الجازم هناك بأن يقول : أو

۱- ۱. تمامه هكذا : و مِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ *** أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِى الْكَلَامِ

لم يصر المجموع للإستفهام أو لم تكن للإشاره أو تكن، أو (۱) عدم ذكر الجازم مطلقًا حتّى فى قوله : « و لم تكن للإشاره ».

و ذِكْرُ الجازم فى الثالث و عدمُ ذِكْرِه فى الثانى والعدول عن العطف بأو إلى الواو ينادى بأعلى صوتٍ انّ قوله : « يصير » ليس عطفًا على قول المصنّف : « لم تلغ »، فتكون قوله : « أو يصير » بيانًا لقول المصنّف : « تلغ »، لا عطفًا عليه ؛ وأيضًا الإتيان بالمثالين و ترك الثالث يشعر بما قلنا .

والفرق بين الإحتمال الأوّل والثانى هو : انّ اللغو على الأوّل ما لم يكن له معنى مستقلاً، و على الثانى أعمّ من ذلك، أى : هو ما لم يكن له معنى مطلقًا سواء كان بالإستقلال أو غيره . وأيضًا يكون ــ بحسب الظاهر بناءً على الإحتمال الأوّل ــ شرطُ كون « ذا » بعد « مَا » و « مَنْ » الإستفهاميّتين للموصول : شيئين، أحدهما : عدم كونها لغوًا، والثانى : عدم كونها للإشاره ؛ و على الثانى (۲) يكون شرطُه ثلاثه أشياء، الأوّل : عدم كونها لغوًا، والثانى : عدم كون المجموع للإستفهام، والثالث : عدم كونها للإشاره، و إن كان المآل فيهما واحدًا .

قوله : كقوله : [۴۷ ــ] أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ .

هذا صدر بيت عجزه : أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَ بَاطِلُ (۳).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : عطفٌ على « أن يذكر » فى قوله : « لكان المناسب أن يذكر » منه .

۲- ۲. أى : و على الإحتمال الثانى .

۳- ۳. هو مطلع قصيده للبيد بن ربيعه العامرى، يمدح بها النعمان بن المنذر ؛ أنظر شرح ديوان لبيد : ص ۲۵۴ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۱۹۱ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۱۱۳ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۳ / ۶۵ ؛ ومغنى اللبيب : ۱ / ۳۰۰ ؛ وكتاب العين ــ حول ــ : ۳ / ۲۹۷ ؛ والصحاح : ۶ / ۲۵۵۲ ؛ وخزانه الأدب : ۲ / ۲۲۲ ؛ وجامع الشواهد : ۱ / ۱۶۳ .

اللغه : « يُحَاوِل » أى : يطلب، والنَحْبُ بفتح النون وسكون الحاء المهمله : المُدَّه والوقت أو النَذْر (۱).

التركيب : « ألاَ » للتنبيه، « تسألان المرء » فعل و فاعل و مفعول، « ما » إستفهاميّه مبتدأ، و « ذا » اسم موصول خبره، أو بالعكس، « يُحَاوِل » صلته، والعائد محذوف و هو مفعول يُحَاوِل، « أنَحْبٌ » بدل من قوله : « ماذا » بدل تفصيل، « أم ضَلاَل و بَاطِل » عطف عليه .

والشاهد فى « ذا » حيث وقعت بعد « ما » إستفهاميّه ولم تكن لغوًا ولا للإشاره، فهى موصولٌ .

والمعنى أى: ألاَ تَسْألاَن المَرْء ما الّذى يطلبه فى الدنيا بتردّده فيها واجتهاده فيها و تبعيّته إيّاها، أمُدَّهٌ يرجو إنقضائها فهو يتردّد فيها ليقضى تلك المدّه أم هو فى ضَلال وبَاطِل ؟ أو : نَذْرٌ أوجبه على نفسه، فهو يسعى فى قضائه أم هو فى ضَلال وبَاطِل؟

قوله : بخلاف ما إذا ألغيت كقولك : لماذا جئت ؟

فانّ « ذا » فيه زائده، أو هى مع « ما » للإستفهام على ما مرّ بيانه ؛ وإن أردت تحقيق المقام فاعلم : انّ « ذا » لا تكون موصوله و لا زائده إلاّ بعد « ما » و « مَنْ » الإستفهاميّتين، وإذا وقعت بعدها يحتمل وجوهًا، الأوّل : أن تكون للإشاره كقولك : من ذا قائمًا، فانّ « ذا » هنا لا يكون موصولاً لعدم الصله، ولا لغوًا وهو واضح، بل للإشاره، و مثله ما سيجىء فى قوله : « ماذا التوانى (۲) ؟ » (۳).

۱- ۱. أنظر كتاب العين : ۳ / ۲۵۱ ؛ والصحاح : ۱ / ۲۲۲ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : سستى .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۱۰۲ » : رأيت فى حاشيه كتاب غير معتبره أنّ هذا جزء من بيت هو هكذا : ماذا التوانى الّذى أحسست فى بدنى *** أمِن هموم فراق أمْ مِن المرض ؟ والتوانى : الوهن .

والثانی : أن یکون موصولاً، و هو ما مرّ فی قوله : « ألا تَسْألَان المَرْء ماذا یُحَاوِل »، و « ذا » فیه لیست للإشاره، و هو واضحٌ للناظر فی المعنی، و لیست لغوًا بقرینه قوله : « أنَحْبٌ » بالرفع، إذ لو کانت لغوًا ینبغی أن یقول : أنَحْبًا فیُقضی أم ضلالاً و باطلاً .

توضیحُ ذلک : انّه لو کان « ذا » موصولاً، لکان « ما » فی قوله : « ماذا یحاول » مبتدأ والموصول خبره، أو بالعکس، فعلی هذا یجب أن یکون بدله مرفوعًا، وأمّا إذا کانت لغوًا فیکون « ماذا » مفعولاً لیُحَاول، فحینئذ یجب أن یکون بدله منصوبًا، لکن البیت جیء برفع البدل، فیعلم منه انّ « ذا » فی : « ألاَ تَسْألان المَرْء ماذا یُحَاوِل » موصولٌ لا لغو .

هذا مضمون ما صرّح به جماعه (۱)، و فیه نظرٌ، لانّا لا نسلّم نصب « ما » علی تقدیر کون « ذا » لغوًا، لجواز کونها مرفوعًا بالإبتداء و جمله : « یُحَاوِل » خبره، فعلی هذا یکون بدله مرفوعًا، فلا یلزم من رفع « أنَحْبٌ » کون « ذا » فی البیت موصولاً .

و علی تقدیر التسلیم نقول : « نَحْبٌ » لیس بدلاً حینئذ، بل خبرٌ محذوف المبتدأ، وهو الضمیر العائد إلی « ما ».

ویمکن أن یجاب عن ذلک بأنّ هذا الإحتمال وإن کان قائمًا، إلّا انّه مرجوحٌ، ومع إمکان التخلّص عنه (۲) لایصار إلیه ؛ بیانه هو : انّه مع کون « ذا » فی البیت لغوًا لو کان « ما » الإستفهامیّه مبتدأ وجمله : « یحاول » خبره، یلزم حذف الرابط فی

۱- ۱. نقله عنهم الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۶۵ .

۲- ۲. فی « ب و ش » : منه .

الجمله الّتی وقعت خبرًا بأن یکون التقدیر : یحاوله، و هو وإن کان جائزًا إلّا انّه قلیلٌ، بخلاف الصله فانّ حذف العائد فیها أکثر من أن یحصی، فلمّا رأینا فی البیت حذف الضمیر، حملنا « ذا » فیه علی کونها موصولاً وجمله : « یحاول » صلهٌ لها، حملاً للبیت علی الشایع الغالب، و کون حذف الضمیر فی الصله أکثر من الجمله الخبریّه واضحٌ لکلّ من له إطّلاع فی الجمله بِلُغَهِ العرب .

و قد صرّح بذلک نجم الأئمّه حیث قال :

حذف الضمیر من الصله أکثر من حذفه فی (۱) الصفه، و حذفه فی (۲) الصفه أکثر من حذفه فی الجمله الخبریّه (۳).

بل الظاهر منه انّ العائد إلی « ذا » محذوف أبدًا، قال :

وانّما مُحِی (۴) الضمیر المنصوب فی الجمله الّتی بعد « ذا » من بین الموصولات، للزومها لِما الإستفهامیّه، أو مَنْ، لأنّ « ذا » لا تکون موصوله، إلّا وقبلها أحدهما، فکان التثاقل الحاصل باتّصال الصله بالموصول أکثر، فکان التخفیفُ بحذف الضمیر الّذی هو فضله أولی، وهذا کما جاز حذف المبتدأ فی صله « أیّهم » فی السعه دون صله غیرها، [و ذلک] (۵) لتثاقلها بالمضاف إلیه (۶).

فظهر انّ حمل « ذا » فی البیت علی الموصول أرجح، فتعیّن للإراده، لأنّ ارتکاب المرجوح مع إمکان الراجح غیر جائز .

۱- ۱. فی المصدر : من .

۲- ۲. فی المصدر : من .

۳- ۳. فی المصدر : حذفه من الخبر ؛ شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۵ .

۴- ۴. فی « ب و ش » : مجی ء ؛ وهو خطأ . وفی المصدر بدل « محی » : قلّ إظهار .

۵- ۵. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۵ و ۶۶ .

إذا علمت ذلك ظهر لك انّ حمل « ذا » فی قوله تعالی : « وَ یَسْئَلُونَکَ مَاذَا یُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » (۱) علی الموصول أولی من غیره، هذا مع انّ فیه مرجّحًا آخر فی قراءه أبوعمرو وابن کثیر و غیرهما برفع العفو (۲)، و ذلک هو : مطابقه الجواب مع السؤال بالإسمیّه .

توضیحه هو : انّ قوله تعالی : « قُلِ الْعَفْوُ » بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، والتقدیر : هو العفوُ، فإذا حمل « ذا » علی کونه موصولاً یکون إمّا مبتدأ و « ما » خبره متقدّمًا علیه کما هو الأقرب، أو عکس ذلک کما ذهب إلیه سیبویه (۳)، وعلی التقدیرین یکون السؤال جملهً اسمیّهً، فیطابق مع الجواب، بخلاف ما إذا جُعِل « ذا » لغوًا، فانّ « ماذا » حینئذ مفعولٌ لیسألونک، فیفوت المناسبه لکون السؤال حینئذ جملهً فعلیّهً والجوابُ اسمیّهً کما عرفت ؛ ولهذا قال ابن الحاجب :

و فی : « ماذا صنعت ؟ » وجهان، أحدهما : ما الّذی، و حینئذ جوابه رفعٌ، والآخر : أیّ شیء ؟ و جوابه نصبٌ (۴).

بیانه هو : انّ « ذا » فی : « ماذا صنعت ؟ » إذا جُعِل موصولاً کان معناه : ما الّذی، فیکون الموصول مبتدأ و « ما » خبره، أو بالعکس، وحینئذ جوابه مرفوعٌ، فتقول فی الجواب : الکتابهُ، بالرفع لیکون خبرًا لِمُبتداء محذوف، أی : الّذی صنعته الکتابهُ، فیکون الجواب مطابقًا للسؤال لکون کلّ منهما جمله اسمیّه . وإذا (۵) جُعِل

۱- ۱. البقره : ۲۱۹ .

۲- ۲. قال القرطبی فی « تفسیره ۳ / ۶۱ » : قوله تعالی « قل العفو » قراءه الجمهور بالنصب، و قرأ أبو عمرو وحده بالرفع، واختلف فیه عن ابن کثیر، وبالرفع قراءه الحسن و قتاده وابن أبی إسحاق .

۳- ۳. أنظر الکتاب : ۱ / ۳۲۲ .

۴- ۴. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۶۴ .

۵- ۵. فی « ب » : فإذا .

« ذا » لغوًا بأن يكون زائدةً أو يكون المجموعُ للإستفهام ـ على ما مرّ ـ يكون معناه : أيّ شيء صنعته، فحينئذ يكون الجواب منصوبًا فتقول : الكتابةَ، بالنصب ليكون مفعولاً لفعل محذوف، أى : صنعتُ الكتابةَ، فيكون الجواب مطابقًا للسؤال لكون كلّ منهما جمله فعليّه . و نصب الجواب فى الأوّل و رفعه فى الثانى وإن كان جائزًا، لكنّه مرجوحٌ لإستلزام كلٍّ منهما المطابقه الراجحه .

الثالث من وجوه « ذا » : كونه لغوًا ـ على ما مرّ ـ مثاله : لماذا جئت ؟ أى : لما جئت ؛ و قوله تعالى : « مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ » (۱) و « مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللّه َقَرْضًا حَسَنًا » (۲) يحتمل الإشاره والزياده، و هذا القسم قد مرّ على وجهين : أحدهما : أن يكون مجموع « ما » و « ذا » للإستفهام، والثانى : أن يكون « ما » للإستفهام و « ذا » زائده، و هذا القسم قد أثبته جماعه منهم : المصنّف، وأنكره أُخرى منهم : ابن هشام، فقال : والتحقيقُ أنّ الأسماء لا تزاد (۳).

قوله : ولم يشترط الكوفيّون تقدّم « مَا » و (۴) « مَنْ » .

أى : فى الحكم بكون « ذا » موصولاً ـ. أقول : بل فى الإرتشاف وغيره (۵) : انّ الكوفيّين أجازوا إستعمال أسماء الإشاره موصولات .

و قال فى الأوّل :

ومن ذلك عندهم : « وَ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى »(۶)، فتِلْكَ موصولٌ، و صلته : « بَيَمِينِك » كأنّه قيل : و ما الّتى بيمينك (۷).

۱- ۱. البقره : ۲۵۵ .

۲- ۲. البقره : ۲۴۵ .

۳- ۳. مغنى اللبيب : ۱ / ۳۰۲ .

۴- ۴. فى المصدر : أو .

۵- ۵. أنظر : الإنصاف : ۲ / ۵۸۹ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۶۵ ؛ وشرح الأشمونى ۱ / ۱۵۶ بولاق .

۶- ۶. طه : ۱۷ .

۷- ۷. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۰ باب الموصول .

وقال نجم الأئمّه فی قوله تعالی «ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ» (۱): أی: أنتم الّذین(۲).

واُجیب عن ذلک بأنّ أسماء الإشاره فیهما و غیرهما باقیهٌ علی أصلها دفعًا للإشتراک الّذی هو خلاف الأصل (۳).

قوله : مستدلّین بقوله : وَ هذَا تَحْمِلِینَ طَلِیقُ .

هذا عجز بیت صدره :

[۴۸ _] عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَیْکِ إِمَارَهٌ *** نَجوت وَ هذَا، إلخ (۴)

و فی بعض النسخ : أَمِنْتِ وَ هذَا تَحْمِلِینَ طَلِیقُ .

اللغه: « عَدَس »: اسم صوت لزَجْر البَغْل، کما فی القاموس وغیره (۵). وقیل (۶): اسم للبَغل (۷).

وعَبَّاد هو ابن زیاد بن أبی سفیان . « إماره » بکسر الهمزه : الأمر والحکم .

۱- ۱. البقره : ۸۵ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۳ .

۳- ۳. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۴ .

۴- ۴. البیت لیزید بن ربیعه بن مُفَرِّغ الحِمْیَری، ویقال : إنّ ربیعه هو مفرّغ نفسه، وکان یزید حلیف قریش، ولمّا ولی سعیدُ بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلی یزید أن یصحبه، فأبی ورغب فی صحبه زیاد بن أبی سفیان، ولکنّه ما عتم أن کره البقاء معه، فأتی عَبَّاد بن زیاد فی سجستان فأقام معه، ثمّ ما لبث أن هجاه، فأخذه عبید اللّه بن زیاد أخو عَبَّاد فحبسه وعذبه، وبلغ ذلک معاویه بن أبی سفیان فأمر باطلاقه، وفی ذلک یقول کلمه منها بیت الشاهد ؛ أنظر أوضح المسالک : ۱ / ۱۱۶ ؛ ومغنی اللبیب : ۲ / ۴۶۲ ؛ وشرح ابن عقیل : ۲ / ۳۰۷ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۸۹ ؛ والصحاح : ۳ / ۹۴۷ ؛ وتهذیب اللغه : ۱۵ / ۴۵ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۴۱ و ۴۸.

۵- ۵. القاموس المحیط : ۲ / ۲۲۹ ؛ وانظر أیضًا الصحاح : ۳ / ۹۴۷ ؛ وکتاب العین : ۱ / ۳۲۱ .

۶- ۶. قائله الفیروزآبادی، قال فی « القاموس المحیط ۲ / ۲۲۹ » : و عَدَس : زَجْرٌ للبِغَال، و اسمٌ لِلبَغْل أیضًا، واسمُ رَجُلٍ کان عَنیفًا بالبِغَال، أیّامَ سلیمانَ، صلوات اللّه وسلامه علیه .

۷- ۷. قال الرضی رحمه الله فی « شرح الکافیه ۳ / ۱۲۲ » : و عدس لزَجْر البَغْل، و قد سُمّی به بَغل، و فی قوله : عدس إلی آخره، زجر، ولیس باسم البغل، وإلّا لم یسکن آخره، إلّا أن یقال : أجری الوصل مجری الوقف .

التركيب : « عَدَس » منادى بحذف (۱) حرف النداء . « ما » نافيه ملغى (۲) عن العمل لتقدّم الخبر . « لِعَبَّاد » متعلّق بمحذوف خبرٌ . و « إِمَارَه » مبتدأ مؤخّر، فيه مسوّغان : تقديم الخبر الظرفيّ، و كونه مصدرًا ؛ و « عليك » متعلّق به إن جوّزنا تقديم معموله الظرفيّ عليه، و إلّا حال من الضمير فى : لِعَبَّاد . و « هذا » مبتدأ، و « تَحْمِلِين » صلته، و فيه الشاهد حيث وقعت « ذا » موصولاً مع انّه لم يتقدّم عليها « ما » ولا « مَنْ » ؛ و « طَلِيق » خبر المبتدأ .

المعنى : إعلم : انّ هذا البيت ليزيد بن مُفَرِّغ (۳) ــ بضمّ الميم وفتح الفاء وتشديد الراء المكسوره و فى آخره غين معجمه ــ و هو كان كثيرًا ما يهجو عَبَّاد المذكور، حتّى كان كتب هجوه على الحيطان، فلمّا ظفر به عَبَّاد أمره بمحو الهجو الّذى كتبه على الحيطان بأظفاره، ففسدت أنامله لذلك، ثمّ أطال سجنه، فكلّموا فيه معاويه، فأمر بإخراجه، فلمّا أخرج قدّمت له بغله، فركبها، فنفرت فقال : عَدَس ما لِعَبَّاد، البيت (۴).

قوله : « و هذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ » معناه : والّذى تَحْمِلينَه طَلِيق من الحبس .

قوله: بأنّ «هذا طَلِيق» جمله اسميّه، و«تَحْمِلِينَ» حال أى: محمولاً.

يعنى : انّ « ها » فى : « هذا » للتنبيه، و « ذا » للإشاره مبتدأ، و « طَلِيق » خبره، و « تَحْمِلِينَ » حالٌ إمّا من الضمير فى : « طَلِيق »، قدّمت على عاملها و صاحبها لِمَا

۱- ۱. فى « ب » : يحذف .

۲- ۲. فى هامش « ش » : ملغ ؛ و عليه علامه : ظ .

۳- ۳. قال فى « القاموس المحيط ۳ / ۱۱۱ » : وَيَزِيدُ بنُ رَبِيعَهَ بنِ مُفَرِّغٍ، كَمُحدِّثٍ : شَاعِرٌ، جَدُّهُ رَاهَنَ على أن يَشْرَبَ عُسًّا مِن لَبَن، فَفَرَّغَهُ شُرْبًا، إنتهى . جاء ترجمته فى الأعلام : ۸ / ۱۸۳ ؛ ووفيات الأعيان : ۶ / ۳۴۲ ؛ وتاريخ الإسلام للذهبى : ۵ / ۲۶۸ ؛ وسير أعلام النبلاء : ۳ / ۵۲۲ ؛ والكنى والألقاب : ۱ / ۴۱۸.

۴- ۴. أنظر شرح التصريح : ۱ / ۱۶۵ .

سیجیء فی قوله :

[۴۹ ـ] وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا *** أَوْ صِفَهٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ [كَمُسْرِعَا *** ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا] (۱)

قيل (۲) : أو من « ذا »، والعامل معنى الإشاره، والتقدير : و هذا طليق من الحبس حال كونه محمولاً عليك .

حلّ العباره

قوله : و هو حَسَنٌ أو متعيّنٌ .

يعنى : ما ذكره (۳) سراج الدّين (۴) فى : « هذا تَحْمِلِين طَلِيق » من حذف الموصول فيه، حَسَنٌ أو متعيّنٌ، بيانه هو : انّ الظاهر مراده انّ « تَحْمِلِين » لايكون حالاً لأنّه خطابٌ إلى مفرد المؤنّث المخاطب، فلا يصحّ تأويله بمحمولاً على ما ذكره ذلك المجيب، فعلى هذا يكون صلهٌ ؛ و عند غير الكوفيّين حيث اشترطوا تقدّم « مَا » و « مَنْ » الإستفهاميّتين فى الحكم بكون « ذا » موصولاً تعيّن القول بحذف الموصول كما لايخفى، فقوله : « أو متعيّنٌ » إشارهٌ إلى ذلك ؛ وعند الكوفيّين حيث لم يشترطوا ذلك فى الحكم بكون « ذا » موصولاً، تقدير الموصول هنا وإن لم يكن متعيّنًا، لجواز كون « ذا » فى : « هذا تَحْمِلِين » موصولاً

۱- ۱. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر : ألفيّه ابن مالك، مبحث الحال .

۲- ۲. قائله ابن هشام فى مغنى اللبيب : ۲ / ۴۶۲ .

۳- ۳. فى « ب » : ما ذكر .

۴- ۴. هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانى، العسقلانى الأصل، ثمّ البلقينى المصرى الشافعى، أبو حفص، سراج الدين (۷۲۴ _ ۸۰۵ ه)؛ مجتهد، حافظ للحديث، من العلماء بالدين، ولد فى بلقِينه (من غربيه مصر) وتعلّم بالقاهره . من كتبه : محاسن الاصطلاح فى الحديث، وحواش على الروضه، والأجوبه المرضيّه عن المسائل المكّيه، والتدريب فى فقه الشافعيه، وغيرها ؛ الأعلام : ۵ / ۴۶ ؛ و جاء ترجمته أيضًا فى : معجم المؤلّفين : ۷ / ۲۸۴ .

و « تَحْمِلِين » صلته كما مرّ، إلّا انّ الظاهر تقدير الموصول هنا أرجح من القول بكون « ذا » فى : « هذا تَحْمِلِين » موصولاً، لوجود المرجّح على كونها من أسماء الإشاره، و هو دخول هاء التنبيه، فحينئذ يكون تقدير الموصول فى البيت حَسَنًا، فقوله : « وهو حَسَنٌ » إشارةٌ إلى ذلك .

و هذا ما خطر فى البال عند تفرّق الحواس والأحوال فى حلّ العباره .

قوله : أى وكلّ الموصولات .

انّما لم يقيّدها بالإسميّه بأن يقول : أى وكلّ الموصولات الإسميّه، مع انّ الحكم الآتى مختصّ بها لعدم ذكر المصنّف الموصول الحرفى، فلايتوهّم عود ضمير : « كلّها » فى قوله : « وكلّها تلزم » إلى آخره، إليه حتّى يحتاج لإخراجه إلى قيدٍ .

يجب مطابقه العائد مع الموصول

قوله : مطابق له إفرادًا وتذكيرًا وغيرهما .

إعلم : انّ مضمون الصله متعلّق بالموصول، فلابدّ من رابط فيها ليربطه به، وهو الضمير العائد إلى الموصول .

إذا عرفت ذلك نقول : انّ الموصول إمّا : مَنْ و مَا، أو غيرهما، و سيجىء الكلام فى الأوليين، والكلام الآن فى غير مَنْ و مَا، فاعلم : انّ الضمير العائد إليه يجب مطابقته معه فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنيه والجمع، تقول : جاءنى الّذى أكرمته، واللّذان أكرمتهما، والّذين أكرمتهم، و جاءتنى الّتى أكرمتها، واللّتان أكرمتهما، واللّاتى أكرمتهنّ .

و هكذا فى ضمير « أل »، فانّه يلزم فيه اعتبار المعنى، تقول : جاء الضارب

والضاربان والضاربون، و جاءتنى الضاربه والضاربتان والضاربات، و هكذا ؛ وذلك أمّا فى الّذى والّتى و فروعهما (۱) فظاهر، وأمّا فى « أل » فلأنّك لو قلت : « جاءنى الضارب » فى الجمع مثلاً أو فى المؤنّث لم يعلم المراد عند عدم القرينه على تعيينه، ثمّ قالوا فى الجميع إطّرادًا للباب .

قد يغنى الظاهر عن العائد الضمير

ولايخفى عليك انّ ما مرّ من كون الرابط هو الضمير، أمرٌ أغلبىّ لا دائمىّ، إذ قد يغنى الظاهر عن الضمير كقول الشاعر :

[۵۰ ـ] فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ *** وَ أَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَهِ اللّه ِ أَطْمَعُ (۲)

أى : فى رحمته ؛ و نحو : « جاءنى زيدٌ الّذى ضرب زيد »، لكنّه نادر، ولعلّه لهذا أطلق المصنّف كون العائد بالضمير، حيث قال :

[۵۱ ـ] وَ كُلُّهَا تَلْزَمُ (۳) بَعْدَهُ صِلَهْ *** عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

إذ النادر كالمعدوم .

العائد يكون من ضمير الغائب ولو كان المخبر عنه متكلّمًا أو مخاطبًا

ثمّ اعلم أيضًا : انّ الموصول لايخلو إمّا أن يكون خبرًا (۴) عن غير المخاطب والمتكلّم، أو عنهما، و على الأوّل يلزم أن يكون الضمير العائد من ضمير الغائب

۱- ۱. فى « ش » : وفرعهما .

۲- ۲. هو من أبيات لقيس بن الملوح، و هو مجنون ليلى العامريّه ؛ أنظر : شرح التسهيل : ۱ / ۱۸۲ و ۲۰۷ ؛ وشرح شواهد المغنى : ۲ / ۵۵۹ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۶۷ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۴۰ ؛ ومغنى اللبيب : ۱ / ۲۱۰ و ۲ / ۵۰۴ ؛ و همع الهوامع : ۱ / ۸۷ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۲۴۵ .

۳- ۳. فى المصدر : يَلْزَمُ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص و ش » : كنايه [بخطّه دام ظلّه العالى].

كقولك : جاءنی زيد الّذی هو عالم، و قوله تعالی : « الْحَمْدُ للّه ِ الَّذِی خَلَقَ السَّمَاوَاتِ » (۱)، و غيرهما ؛ و علی الثانی الأكثر أن يكون العائد أيضًا من الغائب كما صرّح به نجم الأئمّه، قال :

لأنّ المظهرات كلّها غيب، نحو : أنت الّذی فعل كذا (۲)، وأنا الّذی قال كذا (۳).

و قوله عليه السلام :

أنت الّذی عطاؤه أكثر من منعه ؛ و أنت الّذی رضاه أوفر من سخطه (۴) ؛ وأنا الّذی أمرته بالدعاء (۵)، فقال : لبّيك و سعديك ... ؛ وأنا الّذی أوقرت (۶) الخطايا ظهره، و أنا الّذی أفنت الذنوب عمره، وأنا الّذی بجهله عصاك، و لم تكن أهلاً منه لذاك (۷).

و جاز أن يكون من ضمير المتكلّم والمخاطب حينئذٍ حملاً علی المعنی، كقول علیّ عليه السلام : [۵۲ ـ] أنَا الّذِی سَمَّتْنِی أمِّی حَيْدَرَه (۸).

۱- ۱. الأنعام : ۱ .

۲- ۲. « أنت الّذی فعل كذا » لم يرد فی المصدر .

۳- ۳. شرح الرضی علی الكافيه : ۳ / ۲۷ .

۴- ۴. فی المصدر : و يا من رضاه أوفر من سخطه .

۵- ۵. فی المصدر : وأنا يا إلهی عبدك الّذی أمرته بالدعاء .

۶- ۶. أوقرت أی : أثقلت .

۷- ۷. الصحيفه السجاديّه : ص ۹۹، دعاؤه عليه السلام فی الاستقاله والتضرّع فی طلب العفو، الرقم ۴۹ .

۸- ۸. بقيّته كما رواه عنه مسلم فی صحيحه : ۵ / ۱۹۵ ؛ وأحمد فی مسنده ۴ / ۵۲ : ... كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيه المَنظَرَه أوفيهم بالصاع كيلَ السَّنْدَرَه و هكذا ذكرت الأبيات البيهقی فی السنن الكبری : ۹ / ۱۳۱ . وفی اللسان : كلَيْثِ غَابَاتٍ غَليظِ القَصَرَه ـ أكِيلُكُم بالسيفِ كَيْلَ السَّنْدَرَه . وزاد ابن برّی فی الرجز قبل « أكيلكم بالسيف كيل السندره » : أضرب بالسيف رقاب الكفره . والسَّنْدَرَه : ضربٌ من الكيل غراف جراف واسع، والسندر : مكيال معروف ؛ والقَصَرَه : أصل العنق . معناه : أقتل العدوّ قتلاً واسعًا كبيرًا ذريعًا . قال فی « لسان العرب : ۴ / ۱۷۴ » : حَيْدَرَهُ : الأَسَدُ ؛ قال الأزهری: قال أبوالعبّاس أحمد بن يحيی : لم تختلف الرواه فی أنّ هذه الأبيات لعلیّ بن أبی طالب رضوان اللّه عليه . والبيت له فی: بحار الأنوار: ۲۱ / ۴ و ۳۹ / ۱۴، وكتاب العين: ۳ / ۱۷۹، وغريب الحديث لابن قتيبه: ۱ / ۳۵۰، وتاج العروس: ۶ / ۲۵۳، والفائق فی غريب الحديث: ۱ / ۲۳۲، والعمده لابن البطريق: ۱۴۸.

وقولك : وأنت الّذى ترحم العباد . وقوله عليه السلام :

أنت الّذى وسعت كلّ شىء رحمه و علمًا، وأنت الّذى جعلت لكلّ مخلوق فى نعمك سهمًا ...، و أنت الّذى وصفت نفسك بالرحمه، فصلّ على محمّد و آله، فارحمنى، و أنت الّذى سمّيت نفسك بالعفو، فصلّ على محمّد وآله (۱)، واعف عنّى (۲).

و عن المازنى انّه قال : لو لم أسمعه لم أجوّزه (۳).

قال نجم الأئمّه :

هذا كلّه إذا لم يكن للتشبيه، أمّا معه فليس إلّا الغيبه، كقوله : أنا حاتم الّذى وهب المال، أى : مثل حاتم (۴).

و قال أيضًا :

و إن كان ضميران (۵)، جاز لك فى غير التشبيه حمل أحدهما على اللفظ، و حمل الآخر على المعنى، نحو : أنا الّذى قلت كذا وضرب زيدًا، و أنت الرجل الّذى قال كذا و ضربت عمروًا (۶).

هذا كلّه إذا كان الموصول خبرًا عن الضمير، وأمّا إذا كان مخبرًا عنه بالمتكلّم

۱- ۱. « فصلّ على محمّد وآله » لم يرد فى المصدر .

۲- ۲. الصحيفه السجاديّه : ص ۹۹ و ۱۰۰ ؛ دعاؤه عليه السلام فى الإستقاله والتضرّع فى طلب العفو، الرقم ۴۹.

۳- ۳. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۷ .

۴- ۴. شرح الكافيه : ۳ / ۲۷ .

۵- ۵. فى المصدر : ضميرين .

۶- ۶. شرح الكافيه : ۳ / ۲۸ .

والمخاطب، فلم يجز الحمل على المعنى كما صرّح به أيضًا (۱)، فلايجوز : الّذى ضربت أنا، والّذى ضربت أنت، قال : إذ لا فائده إذن فى الاخبار، لأنّك إذا قلت: الّذى ضربت، فقد علم المخاطب أنّ الضارب هو المتكلّم، فيبقى الاخبار بأنا لغوًا، وكذا قولك : الّذى قلت أنت .

يجوز فى ضمير « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنى

قوله : و يجوز فى ضمير « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنى .

لمّا ذكر أوّلاً انّه لابدّ للضمير العائد أن يطابق الموصول فى الإفراد والتذكير وفرعهما، أراد أن يتبّه انّ ذلك الحكم ليس بواجب فى جميع الموصولات، حيث ذكر انّ « مَنْ » و « مَا » يجوز فى ضميرهما مراعاه اللفظ، أى لفظ « مَنْ » و « مَا »، فيفرد الضمير مذكّرًا، لأنّ لفظهما مفرد مذكّر وإن كان معناهما خلاف ذلك ؛ وكذا مراعاه معناهما، فيفرد الضمير مذكّرًا إذا كان معناهما ذلك، و مؤنّثًا كذلك، ويثنّى ويجمع على وفق المعنى .

أمّا الأوّل فكقوله تعالى : « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » (۲)، حيث انّ العائد إلى الموصول فيه مفرد مذكّر مع انّ « مَنْ » معناه الجمع، إذ « مِنْهم مَنْ يَمشِى عَلى رِجْلَين » مثلاً بتقدير : ومِنهم الّذين يمشون .

وأمّا الثانى فكقوله تعالى : « وَ مَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للّه ِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا » (۳)، حيث انّ العائد إلى « مَنْ » فى : « يَقْنُتْ » مفردٌ مذكّرٌ مع انّ معناه

۱- ۱. صرّح به فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۸ .

۲- ۲. النور : ۴۵ .

۳- ۳. الأحزاب : ۳۱ .

مؤنّث بقرينه قوله تعالى : « مِنْكَنّ » و « تعمل صالحًا نؤتها أجرها » حملاً على اللفظ ؛ و فى : « تعمل » مؤنّثٌ حملاً على المعنى، وكذا الضمير فى : « نؤتها أجرها »، إذ الكلام فى مطلق الضمير العائد إلى « مَنْ » و « مَا » سواء كان فى الصله أو لا، و كذا قوله تعالى : « وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » (۱) حيث أتى بصيغه الجمع نظرًا إلى المعنى .

هذا فى « مَنْ »، و أمّا فى « مَا » فكقوله تعالى : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (۲)، لأنّ « مَا » معناه مؤنّث هنا مع انّ العائد فى الصله مذكّر ؛ وغيرها (۳). لكن مراعاه اللفظ أولى وأكثر، و ذلك لما مرّ مِن انّ « مَنْ » و « مَا » مفردين فى اللفظ و مذكّرين، و لفظهما أقرب إلى تلك العباره المحموله عليهما من المعنى، إذ هو وُصْلَهٌ إلى المعنى .

المواضع الّتى ترجّح فيها مراعاه المعنى فى الضمير

اشاره

و قال نجم الأئمّه بعد الحكم بأكثريّه مراعاه اللفظ :

و إن تقدّم على المحمول على « مَنْ » و « مَا » ما يعضد المعنى، نختار (۴) مراعاه المعنى فى ذلك المحمول، كقولك : مِنهنّ مَنْ أحبّها، فهو أولى من قولك : أحبّه، لتقدّم لفظه هنّ (۵)، فلهذا لم يختلف القرّاء فى تذكير : « و مَنْ يقنت مِنكنّ »، بخلاف قوله تعالى : « وتعمل »، لأنّه جاء بعد قوله تعالى : « منكنّ » و هو عاضدٌ للمعنى، فلذا قال تعالى : « نؤتها أجرها » بالتأنيث ؛ وإن حصل بمراعاه اللفظ لبسٌ

۱- ۱. يونس : ۴۲ .

۲- ۲. النساء : ۳ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : أى غير هذه الأمثله المذكوره، لمحرّره .

۴- ۴. فى المصدر : اختير .

۵- ۵. فى المصدر : منهنّ .

وجب مراعاهُ المعنی، فلا تقول : لقیت مَنْ أحبّه، وأنت ترید النسوان، إلّا أن یکون هناک قرینه (۱).

و قال :

یجب مراعاه المعنی أیضًا فیما وجب مطابقته للمحمول علی المعنی، نحو : مَنْ هی محسنهٌ أمّک، و لا یجوز : محسنٌ، لأنّه خبر لهی المحموله علی معنی « مَن » الّذی بمعنی الّتی، والخبر المشتقّ یجب مطابقته للمبتدأ تذکیرًا وتأنیثًا وإفرادًا وتثنیهً وجمعًا .

قال :

أجاز ابن السرّاج : مَنْ هی محسنٌ، نظرًا إلی انّ « هی » مراد به « من » الّذی یجوز اعتبار لفظه و معناه (۲).

ثمّ اعلم : انّ ما مرّ من مراعاه اللفظ والمعنی فی « مَنْ » و « مَا » لایختصّ بما إذا کان کلٌّ منهما مکرّرًا فی الکلام، فیراعی فی أحدهما اللفظ و فی الآخر المعنی، فیجوز ذلک وإن لم یتکرّرا بأن کان لفظُ « مَنْ » مثلاً غیر متکرّر فی الکلام، فیجوز لک حینئذٍ فی أحد الضمیرین العائدین إلی الموصول مراعاه اللفظ و فی الآخر مراعاه المعنی کما تقدّم، و من ذلک قوله تعالی : « وَ مَنْ یُؤْمِنْ بِاللّه ِ وَیَعْمَلْ صَالِحًا یُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِی مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِینَ فِیهَا أَبَدًا » (۳)، حیث انّ أوّلاً لاحظ اللفظ فأتی بضمیر المفرد المذکّر، و ثانیًا لاحظ المعنی فقال : « خالدین »، ثمّ بعد ذلک أیضًا لاحظ اللفظ فقال : « قَدْ أَحْسَنَ اللّه ُ لَهُ رِزْقًا ».

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۵۷ .

۲- ۲. شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۵۷ .

۳- ۳. الطلاق : ۱۱ .

لكن هـذا لا إشـكال فيه إذا قدّم مراعاه اللفظ على المعنى كما مرّ، و أمّا إذا قدّم مراعاه المعنى فقد نُقِل عن بعض الكوفيين المنع من مراعاه اللفظ حينئذ (۱)، لكن الأولى : الجواز، و من ذلك قوله تعالى : « وَ قَالُوا مَا فِي بُطُونِ هـذِهِ الْأَنْعَام خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَ مُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا » (۲)، حيث أنّث « خـالصه » باعتبـار معنى « مـا » فى : « مـا فى بطون »، فـانّ معناها : الأَجِنَّه، ثمّ ذكر « محرّم »باعتبار لفظها .

هـذا أحد الوجه فى الآيه، والوجه الثانى : أن يكون التاء فى : « خالصه » للمبالغه لا للتأنيث، وإن ادّعى بعضـهم عدم جواز لحوق التاء للمبالغه فى اسم الفاعل (۳)، لكنّا قد أثبتنا جوازه فى مبحث الحال فى هذه الحاشيه فى قوله تعالى: « وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ » (۴)، من أراد الإطّلاع فعليه الرجوع إليه (۵).

والوجه الثالث هو : أن يكون التاء فى الخالصه للمصدريّه، فيكون « خالصه » مصدرًا كالعافيه، وقع موقع الخالص (۶).

هذا كلّه فى قراءه الرفع (۷)، و قرئ « خالصةً » بالنصب (۸) على انّه مصدرٌ

۱- ۱. نقله أبو سعيد السيرافى عن بعض الكوفيين ؛ أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۵۸ .

۲- ۲. الأنعام : ۱۳۹ .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

۴- ۴. سبأ : ۲۸ .

۵- ۵. قـال قـدس سره فى « الجزء الثـانى من الحاشـيه : مخطوط » ما هـذا لفظه : ... و فيه نظر لعـدم ظهور لحوق تاء المبالغه فى الفاعل، بل بعض منهم حصـر مواضع لحوقها فى : فعول وفعال ومفعال، لكن الإنصاف عدم تسـليم هذا الحصر لورود لحوقها فى الفاعل أيضًا، كما ورد عنه عليه السـلام حيث سـئل عن فضل الراوى والعابـد، وهو هـذا : رجل راويه لحديثكم، إلى أن قال عليه السلام : الراويه لحديثنا، إلى أن قال : أفضل من ألف عابد .

۶- ۶. ذكرت الوجوه الثلاثه الشيخ الطوسى فى التبيان : ۴ / ۲۹۱ .

۷- ۷. قال الشـيخ الطبرسـى قدس سره فى « مجمع البيان ۴ / ۱۷۳ » : وأمّا خالصةٌ بالرفع على القراءه المشـهوره، فتقـديره: ما فى بطون الأنعام من الأنعام خالصةٌ لنا، أى : خالص، فأنّث للمبالغه فى الخلوص .

۸- ۸. و هى قراءه ابن عبّاس و قتاده وابن جبير والأعرج ؛ أنظر : تفسير القرطبى : ۷ / ۹۶.

مؤكّدٌ، والخبر : « لذكورنا » كما صرّح به بعضهم (۱)، أو حالٌ من الضمير الّذى هو فى الظرف، أى : « فى بطون هذه الأنعام »، لا من الّذى فى : « لذكورنا »، ولا من الذكور، لأنّ الحال لاتتقدّم على العامل المعنوىّ و على صاحبه المجرور، كما يجىء .

تنبيهٌ

تذكير الضمير فى « فيه » فى قوله تعالى: « وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ » (۲) لأنّ المراد بالميته ما يعمّ الذَّكر والأُنثى، فغلب الذَّكر .

اشتراط كون جمله الصله خبريّه

قوله : خبريّه خاليه من معنى التعجّب .

و ذلك لأنّ الصله ينبغى أن يكون مضمونها معلومَ الوقوع للمخاطب فى إعتقاد المتكلّم، إذ قولك : « الّذى جاءك فهو عالم »، المتكلّم بهذا الكلام مثلاً يعتقد أنّ مضمون الصله معلوم الثبوت للموصول عند المخاطب، لكنّه أراد إثبات حكم آخر له غير معلوم للمخاطب فقال : و هو عالم، و معلوم انّ ما ذكر لايتحقّق إلاّ فى الجمله الخبريّه، لأنّ الإنشائيّه إمّا : طلبيّه، أو إيقاعيّه، وأيّهما كان لايعرف مضمونهما إلاّ بعد إيراد صيغهما .

ثمّ انّ الظاهر من الشارح حيث قيّد الخبريّه بخلوّها من معنى التعجّب، كون الجمله التعجّبيّه خبريّه، وقد صرّح ابن الحاجب ونجم الأئمّه انّها من الإنشائيّه (۳).

۱- ۱. صرّح به الشيخ الطبرسى قدس سره فى تفسيره المسمّى بجوامع الجامع : ۴ / ۲۹۱ .

۲- ۲. الأنعام : ۱۳۹ .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۲۲۷ .

وكيف كان، عدم جواز وقوعها صله ظاهرٌ، كانت إنشاءً أو لا، كما هو الظاهر ؛ أمّا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثانى فلِمَا فى التعجّب من الإبهام المنافى للتعريف، فلايقال : مررت بالّذى ما أحسنه .

مضمونُ الصله معهودٌ

قوله : معهود معناها غالبًا .

و ذلك لأنّ الغرض من إتيان الصله أن يعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول، فلابدّ من أن يكون مضمون الصله معلومًا ليتمكّن المعرفه، قال نجم الأئمّه :

وَضْعُ الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له، إنتهى (۱).

وانّما قال : « غالبًا »، لأنّه قد يكون الإتيان بالموصول لأجل التهويل والتعظيم، فحينئذ يحسن إبهام الصله، فلاتكون مضمونها معهوده كقوله تعالى : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » (۲)، أى : الّذى غشيهم أمرٌ عظيمٌ .

قال المصنّف : المشهور عند النحويّين تقييد الجمله الموصول بها بكونها معهوده، و ذلك غير لازم ؛ لأنّ الموصول قد يراد به معهودٌ، فتكون صلته معهوده، كقوله تعالى : « وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللّه ُعَلَيْهِ » (۳) ؛ وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى : « كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ » (۴) ؛ وقد يُقْصدُ تعظيم الموصول فتبْهم صلته، كقوله تعالى : « فَأَوْحَى إِلى عَبْدِهِ مَا أَوْحى »(۵)، إنتهى ملخّصًا (۶).

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۷ .

۲- ۲. طه : ۷۸ .

۳- ۳. الأحزاب : ۳۷ .

۴- ۴. البقره : ۱۷۱ .

۵- ۵. النجم : ۱۰ .

۶- ۶. شرح التسهيل : ۱ / ۱۸۳ .

قوله : و هو الظرف والمجرور إذا كانا تامّين .

أراد بالمجرور الجارّ والمجرور معًا، إذ المجرور فقط ليس شبيهًا بالجمله، بل مفردٌ كسائر الأسماء، فتعيّن أن يكون المراد بالمجرور الجارّ والمجرور .

وهكذا إذا قيل : « الجارّ فی : مررت بزيد، متعلّقٌ بمررت »، فانّ المراد الجارّ والمجرور، وهذا _ أعنی إستعمال المجرور وإراده الجارّ والمجرور وبالعكس (۱) _ شايعٌ عندهم .

معنی قولهم: الجارّ والمجرور كالفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا و إذا افترقا اجتمعا

إذا علمت ذلك ظهر لك انّهم متی ذكروا كلّا من الجارّ والمجرور مع عدم إستعمال الآخر، كان المراد هما معًا، وأمّا إذا ذُكِرَا كقولك : « الجارّ والمجرور فی بزيد متعلّق بمررت »، فكان المراد من كلٍّ منهما معناهما الخاصّ، و هذا معنی قولهم: الجارّ والمجرور كالفقير والمسكين، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

بيان المراد من الظرف التامّ والناقص

وانّما قيّد الظرف والمجرور بكونهما تامّين، ليخرج الناقص منهما، والمراد بالتامّ منهما : ما يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلّق به، كقولك : جاء الّذی عندك، والّذی فی الدار ؛ فانّ بمجرّد ذكر « عندك » و « فی الدار » يفهم انّ متعلّقهما من أفعال العموم .

---

۱ – ۱. جاء فی حاشيه « ش » : قوله سلّمه اللّه تعالی : « و بالعكس »، مقتضی العكس هنا هو أن يقال : أن يستعمل الجارّ والمجرور و يراد المجرور، ولايخفی انّ هذا المعنی غير مراد، و إن كان مقتضی العباره، بل المراد: إستعمال الجارّ وإراده الجارّ والمجرور، كما لايخفی علی من لاحظ أطراف الكلام الشريف، فلاحظ ولاتغفل، لمحرّره حين التحرير .

والمراد بالناقص : ما لم يكن كذلك، أى : لم يفهم بمجرّد ذكره متعلّقه، كقولك : جاء الّذى مكانًا، و جاء الّذى بك ؛ فانّه لايعلم فى المثالين بمجرّد ذكر الظرف مثلاً متعلّقه، بل لابدّ أن يذكر فيقال : جاء الّذى سكن مكانًا، والّذى قربك ؛ فلايجوز أن يقع مثل هذا الظرف والمجرور صله، لعدم الفائده .

ثمّ انّه انّما يكون الظرف والمجرور التامّان شبه الجمله، لإفادتهما معناها، ولايخفى عليك انّ القول بأنّهما شبيهان للجمله انّما يصحّ على مذهب السيرافى حيث ذهب إلى انّ الفعل حذف مع الضمير (۱)، فتأمّل .

وأمّا على مذهب الأكثر حيث قالوا : انّ المحذوف هو الفعل وحده، والضمير انتقل منه بعد الحذف إلى الظرف أو المجرور (۲) كما هو الحقّ، فلا، لكون كلّ منهما جمله حينئذٍ .

قوله : و يتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صله باستقرّ محذوفًا وجوبًا .

قوله : « باستقرّ »، متعلّق بقوله : « يتعلّق » ؛ انّما قال : « باستقرّ » تنبيهًا على عدم جواز كون المتعلّق هنا مستقرًّا، لما مرّ من انّ الصله لابدّ أن يكون جمله .

وفيه نظرٌ، لأنّ هذا انّما يدلّ على عدم جواز كون مستقرّ صله وحده، ولايلزم منه عدم جواز تعلّق الظرف الواقع صله به، لجواز أن يكون متعلّق الظرف مستقرًّا مثلاً ويكون الصله جمله اسميّه بأن يكون تقدير قولك « الّذى عندك » : الّذى هو مستقرّ عندك .

* * *

۱- ۱. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۲۴۶ .

۲- ۲. نقله الرضى عن أبى على و من تابعه فى شرح الكافيه : ۱ / ۲۴۶ .

وجه عدم جواز تعلّق الظرف والمجرور الواقعين صله باسم الفاعل والمفعول

واُجيب عن ذلك بانّه انّما (۱) لم يجز فى الصله أن يقال : انّ نحو : « جاء الّذى فى الدار » بتقدير مستقرّ، على انّه خبرٌ لمحذوفٍ على حدّ قراءه بعضهم : « تَمَامًا عَلَى الَّذِيآ أَحْسَنُ » (۲) بالرفع (۳)، لقلّه ذلك (۴) واطّراد هذا (۵).

قيل : المشار إليه بذلك على حدّ قراءه بعضهم: « تمامًا على الّذى أحسن »، وبهذا نحو : جاء الّذى فى الدار (۶).

والأولى أن يقول فى الجواب : انّ عدم جواز ذلك لأنّ شرط حذف صدر الصله ـ على ما سيجىء ـ هو : انّ الباقى لم يكن صالحًا للوصل به، فعلى هذا لو قلنا فى نحو « الّذى فى الدار » : انّه بتقدير : هو مستقرّ فى الدار، لكان « فى الدار » فى المثال المذكور خبرًا عن « هو » ، و « هو » عائدٌ قد حُذِف مع صلاحيّه الباقى ـ وهو: فى الدار ـ للوصل به، و قد عرفت انّه غير جائز، فلايجوز أن يكون متعلّق الظرف والمجرور الواقعين صله إلّا الفعل، و هو المطلوب .

إن قلت : هذا مشترك الورود، إذ على تقدير أن يكون المتعلّق فعلًا يكون عائدُ الموصول الضميرَ فى الفعل، و مع حذف الفعل يلزم حذف العائد أيضًا مع صلاحيّه الباقى للوصل به . قلت : قد تقدّم انّ الحقّ انّ المحذوف هو الفعل فقط، بخلاف الضمير، فانّه ينتقل منه إلى الظرف والمجرور بعد الحذف، فلا محذور، هذا .

۱- ۱. « انّما » لم يرد فى « ب و ش ».

۲- ۲. الأنعام : ۱۵۴ .

۳- ۳. الرسم المصحفى : « أَحْسَنَ » بالنصب . وقراءه الرفع هى قراءه : يحيى بن يعمر، و عبداللّه بن أبى اسحاق الحضرمى، و هى شاذّه ؛ أنظر : مجمع البيان : ۴ / ۱۹۵ ؛ وتفسير القرطبى : ۷ / ۱۴۲.

۴- ۴. فى المصدر : ذاك .

۵- ۵. نقله ابن هشام عن ابن يعيش فى مغنى اللبيب : ۲ / ۴۴۷ .

۶- ۶. لم نقف عليه .

اسمُ الفاعل فی سیاق النفی مع فاعله جملهٌ

إن قلت : انّ اسم الفاعل إذا وقع فی سیاق حرف النفی یکون مع فاعله جمله کما صرّحوا به، فلیکن کذلک إذا وقع فی سیاق الموصول، وإلّا فما الفرق بینهما ؟

قلت : الفرق بینهما انّ حرف النفی لما اختصّ بمعانی الأفعال، نزل اسم الفاعل بمنزله الفعل، فحکم علیه بأنّه مع فاعله جمله، بخلاف الموصول، فانّه لا إختصاص له بالأفعال ؛ کذا قاله بعضهم (۱) سؤالاً و جوابًا .

ثمّ اعلم : انّه لیس المراد باستقرّ فی قوله : « و یتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صله باستقرّ » لفظ : « استقرّ » فقط، بل المراد منه أن یکون متعلّقهما من الأفعال العامّه، أی ممّا لایخلو منه فعل نحو : کان، و حصل، و ثبت، و وجد .

ممّا یجب فیه حذف المتعلّق

ثمّ انّه انّما یجب حذف هذا المتعلّق لما قیل (۲) من قیام القرینه علی تعیّنه وسدّ الظرف مسدّه، فلایجوز أن یقال : الّذی کان فی الدار، والّذی کان عندک، وکذا یجب حذف متعلّق الظرف والمجرور إذا وقعا فی محلّ الخبر أو الحال أو الصفه، کما یجیء کلّ منهما فی مبحثه، والعلّه المذکوره جاریه فی الجمیع .

ویسمّی هذه الظروف بالمستقرّ، وقد ذکرنا وجه تسمیتها بذلک فی « مبحث الحال »، و علی مرید الإطّلاع الرجوع إلیه (۳).

۱- ۱. البعض هو العلّامه محمّد بن سلیمان الکافیجی فی « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ».

۲- ۲. قائله نجم الأئمّه رحمه الله فی شرح الکافیه : ۱ / ۲۴۴ .

۳- ۳. قال قدس سره فی « مبحث الحال » ما هذا کلامه : وجه تسمیتها بذلک هو : انّ ذلک لاستقرار الضمیر فیها بناء علی انّه لمّا حذفت متعلّقاتها انتقلت الضمائر منها إلی تلک الظروف، فاستقرّت فیها، فلذا یسمّی بالمستقرّ، وأصله: مستقرّ فیه، فقولنا : ظرف مستقرّ أی : الظرف المستقرّ فیه، أی الضمیر، فحذف المجرور کما حذف فی قولک: اللفظ المشترک، أی اللفظ المشترک فیه ؛ و علی هذا تسمیه ما عداها باللغو لکونه ملغی عن الضمیر (الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا).

قوله : خالصه الوصفيّه .

إعلم : انّ المصنّف لمّا ذكر انّ صله الموصول تكون جمله أو شبهها، أراد أن ينبّه انّ ما مرّ مختصٌّ بغير « أل »، وأمّا صلتها فلا تكون جمله، ولامشابهًا بها، بل صلته ما أشار إليه بقوله : « و صفه صريحه » إلى آخره .

الصفه المشبّهه لاتقع صله لأل

ولايخفى انّ ظاهره _ كالشارح حيث فسّر غير الخالصه فيما بعد بما غلب عليه الإسميّه _ جواز كون الصفه المشبّهه صله لأل ؛ و قد صرّح به ابن المصنّف (۱)، وابن هشام فى شرح القطر (۲).

وليس الحكم كذلك، لأنّ الصفه المشبّهه على ما صرّحوا به للثبوت، و قد عرفت انّ صله « أل » مؤوّله بالفعل، فإذا جاز وقوع الصفه المشبّهه صله لها، ينبغى أن تؤوّل (۳) بالفعل، وهو ينافى الثبوت، كما نبّهنا عليه سابقًا أيضًا .

معنى غلبه الاسميّه على الوصفيّه

قوله : و هى الّتى غلب عليها الإسميّه .

والمراد بغلبه الاسم على الوصف أن يصير الوصف بكثره الإستعمال مخصوصه

۱- ۱. شرح الألفيّه لابن الناظم : ۳۵ .

۲- ۲. شرح قطر الندى : ۱۳۹ و ۱۴۲ .

۳- ۳. فى « ب » : أن يؤوّل .

بذات معيّنه بعد ما كان صالحًا للإطلاق على موصوفات كثيره، ثمّ صار بعد الغلبه فى ذات غير جارٍ على شىء منها .

أفعل التفضيل لايقع صله « أل »

قوله : كالأبطح .

و هو اسم لمسيل الماء وإن كان فى الأصل أفعل التفضيل ؛ و ظاهر عباره الشارح يدلّ على انّه لو لم يغلب الإسميّه على الوصف فيه، لجاز وقوعه صله لأل ؛ وليس الأمر كذلك، لاتّفاقهم على انّ « أل » الداخله على اسم التفضيل ليست للموصول، كما ذكره ابن هشام و غيره (۱).

و يحتمل أن يكون مرادُه من ذكر المثال بيانَ ما غلب فيه الإسميّه على الوصفيّه بعنوان المثال، لا انّه لو لم يكن غلبه الإسميّه على الوصفيّه فيه لجاز كونه صله « أل ».

قوله : و منه : [۵۳ ـ] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ .

آخره : وَ لاَ الْأَصِيلِ وَ لاَ ذِى الرَّأْيِ وَ الْجَدَلِ (۲).

اللغه : « الحَكَم » بفتح الحاء المهمله والكاف : هو الّذى يجعله شخصان حاكمًا

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۴۹ .

۲- ۲. وهذا بيت للفرزدق، و اسمه : همام بن غالب بن صعصعه التيمى، يخاطب بها أعرابيًّا من بنى عذره بعد ما هجاه بحضره عبدالملك بن مروان بأبيات، و قد جعلوه حَكَمًا بين الفرزدق والأخطل وجرير بأنّ أيّهم أقبح منظرًا، و كان بينهم مهاجاه دائمًا . و قبله : بل أَرْغَمَ اللّه ُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالخَطَلِ أنظر أوضح المسالك: ۱ / ۱۱۸، شرح ابن عقيل: ۱ / ۱۵۷، شرح التسهيل: ۱ / ۱۹۶، جامع الشواهد: ۳ / ۵.

حتّی یحکم بینهما . « الأصِیل » : الحسیب والنسب . و « الجَدَل » بفتح الجیم والدال المهمله : شدّه الخصومه .

الترکیب : « ما » نافیه، « أنْتَ » اسمه، و « بِالْحَکَم » خبره، جمله : « التُرْضَی حُکُومَتُه » نعتٌ له، « وَ لاَ الأصِیل » عطفٌ علی « الحَکَم »، و کذا قوله : « و لاَ ذِی الرَأْیِ وَالْجَدَل » عطفٌ علی « الرَأْی ».

المعنی واضح، والشاهد فی قوله : « التُرضَی »، حیث انّ فعل المضارع وقع صله لأل الموصوله .

بیان اختلافهم فی معنی الضروره

قوله : قال : لأنّه متمکّن من أن یقول : المُرضی حکومته .

إعلم : انّه وقع الخلاف بینهم فی معنی الضروره، فالمصنّف وعن غیره (۱) : انّها ما یضطرّ إلیه الشاعر ولم یجد عنه مخلصًا، ولهذا قال : لتمکّنه من أن یقول المرضی حکومته .

والمحکیّ عن الجمهور : انّ الضروره ما لایقع إلّا فی الشعر، سواء کان للشاعر عنه مندوحه (۲) إلی غیره _ بأن یمکنه الإتیان بعباره أخری تؤدّی مقصوده _ أم لا مندوحه له عنه (۳).

وهذا هو الظاهر، لأنّ الشاعر لایلزمه تخییل جمیع العبارات الّتی یمکن أداء

---

۱ – ۱. ینظر توضیح المقاصد والمسالک: ۱ / ۲۳۹ و ۲۴۰ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۱۷۰ ؛ وخزانه الأدب: ۱ / ۵۰ ؛ والضرائر للآلوسی: ۶ _ ۹.

۲– ۲. المندوحه معناها : السعه والفسحه _ لسان العرب (ندح) : ۲ / ۶۱۳ .

۳– ۳. حکاه عنهم الدمامینی فی تحفه الغریب (المطبوع بهامش المنصف من الکلام) : ۱ / ۱۰۵.

المقصود بها، فربّما لايحضره فی وقت النظم إلّا عباره واحده تحصل غرضه، فيكتفی بها، ولو فتح هذا الباب لأمكننا فی كلّ ما يدّعی انّه ضروره أن ندّعی انّه أمرٌ إختياریّ، لتمكّن الشاعر من أن يقول غير تلك العباره، ويعتبر تركيبًا آخر يتمّ به الوزن، و هذا يسهل علی من له محاوله النظم، ولايكاد يعوزه ذلك فی جميع الأشعار أو غالبها ؛ هكذا قيل (۱)، و هو قویّ .

قوله : و ردّ بأنّه لو قاله لوقع فی محذور أشدّ، إلی آخره .

فيه نظر واضح، لأنّه انّما يجب تأنيث الوصف المسند إلی الظاهر المؤنّث إذا كان المؤنّث حقيقيًّا، وليس المقام كذلك ؛ إذ الحكومه علی فرض تسليم تأنيثها انّما يكون تأنيثها مجازيًّا، والمسند إلی ظاهر المؤنّث المجازیّ لايجب فيه المطابقه كما يجیء فی باب الفاعل إن شاء اللّه تعالی (۲)، فالردّ مردود، والمدّعی مقبول، ويردّ بما ذكرناه فی تفسير الضروره .

قوله : نحو : [۵۴ ـ] مِنَ القَومِ الرَسُولُ اللّه ِ مِنْهم .

هذا صدر بيت عجزه : لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ آل مَعَدّ (۳).

اللغه : « دَانَتْ » أی : ذلّت و خضعت . « مَعَد » بفتح الميم : هو ابن عدنان جدّ النبیّ صلی الله عليه و آله ، كما قيل .

التركيب : « مِن القَوم » متعلّق بدَانَتْ (۴)، و « مِن » بمعنی اللام (۵). « الرَسُولُ

۱- ۱. قائله الدمامينی فی تحفه الغريب (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ۱ / ۱۰۵ .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

۳- ۳. البيت بلا نسبه فی : شرح التسهيل : ۱ / ۱۹۸ ؛ و شرح الأشمونی : ۱ / ۷۶ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۵۸ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۵ ؛ ومغنی اللبيب : ۱ / ۴۹ ؛ و جامع الشواهد : ۳ / ۴۰ .

۴- ۴. فی « ب و ك ۱ » : متعلّق بالعامل المقدّر .

۵- ۵. « و مِن بمعنی اللام » لم يرد فی « ب و ك ۱ » .

اللّه ِ » مبتدأ، « مِنْهُم » خبره ؛ « لَهُمْ » بدلٌ من « القَوم » ؛ « دَانَتْ » فعلٌ، « رِقَاب » فاعله ؛ « آل مَعَد » مضاف إليه .

والشاهد فی قوله : « الرَسُولُ اللّه ِ مِنْهم » حيث وصل « أل » فيه بالجمله الإسميّه لأجل الضروره، والتقدير : للقوم (۱) الّذين رسول اللّه صلى الله عليه و آله منهم، إلى آخره .

ويجوز (۲) أن يكون « من القوم » متعلّقًا بمحذوف، ويكون خبرُ المبتدأ محذوفًا، و حينئذ يكون « لهم » (۳) متعلّقًا بدَانَتْ .

والمعنى: ذلك الممدوح يكون من القوم الّذين رسول اللّه صلى الله عليه و آله منهم، إلى آخره؛ لكنّه مبنيّ على أن يكون ذلك مدحًا لشخصٍ معهود .

قوله : فيما تقدّم .

من مساواتها للّذى والّتى و فروعهما بلفظٍ واحد .

قوله : وقد تستعمل بالتاء فی المؤنّث (۴).

فيقال : أيّه ؛ قال نجم الأئمّه :

إذا أريد به ــ أى بأىّ ــ المؤنّث، جاز إلحاق التاء به، موصولاً كان، أو إستفهامًا أو غيرهما نحو: لقيت أيّتهنّ، قال الأندلسى: التأنيث شاذّ (۵).

ثمّ قال :

۱- ۱. فی « ب و ك ۱ » : من القوم .

۲- ۲. من هنا إلى قوله : « لشخص معهود » لم يرد فی « ب و ك ۱ ».

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : أى يكون لفظ « لهم » متعلّقًا، فلايتوهّم انّ « لهم » ظرفٌ فيكون خبرًا مقدّمًا، فحينئذ لابدّ أن يقال : متعلّقٌ بالرفع، إذ على ذلك التقدير يكون اسمًا مؤخّرًا ليكون، و حقّه الرفع ؛ فاتّضح بما قرّرنا انّ حقّ العباره ما كتبه سلّمه اللّه تعالى، والعدول إلى غيره ليس على ما ينبغى، بل غلطٌ كما لايخفى، وكلّ ذلك واضح لمن له أدنى بصيره، لمحرّره حين التحرير .

۴- ۴. فی المصدر : للمؤنّث .

۵- ۵. فی المصدر : التاء فيه شاذّ .

و بعض العرب يثنّيها ويجمعها أيضًا فى الإستفهام وغيره، نحو: أيّاهم أخواك، وأيّوهم إخوتك، قال : و هما أشذّ من التأنيث (۱).

قوله : لما تقدّم فى المعرب والمبنىّ .

و هو انّ « أىّ » وإن شابهت الحرف فى المعنى، إلاّ انّه عارضها ما يقتضى الإعراب و هو لزومها للإضافه، و هذا انّما يدلّ على إعراب « أىّ » إذا كانت مضافه، وأمّا إذا قطعت عنها كما تقول : مررت بأىٍّ هو قائم مثلاً، فلا .

اللهمّ إلاّ أن يقال : انّها تلزم الإضافه معنًى وإن لم تضف لفظًا، و هذا القدر كاف لإعرابها والخروج عن مقتضى بنائها، فتأمّل .

إذا علمت ذلك فقد ظهر لك انّ « أىّ » قد تفرّدت من بين الأسماء الموصوله بالإعراب لما مرّ، وكذا « اللّذان » و « اللّتان » على ما مرّ الخلاف فيهما، و « ذو » بناءً على القول المتقدّم .

قوله : لفظًا .

التقييد بذلك قد ظهر النكته فيه بما ذكرناه آنفًا .

قوله : بأن كانت مضافه، إلى آخره .

و حاصل ما ذكر انّ لأىّ أربع صور، الأُولى : أن تكون مضافه و كان صدر صلتها مذكورًا، نحو : أعجبنى أيّهم هو قائم .

والثانيه : كالأولى فى الثانى، و بخلافها فى الأوّل، نحو: أعجبنى أىّ هو قائم .

والثالثه : كالثانيه فى الأوّل و بخلافها فى الثانى، نحو: أعجبنى أىّ قائم .

والرابعه : أن تكون مضافه وكان صدر صلتها محذوفًا، نحو: أعجبنى أيّهم قائم.

۱- ۱. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۲ .

والثلاث الأوَل مفهومه من منطوق البيت (۱)، والأخيره من مفهومها، لكن لايخفى صعوبه إخراج هذه الصور الأربع من البيت للمبتدى، فلو أتى بالمصرع الثانى بما نذكره، لكان فهم الصور المذكوره فى غايه السهوله، و هو هذا :

[۵۵ ـ] أَيُّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ أو صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَا انْحَذَف

بما النافيه .

و يفهم الصورتان من المصرع الأوّل، و هما ما كانت « أىّ » غير مضافه، ذُكِر صدر صلتها أم لا ؛ والأخيرتان من المصرع الثانى فى غايه الوضوح كما لايخفى على المُنصِف .

صدر صله « أىّ » انّما يحذف فى الجمله الاسميّه

ولايخفى انّ حذف صدر صله « أىّ »، انّما هو إذا كانت صلتها جمله اسميّه، أمّا إذا كانت فعليّه فلا ، إذ لا صدر لصلتها حينئذ حتّى يحذف ، لأنّ العائد الّذى هو المسمّى بصدر الصله هنا فى الجمله الفعليّه إمّا فى الفعل أو بعده .

ثمّ انّ المراد بصدر الصله هنا هو الضمير الّذى يكون مبتدأً راجعًا إلى « أىّ »، لامطلق العائد، فلايحذف كلّ ما وقع فى صدر الصله وإن كان مبتدأً مضافًا إلى العائد كقولك : إضرب أيّهم غلامه قائم، فلايقال : إضرب أيّهم قائم، لفوت (۲) المقصود كما لايخفى .

۱- ۱. والبيت هكذا : أَيُّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ *** وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

۲- ۲. فى « ب » : لفوات .

فعلى هـذا غير خفيّ لطف قول الشارح : « مبتـدأ » بعـد قول المصـنّف : « وَ صَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ »، لأنّ لفظ « ضـميرٌ » فى البيت مبتدأ، والّذى هذا الضـمير عباره عنه أيضًا لابدّ أن يكون مبتدأ كما مرّ ، و انّما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول _ قيل : _ لأنّه كان بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرّر على الولاء بمعنى (۱).

كيف يجوز إضافه « أىّ » الموصوله مع انّ المعارف لاتضاف

وفى المقام إشكال تقريره هو : انّ الموصولات من المعارف إتّفاقًا، فعلى هذا كيف يجوز إضافه « أىّ » مع انّ المعارف لاتضاف لِمَا ذكرناه فى « مبحث الإضافه »، مَن أراد الإطّلاع فعليه الرجوع (۲).

و يمكن أن يجاب : انّ الموصولات _ على ما هو الحقّ _ تعريفها بصلاتها، فقَبْل مجىء الصله ليست بمعارف، فلايلزم من جواز إضافه « أىّ » إضافه المعرفه، لأنّ إضافتها قبل مجىء الصله، و قد عرفت انّها قبل مجيئها ليست بمعرفه .

إن قلت : على هـذا ينبغى أن لاتضـاف بعـد مجىء صـلتها، مع انّهـا تسـتعمل مضافه حينئـذ أيضًا . قلت : لمّا أضـيفت قبل مجىء صلتهـا اسـتعملت بعـد مجيئها بتلك الإضافه، لا بإضافه مجـدّده ؛ و تمام التحقيق قـد ذكرناه فى « باب الإضافه » عنـد شـرح قول المصنّف فى « أىّ » :

[۵۶ _] وَ إِنْ تَكُن شَرْطًا أَو اسْتِفْهَامَا *** فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۶۱ ؛ عباره : « على الولاء بمعنى » غير موجوده فى بعض نسخ المصدر، والظاهر انّه لا معنى لها .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

و علیک بملاحظته، فانّه ینفعک فی المقام، وأزال منک بعض التوهّمات الّذی یعرض لک بعد الإحاطه بما مرّ بالتمام .

وجه بناء « أیّ » فیما إذا أضیف وحذف صدر صلتها

قوله : قیل : لتأکید مشابهتها الحرف من حیث إفتقارها إلی ذلک المحذوف .

أقول : قال المصنّف فی وجه بناء « أیّ » فی هذه الحاله :

هو انّه کان من حقّ « أیّ » الموصوله أن تضاف إلی المعرفه فتوافق فی المعنی بعضًا، وإلی النکره فتوافق فی المعنی کلًّا، کما إذا کانت شرطًا أو إستفهامًا، إلاّ ـ انّها إذا کانت موصوله لاتضاف إلاّ إلی المعرفه فوافقت (۱) فی المعنی بعضًا دون کلّ، فضعف بذلک مُوجِبُ إعرابها، فجعل لها حالان : حال إعراب و حال بناء، وکان أولی أحوالها بالبناء الحاله المذکوره، لأنّ حذف صدر صلتها لم یستحسن فیها دون غیرها (۲) إلاّ لتنزیل ما تضاف إلیه منزلته، و ذلک یستلزم تنزیلها (۳) حینئذ منزله غیر مضاف لفظًا ولا نیّهً، وإنّما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فی تقدیر ما لم تضف، ضعف سبب إعرابها فبنیت (۴).

ثمّ قال :

فإن قلت : فبناؤها فی حاله حذف ما تضاف إلیه و حذف صدر

۱- ۱. فی « ش » : فتوافقت .

۲- ۲. فی المصدر : ولا فی غیرها .

۳- ۳. فی المصدر : تنزّلها .

۴- ۴. فی المصدر : فبنیت غالبًا .

صلتها من باب أولى وأحرى ؛ قلت : لا، بل هى فى تلك الحاله وحاله حذف ما تضاف إليه وذكر صدر صلتها معربه، لأنّ ذلك يبدى تمكّنها فى الإضافه لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين لها عوضًا، فأشبهت بذلك كلًّا، فإنّ كلًّا يحذف (۱) ما تضاف إليه كثيرًا ويجاء بالتنوين عوضًا منه (۲).

هذا كلامه، و فيه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّ قوله : « من حقّ أىّ الموصوله أن تضاف إلى المعرفه » إلى قوله : « و إلى النكره » ممنوعٌ، بل نقول: انّ حقّ «أىّ» الموصوله أن لاتضاف مطلقًا، لا إلى المعرفه ولا إلى النكره، لأنّ الموصولات معارفٌ والمعارف لاتضاف، فضلاً عن أن يكون حقّها الإضافه إلى النكره أيضًا، ونحن بعد فى ويل و عويل فى تصحيح إضافتها إلى المعرفه، وقد مرّ الكلام فى تصحيح ذلك، وكيف يكون حقّها الإضافه إلى النكره أيضًا ؟!

وأمّا ثانيًا : فلأنّ قوله : « حذف صدر صلتها لم يستحسن فيها دون غيرها إلّا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته » ممنوعٌ أيضًا، و ما الدليل على ذلك ؟!

ثمّ انّ شارح اللباب علّل بنائها فى هذه الحاله بأنّ الموصول والصله كشىء واحد، فإذا حذف صدر الصله كان بمنزله حرف من الكلمه فلم يستحقّ الإعراب (۳).

وفيه نظرٌ أيضًا، لأنّه يلزم على هذا أن يكون « أىّ » فيما إذا حذف المضاف إليه والصله مبنيّةً ؛ بل هى أولى بالبناء حينئذ على ما ذكره، لحذف المضاف إليه و صدر الصله جميعًا .

۱- ۱. فى المصدر : تحذف .

۲- ۲. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۰۴ مع اختلاف يسير فى العباره .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

قوله : فی الحاله الثانیه .

أی : فیما إذا کانت « أیّ » غیر مضافه وکان صدرُ صلتها محذوفًا .

قوله : فیلزم علیها بناؤها فیها .

الضـمیرُ الأوّل عائدٌ إلی : « العلّه » فی قوله: « وهذه العلّه »، والثانی إلی: « أیّ »، والثالث إلی قوله : « فی الحاله الثانیه »، أی : فیلزم بناءً علی هـذه العلّه بناء « أیّ » فی الحاله الثانیه أیضًا لوجود العلّه المـذکوره فیها، و هی تأکّد مشابهتها الحرف من حیث افتقارها إلی ذلک المحذوف ؛ وهی کما تکون موجبهً لبناء « أیّ » فیما إذا أضـیفت وحذف صدر صلتها، فینبغی أن تکون موجبهً لبنائها فی تلک الصوره أیضًا.

قوله : علی أنّ بعضهم قال به .

قـد مرّ الکلام فی مثل « علی » هذه فی آخر مبحث الضـمائر، فراجع هناک، واعلم : انّهم یأتون بها فی مقام التأیید، أی : علاوه و زیاده علی اقتضاء العلّه بنائها، القول بالبناء أیضًا موجودٌ .

قوله : قیاسًا .

و هو الأولویّه، لأنّ « أیّ » مع إضافتها الّتی هی الباعثه لإعراب الاسم لو کانت مبنیّهً عنـد حـذف صـدر صـلتها، فمع عدم إضافتها وحذف صدر صلتها بنائها بطریق أولی .

قوله : نقله الرضی .

حیث قال :

وإن لم تضف _ أی أیّ _ مع حذف المبتدأ، نحو : أکرم أیّا أفضل، فکلام العرب الإعراب، وأجاز بعضـهم البناء قیاسًا لاسماعًا، فتقول :

أكرم أيُّ أفضل، مضمومًا بلا تنوين، إنتهى (۱).

وكذا أبوحيّان فى « الإرتشاف » حيث قال :

وإذا حُذِفَ ما يضاف (۲) إليه « أىّ »، اُعْرِبَت سواء حُذِفَ (۳) المبتدأ الّذى هو صدر صلتها، أم لم يُحْذَفْ، نحو : إضرِبْ أيًّا هو (۴) قائم. وذَهَبَ بعض النحاه إلى جواز البناء إذا حُذِفَ ما يضاف إليه، وحُذِفَ صدرُ صلتها قياسًا على البناء إذا لَم يحذف ما يُضَاف إليه، إنتهى (۵).

قوله : وهو يردّ نفى المصنّف فى الكافيه الخلاف فى إعرابها حينئذ .

و مرجع الضمير ــ أى قوله : « هو » ــ قول البعض، أو نقل الرضى، أى : قول البعض أو نقل الرضى يردّ ما ادّعى المصنّف فى الكافيه من نفى الخلاف فى إعراب « أىّ » حينئذ، أى حين عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها .

و يمكن أن يجاب من جانب المصنّف : باحتمال حدوث القول بعده، فلايضرّ ما ادّعاه .

قوله : لشبهها بقبلُ و بعدُ .

و هما كانا مبنّيين على الضمّ، فكذا ما أشبهه، ثمّ شرع فى بيان وجه الشباهه فقال : « لأنّه حذف من كلٍّ ما يبيّنه »، بتنوين : « كلّ »، و هو عوضٌ من المضاف إليه، أى : من كلّ قبلُ و بعدُ و أىّ ما يبيّنه .

و فيه نظرٌ، لأنّ المبيِّن فى « قبلُ » و « بعدُ » وإن كان مضافًا إليه ومحذوف، لكن

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۶۱ .

۲- ۲. فى المصدر : ما تضاف .

۳- ۳. فى المصدر : أحُذِف .

۴- ۴. « هو » لم يرد فى المصدر .

۵- ۵. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۸ باب الموصول .

المبيِّن فی الموصول لیس صدر الصله فقط، بل تمام الصله ؛ فعلی هذا، المحذوف فی « أیّ » انّما هو صدر الصله، فکیف یقول : لأنّه حذف من کلٍّ ما یبیّنه ؟!

فالأولی عباره نجم الأئمّه حیث قال :

وبنی ــ أی : أَیّ ــ علی الضمّ تشبیهًا بقبلُ و بعدُ، لأنّه حذف منه بعض ما یوضّحه و یبیّنه، أی (۱) : الصله، لأنّها المبیِّنه للموصول، کما حذف من قبلُ و بعدُ المضاف إلیه المبیِّن للمضاف، إنتهی (۲).

فعلی هذا یکون وجهُ الشباهه بینها وبین « قبلُ » و « بعدُ » : عدمَ حصول البیان، أو فی أصل الحذف وإن کان فی بعضٍ بعض المبیِّن و فی آخَرَ تمامه .

قوله : و مثال بنائها فی الحاله الرابعه .

ولایخفی انّ فی الحاله الرابعه لا حُسْنَ فی ذکرها، إذ الکلام انّما هو فیها، وأیضًا یفهم من الآیه انّ المراد تلک .

قوله : قراءه الجمهور : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیعَهٍ أَیُّهُمْ أَشَدُّ عَلَی الرَّحْمنِ » (۳) بالضمّ .

و هو متعلّق بقراءه، أی : مثال ذلک قراءه الجمهور بالضمّ .

قبل الآیه : « فَوَ رَبِّکَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّیَاطِینَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِیًّا * ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیعَهٍ أَیُّهُمْ أَشَدُّ عَلَی الرَّحْمنِ عِتِیًّا ».

قوله : « ثمّ لَنَنْزِعَنَّ » عطفٌ علی : « لَنَحشُرَنَّهُمْ »، و هو مبنیّ علی الفتح لمباشرته بالنون المؤکّده، والجارّ متعلّق به . « أَیُّهُمْ » : « أَیُّ » فیه فی محلّ النصب لیکون مفعولاً به، والشاهد فیه حیث وقع مضافًا إلی « هُمْ »، و بُنِی علی الضمّ

۱- ۱. فی المصدر : أعنی .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۱ .

۳- ۳. مریم : ۶۹ .

لحذف صدر الصله ؛ و « أشدّ » خبرٌ لمبتدأ محذوف، وهو صدر الصله ؛ و « عِتِيًّا » تمييزٌ، والتقدير على هذا : لَنَنزِعَنَّ الّذى هو أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا، أى : أَشَدُّ عِصْيَانًا عَلَى الرَّحْمن .

قوله : كالخليل و يونس .

بل نقل ذلك ابن هشام عن الكوفيّين وجماعه البصريّين، ونقل هو وغيره عن الزجاج انّه قال :

ما تبيّن لى انّ سيبويه غلط إلّا فى موضعين، هذا أحدهما، فانّه يسلم انّها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت (۱).

ونقل نجم الأئمّه وابن هشام و غيرهما عن الجَرْمى انّه قال :

خرجت (۲) من خندق الكوفه حتّى أتيت مكّه فلم أسمع أحدًا يقول فى نحو : « إضربْ أيّهم أفضل » إلّا منصوبًا (۳).

قوله: وأوّلت قراءه الضمّ على الحكايه، أيالّذى يقال فيه أيّهم أشدّ

ومرادُ هذا المؤوّل هو : انّ « أىّ » فى الآيه ليست للموصول، بل إستفهاميّه مرفوعه على الإبتدائيّه، و « أشدّ » خبره، فعلى هذا يلزم خلوّ « نَنْزِعَنَّ » من المفعول، فقدّر له المفعول، وجعله موصولاً بالقول المحذوف، وجمله المبتدأ والخبر مقولٌ للقول، ولهذا قال : « أى الّذى »، يعنى : لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَهٍ الّذى يُقَالُ فِيه أَيّهُم أَشَدّ ؛ هكذا نُقِل عن الخليل فى اللباب و غيره (۴).

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۷۷ .

۲- ۲. والعباره فى المغنى هكذا : خرجت من البصره فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّه أحدًا يقول : (لأضربنّ أيّهم قائم) بالضمّ .

۳- ۳. شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۶۱ ؛ ومغنى اللبيب : ۱ / ۷۷ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۷ ؛ والإنصاف : ۲ / ۱۰۲.

۴- ۴. لم نعثر على كتاب اللباب ؛ نقله عن الخليل فى مغنى اللبيب : ۱ / ۷۷ ، و فى الإنصاف : ۲ / ۵۸۳.

وقال نجم الأئمّه وغیره :

ومذهب یونس فی مثله أنّ الفعل الّذی قبل « أیّ » معلّقٌ عن العمل، ویجیز التعلیق فی غیر أفعال القلوب أیضًا (۱).

یعنی : انّ « أیّ » فی الآیه لیست للموصول، بل للإستفهام، والجمله مفعول « نَنْزِع »، لکن قد علّق بالإستفهام عن العمل .

ونقل عن الأخفش (۲) : انّ « مِنْ » فی الآیه زائده، و « کلّ شیعه » مفعول « ننزعنّ »، و « أیّهم أشدّ » جملهٌ مستأنفه، لاتعلّق لها بالفعل .

وهو مبنیّ علی مذهبه (۳) من جواز زیاده « مِنْ » فی الإیجاب، واستدلّ علی ذلک بقوله تعالی : « یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ » (۴)، و یجیء تحقیقه فی « باب حروف الجرّ » إن شاء اللّه تعالی (۵).

عائد الموصول متی یحذف ؟

قوله : أی یوجد طویلاً .

إعلم : انّ العائدَ إمّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، وسیأتی الکلام فی الأخیرین، أمّا الأوّل : فهو لایخلو إمّا عائدٌ إلی « أیّ »، فهذا یحذف کثیرًا من غیر اشتراط شیء کما عرفت، وإمّا عائدٌ إلی غیر « أیّ » من الموصولات، والکلام الآن فیه، فحینئذٍ نقول : لایخلو إمّا أن یکون هذا العائد المرفوع فاعلاً أو خبرًا أو

۱- ۱. شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۶۳ ؛ ومغنی اللبیب : ۱ / ۷۷ .

۲- ۲. نقله عنه و عن الکسائی فی مغنی اللبیب : ۱ / ۷۸ .

۳- ۳. أنظر رأی الأخفش فی شرح الکافیه للرضی: ۴/ ۲۶۸، ومغنی اللبیب: ۲ / ۳۲۴، وشرح ابن عقیل: ۲/ ۱۷.

۴- ۴. الأحقاف : ۳۱ .

۵- ۵. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط .

مبتدأ، أمّا الأوّلان فلا يجوز حذفهما مطلقًا، طالت الصله أم لا، أمّا الأوّل منهما فلأنّ الفاعل لايحذف كما يجيء فى « باب الفاعل » إن شاء اللّه تعالى (۱)، نحو : الّذى جاءك زيدٌ ؛ وأمّا الثانى فلايخلو إمّا خبرٌ عن المبتدأ، أو عن « انّ » وأخواته، وأيّهما كان لايجوز الحذف مطلقًا، لأنّ وقوع الضمير خبرًا قليلٌ جدًّا، فلايعلم بعد الحذف .

وأمّا إذا كان العائدُ المرفوع مبتدأ، فحينئذ لايخلو إمّا أن يكون خبره جملةً أو ظرفًا أو مجرورًا أو غيرها، فإن كان الأوّل أو الثانى أو الثالث لايجوز الحذف أيضًا، لأنّ كلًّا من الجمله والظرف والمجرور يصلح لوقوعه صله، و سيجيء فى قوله : « وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ إِنْ صَلُحَ البَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ».

المراد بطول الصله ما هو ؟

وإن كان الخبر غيرها، فحينئذ لايخلو إمّا أن يطول الصله أم لا، والمراد بطول الصله أن يكون فيها شيءٌ زائدٌ من الخبر المفرد، سواء كان معموله أم لا، وحينئذ يحذف العائد ــ وهو المبتدأ ــ كثيرًا، و على الثانى لايحذف إلّا قليلًا، وهو الّذى أشار إليه بقوله : « وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ لِلْعَائِدِ نَزْرٌ »، مثاله كقولك : زيد الّذى هو قائم، فلايحذف « هو » إلّا نادرًا، ومثال الأوّل هو ما ذكره بقوله : « نحو : « وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلٰهٌ » (۲) ».

إن قلت : قد مرّ منك انّ الجارّ والمجرور لو كان خبرًا عن العائد لم يجز حذفه،

۱- ۱. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۲- ۲. الزخرف : ۸۴ .

لصلاحيّه الباقى للوصل المُكْمِل، وسيجىء من الشارح أيضًا تصريحٌ على ذلك، ومع ذلك كيف يجوز الإستشهاد لحذف العائد بالآيه الشريفه ؟

قلت : ليس المجرور فى الآيه خبرًا عن الضمير، بل هو متعلّق بإله، لكونه بمعنى مألوه أى معبود، وهو الخبر قد تقدّم (١) معموله عليه لكونه جارًا ومجرورًا، وبسببه طالت الصله، وكذا بسبب العطف عليها أيضًا، فحذف العائد كذلك .

يجوز فى الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو المجرور ثلاثه أوجه

إعلم : انّ الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور نحو : أفى الدار زيدٌ مثلاً، يجوز فيه ثلاثه أوجه :

الأوّل : أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور .

والثانى : أن يكون مرفوعًا بالإبتداء (٢)، و حينئذ يكون التقدير فى المثال المذكور : أفى الدار كائن زيدٌ ؛ أو بالفعل والتقدير : أفى الدار يكون زيدٌ .

والثالث : أن يكون مرفوعًا بالظرف وفاعلاً له .

وعلى الأوّل يكون الجمله اسميّهً، وعلى الثانى يكون اسميّهً وفعليّهً بالتفصيل، وعلى الثالث يكون ظرفيّهً.

إن قلت : على هذا لِمَ لم يحمل الآيه المذكوره على هذه الإحتمالات ؟

قلت : أمّا عدم حملها على الإحتمال الثالث _ أى كون « إله » فاعلاً للمجرور وهو : فى السماء _ فلإستلزامه خلوّ الصله عن العائد، وهو غير جائز . وأمّا عدم حملها على الإحتمال الثانى فلأنّه فى الآيه غير ممكن، لأنّه إذا قلنا : بأنّ المجرور

١- ١. فى « ب » : و قد تقدّم .

٢- ٢. فى « ش » : بالمبتداء .

فيها متعلّق بالمقـدّر، لكان الفاعل فيه مستترًا لتقدّم المخبر عنه (۱)، وحينئـذ ينبغى أن يقرء : إلهًا ؛ وهـذا الإحتمال انّما يكون إذا كان الظرف أو المجرور واقعًا فى أوّل الكلام .

وأمّا الإحتمال الأوّل فقـد ذكر ابن هشام عدم جواز ذلك لما ذكرنا فى الإحتمال الثالث من اسـتلزام خلوّ الصـله عن العائد، حيث قال فى المغنى:

ولايجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف .

إلى أن قال :

لأنّ الصله حينئذ خاليه من العائد (۲).

وفيه نظرٌ، لأـنّ ذلـك انّمـا يلزم إذا قلنا : بأنّ المتعلّق حـذف مع الضـمير على ما ذهب إليه السـيرافى (۳)، وأمّـا على ما ذهب إليه الجمهور من حذف المتعلّق فقط وانتقال الضـمير منه إلى الظرف أو المجرور فلا ؛ فعلى هذا، هذا الإحتمال قائمٌ فى الآيه، فيكون جملهُ المبتدأ والخبر صلهً، والعائد الضمير فى المجرور .

إن قلت : انّ للآيه إحتمالاً آخَر، وهو أن يكون المجرور متعلّق (۴) بالمقدّر و صله، و « إلهٌ » بدل من الضمير فى المجرور .

قلت : هذا الإحتمال لايصار إليه، أمّا أوّلاً : فلأنّه يلزم معه _ نظرًا إلى ظاهر الآيه _ أن يكون السـماء مكانًا للّه ِ تعالى، لأنّ معناها ظاهرًا : وهو أن يكون فى السماء، تعالى اللّه عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا . وأمّا ثانيًا : فلِمَا قيل من انّه حينئذ يكون

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : و هو قوله تعالى : « و هو الّذى » [بخطّه سلّمه اللّه تعالى].

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۲ / ۴۳۴ .

۳- ۳. أنظر رأى السيرافى فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۶ .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : متعلّقًا .

قوله تعالى : « وَ فِی الْأَرْضِ إِلٰهٌ » أیضًا کذلک، فیلزم الإبدال من الضمیر العائد مرّتین، و فیه بُعد، حتّی قیل بامتناعه، إنتهی (۱).

أقول : و علی فرض تسلیم امتناع ذلک، یمکن أن یکون « وَ فِی الْأَرْضِ إِلٰهٌ » مبتدأ وخبر (۲)، فلایلزم المحذور، فالأولی أن یقال فی ردّ هذا الإحتمال بما قلناه.

قوله : کقوله : [۵۷ ـ] مَنْ یُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ یَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ .

هذا صدر بیت عجزه : وَلَایَجِدْ عَنْ سَبِیلِ الحِلْمِ وَالْکَرَمِ (۳).

اللغه : « یُعْنَ » بالبناء للمفعول من قولهم : عُنِیتُ لِحَاجَتِک، أعنی : بها، بضمّ أوّلهما . و « یَجِد » بالیاء المثنّاه التحتانیّه وکسر الحاء المهمله من : حَادَ عن الطریق إذا عَدَلَ عنه (۴).

الترکیب : « مَنْ » موصولٌ مبتدأ، و « یُعْنَ » صلته، والعائد مستترٌ فیه، و « لایَنْطِق » خبره، والرابط الضمیر المستتر فیه، وهو مجزومٌ لتضمّن الموصول معنی الشرط، « بما » متعلّقٌ به، و « ما » موصولٌ، والشاهد فیه حیث حذف صدر صلته مع عدم استطاله الصله، و «سَفَهٌ» خبرٌ عن العائد المحذوف، أی: بما هو سَفَهٌ ؛ « وَلَایَجِدْ » عطفٌ علی « لا یَنْطِق »، « عن سبیل الحِلْم » متعلّقٌ به، و « الکَرَم » عطفٌ علی « الحِلْم ».

المعنی : مَن یعتنی بحصول الحمد له ویرغب فی أن یحمده الناس، فلایتکلّم بالکلام الفاحش الّذی هو سَفَهٌ، ولایعدل عن طریق الحلم والکرم .

۱- ۱. مغنی اللبیب : ۲ / ۴۳۴ .

۲- ۲. کذا فی جمیع النسخ، والصواب : و خبرًا .

۳- ۳. البیت بلا نسبه فی أوضح المسالک : ۱ / ۱۱۹ ؛ و شرح الأشمونی : ۱ / ۷۸ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۲۰۳ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۱۴۴ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۹۰ ؛ والدرر : ۱ / ۳۰۰ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۴۷.

۴- ۴. أنظر الصحاح : ۲ / ۴۶۷ ؛ ولسان العرب : ۳ / ۱۵۹ .

ثمّ اعلم : انّه استثنى من هذا الإشتراط _ أى اشتراط طول الصله فى حذف العائد كثيرًا _ قولُك : لاسيّما زيدٌ، على تقدير أن يكون « زيدٌ » مرفوعًا، و « ما » موصولاً، فانّ « زيد » حينئذ خبرٌ عن مبتدأ واجب الحذف، والتقدير : لاسىّ الّذى هو زيدٌ ؛ فانّه حذف فيه العائد مع عدم طول الصله، ومع ذلك ليس بشاذّ، وذلك لِمَا قيل من انّ « لاسيّما » مُنَزّله منزله « إلّا » فى الإستثناء، فأرادوا أن لايكون بعدها جملةً مثلها (۱).

ثمّ انّ هذا الإشتراط انّما هو عند البصريّين، وأمّا الكوفيّون فلا، فانّ حذف العائد عندهم قياسىّ مطلقًا وإن لم يطل الصله (۲)، وقرئ فى قوله تعالى: « تَمَامًا عَلَى الَّذِيآ أَحْسَنُ » (۳) بالرفع (۴)، وكذا فى (۵) قوله تعالى : « مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ » (۶) بالرفع (۷).

إذا كان الصله جمله أو شبهها لايجوز حذف العائد

قوله : كأن يكون جملةً أو ظرفًا أو مجرورًا (۸) تامًّا .

الأوّل كقولك : رأيت الّذى هو يقول ؛ أو رأيت الّذى هو منطلقٌ غلامه، والثانى كقولك : الّذى هو عندك فاضل، والثالث كقولك : الّذى فى الدار كذا .

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۴ .

۲- ۲. أنظر شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۶۵ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۱۱۹ و ۱۲۰ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۴۶.

۳- ۳. الأنعام : ۱۵۴ .

۴- ۴. الرسم المصحفى : « أَحْسَنَ » بالنصب . وقراءه الرفع هى قراءه : يحيى بن يعمر، و عبداللّه بن أبى اسحاق الحضرمى، و هى شاذّه ؛ أنظر : مجمع البيان : ۴ / ۱۹۵ ؛ وتفسير القرطبى : ۷ / ۱۴۲ .

۵- ۵. « فى » لم يرد فى « ب » .

۶- ۶. البقره : ۲۶ .

۷- ۷. الرسم المصحفى : « بَعُوضَةً » بالنصب . قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب ۱ / ۳۱۴ » : و قرأ رؤبه برفع بَعُوضَه .

۸- ۸. فى المصدر : أو جارًّا ومجرورًا .

وقد عرفت المراد بالظرف والمجرور التامّ ما هو .

والحاصل أن يقال : انّ جواز حذف العائد المرفوع إذا كان خبره مفردًا، وهذا الشرط يشترك فيه « أىّ » وغيرها من الموصولات، لعموم الدليل الّذى ذكره، وهو انّه لو حذف العائد حينئذ لم يعلم أحُذِف أم لا ؟ لصلاحيّه الباقى لوقوعه صله، لأنّك لو حذفت العائد من قولك : الّذى هو يقول، وقلت : الّذى يقول، يصلح الجمله الفعليّه لوقوعها صله، فلايعلم حذف العائد، وكذا فى البواقى .

قوله : وخيرُ الخير ما كان عاجله (۱).

صدره :

[۵۸ _] فأطعمنا من لحمها وسنامها شواءً ...

والضمير فى « لحمها » و « سنامها » للناقه، و « شواء » مفعول ثان لأطعمنا، و « خير الخير » مبتدأ، و « ما كان عاجله » خبره، وفيه الشاهد حيث حذف خبره العائد إلى « ما »، و « عاجله » اسمه .

قوله : خلافًا لقوم .

حيث لم يجوّزوا حذف العائد المنصوب إذا كان معمولاً للفعل الناقص، منهم: أبوحيّان حيث قال فى الإرتشاف :

ولو كان الضمير منصوبًا بغير فعل نحو : جاءنى الّذى انّه فاضِلٌ، أو كأنّه قمرٌ، أو بفعل ناقص نحو : جاءنى الّذى لَيْسَهُ زيدًا، أو كأنّه صديقُك، أو لم يَتَعَيّن الربط نحو: هذا الّذى ضربتُه فى داره، لم يَجُزْ حَذْفُه إنتهى (۲).

۱- ۱. هو من أبيات لحاتم بن عبداللّه بن سعد الطائى الجواد المشهور، يصف نفسه بالسخاء وحسن القيام للضيف ؛ وقيل لغيره ؛ جامع الشواهد : ۲ / ۱۳۱ ؛ وانظر : تاريخ مدينه دمشق : ۱۱ / ۳۷۵ .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۹ باب الموصول .

قوله : والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل فى الكثره .

لمّا كان ظاهر عباره المصنّف موهمًا للتسويه بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب، أراد أن يتبّه انّه ليس كذلك، فقال : « والمنصوب بالوصف ليس » إلى آخره ؛ وذلك لأنّه لمّا كان الفعل أصلاً فى العمل، فكثر تصرّفهم فى معموله بالحذف، كما قيل (۱).

قال أبوحيّان :

فإن كان _ أى الضمير _ منصوبًا بوصف (۲)، فَحَذْفُه نَزرٌ جدًّا (۳).

و قال ابن هشام :

و حذف منصوب الوصف قليل (۴).

بل عن الفارسى : انّه لا يكاد يسمع من العرب ؛ و عن ابن السرّاج انّه قال : أجازوه على قبح (۵).

قوله : كقوله : مَا اللّه ُمُولِيكَ فَضْلٌ .

تمامه :

[۵۹ _] ... فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ (۶) اللغه : « مُولِيكَ » يعنى : مُعْطِيك ؛ « فَاحْمَدَنْهُ » فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفه.

۱- ۱. قائله الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : ۱ / ۱۴۶ .

۲- ۲. فى المصدر : يُوصَفُ .

۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۹ ؛ ومثّل له ب_ : الّذى مُعطيك زيدٌ دِرْهَمٌ (أَىْ مُعْطِيكَهُ).

۴- ۴. أوضح المسالك : ۱ / ۱۲۳ ؛ وفيه : « وحذف منصوب الفعل كثير ومنصوب الوصف قليل ».

۵- ۵. حكاه عنهما الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : ۱ / ۱۴۶ .

۶- ۶. البيت بلا نسبه فى : أوضح المسالك : ۱ / ۱۲۰ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۰۰ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۷۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۶۹ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۳ .

التركيب : « ما » موصول اسمى فى محلّ رفع على الإبتداء، « اللّه » مبتدأ ثان، « مُولِيكَ » خبره والجمله صله « ما »، والعائد محذوف، وهو المفعول الثانى للوصف، إذ مفعوله الأوّل : الكاف، والتقدير : مُولِيكَه، وفيه الشاهد . و « فَضْلٌ » خبرٌ للمبتدأ الأوّل، « أَحْمَدَنْهُ » فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به متعلّق به، « فَمَا لَدَى » ما نافيه، بطل عملها بتقديم الخبر، « لَدَى » متعلّقٌ بالمقدّر خبر مقدّم، « غَيْره » مضافٌ إليه، « نَفْعٌ » مبتدأ مؤخّر، سوّغ الإبتداء به تقديم الخبر الظرفى، و « لاَ ضَرَر » عطفٌ عليه، والفاء فى الموضعين قيل : للتعليل (۱).

والمعنى واضحٌ .

حذف العائد المنفصل غير جائز

قوله : فلايجوز حذف المنفصل .

لمّا خصّص المصنّف قوله : « وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِى فِى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ » إلى آخره، أراد أن يبيّن الشارح فائده هذا التخصيص (۲) فقال : « فلايجوز حذف المنفصل »، يعنى : انّ العائد المنصوب لو كان ضميرًا منفصلاً لايجوز حذفه وإن كان ناصبُه فعل تامّ (۳)، كجاء الّذى إيّاه ضربت، فلايقال : جاء الّذى ضربت.

قيل (۴) : لأنّ الحذف يوقع إلتباسه بالمتّصل، ومفوّت لما قصد به من التخصيص عند البيانيّين، والإهتمام عند النحويّين، نعم لو كان هناك قرينه جاز، نحو قوله تعالى : « وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » (۵)، حيث حذف العائد مع كونه ضميرًا منصوبًا

۱- ۱. لم نعثر عليه .

۲- ۲. فى « ش » : التقييد .

۳- ۳. كذا فى جميع النسخ، والصواب : فعلاً تامًّا .

۴- ۴. قائله الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : ۱ / ۱۴۵ .

۵- ۵. البقره : ۳ .

منفصلاً، إذ التقدير : و ممّا رزقناهم إيّاه ينفقون ؛ لأنّ تقديره متّصلاً يستلزم اتّصال الضميرين المتّحدى الرتبه فى ضمير الغائب (۱)، وقد تقدّم انّه قليل .

والحاصل أن يقال : انّ الضمير المنفصل المنصوب لو علم بعد الحذف انّه منفصلٌ، جاز حذفه، وإلّا فلا، لأنّه لايعلم بعد الحذف انّ العائد كان متّصلاً أو منفصلاً .

والظاهر من كلام نجم الأئمّه انّه لايرى (۲) انفصال الضمير وحده مانعًا لحذفه، بل انفصاله مع وقوعه بعد « إلّا »، حيث قال :

والمنصوب يحذف بشرطين، الأوّل : أن لا يكون منفصلاً بعد « إلّا » نحو : جاءنى الّذى ما ضربت إلّا إيّاه، وأمّا فى غيره فلا منع ؛ إلى آخر ما قال (۳).

لايجوز حذف العائد المنصوب بغير الفعل والوصف

قوله : ولا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحرف .

كجاء الّذى إنّه قائم ؛ هذا بيان فائده تخصيص المصنّف الحكم بالفعل والوصف. وينبغى أن يعلم انّ « انّ » فى المثال المذكور بكسر الهمزه، لا بفتحها، لأنّ « أنّ » المفتوحه مع ما بعده بتأويل المفرد، فلايصلح لوقوعها فى مقام الصله، لِمَا عرفت من انّ صله الموصول الاسمى جملةٌ ؛ وانّما لايجوز حذف العائد المنصوب حينئذٍ، لِمَا قيل من انّ اسم « انّ » لايحذف إلّا شذوذًا، فتأمّل .

۱- ۱. فى المصدر : ضميرى الغيبه .

۲- ۲. فى « ب و ش » : لما يرى .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۵ .

وعلّل ذلك نجم الأئمّه بعدم كونه فضله (۱). وفيه أيضًا تأمّل، لأنّ حذف العائد لايختصّ بالفضله .

العائد المنصوب بصله الألف واللام لايجوز حذفه

قوله : ولا المنصوب بصله الألف واللام كجاء الّذى أنا الضاربه .

هذا بيانٌ لفائده تقييده كلام المصنّف : « أو وصف »، بغير صله الألف واللام . وانّما لم يجز حذف العائد المنصوب بصله الألف واللام، قيل : لأنّ كون « أل » من الموصول الاسمى خفىّ، والضمير أجلّ دلائل على موصوليّتها ونصٌّ فى ذلك، فإذا حذف فات هذا المعنى، فمنع من حذفه، لأنّهم (۲) بصدد التنصيص على اسميّتها (۳).

و فيه نظرٌ، لأنّ هذا انّما يصحّ إذا كان الضميرُ المنصوب عائدًا إلى « أل »، لا مطلقًا، وفى المثال المذكور الضمير المنصوب فيه عائدًا (۴) إلى « الّذى »، لا إلى « أل »، وعائد « أل » ضميرٌ مستترٌ فى الوصف .

ولقد أحسن التعبير نجم الأئمّه فقال:

عائد الألف واللام لايجوز حذفه وإن كان مفعولاً، لخفاء موصوليّتها، والضمير أجلّ (۵) دلائل موصوليّتها (۶).

ويمكن أن يقال : انّ العلّه المذكوره اقتضت عدم جواز حذف الضمير إذا كان عائدًا إلى « أل »، كما تقول : هند الضاربها زيد، فتقول فى غير العائد أيضًا إطّرادًا للباب .

۱- ۱. شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۲۵ .

۲- ۲. فى « ش » : لأنّه .

۳- ۳. أنظر شرح التصريح : ۱ / ۱۴۵ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » : عائد ؛ و عليه علامه : ظ .

۵- ۵. فى المصدر : أحد .

۶- ۶. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۴ .

ولايخفى انّ ما مرّ من عدم جواز الحذف فى عائد « أل »، هو أحد الأقوال فى المسأله، والقول الآخر : الجواز، وهو الّذى نقله أبوحيّان عن بعضهم (۱). والقول الثالث : التفصيل فى اسم الفاعل بين المتعدّى إلى مفعول واحد أو أكثر، وهو الّذى نقله فى الإرتشاف أيضًا حيث قال :

وفصّل بعضهم فقال : إن كان اسمُ الفاعل متعدّيًا إلى واحد، فالإثبات فصيح، والحذفُ قليل، وإن كان متعدّيًا (۲) إلى اثنين أو إلى ثلاثه حَسُنَ الحذف، وهو فى المتعدّى إلى ثلاثه أَحْسَنُ منه فى المتعدّى إلى اثنين (۳).

قال :

وقيل : إِنْ لَمْ يَكُنْ على حذفه دليل، لم يجز حذفه، فلا يجوز نحو (۴): جاءنى الضَارِبُ زيدٌ ؛ لأنّه لا يُعْلَمُ هذا الضمير أهو مفردٌ أو غير مفرد، مذكور أو غير مذكور (۵) ؛ فإن كان على حَذْفِه (۶) دليلٌ قبيح (۷) حذفُه نحو: جاءنى الرجلُ الضَارِبُهُ زيدٌ (۸).

و نقل عن المازنى انّه قال :

۱- ۱. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۵ ، باب الموصول ؛ وفيه : « وأجاز بعضهم حذفه نحو : الضاربُ زيدٌ هندٌ أىْ الضَارِبُها ».

۲- ۲. فى المصدر : من متعدٍّ .

۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۵ .

۴- ۴. « نحو » لم يرد فى المصدر .

۵- ۵. فى المصدر : مذكّرًا أو غير مذكّر .

۶- ۶. وذلك مثل قول الشاعر : ماالمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُود عَاقِبَهِ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ قال الشنقيطى : استشهد به على جواز حذف عائد أل الموصول إنْ دلّ عليه دليل فإن التقدير : ما المستفزه الهوى . أنظر : همع الهوامع : ۱ / ۸۹ ؛ والدرر اللوامع : ۱ / ۶۸ ؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۱۲۲.

۷- ۷. فى المصدر : قَبُحَ .

۸- ۸. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۵ و ۱۰۱۶ .

لايكادُ يُسْمَعُ حذفه من العرب، إلاّ أنّه ربما جاء فی بعض الشعر (۱).

محلّ الضمير فی صله الألف واللام

ثمّ اعلم : انّهم اختلفوا فی محلّ هذا الضمير، فما ذكره الشارح من كونه منصوبًا هو مذهب الأخفش و غيره، وعن الجَرْمی والمازنی انّه مجرور (۲) ؛ وعن الفرّاء جواز الوجهين (۳).

العائد المجرور بالوصف الّذی بمعنی الحال أو الإستقبال يجوز حذفه

قوله : بمعنی الحال أو الاستقبال .

وذلك لأنّ الضمير المجرور يكون حينئذ مفعولاً معنًی، وقد عرفت انّه إذا كان منصوبًا يجوز حذفه، فكذا هنا .

قال أبوحيّان فی الإرتشاف :

إن كان العائد مجرورًا بالإضافه، فإن كان منصوبًا فی المعنی كقوله تعالی : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » (۴)، أی قاضِيه، حذفُه كثيرٌ فصيح (۵).

قوله : فلايجوز الحذف من نحو : جاء الّذی أنا غلامه .

لأنّ العائد ليس مجرورًا بالوصف، بل بالاسم .

۱- ۱. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۶ ؛ وانظر أيضًا رأی المازنی فی الأصول : ۲ / ۲۷۱ .

۲- ۲. أنظر رأيهم فی : الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۶ ؛ والهمع : ۱ / ۸۹ .

۳- ۳. أنظر رأيه فی الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۶ .

۴- ۴. طه : ۷۲ .

۵- ۵. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۹ .

قوله : أو مضروبه أو ضاربه أمس .

وذلك لأنّ العائد فيهما وإن كان مجرورًا بالوصف، لكنّه ليس بمعنى الحال أو الإستقبال بقرينه قوله بعد ذلك : « أمس » .

ويمكن أن يقال لعدم جواز حذف العائد (۱) فى الأوّل وجهٌ آخَر، وهو : انّ العائد فيه مرفوعٌ بالنيابه، وقد عرفت انّ الفاعل لايحذف، وكذا نائبه .

قوله : أى بمثل الحرف الّذى .

تفسيره بذلك يحتمل أن يكون لوجهين، الأوّل هو : انّه ليس المراد من كلام المصنّف : « كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوصُولَ جَرّ » أن يكون جواز الحذف عند كون العائد مجرورًا بعين ما جُرّ الموصول به بأن يكون الجارّ فيهما واحدًا بالوحده الشخصيّ، لأنّ ذلك متعذّر ؛ بل المراد أن يكون الجارُّ فى العائد مثلَ الجارّ فى الموصول، أى : يكون الجارّ فيهما متّحدًا بالوحده النوعى، لا الشخصى .

والثانى هو : انّه لمّا يتوهّم من إطلاق كلام المصنّف انّه يجوز حذف العائد إذا كان مجرورًا هو والموصول بإضافه اسمين جامدين إليهما إذا كانا متّحدين، كقولك : جاءنى ابن الّذى ابنه فاضل ؛ ولم يكن الأمر كذلك، لِمَا عرفت من انّه لو كان العائدُ مجرورًا بإضافه اسم الجامد إليه، لايجوز حذفه، وقد مثّل له الشارح بقوله : « فلايجوز الحذف من نحو : جاء الّذى أنا غلامه »، و هو أعمّ من أن يكون الموصول أيضًا مجرورًا بمثل ما جُرّ العائد به أم لا ؛ أراد (۲) الشارحُ أن يفسّرَ كلام المصنّف بنحوٍ يدفع معه التوهّم المذكور، فلهذا قيّده بالحرف فقال : « أى بمثل الحرف الّذى » إلى آخره .

۱- ۱. فى « ب » : هذا العائد .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

والحاصل أن يقال : انّ جواز حذف (۱) العائد المجرور بغير الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال مشروطٌ بشرطين :

أحـدهما : أن يكون الجارُّ فى الموصول والعائد متّحدًا بالوحده النوعى على ما ذكره، فخرج العائد المجرور بغير ما جُرّ الموصول به، كمررت بالّذى غضبت عليه مثلاً .

والثانى : أن يكون الجارُّ فيهما حرفًا، بخلاف ما إذا كان اسمًا جامدًا أو وصفًا بمعنى الماضى .

والأوّل يعلم من قول الشارح : « أى بمثل »، والثانى من قوله: «الحرف الّذى».

يجوز حذف العائد المجرور إذا كان الحرف الجارّ فيه وفى الموصول واحدًا

قوله : لفظًا و معنًى و متعلّقًا كمُرّ بالّذى مَرَرْتَ .

فانّ العائـد فيالمثال محـذوفٌ، لاتّحاد الجارّ فيه وفى الموصول، لأنّه كما يكون الجارّ فى الموصول الباء، كذا فى العائد أيضًا باء، والتقـدير كمـا ذكره : مُرَّ بالّـذى مَرَرْتَ بِهِ ؛ والبـاءان متّحـدان لفظًا و معنًى و متعلّقًا، أمّا الإتّحاد فى اللفظ فظاهر، وأمّا فى المعنى فلأنّها فى الموضـعين للإلصاق، وأمّا فى المتعلّق فلأنّ المراد بالإتّحاد فى المتعلّق هو : أن يكون مبدأ اشـتقاق المتعلّقين واحدًا، و هنا كذلك لأنّ مبدأ اشتقاق كلّ من « مُرَّ » و « مَرَرْتَ » : المُرُور .

هـذا إذا كان العائـد مجرورًا بالحرف الّـذى جُرَّ الموصول به، وكـذا إذا كان مجرورًا بالحرف الّذى جُرّ الموصوف بالمجرور به، كما نصّ عليه نجم الأئمّه (۲)

۱- ۱. « حذف » لم يرد فى « ب » .

۲- ۲. نصّ عليه فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۵ .

وأبوحيّان (۱)، كقولك : مررت بالغلام الّذى مررت، أى : مررت به .

بعد حذف العائد المجرور حذف الجارّ أيضًا

وينبغى أن يعلم : انّه إذا حذف العائد حذف الجارّ أيضًا كما مرّ، إذ لايبقى حرف الجرّ من غير مجرور، وانّما اشترط فى جواز حذف العائد ما مرّ لِمَا عرفتَ مِن انّه إذا حذف العائد المجرور حذف الجارّ أيضًا، فاشترط ما مرّ لِئَلّا يلتبس الحرف المحذوف بغيره .

ثمّ اعلم : انّه قال فى الإرتشاف :

ويجوز حذف العائد فيما ذكر، إلاّ إذا كان فى موضِعِ رفعٍ، أو كان معه ضميرٌ يَصلُحُ للربط، أو كان محصورًا أو فى معنى المحصور، فلا يجوز حذفه فى نحو : مَررتُ بالّذى مُرَّ بِه، و مررتُ بالّذى مررتُ بِه فى دارِه، و مررتُ بالّذى ما مَررتُ إلاّ به، و مَررتُ بالّذى انّما مَرَرتُ به، إنتهى (۲).

و هو صحيحٌ، لكن لا اختصاص له فيما إذا كان مجرورًا، بل يعمّ غيره أيضًا .

قوله : أو معنًى كمررت بالّذى مررت به على زيد .

والباءان فيه وإن كانا متّحدين لفظًا و متعلّقًا، لكن معناهما مختلفٌ، إذ الأوّل للإلصاق، والثانى للسببيّه .

۱- ۱. نصّ عليه فى « الإرتشاف : ۲ / ۱۰۲۰ » بقوله : « وإن كان الضمير مجرورًا بحرف جرّ، فيجوز حذفه ؛ إنْ جَرّ الموصولَ حرفٌ مثله معنى ومتعلّقًا، أو المضاف إلى الموصول، أو الموصوف بالموصول نحو : مررت بالّذى مررتُ به، أو بغلام الّذى مررت به، أو بالرجل الّذى مررت به، فيجوز حذف (بِهِ) فى هذه الصور ».

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۲۰ .

جزاء الشرط إذا كان فعلاً مضارعًا منفيًّا بلَمْ، لم يجز إدخال الفاء فيه

قوله : لم يجز الحذف .

هو جزاء الشرط، وهو قوله : « فَإِنْ جُرَّ »، وادخال الفاء فيه غير جائز، لأنّه بمنزله فعل ماض، وهو إذا كان متصرّفًا وغير مقترن بقد، لايجوز ادخال الفاء فيه، فكذا ما هو بمنزلته .

تتميمٌ

اشاره

ينبغى أن نختم المبحث بـذكر أمور لابـدّ أن يعلمها المتعلّم، منها : انّ جمله الصـله لامحلّ لها من الإعراب . ومنها : انّ الموصول مع صـلته بمنزله اسم مفرد . ومنها : انّه لايقع « مَنْ » و « مَا » موصولتين موصوفتين بصـفه . فها أنا أبيّن كلًّا من هذه الأمور مفصّلًا لتكون على بصيره .

الأمر الأوّل : الصله لا محلّ لها من الإعراب

اشاره

فأقول : أمّا الأوّل أى : عدم كون المحلّ من الإعراب للصله، فهو المشهور بينهم، وذلك لأنّ الإعراب للاسم، أو له وللفعل، وكلّ منهما مفردٌ، والصله جمله (۱).

نعم لو كـانت الجمله واقعه موقع المفرد، فله محـلٌّ من الإـعراب، كالجمله الواقعه خبرًا عن المبتـدأ فى الحال (۲)، أو فى الأصل (۳)، أو صفه (۴)، أو مضافًا إليها (۵)، أو

۱- ۱. أنظر مغنى اللبيب : ۲ / ۴۰۹ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۳ / ۱۶ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : انّ زيدًا أبوه قائمٌ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : « مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ » البقره : ۲۵۴.

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : « وَالسَّلَامُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ » مريم : ۳۳ .

الحال (۱)، لأنّ الأصل فی کلّ منها الإفراد، وأمّا جمله الصله فلیست کذلک، کما عرفت من انّ الصله لابدّ أن تکون جمله .

کلّ جمله وقعت موقع المفرد له محلّ من الإعراب وإلاّ فلا

قال الشارح الدمامینی :

وقد قرّر النحاه قاعده یعرف بها ما له محلّ من الإعراب وما لامحلّ له من الجمل، وهی : انّ ما کان منها واقعًا موقع المفردِ فَلَهُ محلٌّ من الإعراب بحسب ما یستحقّه ذلک المفرد، وما لم یکن منها واقعًا موقع المفرد فلا محلّ له (۲).

و أیضًا قال :

انّ الصله بمنزله الجزء من الاسم، و بعض الاسم لا محلّ لها (۳).

ونقل نجم الأئمّه عن بعضهم : القولَ بأنّ الصله معربهٌ باعراب الموصول، إعتقادًا منه أنّها صفه الموصول لتبیینها له، کما فی الجمل الواقعه صفه للنکرات (۴)، وقال :

انّه لیس بشیء، لأنّ الموصولات معارفٌ إتّفاقًا منهم، والجمل لاتقع صفات (۵) للمعارف (۶).

قیل (۷) :

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ب و ش » : نحو : « لِمَ تُؤْذُونَنِی وَ قَد تَّعْلَمُونَ أَنِّی رَسُولُ اللّه ِ » الصفّ : ۵.

۲- ۲. لم نعثر علیه .

۳- ۳. لم نعثر علیه أیضًا .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : نحو : جاءنی رجل أبوه قائم .

۵- ۵. فی المصدر : صفه .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۶ .

۷- ۷. قائله الدمامینی، نقله عنه الشُمُنّی فی المنصف من الکلام : ۲ / ۱۳۲ .

بقی فی المقام بحثٌ، وهو انّ الجماعه أطلقوا القول بأنّ جمله الصله لامحلّ لها من الإعراب، وینبغی أن یستثنی من ذلک : الجمله الّتی تقع صله لأل، إمّا مع القول بأنّ ذلک لایکون إلّا للضروره مطلقًا کما یقوله الجمهور، أو مع القول بأنّ ذلک یجوز فی الشعر (۱) قلیلاً- إن کانت فعلیّه ذات مضارع کما یقوله الأخفش وابن مالک، فانّ جمله الصله فی هذه الحاله تکون ذات محلّ من الإعراب لوقوعها موقع المفرد .

وأُجیب عن ذلک (۲) :

بأنّا لانسلّم انّ کلّ جمله واقعه موقع المفرد لها محلّ من الإعراب، وانّما ذلک للواقعه موقع المفرد بطریق الاصاله، والموقع بعد « أل » الموصوله لیس للمفرد بطریق الاصاله کما فی الموصولات الإسمیّه، ولو سلّم فانّما ذلک للواقعه موقع المفرد الّذی له محلّ، والمفرد الّذی هو صله « أل » لا- محلّ له، والإعراب الّذی فیه بطریق العاریه من « أل »، فانّها لمّا کانت فی صوره الحرفیّه نُقِل اعرابها إلی صلتها بطریق العاریه، کما فی « إلّا » بمعنی : غیر .

الأمر الثانی : الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد

اشاره

وأمّا الثانی : أی کون الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد، فقد صرّح به جماعه، منهم : صاحبُ اللباب حیث قال :

۱- ۱. فی المصدر : السعه .

۲- ۲. المُجِیب هو الشُمُنّی فی المنصف من الکلام : ۲ / ۱۳۲ .

و مِنْ حكم الموصول أن ينزّل مع صلته منزله اسم (۱).

قال شارحه :

لأنّ الموصول مع صلته يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، وهذه كلّها من أحكام المفرد (۲).

لايوصف الموصول ولايؤكّد ولايبدل قبل تمام الصله

قال ماتِنُه أيضًا متفرّعًا على قوله الّذى مرّ :

فلايوصف ما وصف منه، ولايؤكّد ولايبدل منه قبل تمام الصله (۳).

قال شارحه أيضًا :

هذا من لوازم الإفراد و كونه بمنزله اسم واحد، فلايوصف الموصول قبل تمام صلته، ولايؤكّد قبل تمام صلته، ولايبدل منه أيضًا قبل تمام صلته (۴).

قال (۵) : وانّما امتنع الوصف والتأكيد والإبدال قبل تمام الصله، لأنّ الموصول قبل تمام الصله بمنزله حرف كلمه كالزاى من زيد، وهو لايقبل الوصف ولا التأكيد و لا الإبدال ؛ و من ثَمَّ _ أى ومن أجل انّه لا يؤكّد الموصول قبل تمام الصله _ لم يجز : مررت بالّذين أجمعين فى الدار، إذ قولك : « فى الدار » صلهٌ للّذين، فقد وقع « أجمعين » تأكيدًا قبل تمام الصله، وهو ممتنعٌ .

ولم يجز أيضًا : مررت بالضاربين أجمعين زيدًا، لأنّ « زيدًا » معمول ضاربين،

۱- ۱. لا يوجد لدينا كتابه .

۲- ۲. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

۳- ۳. اللباب : لا يوجد لدينا .

۴- ۴. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

۵- ۵. لم نعثر عليه .

فهو من تتمّه الصله، فلايقدّم « أجمعين » عليه، و جاز فى المثال المذكور : مررت بالضاربين أجمعون زيدًا، برفع « أجمعون »، لأنّه تأكيدٌ للضمير فى « ضاربين »، فأجمعون أيضًا من أجزاء الصله وتقدّم على الجزء الآخر من الصله وهو: زيدًا، ويجوز تقدّم بعض أجزاء الصله على بعضها .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يجز قولك : مررت بالضاربين أجمعين، على أن يكون « أجمعين » تأكيدًا لضاربين، لا للموصول ؟

قلت : لوجهين، أحدهما : انّ اسم الفاعل إذا كان موصوفًا لايعمل لبعده عن (۱) شبه الفعل، فكذا لايعمل إذا كان مؤكّدًا أيضًا . لايقال : الفعل لايكون موصوفًا قطعًا وقد يكون مؤكّدًا، لانّا نقول : الفعل انّما يكون مؤكّدًا بالتأكيد اللفظىّ _ وهو تكرير اللفظ _ لا التأكيد المعنوىّ، و هنا كذلك .

والثانى : انّ « أجمعين » حينئذ إمّا أن يكون تأكيدًا لضاربين مع اللام، أو بدون اللام، وكلاهما ممتنعٌ، أمّا الأوّل فلأنّه يلزم تأكيد الموصول قبل تمام صلته، وهو ممتنعٌ لما مرّ، وأمّا الثانى _ و هو تأكيده بدون اللام _ فهو فاسدٌ من وجهين، أحدهما : انّ النكره لايؤكّد عند البصريّين به، والثانى : انّ جزء الصله وحده لامحلّ له من الإعراب، ولايمكن تأكيده بمعرب لفظًا .

وهذا من غوامض النحو، وفيه بحثٌ، وذلك انّ لفظ : « الضارب » يختلف آخره باختلاف العوامل فيكون معربًا، وهو مشكلٌ، لأنّ اللام مع الصله فى مثل : « جاء الضارب »، إمّا أن يكون لهما إعراب بالفاعليّه مثلاً، أو لايكون، فإن كان مع انّ « ضارب » أيضًا معربٌ، فيكون لجاء فاعلان، ويلزم أن يعرب جزءٌ مِن الموصول

۱- ۱. « عن » لم يرد فى « ش ».

مع انّه بمنزله الزای من زیـد ؛ وإن لم یکن لم یصـحّ قولهم : الموصول مع الصـله فی حکم الجزء من الکلاـم فاعلاًـ أو مفعولاً أو مضافًا إلیه .

و وجه التخلّص أمران، أحـدهما : انّه نظیر قولهم فی « إلاّـ » بمعنی « غیر » : انّه لمّـا لم یمکن إعراب « إلاّ » نُقِل إلی الاسم الواقع بعده مع انّ حقّ الإعراب أن یکون لمحلّ « إلاّ »، لأنّه بمعنی : « غیر ».

والثـانی : انّ لفـظ « الضـارب » مشـابهٌ للفظ : « الرجل »، فکما جعلت اللام بمنزله الجزء من الکلمه وأعرب « الرجل »، جعل اللام فی « الضارب » فی الصوره بمنزله تلک اللام وإن کانت بمعنی : « الّذی »، فأجری الإعراب علی ما دخله اللام.

وانّما أعرب « ضارب » مع انّه بمنزله الزای من « زید » لأنّ ضاربًا فی الأصل کان اسـمًا مسـتقلاًّ بنفسه مستحقًّا للإعراب، و عرض له کونه جزءًا من الموصول، فاستصـحب الإسـتقلال الأصـلی دون الجزئیّه العـارضه، بخلاـف الجمله فانّه لامحلّ لها من الإعراب قطعًا، لأنّ الإعراب انّما یکون لها إذا کانت بمعنی المفرد، کالخبر أو الحال أو الصفه أو نحوها .

الأمر الثالث: « مَنْ » و « مَا » من أسماء الموصوله لاتقعان موصوفتین

اشاره

وأمّا الثالث : أی عدم وقوع « مَنْ » و « مَا » موصوفتین حال کونهما موصولتین، فقد صرّح به أیضًا فی « اللباب » (۱) فقال :

ولایقعان مَنْ و مَا موصولتین موصوفتین، بخلاف الّذی، فانّها توصف بالمعرّف باللام نحو: مررت بالّذی أکرمته الظریفِ، إنتهی.

۱- ۱. لا یوجد لدینا هذا الکتاب .

أی : بجرّ « الظریف » لکونه صفةً للّذی وهو مجرورٌ .

وقال شارحه :

ولایجوز أن یقال : مررت بمَنْ أکرمته الظریف، ولا بمَا أکرمته الظریفِ، علی أن یکون الظریف صفةً لمَنْ مع صلته، أو لِمَا مع صلته (۱).

وذکر الفرق بین « الّذی »، و « مَنْ » و « مَا » فقال :

انّ لفظ « مَا » و « مَنْ » أشبه بالحروف من « الّذی »، فجاز وصف هذا دون ذاک، أمّا أوّلاً : فانّ لفظ « مَنْ » و « مَا » کلّ واحد منهما مرکّبٌ من حرفین، فوضعه وضع الحروف، بخلاف « الّذی » فانّ وضعه لیس وضع الحروف، لأنّه مرکّب من أکثر من حرفین .

وأمّا ثانیًا : فلأنّ « الّذی » فیه صوره اللام للتعریف وإن کان جزءًا من الکلمه عندهم، فهو أشبه بالأسماء صورةً من لفظ «مَنْ» و «مَا».

وأمّا ثالثًا : فلأنّ لفظ « مَنْ » و « مَا » بعینهما جاء حرفًا صریحًا، بخلاف لفظ « الّذی »، فانّه لم یوجد إلاّ اسمًا .

قال : هذا نهایه الفرق بینهما، ولایخلو عن الحزازه (۲).

ولایخفی علیک انّ الأوجه الثلاثه المذکوره کما توجد فی « الّذی »، کذا توجد فی « الّتی » و فروعهما أیضًا، فعلی هذا تخصیص « الّذی » بالذکر فقط انّما هو بعنوان المثل، لا لاختصاص الحکم أی : جواز کونه موصوفًا به .

ثمّ انّ فی الأوجه المذکوره نظرًا، أمّا فی الأوّل والثالث فهو : انّ کون الوضع

۱- ۱. لایوجد لدینا کتابه .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

على الحرفين وكذا مجيئهما حرفًا صريحًا لو كان مانعًا لوقوع «مَنْ» و «مَا» موصوفتين، ينبغى أن لايقع شىء منهما موصوفتين مطلقًا وإن لم تكونا موصولتين (۱) كما لايخفى، مع انّ من أقسام « مَنْ » و « مَا » هو ما كان كلّ منهما موصوفًا، كما تقول : مررت بمَنْ معجب لك، و بمَا معجب لك، وكذا : نعم ما فعلت، وبئس ما صنعت، حيث انّ الجمله فيهما وقعت صفه لِمَا، أى : نعم شيئًا فعلت، وبئس شيئًا صنعت .

وأمّا فى الثانى : فلأنّ التجرّد من الألف واللام لايمنع من وقوع الاسم موصوفًا بديهه، ولعلّ أن يكون مراده من الحزازه ما ذكرناه .

تصغير « الّذى » و « الّتى »

تنبيهٌ : يقال فى تصغير الأسماء الموصوله من الّذى والّتى : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، بفتح اللام والذال والتاء، و بإدخال الألف فى آخرهما ؛ وذلك أمّا فتح اللام فيهما مع انّ القياس فى التصغير : ضمّ الحرف الأوّل، فللفرق بين تصغير المتمكّن وغير المتمكّن ؛ وأمّا فتح الذال والتاء فعلى أصل القياس من فتح ما قبل ياء التصغير، كما تقول فى جعفر : جُعَيفر، بفتح العين المهمله ؛ وأمّا إدخال الألف فى الآخِر فللعوض عن ضمّ الأوّل .

ثمّ لمّا زادوا ياء التصغير قبل الحرف الآخر وكان الحرف الآخر فيهما ياء، أدغمت الياء المزيده فى ياء آخر الكلمه، و فتحت الياء الثانيه لزياده الألف، فقيل: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا .

۱- ۱. المثبت من « ش »، و فى سائر النسخ : موصوفتين ؛ وهو خطأ .

واللَّتَيَا فی قولهم : « بعد اللَّتَيَا والَّتی » (۱) من هذا القبيل، و معنی هذه العباره هذا (۲) : أی بعد الخُطَّهِ (۳) الصغيره والكبيره الّتی مِن فَظَاعَه (۴) شأنها كيتَ وكيتَ . حذفت الصله إيهامًا لقُصُور العباره عن الإحاطه بوصف الأمر الّذی كنی بهما عنه (۵).

هذا، و هكذا فی تصغير تثنيتهما و جمعهما، فتقول فی الأوّل : « اللَّذَيَّانِ » و « اللَّتَيَّانِ » فی حال الرفع، و « اللَّذَيَّينِ » و « اللَّتَيَّينِ » فی غيرها، وفی الثانی : « اللَّذَيُّونَ » بضمّ الياء المشدّده فی الرفع، و فی غيره : « اللَّذَيِّينَ » بكسر الياء ؛ والأخفش (۶) يفتح الياء فی الأحوال الثلاث، فيكون الفرق عنده بين المثنّی والمجموع بكسر النون وفتحها ؛ و « اللَّتَيَات » فی جمع الّتی (۷).

۱- ۱. هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد فی : جمهره الأمثال : ۱ / ۲۲۳ ؛ وفصل المقال : ص ۳۷۰ ؛ وكتاب الأمثال : ص ۲۵۶ ؛ ولسان العرب _ منن _ : ۱۳ / ۴۲۰، و _ لتا _ : ۱۵ / ۲۴۰ ؛ ومجمع الأمثال : ۱ / ۹۲. وقال الشيخ الطريحی قدس سره فی « مجمع البحرين ۴ / ۱۰۷ » : و جاء فی الحديث : « بعد اللّتيا والّتی »، قيل: هما كنايتان عن الشدائد المتعاقبه يكنی بها عنها، فهی كالمثل، و أصله : انّ رجلًا تزوّج قصيره فقاسی منها شدّه فطلقها، وتزوّج طويله فقاسی منها أضعاف ذلك فطلقها، فقال : « بعد اللّتيا والّتی لا أتزوّج أبدًا »، فكنی بها عن الشدائد المتعاقبه.

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ش » : هذه ؛ و عليه علامه : ظ .

۳- ۳. الخُطَّهُ بالضمّ : الأمرُ والقِصَّهُ ؛ الصحاح : ۳ / ۱۱۲۳ .

۴- ۴. الفَظَاعَه : الشَنَاعَه، يقال : فظُع الأمر فَظاعه، فهو فظيع، أی : شديد شنيع جاوز المقدار . راجع : الصحاح : ۳ / ۱۲۵۹ ؛ ولسان العرب : ۸ / ۲۵۴ .

۵- ۵. أنظر المفصّل : ص ۱۷۹ .

۶- ۶. أنظر رأی الأخفش فی شرح الشافيه للرضی : ۱ / ۲۸۸ .

۷- ۷. أنظر المفصّل : ص ۲۵۴ .

متن البهجه المرضیّه

[المعرّف بأداه التعریف]

أل حرف تعریف أو اللام فقط فنمط عرّفت قل فیه النمط

الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعریف، أی بآلته (أل) بجملتها هل هی (حرف تعریف أو اللام فقط)، فیه خلاف، فالخلیل علی الأوّل، ورجّحه المصنّف فی شرح التسهیل و الکافیه، فالهمزه همزه قطع، و سیبویه و الجمهور کما قال أبوالبقاء فی شرح التکمله علی الثانی، فالهمزه اجتلبت للنطق بالساکن، وجزم المصنّف فی فصل زیاده همزه الوصل بأنّ همزه أل وصل یشعر بترجیحه لهذا القول، و لسیبویه قول آخر أنّها بجملتها حرف تعریف و الألف زائده.

(فنمطٌ عرّفت) أی: أردت تعریفه (قل فیه النمط)، وهو ثوب یطرح علی الهودج، والجمع: أنماط .

واعلم أنّ «أل» تکون لاستغراق أفراد الجنس إن حلّ محلّها «کلّ» علی سبیل الحقیقه، ولاستغراق صفات الافراد إن حلّ علی سبیل المجاز، و لبیان الحقیقه إن أشیر بها وبمصحوبها إلی الماهیه من حیث هی هی، و لتعریف العهد الذهنی والحضوری والذکری.

وقد تزاد لازمًا کاللّات *** والان والّذین ثمّ اللاّتی

(و قد تزاد لازمًا) بأن کان ما دخلت علیه معرّفًا بغیرها (کاللات) اسم صنم کان

بمكّه (والآن) اسم للوقت الحاضر، و هو مبنىّ لتضمّنه معنى أل الحضوريّه، وقيل: وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّنًا معنى أل الحضوريه، و جعلوا أل الموجوده فيه زائده، و بنى على الحركه لالتقاء الساكنين، و كانت فتحه ليكون بناؤه على ما تستحقّه الظروف . (والذين ثمّ اللاتى) جمع التى، و هذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصله، و إمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت فيه، وبنيّتها إن لم تكن فليست زائده .

و لاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى

(و) تزاد زائده غير لازمه بأن دخلت (لاضطرار كبنات الأوبر) فى قول الشاعر: ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ؛ و هو ضرب من الكماه (كذا و طبت النفس) فى قول الشاعر :

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد نفسًا، و قوله : (السرى) معناه الشريف تمّم به البيت .

و بعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

(و بعض الأعلام) المنقوله (عليه دخلا للمح ما) أى: لأجل ملاحظه الوصف الذى (قد كان عنه نقلا) .

كالفضل و الحارث و النعمان فذكر ذا و حذفه سيّان

يسمّى به من يتفأّل بأنّه يعيش و يصير ذا فضل، (والحارث) يسمّى به من يتفأّل بأنّه يعيش و يحرث (والنعمان فذكر ذا) أى أل (و حذفه) بالنسبه إلى التعريف (سيان) .

و قد يصير علمًا بالغلبه *** مضاف او مصحوب أل كالعقبه

(وقد يصير علمًا بالغلبه مضاف) كابن عبّاس و ابن عمر و ابن مسعود للعبادله، (أو مصحوب أل كالعقبه) لأيله، والمدينه للطيبه، والكتاب لكتاب سيبويه .

ثمّ الّذى صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء ولا بغيره كما قال فى شرح الكافيه .

و حذف أل ذى إن تناد أو تضف *** أوجب و فى غيرهما قد تنحذف

(و حذف أل ذى) من الاسم الذى كان علمًا بغلبتها (إن تناد أو تضف أوجب) نحو: يا أعشى، و هذه مدينه الرسول صلى الله عليه و آله ، (و فى غيرهما) أى: غير النداء والإضافه (قد تنحذف) أل بقلّه نحو: هذا عيّوق طالعًا .

الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف

اشاره

[الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف] (۱)

قوله : الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف .

قد مرّ منّا ما يعرفك تركيبه (۲).

الهمزه فى « أل » وصل أو قطع

قوله : و رجّحه المصنّف فى شرحى (۳) التسهيل والكافيه .

حيث قال فى الأوّل :

الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيره مخالفه للأصل، موجبه (۴) لعدم النظائر :

أحدها : تصدير زياده فيما لا أهليّه فيه للزياده وهو الحرف .

الثانى : وضع كلمه مستحقّه للتصدر (۵) على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك .

الثالث : إفتتاح حرف بهمزه وصل، و لا نظير لذلك [أيضًا] (۶).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. قد تقدّم الكلام فيه فى صدر مبحث الإشاره، فراجع هناك .

۳- ۳. فى « ش » والمصدر : شرح .

۴- ۴. فى المصدر : وموجبه .

۵- ۵. فى « ش » والمصدر : للتصدير .

۶- ۶. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

الرابع : لزوم فتح همزه وصل بلا سبب، ولانظير لذلك [أيضًا] (۱) ... .

الخامس : انّ المعهود الإستغناء عن همزه الوصل بالحركه المنقوله إلى الساكن ... ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف [المنقول إليه حركه] (۲) إلّا على شذوذ، بل يبدأ (۳) بالهمزه فى المشهور (۴) ... .

السادس : انّها (۵) لو كانت همزه وصل لم تقطع فى : يا أللّه (۶).

والجواب عمّا استدلّ به على انّ همزه « أل » ليست وصلاً

و يمكن الجواب عن الوجوه المذكوره، أمّا عن الأوّل فهو : انّ زياده الحرف قد تكون لرفع المحذور، وأيّما وجد يمكن زيادته سواء كان فى الحرف أو فى غيره، وهو هنا موجودٌ، لأنّ اللام لمّا كانت زائده وكان التنطّق بالساكن متعذّرًا، فزيد الألف لرفع ذلك .

وأمّا عن الثانى فهو: انّه قد حقّقنا فى أوّل حاشيتنا هذه انّ الأصل فى كلِّ حرفٍ السكون، لكن لمّا كان الإبتداء به متعذّرًا، ألجأوا لرفع ذلك إمّا إلى تحرّكه أو إلى زياده حرفٍ، وهنا أختير الثانى .

وأمّا عن الثالث : فلأنّ همزه الوصل انّما سمّيت بذلك لأنّه يتوصّل بها إلى ما لايمكن التنطّق بنفسه، سواء كان حرفًا أو اسمًا أو فعلاً، و عدم وجود النظير لايمنع من زيادتها بعد تحقّق الفائده المقصوده منها .

۱- ۱. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۳- ۳. فى « ب » والمصدر : يبتدأ .

۴- ۴. فى المصدر : على المشهور .

۵- ۵. فى المصدر : انّه .

۶- ۶. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۴۶ و ۲۴۷ باب المعرّف بالأداه .

وأمّا عن الرابع فهو : ما حقّقناه فی صدر الحاشیه أیضًا من انّ الأصل لمّا کان فی کلّ حرفٍ : السکون، وکان غیر ممکن لما مرّ، فالمناسب أن یفتح لکونها أخت السکون فی الخفّه، فعلی هذا فتح الهمزه جار علی الأصل، فلایحتاج إلی نظیر علی تقدیر تسلیم عدمه .

وأیضًا استعمال « أل » التعریف کثیرٌ، وفتح همزتها بخلاف غیرها من همزات الوصل لأنّ الکثره یحتاج إلی الخفّه .

وأمّا عن الخامس : فینبغی أوّلاً توضیحه، ثمّ الإشاره إلی الجواب، فأقول : یعنی بقوله : « المعهود الإستغناء عن همزه الوصل بالحرکه المنقوله إلی الساکن » ما إذا کان فی الکلام همزه وصل وبعدها ساکن، إذا نقلت حرکه إلی ذلک الساکن یستغنی بها عن الهمزه، کما تقول فی « إِسْئَلْ » أمرٌ مِنْ سَأَلَ یَسْأَلُ، فإذا نقلت حرکه الهمزه إلی السین و حذفتها، یصیر : إِسَلْ، فیستغنی بحرکه السین عن همزه الوصل، فیحذفها فتقول : سَلْ .

و علی هذا لو کانت همزه « أل » همزه وصل، ینبغی أن یفعل معها ما مرّ قبل لام التعریف، بأن یقال فی مثل : « الأَحْمر » بعد نقل حرکه الهمزه بعد لام التعریف إلیها وحذف (۱) الهمزه : لَحْمر، مع انّ اللغه المشهوره إثبات همزه الوصل فیه، فیقال: اَلَحْمر . و یعلم من ذلک انّ همزه « أل » لیست للوصل، لعدم معامله همزه الوصل معها فی المشهور، نعم فی غیر المشهور یقال فیه : لحمر .

والجواب : المنع من استغناء کلّ همزه الوصل بسبب نقل الهمزه إلی الساکن، ولهذا ذهب أکثرهم انّ همزه « أل » وصلٌ، مع ما عرفت من انّ اللغه المشهوره

۱- ۱. فی « ش » : حذفت .

اثبات الهمزه، قال أبوحيّان فی الإرتشاف فی المعرّف بالأداه :

ذکر أصحابنا فیها مذهبین، أحدُهما : مذهبُ جمیع النحاه إلاّ ابن کیسان أنّ « أل » أُحَادیّه الوضع، وهی اللام والألف ألف وصل جیء بها وُصْلَهً إلی النطق بالساکن . والثانی : مذهب ابن کیسان (۱) : انّها ثُنَائیّه الوضع نحو : قد و هل، والهمزه فیها (۲) همزه قطع، وهذا المذهب نقله ابن مالک (۳) : انّه مذهب الخلیل، إنتهی (۴).

وأمّا الجواب عن السادس : فبالنقض والحلّ، أمّا الأوّل فهو : انّا نقول : انّ همزه « أل » لو کانت همزه قطعٍ ینبغی أن لایصل فی موضعٍ کهمزه أم وان مثلاً، وفساده أظهر من أن یبیّن .

وأمّا الثانی : فهو ما ذکرناه فی أوّل الحاشیه من انّ اثبات الهمزه فی : « یا اللّه » لأجل انّه لمّا کان المطلوبُ فی النداء : مدّ الصوت، وهو یفوت مع حذف الهمزه، لأنّ حذفها یستلزم حذف ألف « یا » لإلتقاء الساکنین، فقطعت دفعًا للمحذور .

ثمّ انّا نقول : الدالّ علی التنکیر حرفٌ واحد وهو التنوین، فالمناسب أن یکون الدالُّ علی التعریف أیضًا حرفًا واحدًا، حملاً للنقیض علی النقیض .

قوله : فالهمزه همزه قطع .

فیه نظرٌ، لأنّها لو کانت للقطع فلم أسقطت فی الدرج، ویمکن أن یقال : انّه لمّا کثر استعماله، عومل بالهمزه معامله همزه الوصل، لِمَا مرّ مِن انّ الکثره تقتضی الخفّه.

۱- ۱. أنظر رأی ابن کیسان فی شفاء العلیل : ۱ / ۲۶۵ ؛ والهمع : ۱ / ۷۸ .

۲- ۲. فی المصدر : وهمزتها .

۳- ۳. أنظر نقل ابن مالک فی شرح التسهیل : ۱ / ۲۵۳ ؛ وشرح الکافیه الشافیه : ۱ /۳۱۹ .

۴- ۴. الإرتشاف : ۲ / ۹۸۵ باب المعرّف بالأداه .

قوله : فالهمزه أجتلبت للنطق بالساكن .

يعنى : انّ حرف التعريف هى اللام الساكنه، لكن لمّا تعذّر النطق بها وحدها فاجتلبت بالهمزه، أى: توصلت بها، دفعًا للمحذور، وهذا هو الحقّ، و قد عرفت وجهه .

قوله : وجزم المصنّف فى فصل زياده همزه الوصل [بأنّ همزه أل وصلٌ] (۱) يشعر بترجيحه لهذا القول .

« و جزم » مبتدأ، خبره : « يشعر »، يعنى : انّ قطع المصنّف فى أواخر هذا الكتاب فى فصلِ الّذى قرّره لبيان همزه الوصل بأنّ همزه « أل » وصلٌ، يشعر بأنّ المصنّف رجّح هذا القول، أى قول سيبويه الّذى تقدّم من انّ اللام فقط حرف التعريف والهمزه أجتلبت للنطق بالساكن (۲).

وانّما قال : « يشعر » لاحتمال أن يكون مراده انّ الهمزه وصلٌ، لكن المعرّف مجموع الهمزه واللام .

الأقوال فى همزه « أل » أربعه

قوله : ولسيبويه قول آخر انّها بجملتها حرف تعريف والألف زائده.

فالأقوال ثلاثه :

الأوّل : انّ « أل » بمجموعها حرف تعريف، و الهمزه همزه قطع (۳).

۱- ۱. ما بين المعقوفين من المصدر .

۲- ۲. أنظر الكتاب : ۳ / ۳۲۴ ؛ و شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۷۷ ؛ والمساعد : ۱ / ۱۹۵ .

۳- ۳. هذا مذهب ابن كيسان، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنّه مذهب الخليل ؛ أنظر الكتاب : ۳ / ۳۲۴ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۸۵ ؛ و شرح التسهيل : ۱ / ۲۴۶ ؛ و أوضح المسالك : ۱ / ۱۲۷ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۳ / ۲۴۰ ؛ و شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۷۷ ؛ وشفاء العليل : ۱ / ۲۶۵ ؛ والهمع : ۱ / ۷۸ .

والثانی : انّ اللام فقط حرف تعریف، والهمزه أجتلبت للنطق بالساکن (۱).

والثالث : کالأوّل، إلّا انّ الهمزه زائده، لکنّها معتدّ بها فی الوضع (۲).

والفرق بین الأوّل والثالث هو : انّ الهمزه فی الأوّل لها دخلٌ فی إفاده التعریف مع کونها أصلیًّا کهمزه : « أخذ »، وفی الثانی وإن کان لها دخلٌ فی إفاده التعریف لکنّها زائده علی أصل الکلمه، کألف : « ضارب »، فانّها وإن کان لها دخلٌ فی إفاده معنی اسم الفاعل من هذا اللفظ، إلّا انّها زائده علی الحروف الأصلیّه .

و قوله : « والألف زائده » هکذا عبّر ابن هشام (۳)، والمناسب أن یقال: والهمزه زائدهٌ، کما لایخفی، لأنّ الموجود فی « أل » همزه، لا ألف، ولهذا حرّکت، والألف لاتقبل الحرکه .

و فی المسأله قول رابعٌ، نقله نجم الأئمّه و غیره عن المبرّد، قال الأوّل :

وذکر المبرّد فی کتاب الشافی أنّ حرف التعریف : الهمزه المفتوحه وحدها، وإنّما ضمّ اللام إلیها لئلّا یشتبه التعریف بالإستفهام (۴).

قوله : أی أردت تعریفه .

أراد بهذا التفسیر دفع ما یتوهّم وروده علی ظاهر عباره المصنّف، بیانه هو : انّ المصنّف قال : « فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِیهِ النَّمَطْ »، و معلومٌ انّ بعد تعریف « نَمَط » لایمکن تعریفه، سواء کان تعریفه بالإضافه أو بالعلم أو بأل، أمّا علی الأوّلین فظاهرٌ، وأمّا علی الثالث فلأنّ الاسم المعرّف بأل لاتدخل علیه « أل » مرّه اُخری.

۱- ۱. هذا أحد قولی سیبویه، أنظر : شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۰ . و فی « الإرتشاف ۲ / ۹۸۵ » : انّه مذهب جمیع النحاه إلّا ابن کیسان .

۲- ۲. ذکر هذا المذهب ابن مالک فی « المساعد : ۱ / ۱۹۵ » وعزاه إلی سیبویه .

۳- ۳. شرح قطر النّدی : ص ۱۵۵ .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۱ .

تقرير الدفع هو : انّ قوله : « عَرَّفْتَ » على حدّ قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاهِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » الآيه (۱)، أى : إذا أردتم القيام إلى الصلاه ؛ فيكون مراد المصنّف : فَنَمَطٌ أرَدْتَ تعريفَه قُل فِيهِ النَّمَط .

ثمّ انّما لم يقل : أى إذا أردتَ تعريفه، تنبيهًا على انّ قوله : « عَرَّفْتَ » صفهٌ لقوله: « نَمَط »، ولهذا جاز وقوعه مبتدأ .

ثمّ انّ قول المصنّف : « فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ » برفع : « نَمَطٌ »، محمولٌ على المرجوح لِمَا (۲) سيجىء فى باب الإشتغال مِن انّ المختار والراجح قَبل فِعْل ذى طلب : نصب الاسم السابق .

قوله : والجمع أنماط .

قال فى القاموس بعد ذكر « نَمَط » (۳) : والجمعُ : أنْمَاطٌ وَ نِمَاطٌ (۴).

« أل » على ستّه أقسام

اشاره

قوله : واعلم انّ « أل » تكون لإستغراق أفراد الجنس .

هذا بيانٌ لذكر أقسام « أل »، قسّمه إلى ستّه أقسام : لاستغراق أفراد الجنس وصفاتها، ولبيان الحقيقه، ولتعريف العهد الذهنىّ، والعهد الحضورىّ، والذكرىّ .

۱- ۱. المائده : ۶ .

۲- ۲. فى « ب » : ممّا ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. فى « الصحاح ۳ / ۱۱۶۵ » : النَّمط : ضربٌ من البُسُط، والجمع : أنْمَاطٌ، والنَّمَطَ أيضًا : الجماعه من الناس أمرُهم واحد . وفى « لسان العرب ۷ / ۴۱۷ » : النمَطُ : ظِهارهُ فراش مّا ؛ وفى التهذيب : ظهاره الفراش . وفى « المصباح المنير ۲ / ۶۲۶ » : النَّمَطُ بِفَتْحَتَين : ثَوبٌ مِن صُوفٍ ذُو لَونٍ مِنَ الأَلْوَانِ ولَايَكَادُ يُقَالُ لِلأَبْيَضِ (نَمَطٌ) وَالجَمعُ (أنْمَاطٌ) مِثلُ سَبَبٍ وَأسْبَابٍ، و (النَّمَطُ) أيضًا الطَرِيقُ وَالجَمَاعَهُ مِن النَاسِ ثُمَّ أُطْلِقَ (النَمَطُ) اصْطِلَاحًا عَلَى الصِّنْفِ وَالنَّوعِ فَقِيلَ : هذَا مِن (نَمَطِ) هذَا أى : مِنْ نَوعِهِ .

۴- ۴. القاموس المحيط : ۲ / ۳۸۹ .

استغراق أفراد الجنس

تفصيل ذلك : أمّا « أل » الّتى لاستغراق أفراد الجنس، فهى ما ذكره من صلاحيّه حلول لفظ : « كلّ » محلّها على سبيل الحقيقه، كقوله تعالى : « وَخُلِقَ الْاِءنْسَانُ ضَعِيفًا » (۱)، وقوله تعالى : « إِنَّ الْاِءنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » (۲)، فانّه يصحّ فيهما حلول لفظ : « كلّ » محلّ « أل »، بأن يقال فى الأولى: خلق كلّ إنسان ضعيفًا، وفى الثانيه : انّ كلّ إنسان لفى خسر إلّا الّذين آمنوا.

استغراق صفات الأفراد

وأمّا [أل] (۳) الّتى لاستغراق صفات الأفراد، فهو ما ذكره أيضًا من صلاحيّه حلول لفظ : « كلّ » محلّها على سبيل المجاز، كقولك : « هذا الرجل علمًا » أى: الكامل فى هذه الصفه حتّى كأنّ كلّ أفراد هذا الجنس اجتمع فيه، فيصحّ أن تقول فى مقامه : « هذا كلّ رجل علمًا » على سبيل المجاز، لأجل كماله فى هذه الصفه، فلايعتدّ بغيره من الرجال العلماء، لقصورها عن رتبه الكمال .

واعترض بأنّ هذا يصدق على الإستغراق العرفىّ نحو : « جمع الأمير الصاغه » أى : صاغه بلده أو مملكته، فانّ (۴) « كلًّا » يخلف الأداه بتجوّز وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغه بلد الأمير أو صاغه مملكته، دون من عداهم .

حاصل الإعتراض : عدم تسليم كلّ ما يصحّ (۵) حلول لفظ : « كلّ » فيه على

۱- ۱. النساء : ۲۸ .

۲- ۲. العصر : ۲ و ۳ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من « ب ».

۴- ۴. فى « ش » : فلانّ .

۵- ۵. فى « ب » : ما يصلح .

سبيل المجاز فهو لاستغراق صفات الأفراد، لأنّ قولك : جمع الأمير الصاغه، «أل» فى الصاغه يصلح أن يحلّ محلّها « كلّ » على سبيل المجاز، مع انّه ليس لاستغراق الصفات، بل لاستغراق بعض الأفراد .

و يمكن الجواب عنه : بأنّ المراد من استغراق العرفىّ _ كما صرّح به التفتازانى (۱) _ هو : كلّ فردٍ ممّا يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف ؛ فعلى هذا نقول : انّ قولك : جمع الأمير الصاغه، المراد من الصاغه فيه جميع الأفراد المتفاهمه فى العرف، فحلول لفظ : « كلّ » محلّ « أل » حينئذٍ على سبيل الحقيقه، لاالمجاز، فيدخل مثل ذلك فى استغراق الأفراد لاالصفات، فعلى هذا يكون المراد من قولهم « إستغراق أفراد الجنس » : إستغراقَ أفراده بحسب المفهوم من اللفظ.

ذكر « أل » الّتى لبيان الحقيقه

وأمّا « أل » الّتى لبيان الحقيقه، فهى الّتى أشير بها و بمدخولها إلى الماهيّه من حيث هى، كما صرّح به أيضًا (۲)، أى مع قطع النظر عن وجودها فى ضمن فردٍ أو أكثر، كقولك : « الرجل خيرٌ من المرأه » أى : مهيّه هذا الشىء خيرٌ من مهيّه هذا الشىء، ولايجوز أن يراد الاستغراق، لأنّ الواقع خلاف ذلك .

ذكر « أل » الّتى للعهد الذهنىّ

اشاره

[ذكر « أل » الّتى للعهد الذهنىّ] (۳)

وأمّا « أل » الّتى لتعريف العهد الذهنىّ، فهى الّتى يطلق المعرّف بها على فرد

۱- ۱. صرّح بذلك فى مختصر المعانى : ص ۵۵ .

۲- ۲. مختصر المعانى : ص ۵۵ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من حاشيه « ب » .

موجود من الحقيقه باعتبار كونه معهودًا فى الذهن، وذلك عند قيام قرينهٍ على عدم امكان حمل المعرّف بأل على الإستغراق ولاغيره، كقوله تعالى : « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » (۱)، إذ معلوم أن ليس المراد منه الإستغراق، لعدم امكان ذئب جميع العالم فى الإجتماع على أكله ؛ ولا الحقيقه بقرينه نسبه الأكل، ولا عهد ذكرى، ولا الحضورىّ، فيحمل على فرد موجود من تلك الحقيقه باعتبار كونه معهودًا (۲) فى الذهن، ومنه قولك : « أدخل السوق » إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك عهدٌ فى الخارج .

الفرق بين المعرّف بأل الحقيقه والنكره

والفرق بين المعرّف بأل هذه وبين النكره فى نحو قولك : أكله ذئبٌ، وأدخل سوقًا، هو : انّ النكره لأجل التنوين الّذى فيه يفيد انّ ذلك الاسم بعضٌ من الحقيقه، وأمّا المعرّف بأل هذه فالمراد به نفس الحقيقه، لكن البعضيّه مستفاده من القرينه، كالأكل فى المثال الأوّل، والدخول فى المثال الثانى .

فدلاله النكره على الفرد باعتبار نفسها، ودلاله المعرّف بأل هذه عليه لا باعتبار نفسه، بل باعتبار الحكم المتعلّق عليه، فيكون فى قولك : « أدخل سوقًا » دلالته على البعضيّه من جهتين، إحديهما : باعتبار نفسه، أى التنوين الّذى فيه، والثانى: باعتبار الحكم المتعلّق عليه ؛ و أمّا فى قولك : « أدخل السوق » فدلالته على البعضيّه باعتبار الثانى فقط، فمدلول النكره والمعرّف بأل هذه بالنظر إلى القرينه سواءٌ، و مع قطع النظر عنها مفترقٌ .

۱- ۱. يوسف : ۱۳ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : كونها معهوده ؛ و عليه علامه : ظ .

و لهذا و لإشتراكه مع النكره فى المدلول يجرى عليه أحكام النكره فيوصف بالجمله، كقوله :

[۶۰ ـ] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى *** فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لاَيَعْنِينِى (۱)

حيث انّ جمله : « يَسُبُّنِى » صفهٌ للئيم، واللام فيه ليست للإستغراق، ولا للحقيقه بقرينه قوله : « أَمُرُّ »، و لا لمعهودٍ معيّن لقصوره عن أداء ما هو المقصود، فتعيّن أن تكون مِن ما نحن فيه .

و جمله : « يَسُبُّنِى » صفهٌ له لما مرّ، ويجوز أن يكون حالاً، لكن الأوّل أولى و أنسب ؛ ولكونه فى اللفظ معرّفًا باللام يجرى عليه أحكام المعارف أيضًا، فيقع مبتدأ، و ذا حال، و وصفًا للمعرفه، وموصوفًا بها .

ذكر « أل » الّتى لتعريف العهد الحضورىّ

وأمّا «أل» الّتى لتعريف العهد الحضورى فهى ما علم مدلول مصحوبها حضورًا، كقوله تعالى : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » (۲) ؛ و قولك لضاربِ رجلٍ : لاـ تضرب الرجل ؛ والواقعه بعد اسم الإشاره كقولك : جاءنى هذا الرجل ؛ والواقعه بعد « أىّ » الموصوفه كقولك : يا أيّها الناس .

۱- ۱. هو لرجل من بنى سلول، و يتمثّل به علىّ بن أبى طالب عليه السلام كثيرًا، و بعده : غَضبانَ ممتلئًا عَلَىّ إهَابُهُ إنِّى وربّك سُخْطه يرضينى أنظر الصحاح : ۵ / ۱۸۸۲ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۹ و ۲ / ۲۱ و ۲۰۸ و ۳۰۰ و ۳ / ۱۵ و ۲۳۹ ؛ ومغنى اللبيب : ۱ / ۱۰۲ و ۲ / ۴۲۹ و ۶۴۵ ؛ وشرح ابن عقيل : ۲ / ۱۹۶ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۳۴۷ ؛ ومجمع البحرين : ۳ / ۳۴۶ ؛ وتاج العروس : ۱۶ / ۸۹ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۲۱۰ .

۲- ۲. المائده : ۳ .

اللام الّتی لتعریف العهد الذکریّ

و أمّا [أل] (۱) الّتی لتعریف العهد الذکریّ، فهی الّتی تقدّم ذکر مصحوبها کقوله تعالی : « کَمَا أَرْسَلْنَا إِلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ » (۲) ؛ و قوله تعالی : « فِیهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِی زُجَاجَهٍ الزُّجَاجَهُ کَأَنَّهَا کَوْکَبٌ » (۳) ؛ وقولک : إشتریت عبدًا ثمّ بعت العبد .

ویصحّ فی کلّ من الأمثله المذکوره أن یوضع ضمیرًا مقام « أل » و مصحوبها بأن یقال فی المثال الأوّل : و أرسلنا إلی فرعون رسولاً ـ فعصی فرعون إیّاه ؛ و فی الثانی : فیها مصباحٌ هو فی زجاجه هی کأنّها کوکبٌ ؛ وفی الثالث : إشتریت عبدًا ثمّ بعته ؛ ولهذا قال ابن هشام :

و عبره هذه أن یسدّ الضمیر مسدّها مع مصحوبها (۴).

ولایخفی علیک انّ ما قلنا من انّ هذا القسم هو ما تقدّم ذکر مصحوب « أل »، أعمّ من أن یکون تقدّم ذکره صریحًا أو کنایهً، أمّا الأوّل فکما مرّ، وأمّا الثانی فکقوله تعالی : « وَ لَیْسَ الذَّکَرُ کَالْأُنْثَی »(۵)، أی : لیس الذَّکَرُ الّذی استدعت امرأه عمران کالأنثی الّتی وهبت تلک الأنثی لها ؛ و « الذَّکَر » وإن لم یسبق ذکره صریحًا، لکن سبق ذکره کنایهً فی قولها : « رَبِّ إِنِّی نَذَرْتُ لَکَ مَا فِی بَطْنِی مُحَرَّرًا » (۶)، فانّ لفظه : « مَا » وإن کان یعمّ الذُّکُور والإناث، لکن التَحْرِیر ـ وهو : أن یعتق الولد لخدمه بیت المقدس ـ انّما کان للذُّکُور دون الإناث .

* * *

۱- ۱. ما بین المعقوفین أثبتناه من « ب ».

۲- ۲. المزّمل : ۱۵ و ۱۶ .

۳- ۳. النور : ۳۵ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۱ / ۵۰ .

۵- ۵. آل عمران : ۳۶ .

۶- ۶. آل عمران : ۳۵ .

انّ النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفه كانت عين الأولى

ثمّ انّ فائده « أل » هذه هى : التنبيه على انّ مصحوبها هو عين المذكور أوّلاً وذلك لِمَا نَقَلَ ابنُ هشام فى الباب السادس مِن المغنى عن النحويّين :

انّ القاعده عندهم انّ النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأُولى، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره، كان الثانى عين الأوّل، هكذا قال (١).

ثمّ ناقش فى كلّ منها، فقال :

ويشكل (٢) على الأوّل قوله تعالى : « هُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ » (٣)، والإله واحدٌ، و على الثانى قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » (٤)، فانّ الصلح الأوّل خاصّ ــ وهو الصلحُ بين الزوجين ــ والثانى عامّ، ولهذا يستدلّ بها على استحباب كلّ صلحٍ جائز .

و على الثالث : « قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ » (٥)، فانّ الملك الأوّل عامّ، والثانى خاصّ، و « هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ » (٦)، فانّ الأوّل العمل، والثانى الثواب « وكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » (٧)، فانّ الأُولى القاتله، والثانيه المقتوله، وكذا بقيّه الآيه .

١- ١. مغنى اللبيب : ٢ / ۶۵۶ .

٢- ٢. فى المصدر : فيشكل .

٣- ٣. الزخرف : ٨۴ .

۴- ۴. النساء : ١٢٨ .

۵- ۵. آل عمران : ٢۶ .

۶- ۶. الرّحمن : ۶٠ .

٧- ٧. المائده : ۴۵ .

وعلى الرابع قوله تعالى : « يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ » (۱)، وقوله : « إذ الناس ناس والزمان زمان » (۲)، فانّ الثانى لو ساوى الأوّل فى مفهومه لم يكن فى الإخبار به عنه فائده، إنتهى ملخّصًا (۳).

ثمّ قال :

فإن (۴) ادّعى [انّ] (۵) القاعده فيهنّ انّما هى مستمرّه مع عدم القرينه، فأمّا إن وجدت قرينه فالتعويل عليها، سهل الأمر (۶).

أقول : نِعْم ما قال شارحُ كلامِه هنا حيث قال :

لايرتاب فى انّ هذا قصدهم، ولايجوز حمل كلامهم على غيره، وكيف يتوهّم أنّهم أرادوا حمل الثانى على انّه عين الأوّل مع قيام القرينه الصارفه إلى انّ المراد غيره، أو أرادوا (۷) حمل الثانى على انّه غير الأوّل مع وجود قرينه تدلّ على انّ المراد [به] (۸) نفس الأوّل، هذا ممّا لاينبغى أن يتخيّل أصلًا (۹).

وفى التلويح للتفتازانى بعد جريان هذه المسأله :

۱- ۱. النساء : ۱۵۳ .

۲- ۲. هذا عجز بيت صدره : بلاد بها كنا وكنا من أهلها . قال محمّد محيى الدين عبدالحميد فى حواشى المغنى : المحفوظ : إذ الناس ناس والبلاد بلاد . ورأيته بالقافيه الّتى رواها المؤلّف فى رساله للبديع الهمذانى أثرها صاحب اليتيمه (: ۴ / ۲۷۱)، وذكر البديع انّه لرجل من عاد، وفيه : وكنّا نحبّها .

۳- ۳. مغنى اللبيب : ۲ / ۶۵۷ .

۴- ۴. فى المصدر : فاذا .

۵- ۵. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. مغنى اللبيب : ۲ / ۶۵۸ .

۷- ۷. فى المصدر : أو أراد .

۸- ۸. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

۹- ۹. حاشيه الدُّسُوقى : ۲ / ۲۸۴ .

واعلم : انّ المراد أنّ هـذا هو الأصـل عنـد الإطلاق وخلوّ المقام عن القرائن، وإلّا فقـد تعاد النكره نكره مع عـدم المغايره، كقوله تعالى : « وَ هُوَ الَّذِی فِی السَّمَاءِ إِلهٌ وَ فِی الْأَرْضِ إِلهٌ » (۱)« وَقَالُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَهٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّه ـَقادِرٌ عَلی أَنْ يُنَزِّلَ آيَهً » (۲) « اللّه ُالَّذِی خَلَقَكُمْ مِنْ ضَـعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّهً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّهٍ ضَعْفًا وَ شَيْبَهً » (۳)، يعنی قوّه الشباب، ومنه بـاب التأكيـد اللفظی ؛ وقـد تعـاد النكره معرفه مع المغـايره كقوله تعالى : « وَ هـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ » (۴)، ثمّ قال (۵) : « أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَـا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَی طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا » (۶) ؛ وقـد تعاد المعرفه معرفه مع المغايره كقوله تعالى : « وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ » (۷)، إنتهى (۸).

قوله : بأن كان ما دخلت عليه معرّفًا بغيرها .

إعلم : انّه يحتمل أن يكون الباء فی قوله : بأن كان إلـخ، للسـببيّه، ويكون متعلّقًا بتزاد، أی : تزاد « أل » بسـبب كون الاسم الّـذی دخلت « أل » عليه معرّفًا بغيرهـا، كاللاّـت مثلاً فانّ « أل » فيها زائـده بسـبب انّها معرفه بغيرها، لأنّ تعريفها بالعلميّه ؛ لكن هـذا الإحتمال بعيدٌ من وجهين، أحدهما هو : انّه لو كان الأمر كذلك، ينبغی أن يذكره قبل قول المصنّف : « لازمًا »، لا بعده .

۱- ۱. الزخرف : ۸۴ .

۲- ۲. الأنعام : ۳۷ .

۳- ۳. الروم : ۵۴ .

۴- ۴. الأنعام : ۱۵۵ والآيه هكذا : « وَ هذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ».

۵- ۵. فی المصدر بدل قوله « ثمّ قال » : « إلی قوله ».

۶- ۶. الأنعام : ۱۵۶ .

۷- ۷. المائده : ۴۸ .

۸- ۸. التلويح إلی كشف غوامض التنقيح فی الأصول : لايوجد لدينا ؛ ولكن نقله عنه الشُمُنّی فی المنصف من الكلام : ۲ / ۲۷۰ ؛ والدُّسُوقی فی حاشيته علی المغنی : ۲ / ۲۸۴ .

وثانيهما : ما سيجيء فى قوله : « وتزاد زياده غير لازمه بأن دخلت » إلى آخره، حيث انّ قوله : « بأن دخلت » مساقٌ لبيان غير لازمه، لا لبيان الزياده، فينبغى أن يكون الظرف هنا أيضًا متعلّقًا بلازمًا، لا بتزاد .

ويحتمل أن يكون متعلّقًا به أيضًا، وتكون الباء للسببيّه أيضًا، لكن بشرط أن يكون قوله : « كاللّات » وكذا باقى الأمثله فى محلّ الحال من الموصول فى قوله : « ما دخلت عليه »، والمعنى : وقد تزاد « أل » زائدًا لازمًا بسبب كون الاسم الّذى دخلت عليه « أل » معرّفًا بغيرها حال كون ذلك الاسم كاللّات (۱)، والآن، والّذين إلى آخره، لأنّها جعلت علمًا حال مصاحبه « أل » لها، فصارت « أل » لازمه لها .

وهذا الإحتمال أيضًا مقدوحٌ فيه من وجهين، الأوّل : لِمَا يجيء فى باب الحال من انّ أفعال الناقصه لاتعمل فى الحال .

والثانى : انّ هذا انّما يصحّ إذا كان مدخولُ « أل » الزائده اللازمه منحصرًا فى الأمثله المذكوره، وليس الأمر كذلك، لأنّ مثل : « اليَسَع » بفتح الياء المثّناه التحتانيّه والسين المهمله : عَلَمُ نَبِىّ، أيضًا « أل » فيه زائده لازمه (۲)، وكذا مثل : « العُزَّى » (۳)، و « السَمَوْءَل » بفتح السين المهمله والميم وسكون الواو وفتح الهمزه وفى آخره لام : عَلَمٌ لرجل شاعر من اليهود كما قيل (۴) ؛ و غيرهما .

۱- ۱. اللاَّتَ : اسمُ صَنَمٍ كان لِثَقِيف و كان بالطائف، وبعض العرب يقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء ؛ أنظر : لسان العرب : ۵ / ۳۷۸ ؛ و تاج العروس : ۳ / ۱۲۴ ؛ ومجمع البحرين : ۶ / ۳۶۱ .

۲- ۲. أنظر كتاب العين : ۲ / ۲۰۳ ؛ والصحاح : ۳ / ۱۲۹۸ ؛ ولسان العرب : ۸ / ۳۹۳ .

۳- ۳. العُزَّى : اسمُ صَنَمٍ كان لقريش وبنى كِنَانَه ؛ أنظر الصحاح : ۳ / ۸۸۶ ؛ ولسان العرب : ۵ / ۳۷۸.

۴- ۴. قائله الدمامينى حيث قال فى شرحه على المغنى : هو عَلَمٌ على ابن عادياء اليهودىّ أحد شعراء الحماسه ؛ تحفه الغريب (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ۱ / ۱۱۱ ؛ وانظر أيضًا : لسان العرب _ سمأل _ : ۱۱ / ۳۴۷ ؛ وتاج العروس : ۱۴ / ۳۵۹ .

ویمکن علی تسلیم عدم قدح الوجه الأوّل فی هذا الإحتمال، دفعُ الوجه الثانی بأنّ المراد انّ کلّ ما کان مثل اللاّت والآن و غیرهما، ممّا یکون اللامُ فیه زائدةً لازمةً، سواء کان مذکورًا أم لا، فیشمل الغیر المذکور أیضًا .

ویمکن حمل العباره علی غیر ما ذکر من الإحتمالین أیضًا، لکن لم یظهر لی احتمالٌ لها سالمٌ من الإیراد والمناقشه ؛ وکیف کان والمقصود : انّ الأسماء المذکوره ونحوها ممّا قارنت فیه « أل » علمیّتها، انّ « أل » فیها زائدةٌ لازمةٌ .

واعترض فیالمقام (۱) بأنّ العَلَم بالفرض هو مجموع اللفظ من الألف واللام وما بعدهما، وهما حینئذ جزءٌ من العلم کالجیم من جعفر، ومثل هذا لایقال بأنّه زائد.

والجواب بعد تسلیم انّ العَلَم بحسب الفرض هو المجموع من « أل » وما بعدها: المراد بأل الزائده هی الّتی لاتدلّ علی تعریف، سواء جُعِلت جزءٌ من اللفظ أو لا، دلّت علی معنی غیر التعریف أو لم تدلّ علی شیء أصلاً (۲).

قوله : اسم صَنَمٍ کان بمکّه .

هکذا صرّح جماعه (۳). و نقل عن ابن عبّاس انّ اللاّت عنده : اسمُ رَجُل بسوق عُکَاظ یَلُتّ السمن والسَوِیق للحجّاج عند صخره ــ و قیل : علی حَجَر ــ فلمّا مات عبدوا ذلک الحَجَر وسمّوه باسمه (۴).

۱- ۱. المعترض هو الدمامینی فی تحفه الغریب (المطبوع بهامش المنصف من الکلام) : ۱ / ۱۱۱.

۲- ۲. أنظر المنصف من الکلام : ۱ / ۱۱۱ .

۳- ۳. قال الشُمُنّی فی « المنصف من الکلام ۱ / ۱۱۱ » : واللاّت اسمُ صَنَمٍ لم أقف علی ما نقل عنه فی قرائته بتخفیف التاء، وهی قراءه الجمهور، قال قتاده : کان بالطائف، وقال ابن زید : کان بنخله عند سوق عُکَاظ.

۴- ۴. نقله عنه فی « المنصف : ۱ / ۱۱۱ » حیث قال : « و أمّا قرائته بتشدید التاء، و هی قراءه ابن عبّاس ومجاهد وابن کثیر فی روایه، فقال ابن عبّاس : کان رجل بسوق » إلخ .

وقيل : كان رجل عند ذلك الصنم يَلُتّ السَوِيق ويطعمه للحجّاج، فسُمِّى ذلك الصنم باسمه، قيل : فعلى هذا يكون المنقول عنه بالتشديد اسم فاعل من اللتّ (۱).

قوله : قيل : و هذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّنًا معنى أل، إلخ .

لا غرابه فى ذلك، لأنّ « آن » معناه : الوقت الحاضر بحسب الوضع، وكان مع قطع النظر عن دخول « أل » عليه متضمّنًا معنى « أل » الحضوريّه، ثمّ اقترن الوضع بزائد مناسب للمعنى .

قال أبوحيّان فى الإرتشاف بعدم زياده « أل » فى : « الآن »، ونسبه إلى أصحابه حيث قال : « أل » فى : « الآن » عند أصحابنا للحضور لا زائده (۲).

قوله : لإلتقاء الساكنين .

و هما الألف والنون .

قوله : جمع الّتى .

صرّح بذلك تنبيهًا على الفرق بين هذه وما تقدّم عليها، وهو قول المصنّف : « وقد تزاد لازمًا كاللاّت »، ثمّ حمل هذه على كونها جمع « الّتى » دون ما تقدّم، بقرينه قوله : « والّذين ».

كيف يكون تعريف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله

قوله : و هذا على القول بانّ تعريف الموصول بالصله .

كما هو الحقّ .

۱- ۱. نسبه فى « المنصف : ۱ / ۱۱۱ » أيضًا إلى القيل .

۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۹۹۰ باب المعرّف بالأداه .

إن قلت : كيف يكون تعريف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله، إذ لو كانت الجملهُ موجبهً للتعريف، فلِمَ لم يعرف النكره الموصوفه بها فى نحو : جاءنى رجلٌ ضربته ؟

قلت : قد عرفت ممّا سبق انّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد انّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم، كما تقول : « رأيت الّذى ضربته »، فانّ المتكلّم بهذا الكلام يعتقد انّ الشخص المضروب عند المخاطب معلومٌ، إذ هو مضروبه .

وكذا قولك : « جاءنى الّذى كان ضيفك أمس »، فانّ المتكلّم بهذا الكلام مقصوده أن يعرف المخاطب انّ الجائى عنده مَن هو، فجاء باسم الموصول المبهم، ثمّ أردفه بالحكم المعلوم عند المخاطب، ليحصل بسبب ذلك الحكم الموصول المبهم، وذلك الحكم المعلوم هو مضمون الصله، فثبت انّ تعريف الموصول بالصله، وانّ وضع الموصول وضعه لأن يستعمل فى المعلوم عند المخاطب.

إذا علمت ذلك فقد ظهر لك الفرق بين الموصول والصله، وبين الموصوف و الصفه، و ذلك لأنّ الموصول وُضِع لأن يُشار به إلى المعهود بين المتكلّم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك : « لقيت من ضربته » إذا كانت « مَن » موصوله : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك ؛ فمَنْ موضوعهٌ على أن يكون معرفه بصلتها، كما صرّح به نجم الأئمّه (۱).

الفرق بين المعرفه والنكره المخصّصه

وأمّا إذا كانت « مَنْ » فى المثال المذكور موصوفه، فيكون معناه حينئذ : لقيت

۱- ۱. صرّح به فى شرح الكافيه : ۳ / ۸ .

إنسانًا مضروبًا لک، فانّه وإن حصل لقولک : « إنسانًا » تخصیصٌ بقولک : «ضربته»، لکنّه لیس تخصیصًا وضعیًّا، لأنّ « إنسانًا » موضوعٌ لإنسان، لاتخصیص فیه، فیکون الفرق بین المعرفه والنکره المخصّصه انّ تخصیص المعرفه وضعیّ، وهو المراد بالتعریف عندهم کما صرّح به نجم الأئمّه (۱)، بخلاف تخصیص النکره فانّه طار .

إن قلت : انّ الجمل نکرات، فکیف تصیر معرفه للموصول ؟

قلت : قد أجاب عنه نجم الأئمّه بأنّ الجمله لیست نکره ولامعرفه، لأنّ التنکیر والتعریف من عوارض الذات، إذ التعریف جعل الذات مشارًا بها إلی خارج إشاره وضعیّه، والتنکیر أن لایشار بها إلی خارج فی الوضع، وإذا لم تکن الجمله ذاتًا، فکیف یعارضان لها (۲).

أقول : تسلیم عدم تنکیر الجمل مع تسلیم عدم کونها معرفه، لایُجدِی نفعًا، لأنّ المعرّف لابدّ أن یکون معرّفًا .

ثمّ قال :

ولو سلّمنا [أیضًا] (۳) ـ أی تنکیر الجمل ـ فالمخصّص فی الحقیقه هو اجتماع الموصول والصله، کما انّ « رجل » و « طویل » کان فی کلّ منهما العموم، فإذا قلت : رجل طویل، تخصّص رجل بالإجتماع مع طویل، فثبت انّ العامّ یتخصّص بالإجتماع مع عامّ آخَر، فالمخصّص فی الحقیقه هو إجتماعهما .

۱- ۱. صرّح به فی شرح الکافیه : ۳ / ۸ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۲۹۸ .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر .

ثمّ قال أيضًا :

ولو سلّمنا أيضًا، فالمخصّص فى الحقيقه تقييد الموصول بالصله، كما انّ « رجل » و « طويل » لا تخصيص فى كلّ واحد منهما على الإنفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود : انّ تقييد الشيء بالشيء تخصيص وإن كان المقيّد به غير خاصّ وحده .

ثمّ قال :

وقال بعضهم : انّما كانت الصله معرفه، لأجل ضميرها الّذى هو معرفه [و فيه نظر] (۱)، فإن قصد (۲) بذلك انّها صارت معرفه بسبب الضمير فعرفت الموصول، فهو غير جائز، لأنّ الجمله الّتى فيها ضمير عندهم نكره أيضًا، وإن قصد (۳) انّه لو لا الضمير لم تكن الصله مخصّصه للموصول، لأنّها لم تكن لها به إذن ربط وتعلّق (۴) نحو: بالّذى ضرب عمرو، فصحيحٌ (۵).

قوله : و أمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت [فيه] (۶)، و بيّنتها إن لم تكن، إلى آخره .

ولايخفى عليك انّ هذا تحكّمٌ محض، وأيضًا لو كان تعريف الموصول بأل، ينبغى أن يحصل المعرفه بذكر « أل » مع مصحوبها كما هو شأن الأسماء المعرفه بها، وليس الأمر كذلك قطعًا .

۱- ۱. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۲- ۲. فى المصدر : قصدوا .

۳- ۳. فى المصدر : قصدوا .

۴- ۴. فى المصدر : لأنّها لم يكن لها به إذن تعلّق بوجه .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۸ و ۹ .

۶- ۶. ما بين المعقوفين من المصدر .

ثمّ انّ فی إطلاق قوله : « وبتّیتها إن لم تکن » نظرًا، إذ من الأسماء الموصوله الّتی لم تکن فیها « أل » : أیّ، وهی لازمه للإضافه، فلایجوز نیّه « أل » فیها، فتعریفها ینبغی أن یقال بالإضافه علی هذا القول کما قال بعضهم (۱)، وفیه تأمّلٌ لایخفی .

قوله : فلیست زائده .

وانّما قال هکذا مع انّ المناسب بقوله : « وقد تزاد لازمًا » هو أن یقول : فلیست زائدهً لازمه، لأنّ « أل » فی الأسماء الموصوله لازمهٌ لاتنفکّ عنها إلّا نادرًا، علی ما نقل بعضهم عن التسهیل من انّه یقال : لَذِی ولَذان ولَذین ولَتی ولاتی (۲).

قوله : غیر لازمه بأن دخلت، إلی آخره .

الباء للسببیّه، یعنی : انّ عدم لزومها بسبب کون دخولها للضروره، فعند ارتفاعها ترتفع أیضًا .

قوله : فی قول الشاعر : وَ لَقَدْ نَهَیْتُکَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ (۳).

هذا عجز بیت صدره : [۶۱ ـ] وَلَقَدْ جَنَیْتُکَ أَکْمُؤًا وَ عَسَاقِلًا .

اللغه : أصل « جَنَیْتُک » : جَنَیت لک، من جنیت الثمره أجنیتها، فحذف الجارّ، واتّصل المجرور بالفعل . « أَکْمُؤا » بفتح الهمزه وسکون الکاف وضمّ المیم وفی آخره همزه : جمعُ کَمْأَه بفتح الکاف وسکون المیم، مفرده : کَمْأ کفلس، نَبَاتٌ

۱- ۱. لم نعثر علیه .

۲- ۲. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۲۰ ؛ وانظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۸۴ .

۳- ۳. هذا البیت من الشواهد الّتی لم یذکروا لها قائلاً معیّنًا ؛ أنظر کتاب العین : ۲ / ۲۹۰ ؛ والصحاح : ۲ / ۸۴۲ و ۵ / ۱۷۶۵ ؛ وتاج العروس : ۷ / ۵۷۶ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۲۷ ؛ ومغنی اللبیب : ۱ / ۵۲ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۱۸۱ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۲۵۲ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۹۶ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۲۱۱.

معروف (۱).

والعَسَاقِل أصلها : عَسَاقِيل، حذفت الياء للضروره، جمعُ عُسقُول بضمّ العين : نوعٌ من الكَمْأه أبيض، يقال له : شَحْمَه الأرض (۲).

و « بَنَات الأوبَر » جمع : ابن أوبر، كما انّ « بَنَات عِرْس » جمعُ : ابن عِرْس (۳)، و لا يقال فى جمعهما : بنو أوبر و بنو عرس، لأنّ الجمع بالواو والنون كما مرّ لِمَا يعلم .

وبَنَات أوبَر : كَمْأه صِغار ردىء الطعم (۴)، وفيه الشاهد حيث انّها عَلَمٌ لِضَرْبٍ من الكَمْأه كما عرفت، و زيدت عليها الألف واللام للضروره . وقيل : هى مثل الكَمْأه وليست بكَمْأه (۵).

وانّما قلنا أوّلاً : « أصل جَنَيْتُك : جَنَيت لك »، لأنّ « جنيت » لايتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ وهو : أكمؤ، فلايجوز أن يكون الكاف مفعوله، ويجوز أن يكون « جنيت » بتضمين : أعطيت، وحينئذٍ يتعدّى إلى مفعولين .

وباقى التركيب وكذا المعنى واضحٌ بعد ما عرفت .

قوله : و هو ضرب من الكَمْأه .

بفتح الكاف وسكون الميم و فتح الهمزه آخرها هاء، مفردها : كَمْأ، كما عرفت .

۱- ۱. قال فى « لسان العرب ۱ / ۱۴۸ » : الكَمْأهُ واحدها : كَمءٌ على غير قياس، فانّ القياس العكس . الكَمْءُ : نبات يُنَقِّضُ الأرضَ فيخرج كما يخرج الفُطْر، والجمع : أكْمُؤٌ وكَمْأه، إلخ .

۲- ۲. أنظر : الصحاح : ۵ / ۱۷۶۵ ؛ ولسان العرب : ۱۱ / ۴۴۸ ؛ وتاج العروس : ۱۵ / ۴۹۱ .

۳- ۳. فى « الصحاح ۳ / ۹۴۸ » : وابنُ عِرْس : دُوَيْبَّةٌ تُسَمَّى بالفارسيه « رَاسُو »، ويجمع على : بَنَات عِرْس .

۴- ۴. أنظر لسان العرب : ۵ / ۲۷۱ ؛ وتاج العروس : ۷ / ۵۷۶ .

۵- ۵. قائله أبو حنيفه، نقله عنه فى لسان العرب : ۵ / ۲۷۱ .

قوله : كذا « و طبت النفس » فی قول الشاعر :

[۶۲ ـ] رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو (۱)

اللغه : المراد بالوجوه : أعيان القوم وكبرائهم، « صَدَدْتَ » أی : أعرضت .

التركيب : « رأيت » فعلٌ، والكاف مفعوله الأوّل . « لمّا » ظرف، و « أَنْ » زائدهٌ كما فی قوله تعالی : « وَ لَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا » (۲). « عَرَفْتَ » فعلٌ وفاعل، « وُجُوهَنَا » مفعوله . « صَدَدْتَ » فعلٌ و فاعل، والجمله ثانی مفعولی علمت (۳)، وهو جواب « لَمَّا »، و « طِبْتَ » فعلٌ و فاعل، « النَفْس » تمييزٌ يرفع الإبهام من النسبه . « يَا قَيس » مبنیّ علی الضمّ . « عن عمرو » متعلّقٌ بِطِبْتَ علی حذف مضاف، أی : عن قتل عمرو، أو عن طلب ثار عمرو .

والشاهد فی: «النَفْس» حيث دخلت عليها «أل»، وهی زائدهٌ غير لازمه، جیء بها للضروره، لأنّ التمييز لاتكون معرفه كما يجیء إن شاء اللّه تعالی فی بابه (۴).

والمعنی : علمتك لمّا عرفت أعياننا وكبرائنا، وعلمت عدم القدره علی مقاومتهم، أعرضت عنهم حيث أتيتهم طالبًا لثار عمرو الّذی قتلناه، وهو حميمك أی : قريبك، وطابت نفسك يا قيس عن قتل عمرو، أو عن طلب ثار عمرو .

۱- ۱. هو من أبيات لرشيد بن شهاب اليشكری، يخاطب بها قيس بن مسعود بن خالد اليشكری، و يعيّره بطلب ثار حميمه عمرو المذكور فی البيت، يقول : انّ خوف القتل و شدّه بأس أعيان قومنا هو الّذی منعك من أن تدرك ثار حميمك عمرو ؛ أنظر : التصريح : ۱ / ۱۵۱ ؛ والدرر اللوامع : ۱ / ۵۳ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۹، والبيت بلا نسبه فی أوضح المسالك : ۱ / ۱۲۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۸۲ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۵۲ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۸۹ .

۲- ۲. العنكبوت : ۳۳ .

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : عرفت ؛ و عليه علامه : ظ .

۴- ۴. الحليه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

قوله : و قوله : السرىّ معناه .

أراد بذلك التنبيه على عدم كون قوله : « السرىّ » من تتمّه بيت الشاعر .

قوله : المنقوله .

قيّد بذلك بقرينه قوله : « مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا » .

قوله : أى لأجل ملاحظه الوصف الّذى، إلى آخره .

إعلم : انّ المستفاد من ظاهر كلام المصنّف حيث قال : « لِاءجْلِ (۱) مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا » انّ « أل » هذه لأجل ملاحظه الأصل الّذى قد كان العَلَم عنه نُقِلَا، سواء كان ذلك الأصل وصفًا أو غيره، وهو الظاهر من تمثيله بالمنقول عن المصدر كالفضل، ومِن الوصف كاسم الفاعل كحارث، ومِن اسم العين كنعمان، فانّه فى الأصل اسم من أسماء الدم، ثمّ جعل علمًا (۲).

قال ابن هشام :

والعَلَم المنقول من شىء يقبل « أل » قد يلمح أصله فتدخل عليه « أل »، وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفه كحارث وقاسم وحسن وحسين وعبّاس وضحّاك، وقد يقع ذلك فى المنقول عن مصدر كفَضْل، أو اسم عين كنُعْمان، فانّه فى الأصل اسم للدم (۳).

فعلى هذا لو قال الشارح : لأجل ملاحظه الأصل الّذى قد كان عنه نُقِلَا، كان أولى، لشموله للمنقول عن الوصف وغيره، فيطابق الأمثله المذكوره فى المتن .

ثمّ انّ ادخال « أل » فى الأعلام المنقوله لأجل ملاحظه الأصل المنقول منه

۱- ۱. فى المصدر : لِلَمْحِ .
۲- ۲. جعل علمًا لابن المنذر ملك العرب ؛ أنظر المنصف : ۱ / ۱۱۱ .
۳- ۳. أوضح المسالك : ۱ / ۱۳۰ .

سماعیّ، فیقتصر فیه علی مورد السماع، فلایجوز فی نحو : محمّد وصالح مثلاً أن یقال فیه : المحمّد والصالح، لعدم السماع .

قوله : بالنسبه إلی التعریف .

قیّد بذلک دفعًا لِمَا یرد علی المصنّف حیث حَکَمَ بتسویه وجود « أل » وعدمها، وهو عدم تسلیم التسویه بین وجود « أل » وعدمها، وذلک لحصول لَمْحِ الأصل مع وجود « أل » و عدمه عند عدمها .

وأجاب الشارح بأنّه لیس مراد المصنّف التسویه فی جمیع الجهات لیرد علیه ما ذکر، بل مراده من الحکم بالتسویه بالنسبه إلی التعریف، یعنی : لافرق فی حصول التعریف بین وجود « أل » و حذفها، لأنّ مدخولها معرّف بالعَلَم، وانّما دخلت علیه « أل » لِمَا مرّ، لا للتأثیر فی التعریف، فلافرق بین وجودها وعدمها من هذه الجهه .

قوله : کابن عبّاس وابن عُمَر وابن مسعود للعبادله (۱).

فانّ کلاًّ منها مضافٌ ینبغی أن یطلق الأوّل لکلّ مَنْ کان ابن عبّاس، والثانی لکلّ مَنْ کان ابن عُمَر، والثالث لکلّ مَنْ کان ابن مسعود، لکنّه لیس کذلک، فانّ کلاًّ منها صار علمًا بسبب الغلبه فیه لِابْنهم (۲) الّذی کان اسمه عبداللّه، فإذا أطلق : « ابن عبّاس » یعلم منه انّ المراد ابنه الّذی اسمه عبداللّه، دون غیره من أخواته، بسبب کثره الإستعمال، وکذا الکلام فی ابن عُمَر وابن مسعود .

وبما ذکر ظهر لک انّ قول المصنّف : « وَقَدْ یَصِیرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَه مُضَافٌ » مبنیّ

۱- ۱. العبادله : جمع عبداللّه، والمقصود : عبداللّه بن عمر، وعبداللّه بن عبّاس، وعبداللّه بن مسعود .

۲- ۲. فی « ب و ش » : لانهم ؛ وهو خطأ .

على المسامحه، إذ العَلَم بالغلبه ليس المضاف وحده، بل المضاف مع المضاف إليه، وكذا قوله : « أوْ مَصْحُوبُ أَلْ »، لأنّ العلم ليس مصحوب « أل » فقط، بل هو مع اللام .

قوله : لأيْلَه .

قال فى القاموس : أيْلَهُ : جَبَلٌ بين مَكهَ والمدينهِ قُرْبَ يَنْبُعَ (۱).

قيل (۲) : العَقَبه اسمٌ لكلّ طريقٍ صاعد فى الجَبَل، ثمّ اختصّ بعقبه مِنى الّتى تضاف إليها الجَمْرَه، فيقال : جَمْرَهُ العَقَبه .

قوله : والّذى (۳) صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء ولابغيره.

لمّا كان العَلَم المضاف بالغلبه مقدّمًا على العَلَم المصحوب « أل »، والمصنّف بيّن حكم الأخير بقوله : « وَ حَذْفَ أَلْ ذِى إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ » إلى آخره، أراد الشارح أن يبيّن حال الأوّل فى هذا الحكم، فقال : « والّذى صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء »، أى : من الإضافه ؛ وذلك لأنّ الاسم المضاف حينئذٍ اسم واحد علم كزيد، وكما انّ زيدًا لايسقط عنه حال النداء شىء، فكذا العَلَم المضاف، لكونه بسبب العَلَمِيّه طار له وضع ثان، فيكون كالمنادى المفرد المعرفه .

وقوله : « ولابغيره »، لم أدر ما هو، إذ المنافى للإضافه إمّا : « أل »، وهى لاتدخل على العلم هنا ؛ أو : الإضافه، وهى على تقدير تسليم منافاتها للعَلَم المضاف لاتوجد هنا أيضًا، لأنّ العَلَم لاتضاف .

قوله : بغلبتها .

الباء للسببيّه، أى : صار علمًا بسبب غلبه « أل » .

۱- ۱. القاموس المحيط : ۳ / ۳۳۲ .

۲- ۲. لم نقف على قائله .

۳- ۳. فى المصدر : ثمّ الّذى .

قوله : یا أعْشی .

إذ أصله : الأعْشی، فحذفت اللام للنداء، لعدم جواز الإجتماع بینها وبین حرف النداء، وهو فی الأصل لکلّ من لایبصر فی اللیل، ثمّ غلب علی : أَعْشَی هَمْدَان (۱) و نحوه (۲).

قوله : و هذه مدینه الرسول .

حذفت « أل » من المضاف لیجوز الإضافه .

قوله : أی غیر النداء والإضافه .

فسّر المرجع للتنبیه علی انّه مصدر : تُنَاد و تُضِف، کما مرّ فی قوله تعالی: « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَی » (۳).

قوله : نحو : هذا عَیُّوق طالعًا .

حیث حذف منه « أل » فی غیر النداء والإضافه، إذ أصله : العَیُّوق، وهو علمُ نَجْم (۴). و « طالعًا » فی المثال المذکور حالٌ، والعامل اسم الإشاره .

---

۱ - ۱. هو أبو المصبح عبدالرّحمن بن عبداللّه بن الحارث ابن نظام ابن جشم الهمدانی (م ۸۳ ه)، شاعر الیمانیین، بالکوفه، وفارسهم فی عصره . ویعدّ من شعراء الدوله الأمویّه . کان أحد الفقهاء القراء، وقال الشعر فعرف به . وکان من الغزاه فی أیّام الحجّاج، غزا الدیلم وله شعر کثیر فی وصف بلادهم ووقائع المسلمین معهم . ولمّا خرج عبدالرّحمن بن الأشعث انحاز الأعشی إلیه، واستولی علی سجستان معه، وقاتل رجال الحجاج الثقفی. ثمّ جیء به إلی الحجاج أسیرًا بعد مقتل ابن الأشعث، فأمر به الحجاج فضربت عنقه . وأخباره کثیره ؛ الأعلام: ۳ / ۳۱۲ ؛ وینظر ترجمته فی : سیر أعلام النبلاء : ۴ / ۱۸۵ ؛ وأعیان الشیعه : ۷ / ۴۶۰ _ ۴۶۲ .

۲- ۲. قال فی « لسان العرب ۱۵ / ۵۷ » : والعُشْوُ جَمعُ الأعْشَی، قال ابن الأعرابی : العُشْوُ مِن الشُّعَراء سَبْعَه : أعْشَی بنی قَیسٍ أبو بَصِیر، وأعْشَی باهلَهَ أبو قُحافه، وأعْشَی بَنی نَهْشَلٍ الأسْوَدُ بنُ یَعْفُرَ، وفی الإسلام : أعْشَی بَنی رَبیعه من بنی شَیْبَان، وأعْشَی هَمْدَان، وأعْشَی تَغْلِب بنُ جاودانَ، وأعْشَی طِرْوَدٍ من سُلَیم ؛ وقال غیره : وأعْشَی بَنِی مازِنٍ مِن تَمِیم .

۳- ۳. المائده : ۸ .

۴- ۴. قال فی « لسان العرب ۱۰ / ۲۸۰ » : العَیُّوق : کوکب أحمر مضیء بِحِیَالِ الثُّرَیّا فی ناحیه الشَّمَال ویطلع قبل الجوزاء، سُمِّی بذلک لأنّه یَعُوق الدَّبران عن لقاء الثُّرَیّا . وفی « القاموس المحیط ۳ / ۲۷۰ » : العَیُّوقُ : نَجْمٌ أَحْمَرُ مُضِیءٌ فِی طَرَفِ المَجَرَّهِ الأَیْمَنِ، یَتْلُو الثُّرَیَّا لایَتَقَدَّمُها . قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی قدس سره فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۱۱۱ » ما هذا کلامه : والعَیُّوق اسم کوکب من الثوابت، وقیل : اسم ملک بیده أمر المیاه، وأراد هذا المعنی مَن قال بالفارسیه : زان تشنگان هنوز به عیّوق می رسد آواز العطش ز بیابان کربلا

واللّه ُ أعلَمُ بِالصَّوَاب، وإليه المَرجع والمَآب، وله الحَمدُ حقّ حَمدِه، والصَّلاةُ على أشرفِ خَلقِه وآلِه .

وليكن هـذا آخرُ الجزء الأوّل من الحِلْيَهِ اللاّمِعَه للبَهجَهِ المَرضِيَّه، قـد فرغتُ منه فى العشـر الأوسط من شـهر رجب فى سـنه أربع ومـأتين بعـد الألف من الهجره، وقـد اتّفق الإبتـداء به وكـذا الفراغ فى أرض بغـداد جوار (۱) الكاظمين عليهماالسـلام ، فى مـدّه أربعه أشـهر وكسـرًا، مـع تفرّق الحَـوَاس، واغتشَـاش الأحـوَال، وتَرَاكُم أفـوَاجِ الهُمُـوم، وتَلاطُم أمـوَاجِ الغُمُوم، لابتلاـئى بمرض الإحتراق فى البول، قد انجرّ (۲) القضآء عِنَان الإختيار إلى البلده المذكوره للمعالجه .

وقـد كنت فى المـدّه المـذكوره مشـغولاً بهـا وبمباحثـات متعـدّده وتأليف الحاشـيه، مع عـدم اجتماع ما يحتاج إليه للرجوع حين الحاجه، بل لم يكن عندى من الإبتداء بالحاشيه إلى الفراغ من هذا الجزء شرحٌ من شروح الألفيّه إلاّ شرح التركيب للخالد .

فـأرجو منكم أيـا إخوانى فى الـدِّين ــ وفّقكم اللّه تعـالى للعُرُوج إلى مَعَـارِجِ العِلم واليقين ــ أن تغمضوا عمّـا وقع منّى فيهـا من السهو والنسيان، لِمَا عرفتم من انّ تأليفها كان حين الإبتلاء بالمرض والعلاج ؛ وأن تنظروا فيها بعَينِ اللُطفِ والوِدَاد،

۱- ۱. فى « ب » : فى جوار .

۲- ۲. فى « ب و ش » : قد جرّ .

وتعرضوا عن التعرّض (۱) للإعتراض بالجَدَل والعِنَاد، وإذا اطَّلعتُم فيها على شيء ممّا طغى به القَلَم أو زَلَّت به القَدَم، فَادْرَءُوا بالحَسَنَهِ السَيِّئَهَ، وَاحْضروا فى قُلُوبِكُم انّ الإنسان محلّ النسيان، وانّ الصَّفْحَ عن عَثَرَاتِ الضُعَفَاء مِن صِفَات الأشراف .

وألجَأ إليكم أيَا طَالبى رِضاء المَنَّان أن تلطّفوا عَلَىّ بالدعاء ولو بعد مُرُورِ الأزمان، وأن ترحمُونى باخطار ذِكرِى فى قلوبكم عند أوقات المطالعه فى اللَّيَالِى والأيّام ؛ أيَّدَكُم اللّه تعالى لِمَا يُحِبّه ويَرْضَاه، ومَنَعَكُم عن ارتِكَاب ما يَسخَطُه عنكم، بجاه أشرف الأنبياء عليه صلوات اللّه ما بقيتِ الأرض والسماء .

تمّت [بعون الملك العلاّم] (۲)

تمّ بعون اللّه تبارك وتعالى الجزء الأوّل من الحليه اللاّمعه

ويليه الجزء الثانى إن شاء اللّه تعالى، وأوّله : «باب الإبتداء»

۱- ۱. فى « ب » : التعريض ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه من « ب » .

الفهارس العامّه

اشاره

١ ـ فهرس الآيات الكريمه

٢ ـ فهرس الأحاديث

٣ ـ فهرس الشعر

۴ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

۵ ـ فهرس المصادر والمراجع

۶ ـ فهرس المحتويات

ص: ۶۸۷

۱ _ فهرس الآيات القرآنيّه

رقم الآيهالصفحه

سوره الفاتحه (۱)

۵ (إِيَّاکَ نَعْبُدُ)... ۴۲۳ و ۴۲۴

سوره البقره (۲)

۳ (ذَلِکَ الْکِتَبُ لاَ رَيْبَ فِيهِ) ... ۵۳۱

۳ (وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)... ۶۳۶

۱۷ (مَثَلُهُم کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّه ُبِنُورِهِمْ)... ۵۶۹

۲۶ (مَثَلاً مَا بَعُوضَهٌ) ... ۶۳۳

۲۸ (وَ کُنْتُم أَمْوَاتًا فَأَحْيَاکُم)... ۳۲۴

۳۵ (اسْکُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُکَ الْجَنَّهَ)... ۴۰۵

۸۵ (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ)... ۵۹۷

۹۶ (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ)... ۵۵۹

۱۱۱ (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَکُم)... ۱۹۴

۱۳۷ (فَسَيَکْفِيکَهُمُ اللّه ُ)... ۴۲۷

۱۷۱ (كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ)... ۶۰۹

۱۸۴ (وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)... ۵۵۲

۱۸۵ (وَلِتُكَبِّرُوا اللّه ـَعَلَى مَا هَدَيكُم)... ۱۱۹

۱۸۶ (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى) ... ۲۴۴

۱۸۷ (وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى المَسَاجِدِ)... ۳۴۱

۱۹۸ (فَإِذَآ أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) ... ۱۸۳

۲۱۹ (وَ يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)... ۵۹۵

۲۲۸ (وَالمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ)... ۲۳۲

۲۳۷ (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ ما فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكاحِ)... ۳۴۸، ۳۴۹

۲۴۵ (مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللّه ـَقَرْضًا حَسَنًا)... ۵۹۶

۲۵۵ (مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ)... ۵۹۶

۲۷۱ (إِن تُبْدُوا الصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ)... ۳۷۹

سوره آل عمران (۳)

۱۶ (رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا)... ۳۹۷

۲۶ (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ)... ۶۶۹

۳۰ (وَ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا)... ۵۶۰

۳۵ (رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا)... ۶۶۸

۳۶ (وَ لَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى)... ۶۶۸

۶۱ (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ)... ۹۵

۱۰۶ (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)... ۳۹۲

۱۰۷ (وَ أَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَهِ اللّه ِ)... ۳۹۲

۱۸۶ (لَتُبْلَوُنَّ)... ۲۳۱

سوره النساء (۴)

۳ (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)... ۵۷۸، ۶۰۵

۳ (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)... ۵۷۸

۱۱ (وَ لِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ)... ۳۸۲، ۳۸۳

۲۸ (وَخُلِقَ الْاِنْسَانُ ضَعِيفًا)... ۶۶۴

۷۱ (انفِرُوا ثُبَاتَا)... ۳۲۹، ۳۳۰

۷۵ (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هذِهِ القَرْيَهِ الظَالِمِ أَهْلُهَا) ... ۲۸۵

۹۲ (فَتَحْرِيرُ رَقَبَهٍ مُؤْمِنَهٍ)... ۱۷۶

۱۲۸ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)... ۶۶۹

۱۵۳ (يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ)... ۶۷۰

۱۵۷ (وَقَولِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ)... ۴۷۶

۱۷۱ (إِنَّمَا المَسِيحُ عِيسَى)... ۴۷۶

سوره المائده (۵)

۳ (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)... ۶۶۷

۶ (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاهِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ... ۶۶۳

۸ (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)... ۱۸۶، ۳۸۲، ۳۸۳، ۶۸۴

۲۵ (إِنِّی لاَ أَمْلِکُ إِلاَّ نَفْسِی وَأَخِی)... ۲۶۶

۴۵ (وکَتَبْنَا عَلَیْهِمْ فِیهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)... ۶۶۹

۴۸ (وَ أَنْزَلْنَا إِلَیْکَ الْکِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَیْنَ یَدَیْهِ مِنَ الْکِتَابِ)... ۶۷۱

۷۱ (وَ حَسِبُوآا أَلاَّ تَکُونَ فِتْنَهٌ)... ۵۵۷

۷۳ (إِنَّ اللّه ـَ ثَالِثُ ثَلَثَهٍ)... ۵۲۳

۱۰۹ (یَوْمَ یَجْمَعُ اللّه ـُ الرُّسُلَ)... ۱۸۴

۱۱۹ (یَوْمُ یَنفَعُ الصَّادِقِینَ)... ۱۸۴، ۵۵۱

سوره الأنعام (۶)

۱ (الْحَمْدُ للّه ِ الَّذِی خَلَقَ السَّمَاوَاتِ)... ۶۰۲

۳ (وَ هُوَ اللّه فِی السَّمَاوَاتِ)... ۱۰۷

۳۷ (وَقَالُوا لَوْ لاَ نُزِّلَ عَلَیْهِ آیَهٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّه ـَ قادِرٌ عَلی أنْ یُنَزِّلَ آیَهً)... ۶۷۱

۸۰ (وَ حَآجَّهُ قَوْمُهُ قالَ أَتُحَآجُّوآنِّی فِی اللّه ِ وَ قَدْ هَدَانِ)... ۳۵۴

۱۳۹ (وَ قَالُوا مَا فِی بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَهٌ لِذُکُورِنَا وَ مُحَرَّمٌ عَلَی أَزْوَاجِنَا)... ۶۰۷

۱۳۹ (وَإِنْ یَکُنْ مَیْتَهً فَهُمْ فِیهِ شُرَکَاءُ)... ۶۰۸

۱۵۱ (قُلْ تَعالَوا أَتلُ مَا حَرَّمَ رَبُّکُم عَلیکُم)... ۱۹۵

۱۵۴ (تَمَامًا عَلَی الَّذِیآ أَحْسَنُ)... ۶۱۲، ۶۳۳

۱۵۵ (وَ هذَا کِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَیْکَ)... ۶۷۱

۱۵۶ (أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْکِتَابُ عَلَی طَائِفَتَیْنِ مِنْ قَبْلِنَا)... ۶۷۱

سوره الأعراف (۷)

۱۳۲ (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ) ... ۱۸۶

۱۷۷ (سَآءَ مَثَلاً)... ۳۸۴

۱۸۵ (فَبِأَیِّ حَدیثٍ بَعْدَهُ یُؤْمِنُونَ)... ۲۰۶

سوره الأنفال (۸)

۴۲ (والرَّکْبُ أَسْفَلَ مِنْکُمْ)... ۱۲۲

۴۳ (إِذْ یُرِیکَهُمُ اللّه ُ... وَ لَوْ أَرَاکَهُمْ)... ۴۲۹

سوره التوبه (۹)

۴۰ (ثَانِیَ اثْنَیْنِ إِذْ هُمَا فِی الْغَارِ)... ۵۲۳

۶۹ (وَخُضْتُمْ کَالَّذِی خَاضُوا)... ۵۷۰

سوره یونس (۱۰)

۱۰ (وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّه ِ رَبِّ الْعَالَمِینَ ... ۵۵۸

۴۲ (وَ مِنْهُمْ مَنْ یَسْتَمِعُونَ إِلَیْکَ)... ۶۰۵

۵۸ (فَبِذَلِکَ فَلْتَفْرَحُوا) ... ۲۲۷

۵۹ (ءَآللّه ُ أَذِنَ لَکُمْ)... ۹۳ و ۹۴

سوره هود (۱۱)

۲۴ (کَالْأَعْمَی وَ الْأَصَمِّ)... ۳۴۱

۲۸ (أَنُلْزِمُکُمُوهَا)... ۴۲۷

۲۹ (وَلَکِنِّیآ أَرَاکُمْ)... ۴۵۳

۴۰ (حَتَّيآ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا)··· ۱۹۹

۴۱ (بِسْمِ اللّه ِ مَجْرَاهَا)··· ۹۸

سوره يوسف (۱۲)

۴ (رَأَيْتُهُمْ لِى ساجِدينَ)··· ۲۹۹

۱۳ (وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ) ··· ۶۶۶

سوره إبراهيم (۱۴)

۱ و ۲ (صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللّه ِ الَّذِى)··· ۱۰۵

سوره الحجر (۱۵)

۲ (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)··· ۵۵۹

۹۱ (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)··· ۳۱۵

سوره الإسراء (۱۷)

۴۴ (وَ إِنْ مِنْ شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ)··· ۱۱۴

۷۹ (عَسى أن يَبعَثَك ربُّك مَقامًا مَحمُودًا)··· ۱۳۳

۱۱۰ (أيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى)··· ۲۰۶

سوره الكهف (۱۸)

۳۳ (كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ... وَفَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَرًا)··· ۲۷۶، ۲۶۹، ۲۸۱

۷۶ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا)··· ۴۵۶

سوره مريم (۱۹)

۳۱ (ما دُمْتُ حَيًّا)··· ۵۶۱

۶۸ (فَوَ رَبِّکَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا)... ۶۲۶

۶۹ (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا)... ۶۲۶

سوره طه (۲۰)

۱۷ (وَ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)... ۵۹۶

۷۲ (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)... ۶۴۰

۷۸ (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) ... ۶۰۹

سوره الأنبياء (۲۱)

۳ (وَأَسَرُّوا النَجْوَى الَّذِينَ)... ۴۰۱

سوره الحجّ (۲۲)

۱۸ (يَسْجُدُ لَهُ مَن فِى السَّمَاوَاتِ وَ مَن فِى الاْءَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ)... ۵۴۴، ۵۷۵

۲۹ (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)... ۲۴۴

سوره النور (۲۴)

۱۱ (لِكُلِّ امْرِئٍ) ... ۲۵۵

۳۵ (فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ)... ۶۶۸

۴۵ (وَاللّه ُخَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ)... ۵۴۴، ۵۷۶، ۶۰۴

سوره الشعراء (۲۶)

۴ (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)... ۲۹۹

١٠٢ (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً)... ٥٦٠

سوره النمل (٢٧)

٢٥ (أَلاَ يَسْجُدُوا)... ١٨٧

سوره القصص (٢٨)

٢٨ (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ)... ٢٠٦

٣٤ (وَ أَخِي هَارُونُ)... ٢٦٦

٨٢ (لَوْ لاَآ أَن مَّنَّ اللّه ُعَلَيْنَا)... ٥٥٢

سوره العنكبوت (٢٩)

٣٣ (وَ لَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا)... ٦٨٠

سوره الروم (٣٠)

٥٤ (اللّه ُالَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ...)... ٦٧١

سوره السجده (٣٢)

١٤ (فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ)... ٥٦١

سوره الأحزاب (٣٣)

٢٨ (فَتَعالَينَ أُمَتِّعْكُنَّ)... ١٩٥

٣١ (وَ مَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للّه ِوَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا) ... ٦٠٥، ٦٠٦

٣٧ (وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللّه ُعَلَيْهِ) ... ٦٠٩

سوره سبأ (٣٤)

٨ (أَفْتَرى عَلَى اللّه ِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)... ٩١

۲۸ (وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)... ۶۰۷

سوره فاطر (۳۵)

۱۰ (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَيِّبُ)... ۱۶۹، ۱۷۰

سوره يسآ (۳۶)

۲۶ (يَا لَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ)... ۱۸۷

سوره الصّافات (۳۷)

۱۵۳ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)... ۹۱

سوره صآ (۳۸)

۲۰ (وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَهَ وَ فَصْلَ الْخِطَابِ)... ۱۲۵

۲۶ (لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)... ۵۶۱

۷۵ (أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ)... ۹۱

سوره الزمر (۳۹)

۶۴ الزمر (قُلْ أَفَغَيْرَ اللّه ِتَأْمُرُوآنِّيآ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)... ۳۵۴

سوره فصّلت (۴۱)

۱۱ (أَتَيْنا طائِعينَ)... ۲۹۹

سوره الزخرف (۴۳)

۸۴ (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ)... ۵۴۸، ۶۲۹، ۶۳۲، ۶۶۹، ۶۷۱

سوره الجاثيه (۴۵)

۲۲ (خَلَقَ اللّه ُالسَموَاتِ)... ۳۲۸

سوره الأحقاف (۴۶)

۳۱ (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)... ۶۲۸

سوره الحجرات (۴۹)

۶ (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)... ۹۱

سوره قآ (۵۰)

۱۶ (وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)... ۱۱۷

سوره النجم (۵۳)

۱۰ (فَأَوْحَى إِلى عَبْدِهِ مَا أَوْحى)... ۶۰۹

۲۳ (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا)... ۹۵

۳۹ (وَ أَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)... ۵۴۲، ۵۵۶

سوره الرّحمن (۵۵)

۶۰ (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) ... ۶۶۹

سوره التغابن (۶۴)

۱۶ (فَاتَّقُوا اللّه ـ مَا اسْتَطَعْتُمْ)... ۵۶۱

سوره الطلاق (۶۵)

۶ (وَ إِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ)... ۳۳۱

۱۱ (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللّه ِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ..)... ۶۰۶، ۶۰۷

سوره القلم (۶۸)

۹ (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)... ۵۵۹، ۵۶۰

سوره المعارج (۷۰)

۳۷ (عَنِ الیَمِینِ وَ عَنِ الشِّمَالِ عِزِینَ) ... ۳۱۵

سوره الجنّ (۷۲)

۲۸ (لِّیَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا)... ۵۵۶

سوره المزّمل (۷۳)

۱۵ و ۱۶ (کَمَا أَرْسَلْنَا إِلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)... ۶۶۸

۲۰ (عَلِمَ أَنْ سَیَکُونُ)... ۵۵۶

سوره الشمس (۹۱)

۵ ــ ۷ (وَالسَّمَاءِ وَ مَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَ نَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا) ... ۵۷۸

سوره العلق (۹۶)

۱ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ)... ۹۰

۱۸ (سَنَدْعُ الزَّبَانِیَهَ)... ۳۶۵

سوره العصر (۱۰۳)

۲ و ۳ (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِی خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِینَ آمَنُوا)... ۶۶۴

سوره الإخلاص (۱۱۲)

۱ (قُلْ هُوَ اللّه ُ أَحَد)... ۱۰۷

سوره الناس (۱۱۴)

۴ و ۵ (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِی یُوَسْوِسُ فِی صُدُورِ النَّاسِ) ... ۳۹۱

٢ _ فهرس الأحاديث

أنت الّذى عطاؤه أكثر من منعه ... ٦٠٢

إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإنْ لايَكُنْه فلا خيرَ لَكَ فِى قَتلِه... ٤٢٩

بقُوا فِى الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَهٌ... ٥٦١

خير القرون قرنى ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم... ١٥٢

دخلت على الإمام علىّ بن أبى طالب عليه السلام فرأيته مطرقًا متفكّرًا... ١٦٦

الرّحمن اسم خاصّ بصفه عامّه، والرحيم بعكس ذلك... ١١٠

قط قط بعزّتك... ٤٥٧

كلُّ أَمْرٍ ذِى بَال لَم يبْدأ فِيه باسمِ اللّه ِفَهو أَبْتَر... ٧٩، ٨٣، ٩٨، ١٠١، ١١٥، ١٣٢

كلمه بسم اللّه فاتقه للرتوق، مسهله للوعور، و مجنبه للشرور... ٧٩، ١٠٠

لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت... ٢٠٨

لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم... ٢٢٧

من توضّأ يوم الجمعه فبها ونعمت... ١٩٣

مَنْ تَعَزَّى بعَزاءِ الجاهِلِيَّه فأعِضُّوه بِهَنِ أبِيه وَ لاتَكْنُوا... ٢٥٧

مَن طَال هَنُ أبيه فقد تمنطق به... ٢٥٨

من قال لا إله إلّا اللّه وجبت له الجنّه... ٧٣

و نعمائك كثيره قصر فهمى عن إدراكها فضلاً عن إستقصائها... ١٣٤

يا أبا ذر أعبد اللّه كأنّك تراه... ١١٧

يتعاقبون فيكم ملائكه بالليل وملائكه بالنهار... ٤٠١

٣ ـ فهرس الشعر

« قافيه الألف »

١٣ ـ أَىَّ قَلُوص رَاكِبٍ تَراهَا شَالُوا عَلَاهُنَّ فَشلْ عَلَاهَا

« قافيه الباء »

٢ ـ وعَلَمَ التَثنِيَهِ احْذِف لِلنَسَب و مِثْلُ ذَا فِى جَمْعِ تَصحِيحٍ وَجَب

١٨ ـ عَلَى أَحْوَذيَّين استَقَلَّتْ عشِيَّةً فَمَا هى إلاّ لَمحَةٌ و تغِيبُ

٣٣ ـ بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم نَسَبًا ببطن شِرْيان يَعوِى حولَه الذِّئبُ

« قافيه التاء »

٤٤ ـ فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَ جَدِّى وَ بِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَ ذُو طَوَيْتُ

« قافيه الحاء »

٤١ ـ نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يوم النُخَيل غَارَةً مِلحاحًا

« قافيه الدال »

٣ ـ وانّى وإن أوعدته أو وعدته *** لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

٨ ـ أَرَيْتَ إنْ جَاءتْ به أُمْلُودَا *** مُرَجّلًا وَ يَلبَسُ البُرُودَا

١٦ ـ دَعَانِى مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ *** لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَا مُرْدًا

٢٣ ـ لِوَجْهِك فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَ بَهْجَةٌ *** أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أكرَم وَالِدِ

٢٨ ـ فقلت أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلَّنِى *** أَخُطُّ بِها قَبْرًا لأبيَض مَاجِد

٣٢ ـ قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *** لَيْسَ الإمَامُ بِالشَحِيحِ المُلْحِدِ

٣٦ ـ رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِرونَنى *** ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

٥٤ ـ مِنَ القَومِ الرَسُولُ اللّه ِ مِنْهم *** لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ آل مَعَدّ

« قافيه الراء »

١١ ـ فارفع بضمّ وانصِبَنْ فتحًا و جُرّ *** كسرًا كذِكْر اللّه عَبْده يَسُرّ

٢٢ ـ وَ ما نُبَالِي إذا مَا كنتِ جَارتَنَا *** ألاّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيّارُ

٢٤ ـ بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ *** إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَهَارِيرِ

٣١ ـ فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلهَهُم *** حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

٣٤ ـ أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ *** مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَ لاَ دَبَرْ

٣٥ ـ قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ من عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

٤٢ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ *** عَلَيْنَا اللَّاء قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

٤٣ ـ أسِرْبَ القَطَا هَل مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *** لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

٥٢ ـ أنَا الّذى سَمَّتْنِي أمِّي حَيْدَرَه *** كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيه المَنْظَرَه

أوفيهم بالصاع كيلَ السَنْدَرَه

٥٩ ـ مَا اللّه ُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *** فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

٦١ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا *** وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

اغْفِر لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

« قافيه السين »

٢٦ ـ عَدَدْتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَيْس *** إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِى

« قافيه العين »

١٥ ـ وَ لهَا بِالمَاطِرونَ إذَا *** أكل النملُ الّذى قَد جمعا

٥٠ ـ فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *** وَ أَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَهِ اللّه ِ أَطْمَعُ

١ ـ عَمرُو الّذى هَشَمَ الثَريدَ لِقَومِه *** وَرجالُ مَكّهَ سنون عِجَافُ

ص: ٧٠٢

٢١ ـ وَ أَىُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ *** أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ

٤٩ ـ وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا *** أَوْ صِفَهٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

٥٥ ـ أَىُّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ *** أو صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَا انْحَذَف

« قافيه القاف »

٤٦ ـ جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ *** ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

٤٨ ـ عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَهٌ *** نَجوت وَهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

« قافيه الكاف »

١٩ ـ سَلِّم عَلَى المَولَى البَهَاءِ وَ صِفْ لَهُ *** شَوقِى إِلَيْهِ وَانَّنِى مَمْلُوكُهُ

« قافيه اللام »

٦ ـ وَ صِفَهٌ صَرِيحَهٌ صِلَهُ أَلْ *** وَ كَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

٧ ـ أُلام على لوٍّ وإن كنت عالمًا *** بأذناب لوٍّ لم تفتنى أوائله

٢٥ ـ وَ فِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِىءُ المُنْفَصِلْ *** إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ المُتَّصِلْ

٢٧ ـ كَمُنْيَهِ جَابِرٍ إِذ قَالَ : لَيْتِى *** أَصَادفُه وَأفقد جلّ مالِى

٣٨ ـ أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَّ اللَّذَا *** قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَ فَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

٤٠ ـ وتُبلِى الأُولى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الأُولى *** تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْع كالحِدَأ القُبْل

٤٧ ـ أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ *** أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

٥١ ـ وَ كُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ *** عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

٥٣ ـ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *** وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٥٨ ـ فأطعمنا من لحمها وسنامها *** شواءً وخيرُ الخير ما كان عاجله

« قافيه الميم »

١٢ ـ بأَبِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ فى الكَرَم *** و مَنْ يُشَابِه أبَهُ فَمَا ظَلَم

٢٠ ـ وَ سَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسمَاءِ مَا *** كَالْمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِى مَكَارِمَا

ص: ٧٠٣

٢٩ ـ وَإِنِّى عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَانَّنِى *** عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا

٣٩ ـ هُما اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَميمُ *** لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ

٥٦ ـ وَ إِنْ تَكُن شَرْطًا أَو اسْتِفْهَامَا *** فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

٥٧ ـ مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ *** وَلاَيَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالْكَرَمِ

« قافيه النون »

٤ ـ أَقِلِّى اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ *** وَ قُولِى إِنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ

٥ ـ وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرَقْنْ *** مشتبه الاعلام لماع الخفقن

٩ ـ لِتَقُمْ أنت يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيشِ *** كى لتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا

١٠ ـ ليت شعرى مسافر بن أبى عم ـ *** رو وليت يقولها المحزون

١٤ ـ بات ليلى و بِتُّ كالمَجنُون *** وَاعْتَرَتنِى الهُمُوم بِالمَاطِرون

١٧ ـ و ماذا يبتغى الشعراء منّى *** و قد جاوزت حدّ الأربعين

٣٠ ـ أَيُّهَا السَائِلُ عَنْهُمْ وَ عَنِى *** لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسَ مِنِى

٤٥ ـ فامّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رأيتهم *** فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

٥٩ ـ وَ لَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى *** فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لاَ يَعْنِينِى

« قافيه الواو »

٦٢ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

« قافيه الياء »

٣٧ ـ وَلَيسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ *** وَإِن أَغْنَاك إِلاَّ لِلَّذِىِّ

۴ _ فهرس الأعلام المترجم لهم

إبراهيم بن السرى الزجّاج... ۴۲۰

ابراهيم بن محمّد الأزدى : نِفطويه... ۳۴۴

أبو طالب الاصفهانى : الميرزا أبوطالب... ۷

أبوعمرو ابن الحاجب الدوينى : ابن الحاجب... ۲۰۹

أحمد بن محمّد الشُمُنّى... ۳۲۸

أحمد بن يحيى الشيبانى : ثعلب... ۳۴۴

اسماعيل بن حمّاد الجوهرى... ۹۳

بكر بن محمّد أبوعثمان المازنى... ۲۲۰

ثابت بن جابر الفَهْمِى : تأبّط شرًّا... ۴۹۳

جعفر بن قريع بن عوف : أنف الناقه... ۴۸۵

الحسن بن أحمد : أبو على الفارسى... ۳۲۹

الحسن بن عبداللّه السيرافى... ۲۷۹، ۳۴۲

الحسن بن محمّد الحسينى الأسترآبادى... ۲۱۹

حسن بن محمّد شاه الفنارى : الفاضل الچلبى... ۴۴۷

خالد بن عبداللّه الأزهرى... ۱۵۱

الخليل بن أحمد الفراهيدى... ۱۰۴

سعيد بن أوس الأنصارى : أبو زيد... ۵۷۸

سعید بن المبارک الإمام ناصح الدین النحوی : ابن الدهان··· ۵۸۷

سعید بن مسعده البلخیّ : الأخفش··· ۲۲۶

سهل بن محمّد الجشمی السجستانی··· ۳۴۴

صالح بن إسحاق الجَرْمی··· ۲۸۰

ظالم بن عمرو بن سفیان : أبوالأسود الدؤلی··· ۱۶۶

عبدالرّحمن بن أبی بکر الخضیری : السیوطی··· ۷۴

عبدالرّحمن بن إسحاق النهاوندی : أبوالقاسم الزجّاجی··· ۱۶۶

عبدالرّحمن بن عبداللّه الخثعمی : السهیلی··· ۲۳۲

عبدالرّحمن بن عبداللّه الهمدانی : أعشی هَمْدان··· ۶۸۴

عبدالرّحمن بن علی المکودی··· ۱۶۱

عبداللّه بن جعفر بن محمّد : ابن درستویه··· ۵۰۱

عبداللّه بن الحسین العکبری البغدادی : أبوالبقاء··· ۵۵۹

عبداللّه بن عمر الشیرازی البیضاوی··· ۱۱۱

عبداللّه بن یوسف الأنصاری : ابن هشام··· ۱۱۳

عبد شمس بن عبد مناف بن قصیّ··· ۵۰۳

عثمان بن جنّی الموصلی : ابن جنّی··· ۲۱۲

عثمان بن عامر التیمی القرشی : أبو قحافه··· ۵۰۴

علیّ بن حمزه الکسائی··· ۱۸۷

علیّ بن محمّد الحسینی الشریف الجرجانی··· ۵۰۸

علیّ بن محمّد الأندلسی : ابن خروف··· ۳۷۹

علیّ بن عیسی الرَبَعِیّ ... ۲۶۵

عمر بن رسلان الکنانی العسقلانی : سراج الدّین ... ۵۹۹

ص: ۷۰۶

عمرو بن عثمان سيبويه... ۱۰۴

عيسى بن عبدالعزيز الجزولى... ۱۶۱

فخر الدين بن محمّد على الطريحى... ۱۱۲

القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسى... ۲۷۱

قسّ بن ساعده الإيادى... ۱۲۶

محمّد بن إبراهيم الحلبى : ابن النحاس ... ۳۵۷

محمّد بن أبى بكر المخزومى : الدمامينى... ۳۲۸

محمّد بن أحمد النحوىّ : ابن كيسان... ۲۹۶

محمّد بن إدريس الشافعى... ۱۲۲

محمّد ابن الحسن الرضى الاستراباذى : نجم الأئمّه... ۹۰

محمّد بن رضوان العذرى : ابن الرعّاد... ۳۵۷

محمّد بن عبداللّه الجيانى الأندلسى : ابن مالك... ۷۴

محمّد بن عمر التيمى الفخر الرازى... ۱۰۴

محمّد بن محمّد الإسفراييني... ۱۶۹

محمّد بن مسعود قطب الدّين الشقار السيرافى... ۱۸۱

محمّد بن يزيد الأزدى البصرى : المُبرّد... ۳۴۳

محمّد بن يوسف الغرناطى الأندلسى : أبو حيّان... ۳۹۷

محمود بن عمر الزمخشرى... ۱۰۸

مرتضى قلى خان الصدر الاصفهانى... ۴۴، ۱۷۵

مسعود بن عمر التفتازانى... ۳۴۲

مقداد بن عبداللّه السیوری الحلّی ... ۱۱۲

نافع بن عبدالرّحمن اللیثی بالولاء المدنی ... ۴۱۴

ص: ۷۰۷

هشام بن معاویه... ۳۳۰

همام بن غالب التمیمی الدارمی : الفرزدق... ۴۳۷

یحیی بن زیاد الدیلمی : الفرّاء... ۱۱۸

یحیی بن عبدالمعطی الزواوی : ابن المعطی... ۱۵۰

یحیی بن علی الشیبانی : الخطیب التبریزی... ۵۵۹

یوسف بن أبی بکر السکّاکی... ۱۰۸

یونس بن حبیب البصریّ... ۳۰۶

۵ _ فهرس المصادر والمراجع

« حرف الهمزه »

۱ _ القرآن الكريم

۲ _ الإتقان فی علوم القرآن، لجلال الدين أبی بكر السيوطی (ت ۹۱۰)، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ۱۴۱۶ ه .

۳ _ أحسن الوديعه فی تراجم مشاهير مجتهدی الشيعه، لمحمّد مهدی الموسوی الاصفهانی الكاظمينی، المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، ۱۳۸۸ ه .

۴ _ ارتشَافُ الضَّرَب من لسان العرب، لأبيحيّان الأندلسی (ت ۷۴۵)، تحقيق و. رجب عثمان محمّد، مكتبه الخانجی بالقاهره، المؤسّسه السعوديّه بمصر، ۱۴۱۸ ه .

۵ _ الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، لشيخ الطائفه محمّد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰) تحقيق السيّد حسن الخرسان، دارالكتب الإسلاميّه تهران، ۱۳۶۳ .

۶ _ الأعلام، لخير الدين الزركلی (ت ۱۴۱۰)، دار العلم للملايين، بيروت، ۱۹۸۰ م.

۷ _ أعيان الشيعه، للسيّد محسن الأمين (ت ۱۳۷۱)، تحقيق حسن الأمين، دارالمعارف، بيروت، ۱۴۰۳ ه .

۸ _ الأمالی، لأبی عمرو عثمان بن عمر بن أبی بكر ابن الحاجب المالكی (۵۷۰ _ ۶۴۶) تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت _ دار عمّان، الأردن.

۹ _ الأمالی، لأبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّه، دار الثقافه، قم، ۱۴۱۴ ه .

۱۰ ـ الأمالی الشجریه، لابن الشجری هبه اللّه بن علی (ت ۵۴۲)، بیروت، بدون تاریخ .

۱۱ ـ إملاء ما منّ به الرّحمن، لأبی البقاء عبداللّه بن الحسین العکبری (۵۳۸ ـ ۶۱۶)، دار الکتب العلمیه، بیروت، ۱۳۹۹ .

۱۲ ـ الأنساب، لأبی سعد عبدالکریم بن محمّد بن منصور التمیمی السمعانی (ت ۵۶۲)، مصر، سنه ۱۳۶۹ ه .

۱۳ ـ الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویّین : البصریّین والکوفیّین، تألیف عبدالرّحمن ابن محمّد بن أبی سعید الأنباری (۵۱۳ ـ ۵۷۷)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، مؤسّسه دار الحجّه، قم، ۱۴۲۸ ه .

۱۴ ـ أنوار التنزیل و أسرار التأویل (تفسیر البیضاوی)، لناصر الدّین أبی الخیر عبداللّه بن عمر البیضاوی (ت ۶۸۵)، مؤسّسه شعبان للنشر والتوزیع، بیروت، ۱۳۳۰ .

۱۵ ـ أوضح المسالک إلی ألفیّه ابن مالک، لابن هشام (عبداللّه جمال الدین بن یوسف) الأنصاری (ت ۷۶۱)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۹۸۰ .

۱۶ ـ الإیضاح فی شرح المفصّل للزمخشری، لأبی عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب المالکی (۵۷۰ ـ ۶۴۶)، تحقیق محمّد عثمان، دار الکتب العلمیّه، بیروت، ۲۰۱۱ م.

« حرف الباء »

۱۷ ـ بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمّه الأطهار، للعلاّمه محمّد باقر بن محمّد تقی المجلسی (۱۰۳۷ ـ ۱۱۱۰)، مؤسّسه الوفاء، بیروت، ۱۴۰۳ ه .

۱۸ ـ البدایه والنهایه، للحافظ اسماعیل بن کثیر الدمشقی (ت ۷۷۴)، تحقیق علی شیری، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۴۰۸ ه .

۱۹ ـ البسیط فی شرح الکافیه، لرکن الدین الحسن بن محمّد بن شرف شاه الأسترابادی (ت ۷۱۵) تحقیق الدکتور حازم سلیمان الحلّی، المکتبه الأدبیّه المختصّه، قم، ۱۴۲۷ه.

۲۰ _ بغیه الراغبین فی سلسله آل شرف الدین، للإمام السیّد عبدالحسین شرف الدین الموسوی (ت ۱۳۷۷)، المطبوعه ضمن : « موسوعه الإمام السیّد عبدالحسین شرف الدین »، تحقیق مرکز العلوم والثقافه الإسلامیّه، دارالمؤرّخ العربی، بیروت، ۱۴۳۱ ه.

۲۱ _ البهجه المرضیّه فی شرح الألفیّه، لجلال الدین أبی بکر السیوطی (ت ۹۱۰)، تحقیق ونشر مؤسّسه دار الهجره، قم، ۱۴۱۹ ه .

۲۲ _ بیان المفاخر، للسیّد مصلح الدّین المهدوی، مکتبه مسجدالسیّد، اصفهان، ۱۳۶۸ش.

« حرف التاء »

۲۳ _ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحبّ الدین أبی فیض السیّد محمّد مرتضی الحسینی الزبیدی (ت ۱۲۰۵)، تحقیق علی شیری، دارالفکر، بیروت، ۱۴۱۴ه.

۲۴ _ تاریخ اصفهان، میرزا حسن خان جابری، مشعل، اصفهان، ۱۳۷۸ .

۲۵ _ تاریخ اصفهان و ری و همه جهان، میرزا حسن خان جابری، ۱۳۲۱ .

۲۶ _ تاریخ اصفهان (مجلّد ابنیه و عمارات)، جلال الدین همایی، نشر هما، ۱۳۸۱ ش .

۲۷ _ تاریخ روضه الصفای ناصری، رضا قلی خان هدایت، اساطیر، تهران، ۱۳۸۵ ش .

۲۸ _ تاریخ زنجان (علماء ودانشمندان)، سیّد ابراهیم زنجانی موسوی، تهران، ۱۳۵۲.

۲۹ _ التبیان فی تفسیر القرآن، لشیخ الطائفه محمّد بن الحسن الطوسی (۳۸۵ _ ۴۶۰)، تحقیق احمد حبیب قصیر العاملی، مکتب الاعلام الاسلامی، قم، ۱۴۰۹ ه.

۳۰ _ تحفه الغریب فی شرح مغنی اللبیب، لمحمّد بن أبی بکر بن عمر المخزومی القرشی بدر الدین المعروف بابن الدمامینی (۷۶۳ _ ۸۲۷ ه)، المطبوع بهامش: المنصف من الکلام للشُمُنّی، مکتبه الحوزه لنشر أدب الحوزه، بدون تاریخ .

۳۱ _ تذکره القبور، للشیخ عبدالکریم الجزی، مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، ۱۳۷۱ش.

۳۲ _ تذکره مآثر الباقریّه، میرزا محمّد علی زوّاره ای، تحقیق دکتر حسین مسجدی، سازمان تفریحی فرهنگی شهرداری، اصفهان، ۱۳۸۵ ش .

تفسير البيضاوى ÿ أنوار التنزيل و أسرار التأويل

۳۳ _ تفسير جوامع الجامع، لأبى على أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسى (ت۵۴۸)، تحقيق ونشر مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، ۱۴۱۸ ه .

۳۴ _ تفسير الصافى، لملّا محسن الكاشانى، مكتبه الصدر، تهران، ۱۴۱۶ ه .

تفسير القرطبى ÿ الجامع لأحكام القرآن

۳۵ _ تفسير القمّى، علىّ بن ابراهيم القمّى، مؤسّسه دار الكتب، قم، ۱۴۰۴ ه.

۳۶ _ التفسير الكبير، لفخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين الرازى (۵۴۴ _ ۶۰۶)، الطبعه الثالثه، بدون تاريخ .

۳۷ _ التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام، تحقيق ونشر مدرسه الإمام المهدى، قم، ۱۴۰۹ ه .

۳۸ _ تكمله أمل الآمل، للسيّد حسن الصدر الكاظمينى، تحقيق حسين على محفوظ وعبدالكريم وعدنان الدبّاغ، دار المؤرخ العربى، بيروت، ۱۴۲۹ ه .

۳۹ _ تمرين الطلّاب فى صناعه الإعراب، للشيخ خالد بن عبداللّه الأزهرى، راجعه عزيز إيغزيْر، المكتبه العصريّه، بيروت، ۱۴۲۵ ه .

۴۰ _ تهذيب اللغه، لأبى منصور محمّد بن أحمد الأزهرى (۲۸۲ _ ۳۷۰)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الصادق للطباعه والنشر، بدون تاريخ .

۴۱ _ التوحيد، للشيخ أبى جعفر محمّد بن علىّ بن الحسين بن بابويه القمّى (ت ۳۸۱)، تحقيق السيّد هاشم الحسينى الطهرانى، منشورات جماعه المدرّسين، قم .

« حرف الجيم »

۴۲ _ جامع الشواهد، لمولى محمّد باقر بن على رضا الشريف الأردكانى (ق ۱۳)، منشورات الفيروزآبادى، قم، ۱۴۲۵ ه

۴۳ _ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى)، لأبى عبداللّه محمّد بن أحمد الأنصارى القرطبى(ت ۶۷۱)، مؤسّسه التاريخ العربى، دارإحياء التراث العربى، بيروت، ۱۴۰۵ه.

۴۴ _ جمهره الأمثال، للعسكرى، ضبطه د. أحمد عبدالسلام، بيروت، ۱۴۰۸ ه .

« حرف الحاء »

۴۵ _ حاشيه الدسوقى على مغنى اللبيب، للشيخ مصطفى محمّد عرفه الدسوقى، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد احمد حنفى، مكتبه الشفيعى، اصفهان، بدون تاريخ.

۴۶ _ حاشيه الصبان على شرح الأشمونى على ألفيّه ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعينى، القاهره، بدون تاريخ .

۴۷ _ الحاشيه على البهجه المرضيّه، لميرزا أبى طالب الاصفهانى (ت ۱۲۳۷)، الطبع الحجرى، ايران، ۱۲۹۰ ه .

۴۸ _ الحاشيه على الكشّاف، للسيّد الشريف على بن محمّد الحسينى الجرجانى (ت۵۳۱)، شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى بمصر، ۱۳۸۵ _ ۱۹۶۶ م.

۴۹ _ الحدائق النديّه فى شرح الصمديّه، للسيّد عليخان المدنى الحسينى الشيرازى (ت ۱۱۲۰)، من منشورات دار الهجره، قم، بدون تاريخ .

« حرف الخاء »

۵۰ _ خزانه الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادى (ت ۱۰۹۳)، تحقيق محمّد نبيل طريفى واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلميه، بيروت، ۱۹۹۸ م.

« حرف الدال »

۵۱ _ دانشمندان وبزرگان اصفهان، سيّد مصلح الدين مهدوى، نشر گلدسته، اصفهان، ۱۳۸۴ ش.

۵۲ _ الدرر اللوامع علی همع الهوامع، للشنقیطی، القاهره، ۱۳۲۸ ه .

۵۳ _ الدرّ النظیم، للشیخ جمال الدین یوسف بن حاتم العاملی (ت ۶۶۴)، مؤسّسه النشر الإسلامی، قم، بدون تاریخ .

۵۴ _ دیوان الأخطل، نشر أنطون صالحانی، بیروت، ۱۸۹۱ م .

۵۵ _ دیوان حُمَیْد بن ثَوْر الهلالی، صنعه الاستاذ عبدالعزیز المیمنی، القاهره، ۱۳۷۱ه.

۵۶ _ دیوان رؤبه، عنی بتصحیحه ولیم بن الورد، بغداد، ۱۹۰۳ م .

۵۷ _ دیوان زید الخیل، صنعه د. نوری حمودی القیسی، ۱۹۶۸ م .

۵۸ _ دیوان طرفه بن العبد بشرح الأعلم الشنتمری، تحقیق دریه الخطیب ولطفی الصقال، دمشق ۱۳۹۵ ه ۱۹۷۵ م .

۵۹ _ دیوان طَرَفَه، شرحه وقدّم له مهدی محمّد ناصر الدین، بیروت، ۱۹۸۷ م ۱۴۰۷ ه.

« حرف الذال »

۶۰ _ الذریعه، للشیخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، دار الاضواء، بیروت، ۱۴۰۳ ه.

« حرف الراء »

۶۱ _ الرسائل الرجالیّه، للسیّد محمّد باقر بن محمّد نقی الشفتیّ المشهور بحجّه الإسلام (۱۱۸۰ _ ۱۲۶۰) تحقیق السیّد مهدی الرجائی، مکتبه مسجدالسیّد، اصفهان، ۱۴۱۷ه.

۶۲ _ رسائل الشهید الثانی : الشیخ زین الدین بن علیّ العاملی (ت ۹۶۵)، تحقیق رضا المختاری، بوستان کتاب قم، ۱۴۲۲ ه .

۶۳ _ روضات الجنّات فی أحوال العلماء والسادات، للسیّد محمّد باقر الموسوی الچهارسوقی، مؤسّسه اسماعیلیان، قم، ۱۳۹۰ ه .

۶۴ _ الروضه البهیّه فی شرح اللمعه الدمشقیّه، للشهید الثانی زین الدّین بن علیّ العاملی (۹۱۱ _ ۹۶۵)، منشورات جامعه النجف الدینیّه، قم، ۱۴۱۰ ه .

۶۵ ـ الروضه البهیه فی الطرق الشفیعیه، للسیّد محمّد شفیع بن علی اکبر الجاپلقی البروجردی (ت ۱۲۸۰ ه)، الطبع الحجری، تهران .

۶۶ ـ ریاض السالکین فی شرح صحیفه سیّدالساجدین علیه السلام ، للسیّد علیخان الشیرازی المدنی(ت ۱۱۲۰) تحقیق السیّد محسن الأمینی، مؤسّسه النشرالاسلامی، قم، ۱۴۱۵ه.

۶۷ ـ ریحانه الأدب، لمیرزا محمّد علی المدرّس، خیام، تهران، الطبعه الثانیه .

« حرف السین »

۶۸ ـ سرّ صناعه الإعراب، لأبی الفتح عثمان بن جنّی (ت ۳۹۲)، تحقیق د. حسن هنداوی، دمشق، ۱۴۰۵ ه .

۶۹ ـ سنن الترمذی، لأبی عیسی محمّد بن عیسی بن سوره الترمذی (۲۰۹ ـ ۲۷۹)، تحقیق عبدالوهاب عبداللطیف، دار الفکر، بیروت، ۱۴۰۳ ه .

۷۰ ـ السنن الکبری (سنن البیهقی)، لأبی بکر أحمد بن الحسین بن علی البیهقی (۳۸۴ ـ ۴۵۸) نشر دار الفکر، بیروت، بدون تاریخ .

۷۱ ـ سنن النسائی، لأحمد بن شعیب النسائی (ت ۳۰۳)، بشرح الحافظ جلال الدّین السیوطی وحاشیه السندی، دار الفکر، بیروت، ۱۳۴۸ .

۷۲ ـ سیر أعلام النبلاء، لشمس الدین محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبی (ت ۷۴۸)، تحقیق حسین الأسد، مؤسّسه الرساله، بیروت، ۱۴۱۳ ه .

۷۳ ـ السیره النبویّه، لابن هشام الحمیری، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، مکتبه محمّد علی صبیح، مصر، ۱۳۸۳ .

« حرف الشین »

۷۴ ـ شرح الأشمونی علی ألفیه ابن مالک المسمّی: منهج السالک إلی ألفیه ابن مالک،

للأشمونی (علی بن محمّد)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، مکتبه النهضه المصریّه، القاهره، ۱۹۵۵ م .

۷۵ ـ شرح الألفیّه، لابن الناظم محمّد بن محمّد بن مالک الطائی الجیانی، تحقیق محمّد بن سلیم اللبابیدی البیروتی، نشر ناصر خسرو، تهران، بدون تاریخ .

۷۶ ـ شرح الألفیّه، لبهاء الدین عبدالله بن عقیل العقیلی الهمدانی (۶۹۸ ـ ۷۶۹)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، المکتبه التجاریه الکبری بمصر، ۱۳۸۴ ـ ۱۹۶۴م.

۷۷ ـ شرح الألفیّه، لعبدالرّحمن بن علی بن صالح المکودی (ت ۸۰۷)، ۱۳۰۱ ه .

۷۸ ـ شرح التسهیل (تسهیل الفوائد وتکمیل المقاصد)، لجمال الدین محمّد بن مالک الجیانی الأندلسی (ت ۶۷۲)، تحقیق محمّد عبدالقادر عطا وطارق فتحی السیّد، دار الکتب العلمیّه، بیروت، ۲۰۰۹ م .

۷۹ ـ شرح التصریح علی التوضیح أو التصریح بمضمون التوضیح، للشیخ خالد بن عبدالله الأزهری (ت ۹۵۰)، دار الکتب العلمیه، بیروت، ۱۴۲۱ ه .

۸۰ ـ شرح جمل الزجاجی، لابن عصفور، تحقیق صاحب أبو جناح، العراق، ۱۴۰۲ ه.

۸۱ ـ شرح دیوان جریر، شرحه وقدّم له مهدی محمّد ناصر الدین، بیروت، ۱۴۰۶ ه.

۸۲ ـ شرح دیوان الفرزدق، عنی بجمعه عبدالله اسماعیل الصاوی، ۱۳۵۴ ه .

۸۳ ـ شرح دیوان لبید بن ربیعه العامری، تحقیق د. احسان عبّاس، الکویت، ۱۹۶۲ م.

۸۴ ـ شرح شافیه ابن الحاجب، لنجم الأئمّه الشیخ رضی الدین محمّد بن الحسن الأسترآبادی (ت ۶۸۶) تحقیق جمع من المحقّقین، دارالکتب العلمیّه، بیروت، ۱۳۹۵.

۸۵ ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاری المصری (ت ۷۶۱)، تحقیق عبدالغنی الدقر، الشرکه المتحده للتوزیع، دمشق، ۱۹۸۴ م.

۸۶ ـ شرح قطر الندی وبلّ الصدی، لابن هشام عبدالله جمال الدین بن یوسف الأنصاری (ت ۷۶۱)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، نشر سیّد الشهداء، قم، ۱۳۷۹ ش.

۸۷ _ شرح کافیه ابن الحاجب، لنجم الأئمّه الشیخ رضی الدین محمّد بن الحسن الأسترآبادی (ت ۶۸۶)، تحقیق یوسف حسن عمر، مؤسّسه الصادق، تهران، ۱۳۹۵ ه.

۸۸ _ شرح الکافیه الشافیه، لجمال الدین محمّد بن مالک الجیانی الأندلسی (ت ۶۷۲)، تحقیق د. عبدالمنعم احمد هریدی، مکّه المکرّمه، بدون تاریخ .

۸۹ _ شرح اللمع، لابن بَرْهَان العکبری، حقّقه د. فائز فارس، ۱۴۰۵ ه .

۹۰ _ شرح المطوّل، لسعد الدین التفتازانی (ت ۷۹۲)، وبهامشه حاشیه السیّد الشریف، منشورات مکتبه الداوری، قم، ۱۴۲۴ ه .

۹۱ _ شفاء العلیل فی إیضاح التسهیل، للسلسبیلی، تحقیق د. الشریف عبداللّه علی الحسینی، مکّه المکرّمه، ۱۴۰۶ ه ۱۹۸۶ م .

۹۲ _ شرح المفصّل، لموفّق الدین یعیش بن علی بن یعیش (ت ۶۴۳)، بیروت .

« حرف الصاد »

۹۳ _ الصّحاح (تاج اللغه وصحاح العربیّه)، لإسماعیل بن حمّاد الجوهری (ت ۳۹۳)، تحقیق أحمد بن عبدالغفور عطار، دار العلم للملایین، بیروت، ۱۴۰۷ ه .

۹۴ _ صحیح البخاری، لأبی عبداللّه بن إسماعیل البخاری (۱۹۴ _ ۲۵۶)، دار الفکر، بیروت، ۱۴۰۱ ه .

۹۵ _ صحیح مسلم، لأبی الحسین مسلم بن الحجاج القشیری النیسابوری (۲۰۶ _ ۲۶۱) تحقیق محمّد فؤاد عبدالباقی، دار الفکر، بیروت، ۱۳۹۸ .

۹۶ _ الصحیفه السجّادیه الکامله، للإمام زین العابدین علیه السلام، تحقیق السیّد محمّد باقر الموحّد الأبطحی، مؤسّسه الامام المهدی (ع)، قم، ۱۴۱۱ ه .

« حرف الضاد »

۹۷ _ الضرائر وما یسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسی، تحقیق محمود شکری، المطبعه السلفیه بمصر، ۱۳۴۱ .

۹۸ _ ضیاء الأبصار فی ترجمه علماء خوانسار، سیّد مهدی ابن الرضا، انصاریان، قم، ۱۴۲۴ ه.

« حرف الطاء »

۹۹ _ طبقات أعلام الشیعه، للشیخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، اسماعیلیان، قم .

۱۰۰ _ الطبقات الکبری، لمحمّد بن سعد (ت ۲۳۰)، دار صادر، بیروت، بدون تاریخ .

۱۰۱ _ طرائف المقال، للسیّد علی البروجردی، مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، ۱۴۱۰ه.

۱۰۲ _ الطلیعه من شعراء الشیعه، للشیخ محمّد السماوی (۱۲۹۲ _ ۱۳۷۰ ه)، تحقیق کامل سلمان الجبوری، دار المؤرّخ العربی، بیروت، ۱۴۲۲ ه .

« حرف العین »

۱۰۳ _ العمده، لیحیی بن الحسن الأسدی الحلّی المعروف بابن البطریق (۵۳۳ _ ۶۰۰)، مؤسّسه النشر الإسلامی، قم، ۱۴۰۷ ه .

۱۰۴ _ عمده الطالب فی أنساب آل أبی طالب، لجمال الدّین أحمد بن علی الحسینی المعروف بابن عنبه (ت ۸۲۸)، تحقیق محمّد حسن آل الطالقانی، المطبعه الحیدریه، النجف الأشرف، ۱۳۸۰ .

« حرف الفاء »

۱۰۵ _ الفائق فی غریب الحدیث، لأبی القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزمخشری (۴۶۷ _ ۵۳۸)، تحقیق محمّد أبوالفضل إبراهیم وعلی محمّد البجاوی، دارالفکر، بیروت .

۱۰۶ _ الفروق اللغویّه، لأبی هلال العسکری (ن ۳۹۵)، تحقیق ونشر مؤسّسه النشر الإسلامی، قم، ۱۴۱۲ ه .

۱۰۷ _ الفصول الغرویّه فی الأصول الفقهیّه، للشیخ محمّد حسین بن عبدالرحیم الحائری (ت ۱۲۵۰)، دار احیاء العلوم الإسلامیّه، قم، ۱۴۰۴ ه .

۱۰۸ _ الفهرست، لأبی الفرج محمّد بن أبی یعقوب البغدادی المعروف بابن الندیم (ت ۴۳۸)، تحقیق رضا تجدد، بدون تاریخ .

۱۰۹ _ الفهرست، لأبی جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشیخ الطوسی (۳۸۵ _ ۴۶۰)، تحقیق الشیخ جواد القیومی، مؤسسه نشر الفقاهه، قم، ۱۴۱۷ ه .

۱۱۰ _ فهرست نسخه های خطّی کتابخانه آیه اللّه گلپایگانی، سیّد احمد حسینی، خیام، قم، ۱۳۵۷ ش .

۱۱۱ _ فهرست نسخه های خطّی کتابخانه آیه اللّه مرعشی نجفی، سیّد احمد حسینی، کتابخانه آیه اللّه مرعشی، قم، ۱۳۹۵ ه .

۱۱۲ _ فهرست نسخه های خطّی کتابخانه جامع گوهرشاد، محمود فاضل، کتابخانه جامع گوهرشاد، مشهد، ۱۳۶۳ ش .

۱۱۳ _ فهرست نسخه های خطّی کتابخانه مجلس شورای اسلامی، نشر کتابخانه مجلس شورای اسلامی، تهران، ۱۳۰۵ تا ۱۳۷۷ .

۱۱۴ _ فهرست نسخه های خطّی مرکز احیاء میراث اسلامی، سیّد احمد حسینی، قم، ۱۴۱۹ ه .

۱۱۵ _ فهرست نسخه های خطّی کتابخانه مسجد اعظم، رضا استادی، کتابخانه مسجد اعظم، قم، ۱۳۶۵ ش .

۱۱۶ _ الفوائد الضیائیّه (شرح کافیه ابن الحاجب)، لعبدالرّحمن بن أحمد نورالدّین الجامی (ت ۸۹۸)، تحقیق رضا الیوسف آبادی، أبوالحسن قاسم فام، علی المیبدی، مکتبه النهاوندی، قم، ۱۳۸۸ ش .

۱۱۷ _ فیض القدیر شرح الجامع الصغیر، لمحمّد عبدالرؤوف المناوی (ت ۱۰۳۱)، تحقیق

أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلميه، بيروت، ۱۴۱۵ ه .

« حرف القاف »

۱۱۸ ـ القاموس المحيط، لأبى طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادى (۷۲۹ ـ ۸۱۷)، دار العلم، بيروت، ۱۳۰۶ .

۱۱۹ ـ قصص العلماء، ميرزا محمّد بن سليمان تنكابنى، انتشارات علميّه اسلاميّه، تهران .

« حرف الكاف »

۱۲۰ ـ الكامل فى التاريخ، لأبى السعادات مجد الدّين المبارك بن محمّد بن محمّد المعروف بابن أثير الجزرى (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، دار صادر، بيروت، ۱۳۸۶ .

۱۲۱ ـ الكتاب لسيبويه، طبعه بولاق، ۱۳۱۶ ه .

۱۲۲ ـ كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئه المصريّه العامّه للكتاب، ۱۹۸۳ م.

۱۲۳ ـ كتاب العين، لأبى عبدالرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى (۱۰۰ ـ ۱۷۵)، تحقيق الدكتور مهدى المخزومى و ابراهيم السامرائى، مؤسّسه دارالهجره، قم، ۱۴۰۹ ه.

۱۲۴ ـ كتاب الكلّيات، لأبى البقاء أيّوب بن موسى الحسينى الكفومى، تحقيق عدنان درويش ـ محمّد المصرى، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۱۹ ه .

۱۲۵ ـ الكرام البرره، للشيخ آقا بزرگ الطهرانى (ت ۱۳۸۹)، دارالمرتضى مشهد، ۱۴۰۴ ه.

۱۲۶ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (۴۶۷ ـ ۵۳۸)، دارالكتب العربى ، بيروت، ۱۳۶۶.

۱۲۷ ـ كنز العمّال فى سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين على المتّقى بن حسام الدين الهندى (ت ۹۷۵)، تحقيق الشيخ بكرى حيانى، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۰۹ ه .

۱۲۸ ـ كنز الفوائد، لأبى الفتح محمّد بن على الكراجكى (ت ۴۴۹)، الطبع الحجرى، مكتبه المصطفوى، قم، ۱۳۶۹ ش .

۱۲۹ ـ الکنی والألقاب، للشیخ عبّاس القمّی، مکتبه الصدر، تهران، ۱۴۰۹ ه .

« حرف اللام »

۱۳۰ ـ لسان العرب، لجمال الدّین محمّد بن مکرم بن منظور المصری (۶۳۰ ـ ۷۱۱)، نشر أدب الحوزه، قم، ۱۴۰۵ ه .

۱۳۱ ـ اللباب فی علل البناء والإعراب، لأبی البقاء محبّ الدین عبداللّه بن الحسین بن عبداللّه (۵۳۸ ـ ۶۱۶)، تحقیق غازی مختار طلیمات، دار الفکر، دمشق، ۱۹۹۵ م .

۱۳۲ ـ اللمع فی العربیه، لأبی الفتح عثمان بن جنّی (ت ۳۹۲)، تحقیق د. حسین محمّد محمّد شرف، القاهره، ۱۳۹۹ ه .

« حرف المیم »

۱۳۳ ـ ماضی النجف وحاضرها، للشیخ جعفر الشیخ باقر آل محبوبه، تحقیق محمّد سعید آل محبوبه، دار الاضواء، بیروت، ۱۴۳۰ ه .

۱۳۴ ـ مجمع البحرین و مطلع النیّرین، للشیخ فخر الدّین محمّد الطریحی (ت ۱۰۸۵)، تحقیق السیّد أحمد الحسینی، مکتبه نشر الثقافه الإسلامیه، ۱۴۰۸ ه .

۱۳۵ ـ مجمع البیان فی تفسیر القرآن، لأبی علی الفضل بن الحسن الطبرسی (ت ۵۴۸)، تحقیق لجنه من العلماء والمحقّقین الأخصائیین، مؤسّسه الأعلمی، بیروت، ۱۴۱۵ ه.

۱۳۶ ـ المجموع (شرح المهذب)، لمحیی الدین بن شرف النووی (ت ۶۷۶)، دار الفکر، بیروت، بدون تاریخ .

۱۳۷ ـ المحاسن، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقی، دار الکتب الاسلامیه، تهران، ۱۳۷۰ ه.

۱۳۸ ـ المحصول، لفخر الدین محمّد بن عمر بن الحسین الرازی (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، تحقیق دکتور طه جابر فیّاض العلوانی، مؤسّسه الرساله، بیروت، ۱۴۱۲ ه.

۱۳۹ _ مختصر المعانی، لسعد الدین التفتازانی (ت ۷۹۲)، دار الفکر، قم، ۱۴۱۱ ه .

۱۴۰ _ مرآه الکتب، ثقه الاسلام التبریزی، مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، ۱۴۱۴ ه.

۱۴۱ _ المساعد علی تسهیل الفوائد، شرح ابن عقیل علی کتاب التسهیل لابن مالک، تحقیق محمّد کامل برکات، دار المدنی، ۱۹۸۴ م ۱۴۰۵ ه

۱۴۲ _ مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، للحاج المیرزا حسین المحدّث النوری الطبرسی (۱۲۵۴ _ ۱۳۲۰)، تحقیق ونشر مؤسّسه آل البیت، قم، ۱۴۰۸ ه.

۱۴۳ _ مسند أحمد، لأحمد بن محمّد بن حنبل أبی عبداللّه الشیبانی (۱۶۴ _ ۲۴۱)، دارصادر، بیروت، و بهامشه: منتخب کنز العمال فی سنن الأقوال والأفعال.

۱۴۴ _ المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر، لأحمد بن محمّد بن علی المقری الفیّومی (ت ۷۷۰)، منشورات دار الهجره، قم، ۱۴۰۵ ه .

۱۴۵ _ مطالع الأنوار، للحاج السیّد محمّد باقر الشفتی المعروف بحجّه الإسلام (۱۱۸۰ _ ۱۲۶۰)، طبع الافست، مکتبه مسجد السیّد، نشاط، اصفهان ۱۳۶۶، و ۱۴۰۹ ه .

۱۴۶ _ معارج الأصول، للشیخ نجم الدین جعفر بن الحسن الحلّی (۶۰۲ _ ۶۷۶)، تحقیق محمّد حسین الرضوی، مؤسّسه آل البیت، قم، ۱۴۰۳ ه .

۱۴۷ _ المعارف، لابن قتیبه (۳۷۶ ه)، تحقیق دکتور ثروت عکاشه، دارالمعارف، القاهره.

۱۴۸ _ معانی القرآن، للأخفش، تحقیق د. هدی محمود قراعه، القاهره، ۱۴۱۱ ه .

۱۴۹ _ معانی القرآن، للفرّاء، تحقیق د. عبدالفتاح شلبی، الهیئه المصریه، ۱۹۷۲ م.

۱۵۰ _ معجم البلدان، للحموی (ت ۶۲۶ ه)، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۳۹۹ .

۱۵۱ _ معجم قبائل العرب، لعمر رضا کحاله، دار العلم للملایین، بیروت، ۱۳۸۸ .

۱۵۲ _ المعجم الکبیر، للطبرانی (ت ۳۶۰)، تحقیق حمدی عبدالمجید السلفی، دار احیاء التراث العربی، بیروت .

۱۵۳ _ معجم المؤلّفین، عمر رضا کحاله، دار احیاء التراث، بیروت .

۱۵۴ _ مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب، لابن هشام عبداللّه جمال الدین بن یوسف الأنصاری المصری (ت ۷۶۱)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، نشر مکتبه آیه اللّه المرعشی النجفی، قم، ۱۴۰۴ ه .

۱۵۵ _ مفتاح العلوم، لأبی یعقوب یوسف بن محمّد بن علی السکّاکی (ت ۶۲۶)، تحقیق الدکتور عبدالحمید هنداوی، دار الکتب العلمیه، بیروت، ۱۴۲۰ ه .

۱۵۶ _ المفصّل فی صنعه الإعراب، لأبی القاسم محمود بن عمر الزمخشری (ت ۵۳۸)، تحقیق الدکتور امیل بدیع یعقوب، دار الکتب العلمیّه، بیروت، ۱۴۲۰ ه.

۱۵۷ _ المقاصد النحویه فی شرح شواهد شروح الألفیه، محمود بن أحمد العینی، مطبوع مع خزانه الأدب، دار صادر، لا ط، لا ت .

۱۵۸ _ المقتصد فی شرح الإیضاح، لعبد القاهر الجرجانی، تحقیق د. کاظم بحر المرجان، بغداد، ۱۹۸۲ م .

۱۵۹ _ المقتضب، للمبرّد، تحقیق محمّد عبدالخالق عضیمه، القاهره، ۱۳۹۹ ه .

۱۶۰ _ مکارم الآثار، محمّد علی المعلّم حبیب آبادی (ت ۱۳۹۶)، انجمن کتابخانه های عمومی اصفهان، ۱۳۷۷ _ ۱۳۸۲ .

۱۶۱ _ المنصف من الکلام علی مغنی ابن هشام، لتقی الدین أحمد بن محمّد الشمنّی القسنطینی الاسکندری (۸۰۱ _ ۸۷۲ ه) مکتبه الحوزه لنشر أدب الحوزه، بدون تاریخ.

۱۶۲ _ میراث حوزه اصفهان، دفتر سوم و چهارم، مرکز تحقیقات رایانه ای حوزه علمیّه اصفهان، ۱۳۸۶ ش .

« حرف النون »

۱۶۳ _ نقباء البشر فی القرن الرابع عشر، للشیخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، دار المرتضی، مشهد، ۱۴۰۴ ه.

۱۶۴ ـ النهایه فی غریب الحدیث والأثر، لابن أثیر الجزری (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، تحقیق طاهر أحمد الزاوی ومحمود محمّد الطناحی، مؤسّسه إسماعیلیان، قم، ۱۳۶۴ ش .

۱۶۵ ـ نهج البلاغه، وهو ما جمعه السیّد الشریف الرضی من کلام أمیر المؤمنین علیه السلام ، تحقیق وشرح الشیخ محمّد عبده، دار الذخائر، قم، ایران، ۱۴۱۲ ه .

« حرف الهاء »

۱۶۶ ـ هدایه العارفین، اسماعیل پاشا البغدادی، استامبول، ۱۹۵۱ ـ ۱۹۵۵ م.

۱۶۷ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع فی علم العربیّه، للسیوطی عبدالرحمن بن أبی بکر (ت ۹۱۰)، تحقیق عبدالعال سالم مکرم ۱۹۸۰ م ـ ۱۴۰۰ ه .

« حرف الواو »

۱۶۸ ـ الوافی بالوفیات، لصلاح الدین خلیل بن أیبک الصفدی، باعتناء عدّه محقّقین، نشر فرانز شتایز بفیسبادن، ط ۱، ۱۹۸۱ م .

۱۶۹ ـ وفیات الأعیان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلکان (ت ۶۱۱)، تحقیق احسان عبّاس، دارالثقافه، بیروت، بدون تاریخ .

۶ _ فهرس المحتويات

تصدير... ۷

لمحةٌ من حياه المؤلّف/ ۱۱

اسمه و نسبه... ۱۱

ولادته و نشأته... ۱۲

اطراء العلماء له... ۱۶

زهده و عبادته... ۱۸

سخاؤه و كرمه... ۱۹

قضاء حجّه الإسلام... ۲۰

إقامته الحدود الشرعيّه... ۲۰

أساتذته... ۲۱

مشايخ روايته... ۲۲

مجمع درسه و تلامذته... ۲۳

أولاده... ۲۵

مؤلّفاته... ۳۱

وفاته و مرقده... ۴۵

بين يدى الكتاب / ۴۹

۱ _ اسم الكتاب و نسبته... ۴۹

۲ _ مکان وتاریخ تألیفه ... ۴۹

۳ _ ماهیّته ... ۵۰

النسخ المعتمده فی التحقیق ... ۵۲

منهجنا فی التحقیق ... ۵۶

کلمه شکر و ثناء ... ۵۸

* * *

مقدّمه المؤلّف ... ۷۳

متن البهجه المرضیّه ... ۷۶

شرح البسمله الشریفه / ۷۹

الکلام فی باء بسم اللّه ... ۸۰

متعلّق الباء فی بسم اللّه ... ۸۲

وجه کسر الباء فی بِسم اللّه ... ۸۴

الکلام فی اسم بسم اللّه ... ۸۹

المقام الأوّل : فی همزه اسم ... ۸۹

المواضع الّتی تسقط همزه الوصل فیها لفظًا و خطًّا ... ۸۹

الموضع الّتی تثبت همزه الوصل فیها لفظًا و خطًّا ... ۹۲

المواضع الّتی تبدل همزه الوصل فیها بالألف ... ۹۳

المواضع الّتی تکون الهمزه فیها وصلاً ... ۹۴

الهمزه فی المضارع لا یکون وصلاً ... ۹۵

المقام الثانی : فی بیان أصل اسم ... ۹۸

المقام الثالث : فى فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله ... ١٠٠

المقام الرّابع : فى إضافه الاسم إلى لفظ الجلاله ... ١٠١

أصل لفظ الجلاله ما هو ؟... ۱۰۲

ذکر الخلاف فی مبدأ اشتقاق لفظ الجلاله... ۱۰۳

ذکر أدلّه القائلین بأنّ لفظ الجلاله علم... ۱۰۴

ذکر أدلّه القائلین بعدم کون لفظ الجلاله علمًا... ۱۰۶

الکلام فی : الرّحمن الرّحیم ... ۱۰۸

أسماء اللّه تعالی تؤخذ باعتبار الغایات دون المبادی... ۱۰۸

الرّحمن أبلغ من الرّحیم... ۱۰۹

فی انّ الرّحمن أهو منصرف أو غیره ؟... ۱۱۱

فی تقدیم الرّحمن علی الرّحیم... ۱۱۲

ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟ ... ۱۱۳

بیان معنی الحمد والشکر والمدح والنسبه بینها... ۱۱۴

وجه اختیار الشارح الحمد علی الشکر والمدح... ۱۱۵

أرکان الحمد أربعه... ۱۱۶

فی اختیار جمله الفعلیّه علی الإسمیّه... ۱۱۶

وجه اختیار الشارح صیغه المتکلّم وحده فی قوله : أحمدک ... ۱۱۶

وجه عدول الشارح عن ذکر اسم اللّه فی قوله : أحمدک ... ۱۱۷

وجوه تأخیر المفعول فی قول الشارح : أحمدک ... ۱۱۷

بیان أصل : « اللهمّ »... ۱۱۸

بیان وجه مناسبه إطلاق الخاتم علیه صلی الله علیه و آله ... ۱۲۰

فی بیان الأصل فی الآل... ۱۲۱

الفرق بين الآل والأهل ... ١٢١

بيان المراد من الآل ... ١٢٢

بیان المراد من الأصحاب··· ۱۲۳

« بعد » معربه فی حالتین و مبنّیه فی حاله··· ۱۲۵

قد یسمّی « بعد » بفصل الخطاب··· ۱۲۵

دفع التعارض المتوهّم وروده بین حدیث التسمیه والتحمید ··· ۱۳۱

فی الفرق بین الوحی والإلهام والکشف··· ۱۳۶

وجه اشتهار جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله بهاشم ··· ۱۴۱

* * *

متن البهجه المرضیّه··· ۱۵۴

باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه / ۱۵۸

النسبه بین الکلام الإصطلاحی وبین الجمله··· ۱۵۸

تعریف الکلام ··· ۱۵۹

أقسام الکلمه ··· ۱۶۴

انّ واضع علم النحو هو علیّ بن أبی طالب علیه السلام ··· ۱۶۶

فی انّ اسم الجنس علی قسمین وبیانهما والفرق بینهما··· ۱۶۸

النسبه بین الکلم والکلام··· ۱۶۹

تعریف الکلمه··· ۱۷۰

القول عمّ الکلام والکلم والکلمه ··· ۱۷۲

الکلمه قد یقصد بها الکلام ··· ۱۷۴

ذکر اختلافهم فی أصل الاسم··· ۱۷۶

خواصّ الاسم ··· ۱۷۷

بيان أقسام التنوين··· ١٧٩

١. تنوين الترنّم··· ١٧٩

٢. تنوين التمكّن ... ١٨١

٣. تنوين التنكير ... ١٨٢

٤. تنوين المقابله ... ١٨٣

٥. تنوين العوض ... ١٨٣

حدّ التنوين ... ١٨٤

من خواصّ الاسم : الإضافه، ورجوع الضمير عليه ... ١٨٥

وجه اختصاص « أل » المعرفه بالاسم ... ١٨٧

المراد من قولهم : الواو للجمع، ما هو ؟ ... ١٨٨

علامات الفعل ... ١٩٢

« هل » مشتركه بين الأسماء والأفعال ... ١٩٦

علامه الفعل المضارع ... ١٩٧

علامه الفعل الماضى ... ١٩٧

علامه الفعل الأمر ... ١٩٨

* * *

متن البهجه المرضيّه ... ٢٠٠

باب المعرب والمبنىّ / ٢٠٥

الفرق بين المعرب والمبنىّ ... ٢٠٥

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد ... ٢٠٦

معنى كلمه : « لا بُدَّ » وتركيبها ... ٢٠٨

علّه بناء الاسم لشبه واحد ... ٢٠٩

المبنيّ على قسمين ... ٢١١

أنواع الشبه ... ٢١١

ص: ٧٢٩

١. الشبه الوضعىّ ··· ٢١٢

٢. الشبه المعنوىّ ··· ٢١٤

الإشاره معنى حرفىّ ··· ٢١٥

بيان الشبهه فى انّه كيف يكون التثنيه والجمع معربين مع الجواب عنها··· ٢١٧

٣. الشبه الإستعمالى··· ٢١٨

ذكر الاختلاف فى انّ أسماء الأفعال معموله أم لا··· ٢١٩

۴. الشبه الإفتقارىّ ··· ٢٢١

۵. الشبه الإهمالىّ ··· ٢٢٣

تعريف الاسم المُعْرَب ··· ٢٢۴

بناء الفعل الأمر··· ٢٢۵

بناء الفعل الماضى··· ٢٢٨

إعراب الفعل المضارع ··· ٢٢٩

فعل المضارع إذا باشر النون المؤكّده مبنىّ··· ٢٢٩

الحائل بين المضارع والنون : ألف الاثنين··· ٢٣٠

الحائل بين المضارع والنون : واو الجمع··· ٢٣١

الحائل بين المضارع والنون ياء المخاطبه··· ٢٣٢

بناء الحرف ··· ٢٣٣

الإعراب غير مختصّ بالحركات بل يشمل الحروف والسكون والجزم··· ٢٣٨

بيان النسبه بين كلّ من الرفع والنصب والجرّ والضمّ والفتح والكسر··· ٢۴٠

وجه تسميه الضمّ والفتح والكسر··· ٢۴١

وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ ... ٢٤١

أنواع الإعراب ... ٢٤٢

ص: ٧٣٠

وجه تسميه الجزم والسكون بهما... ۲۴۲

وجه اختصاص الجوازم بالفعل... ۲۴۳

لام الأمر مكسور إلّا بعد الواو والفاء وثمّ فساكن... ۲۴۴

* * *

متن البهجه المرضيّه... ۲۴۵

إعراب الأسماء الستّه / ۲۴۷

فى انّ الاسم المعرب بالحركات على ثلاثه أقسام... ۲۴۷

فى انّه لِمَ أعرب المفرد وجمع المكسّر بجميع الحركات... ۲۴۸

الاسم المعرب بالحروف على ثلاثه أقسام ... ۲۴۹

فى انّه لِمَ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف... ۲۴۹

فى انّه لِمَ جعل هذه الأسماء اعرابها بالحروف دون غيرها... ۲۵۱

فى انّ اللام فى أربعه من هذه الأسماء وكذا العين فى : « ذو و فو » هل هى من أصل الكلمه أو لا ؟... ۲۵۲

فى بيان ذكر الأصل فى « فم » واللغات فيه... ۲۵۳

الحم لا يضاف إلّا إلى المؤنّث... ۲۵۵

ذكر اللغات فى « حم »... ۲۵۶

معنى « هن » ... ۲۵۷

انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات ... ۲۶۳

بيان الخلاف فى إعراب الأسماء الستّه ... ۲۶۴

فى انّ للأسماء الستّه إعرابين عند الكوفيّين... ۲۶۴

بيان انّ أسماء الستّه أصلها ما هو ؟... ۲۶۷

اللام المحذوفه فى هذه الأسماء ما هى ؟... ٢٦٨

ص: ٧٣١

متن البهجه المرضیّه... ۲۶۹

إعراب المثّنی والملحق به / ۲۷۱

الشروط المعتبره فی المثّنی... ۲۷۲

إذا ثّنی العلم أو جمع وجب التعریف باللام... ۲۷۳

زیاده الألف والنون فی المثّنی... ۲۷۵

یجوز إفراد الضمیر فی کلا و کلتا، و تثنیته... ۲۷۶

وجه جعل إعراب کلا و کلتا إعراب المثّنی... ۲۷۷

الإشکال فی انّه کیف یکون کلا ـ وکلتا معربًا بالحروف والحرکه مع انّ المثّنی معرب بالحروف فقط فیلزم زیاده الفرع علی الأصل، مع الجواب عنه... ۲۷۸

فی انّ ألف کلا منقلبه، وألف کلتا للتأنیث... ۲۷۹

اجتماع علامتی التأنیث فی کلتا، والجواب عنه... ۲۷۹

والردّ علی الکوفیّین فی قولهم انّ کلا وکلتا مثّنی حقیقه... ۲۸۱

الخلاف فی إعراب کلا وکلتا ... ۲۸۱

إعراب اثنان واثنتان ... ۲۸۲

لا یجوز اضافه الاثنین إلی ضمیر التثنیه... ۲۸۲

وجه جعل التثنیه والجمع معربین بالحروف... ۲۸۶

وجه جعل الألف علامه الرفع فی المثّنی والواو فی الجمع دون العکس... ۲۸۶

بیان انّ ما قبل الیاء فی الجمع مکسور وفی المثّنی مفتوح... ۲۸۷

إعراب المثّنی بعد جعله علمًا إعرابه قبله... ۲۸۹

* * *

متن البهجه المرضيّه... ٢٩١

إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به / ٢٩٥

ص: ٧٣٢

شروط الجمع المذكّر السالم ... ۲۹۵

لو جعل الألف والواو فی التثنیه والجمع اعرابًا یلزم توارد المؤثّرین فی أثر واحد، مع الجواب عنه ... ۳۰۱

عشرون وبابه لیس بجمع... ۳۰۲

إعراب السنین و بابه... ۳۱۰

حرکه نون الجمع والتثنیه والملحق بهما ... ۳۱۸

بیان فی انّ النون فی المثنّی والمجموع لأیّ شیء هی... ۳۲۲

إعراب ما جمعَ بألف وتاء ... ۳۲۴

الأقوال الثلاثه فی إعراب الجمع بالألف والتاء بعد جعله علمًا... ۳۳۲

اختلافهم فی إعراب الجمع المؤنّث بعد جعله علمًا مع وجود العلّتین... ۳۳۲

کما لایلحق تنوین التمکّن فی غیر المنصرف کذا لایلحق تنوین المقابله أیضًا... ۳۳۳

* * *

متن البهجه المرضیّه... ۳۳۶

إعراب ما لا ینصرف / ۳۳۹

غیر المنصرف یجرّ للإضافه و « أل »... ۳۳۹

وجه منع الکسر فی غیر المنصرف ... ۳۳۹

الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله ... ۳۴۱

ترجمه السِیْرَافی ... ۳۴۲

ترجمه المُبرّد ... ۳۴۳

غیر المنصرف بعد الإضافه ودخول اللام علیه بقی علی منع صرفه أم لا... ۳۴۵

إعراب الأمثله الخمسه... ۳۴۶

فی بیان لحوق نون الوقایه قبل یاء المتکلّم فی الفعل··· ۳۴۹

ص: ۷۳۳

إذا اجتمعت نونى الإعراب والوقايه أيّهما المحذوف ؟... ٣٥١

والحقّ انّ المحذوف نون الوقايه لا الإعراب عند اجتماعهما... ٣٥٢

الجواب عن أدلّه القائلين بانّ المحذوف نون الإعراب ... ٣٥٢

إعراب الاسم المعتلّ ... ٣٥٤

الفرق بين الإعراب التقديرىّ والمحلّى... ٣٥٥

وجه تسميه المنقوص منقوصًا... ٣٥٦

وجه تسميه المقصور بذلك... ٣٥٩

تقدير الإعراب فى باب : غلامى... ٣٦٠

الاسم انّما يستحقّ الإعراب بعد التركب مع العامل... ٣٦٠

إعراب المضارع المعتلّ ... ٣٦٤

* * *

متن البهجه المرضيّه... ٣٦٦

باب النكره والمعرفه / ٣٧٣

النكره قسمان ... ٣٧٥

الإشكال فى انّه يلزم على هذا أن لايكون اسم الفاعل والمفعول نكره... ٣٧٥

تعداد المعارف... ٣٧٧

معنى مطابقه الجواب للسؤال... ٣٧٨

بيان المراد بما الّتى فى : دققته دقًّا نعمّا... ٣٧٩

الأوّل من المعارف : الضمير / ٣٨٠

مرجع الغائب مقدّم إمّا لفظًا أو معنًى أو حكمًا... ٣٨٢

هل الضمير الغائب إذا تقدّم ذكره حكمًا نكره أو معرفه ؟... ٣٨٤

وجه تسميه الضمير والمضمر بهما... ٣٨٦

ص: ٧٣٤

وجه تسميه الضمير بالمضمر عند البصريّين ... ۳۸۶

وجه تسميه الضمير بالكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين ... ۳۸۷

بيان مراتب المعارف... ۳۸۸

انّ مرتبه المضاف إلى المعرف مرتبه المضاف إليه... ۳۹۰

الجواب عمّا يوهم وقوع الأعرف صفه لغيره... ۳۹۱

ذكر النكته فى جعل الآيه على عكس الترتيب... ۳۹۲

ما وقع فيه حذف الفاء بعد امّا الشرطيّه ظاهرًا... ۳۹۳

الضمائر المتّصله وأحكامها... ۳۹۳

سبب بناء الضمائر... ۳۹۵

ما يقع منصوب المحلّ والمجرور من الضمائر المتّصله... ۳۹۶

ما يقع فى المحال الإعراب الثلاثه من الضمائر المتّصله... ۳۹۷

ما يقع مرفوعًا لا غير من الضمائر المتّصله... ۳۹۹

الألف فى التثنيه والواو فى الجمع ضمير ... ۴۰۱

الخلاف فى انّ ياء المخاطبه ضمير أو حرف تأنيث ... ۴۰۲

الألف والواو فى تثنيه الصفات و جمعها حرف لا ضمير... ۴۰۲

لا يقع ضمير الفاعل فى اسم الفعل والظرف وغيرهما بارزًا... ۴۰۴

الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام... ۴۰۵

ليس الضمائر المذكوره بعد الفعل الّذى يجب استتار الفاعل فيه فاعلاً... ۴۰۵

ضمير المنصوب والمجرور لايستتران... ۴۰۶

ما يستتر فيه الضمير وجوبًا... ۴۰۷

وجه استتار الضمير فی : « ما خلا » و « ما عدا » وجوبًا... ۴۰۷

ذکر المرجع فی ضمیر : ما عدا وما خلا... ۴۰۸

ص: ۷۳۵

الباعث على ارجاع الضمير فى « ما خلا » و « ما عدا » على المصدر أو اسم الفاعل أو غيرهما··· ۴۰۹

ذكر اختلافهم فى تركيبِ فعل التعجّب··· ۴۱۰

المواضع الّتى يستتر فيها الفاعل جوازًا··· ۴۱۱

الظروف الّتى يستتر فيها الضمير جوازًا··· ۴۱۲

الضمير المنفصل··· ۴۱۲

بيان أصل الأصول فى الضمایر المنفصله··· ۴۱۳

الضمير فى « أنت » ما هو ؟··· ۴۱۴

« هو » بجميعها ضمير أو الهاء فقط ؟··· ۴۱۵

الضمائر المنفصله المنصوبه ··· ۴۱۶

الضمایر على ستّين لفظًا وكان القياس أن تكون تسعين··· ۴۱۶

ذكر الأقوال السبعه فى انّ الضمير فى: إيّاك، مثلاً ما هو··· ۴۱۸

تضعيف غير المختار من الأقوال السبعه··· ۴۲۱

بيان المختار بين الأقوال السبعه··· ۴۲۲

الأصل فى الضمائر : المتّصله··· ۴۲۳

ما يجب فيه انفصال الضمير··· ۴۲۴

عدم جواز اتّصال الضمير إذا كان عامله محذوفًا ··· ۴۲۴

جواز الإتّصال والانفصال فى الضمير··· ۴۲۶

خبر المبتدأ لايكون ضميرًا متّصلاً··· ۴۳۰

رتبه الضمائر فى التقديم والتأخير ··· ۴۳۱

ضمير المتكلّم أعرف من غيره··· ۴۳۲

ص: ۷۳۶

جواز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ وغيره··· ۴۳۲

لايجوز اتّصال ثانى الضميرين فيما إذا اتّحادا فى الرتبه··· ۴۳۴

قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين ··· ۴۳۵

التزام نون الوقايه قبل ياء المتكلّم مع الفعل··· ۴۳۹

وجه تسميه نون الوقايه بذلك··· ۴۴۱

الكسر فى نون الوقايه ليس بجرّ··· ۴۴۱

الاشكال فى انّه كما منع الفعل من الكسر ينبغى أن يمنع الحرف أيضًا مع الجواب عنه··· ۴۴۲

علّه إلحاق النون قبل الياء لو كانت عدم لحوق الكسر فى الفعل فلِمَ لا تلحقه فى مثل : أكرمى، مع وجود الكسر فيه، والجواب عنه··· ۴۴۲

ذكر الإختلاف فى « لا » المعترضه بين الخافض والمخفوض ··· ۴۴۳

مجىء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه ··· ۴۴۴

مجىء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم ··· ۴۴۵

ذكر الخلاف فى انّ الباء فى: عليك به، هل تكون زائده أو للتعديه؟ ··· ۴۴۶

اتّصال « ليت » بنون الوقايه كثير ··· ۴۴۸

الفرق بين الشاذّ والنادر ··· ۴۴۹

اتّصال « لعلّ » بنون الوقايه قليل ··· ۴۵۰

التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فى إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ··· ۴۵۱

مجىء منّى و عنّى بدون نون الوقايه فى الإضطرار ··· ۴۵۳

عدم إلحاق نون الوقايه فى : خلا وعدا وحاشا ··· ۴۵۵

إلحاق نون الوقايه فى « لدن » كثير ··· ۴۵۶

إلحاق نون الوقايه فی : قدنی وقطنی، کثیر ... ۴۵۶

تجرید قدنی وقطنی من نون الوقایه قلیل ... ۴۵۶

ص: ۷۳۷

بحث مع الجوهریّ... ۴۵۸

قط علی ثلاثه أوجه... ۴۵۹

* * *

متن البهجه المرضیّه... ۴۶۱

الثانی من المعارف : العَلَم / ۴۶۵

الفرق بین عَلَم الشخص وعَلَم الجنس... ۴۶۵

تفاوت المشخّصات غیر مضرّ فی العَلَم... ۴۶۵

الفرق بین علم الجنس واسمه... ۴۶۶

متی اجتمع النکره والمعرفه تعیّن الحکم بابتدائیّه المعرفه... ۴۶۷

إفاده اسم الإشاره والمضمر التعیین بالقید المعنویّ... ۴۷۰

إطلاقات الاسم عند النحاه... ۴۷۳

الفرق بین الکنیه واللقب... ۴۷۴

اللقب یجب تأخیره عن الاسم إذا لم یکن أشهر منه... ۴۷۶

تقدیم الکنیه علی الاسم... ۴۷۹

کیف یجوز اضافه الاسم إلی اللقب مع انّه اضافه الشیء إلی نفسه مع الجواب عنه... ۴۸۱

لایجوز اضافه الاسم إلی اللقب إذا کان کلاهما أو أحدهما مضافین... ۴۸۳

یجوز قطع اللقب عن التبعیّه... ۴۸۵

اختلاف الاصطلاح فی المنقول والمرتجل بین الأصولیّین والنحویّین... ۴۸۷

المنقول علی أقسام... ۴۸۷

قد یجعل کلّ من الاسم والفعل والحرف علمًا لنفسه... ۴۹۰

وجه جعل « تأبّط شرًّا » علمًا لمسمّاه··· ۴۹۲

الجمله المحكيه معربةٌ أو مبنيّه··· ۴۹۴

ص: ۷۳۸

« بَعلبَكّ » مبنىّ كخمسه عشر··· ۴۹۷

« اثنا عشر » جزء الأوّل منه معرب··· ۴۹۹

كيف يكون الجزء الأوّل فى « اثنا عشر » معربًا مع انّه لا تلحق الإعراب فى وسط الكلمه، مع الجواب عنه··· ۵۰۰

ذكر الاختلاف فى وضع عَلَم الجنس··· ۵۰۷

الفرق بين عَلَم الجنس واسمه··· ۵۱۰

« سُبْحَان » علمٌ للتسبيح··· ۵۱۱

والحقّ انّ « سبحان » ليس عَلَمًا··· ۵۱۲

« فَعَالِ » بفتح الفاء وكسر اللام على أربعه أقسام··· ۵۱۳

نقل العلّه فى بناء « فَعَال »··· ۵۱۴

نقل الدليل على علميّه « فَجَار »··· ۵۱۶

بيان تأنيث « فجار »··· ۵۱۸

* * *

متن البهجه المرضيّه··· ۵۱۹

الثالث من المعارف : اسم الإشاره / ۵۲۱

لوزن اسم الفاعل من أسماء العدد ثلث إستعمالات··· ۵۲۲

أسماء العدد إذا كانت على وزن اسم الفاعل يؤتى للمذكّر المذكّر و للمؤنّث المؤنّث··· ۵۲۳

لزوم الدور فى حدّ اسم الإشاره، مع الجواب عنه··· ۵۲۴

نقل اللغات فى « أولاء »··· ۵۳۰

الكاف الملحق بأسماء الإشاره حرفٌ لا اسم··· ۵۳۲

وجه اختصاص كاف الخطاب بالمتوسّط والبعيد··· ۵۳۳

ذکر الخلاف فی انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب ... ۵۳۴

ص: ۷۳۹

وجه عدم جواز الحاق اللام فى تثنيه اسم الإشاره... ۵۳۷

الاسم المعرّف بعد اسم الاشاره صفه أو عطف بيان... ۵۳۹

* * *

متن البهجه المرضيّه... ۵۴۲

الرابع من المعارف : الموصول / ۵۵۰

أن الموصوله بالمضارع والماضى والأمر متّحد... ۵۵۲

فعل الأمر يقع صله لأن المصدريّه أم لا... ۵۵۳

المواضع الّتى تعيّن فيها حمل « أن » على كونها مخفّفه من الثقيله... ۵۵۶

المصدر المؤوّل من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا وإلّا فمن لفظ الكون... ۵۵۸

بيان أصل : « الّذى »... ۵۶۲

تنبيهٌ... ۵۷۵

تنبيهٌ... ۵۷۷

أل الموصوله اسم أو حرف... ۵۸۱

ردّ على الأخفش فى قوله : انّ أل فى اسمى الفاعل والمفعول حرف تعريف... ۵۸۳

حلّ العباره... ۵۹۹

يجب مطابقه العائد مع الموصول... ۶۰۰

قد يغنى الظاهر عن العائد الضمير... ۶۰۱

العائد يكون من ضمير الغائب ولو كان المخبر عنه متكلّمًا أو مخاطبًا... ۶۰۱

يجوز فى ضمير « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنى... ۶۰۴

المواضع الّتى ترجّح فيها مراعاه المعنى فى الضمير... ۶۰۵

تنبیهٌ... ۶۰۸

اشتراط کون جمله الصله خبریّه... ۶۰۸

ص: ۷۴۰

مضمونُ الصله معهودٌ... ۶۰۹

معنی قولهم : الجارّ والمجرور کالفقیر والمسکین... ۶۱۰

بیان المراد من الظرف التامّ والناقص... ۶۱۰

وجه عدم جواز تعلّق الظرف والمجرور الواقعین صله باسم الفاعل والمفعول... ۶۱۲

اسمُ الفاعل فی سیاق النفی مع فاعله جملةٌ... ۶۱۳

ممّا یجب فیه حذف المتعلّق... ۶۱۳

الصفه المشبّهه لاتقع صله لأل... ۶۱۴

معنی غلبه الاسمیّه علی الوصفیّه... ۶۱۴

أفعل التفضیل لایقع صله « أل »... ۶۱۵

بیان اختلافهم فی معنی الضروره... ۶۱۶

صدر صله « أیّ » انّما یحذف فی الجمله الاسمیّه... ۶۲۰

کیف یجوز إضافه « أیّ » الموصوله مع انّ المعارف لاتضاف... ۶۲۱

وجه بناء « أیّ » فیما إذا أضیف وحذف صدر صلتها... ۶۲۲

عائد الموصول متی یحذف ؟... ۶۲۸

المراد بطول الصله ما هو ؟... ۶۲۹

یجوز فی الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو المجرور ثلاثه أوجه... ۶۳۰

إذا کان الصله جمله أو شبهها لایجوز حذف العائد... ۶۳۳

حذف العائد المنفصل غیر جائز... ۶۳۶

لایجوز حذف العائد المنصوب بغیر الفعل والوصف... ۶۳۷

العائد المنصوب بصله الألف واللام لایجوز حذفه... ۶۳۸

محلّ الضمير فی صله الألف واللام... ۶۴۰

العائد المجرور بالوصف الّذی بمعنی الحال أو الإستقبال یجوز حذفه... ۶۴۰

ص: ۷۴۱

يجوز حذف العائد المجرور إذا كان الحرف الجارّ فيه وفى الموصول واحدًا··· ۶۴۲

بعد حذف العائد المجرور حذف الجارّ أيضًا··· ۶۴۳

جزاء الشرط إذا كان فعلاً مضارعًا منفيًّا بلَمْ، لم يجز إدخال الفاء فيه··· ۶۴۴

* * *

تتميمٌ / ۶۴۴

الأمر الأوّل : الصله لا محلّ لها من الإعراب··· ۶۴۴

كلّ جمله وقعت موقع المفرد له محلّ من الإعراب وإلّا فلا··· ۶۴۵

الأمر الثانى : الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد··· ۶۴۶

لايوصف الموصول ولايؤكّد ولايبدل قبل تمام الصله··· ۶۴۷

الأمر الثالث : « مَنْ » و « مَا » من أسماء الموصوله لاتقعان موصوفتين··· ۶۴۹

تصغير « الّذى » و « الّتى »··· ۶۵۱

* * *

متن البهجه المرضيّه··· ۶۵۳

الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف / ۶۵۷

الهمزه فى « أل » وصل أو قطع··· ۶۵۷

والجواب عمّا استدلّ به على انّ همزه « أل » ليست وصلاً··· ۶۵۸

الأقوال فى همزه « أل » أربعه··· ۶۶۱

« أل » على ستّه أقسام··· ۶۶۳

استغراق أفراد الجنس··· ۶۶۴

استغراق صفات الأفراد··· ۶۶۴

ذکر « أل » الّتی لبیان الحقیقه... ۶۶۵

ذکر « أل » الّتی للعهد الذهنیّ ... ۶۶۵

الفرق بین المعرّف بأل الحقیقه والنکره... ۶۶۶

ذکر « أل » الّتی لتعریف العهد الحضوریّ... ۶۶۷

اللام الّتی لتعریف العهد الذکریّ... ۶۶۸

انّ النکره إذا أعیدت نکره کانت غیر الأولی وإذا أعیدت معرفه کانت عین الأولی... ۶۶۹

کیف یکون تعریف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله ؟... ۶۷۴

الفرق بین المعرفه والنکره المخصّصه... ۶۷۵

* * *

الفهارس العامّه / ۶۸۷

۱ ـ فهرس الآیات القرآنیّه... ۶۸۹

۲ ـ فهرس الأحادیث... ۷۰۰

۳ ـ فهرس الشعر... ۷۰۱

۴ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم... ۷۰۵

۵ ـ فهرس المصادر والمراجع... ۷۰۹

۶ ـ فهرس المحتویات... ۷۲۵

فهرس منشورات مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الّذى وفّقنا لإحياء تصنيفات العلماء الأبرار

الملتقط من آثار الأئمّه الأطهار عليهم السلام

١ ـ مطالع الأنوار فى شرح شرائع الإسلام (۶ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٢ ـ تحفه الأبرار فى أحكام الصلوه و مسائلها (٢ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٣ ـ بيان المفاخر فى ترجمه حجّه الإسلام الشفتى (٢ ج)للسيّد مصلح الدين المهدوى

۴ ـ الإمامه فى إثبات الإمامه لأهل البيت عليهم السلام (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

۵ ـ الرسائل الرجاليّه فى أحوال رواه الأحاديث (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

۶ ـ إقامه الحدود فى زمن الغيبه (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٧ ـ العصيريّه فى أحكام الخمر والعصير (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

٨ ـ الغيبه فى الإمام الثانى عشر القائم الحجّه عليه السلام (٢ ج)للسيّدأسداللّه الشفتى

٩ ـ پرسش ها وپاسخ ها پيرامون عقائد شيخيّه (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

١٠ ـ منتخب الصّحاح (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹